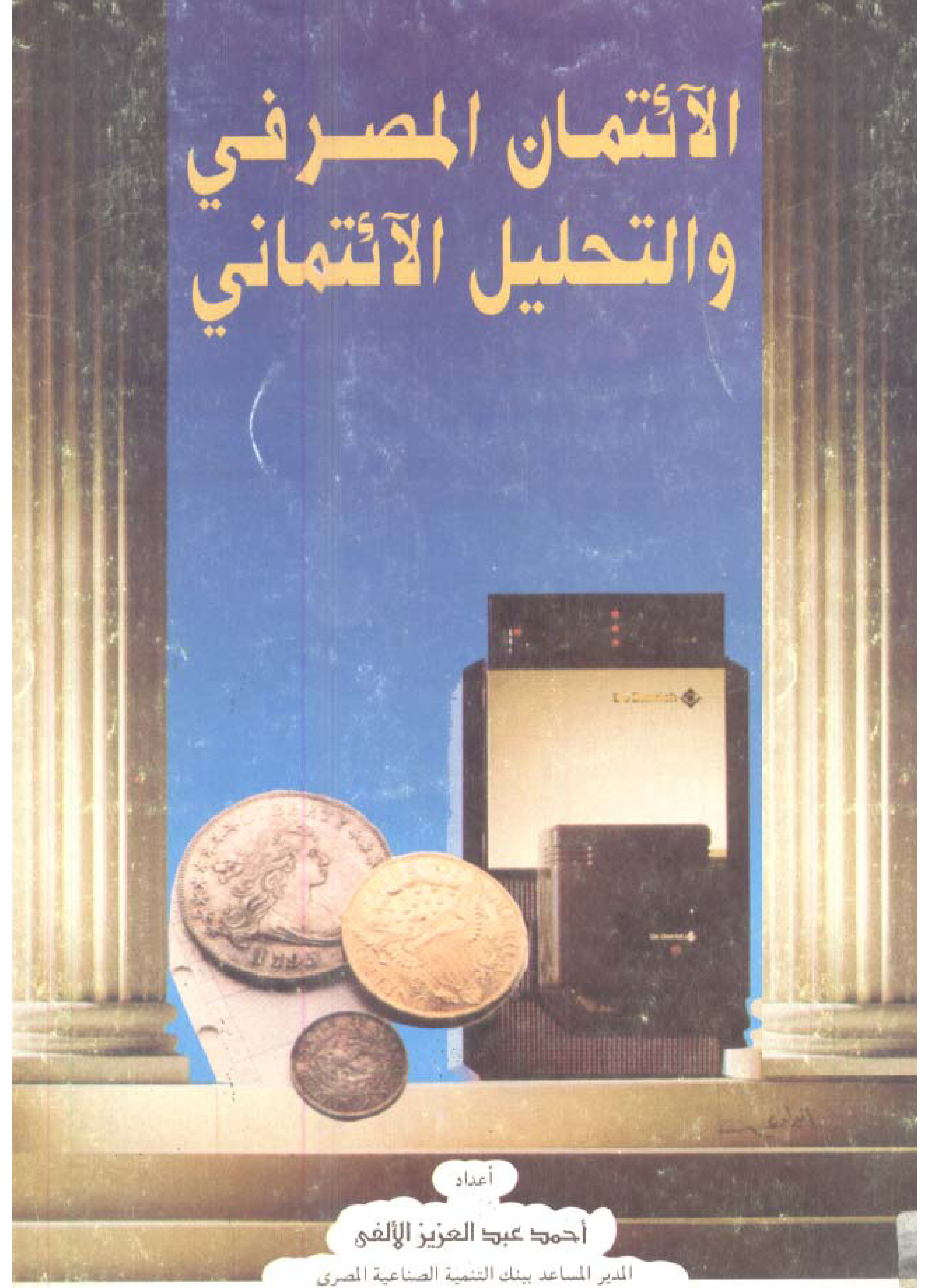


الآئتمان المصرفي
والتحليل الآئتماني
أعداد
أحمد عبد العزيز الألفى
المدير المساعد ببنك التنمية الصناعية المصرى

الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني



الائتمان المصرفي

والتحليل الائتماني

أعداد

أحمد عبد العزيز الألفي

المدير المساعد ببنك التنمية الصناعية المصرى

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

المقدمة

تلعب البنوك دوراً حيوياً فى الاقتصاد القومى من خلال الدور المزدوج الذى تلعبه من تجميع للمدخرات القومية وقبولها فى صورة ودائع لأجال مختلفة وأوعية إدخارية متنوعة من جهة ، ومن جهة أخرى قيام البنوك بتوظيف جزء كبير من هذه الودائع والمدخرات فى صورة تسهيلات إئتمانية CREDIT FACILITIES وقروض LOANS تستفيد منها جميع قطاعات الإقتصاد القومى لتمويل عملياتها المتعددة ، وأن المتتبع للأثار التى يفرزها منح الائتمان المصرفى على جميع قطاعات الاقتصاد القومى يجد أن هذه الآثار متشابكة ومتداخلة بدرجة بالغة التعقيد ولها إنعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على مختلف المتغيرات ألاقتصادية الكلية فى الاقتصاد لقومى كالادخار SAVING والاستثمار INVEST-MENT والعمالة LABOUR والتضخم INFLATION والصادرات EXPORTS والواردات IMPORTS .. الخ .

ويقصد بالائتمان المصرفى القروض والتسهيلات التى تمنحها البنوك لعملائها، أى أن وصف الائتمان بأنه مصرفى يعد تصنيفا للإئتمان حسب الجهة المانحة له وهى البنوك وذلك تمييزا بينه وبين الائتمان التجارى TRADE CREDIT الذى يمنحه التجار لعملائهم ، ولسنا بصدد إجراء مقارنة بين الائتمان المصرفى والائتمان التجارى ولكن تجدر بنا الاشارة الى أن الائتمان المصرفى يعد – الى حد كبير – المصدر الرئيسى للإئتمان التجارى ، وذلك يرجع إلى أن التاجر لايستطيع منح إئتمان لعملائه – فى أغلب الأحيان – إلا إذا كان متمتعا بإئتمان مصرفى يمكنه من تحويل الجزء الأكبر من تكلفة الائتمان المصرفى إلى عملائه فى صورة إئتمان تجارى فى سبيل تسويق سلعته وزيادة أرقام مبيعاته ، فضلا عن أن الائتمان التجارى يمنح دائما عينا فى صورة بضائع بخلاف الائتمان المصرفى الذى يمنح نقدا وتتعدد صوره وأدواته وهو علم له قواعده وأصوله وأدواته وتحليلاته المالية والقانونية وأثاره الاقتصادية المتعددة ، وذلك بخلاف الائتمان التجارى الذى لايعدو أن يكون إلا مجرد ممارسة وخبرة بطبيعة السوق والعملاء ، ويعد الائتمان التجارى من أهم العوامل التى تدعم المركز التنافس للتجار فى الأسواق بغرض زيادة أرقام المبيعات وسرعة تصريف السلع والخدمات بإغراء عملائهم بمنحهم الإئتمان التجارى (أو تسهيلات الموردين SUPPLIERS' FACILITIES) .

ويعد الائتمان المصرفى من أهم مصادر التمويل التقليدية والمعروفة لضخ الاموال اللازمة لدوران عجلة الانتاج فى المشروعات الاقتصادية المختلفة (مشروعات صناعية وزراعية وتجارية وخدمات ومقاولات والمشروعات السياحية .. الخ) وذلك بصرف النظر عن كيان هذه المشروعات أو شكلها القانونى LEGAL FORM .

وبالرغم من أن منح الائتمان المصرفى وظيفة تقليدية تمارسها البنوك والمؤسسات المالية منذ أمد بعيد جدا ، الأن المنتجات الائتمانية CREDIT PRODUCTS فى تطور مستمر كنتيجة مباشرة للتغيرات والتطورات السياسية والإجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التى شهدها العالم بأسره فى الماضى ويشهدها فى الحاضر ، ولاشك أنها سوف تمتد الى المستقبل أيضا وسوف تسهم فى تطور المنتجات الائتمانية بشكل كبير وسريع ، ومادامت البنوك تقبل الودائع فستظل دائما تمنح الائتمان المصرفى ، فهناك دائما علاقة بين قبول الودائع ومنح الائتمان المصرفى فقبول الودائع مقدمة لمنح الائتمان ومنح الائتمان نتيجة لقبول الودائع ويمارس مضاعف الائتمان CREDIT MULTIPLIER دوره فى زيادة مقدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع بفاعلية فائقة .

ويعد البنك - كمؤسسة مالية FINANCIAL INSTITUTION تسعى لتحقيق الربح - تاجر أموال - إن جاز التعبير - يتعامل فى سلعة كاملة السيولة أو درجة سيولتها = ١٠٠ ٪ أو الأصل الكامل السيولة وهو النقود ، فالبنك يقوم بشراء الأموال من المودعين لمدة محددة وبسعر فائدة محدد(قبول الودائع) ويقوم ببيعها للمقترضين لمدة محددة وبسعر فائدة محدد (منح الائتمان) ، ويواجه البنك مخاطر كبيرة جدا يصعب التنبؤ بها أو التحوط HEDGING لها بمنتهى الدقة ، وتتمثل هذه المخاطر RISKS فى أن البنك يكون دائما ملتزما بالوفاء بأموال المودعين DEPOSITORS بالاضافة الى الفائدة INTEREST المتفق عليها عند إنتهاء أجال هذه الودائع ، وفى نفس الوقت فإن كل المقترضين DEBTORS لن يقوموا بالوفاء بقيمة قروضهم تجاه البنك بالاضافة إلى الفائدة المتفق عليها بطريقة نظامية SYSTEMATICALLY أو بنسبة ١٠٠ ٪ وذلك لسبب جوهرى جدا وهو أن الائتمان الممنوح من البنك للمقترضين قد تم توظيفه فى أنشطة تجارية وزراعية وصناعية وسياحية مختلفة وممارسة أى نشاط تصاحبه دائما مخاطر وإحتمالات للنجاح والفشل بدرجاتهما المختلفة ولذلك فإن مخاطر عدم السداد NON-REPAYMENT RISKS تظل دائما قائمة وتقع على عاتق البنك فى المقام الأول .

وتكشف الحسابات الختامية للبنوك عن أهمية الفوائد المدفوعة على الودائع

والفوائد المحصلة على الائتمان المصرفى الممنوح للعملاء ، حيث تشكل الفوائد المدفوعة على ودائع العملاء الجزء الأكبر من مصرفات البنك ، بينما تشكل الفوائد المحصلة على الائتمان المصرفى الممنوح للعملاء الجزء الأكبر من إيردات البنك .

وتكمن مخاطر منح الائتمان المصرفى CREDIT RTSKS فى أن البنك يكون دائما ملتزما برد الودائع والفوائد المستحقة عليها للمودعين فى أى وقت كاملة بينما لايستطيع تحصيل القروض والتسهيلات والفوائد المستحقة عليها من عملائه كاملة فى أى وقت (بل فقط فى أجال إستحقاقها) فمخاطر عدم السداد قائمة دائما وتقوم البنوك بتكوين المخصصات PROVISIONS لمقابلة وتغطية هذه المخاطر .

ومن هنا فإن وظيفة منح الائتمان المصرفى تعد من أخطر وأدق الوظائف التى تمارسها البنوك والمؤسسات المالية ، وتتصف العملية الائتمانية CREDIT PROCESS بكونها عملية مصحوبة دائما بالمخاطر التى يصعب التنبؤ بها بدرجة كاملة من الدقة ، ولذلك تتعامل البنوك مع العملية الائتمانية بدرجة بالغة من الأهمية وتمنحها العناية الفائقة التى تتناسب مع المخاطر الكبيرة المصاحبة لها .

وتحكم عملية منح الائتمان المصرفى وصناعة القرار الائتمانى CREDIT DECI-SION MAKING إعتبارات كثيرة ومتعددة منها السياسات POLICIES والاجراءات PROCEDURES والمعايير STANDARDS والتى تهدف فى المقام الأول إلى تدنية المخاطر المصاحبة لمنح الائتمان المصرفى إلى أدنى حد ممكن .

ويعد القرار الائتمانى المترجم الفورى INTERPRETER الذى يقوم بترجمة المدخرات القومية NATIONAL SAVINGS إلى إستثمارات قومية NATIONAL IN-VESTMENTS عن طريق ضخ الأموال فى شرايين الاقتصاد القومى NATIONAL ECONOMY حيث يصعب على أصحاب المدخرات القيام بهذا الدور مباشرة لأسباب عديدة منها نقص الخبرة أو عدم كفاية المدخرات الفردية لإتمام مشروع معين أو عدم المقدرة أو الرغبة فى تحمل المخاطر بطريقة مباشرة .

ويهدف البنك من عمليةمنح الائتمان المصرفى إلى تحقيق الربح PROFIT والذى يتمثل فى الفرق بين قيمة ومعدل الفائدة INTEREST RATE على القروض والسلفيات التى يمنحها لعملائه وبين قيمة ومعدل الفائدة على الودائع ويتيح هذا الفرق بين الفوائد الدائنة والمدينة للبنك هامشا MARGIN كبيرا يسمح بتغطية

المصروفات الادارية والتشغيلية للبنك بالاضافة إلى هامش ربح للتوزيع على حملة الاسهم SHAREHOLDERS وتكوين الاحتياطات RESERVES ومقابلة خطط التوسع اللازمة لتطوير وتحديث نشاط البنك ليكون قادرا على المنافسة والتوسع والنمو فى المستقبل، حيث يعد الطلب على الخدمات المصرفية دالة فى درجة التقدم الاقتصادى ECONOMIC PROGRESS للدولة ، بينما يعد عرض الخدمات المصرفية دالة فى درجة الرفاهية الاقتصادية ECONOMIC WELFARE للدولة .

وتقوم البنوك بمنح الائتمان المصرفى بناء على الدراسات الائتمانية لمراكز عملائها ، وتهدف الدراسة الائتمانية الى قياس مستوى المخاطر الائتمانية الذى سيواجه البنك إذا ما قرر الموافقة على منح عميل ما مبلغ معين من التسهيلات الائتمانية ، ومهما كانت دقة وجودة هذه الدراسة الائتمانية فقرار منح الائتمان المصرفى يكون مصحوب دائما بالمخاطر وذلك يرجع إلى الحقيقة الثابتة فى الحياة المصرفية وهى أن : « لا إئتمان بلا مخاطر » THERE IS NO CREDIT WITHOUT RISKS وتتنوع المخاطر الائتمانية التى تصاحب منح الائتمان المصرفى حسب مصدرها فهناك مخاطر ناشئة عن فعل الغير ومخاطر مرتبطة بنشاط العميل المقترض DEBTOR ومخاطر متعلقة بطبيعة العملية الممولة ومخاطر متعلقة بالمقترض نفسه ومخاطر ناشئة عن الظروف الاقتصادية والسياسية ECONOMIC & POLITICAL CIR-CUMSTANCES السائدة ، وأخيرا مخاطر ناشئة عن خطأ البنك مانح الائتمان المصرفى ، ومحصلة هذه المخاطر لاتنحصر فقط فى عدم حصول البنك على العائد أو الفائدة المتوقعة مقابل منح الائتمان المصرفى بل قد تمتد إلى خسارة البنك لقيمة بعض من القروض التى منحها وضياع جزء من ودائع العملاء وهذا إحتمال قائم دائما بدرجة أو بأخرى .

وللحد من المخاطر الائتمانية المصاحبة لعملية منح الائتمان المصرفى تقوم البنوك بتنويع القروض والتسهيلات التى تمنحها لعملائها وفقا لأسس مختلفة منها على أساس حجم هذه القروض والتسهيلات وعلى أساس نوع النشاط وعلى أساس حجم العميل المقترض وعلى أساس غرض الاستخدام وعلى الأساس الجغرافى وعلى أساس نوع الضمان COLLATERAL وذلك تطبيقا لقاعدة التنويع DIVER SIFICATION والتى تؤدى بالطبع إلى تدنيه المخاطر الائتمانية المتوقعة ، وكلما كانت درجة التنوع كبيرة ، كلما قلت درجة المخاطر الائتمانية المصاحبة لمنح الائتمان المصرفى ، فالعلاقة عكسية ومؤكدة بين درجة التنوع

ودرجة المخاطر الائتمانية .

والتركز الائتمانى هو الحالة العكسية للتنوع الائتمانى وبالطبع يؤدى التركز الائتمانى الى ارتفاع درجة المخاطر الائتمانية المصاحبة لمنح الائتمان المصرفى ، فالعلاقة طردية ومؤكدة بين درجة التركز الائتمانى ودرجة المخاطر الائتمانية .

وسوف ينصب إهتمامنا فى هذا المؤلف على الائتمان المصرفى الذى تمنحه البنوك والمؤسسات المالية المختلفة للمشروعات والأفراد الذين يمارسون الأنشطة الاقتصادية المختلفة تجارية وصناعية وزراعية وخدمات . الخ وذلك دون التعرض للائتمان المصرفى الذى تمنحه البنوك والمؤسسات المالية المختلفة للمستهلك النهائى FINAL CONSUMER كتمويل شراء السلع المعمرة DURABLES (كالسيارات مثلا) وذلك لإن هذا النوع من الائتمان لايتطلب منحه اجراء تحليلات ائتمانية عميقة SOUND CREDIT ANALYSIS فى معظم الأحوال حيث يتخذ الشكل الروتينى المتكرر وإن كان لهذا النوع من الائتمان دور هام جدا فى تنشيط الطلب الفعال EFFECTIVE DEMAND على السلع وهو أمر مرغوب فيه إذا ما كان سيوجه لتمويل شراء السلع المعمرة من الإنتاج الوطنى ، أما إذا كان موجها لتمويل شراء سلع أجنبية الصنع أو مستوردة IMPORTED فإنه يسهم بلاشك فى زيادة الواردات ويكون فى هذه الحالة - فى جوهره- إئتمان ممنوح للمنتج الاجنبى FOREIGN PRODUCER يتحمل تكلفته المستهلك الوطنى أو الاقتصاد القومى ولايجنى ثماره، ولقد لجأت بعض البنوك فى السنوات الاخيرة إلى منح الائتمان للمستهلكين لتمويل شراء السلع المعمرة وذلك فى محاولة جادة منها لزيادة توظيفاتها بسبب إحجام رجال الاعمال عن التوسع فى الحصول على التسهيلات الائتمانية من البنوك بسبب حالة الركود التضخمى STAG FLATION التى تعانى منها اقتصاديات دول العالم الثالث أو الدول النامية DEVELOPING COUNTRIES ولاشك فى أن هذا الاجراء من الاجراءات المعروفة والتى تتخذها البنوك فى أوقات الركود الاقتصادى ECONOMIC STAGNATION وسنقوم - بإذن الله تعالى - فى هذا المؤلف بدراسة الوظيفة الخطيرة والبالغة الأهمية والتأثير فى الحياة الاقتصادية والتى تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية المختلفة ألا وهى منح الائتمان المصرفى وذلك من خلال رؤية عملية وعلمية وخبرة تمتد لسنوات طويلة قضيتها فى العمل المصرفى والائتمانى وأتاحت لى التواجد والتفاعل المستمر فى بيئة مصرفية وإئتمانية CREDIT & BANKING ENVIRONMENT .

ويعتمد منهج هذا المؤلف على الشرح والتحليل والتبسيط لكل

الجوانب والابعاد المتعلقة بالعمليه الائتمانية وصناعة القرار الائتمانى بهدف تزويد القارىء المتخصص وغير المتخصص بأسس وفلسفة منح الائتمان المصرفى وذلك بعيدا عن التعقيد والاسهاب الغير مفيد .

وقد قسم هذا المؤلف إلى عدد ١٢ فصلا - بخلاف المقدمة - تتناول جميع الجوانب المتعلقة بالعملية الائتمانية حيث خصص الفصل الأول لتناول طبيعة الائتمان المصرفى والثانى لتناول المفاهيم والمصطلحات الائتمانية والثالث لموضوع السياسة الائتمانية والرابع لموضوع المخاطر الائتمانية والخامس لموضوع التحليل المالى والسادس للمركز الائتمانى والسابع للدراسة الائتمانية والثامن للائتمان المصرفى القصير الأجل والتاسع للائتمان المصرفى المتوسط والطويل الأجل والعاشر لتمويل المشروعات الجديدة والحادى عشر للمديونيات المتعثرة وأخيرا الثانى عشر لقياس الاداء والنشاط الائتمانى .

وأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت فى إضافة بحثا متواضعاً وجادا إلى المكتبة المصرفية العربية

والله ولى التوفيق

الاسكندرية فى ابريل ١٩٩٧

الفصل الأول

طبيعة الائتمان المصرفي



الفصل الأول
طبيعة الائتمان المصرفى

مقدمة :

الائتمان المصرفى ماهو إلا مبادلة نقود حاضرة مقابل وعد بنقود أجلة بالإضافة إلى فائدة محددة ومعلومة ويعد الائتمان المصرفى عملاً تجارياً بالدرجة الأولى لذلك يخضع لإحتمالات تحقيق الربح والخسارة والتى تتعرض لها كافة الأعمال التجارية BUSINESS الأخرى .

والهدف الرئيسي من هذا الفصل هو إلقاء الضوء على الائتمان المصرفى من حيث : طبيعته وأنواعه والبنوك والمؤسسات المالية المانحة له ، وفى سبيل ذلك سنتعرض لهيكل الجهاز المصرفى المصرى بغرض التعرف على أنواع المؤسسات المالية المختلفة ، وذلك نظراً لأن لكل مؤسسة مالية دور وسياسة وغرض ، وينعكس الدور الذى تلعبه المؤسسة المالية على السياسات الائتمانية CREDIT POLICY لها وبالتالى على المنتجات الائتمانية CREDIT PRODUCTS التى تطرحها وتقدمها لعملائها ، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن الائتمان المصرفى الذى تمنحه البنوك التجارية COMMERCIAL BANKS لعملائها يتصف - فى معظم الاحيان - بأنه ائتمان قصير الأجل SHORT-TERM CREDIT بغرض تمويل الحاجات الجارية للمشروعات الاقتصادية المختلفة ، وتعد البنوك التجارية من أهم وأعرق المؤسسات المالية المتخصصة فى منح الائتمان المصرفى قصير الأجل ، والسبب الرئيسى لتخصص البنوك التجارية - دون غيرها - فى منح الائتمان المصرفى قصير الأجل هو أن موارد الأموال فى البنوك التجارية تأتى معظمها من مصادر قصيرة الأجل ، وتشكل الودائع DEPOSITS الجانب الاعظم لمصادر الأموال فى البنوك التجارية .

وطبقا لمعيار الملائمة - المتعارف عليه فى علم التمويل - بين الاستخدامات والموارد ، فإن إستخدامات الأموال يجب أن تتلائم مع موارد الأموال من حيث العائد والآجال والتكلفة RETURN, MATURITY & COST .

وسنتناول فى هذا الفصل طبيعة الائتمان المصرفى من خلال أربعة مباحث وتتضمن :

المبحث الأول : طبيعة الائتمان المصرفى .

المبحث الثانى : مؤسسات منح الائتمان المصرفى .

المبحث الثالث : أنواع الائتمان المصرفى والمنتجات الائتمانية .

المبحث الرابع : الائتمان المصرفى والائتمان التجارى .

المبحث الأول
طبيعة الائتمان المصرفى

١ – الائتمان المصرفى عملية مستمرة ومتصلة :

يتعامل الائتمان المصرفى مع الماضى والحاضر والمستقبل ، لذلك يعد الائتمان المصرفى عملية مستمرة ومتصلة وبمعنى أدق فإن قرار منح الائتمان المصرفى لعميل ما اليوم يعتمد على دراسة مركز هذا العميل فى الماضى والحاضر وتوقعات مركزة فى المستقبل وعلى رجل الائتمان – عندما يقرر منح الائتمان المصرفى – أن يقوم *بدراسة الجوانب الآتية* :

– المركز المالى للعميل فى الماضى وتطوره حتى الوقت الحاضر وتوقع مركزه فى المستقبل .

– المركز الائتمانى للعميل فى الماضى والحاضر وتوقعات مركزه فى المستقبل .

– الظروف السائدة فى الماضى والحاضر وأثارها على نشاط العميل .

– سمعة العميل والتطورات التى طرأت عليها .

وبناءا على دراسة العوامل السابقة – وعلى فرض إيجابية هذه العوامل – فإن القرار الائتمانى CREDIT SANCTION الذى يتم إتخاذه اليوم لمنح عميل ما مبلغ معين من المال سيتم سداده فى المستقبل ويترتب على ذلك ***الحقائق الآتية*** :

أ– أن القرار الائتمانى الذى يتخذ اليوم يعتمد بدرجة كبيرة جدا على المركز المالى والائتمانى للعميل فى الماضى والحاضر وعلى أساس تقديرات وتوقعات ES-TIMATIONS & FORECASTS لما سوف يكون عليه مركزه فى المستقبل .

ب – أن الائتمان المصرفى الذى يتقرر منحه اليوم سيتم سداده فى المستقبل .

جـ – أن التقديرات والتوقعات الحالية لمركز العميل فى المستقبل أمر لايمكن تحديده مقدما بمنتهى الدقة أو بالتأكد التام .

د – أن المركز المالى والائتمانى للعميل فى المستقبل لايمكن أن يكون صورة طبق الاصل COPY لمركزه فى الماضى أو الحاضر .

هـ – أن المركز المالى والائتمانى للعميل فى الماضى والحاضر يكون معلوما لرجل الائتمان بمنتهى الدقة ، بينما لايكون معلوما بالنسبة للمستقبل بنفس الدرجة من الدقة ، بل يعتمد على توقعات وتقديرات قد تصيب وقد تخطىء كليا

أو جزئيا وبدرجات وإحتمالات متفاوتة .

ونستخلص من الحقائق الخمسة السابقة أن منح الائتمان المصرفى يعتمد على دراسة وتحليل معلومات وبيانات تاريخية وحالية يتم تحليلها وترجمتها الى تقديرات وتوقعات مستقبلية تكشف عن مقدرة العميل أو عدم مقدرته على السداد فى المستقبل ، وكلما كان الائتمان المصرفى الممنوح أطول من حيث الأجل فإن الدراسة الائتمانية تكون أدق وأعمق ، ولاتنتهى العملية الائتمانية عند إتخاذ القرار بمنح الائتمان المصرفى ، بل تمتد إلى أبعد من ذلك حيث يتابع البنك عملائه طوال سريان التسهيلات الائتمانية بالمتابعة اللصيقة والتدقيق والتوجيه ، فالعملية الإئتمانية لاتنتهى عند منح الائتمان المصرفى ، بل تنتهى عند إسترداد البنك للتسهيلات الائتمانية التى منحها لعملائه بالاضافة إلى الفوائد المستحقة عليها والمحددة مقدما .

لهذا فإن منح الائتمان المصرفى عملية مستمرة ومتصلة وهذه الحقيقة قد تغيب عن البعض أحيانا ، ولاشك في أن إعتماد رجل الائتمان على الضمانات أو الإجراءات القانونية التى يمكن أن يتخذها البنك ضد العملاء الغير منتظمين فى السداد دون بذل العناية والمتابعة الدقيقة للقرار الائتمانى تقلل من الدور الذى يلعبه الائتمان المصرفى فى خدمة الاقتصاد القومى من توظيف ودوران الموارد المالية FINANCIAL RESOURCES المتاحة فى شرايين الاقتصاد القومى بكفاءة وفاعلية .

٢- الائتمان المصرفى قرار مصحوب دائما بالمخاطر :

إن العلاقة بين الخطر والعائد علاقة طردية ومؤكدة فكلما زاد العائد المتوقع EX-PECTED RETURN من إستثمار معين زادت درجة المخاطر المصاحبة له ، ومن الحقائق المعروفة والمسلم بها فى النشاط الاقتصادى ECONOMIC ACTIVITY بكافة صوره وأنواعه أن تنفيذ أى إستثمارات يكون مصحوب دائما بدرجة معينة من المخاطر من حيث تحقيق هذه الاستثمارات لخسائر وبإحتمالات معينة ، فعلى سبيل المثال لا الحصر فالاستثمار فى الأوراق المالية SECURITIES يكون مصحوب عادة بمخاطر ناشئة عن توقع إنخفاض القيمة السوقية MARKET VALUE للأوراق المالية مستقبلا ، كما أن الاستثمار فى العملات الاجنبية FOREIGN CURRENCIES يكون مصحوب دائما بمخاطر ناشئة عن توقع إنخفاض أسعار صرف EXCHANGE RATES هذه العملات الاجنبية مستقبلا .

ونظرا لإن منح الائتمان المصرفى يعد عملا تجاريا بالدرجة الأولى وأن البنوك

والمؤسسات المالية - وبصرف النظر عن الدور الاقتصادى والتنموى الذى تؤديه فى خدمة الاقتصاد القومى - ماهى إلا مؤسسات تجارية تسعى إلى تحقيق الربح PROFIT MAKING وتعظيم هذا الربح إلى أكبر حد ممكن ، فإن منح الائتمان المصرفى قرار مصحوب بالمخاطر الدائمة ولايوجد إئتمان بلا مخاطر ولكن تسعى البنوك إلى تدنيه المخاطر الائتمانية المصاحبة لمنح الائتمان المصرفى .

وتتعدد مصادر المخاطر الائتمانية التى تصاحب منح الائتمان المصرفى ، وتأتى عادة المخاطر الائتمانية من ***مصادر مختلفة أهمها*** :

أ- مخاطر مرتبطة بنشاط العميل .

ب- مخاطر مرتبطة بطبيعة العملية الممولة .

ج- مخاطر مرتبطة بالعميل المقترض .

د - مخاطر ناشئة عن الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة .

هـ - مخاطر ناشئة عن فعل الغير .

و - مخاطر ناشئة عن خطأ البنك .

وتحقق بعض من هذه المخاطر يؤدى إلى عدم إسترداد البنك - كليا أو جزئيا - للائتمان المصرفى الذى منحه لبعض عملائه بالاضافة إلى الفوائد الذى تحمل البنك المخاطرة بمنح الائتمان المصرفى من أجل تحقيق هذه الفوائد ، ويترتب على فشل البنك فى إسترداد الائتمان المصرفى من بعض ***عملائه الآتى*** :

أ- أن البنك لم يسترد أصل القرض ويعنى ذلك ضياع جزء من أموال المودعين .

ب - أن البنك لم يحصل الفائدة التى تحمل المخاطر فى سبيل تحقيقها .

ج - أن البنك ملتزم بدفع الفائدة على أموال المودعين وبصرف النظر عن فشله فى تحصيل وإسترداد الائتمان الذى قام بمنحه لعملائه .

وللحد من المخاطر الائتمانية المصاحبة لمنح الائتمان المصرفى تقوم البنوك بتنويع القروض والسلفيات التى تمنحها لعملائها تطبيقا للقاعدة المعروفة في علم التمويل وهى قاعدة التنويع من أجل تقليل المخاطر الائتمانية وتدنيتها إلى أدنى حد ممكن ويكون التنويع علي عدة أسس ، فتقوم البنوك بتوزيع القروض التى تمنحها لعملائها على عدد غير محدود من العملاء فعلى سبيل المثال منح إئتمان مصرفى

بمبلغ مليون جنيه موزعا على ٥٠ عميل يتضمن مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية بالمقارنة بمنح ائتمان مصرفى بنفس المبلغ موزعاً على ١٠ عملاء فقط ، ولاشك أن توزيع نفس المبلغ على نفس العدد من العملاء المقترضين فى عدد مختلف من الأنشطة الاقتصادية يتضمن مستوى منخفض من المخاطر الأئتمانية بالمقارنة بتوزيع نفس المبلغ وعلى نفس العدد من العملاء الذين يعملون فى نشاط أو قطاع إقتصادى واحد .

ولاشك أن وجود الخبرة والكفاءة بأجهزة التسليف فى البنوك له دور كبير جدا فى تدنية المخاطر الائتمانية ، وتولى البنوك الادارات الائتمانية بها أهمية قصوى حيث تزود الادارات الائتمانية بالكفاءات وتتبنى البرامج التدريبية لرفع الكفاءة وإكتساب مهارات التحليل الائتمانى وإتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفى .

وتقوم البنوك والمؤسسات المالية بتوزيع المخاطر الائتمانية فيما بينها وذلك عندما يكون مبلغ القرض كبير جدا حيث تزداد المخاطر الائتمانية بزيادة قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل الواحد ، فعندما يكون مبلغ القرض المطلوب منحه لأحد العملاء كبيراً جداً تقوم البنوك بتكوين مايسمى بالقرض المشترك والذى يعهد بإدارته لأحد البنوك المانحة (LOAN SYNDICATION) وذلك بهدف توزيع المخاطر فيما بينها حيث يكون الخطر كبير جدا بحيث يصعب على بنك واحد بمفرده أن يتحمله وأيضا بسبب السقوف الإئتمانية لإقراض العميل الواحد .

وللحد من المخاطر الائتمانية تقوم البنوك المركزية CENTRAL BANKS بدور رقابى قوى وفعال فى مختلف دول العالم وعلى سبيل المثال لا الحصر - يحظر البنك المركزى المصرى CENTRAL BANK OF EGYPT على أى من البنوك الخاضعة لرقابته والمسجلة لديه أن يمنح إئتمان مصرفى للعميل الواحد يتجاوز فى قيمته ٢٥٪ من رأسمال البنك وإحتياطياته ، ويتضمن هذا الحظر فى جوهره الحد من المخاطر الائتمانية الناشئة عن حجم التسهيلات الائتمانية التى تمنح للعميل الواحد .

٣- الائتمان المصرفى تقييم وتنبؤ :

بالرغم من أن منح الائتمان المصرفى قرار مصحوب دائما بالمخاطر إلا أن منح الائتمان المصرفى يعتمد فى جوهره - على التقييم والتنبؤ EVALUATION & FORECAST بغرض قياس حجم المخاطر التى سوف يتعرض لها البنك إذا ما قرر منح عميل ما مبلغ معين فى صورة ائتمان مصرفى ، فالائتمان المصرفى يمنح على

أساس دراسات متأنية ودقيقة تقيس أداء PERFORMANCE وظائف التمويل والإنتاج والتسويق والادارة MANAGEMENT, MARKETING, PRODUCTION & FINANCE FUNCTIONS للعميل المقترض .

ومن أهم الجوانب التى تتناولها الدراسات الائتمانية :

أ- المركز المالى والحسابات الختامية للعميل وتطورهما .

ب - السياسات المالية والتشغيلية والتسويقية للعميل .

ج - سابقة تعاملات العميل فى السوق والبنوك .

د - حصة العميل من القطاع الذى يعمل فيه .

هـ - كفاءة العميل وخبرته فى إدارة نشاطه .

و- التنبؤ بمركز العميل فى المستقبل .

ز- مصادر السداد والملاءة المالية للعميل .

وتسهم الجوانب السابقة فى تحديد المركز الائتمانى للعميل بدرجة كبيرة جدا . ولاشك أن الحسابات الخامية للعميل ماهى إلا ترجمة واضحة للسياسات والاجراءات التى تبناها العميل فى الماضى أى فى السنة المالية التى تغطيها هذه الحسابات الختامية ، ومن الضرورى إجراء مقارنة بين الحسابات الختامية للعميل خلال السنوات الثلاث السابقة لطلب الحصول على الائتمان المصرفى للوقوف على مدى نمو حجم النشاط والربحية والاستثمارات والمبيعات (وسنتعرض فى الفصل الخامس لأسس التحليل المالى بالتفصيل بإذن الله) .

وبعد تقييم وتحليل العوامل السابقة يتم ترجمتها إلى توقعات وتقديرات للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلا EXPECTED CASH FLOW وتأتى أهمية التدفقات النقدية المتوقعة الى أن إسترداد البنك للائتمان المصرفى الذى قام بمنحه للعميل سوف يتم سداده من الارباح المستقبلية والمتوقعة والتى سيحققها هذا العميل فى المستقبل لأن منح الائتمان يتم اليوم وسوف يتم سداده فى المستقبل .

وتساهم أساليب التنبؤ والتوقع الرياضى بفاعلية كبيرة فى تقدير التدفقات النقدية المتوقعة ، ومن أبسط أساليب التنبؤ المعروفة إحصائيا أسلوب السلاسل الزمنية ANALYSIS OF TIMESERIES .

ويسهم تحليل الحساسية SENSITIVITY ANALYSIS بدرجة كبيرة جدا فى إختبار مدى حساسية التدفقات النقدية المتوقعة للتجاوب مع إفتراضات معينة وأثر

ذلك على مدى كفاية التدفقات النقدية المتوقعة على مقدرة العميل على سداد إلتزاماته فى المستقبل من الناحية المالية . وغنى عن البيان أن الائتمان المصرفى الذى يمنح لتمويل المشروعات الجديدة يعتمد فى دراسته بدرجة كبيرة جدا على أساليب التنبؤ حيث لايتوفر لهذه المشروعات معلومات وبيانات تاريخية تمكن من تقييم مركزها المالى والائتمانى وذلك نظرا لكونها مشروعات جديدة لم تبدأ فى ممارسة نشاطها حتى لحظة طلب الحصول على التسهيلات الائتمانية ، وفى هذه الحالة يكون القرار الائتمانى أصعب بكثير ويتضمن مخاطر إئتمانية أكبر بكثير وذلك بالمقارنة بالقرار الائتمانى لمنح الائتمان لمشروعات قائمة فعلا ويتوفر لها سنوات من الخبرة والممارسة - حتى لو كانت سنوات محدودة - والبيانات والمعلومات التاريخية التى تمكن من تقييم مركزها المالى والائتمانى .

ويعتمد منح الائتمان المصرفى للمشروعات الجديدة على دراسات الجدوى الاقتصادية ECONOMIC FEASIBILITY STUDIES لهذه المشروعات ، وبالرغم من تقدم دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات PROJECT APPRAISAL ألا أنها تعتمد بدرجة لايمكن اغفالها على التقدير - وإن كان موضوعيا - وذلك بدرجة أكبر من اعتمادها على البيانات والمعلومات التاريخية والفعلية .

٤- الائتمان المصرفى وسيلة تمويلية مؤثرة :

تعانى الدول النامية - بصفة عامة - من قصور مزمن ومتزايد فى الموارد التمويلية اللازمة لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية وخصوصا المكون الاجنبى FOREIGN COMPONENT فى هذه المشروعات ، الأمر الذى أدى الى زيادة إعتماد هذه الدول المتزايد على الاقتراض من الخارج سواء من الحكومات GOVRNMENTS أو من المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولى WORLD BANK أو من صندوق النقد الدولى INTERNATIONAT MONETARY FUND (IMF) أو من البنوك التجارية العالمية INT'L COMMERCIAL BANKS ولاشك أن وجود الجهاز المصرفى الكفء القادر على تحويل الاقتصاد الذى يعمل فيه إلى سوق مالية FINANCIAL MARKET كبيرة ومنظمة يجذب اليها المدخرات والفوائض المالية FINANCIAL SURPLUS يؤدى حتما الى إتاحة موارد تمويلية كبيرة ومتنوعة فى البنوك تنعكس بالزيادة على عرض الائتمان المصرفى القابل للإقراض للقطاعات الاقتصادية المختلفة وبتكلفة معقولة مما يقلل الى حد كبير جدا من الاعتماد على القروض الاجنبية ومن التبعية المالية FINANCIAL DEPENDENCE للخارج .

ومن أهم التجارب الخاصة بتعبئة المدخرات فى التاريخ الاقتصادى HISTORY

ECONOMIC تجربة بنوك الادخار فى ألمانيا والدور العظيم الذى لعبته هذه البنوك فى تعبئة وتجميع المدخرات الصغيرة وتنمية الوعى الادخارى لدرجة أن هذه البنوك أستحوذت على ٦٠٪ من إجمالى الودائع لدى الجهاز المصرفى فى المانيا فى عام ١٩٧٠ .

لهذا فإن الائتمان المصرفى يعد وسيلة تمويلية فعالة ومؤثرة جدا حيث يسهم الائتمان المصرفى فى تحويل الموارد المالية من المستهلكين (المودعين) إلى المنتجين (المقترضين) الذين يقومون بدورهم بتوسيع دائرة نشاطهم الاقتصادى مما يسهم بصورة مباشرة فى زيادة الناتج القومى NATIONAL PRODUCT وذلك بفضل الوظيفة التحويلية للائتمان المصرفى وذلك بالاضافة الى نمو وإزدهار أعمال البنوك وزيادة مراكزها المالية وذلك لتأثر البنوك والمؤسسات المالية بالايجاب أو السلب بمدى إزدهار أو ركود المناخ والكيان الاقتصادى الذى تعمل فيه .

ولاتتوقف أثار منح الائتمان المصرفى على المشروعات المستفيدة منه فقط بل تمتد إلى أبعد من ذلك بكثير لإن مضاعف الائتمان يمارس أثارة فى الاقتصاد ككل عن طريق الزيادة المضاعفة فى مقدرة البنك على خلق الائتمان وخلق الودائع ، ولاشك أن الاستخدام الفعال للائتمان المصرفى كوسيلة من وسائل تمويل التنمية الاقتصادية ECONOMIC DEVELOPMENT يؤدى إلى عدم الاعتماد على القروض الخارجية بدرجة كبيرة جدا وتفادى زيادة المديونية الخارجية والاعتماد على العالم الخارجي .

٥- الائتمان المصرفى يعمل فى بيئة متغيرة ومتداخلة :

تؤثر قرارات منح الائتمان المصرفى على النشاط والمناخ الاقتصادى السائد ، كما أنها تتأثر بدورها بالمناخ وبالظروف الاقتصادية السائدة ، فالائتمان المصرفى قرار ذو تأثير مزدوج DOUBLE EFFECTS ولاتتوقف الآثار والمؤثرات التى تحيط بقرارات منح الائتمان المصرفى عند الظروف الاقتصادية السائدة ، بل تتجاوزها بمراحل ، فعلى سبيل المثال لا الحصر اذا تبنت الحكومة سياسة اقتصادية ونقدية إنكماشية DEFLATIONARY الهدف منها تثبيت أو تحجيم عرض النتود MONEY SUPPLY فى الاقتصاد للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة HIGH INFLATION RATES ، فإن الائتمان المصرفى سيمنح وفقا لهذه السياسة بحذر شديد ووفقا للأولويات PRIORITIES المرغوبة اقتصاديا وغالبا مايفرض البنك المركزى على البنوك سياسات تحد من التوسع في منح الائتمان المصرفي كرفع نسبة الاحتياطى أو وضع سقوف إئتمانية CREDIT CEILING محددة ، وفي أحيان كثيرة ترغب

الحكومة في دعم بعض الانشطة الاقتصادية فتقوم بدعم سعر الفائدة علي الائتمان المصرفى الممنوح لهذه الانشطة . وغالبا ماتتحمل الموازنة العامة هذا الدعم SUBSIDY .

واذا كان سعر الفائدة أحد مؤشرات السياسة الاقتصادية للدولة فإن منح الائتمان المصرفى يتأثر بصورة مباشرة بسياسة سعر الفائدة وذلك نظرا للعلاقة الوثيقة جدا بين منح الائتمان المصرفى وسعر الفائدة وقبول الودائع ، حيث يعد سعر الفائدة أحد العوامل الهامة والحاسمة التى تحكم سوق الائتمان المصرفى BANKING CREDIT MARKET .

كما يؤثر الائتمان المصرفى بصورة مباشرة على العرض النقدى MONEY SUP-PLY وعلى خلق الودائع وعلى كمية النقود المتداولة في الاقتصاد ، هذا فضلا عن أثاره المباشرة وغير المباشرة على المتغيرات الكلية فى الاقتصاد كالادخار والاستثمار والواردات والصادرات والعمالة والاستهلاك .. الخ .

ولاشك أن كل من البنوك وبورصات الأوراق المالية تعد ترمومتر يكشف عن حالة النشاط الاقتصادى من رواج BOOM أو كساد DEPRESSION أو ركود STAGNATION .

وأخيرا تتأثر قرارات منح الائتمان المصرفى بالعوامل المؤسسية أو المرفقية INSTI-TUTIONAL FACTORS المحيطة بالاقتصاد القومى مثل النظام القانونى السائد والعادات والتقاليد والاعراف السائدة فى المجتمع ومدى تقدم الاقتصاد بشكل عام .

ويشكل المناخ الاقتصادى والظروف الاقتصادية السائدة مع العوامل المؤسسية ومع الظروف السياسية السائدة البيئة التى يعمل فيها الائتمان المصرفى ولاتتصف هذه البيئة بالثبات أو الاستقرار المطلق ، بل أنها بيئة متغيرة ومتداخلة ومتشابكة دائما ولايمكن أن يفترض ثبات هذه البيئة لاغرض التحليل الاقتصادى لإن مثل هذا الافتراض ضد طبيعتها ، وينعكس تداخل وتشابك وتغير البيئة التى يعمل فيها الائتمان المصرفى بشكل أو بآخر على قرارات منح الائتمان المصرفى حيث يترجم ذلك بصورة تلقائية AUTONOMOUSLY إلى مخاطر تصاحب منح الائتمان المصرفى ، ويصعب اخضاع بيانات البيئة التى يعمل فيها الائتمان المصرفى لأي توزيع إحتمالى كما لايمكن التنبؤ بحالتها فى المستقبل بدرجة كبيرة من الدقة ، ومن هنا فإن جانب كبير من المخاطر الائتمانية يرجع إلى تداخل وتشابك وتغير العلاقات بين متغيرات VARIABLES البيئة التى يعمل فيها الائتمان المصرفى

ويؤثر فيها ويتأثر بها فى أن واحـد .

٦- منح الائتمان المصرفى قرار قوامه الثقة :

تقوم علاقة البنك مانح الائتمـان المصرفى مع عمـلائه على أساس من الثقة المتبادلة بين البنك والعميل فى المقام الأول ، فالبنك يجب أن لايمنح إئتمان ما لعميل ما إلا اذا توفرت فى هذا العميل الثقة الكافية والثقة فى العميل ليست مقياسا شخصيا بل تنبع من مؤشرات وجوانب متعددة من **أهمهــا** :

أ- شخصية العميل .

ب- سمعة العميل .

ج- مدى وفاء العميل بإلتزاماته وتعهداته السابقة .

د- المركز الأدبى والاجتماعى للعميل .

هـ - خبرات العميل ومهاراته .

و- الملاءة المالية للعميل .

هذا وتعتمـد قرارات منح الائتمـان المصـرفى بدون ضمـان عينى وبالضمـان الشخصى أساسا على أساس الثقة فى العـميل ومدى توفر المصادر الواضحة للسداد ، ومنح الائتمان المصرفى بدون ضمان عينى أو بالضمان الشخصى هو قرار فنى فى المقام الأول ولايخضع لأية اعتبـارات أخرى وليس ضربا من ضـروب المـقامـرة أو التنجيم ، وتلـعب خـبرة متخذ القرار الائتـمانى فيه دورا كبيـرا جدا فى تقـدير وتقييم درجة الثـقة المبنية علي مؤشرات ودلائل موضوعية متعلقة بمدى ايجابية الجدارة الائتمانية CREDITWORTHINESS للعميل طالب الائتمان المصرفى .

وفى أحيان كثيرة قد تتوفر الضمـانات ولاتتوفر الثقة فى العميل ويقـرر البنك عدم الموافقة على منح العميل الائتمان المصرفى لعدم ترفر عنصر الثقة فى العميل بالرغم من توفر الضمـانات ، فـالضـمـان قد يكون شرطا ضروريا لمنح الائتمـان المصرفى - فى معظم الأحوال ، لكنه لايعد شرطا كافيا ومؤهلا للحصول عل الأئتمان المصرفى فى جميع الأحوال فالثقة فى العميل ركن هام جدا من أركان منح الائتمان المصرفى وهي ليست مقياسا تحكمه الاهواء بل تنبع من مؤشرات موضوعية وفنية فى المقام الأول .

المبحث الثانى
مؤسسات منح الائتمان المصرفى

تمهيـد :

سنتناول فى هذا المبحث هيكل الجهاز المصرفى المصرى بغرض التعرف على أنواع المؤسسات المالية والبنوك التى تشكل هذا الهيكل ، وذلك نظرا لإختلاف موارد وإستخدامات كل نوع من هذه المؤسسات المالية مما ينعكس بصورة مباشرة على أنواع الائتمان المصرفى الذى تمنحه كل من هذه المؤسسات المالية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر يتركز إهتمام البنوك العقارية REAL ESTATE BANKS والائتمان الذى تمنحه على سوق العقارات ، بينما يقل اهتمامها بدرجة كبيرة جدا بالنسبة لتمويل عمليات الاستيراد قصير الأجل ، وأيضا يتركز إهتمام البنوك التجارية COMMERCIAL BANKS فى تمويل العمليات الجارية للمشروعات المختلفة، بينما يقل اهتمامها بدرجة كبيرة جدا بالنسبة لتمويل عمليات الأصول الرأسمالية CAPITAL ASSETS وذلك بمنح إئتمان مصرفى متوسط وطويل الاجل وإن كانت البنوك التجارية تقوم حاليا بمنح إئتمان متوسط الأجل لتمويل أصول رأسمالية ولكن هذا ليس السمة الغالبة لطبيعة الائتمان المصرفى الذى تمنحه لعملائها .

ويتأثر نوع الائتمان الذى تمنحه المؤسسات المالية بطبيعة وتكلفة مصادر الأموال المتاحة لها وبالأهداف التى قامت من أجلها هذه المؤسسات المالية وسنقوم فى هذا المبحث بالتعرف على هيكل الجهاز المصرفى المصرى بغرض التعرف على موارد واستخدامات الأموال فى البنوك التجارية والزراعية والعقارية والصناعية .. الخ لما لذلك من آثار مباشرة على أنواع الائتمان المصرفى والمنتجات الائتمانية التى تطرحها هذه المؤسسات المالية المختلفة .

ويتكون هيكل الجهاز المصرفى المصرى من البنوك الآتيه :

١ – البنك المركزى المصرى CENTRAL BANK OF EGYPT
٢ – البنوك التجارية COMMERCIAL BANKS
٣ – البنوك المتخصصة SPECIALIZED BANKS
٤ – بنوك استثمار وأعمال INVESTMENT BANKS
٥ – البنوك الاسلامية ISLAMIC BANKS
٦ – بنوك الادخار SAVING BANKS
٧ – بنوك المحليات MUNICIPAL BANKS

ويلاحظ أن بنوك المحليات والبنوك الشاملة غير موجودة فى مصر بالمعنى العلمى الدقيق لها ورأينا إدراجها لوجود بعض البنوك التى قد تمارس جانبا محدودا من أنشطتها .

٨- البنوك الشاملة UNIVERSAL BANKS

٩- بنك الاستثمار القومى NATIONAL INVESTMENT BANK

ونتناول فيما يلى كل منها بشيء من التفصيل .

١- البنك المركزى المصرى

CENTRAL BANK OF EGYPT

يلعب البنك المركزى دوراً بالغ الأهمية والتأثير فى أى نظام اقتصادي ، فالبنك المركزي ليس مثل سائر البنوك فهو لايسعي لتحقيق الربح بل هو كيان مصرفى مركزى رفيع المستوى يمارس تأثيره القانونى والأدبى على جميع البنوك ويهدف الى توجيه وضبط النشاط الاقتصادى والمتغيرات الكلية التى تؤثر فيه بصفة عامة .

فالبنك المركزى المصرى هو البنك المهيمن على الجهاز المصرفى فى مصر ولايختلف دوره كثيرا عن دور البنوك المركزية فى الدول الاخرى إلا فى حدود اختلاف طبيعة الاقتصاد المصرى وأولوياته عن طبيعة وأولويات اقتصاديات البلاد الأخرى .

فالبنك المركزى هو بنك البنوك BANKERS BANK وبنك الدولة STATE BANK وبنك الاصدار BANK OF ISSUE وهو الجهاز الرقابى والاشرافى على الجهاز المصرفى ، ويمارس البنك المركزى المصرى دوره فى الحياة الاقتصادية من خلال الوظائف التى يقوم بها وتتلخص ***وظائف البنك المركزى فى الوظائف الآتية :***

- إصدار أوراق النقد والرقابة على كمية النقد المتداول .
- خدمة الحكومة وعملياتها وقروضها .
- تحديد سعر الخصم .
- تحديد سعر الفائدة .
- الرقابة على الائتمان .
- الرقابة والاشراف على وحدات الجهاز المصرفى .

- تبنى السياسات التى تعمل على إستقرار أسواق الصرف .
- تبنى السياسات التى تهدف إلى استقرار سوق رأس المال .
- تبنى السياسات النقدية والائتمانية التى تهدف الى تحقيق الاهداف الاقتصادية للدولة .

وسينصب تركيزنا على الوظيفة الرقابية والفعالة التى يقوم بها البنك المركزى المصرى فى مجال الرقابة على الائتمان المصرفى حيث يراقب البنك المركزى الائتمان بوسائل شتى منها ، الرقابة الكمية والرقابة الكيفية وبوسائل رقابية أخرى مكملة وسنتناول كل منها بشىء من التفصيل .

أولا - الرقابة الكمية QUANTITATIVE CONTROL :

تستهدف الرقابة الكمية على الائتمان التأثير على رقم أو حجم الائتمان الاجمالى فى الاقتصاد والذى يتوقف بدوره على عاملين ***رئيسيين هما*** :

- حجم أو رقم الاحتياطيات النقدية لدى البنوك .
- معدل أو نسبة الاحتياطيات النقدية الى الودائع .

ويستخدم البنك المركزى وسائل متعددة للرقابة الكمية على الائتمان منها سعر الخصم وسياسة السوق المفتوحة وتغيير نسبة الاحتياطى القانونى والسقوف الائتمانية وسنتناول فيما يلى وسائل الرقابة الكمية بشىء من التفصيل .

١ - سعر الخصم DISCOUNT RATE :

عندما يهدف البنك المركزى الى التأثير على حجم الائتمان المصرفى يستخدم سعر الخصم كأداة تمكنه من ذلك ، فرفع سعر الخصم بنسبة ١ ٪ - على سبيل المثال - يؤدى إلى انخفاض فى حجم الائتمان المصرفى الممنوح من جانب البنوك لإن حجم الائتمان سوف يميل الى الانخفاض كنتيجة مباشرة لإرتفاع سعر الخصم ، والعكس صحيح حيث يؤدى خفض سعر الخصم إلى زيادة حجم الائتمان المصرفى الممنوح من جانب البنوك ، ولكن تتوقف سياسة سعر الخصم كأداة رقابية كمية على الائتمان المصرفى على درجة مرونة الطلب على الائتمان المصرفى ، فكلما زادت درجة مرونة الطلب على الائتمان المصرفى كلما كانت سياسة سعر الخصم اكثر فاعلية (والعكس صحيح) وعادة ما يكون الطلب على الائتمان المصرفى فى أوقات الرواج الاقتصادى غير مرن أو قليل المرونة مما يحد من فاعلية سياسة سعر الخصم كأداة للتأثير على حجم الائتمان المصرفى فى أوقات

الرواج ، أما فى أوقات الكساد والركود الاقتصادى فان الطلب على الائتمان المصرفى يتصف بالمرونة الكبيرة مما يزيد من فاعلية سياسة سعر الخصم كأداة للتأثير على حجم الائتمان المصرفى .

٢ - سياسة السوق المفتوحة OPEN MARKET POLICY :

تتضمن سياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بشراء وبيع الأوراق المالية (الاسهم SHARES والسندات BONDS الحكومية وغير الحكومية في بورصة الأوراق المالية (STOCK EXCHANGE (BOURSE ويهدف البنك المركزي من إتباع هذه السياسة الى التأثير علي كمية النقد المتداول بالتأثير المباشر علي حجم الودائع في البنوك وبالتالى علي مقدرة البنوك علي منح الائتمان المصرفى ، فقيام البنك المركزى بشراء كمية كبيرة من الأوراق المالية يؤدى الى زيادة كمية النقد المتدول وسيوجه جزء من هذه الزيادة بالطبع الى البنوك فى صورة ودائع يمكن للبنوك إقراض جزء منها مما يزيد من حجم الائتمان المصرفى ، وتدخل البنك المركزي بائعا للأوراق المالية سيؤدي بالطبع الي الحالة العكسية ألا وهى نقص كمية النقد المتداول وبالتالي نقص الودائع في البنوك وإنخفاض حجم الائتمان المصرفي .

ويتوقف نجاح سياسة السوق المفتوحة علي مدي وجود سوق مالية ونقدية كبيرة ومنظمة تتضمن بورصات متقدمة للمعاملات .

وتعد سياسة السوق المفتوحة أكثر فاعلية من سياسة سعر الخصم فى التأثير علي حجم الائتمان الاجمالى في الاقتصاد وذلك نظرا لأن سياسة السوق المفتوحة تتم بمتغيرات لاتتدخل فيها البنوك أو بمعنى أدق تتم خارج أروقة البنوك ، بعكس سياسة سعر الخصم التى تكون البنوك طرفا مباشرا فيها ، هذا فضلا عن أنه قد يكون لبعض البنوك تأثير نفسى وأدبى على بعض عملائها فتحد من فاعلية سياسة سعر الخصم الى حد كبير .

٣- تغيير نسبة الاحتياطى القانونى :

: RESERVES RATIO ALTERATION

يحدد البنك المركزى نسبة مئوية معينة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك لديها ويتم ايداع هذه النسبة من الودائع لدى البنك المركزى ويتم التحقق دوريا من صحة هذه النسبة ولاتتقاضى البنوك فائدة عن هذه النسبة من الودائع المودعة طرف البنك المركزى كنسبة احتياطى قانونى ، ويؤدى إحتفاظ البنوك بنسبة من الودائع لدى البنك المركزى الى حجب هذه الودائع من جانب عرض الائتمان

المصرفى ، وإذا ما رغب البنك المركزى فى إتباع سياسة لخفض حجم الائتمان المصرفى فى الاقتصاد ، فيقوم برفع نسبة الاحتياطى القانونى والعكس صحيح فى حالة رغبة البنك المركزى فى إتباع سياسة لزيادة حجم الائتمان المصرفى فإنه يقرر خفض نسبة الاحتياطى القانونى .

وتفرض نسبة الاحتياطى القانونى على البنوك العاملة بقوة القانون وفى حالة مخالفة أحد البنوك لهذه النسبة يوقع البنك المركزى عقوبات مالية صارمة ومتدرجة على البنوك المخالفة تتناسب مع مدى جسامة المخالفة .

٤- السقوف الائتمانية CREDIT CEILINGS :

تعد سياسة السقوف الائتمانية من السياسات الاكثر فاعلية وتحديدا فى مجال الرقابة الكمية على منح الائتمان المصرفى ، ذلك لأن الوسائل الثلاثة السابقة وهى سياسة سعر الخصم وسياسة السوق المفتوحة وتغيير نسبة الاحتياطى القانونى لاتتعامل بطريقة مباشرة مع رقم أو حجم الائتمان المصرفى المرغوب تحقيقه فى الإقتصاد القومى ، بل تعد وسائل كمية تؤدى الى التأثير على حجم الائتمان المصرفى بالزيادة أو النقص الى مدى معين TO A CERTAIN RANGE ، أما سياسة السقوف الائتمانية فتحدد على وجه الدقة الحد الاقصى MAXIMUM لحجم الائتمان المصرفى فى الاقتصاد القومى ، فعلى سبيل المثال يحدد البنك المركزى لكل بنك الحد الاقصى للائتمان المصرفى الذى يمكن أن يمنحه لعملائه كرقم محدد . وقد مارس البنك المركزى المصرى سياسة السقوف الائتمانية بنجاح فى عام ١٩٩١ عندما تبنى سياسة إئتمانية ونقدية تهدف الى امتصاص السيولة الزائدة فى الاقتصاد المصرى وخفض عجز الموازنة BUDGET DEFICIT بهدف السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة ، وقد حققت هذه السياسة نجاح كبير جدا وذلك فى الاجل القصير SHORT-TERM ولكن فى الأجل الطويل LONG - TERM فإن الأمر يختلف وذلك لإن معظم المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد المصرى - كإقتصاد نامى - ناتجة أساسا من الاختلالات الهيكلية STRUCTURAL DISTORTIONS الناشئة عن إختلال الهيكل الاقتصادى ECONMIC STRUCTURE ولاشك أن علاج مثل هذه الاختلالات يكمن فى تكامل INTEGRATION السياسات الاقتصادية والنقدية والائتمانية والمالية وتأتى ثماره فى الأجل الطويل والمتوسط بوضوح .

ثانيا : الرقابة الكيفية QUALITATIVE CONTROL :

تختلف الرقابة الكيفية عن الرقابة الكمية على منح الائتمان المصرفى فى أن الرقابة الكمية تنصب أساسا وبصورة مباشرة على تحديد حجم الائتمان المصرفى الاجمالى فى الاقتصاد القومى ولاتتطرق إلى تفصيلات عن أنواع وأجال الائتمان المصرفى ، وتنصب الرقابة الكيفية على الائتمان المصرفى على تفصيلات وجزئيات خاصة بمنح الائتمان المصرفى .

ومن أهم الوسائل التى يستخدمها البنك المركزى فى رقابته الكيفية على منح الائتمان المصرفى *الوسائل الآتية* :

- التمييز فى أسعار الفائدة بين الانشطة الاقتصادية المختلفة .

- توجيه البنوك نحو توظيف أموالها فى أنواع معينة من الأصول التى يمكن الاقتراض بضمانها من البنك المركزى .

- تحديد حدود قصوى لكل نوع من أنواع الائتمان المصرفى

- تحديد النسب التسليفية للضمانات .

- تحديد أجال استحقاق أنواع معينة من القروض .

وبعد التعرف على كل من الرقابة الكمية والرقابة الكيفية ، ثمة سؤال يطرح نفسه ألا وهو ، هل تعد الرقابة الكمية بديل للرقابة الكيفية ؟ أو العكس ؟

وتأتى الاجابة على هذا السؤال من فهمنا لطبيعة كل من الرقابة الكمية والكيفية فالرقابة الكمية تهدف الى تحديد حجم الائتمان المصرفى المرغوب تحقيقه فى الاقتصاد القومى ولاتتطرق الى توجيه الائتمان المصرفى الى قطاعات أو انشطة اقتصادية محددة أو فى توظيفات معينة ، أما الرقابة الكيفية فتنصب أساسا على تفصيلات ومحددات للائتمان المصرفى فى إطار حجم الائتمان المصرفى الاجمالى ككل فى الاقتصاد القومى ، وإن جاز لنا التعبير فإن الرقابة الكيفية تعد رقابة فرعية ونوعية على أنواع معينة من العمليات الائتمانية CREDIT OPERATIONS ولهذا فإن الرقابة الكيفية تنبع أساسا من الرقابة الكمية وتعد مكملة لها وتعالج الرقابة الكيفية شمول الرقابة الكمية التى تتركز على حجم الائتمان المصرفى الاجمالى فقط دون التطرق الى أية تفصيلات أخرى ، ولهذا فإن الرقابة الكمية لايمكن إعتبارها بديل للرقابة الكيفية أو العكس فكل منهما مكمل للآخر وللتدليل العملى على ذلك نجد أن البنوك المركزية تمارس وسائل وأدوات الرقابة الكيفية والكمية معا وفى وقت واحد ودائما .

ثالثا : وسائل رقابية أخرى :

لاتقتصر رقابة البنك المركزى على البنوك فى مجال منح الائتمان المصرفى على الرقابة الكمية والكيفية فقط بل يمارس البنك المركزى رقابته فى مجال الائتمان المصرفى بوسائل ***أخرى أهمها*** :

- فحص الحسابات الختامية وتقارير مراجعى الحسابات وقوائم مراقبة التسهيلات للبنوك .
- التحقق من سلامة القروض والتسهيلات من الناحية المصرفية والفنية .
- التفتيش الميدانى على البنوك .
- **تحديد حدود قصوى للائتمان الذى يمنحه البنك للعميل الواحد .**
- التفتيش الدورى على سجلات البنوك .
- فحص الاحصاءات والبيانات الخاصة بنشاط البنوك بصفة عامة ونشاطها الائتمانى بصفة خاصة على فترات دورية متقاربة .
- وضع نماذج للرقابة والتقرير CONTROL & REPORTING وتكون ملزمة لكل البنوك .

٢ - البـنوك التجـارية

COMMERCIAL BANKS

تعد البنوك التجارية من أعرق المؤسسات المالية التى تمارس نشاط منح الائتمان المصرفى ، فالبنوك التجارية لعبت دورا - ومازالت - كبيرا جدا فى تمويل العمليات الجارية CURRENT OPERATIONS للمشروعات الاقتصادية المختلفة عن طريق منح الائتمان المصرفى لهذه المشروعات .

وتعتبر البنوك التجارية مؤسسات مالية متخصصة فى منح الائتمان المصرفى قصير الأجل SHORT-TERM CREDIT ، وبالرغم من تطور البناء التنظيمى والهياكل التنظيمية فى البنوك التجارية وإتساعها ***حيث تتخذ صور عديدة مثل*** :

- البنوك المحلية LOCAL BANKS
- بنوك السلاسل CHAIN BANKS
- بنوع الفروع BRANCH BANKS

- بنوك المجموعات GROUP BANKS

- البنوك الفردية UNIT BANKS

وبالرغم من إتساع نشاط البنوك التجارية وإتجاهها الى تقديم منتجات إئتمانية كثيرة ومتنوعة منها الائتمان المتوسط والطويل الأجل إلا أنه ليس السمة الغالبة للتسهيلات الائتمانية التى تمنحها لعملائها ، فلايزال الجزء الغالب من التسهيلات الائتمانية التى تمنحها تسهيلات قصيرة الاجل ، وتعد البنوك التجارية من أكفاء المؤسسات المالية فى مجال منح الائتمان المصرفى القصير الأجل .

ويرجع السبب وراء تخصص البنوك التجارية فى منح الائتمان المصرفى قصير الأجل الى أن مصادر الاموال فى هذه البنوك تأتى معظمها من مصادر قصيرة الاجل (كالودائع بأنواعها المختلفة على سبيل المثال) وطبقا لمعيار الملائمة بين الاستخدامات والموارد المالية فمن الطبيعى أن ينعكس ذلك على استخدامات الاموال فى البنوك التجارية فى صورة توظيف قصير الأجل ويشمل منح الائتمان المصرفى قصير الاجل بالطبع .

وتوجد فى مصر بنوك تجارية مملوكة للدولة وهى أربعة بنوك تجارية *رائدة فى العمل المصرفى وهى* :

- البنك الاهلى المصرى NATIONAL BANK OF EGYPT
- بنك مصر BANQUE MISR
- بنك القاهرة BANQUE DU CAIRE
- بنك الاسكندرية BANK OF ALEXANDRIA

وتعد هذه البنوك التجارية الاربعة درة الجهاز المصرفى المصرى والعربى وتحظى بثقة الجماهير وتنعكس هذه الثقة على استحواذها على ما يزيد عن ٦٠ ٪ من حجم النشاط المصرفى فى مصر .

- كما توجد بنوك تجارية أخرى مشتركة JOINT- VENTURE BANKS وخاصة تعمل فى مصر وفقا لاحكام قانون إستثمار رأس المال العربى والاجنبى .
- كما توجد فى مصر فروع لبنوك تجارية أجنبية .

وغنى عن البيان أن تصنيف البنوك التجارية العاملة فى مصر الى بنوك تجارية مملوكة للدولة وبنوك مشتركة وخاصة وفروع لبنوك اجنبية يعد تصنيفا للبنوك التجارية من حيث شكل الملكية الذى لايؤثر بدوره على طبيعة عمليات الائتمان

المصرفى وإن كانت فروع البنوك الاجنبية العاملة فى مصر تركز بدرجة كبيرة على منح الائتمان المصرفى لتمويل التجارة الخارجية FOREIGN TRDE FINANCE وخصوصا الواردات IMPORTS .

٣ - البنـوك المتخصصـة

SPECIALIZED BANKS

هى البنوك التى تتخصص فى تمويل نشاط اقتصادى معين أو قطاع اقتصادى معين وذلك تمييزا بينها وبين البنوك التجارية ، فالبنوك العقارية تتخصص فى تمويل العقارات ، والبنوك الزراعية تتخصص فى تمويل قطاع الزراعة AGRICULTURAL SECTOR .

وتقوم البنوك المتخصصة بمنح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الأجل للمشروعات التى تعنى بتمويلها وتتصف مصادر الاموال فى البنوك المتخصصة بصفة عامة بأنها مصادر طويلة الاجل ***ومن أهم مصادر الأموال فى البنوك المتخصصة*** :

- رأس المال المدفوع PAID UP CAPITAL
- الاحتياطات RESERVES
- السندات التى تصدرها (وعادة تضمنها الدولة) (BONDS)
- القروض المحلية التى تحصل عليها من الدولة (LOCAL LOANS)
- القروض الاجنبية التى تحصل عليها من مؤسسات مالية أجنبية وبضمان الدولة .

ونظرا لكون مصادر الأموال فى البنوك المتخصصة طويلة الأجل فنجد أن هذه البنوك تقوم بمنح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل

ومن أهم أنواع البنوك المتخصصة :

- البنوك الصناعية INDUSTRIAL BANKS
- البنوك الزراعية AGRICULTURAL BANKS
- البنوك العقارية REAL ESTATE BANKS

- بنوك التجارة الخارجية FOREIGN TRADE BANKS

وسنتناول كل منها بشيء من التفصيل .

أ- البنوك الصناعية INDUSTRIAL BANKS :

يتركز النشاط الائتماني للبنوك الصناعية في تمويل وتدعيم المشروعات الصناعية INDUSTRIAL PROJECTS عن طريق تقديم التسهيلات الائتمانية والقروض وفقا لأجال مختلفة (قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل) ويهدف منح الائتمان المصرفي في البنوك الصناعية الى دعم قطاع الصناعة INDUSTRIAL SECTOR والنهوض به عن طريق تمويل الاصول الرأسمالية كالالات والمعدات والاجهزة بقروض طويلة ومتوسطة الأجل وعن طريق تمويل شراء أو استيراد المدخلات INPUTS الرئيسية للعملية الانتاجية من خامات RAW MATERIALS ومستلزمات إنتاج واسطمبات . ويوجد في مصر بنك وحيد متخصص في تمويل المشروعات الصناعية هو بنك التنمية الصناعية المصرى INDUSTRIAL DEVELOPMENT BANK OF EGYPT ويمكن ايجاز أهم الانشطة الائتمانية التي يقدمها للنهوض بقطاع الصناعة فيما يلى :

الانشطة الائتمانية لبنك التنمية الصناعية المصرى :

- تمويل إستيراد الآلات والمعدات من الخارج .
- تمويل شراء الآلات والمعدات من السوق المحلى (بنظام البيع بالتقسيط متوسط الأجل) .
- تمويل استيراد الخامات ومستلزمات الانتاج من الخارج .
- تمويل رأس المال العامل للمنشأت الصناعية .
- تمويل مشروعات التوسع الرأسي والافقى للمصانع القائمة .
- المشاركة في رأسمال المشروعات الصناعية الكبرى .
- تقديم المعونة الفنية للمشروعات الصناعية .
- اعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات .
- اعداد بحوث السوق ومختلف الدراسات الاقتصادية .

ويستفيد من القروض والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها البنك قطاع الصناعة والورش والحرفيين والصناعات الصغيرة .

مصادر الأموال فى بنك التنمية الصناعية المصرى :

يعتمد بنك التنمية الصناعية المصرى فى تمويل نشاطه الائتمانى على مصادر تمويل دائمة ومتوسطة الاجل ويتركز النشاط الائتمانى للبنك فى منح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل (بعكس البنوك التجارية) للمشروعات الصناعية ، بالاضافة الى منح الائتمان قصير الأجل شأنه فى ذلك شأن البنوك التجارية ومن أهم مصادر الاموال فى البنك :

- رأسمال البنك واحتياطياته .
- قروض من مؤسسات التمويل الدولية مثل (IBRD , KFW , USAID) .
- قروض من البنك المركزى المصرى .
- قروض من المؤسسات المالية المصرية الشقيقة (البنوك الاخرى) .

كما يقوم البنك بتقديم كافة الخدمات المصرفية الاخرى لعملائه .

ب - البنوك الزراعية AGRICULTURAL BANKS :

تعد البنوك الزراعية مؤسسات مالية متخصصة فى منح الائتمان المصرفى والقروض لقطاع الزراعة بهدف تنمية القطاع الزراعى وتحقيق التنمية الريفية ويتركز النشاط الائتمانى للبنوك الزراعية فى منح الائتمان المصرفى اللازم *لتمويل الانشطة الزراعية الاتية :*

- إئتمان قصير الاجل لتمويل المحاصيل الزراعية .
- ائتمان متوسط الاجل لتمويل الاصول والالات الزراعية والميكنة مثل : الجرارات وآلات الرى، والحرث .. الخ
- قروض طويلة الاجل لتمويل عمليات استصلاح الاراضى .

ويقوم بهذا الدور فى مصر البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى THE PRINCIPAL BANK FOR DEVELOPMENT & AGRICULTURAL CREDIT .

ومن أهم الانشطة الائتمانية التى يقدمها الانشطة الاتية :

- اقراض المزارعين والجمعيات الزراعية والتعاونية .
- منح ائتمان قصير الأجل لتمويل زراعة المحاصيل المختلفة كالقطن والقمح الخ
- منح وائتمان متوسط الاجل لتمويل شراء الالات الزراعية .
- منح قروض طويلة الاجل لتمويل عمليات استصلاح الأراضى .

- منح قروض لمشروعات الأمن الغذائى FOOD SECURITY مثل (المزراع السمكية ، مزارع الدواجن ، تربية المواشى .. الخ) .
- التسليف بضمان تشوين المحاصيل الزراعية كالغلال .
- اقراض المشروعات الزراعية الكبيرة .

وتتشابه مصادر الاموال فى كل من بنك التنمية الصناعية المصرى والبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى من حيث طبيعتها إلا أن الاستخدامات تختلف كثيرا بالطبع .

كما يقدم البنك كافة الخدمات المصرفية الاخرى لعملائه .

جـ - **البنوك العقارية** REAL - ESTATE BANKS :

تعد البنوك العقارية من المؤسسات المالية المتخصصة فى منح الائتمان المصرفى لتمويل العقارات أو الثروة العقارية (مبانى ، انشاءات ، اراضى .. الخ) ومن الطبيعى أن يتصف الائتمان المصرفى الذى تمنحه البنوك العقارية بأنه ائتمان طويل الاجل - فى أغلب الاحوال - وذلك لإن تمويل العقارات - طبقا للتعبير الاقتصادى تمويل شراء أصول ثابتة غير منتجة لإنتاج مباشر) ويقترن منح الائتمان المصرفى فى البنوك العقارية بالحصول على الضمانات العقارية أى الرهن العقارى .

وتوجد فى مصر ثلاثة بنوك عقارية هى :

- البنك العقارى العربى ARAB REAL ESTATE BANK
- البنك العقارى المصرى CREDIT FONCIER EGYPTIEN
- بنك الاسكان والتعمير HOUSING AND DEVELOPMENT BANK

ويتركز النشاط الائتمانى للبنوك العقارية فى الانشطة الاتية :

- منح القروض لمشروعات الاسكان للأفراد .
- منح القروض لمشروعات الاسكان للشركات والجمعيات (جمعيات الاسكان)
- منح القروض لجمعيات تقسيم الأراضى .
- منح القروض لمشروعات القرى السياحية والفنادق .

والسمة الغالبة للقروض العقارية هى القروض الطويلة الأجل .

مصادر الاموال فى البنوك العقارية :

- رأس المال والاحتياطات .
- السندات (سندات الاسكان) .

- قروض من الحكومة ومن مؤسسات مالية شقيقة .
- حصيلة دفاتر التوفير الاسكانية .

كما تقدم البنوك العقارية كافة الخدمات المصرفية لعملائها .

د- بنوك التجارة الخارجية FOREIGN TRADE BANKS :

تعد بنوك التجارة الخارجية من المؤسسات المالية المتخصصة في منح الائتمان المصرفى لتمويل عمليات التجارة الخارجية FOREIGN TRADE ولايقتصر دور بنوك التجارة الخارجية علي تمويل عمليات الاستيراد والتصدير IMPORT & EXPORT فقط ، بل يمتد الى أبعد من ذلك فالهدف من إنشاء بنوك التجارة الخارجية النهوض بالقطاع الخارجي (قطاع التجارة الخارجية) ***ومن أهم الانشطة التى تمارسها بنوك التجارة الخارجية ما يلى :***

- منح التسهيلات الائتمانية بآجال مختلفة للمصدرين والمستوردين .
- إنشاء مراكز معلومات للتجارة الخارجية لخدمة المصدرين والمستوردين .
- تمويل الصناعات التصديرية EXPORT INDUSTRIES
- تأمين عمليات التجارة الخارجية ضد جميع المخاطر ALL RISKS التجارية وغير التجارية .
- إنشاء شركات لضمان مخاطر الصادرات .

ويوجد فى مصر بنك وحيد متخصص فى تمويل التجارة الخارجية هو البنك المصرى لتنمية الصادرات EXPORT DEVELOPMENT BANK OF EGYPT وقد قام بتأسيس شركة لضمان مخاطر الصادرات لتأمين الصادرات المصرية وبالطبع عبء تنمية الصادرات المصرية لايمكن أن يقع على عاتق هذا البنك بمفرده لان زيادة المقدرة التصديرية للاقتصاد المصرى تعتمد على عوامل كثيرة جدا ومتداخلة فهى تعتمد أساسا على كفاءة أداء الاقتصاد القومى ككل ودرجة تطوره ونموه ولاتعتمد فقط على وجود مؤسسات مالية متخصصة فى تمويل التجارة الخارجية ، فوجود مؤسسات مالية متخصصة فى تمويل التجارة الخارجية أمر ضرورى جدا للنهوض بالصادرات المصرية لكنه ليس العامل الوحيد ، بل يجب أن يتزامن ذلك مع الارتفاع بمستوى الاداء للإقتصاد القومى ككل .

وبعد تناولنا لطبيعة الائتمان المصرفى الذى تمنحه كل من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة ، ثمة سؤالا يطرح نفسه ألا وهو : أى أنواع الائتمان المصرفى

يتضمن الدرجة الاكبر من المخاطر الائتمانية ، الائتمان التجارى أم الزراعى أم الصناعى أم العقارى أم التجارة الخارجية ؟ ولماذا ؟

وتكمن الأجابة على هذا السؤال فى معرفة وإستيعاب طبيعة كل من الانشطة المستفيدة من الائتمان المصرفى ، حيث يعد الائتمان الموجه للقطاع الزراعى من أكثر أنواع الائتمان المصرفى خطورة ***وذلك يرجع للأسباب الاتية*** :

- دورة الانتاج PRODUCTION CYCLE الزراعى أطول نسبيا من دورة كل من الانتاج الصناعى والنشاط التجارى .

- يتعرض الإنتاج الزراعى لتقلبات ناشئة عن ظروف طبيعية ***مثل*** :
  الطقس السيئ (كالحرارة والثلوج والسيول) والأفات .

- يرتبط تسويق المحاصيل الزراعية الرئيسية بمخاطر تسويقية كبيرة نظرا للتقلب الحاد فى الطلب والعرض عليها .

- نسبة التركز الائتمانى مرتفعة جدا فى القطاع الزراعى وبالتالى يكون تطبيق قاعدة التنويع محدود جدا فيؤدى ذلك لإرتفاع المخاطر الائتمانية المصاحبة لمنح الائتمان المصرفى الموجه لقطاع الزراعة .

ويلى الائتمان الموجه لقطاع الزراعة – من حيث درجة المخاطر – الائتمان الموجه لقطاع التجارة الخارجية – وخصوصا الموجة لعمليات التصدير – حيث يتعرض لمخاطر زائدة EXCESS RISKS ***أهمها*** :

- إفلاس المشترى BUYERS' BANKRUPTCY
- رفض السلطات AUTHORITIES' REFUSAL

ويمكن ترتيب أنواع الائتمان المصرفى حسب القطاع المستفيد من حيث درجة المخاطر المصاحبة ***ترتيبا تنازليا كالآتى*** :

- الائتمان الزراعى AGRICULTURAL CREDIT
- ائتمان التجارة الخارجية FOREIGN TRADE CREDIT
- الائتمان الصناعى INDUSTRIAL CREDIT
- الائتمان التجارى COMMERCTAL CREDIT

٤- بنوك إستثمار وأعمال INVESTMENT BANKS :

يتميز نشاط بنوك الاستثمار والاعمال عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى بالطابع التمويلي الاستثماري وفي الدول المتقدمة كفرنسا وانجلترا والولايات المتحدة الامريكية إتسع نشاط بنوك الاستثمار والاعمال ليشمل طرح الاسهم والسندات وإدارة الاستثمارات وتقديم الخدمات الاستشارية عند دمج MERGER الشركات وتلعب بنوك الاستثمار والاعمال دورا كبيرا جدا في الاسواق المالية الدولية INTERNATIONAL FINANCIAL MARKETS ويختلف نطاق نشاط عمل بنوك الاستثمار من بنك لآخر داخل الدولة ومن دولة الى أخرى ويختلف تعريف البنوك الاستثمارية من دولة لأخرى

ففي انجلترا تسمى : MERCHNT BANKS

وفي الولايات المتحدة تسمى : INVESTMENT BANKS

وفي فرنسا تسمى : BANQUES D'AFFAIRES

ومن أهم الانشطة التي تقوم بها بنوك الاستثمار والاعمال الانشطة الآتية :

- أعمال بيوت الاصدار ISSUING HOUSE
- اعمال بيوت القبول ACCEPTANCE HOUSE
- اعمال الوسطة المالية والسمسرة JOBBERY & FINANCIAL INTERMEDIARY
- المشورة الفنية للتعامل في الأوراق المالية FINANCIAL ADVISOR
- الترويج للمشروعات وفرص الاستثمار INVESTMENT OPPORTUNITIES الجديدة وفي الخارج لاتقبل بنوك الاستثمار والاعمال الودائع عادة .

بنوك الاستثمار في مصر :

نشأت بنوك الاستثمار في مصر في عام ١٩٧٥ وفي أعقاب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي OPEN DOOR POLICY ويختلف نشاطها كثيرا عن نشاط بنوك الاستثمار والاعمال في الدول المتقدمة بل ***يقتصر نشاطها في مصر على الانشطة الاتية*** :

- تأسيس المشروعات الجديدة والمشاركة فيها .
- تمويل عمليات التجارة الخارجية .
- منح الائتمان المصرفي كالبنوك التجارية .

تقديم كافة الخدمات المصرفية .

- قبول الودائع

ومن الناحية العملية لايختلف دور بنوك الاستثمار والاعمال فى مصر عن دور البنوك التجارية إختلافا كبيرا ويرجع ذلك الى عدم وجود سوق مالية منظمة لرأس المال ولضعف الوعى الاستثمارى ولكن من المتوقع أن تمارس بنوك الاستثمار والاعمال دورها مع نمو سوق رأس المال فى مصر واعادة افتتاح بورصتى القاهرة والاسكندرية ولكن هذا بالطبع مداه الاجل المتوسط والطويل وليس الأجل القصير .

وتعتمد بنوك الاستثمار والاعمال على الودائع - فى مصر - للحصول على جانب كبير من مواردها المالية ، أما فى الخارج فتعتمد على رأس المال والسندات التى تطرحها والقروض فهى لاتقبل الودائع كما هو الحال فى مصر .

٥ - البنــوك الإســلاميــة ISLAMIC BANKS :

تختلف البنوك الاسلامية عن الأنواع الأخرى من المؤسسات المالية إختلافا جوهريا وفلسفيا فى كونها مؤسسات مالية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية ، فهى مؤسسات مالية لاتتعامل بالفائدة ، وتعمل وفقا لقواعد الشريعة الاسلامية الغراء ، فهى تهدف الى بناء مجتمع اسلامى يسوده التكافل وتمارس نشاطها من منظور اجتماعى واقتصادى واسع المدى ينصب على تحقيق هدف تنموى فى اطار عقائدى ، فالاسلام يحرم الرب USURY والاكتناز HOARDING .

ويترتب على ذلك أن للبنوك الاسلامية خصائص جوهرية تميزها عن غيرها من المؤسسات المالية الاخرى ***وتتلخص هذه الخصائص فى الآتى*** :

- البنوك الاسلامية لاتتعامل بنظام الفائدة (مدينة أو دائنة) المحددة مسبقا أو مقدما .

- البنوك الاسلامية لاتمنح ائتمان مصرفى بل تقوم بالمشاركة .

- البنوك الاسلامية لاتقبل الودائع مقابل أداء فائدة محددة .

- البنوك الاسلامية لاتنظر الى المتعاملين معها كدائنين أو مدينين .

- البنوك الاسلامية هى بنوك استثمار وتنمية تعمل وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية الغراء

- البنوك الاسلامية لاتعتمد على الضمانات العينية ، بل تعتمد على سلامة المشاركة والهدف الاقتصادى والاجتماعى منها

– البنوك الاسلامية تقوم بإداء الزكاة فى المصارف الشرعية لها تأكيدا للدور الاجتماعى للمال فى تحقيق التكافل الاجتماعى والاقتصادى،

مصادر واستخدامات الأموال فى البنوك الاسلامية :

مصادر الأمـــوال :

– رأسمال البنك المدفوع الاحتياطيات .

– حسابات جارية (ودائع تحت الطلب) .

(ولاتختلف عن الحسابات الجارية فى المؤسسات المالية الأخرى)

– حسابات استثمار وادخار (ودائع)

(مع تفويض البنك فى استثمارها بموجب عقود مشاركة أو مضاربة أو مراجحة مقابل اقتسام (الارباح / الخسائر) على الشيوع بدون أى تحديد مسبق لنسبة الارباح) .

استخدامـــات الامـــوال :

– **القروض الحسنة** GOOD LOANS وهى القروض التى تقدمها بعض البنوك الاسلامية دون تقاضى أى عائد عليها ووفقا لضوابط محددة . ويلتزم المقترض بسداد أصل القرض فقط دون أى فائدة عليه .

– المساهمة فى تأسيس الشركات بتقديم حصة فى رأس المال .

– التمويل بالمشاركة مع الغير .

– **المضاربـات الشـرعية :**

وتقوم على أسس المشاركة بين (الشريك بالمال والشريك بالعمل) ويقوم المضارب بالاتجار ويتم اقتسام الارباح بينهما بنسبة شائعة ويتحمل الطرفين الخسارة مالم يكن هناك تقصير من المضارب .

– **بيـوع المرابحـة الشـرعية :**

هو أحد أشكال البيوع الشرعية حيث يقوم البنك بشراء سلعة محددة بناء على طلب عميله ويتفق الطرفان على نسبة معينة من الربح تضاف الى تكلفة شراء السلعة وصولا لتحديد سعر البيع ويتفق الطرفان على مكان وشروط تسليم السلعة وطريقة سداد سعر البيع للبنك ولاتتخذ العلاقة بين البنك الاسلامى وعملائه علاقة المدين بالدائن إنما هى علاقة الشركاء .

وتقوم البنوك الاسلامية بتقديم كافة الخدمات المصرفية التقليدية الاخرى (كفتح الاعتمادات المستندية المغطاة بالكامل ، وتحصيل الشيكات والحوالات) أى الخدمات المصرفية التى لاتتضمن تقاضى فائدة شأنها فى ذلك كشأن المؤسسات المالية الاخرى

البنـــوك الاســـلامية فـــى مصـــر

من أهم البنوك الاسلامية فى مصر :

١- بنك فيصل الاسلامى المصرى FAISAL ISLAMIC BANK OF EGYPT

٢- المصرف الاسلامى الدولى للاستثمار والتنمية ISLAMIC INT'L BANK FOR INVESTMENT AND DEVELOPMENT كما توجد العديد من وحدات الجهاز المصرفى التابعة للبنوك التجارية والتى تعمل وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية بأموال منفصلة عن البنوك الام MOTHER BANKS التابعة لها .

ولاشك أن تجربة البنوك الاسلامية تحتاج لمزيد من الدعم والتأييد حتى يستطيع جمهور المتعاملين فهم واستيعاب الفلسفة التى تعمل بها البنوك الاسلامية وطبيعة المعاملات التى تقوم بها ، ولاشك أن تجربة البنوك الاسلامية - حتى الوقت الحاضر - قد لاقت نجاحا كبيرا بالمقارنة بالتوقعات التى كانت سائدة عند بدء إنشائها .

٦- بنـــوك الادخـــار SAVING BANKS :

تهدف بنوك الادخار الى تجميع المدخرات الشعبية والصغيرة وتعتمد فى ذلك على الانتشار الجغرافى الكبير جدا فى صورة وحدات UNITS صغيرة الحجم ، وتتميز بنوك الادخار بالسماح بإنخفاض الحد الادنى للإيداع فى حسابات الادخار SAVING ACCOUNTS مع عدم تقاضى أية مصروفات EXPENSES أو عمولات COMMISSIONS على حسابات المدخرين ، ولاتهدف عادة بنوك الادخار الى تحقيق الربح بقدر ما تهدف الى تجميع وتعبئة المدخرات القومية NATIONAL SAVINGS نظرا للوظيفة الخطيرة التى يؤديها الادخار القومى كمتغير مؤثر وفعال من المتغيرات الاقتصادية التى تؤثر على الاستثمار القومى NATIONAL INVESTMENT ***ومن أهم خصائص بنوك الادخار*** :

- الانتشار الجغرافى الكبير جدا فى صورة وحدات صغيرة الحجم .
- تنمية الوعى الادخارى لدى الجماهير

- امتصاص القوة الشرائية PURCHASING POWER الزائدة لدى المواطنين للسيطرة على معدلات التضخم

- تجميع وتعبئة المدخرات القومية

- خدمة صغار المدخرين .

ولقد لعبت بنوك الادخار دورا كبيرا فى الاقتصاديات القومية لدول كثيرة جدا وبصرف النظر عن نظامها الاقتصادى ECONOMIC SYSTEM مثل المانيا وفرنسا وانجلترا والاتحاد السوفيتى السابق .

وتأتى موارد الأموال فى بنوك الادخار أساسا من مدخرات الافرد وتقوم بنوك الادخار بتوظيف أموالها فى صورة استثمارات قصيرة الاجل وقروض للحكومة لذلك فإن عنصر الأمان يكون اكبر فى بنوك الادخار بالمقارنة بالبنوك التجارية .

وتختلف سرعة دوران الوديعة فى بنوك الادخار عن البنوك التجارية ، ففى بنوك الادخار سرعة دوران الوديعة أقل نسبيا من سرعة دوران الوديعة فى البنوك التجارية وذلك يرجع الى إختلاف طبيعة الوديعة فى كل منهما فالمودع فى بنوك الادخار يهدف من الايداع الى التوفير والاحتياط للمستقبل ، أما المودع فى البنوك التجارية فيهدف الى تحقيق الربح ويسعى وراؤه فى أى مكان .

بنـــوك الادخـــار فى مصــــر :

ظهرت بنوك الادخار فى مصر فى عام ١٩٦٣ وفى عام ١٩٦٥ تم دمجها فى البنوك التجارية ، رغم أنها خلال هده الفترة القصيرة جدا حققت نجاح ملحوظ .

وفى مصر حاليا لايوجد الا صندوق توفير البريد ويتشابه نشاطه الى حد كبير مع نشاط بنوك الادخار .

وتقوم البنوك التجارية فى مصر - وخصوصا بنوك القطاع العام - بالتعامل مع صغار المدخرين وتتيح لهم أوعية ادخارية بالعملات الاجنبية والمحلية **مثل** :

- دفتر توفير بالجنيه المصرى .

- دفتر توفير بالدولار الامريكى

- دفتر التوفير الاسكانى - بالبنوك العقارية .

٧- بنـــوك المحليـــات MUNICIPAL BANKS :

هى بنوك مملوكة للدولة أو للسلطات المحلية والهدف منها المساهمة فى تمويل

المرافق العامة - مثل مكتب قروض الاشغال العامة فى انجلترا .

مصادر الاموال فى بنوك المحليات :

- عائد المرافق الايرادية التى تملكها مثل (دور الملاهى والطرق بالاجر)
- الاعانات الحكومية .
- رأس المال والقروض من الحكومة المركزية .

إستخدامات الأموال فى بنوك المحليات :

- تقديم قروض لتدعيم إنشاء وصيانة المرافق العامة (محطات الكهرباء) مياه الشرب ، والمشروعات الصحية .

وهذا النوع من البنوك غير معروف فى مصر حتى الوقت الحاضر بالمعنى الدقيق له .

٨- البنـــوك الشاملة UNIVERSAL BANKS :

البنوك الشاملة هى البنوك التى يشتمل نشاطها على وظائف البنوك التجارية التقليدية الخالصة ووظائف بنوك الاستثمار والاعمال معا ، وقد بدأ تحول بعض البنوك العالمية العملاقة فى كل من الولايات المتحدة واليابان الى القيام بوظائف البنوك الشاملة والتى تتضمن القيام بجميع الاعمال والانشطة التى تمارسها كل أنواع البنوك والمؤسسات المالية من خلال بنك واحد وهو ما يسمى بالبنك الشامل .

ومن أهم المزايا التى تتمتع بها البنوك الشاملة :

- تحقيق وفورات اقتصادية ECONOMIES ناشئة عن العمل وفقا لاقتصاديات الحجم الكبير وما يترتب عليه من خفض التكاليف .
- ضمان قدر أكبر من التنوع القطاعى وما يترتب عليه من خفض للمخاطر الائتمانية .
- توظيف السيولة الزائدة لدى البنك وامتصاص الفاقد .
- تنشيط أسواق رأس المال .
- تعظيم العائد وتدنية التكاليف .
- توسيع دائرة الخدمات المصرفية المتاحة وارتفاع العائد منها .

- دوران الاستثمارات بسرعة وكفاءة أكبر .

ومن أهم الانشطة غير التقليدية التى تمارسها البنوك الشاملة :

- القيام بعمليات تأجير الاصول .
- التأجير التمويلى FINANCIAL LEASING .
- أعمال الوساطة فى مجالات التأمين والشحن البحرى والعقارات .
- إنشاء المدن المتخصصة (السياحية ، العلاجية ، الصناعية)
- تدوير محافظ الاوراق المالية لحساب الغير .
- الاكتتاب فى والترويج للأوراق المالية الجديدة .
- تقديم خدمة نظم المعلومات للمتعاملين فى البورصات .
- تقديم المشورة الفنية للمتعاملين فى الاسواق المالية .
- تقديم توليفة من الخدمات التى لاتعتمد على رصيد مثل : الخيارات OPTIONS والمبادلات SWAPS والمستقبليات (FUTURES) والفائدة الأجلة FORWARD INTEREST RATES والعقود الأجلة FORWARD CONTRACTS
- الخدمات المصرفية الشخصية PRIVATE & HOME BANKING

البنوك الشاملة فى مصر :

لاتوجد فى مصر حتى الوقت الحاضر بنوك شاملة بالمعنى العلمى لها ، بالرغم من التطورات الحديثة التى طرأت على الخدمات المصرفية مؤخرا ، ولكن توجد فى مصر بنوك قوية ومؤهلة للعمل كبنوك شاملة فى المستقبل ، ويتوقف نجاح البنوك الشاملة *على العوامل الاتية* :

- وجود أسواق مالية منظمة وقوية .
- وجود سلطات رقابية قادرة .
- وجود خبرات بشرية رفيعة المستوى والتأهيل .
- مسايرة التطورات التكنولوجية المصرفية بشكل سريع .
- وجود تشريعات عصرية ومساندة .

٩- بنـك الاسـتثمار القـومـى NATIONAL INVESTMENT BANK :

تم إنشاء بنك الاستثمار القومى بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ ومنح الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالى والإدارى والفنى وذلك ليقوم بوظيفة تمويلية هامة جدا وهى تقديم التمويل اللازم لتمويل الاستثمارات العامة PUBLIC INVES-MENTS المدرجة LISTED بخطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية SOCIAL & ECONOMIC DEVELOPMENT STATE PLAN فى جميع القطاعات الاقتصادية .

ومن أهـم أهـداف بنـك الاسـتثمار القـومى :

- تقديم التمويل الاستثمارى INVESTMENT FINANCE لمختلف المشروعات المدرجة بخطة الدولة للتنمية .
- تحديد قواعد وشروط وأسس وأولويات التمويل .
- تغطية وتدبير المكون المحلى والاجنبى لمشروعات الخطة .
- الرقابة والمتابعة على تنفيذ المشروعات المختلفة موضوع التمويل .
- العمل على تعبئة المدخرات القومية واستخدام الأوعية الادخارية فى أوجه الاستثمار دون الاستهلاك .

- موارد واستخدامات الاموال فى بنك الاستثمار القومى

أ- أهم موارد الأموال :

- رأسمال البنك .
- السندات .
- القروض المحلية والاجنبية .

ب - أهم استخدامات الاموال :

- التمويل الاستثمارى لمختلف مشروعات خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (المكون المحلى والاجنبى) .

هذا وقد بلغ إجمالى الميزانية العمومية لبنك الاستثمار القومى فى ٣٠ /٦ / ١٩٩٤، ٧٠ مليار و ٤٠٤ مليون جنيه مصرى .

مقارنة بين مصادر واستخدامات الأموال فى البنوك المختلفة :

نظرا للعلاقة بين مصادر الأموال واستخداماتها وأثر ذلك على أنواع وطبيعة الائتمان المصرفى الذى تمنحه المؤسسات المالية المختلفة طبقا لمعيار الملائمة بين الاستخدامات والموارد المالية من حيث الأجل والتكلفة والعائد ، يبين الجدول الاتى مقارنة لمصادر الاموال واستخداماتها فى الانواع المختلفة للبنوك والتى تم تناولها فى الجزء السابق من هذا المبحث .

نوع البنك	مصادرالاموال الرئيسية	استخدامات الاموال الرئيسية
البنوك التجارية	- ودائع العملاء	- إئتمان مصرفى قصير الأجل - إستثمارات مالية قصيرة الاجل
البنوك المتخصصة	- رأس المال المدفوع - الاحتياطيات -سندات بضمان الحكومة -قروض أجنبية بضمان الحكومة - قروض من الدولة - قروض من بنوك شقيقة	- ائتمان مصرفى متوسط الاجل - ائتمان مصرفى طويل الاجل - المشاركة فى رؤوس أموال الشركات والمشروعات الكبرى
بنوك استثمار وأعمال	(لاتقبل الودائع أساسا) - حقوق الملكية - عائد العمليات التى تقوم بها - السندات والقروض	-المساهمة فى انشاء المشروعات الجديدة والترويج لها وتأسيسها - لاتقوم هذه البنوك أساسا بمنح ائتمان مصرفى - تعمل كبيوت للقبول والاصدار والوساطة والسمسرة المالية
البنوك الاسلامية	- رأس المال لمدفوع - الاحتياطات - حسابات الاستثمار - حسابات الادخار	- القروض الحسنة (على أساس المشاركة) - المساهمة فى تأسيس الشركات -التمويل بالمشاركة مع الغير - المضاربات الشرعية

نوع البنك	مصادرالاموال الرئيسية	استخدامات الاموال الرئيسية
		- بيوع المرابحة الشرعية (لاتقوم البنوك الاسلامية بمنح ائتمان)
بنوك الادخار	- مدخرات الافراد - ودائع من البنوك التجارية	- استثمارات قصيرة الاجل - قروض ذات أجل للحكومة
بنوك المحليات	- عائد المرافق الايرادية - رأس المال - الاعانات - قروض من الحكومة	- قروض ذات أجل لتمويل انشاء واصلاح المرافق العامة
البنوك الشاملة	تتميز بالتنوع الشديد وتشمل - رأس المال المدفوع - الاحتياطيات - الودائع - عائد العمليات غير التقليدية	تتميز بالتنوع الشديد وتشتمل : -منح الائتمان المصرفى القصير الاجل -منح الائتمان المتوسطوالطويل الاجل -المشاركة فىإنشاء الشركات - انشاء المدن المتخصصة - تأجير الاصول - التأجير التمويلى
بنك الاستثمار القومى	- رأس المال المدفوع - السندات - القروض المحلية والاجنبية	- تمويل استثمارات مشروعات خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى جميع القطاعات .

المبحث الثالث

انواع الائتمان المصرفى والمنتجات الائتمانية

تمهيـــد :

تتعدد أنواع الائتمان المصرفى الذى تمنحه البنوك والمؤسسات المالية المختلفة لعملائها ويمكن تقسيم الانواع المختلفة للائتمان المصرفى وفقا لأسس متعددة ، منها تقسيم أنواع الائتمان المصرفى من حيث الأجل ومن حيث نوع الضمان ومن حيث القطاع الاقتصادى المستفيد ومن حيث غرض الاستخدام أو الغرض من التمويل ، ويتحدد نوع الائتمان المصرفى أو المنتج الائتمانى الذى يمنحه البنك بناءا على دراسة مجموعة من العوامل ***أهمها*** :

- مصادر الاموال المتاحة للبنك من حيث الطبيعة والأجل والتكلفة .
- الغرض من منح الائتمان المصرفى .
- الموازنة بين التكلفة والعائد .

ودراسة هذه العوامل الثلاثة التى تؤثر فى تحديد نوع الائتمان المصرفى لاتتم بمعزل عن بعضها البعض وذلك لارتباط غرض منح الائتمان المصرفى بأجال الاستحقاق من جهة ، ولارتباط أجال استحقاق الائتمان المصرفى بطبيعة مصادر الاموال القابلة للأقراض CREDITABLE وتكلفتها من جهة أخرى .

فالبنوك التجارية تقوم عادة بمنح الائتمان المصرفى قصير الاجل لإن معظم مصادر الاموال المتاحة لها والقابلة للإقراض تأتى من مصادر قصيرة الآجل وذات سرعة دوران غير مستقرة نسبيا ، ويستخدم الائتمان المصرفى قصير الاجل فى تمويل العمليات الجارية للمشروعات المختلفة ، حيث تتصف طبيعة العمليات الجارية بالطبيعة القصيرة الاجل أيضا ، ومن هنا نجد التوازن والملائمة بين كل من طبيعة مصدر التمويل ونوع الائتمان المصرفى الممنوح والغرض من منح الائتمان المصرفى ، ومن الطبيعى أن يكون معدل الفائدة على الائتمان المصرفى الممنوح اكبر من معدل الفائدة على الودائع بالقدر الذى يسمح للبنك بتحقيق العائد إعمالا لعنصر الموازنة بين التكلفة والعائد .

ولاشك أن مراعاة هذه العوامل الفنية التى تحدد نوع المنتج الائتمانى ومدى ملائمته لطبيعة مصادر الاموال وللغرض الذى سيوجه اليه ، من أهم الاجراءات الوقائية PREVENTIVE PROCEDURES الفعالة لكل من البنك والعميل معا

ولتجنب تحميل القرار الائتمانى بمخاطر زائدة ناشئة عن عدم اختيار نوع الائتمان المصرفى الملائم للتمويل المطلوب ، ومن الاخطاء الشائعة فى هذا الصدد منح ائتمان مصرفي قصير الاجل لتمويل استخدامات متوسطة الاجل (كتمويل شراء أصول رأسمالية) ويؤدى هذا بلاشك الى تعثر العميل فى القريب العاجل جدا وذلك لسبب جوهرى هو عدم ملائمة نوع الائتمان الممنوح لطبيعة العملية الممولة من حيث الأجل والغرض والتكلفة والعائد .

ويمكن تقسيم أنواع الائتمان المصرفى وفقا للأسس الاتية :

١ - أنواع الائتمان المصرفى (من حيث الاجل).

٢ - انواع الائتمان المصرفى (من حيث نوع الضمان)

٣ - أنواع الائتمان المصرفى (من حيث القطاع المستفيد)

٤ - أنواع الائتمان المصرفى (من حيث الغرض)

وسنتناول كل منها بشيء من التفصيل :

١ - أنواع الائتمان المصرفى (من حيث الاجل) :

ينقسم الائتمان المصرفى من حيث أجل الاستحقاق MATURITY الى الانواع الآتية :

أ- ائتمان قصير الاجل SHORT TERM CREDIT

ب - ائتمان متوسط الاجل MEDIUM TERM CREDIT

ج - ائتمان طويل الاجل LONG TERM CREDIT

ويمنح الائتمان المصرفى القصير الاجل لمدة لاتتجاوز السنة طبقا لدورة النشاط أو دورة رأس المال العامل WORKING CAPITAL CYCLE ، ويمكن أن يمنح الائتمان المصرفى قصير الاجل لمدة أقل من سنة لتمويل العمليات التى تتوفر فيها امكانيات التصفية الذاتية ، وفى الواقع لاتوجد مدة أو فترة نمطية STANDARD PERIOD لدورة النشاط أو لدورة رأس المال العامل تخضع لها جميع الانشطة الاقتصادية ، بل تختلف دورة رأس المال العامل من صناعة لأخرى ومن نشاط لأخر ومن قطاع اقتصادى لقطاع اقتصادى آخر ، بل تختلف من مشروع لآخر داخل الصناعة الواحدة أو القطاع الاقتصادى الواحد .

وتتخصص البنوك التجارية فى منح الائتمان المصرفى قصير الاجل إعمالا لمعيار

الملائمة بين الاستخدامات والموارد والغرض من جهة وبين التكلفة والعائد من جهة أخرى .

وعادة ما يكون الائتمان المصرفى القصير الاجل قابلا للتجديد ROLL OVER ويمنح عادة مقابل ضمانات قصيرة الاجل (بضمان البضائع والكمبيالات وأوامر التوريد .. الخ) أما الائتمان المصرفى المتوسط الاجل فيمنح لمدة تزيد عن السنة ويمتد حتى عشر سنوات ويستخدم فى تمويل الاصول الرأسمالية متوسطة الاجل مثل (الالات والمعدات والتجهيزات الرأسمالية والانشاءات .. الخ) ويتطلب منح الائتمان المصرفى المتوسط الاجل تقديم ضمانات عينية .

أما الائتمان المصرفى الطويل الاجل فيمنح لآجال تمتد لأكثر من ١٠ سنوات ويستخدم فى تمويل الاصول الرأسمالية CAPITAL ASSETS طويلة الاجل لتمويل المشروعات التى لها أولويات اقتصادية ملحة وللمشروعات التى يتطلب تنفيذها فترة تفريخ GESTATION PERIOD طويلة لتأتى بالعائد المتوقع منها ، وقد يرتبط منح الائتمان المصرفى الطويل الاجل بفترة سماح GRACE PERIOD تمتد حتى ٥ سنوات . وتقوم البنوك المتخصصة (الزراعية والصناعية والعقارية وبنوك التجارة الخارجية) بالتخصص فى منح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل .

ولكن هل تحجم البنوك التجارية تماما عن منح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل ؟ وهل تحجم البنوك المتخصصة تماما عن منح الائتمان المصرفى قصير الاجل ؟ بالطبع لا لإن البنوك التجارية تقوم بمنح الائتمان المتوسط والطويل الاجل ولكن فى حدود نسبة الودائع المستقرة لديها ، لهذا فإن السمة الغالبة للإئتمان المصرفى الذى تمنحه هو الائتمان القصير الاجل ، كما أن البنوك المتخصصة تقوم بمنح الائتمان المصرفى قصير الاجل أيضا ولكن السمة الغالبة للائتمان المصرفى الذى تمنحه هو الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل ، ولايغيب عنا أن المعيار الذى يحكم نوع الائتمان الذى يمنحه البنك من حيث الاجل هو الملائمة بين الاستخدامات والموارد والغرض من منح الائتمان المصرفى .

ويبين الجدول الآتى الفروق الرئيسية بين أنواع الائتمان المصرفى من حيث الاجل .

الفروق الرئيسية بين الائتمان المصرفى القصير والمتوسط والطويل الاجل

وجه المقارنة	الائتمان قصير الاجل	الائتمان متوسط الاجل	الائتمان طويل الاجل
البنوك المانحة	بنوك تجارية « بصورة اساسية »	بنوك متخصصة « بصورة أساسية»	بنوك متخصصة « بصورة أساسية »
مدة السداد أو اجل الاستحقاق	حتى سنة	حتى ١٠ سنوات	أكثر من ١٠ سنوات
طريقة احتساب الفائدة	فائدة مركبة	فائدة بسيطة	فائدة بسيطة وقد يتضمن فترة سماح
طريقة السداد	جارى متقلب أو سداد تدريجى أو سداد دفعة واحدة	أقساط دورية (ربع أو نصف أو سنوية)	أقساط دورية (ربع أو نصف أو سنوية)
الغرض من منحه	تمويل النشاط الجارى ورأس المال العامل	تمويل أصول رأسمالية وانتاجية	تمويل أصول رأسمالية طويلة الاجل لمشروعات لها أولويات اقتصادية
الضمانات المقدمة	ضمان شخصى / بدون ضمان ، كمبيالات ، بضائع ، اعتمادات ، أوامر توريد أوراق مالية	ضمانات عينية مثل : برهن تجارى أو رهن عقارى أو رهن بحرى	ضمانات عينية مثل رهن تجارى رهن عقارى رهن بحرى

٢- انواع الائتمان المصرفى (من حيث نوع الضمان) :

ينقسم الائتمان المصرفى حسب نوع الضمان المقدم الى أنواع متعددة ***أهمها الانواع الاتية*** :

١- تسهيلات بدون ضمان عينى .

٢- تسهيلات بضمان الكمبيالات (برسم التأمين) .

٣- خصم الكمبيالات .

٤- تسهيلات بضمان بضائع .

٥- تسهيلات بضمان تنازلات (حوالة الحق) .

٦- اعتمادات مستندية غير مغطاه بالكامل .

٧- تسهيلات بضمان أوراق مالية .

٨ - قروض بضمان الرهن التجارى .

٩- قروض بضمان الرهن لعقارى .

١٠- تسهيلات بضمانات متنوعة .

١١- تسهيلات بضمان وثائق شركات ضمان مخاطر الائتمان المصرفى .

١٢- خطابات الضمان .

١٣- قروض البيع بالتقسيط .

ونتناول فيما يلى كل منها بشيء من التفصيل .

١- تسهيلات بدون ضمان عينى :

يقصد بهذا النوع من الائتمان المصرفى أن البنك يقوم بمنح الائتمان بدون وجود ضمانات عينية REAL GUARANTEE مقدمة من العميل وتحت يد البنك تغطى قيمة الائتمان المصرفى الممنوح للعميل ويمكن استخدامها كمصدر للسداد REPAYMENT SOURCE فى حالة عدم التزام العميل بالسداد فى تاريخ الاستحقاق المتفق عليه ، ويتخذ هذا النوع من التسهيلات الائتمانية أحد شكلين هما : التسهيلات بالضمان الشخصى والتسهيلات على المكشوف .

أ- التسهيلات بالضمان الشخصى PERSONAL SECURITY FACILITIES :

يمنح الائتمان المصرفى بالضمان الشخصى اعتمادا على الثقة فى شخصية

العميل أو فى أحد شركاؤه أو بكمالة شخص آخر ذو جدارة ائتمانية ممتازة تمكنه من سداد التسهيلات فى حالة عدم وفاء المدين الأصلى بقيمتها عند استحقاق هذه التسهيلات ، ويعتمد منح هذا النوع من التسهيلات الائتمانية على ملاءة العميل المالية ومركزه الأدبى أو الاجتماعى أو السياسى وتكون هذه التسهيلات عادة مؤقتة TEMPORARY وغير متكررة ونادرا ما يفشل البنك فى تحصيلها لإن مثل هذه النوعية من العملاء تحرص دائما على الوفاء بإلتزاماتها تجاه الغير .

ب - التسهيلات على المكشوف OVERDRAFT FACILITIES :

لاتمنح التسهيلات الائتمانية على المكشوف مقابل ضمانات عينية أو شخصية أو أى ضمانات أخرى من أى نوع ويتم منحها أساسا اعتمادا على الثقة الموضوعية فى العميل المقترض (ولاتأتى الثقة الموضوعية فى العميل من فراغ) مع توفر التدفقات النقدية CASHFLOW الواضحة للسداد .

ولايحصل على مثل هذا النوع من التسهيلات إلا العملاء الذين تتوفر **فيهم *الشروط الاتية*** :

- السمعة الطيبة (الشخصية والتجارية) فى السوق والبنوك وفقا لما تظهره تقارير الاستعلامات CREDIT INFORMATION REPORTS
- المركز المالى والائتمانى CREDITWORTHINESS الممتاز .
- وجود مصادر واضحة للسداد .

وتمنح التسهيلات على المكشوف فى صورة تسهيلات ائتمانية مؤقتة قصيرة الاجل وعادة ما تمنح التسهيلات بدون الضمان العينى بنوعيها (بالضمان الشخصى أو على المكشوف) بعد استنفاذ الضمانات المتاحة لدى العميل وتخضع للرقابة والمتابعة اللصيقة من جانب البنك وتحت نظر السلطة الائتمانية المانحة لها .

٢- تسهيلات بضمان الكمبيالات (برسم التأمين) :

تعد الكمبيالة BILL من أهم أدوات الائتمان فى الحياة التجارية وتعطى للدائن (المستفيد BENEFICIARY) الحق فى تقاضى مبلغ محدد فى تاريخ محدد (لاحق) أى تاريخ الاستحقاق AT MATURITY من المدين DRAWEE وفى حالة عدم وفاء INSOLVENCY المدين بقيمة الكمبيالة فى تاريخ الاستحقاق يحق للدائن المستفيد إجراء بروتستو PROTESTO عدم الدفع وهو اجراء قانونى LEGAL PROCE-

DURE يلحق بالمدين ضرر بالغ فى سمعته وقد يترتب على قيد بروتستو عدم الدفع اشهار افلاس المدين اذا لما يسارع بسداد قيمة الكمبيالة وعقد صلح واق من الافلاس .

وتقوم البنوك بمنح عملاءها تسهيلات إئتمانية بضمان الكمبيالات المسحوبة لصالحهم على عملائهم ، ويحدد البنك الحد المصرح به للتسهيلات الائتمانية بضمان الكمبيالات على أساس دراسة المركز الجارى والمالى والائتمانى للعميل طالب التسهيلات الائتمانية ، ويراعى البنك عند منح تسهيلات ائتمانية بضمان الكمبيالات ***النقاط أو الشروط الاتية*** :

- تخصيص حد فرعى (جزئى) للسحب على الكمبيالات المسحوبة على العميل الواحد وذلك لتوزيع المخاطر الائتمانية وللحد من مخاطر التركز الائتمانى .

- سلامة الاستعلام عن مدى ملاءة المسحوب عليهم (المدينيين أو مدينى الكمبيالات) .

- تخصيص مارج MARGIN مناسب من القيمة الاجمالية للكمبيالة ويتراوح المارج عادة بين ٥٠٪ و ٣٠٪ .

- أن تكون الكمبيالات المقدمة كضمان من الدرجة الأولى وتحمل توقيعين تجاريين وتكون مؤيدة بفاتورة بيع أو توريد أو مقاولة ، أى التحقق من عدم كونها كمبيالات مجاملة KITE BILL .

- أن لاتتجاوز آجال الكمبيالات المقدمة كضمان مدة ٦ شهور وتمنح التسهيلات بضمان الكمبيالات فى صورة تسهيلات قصيرة الاجل وتكون عادة قابلة للتجديد .

٣- خصم الكمبيالات :

يعنى خصم الكمبيالة صرف قيمتها الحالية PRESENT VALUE فى تاريخ الخصم ، ويعنى منح التسهيلات الائتمانية مقابل خصم الكمبيالات انتقال ملكية الكمبيالة المخصومة من المستفيد الى البنك ، فخصم الكمبيالة يؤدى الى تحويل أو تسييل أصل متداول CURRENT ASSET من الاصول المملوكة للعميل بتحويله الى نقدية للوفاء بالتزاماته أو تمويل عملياته مقابل خصم فائدة البنك على أساس معدل الفائدة السارى عن الفترة من تاريخ خصم الكمبيالة حتى تاريخ استحقاقها .

وتراعى البنوك دائما فى الأوراق التجارية BILLS OF EXCHANGE التى تقوم

بخصمها أن تكون أوراق تجارية من الدرجة الأولى تحمل توقيعين تجاريين ولايتجاوز تاريخ استحقاقها ستة أشهر وذلك حتى تتوفر فيها شروط اعادة خصمها لدى البنك المركزى .

والفرق الجوهرى بين التسهيلات الائتمانية بضمان الكمبيالات وخصم الكمبيالات ينعكس على المعالجة المحاسبية لكل منها فى حسابات البنك فالتسهيلات بضمان الكمبيالات يظهر المستخدم منها فى ميزانية البنك فى جانب الاصول ASSETS ضمن قروض وسلفيات للعملاء ، أما خصم الكمبيالات فتظهر فى ميزانية البنك فى جانب الأصول كأصل من أصول البنك وتوظيفاته .

ولاتقوم البنوك المصرية حاليا بخصم الكمبيالات إلا فى حدود ضيقة جدا .

٤ - التسهيلات بضمان بضائع :

يعنى هذ النوع من التسهيلات الائتمانية قيام البنك بقبول بضائع ***مثل*** :

- الخامات ومستلزمات الانتاج .
- الاقطان والحاصلات الزراعية .
- السلع التامة والنصف تامة الصنع .

وذلك للتسليف بضمانها وفى حدود نسبة من قيمتها الاجمالية ويقوم البنك برهن هذه البضائع رهنا حيازيا GAGE / LIEN فى مخازنه ويكون البنك بمثابة الدائن المرتهن MORTGAGEE ويكون العميل بمثابة المدين الراهن MORTGAGER .

ويراعى البنك عند منح التسهيلات الائتمانية ***بضمان البضائع الشروط الاتية*** :

- تحديد مارج مناسب من قيمة البضائع المقدمة كضمان ويتراوح عادة بين ٦٠٪ و ١٠٪ من قيمة البضائع الاجمالية وتختلف نسبة المارج حسب نوع البضائع المقدمة من حيث الصلاحية للتخزين واستقرار أسعارها وسرعة تصريفها .
- أن تكون البضائع المقدمة كضمان بضائع جديدة .
- أن تكون البضائع المقدمة كضمان سهلة التصريف وتتصف بعمومية الطلب عليها .
- أن تكون هذه البضائع غير استراتيجية ولا يؤدى تخزينها الى الاحتكارات أو المضاربات SPECULATIONS .
- أن تكون هذه البضائع لازمة ومرتبطة بنشاط العميل طالب التسهيلات .

- أن تتوفر فى البنك الاجهزة الفنية لتسعير هذه البضائع والرقابة المزدوجة عليها
- أن تكون هذه البضائع مملوكة للعميل ملكية خالصة ومسدد ثمنها بالكامل .
- أن يتم التأمين على هذه البضائع ضد مخاطر السطو والحريق وخيانة الامانة .

وتتخذ التسهيلات بضمان البضائع الصور الاتية :

أ- بنظام المخزن المغلق CLOSED PLEDGE :

تودع البضائع المخزنة كضمان فى أحد مخازن البنك وتخضع للرقابة المزدوجة من البنك والعميل ويقوم العميل بالسحب منها تباعا بعد إخطار البنك وسداد القيمة التسليفية لها والفوائد والمصاريف ، وتوضع لافته باسم البنك على المخزن وتكون هذه البضائع فى عهدة أمين مخازن البنك ، ويتم التخزين والافراج بواسطته .

ب- بنظام المخزن المفتوح OPEN PLEDGE :

تودع البضائع المخزنة كضمان وفقا لهذا النظام فى أحد المخازن طرف العميل وتوضع لافتة على المخزن باسم البنك ، ويقوم البنك بانتداب أحد أمناء المخازن من العاملين لدى العميل للعمل كأمين مخازن للبنك ويقدم تقرير يوفى لإدارة البنك بحركة المخزن ويتم الايداع والسحب بموجب اخطار للبنك أولا بأول ويتم تغطية هذا النوع بوثيقة تأمين ضد مخاطر خيانة الامانة FIDELTIY BOND ويخضع للرقابة اللصيقة من جانب البنك ولايمنح هذا النوع من التسهيلات الا للعملاء الذين يتمتعون بمراكز ائتمانية ممتازة .

ولاشك أن هذا النظام أكثر مرونة من نظام المخازن المغلقة .

ج - بنظام ايصالات الأمانة TRUST RECEIPT :

يقوم البنك وفقا لهذا النظام بتسليم العميل البضائع المقدمة كضمان والمرتهنة حيازيا لصالح البنك مقابل توقيع العميل على إيصال أمانة بإستلامها وعند تصرف العميل فى هذه البضائع أو جزء منها يقوم بإخطار البنك فورا ودفع قيمتها بالاضافة الى الفائدة المستحقة عليها ، ولاشك أن البنك يقوم بهذا الاجراء اعتمادا على الثقة فى العميل وعلى سلامة مركزه الائتمانى وسابقه تعاملاته مع البنك .

د - بنظام إيصالات الايداع WAREHOUSE RECEIPT :

يقوم العميل وفقا لهذا النظام بايداع البضائع المقدمة كضمان والمرتهنة حيازيا لصالح البنك بأحد مخازن الاستيداع العامة مقابل اصدار ايصال الايداع لصالح

البنك بصفته دائنا مرتهنا ويتم تسليم العميل المدين الراهن تباعا البضائع التى يقوم بسداد قيمتها والفوائد المستحقة عليها للبنك بموجب تعليمات كتابية صادرة من البنك لمدير مخازن الاستيداع العامة .

٥- التسهيلات بضمان تنازلات (حوالة الحق) ASSIGNMENTS :

تقوم البنوك بمنح تسهيلات ائتمانية مقابل قبولها تنازل العميل طالب التسهيلات الائتمانية تنازلا نهائيا لارجوع فيه لصالح البنك عن جميع مستحقاته الناشئة عن قيامه بتنفيذ أوامر التوريد أو عقود المقاولات المسندة اليه من الجهات الاخرى (عادة ما تكون الجهات الحكومية وشركات قطاع الاعمال العام والشركات المنظمة الكبيرة من القطاع الخاص) .

ويتم صرف هذه التسهيلات الائتمانية على شرائح طبقا لمدى تقدم العميل فى تنفيذ أو توريد أو انجاز العمليات أو أوامر التوريد المسندة اليه وقد تتضمن صرف دفعات مقدمة DOWN PAYMENTS حسب طبيعة العملية المطلوب تمويلها ، وينقسم هذا النوع من التسهيلات *الى نوعين* :

أ- تنازل محلى LOCAL ASSIGNMENT :

يطلق على هذا النوع التنازل المحلى وذلك نسبة الى الجهة المسندة لأمر التوريد أو عقد المقاولة ، ومن أهم الشروط التى يراعيها البنك عند صرف هذا النوع من التسهيلات الشروط الاتية :

- الدفعة المقدمة لاتتجاوز ٢٥ ٪ من قيمة العملية أو أمر التوريد المطلوب تمويله ولاتتجاوز ٥٠ ٪ من قيمة حد التسهيلات ، ويمكن أن تصرف للعميل على شرائح TRANCHES .

- يتم صرف باقى مبلغ التسهيلات وفقا لتقدم العميل فى تنفيذ العملية وعلى أساس نسبة تتراوح بين ٤٠ ٪ و ٧٠ ٪ من قيمة الاعمال المنفذة فعلا وبشرط قبول الجهة المسندة لهذه الاعمال بصورة نهائية لا رجوع فيها .

- يتم تسوية نسبة من المنصرف مع ورود كل مستخلص للبنك من الجهة المسندة عن قيمة الاعمال المنفذة والصادر عنها المستخلص .

ب - تنازل التصدير EXPORT ASSIGNMENT :

يختلف تنازل التصدير عن التنازل المحلى فى أن ، فى حالة تنازل التصدير يكون أمر التوريد صادرا من مستورد سلعة أو خدمة فى الخارج ويكون أمر التوريد غالبا

فى صورة اعتماد مستندى DOCUMENTARY CREDIT مفتوح لصالح العميل المحلى طالب التسهيلات الائتمانية .

ويقوم البنك بقبول تنازل العميل تنازلا نهائيا لارجوع فيه عن حصيلة PROCEED الاعتماد المستندى المفتوح لصالحه .

ولاتختلف شروط الصرف فى حالة تنازل التصدير عن التنازل المحلى كثيرا ويعتمد منح هذا النوع من التسهيلات الائتمانية بضمان التنازلات على مدى مقدرة العميل على تنفيذ الاعمال وسابقة أعماله وعلى مركزه الائتمانى ويعد هذا النوع من التسهيلات فى جوهره بالضمان الشخصى أو على المكشوف بدرجة أكبر من كونه بالضمان العينى وخصوصا عندما يسمح بصرف دفعات مقدمة للتجهيز لبدء التوريد أو التنفيذ .

٦- بضمان اعتمادت مستندية غير مغطاة بالكامل :

يقوم البنك بمنح تسهيلات ائتمانية لتمويل فتح اعتمادات مستندية وخصوصا اعتمادات الاستيراد IMPORTS DOC. CREDITS ، فيقوم العميل بدفع نسبة معينة من قيمة الاعتماد لاتقل عن ١٠ ٪ كغطاء نقدى CASH COVER وذلك عند فتح الاعتماد المستندى ، ثم يقوم البنك بمنح العميل ائتمان مصرفى لتغطية الجزء المكشوف أو غير المغطى من قيمة الاعتماد المستندى ، ويقوم البنك عند استحقاق الدفع بدفع قيمة الاعتماد بالكامل للمورد عن طريق مراسل CORRESPONDENT البنك فى الخارج .

وعند ورود مستندات الشحن SHIPPING DOCUMENTS الخاصة بالاعتماد المستندى يقوم البنك ***بالاتى*** :

- رهن البضائع مشمول الاعتماد المستندى رهنا حيازيا .
- أو تسليم البضائع مشمول الاعتماد مقابل سحب كمبيالات على العميل (أو على عملائه)
- أو تسليم البضائع مشمول الاعتماد للعميل مقابل ايصالات أمانة .
- أو تسليم البضائع مشمول الاعتماد للعميل مقابل سداد الجزء المكشوف من قيمتها نقدا (وهذا أمر نادر الحدوث) وفى حالة حصول العميل طالب التسهيلات الائتمانية على تسهيلات موردين SUPPLIER'S FACILITIES من المورد الخارجى بحيث يسمح له بدفع نسبة أو كل قيمة الاعتماد بعد ٩٠ يوم مثلا ،

يقوم البنك بضمان الكمبيالة المستندية DOCUMENTARY DRAFT المسحوبة على عميله ويتولى دفعها فى تاريخ استحقاقها ، ثم يقوم بالتسوية مع العميل ، ويطلق على هذا النوع من التسهيلات بضمان كمبيالات خارجية .

ويتقرر بالطبع أى نوع من الاوضاع السابقة بالنسبة للتسهيلات بضمان اعتمادات مستندية غير مغطاه بالكامل وفقا للعلاقة الائتمانية بين البنك والعميل ، وتختلف بالضرورة من عميل لآخر طبقا لحالة مركزه المالى والائتمانى وسابقه تعاملاته مع البنك ومع البنوك الاخرى .

٧- التسهيلات بضمان أوراق مالية :

تقوم البنوك بمنح عملائها تسهيلات ائتمانية بضمان الأوراق المالية (أسهم وسندات) المقدمة منهم كضمان ، وتحظى الأوراق أو السندات الحكومية أو المضمونة من جانب الحكومة بجاذبية كبيرة للتسليف عليها من جانب البنوك وذلك لاستقرار قيمتها والثقة فيها لقيام الحكومة بضمانها ، ويراعى البنك عند منح تسهيلات ائتمانية ***بضمان الأوراق المالية مايلى*** :

- أن تكون الاوراق المالية المقدمة كضمان من الاوراق المتدولة فى البورصة .
- أن تكون قابلة للاقتراض بضمانها من البنك المركزى .
- دراسة المراكز المالية للشركات المصدرة للأوراق المالية .
- رهن هذه الأوراق رهنا حيازيا مع التأثير بالرهن فى سجل الاسهم (بالنسبة للاسهم) .
- تحديد نسبة تسليفية لكل ورقة على حده بناءا على دراسة مراكز الشركات المصدرة لها .

والجدير بالذكر أن هذا النوع من التسهيلات تقلص لضعف سوق الأوراق المالية وتهميش دور البورصة فى أعقاب عام ١٩٥٢ ، ومن المتوقع انتعاش سوق رأس المال خلال السنوات القادمة مع خصخصة PRIVATIZATION الاقتصاد المصرى .

٨ - القروض بضمان الرهن التجارى COMMERCIAL MORTGAGE :

تقوم البنوك بمنح عملاءها قروض بضمان الرهن التجارى للمقومات المادية والمعنوية لمنشأتهم المختلفة ، ويتم قبول هذا النوع كضمان عادة مقابل الائتمان المتوسط والطويل الاجل ، ***وتتضمن المقومات المادية ما يلى*** :

- الالات والمعدات والتجهيزات الموجودة بالمنشأة

- جميع المنقولات المادية الاخرى للمنشأة (بخلاف البضائع)
- وجميع الاضافات والتحسينات التى يضيفها المدين الراهن مستقبلا

وتتضمن ***المقومات المعنوية ما يلى*** :

- الاسم التجارى
- شهرة المحل GOODWILL
- العلامات التجارية والرخص
- حق الاجارة
- حق الاتصال بالعملاء
- براءات الاختراع والرسوم الصناعية

ويثبت الرهن بعقد رسمى أو عرفى مصدقا على صحة توقيعاته ويقيد الرهن فى سجل خاص بمكتب السجل التجارى ويؤشر بالرهن على السجل التجارى للمدين الراهن .

ولايجوز رهن المحل التجارى إلا للبنوك فقط وذلك حماية للتجار من جشع المرابين ، ويجب أن تكون المقومات موضوع الرهن ملكا خالصا للمدين الراهن . ويظل الرهن التجارى قائما ومنتجا لكافة أثاره القانونية لمدة ٥ سنوات ويحق للبنك الدائن المرتهن تجديده - دون الرجوع للعميل المدين الراهن - طالما بقيت التزامات القروض قائمة بدون سداد كليا أو جزئيا .

ومن أهم الآثار القانونية المترتبة على قيد الرهن التجارى :

(أ) بالنسبة للمدين الراهن :

- يكون له الحق فى حيازة المحل التجارى واستغلاله رغم قيد الرهن وعليه أن يحافظ على المقومات المرهونة وفى حالة الاضرار عمدا بها يعاقب بالعقوبات المقررة قانونا لخيانة الامانة .

- لايحق له التصرف فى العين محل الرهن أو فى أى مقوماتها أو تغيير الشكل القانونى للنشاط إلا بموجب موافقة كتابية من البنك الدائن المرتهن .

(ب) بالنسبة للدائن المرتهن :

للدائن المرتهن الحق فى أن يستوفى دينه من ثمن المحل التجارى المرهون وله فى ذلك امتياز على الدائنين العاديين المقيدين والتاليين له فى المرتبة ، كما أن له حق تتبع المحل المرهون اذا خرج من ملكية المدين الراهن .

وحق الدائن المرتهن لايتجزأ بحيث تكون جميع المقومات المرهونة ضمانا للدين بأسرة فلا يتحرر جزء منها للوفاء بجزء من الدين الا بموافقة الدائن المرتهن .

ج - بالنسبة للدائنين العاديين :

بالنسبة للدائنيين العاديين السابقين على قيد الرهن ومتى كانت ديونهم متعلقة بإستغلال المحل التجارى المرهون وأصابهم ضرر من ترتيب قيد الرهن نتيجة كون الدين المضمون بالرهن يستغرق المحل التجارى للمدين ولاتوجد له أموال أخرى يحق لهؤلاء الدائنين طلب الحكم بسقوط الأجل والوفاء بديونهم قبل مواعيد استحقاقها عن طريق القضاء .

التنفيذ الجبرى (البيع الجبرى) FORCED SALE :

فى حالة عدم وفاء المدين الراهن بالدين فى تاريخ الاستحقاق يحق للدائن المرتهن التنفيذ الجبرى على المحل المرهون بدءا بالانذار الرسمى بالوفاء ثم طلب بيع المقومات المرهونة بالمزاد العلنى عن طريق قاضى الامور المستعجلة .

وفى الواقع العملى نجد أن البنوك التجارية لاتمارس هذا النوع من الائتمان الا فى حدود ضيقة جدا وغالبا ما تضطر الى قبول الرهن التجارى كضمان فى حالات معينة منها :

- قبول الرهن التجارى كضمان اضافى .

- قبول الرهن التجارى كاجراء لاحق لمنح الائتمان المصرفى اذا إرتأى البنك تراجع فى موقف الائتمان الممنوح من شأنه أن يؤثر على مقدرة العميل على السداد فيقوم بقيد الرهن فى مثل هذه الحالات .

- عند منح ائتمان مصرفى متوسط الاجل .

وتقوم البنوك المتخصصة بمنح الائتمان المتوسط والطويل الاجل ، لذلك من الشائع قيامها بقبول ضمانات الرهن التجارى وذلك لتطلب منح القروض ذات الاجل دائما ضمانات ذات أجل منها بالطبع الرهن التجارى (وترتفع تكلفة هذا النوع من القروض لإرتفاع رسوم القيد والتسجيل ويتحملها العميل)

٩- القروض بضمان الرهن العقارى :

تقوم البنوك بمنح عملاها قروض مقابل الرهن العقارى REAL ESTATE MORTGAGE للعقارات التى يملكونها وتقدم للبنك كضمان مثل :

- الاراضى الفضاء داخل وخارج كردون المدينة .

- المبانى والانشاءات السكنية والصناعية .

- المبانى الفندقية والسياحية .

- الاراضى الزراعية والاطيان .

ويتم التأشير بقيد الرهن العقارى على مستندات وحجج ملكية العقارات والاراضى أمام الموثق المختص ، ويعطى الرهن العقارى الحق للبنك الدائن المرتهن فى اتخاذ اجراءات نزع ملكية العقارات فى حالة عدم قيام العميل المدين الراهن بالسداد .

ومن الطبيعى أن تقوم البنوك المتخصصة بالتوسع فى هذا النوع من القروض لارتباطه بطبيعة نشاطها وبالعمليات التى تقوم بتمويلها ولكنه يعد استثناء بالنسبة للبنوك التجارية .

(وترتفع تكلفة هذا النوع من القروض لارتفاع رسوم القيد والتسجيل فضلا عن طول اجراءات الرهن العقارى) .

١٠ - التسهيلات بضمانات متنوعة :

وبخلاف الانواع التسعة السابقة من التسهيلات الائتمانية تقوم البنوك بمنح عملائها تسهيلات ائتمانية ***بضمانات متنوعة أهمها*** :

أ- تسهيلات بضمان ودائع .

ب - تسهيلات بضمان شهادات الاستثمار .

ج - تسهيلات بضمان شهادات ايداع .

ويقوم البنك بالتحفظ على هذه الودائع أو الشهادات لديه ويمنح نسبة تسليفية لاتتجاوز ٩٠ ٪ ، وتمنح هذه التسهيلات للافراد بدرجة أكبر من رجال الاعمال ، ولايتضمن هذا النوع من التسهيلات مخاطر ائتمانية وذلك لان الضمانات المقدمة ضمانات سائلة بنسبة ١٠٠ ٪ وتحت يد البنك

د - تسهيلات بضمان مجوهرات :

ويمكن منح تسهيلات ائتمانية بضمان مجوهرات وفى حدود نسبة تسليفية من قيمتها وطبقا لتقدير الخبير ، ويتم رهن هذه المجوهرات حيازيا ، الا أن هذا النوع من التسهيلات غير شائع حاليا .

١١ - التسهيلات بضمان وثائق شركات ضمان مخاطر الائتمان المصرفى :

يعد هذا النوع من التسهيلات الائتمانية من الانواع الحديثة فى مصر ، وتقوم

شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفى للصناعات الصغيرة بإصدار وثائق تأمين ضمانا للائتمان المقدم من البنوك وفى حدود نسبة معينة من قيمة الائتمان الممنوح للعميل وذلك مقابل تقاضى عمولة نظير اصدار وثيقة التأمين ، ويتحمل العميل قيمة هذه العمولة .

ويؤدى ظهور هذا النوع من النشاط مؤخرا الى منح ائتمان مصرفى من جانب البنوك بكفاءة كبيرة وبمخاطر ائتمانية أقل للعملاء الذين لايملكون ضمانات كبيرة تمكنهم من زيادة وتوسيع نشاطهم ***مثل*** :

- الاطباء والمهندسين ومعامل التحليلات الطبية .
- المشروعات الصغيرة والحرفيين والفنيين .
- كافة المهن غير التجارية والانشطة الخدمية الصغيرة .

١٢ - تسهيلات خطابات الضمان LETTERS OF GUARANTEE :

خطاب الضمان هو تعهد كتابى WRITTEN UNDERTKING غير مشروط UN-CONDITIONAL صادر من البنك بناء على طلب عميله ولصالح طرف آخر (المستفيد) يتعهد البنك بموجبه بدفع مبلغ محدد للمستفيد وخلال مدة محددة عند أول طلب ON FIRST DEMAND وعندما يدخل أحد عملاء البنك فى مناقصته TENDER أو مزايدة BID فيتعين عليه أن يدفع تأمين دخول ٢ ٪ تزداد الى ٥ ٪ فى حالة رسو المناقصة أو المزايدة عليه ، وبدلا من أن يقوم العميل بدفع هذا التأمين الابتدائى أو النهائى نقدا وتجميد جزء من سيولته فإنه يلجأ الى بنكه ويطلب منه اصدار خطاب ضمان بقيمة التأمين .

وتمنح البنوك عملائها تسهيلات خطابات الضمان ويشترط ايداع العميل لتأمين أو الغطاء النقدى CASH COVER بنسبة لاتقل عن ١٠ ٪ من قيمة خطاب الضمان ويتوقف تحديد نسبة التأمين النقدى على العلاقة الائتمانية بين البنك والعميل وتختلف بالطبع من عميل لآخر . ويقوم البنك بسحب شيك أو كمبيالة على العميل بكامل قيمة خطاب الضمان المصدر أو بالفرق بين قيمة الخطاب المصدر والتأمين النقدى (أى الجزء الغير مغطى من الخطاب) . ويلاحظ أن البنك فى تسهيلات خطابات الضمان لايمنح العميل ائتمان بصورة مباشرة ، حيث لايترتب على إصدار خطاب ضمان بناء على طلب عميل ما حصول هذا العميل على أموال من البنك ، بل يترتب على ذلك تجنب دفع تأمين دخول المزايدة أو المناقصة بالكامل للجهة المسندة لها ويدفع فقط للبنك نسبة التأمين أو

الغطاء النقدى المتفق عليها من خطاب الضمان المصدر فالائتمان المصرفى يكمن فى هذه النقطة فى تجنب العميل تجميد مبالغ كبيرة من سيولته والاستعاضة عن ذلك بإصدار خطابات الضمان .

وتكون تسهيلات خطابات الضمان فى صورة تسهيلات قصيرة الاجل عادة .

١٣- قروض البيع بالتقسيط :

تقوم البنوك بمنح ائتمان مصرفى لتمويل شراء أصول رأسمالية كالالات والمعدات والجرارات والسلع المعمرة كالسيارات بنظام البيع بالتقسيط مع حفظ حق الملكية حتى تمام السداد .

ويقوم البنك فى هذه الحالة بالزام العميل بسداد دفعة مقدمة من قيمة الألة التى يرغب فى شرائها (كشرط جدية) ، ويقوم البنك بسداد قيمة الألة بالكامل للمورد ويقوم باعادة بيع الألة للعميل مع حفظ حق ملكيتها للبنك حتى تمام سداد قيمتها بالكامل للبنك وتودع الآلة بصفة أمانة طرف العميل والذى يتعهد بالمحافظة عليها ، وتنتقل ملكية الألة من البنك الى العميل فور سداد كامل قيمتها للبنك ويقوم جوهر هذا النوع من التسهيلات على قيام البنك بشراء الالات ثم اعادة بيعها للعملاء وسعر البيع يتضمن سعر الشراء بالاضافة الى الفوائد المستحقة للبنك عن الائتمان الذى منحه كثمن شراء لهذه الآلات .

ويساعد هذا النوع من التسهيلات صغار المستثمرين والحرفيين والفنيين وأصحاب المهن الحرة على الحصول على احتياجاتهم من الاصول الرأسمالية حيث لايتطلب عادة هذا النوع من الائتمان تقديم ضمانات كبيرة .

٣- أنواع الائتمان المصرفى (من حيث القطاع المستفيد) :

يمكن تقسيم أنواع الائتمان المصرفى حسب القطاعات الاقتصادية المستفيدة منه أو الموجه اليها الائتمان المصرفى ، ولاشك أن تقسيم الائتمان المصرفى حسب القطاعات الاقتصادية المستفيدة تقسيم جوهرى جدا حيث يعكس مدى توجيه السياسة الائتمانية للبنوك للإئتمان المصرفى لقطاع اقتصادى ما بدرجة اكبر من قطاع اقتصادى آخر ، وينقسم الائتمان المصرفى حسب القطاع المستفيد الى ***الانواع الاتية*** :

- ائتمان تجارى أى موجه لقطاع التجارة TRADE SECTOR
- ائتمان صناعى أى موجه لقطاع الصناعة INDUSTRY SECTOR

- ائتمان زراعى أى موجه لقطاع الزراعة AGRICULTURE SECTOR
- ائتمان موجه لقطاع البناء والتشييد والمقاولات والعقارات CONSTRUCTION SECTOR
- ائتمان موجه لقطاع السياحة TOURISM SECTOR
- ائتمان موجه لقطاع الخدمات TERTIARY SECTOR

ويراقب البنك المركزى المصرى توجيه الائتمان المصرفى الى القطاعات الاقتصادية المختلفة وهذا أمر له دلالته الاقتصادية وذلك نظرا للدور الذى يلعبه الائتمان المصرفى فى تمويل التنمية الاقتصادية ، ويمكن أن يساهم الائتمان المصرفى فى علاج الاختلالات الهيكلية STRUCTURAL DISTORTIONS فى الاقتصاد القومى عن طريق توجيه الائتمان المصرفى الى القطاعات الانتاجية PRO-DUCTIVE SECTORS فى الاقتصاد بشكل أو بدرجة أكبر من القطاعات التجارية والخدمات للحد من ظاهرة نمو القطاعات الخدمية على حساب القطاعات السلعية فى الاقتصاد القومى وما يعقبها من تعميق للركود التضخمى STAGFLATION الذى تعانى منه معظم اقتصاديات دول العالم وخصوصا الاقتصاديات النامية ولكن علاج الاختلالات DISTORTIONS فى الاقتصاد لايمكن أن يتم فى الاجل القصير بتوجيه الائتمان المصرفى الى القطاعات الانتاجية بدرجة كبيرة ، لكن يتم علاج هذه الاختلالات فى الاجل المتوسط والطويل ويعتمد هذا العلاج على مدى تكامل INTEGRATION وتناسق CO - ORDINATION السياسات المالية FISCAL والنقدية MONETARY والاقتصادية ECONOMIC والائتمانية معا وليس على توجيه الائتمان المصرفى الى القطاعات الاقتصادية الانتاجية فقط .

ويخدم تصنيف أنواع الائتمان المصرفى حسب نوع القطاع الاقتصادى المستفيد فى قياس مخاطر التركز الائتمانى القطاعى .

٤ - أنواع الائتمان المصرفى (من حيث الغرض) :

يمكن تقسيم أنواع الائتمان المصرفى حسب الغرض من منحه ، حيث يمنح الائتمان المصرفى لتمويل أغراض متعددة ومن أهم أغراض منح الائتمان المصرفى ***الاغراض الاتية*** :

- لتمويل رأس المال العامل .
- لتمويل الأصول الرأسمالية (المستوردة والمحلية) .

- لتمويل مشروعات الاحلال والتجديد .
- لتمويل مشروعات التطوير والتحديث .
- لتمويل مشروعات التوسع .
- لتمويل وسائل النقل .
- لتمويل العقارات والمساكن .
- لتمويل السلع المعمرة .

ويخدم هذا التصنيف لانواع الائتمان المصرفى فى تحديد الآثار الاقتصادية المصاحبة لمنح الائتمان المصرفى ويسهم بدرجة كبيرة فى فهم الوظيفة الخطيرة للائتمان المصرفى والتى يمارسها فى الحياة الاقتصادية .

كما يخدم هذا التصنيف أيضا فى قياس مخاطر التركز الائتمانى .

المبحث الرابع
الائتمان المصرفى والائتمان التجارى

تمهيد :

بعد أن تناولنا الأنواع المختلفة للائتمان المصرفى والضمانات المختلفة التى تقبلها البنوك مقابل قيامها بمنح الائتمان المصرفى لعملائها ، من الضرورى التعرض بإيجاز للائتمان التجارى أو تسهيلات الموردين SUPPLIER'S FACILITIES.

والتعرف على أهم الفروق الجوهرية بين كل من الائتمان التجارى والائتمان المصرفى ، وبالرغم من اختلاف طبيعة الائتمان المصرفى عن طبيعة الائتمان التجارى الى حد كبير جدا ، إلا أن كل منهما يتضمن قدر ما من المخاطر ، فالمخاطر هى القاسم المشترك بينهما ، ولكن الفروق كبيرة بينهما أيضا ، ولعل الفرق الملاحظ بينهما وبوضوح هو أن الائتمان المصرفى تمنحه بنوك ومؤسسات مالية ، أما الائتمان التجارى فيقوم بمنحه التجار بغرض تسويق وتنشيط مبيعاتهم ، ويلعب الائتمان التجارى دورا كبيرا فى الحياة التجارية حيث يلعب دورا كبيرا جدا فى تمويل الحاجات الجارية لكثير من المنشآت وخصوصا المنشآت الصغيرة الحجم SMALL SCALE والتى لايمكنها استخدام مصادر التمويل FINANCIAL RESOURC-ES الاخرى المتاحة بسهولة ويسر لضعف علاقاتها مع البنوك أو إنعدامها على سبيل المثال ، ويعد منح الائتمان التجارى فى جميع مراحل تداول السلع والخدمات COMMODITIES & SERVICES من المنتج PRODUCER الى المستهلك CONSUMER من أحد السمات التى تميز النظام التجارى المعاصر .

وتوجد علاقة كبيرة جدا بين كل من الائتمان المصرفى والائتمان التجارى حيث يعد الائتمان المصرفى مصدرا أوليا للائتمان التجارى ولحد كبير جدا وذلك يرجع الى أن التاجر TRADER تزداد مقدرته على منح الائتمان التجارى لعملائه اذا كان متمتعا بتسهيلات ائتمانية من البنوك ، فمثلا حصول التاجر على تسهيلات بضمان الكمبيالات تمكنه من التوسع فى منح إئتمان تجارى لعملائه مقابل سحب كمبيالات عليهم وتقديم هذه الكمبيالات للبنك للسحب عليها ، حيث تزداد مقدرة هذا التاجر على منح الائتمان التجارى لعملائه وذلك بالمقارنة بالتاجر الغير متمتع بتسهيلات إئتمانية من البنوك .

وسنتناول فى هذا المبحث كل من الائتمان المصرفى والائتمان التجارى من ***خلال النقاط الآتية*** :

١- التعريف بالائتمان التجارى وصوره .

٢- العوامل المؤثرة فى منح الائتمان التجارى .

٣- الفروق الجوهرية بين الائتمان المصرفى والائتمان التجارى .

٤- العوامل المحددة لنوع الائتمان المصرفى .

ونتناول فيما يلى كل منها بشىء من التفصيل .

١ - التعريف بالائتمان التجـارى وصوره :

الائتمـــان التجـــارى :

هو إئتمان قصير الاجل يمنحه المورد SUPPLIER أو البائع SELLER للمشترى BUYER عندما يقوم المشترى بشراء سلع أو خدمات بغرض اعادة بيعها أو الاتجار فيها .

وعادة ما يكون الائتمان التجارى إئتمان قصير الأجل ويقدم فى صورة بضائع ، (ولكن يوجد ائتمان تجارى يمنحه موردو الآلات والسيارات لعملائهم ولآجال أطول من السنة وسينصب اهتمامنا على الائتمان التجارى القصير الاجل وذلك نظرا لكونه الشكل الاكثر شيوعا وانتشارا) .

وتتعدد صور منح الائتمان التجارى وتتخذ الاشكال الآتية :

أ- الحساب الجارى .

ب - الأوراق التجارية (كمبيالات وسندات أذنية)

- ويعتبر الحساب الجارى من أهم أشكال الائتمان التجارى حيث يتيح للمشترى الحصول على البضائع من البائع ثم السداد الجزئى (على دفعات) كل ٧ أيام أو ١٥ يوم حسب الاتفاق والحصول على بضائع جديدة وهكذا .

- أما الشكل الآخر للأئتمان التجارى وهو قبول كمبيالة أو سند أذنى مقابل قيمة البضائع التى يتسلمها المشترى من البائع ، وهنا يقوم المشترى إما بتحرير سند أذنى بقيمة البضائع المشتراه ويستحق فى تاريخ لاحق أو يقبل كمبيالة يسحبها البائع عليه بقيمة البضائع المشتراه وتستحق فى تاريخ لاحق أيضا.

وغالبا ما يفضل المشترين الحصول على الائتمان التجارى بنظام الحساب الجارى بدرجة أفضل من الحصول عليه مقابل الاوراق التجارية وذلك يرجع الى أن الائتمان التجارى مقابل الاوراق التجارية قد يعرض المشترين لمصاعب فى حالة عدم

المقدرة على الوفاء فى تاريخ الاستحقاق أو طلب تأجيل دفع MORATORIUM ويمكن أن يتطور الامر الى قيد برونستو عدم دفع مما يلحق بالمشترى المدين ضرر بالغ بسمعته يؤثر على امكانيات حصوله على الائتمان التجارى فى المستقبل أو خروجه من السوق الى الأبد فى حالة إشهار افلاسه .

وغالبا ما يفضل التجار منح الائتمان التجارى مقابل الحصول على الأوراق التجارية حيث تتميز الاوراق التجارية بقابليتها للتداول NEGOTIABLE وللتظهير ENDORSEMENT أو الخصم DISCOUNT فى البنك أو تقديمها كضمان للبنك والحصول على إئتمان مصرفى بضمانها قبل حلول موعد استحقاقها .

كما أن تقديم الكمبيالة للتحصيل FOR COLLECTION عن طريق البنك يزيد من فاعلية وقوة هذ التحصيل وذلك بالمقارنة بتحصيل الكمبيالة بطريق مباشر بين المورد والمشترى دون تداولها فى البنوك .

ويظهر الحساب الجارى فى ميزانية البائع كحساب مدين فى جانب الاصول المتدولة CURRENT ASSETS بينما يظهر فى ميزانية المشترى فى جانب الالتزامات المتداولة CURRENT LIABILITIES كالتزام عليه أما الأوراق التجارية فتظهر فى ميزانية البائع كأوراق قبض BILLS RECEIVABLE وفى ميزانية المشترى كأوراق دفع BILLS PAYABLE

٢ – العوامل المؤثرة فى منح الائتمان التجارى :

يتوقف منح الائتمان التجارى وحجمه على مجموعة من العوامل منها عوامل خاصة بالمشترين وعوامل خاصة بالبائعين وعوامل خاصة بظروف السوق وبالظروف السائدة وعوامل شخصية نوجزها فى العوامل الآتية :

أ– العوامل الشخصية :

وتتضمن العوامل الاتية :

– مركز المورد المالى والائتمانى :

حيث يتحدد حجم الائتمان المصرفى الذى يمنحه المورد لعملائه بمدى مقدرته وملاءته المالية وحجم عملياته ومدى مقدرته على الحصول على الائتمان المصرفى فكلما كانت هذه العوامل جيدة كلما كانت مقدرة المورد على منح الائتمان التجارى أكبر ولأحال استحقاق أطول والعكس صحيح .

- **رغبة المورد فى تصريف مخزونه السلعى :**

كلما كانت رغبة المورد فى تصريف مخزونه السلعى كبيرة كلما كانت مقدرته على منح الائتمان التجارى كبيرة والعكس صحيح ولكن هذه الرغبة يجب أن تكون معززة بموارد تمويلية لإن النشاط التجارى والاقتصادى لاتحكمه الرغبات بقدر ما تحكمه الامكانيات .

- **تقدير المورد للمخاطر الائتمانية :**

يتوقف منح الائتمان التجارى بدرجة كبيرة على مدى تقدير المورد للمخاطر الائتمانية المترتبة على قيامه بمنح إئتمان تجارى لعملائه وتختلف المقدرة على تقدير المخاطر من مورد لآخر ومن سلعة لأخرى ومن سوق لآخر بالطبع حسب الظروف السائدة فيه .

ب - المناخ التجارى السائد :

يتأثر منح الائتمان التجارى وحجمه وأشكاله بالمناخ التجارى السائد فى الاسواق ويتكون المناخ التجارى السائد فى الاسواق من العناصر الاتية :

- **دورة رأس المال العامل أو دورة النشاط :**

وهى الفترة الزمنية اللازمة والتى يحتاجها المشترى من لحظة حصوله على الائتمان التجارى حتى قيامه بتصريف السلعة موضوع الائتمان التجارى وتحصيل قيمتها وتختلف هذه الدورة من نشاط تجارى لنشاط تجارى آخر .

- **طبيعة السلع المتداولة :**

يقصد بطبيعة السلع المتداولة مدى عمومية الطلب DEMAND عليها ومدى مرونة ELASTICITY الطلب ، فكلما كانت السلعة موضوع التعامل والتداول من السلع التى تتمتع بطلب كبير وعام وسلع سهلة المنال والطلب عليها قليل المرونة السعرية كلما كان المجال مفتوحا بدرجة كبيرة للتوسع فى منح الائتمان التجارى .

- **حالة المنافسة :**

تؤدى المنافسة الشديدة فى الاسواق الى تسهيل شروط منح الائتمان التجارى ، والعكس صحيح حيث يترتب على إنعدام حالة المنافسة أو المنافسة الضعيفة فى الاسواق تضييق لشروط وآجال منح الائتمان التجارى .

- الموقع الجغرافى للعمل :

يتمتع العملاء الذين تتواجد مراكزهم جغرافيا بعيدا عن السوق بإئتمان تجارى لأجال أطول نسبيا من العملاء المتواجدين جغرافيا فى قلب السوق أو بالقرب من السوق ويرجع ذلك الى ارتفاع فترات التخزين وطول الفترة اللازمة لتصريف بضائعهم .

- الحالة الاقتصادية السائدة :

عندما يسود السوق الرواج والازدهار فإن مخاطر منح الائتمان التجارى تصل الى حدها الادنى ومن ثم يتم التوسع فى منح الائتمان التجارى بحجم أكبر وبشروط أيسر والعكس صحيح فى حالة الكساد RECESSION أو عدم الاستقرار الاقتصادى ECONOMIC INSTABILITY .

٣- الفروق الجوهرية بين الائتمان المصرفى والائتمان التجارى :

أ- من حيث الطبيعة NATURE :

الائتمان المصرفى يمنح نقدا بينما يمنح الائتمان التجارى عينا فى صورة بضائع وسلع ويعد الائتمان التجارى من أهم وسائل تنشيط المبيعات ولو تمكن الموردين من البيع النقدى CASH SALES لبضائعهم فلن يقوموا بمنح الائتمان التجارى لعملائهم ، ولكن الائتمان المصرفى يمنح لذاته وليس بغرض تنشيط بيع سلعة أخرى بطريقة مباشرة .

ب - من حيث السهولة أو البساطة SIMPLICITY :

إجراءات الحصول على الائتمان التجارى أبسط وأيسر من الحصول على الائتمان المصرفى ، فهو لايتطلب المرور بالاجراءات المتعددة والمستندات DOCU-MENTS المختلفة التى تطلبها البنوك لدراسة طلبات الحصول على الائتمان المصرفى ، فالمورد لايقوم بتحليل المراكز المالية لعملائة بنفس الدرجة من الدقة التى تتبعها البنوك مع عملائها .

جـ - من حيث المرونة FLEXIBILITY :

يعتبر الائتمان التجارى أقل مرونة من الائتمان المصرفى نظرا لإن الائتمان التجارى لايمنح نقدا بل يمنح عينا ، ومن جهة أخرى يعتبر الائتمان التجارى أكثر مرونة من الائتمان المصرفى لإن الائتمان التجارى لايتطلب منحه وضع جانب من أصول المدين تحت يد الدائن كما هو الحال بالنسبة للائتمان المصرفى

فالائتمان التجارى يحصل عليه المدين المشترى دون المساس بأصوله المتداولة أو بجزء منها .

د – من حيث التكلفة COST :

يعد الائتمان التجارى أكثر تكلفة من الائتمان المصرفى ، وتقاس تكلفة الائتمان التجارى بمقدار الزيادة التى يتقاضاها المورد من المشترى على قيمة البضائع مقابل البيع الاجل له وتتراوح هذه النسبة فى المتوسط بين ٢٠٪ ، ٣٠٪ سنويا ، بينما تقاس تكلفة الائتمان المصرفى بالفائدة على التسهيلات الممنوحة والمصروفات الاخرى وتحكم أسعار الفائدة بالطبع السياسة الاقتصادية للدولة ، كما يدخل ضمن عناصر تكلفة الائتمان التجارى تكلفة الاموال المقترضة من البنوك وخسائر الديون المعدومة ومصروفات التحصيل والفحص وكل هذه العناصر تؤدى الى زيادة تكلفة الائتمان التجارى عن الائتمان المصرفى .

ومع هذا فإن كل المشترين لايكونون فى مركز واحد يمكنهم من الحصول على الائتمان المصرفى لذلك يعتمد الكثير منهم على الائتمان التجارى .

هـ – من حيث الرقابة CONTROL :

يراقب الائتمان المصرفى من جهات رقابية متعددة ومن مستويات إدارية مختلفة ، فهو يراقب من البنك المركزى ومراقب للحسابات وادارات التفتيش والرقابة الداخلية ، أما الائتمان التجارى فيراقب من مانحيه فقط ولاتوجد مؤسسات منظمة تراقبه حيث يعد وسيلة لتنشيط مبيعات المورد أو التاجر ويمنح أساسا من موارده وليس من أموال الغير كما هو الحال بالنسبة للائتمان المصرفى الذى يمنح من أموال المودعين .

٤ – العوامل المحددة لنوع الائتمان المصرفى :

يتحدد نوع الائتمان المصرفى الذى يمنحه البنك لعملائه بناءا على مجموعة من العوامل المتشابكة والوثيقة الصلة بعضها ببعض ، ولايمكن منح أحد هذه العوامل أولوية على عامل آخر منها لإن لكل منها أهميته وتأثيره البالغ فى تحديد نوع الائتمان المصرفى وبالشكل الذى يؤدى الى تدنية المخاطر الائتمانية ، ***ومن أهم هذه العوامل :***

أ – الملائمة CONVENIENCE :

يقصد بمعيار الملائمة كأحد العوامل المحددة لنوع الائتمان المصرفى الملائمة بين

الموارد والاستخدامات والغرض من منح الائتمان المصرفى وبما يناسب طبيعة العملية الممولة ، فمثلا عند منح ائتمان مصرفى لتمويل أصول رأسمالية يجب أن يكون للبنك موارد ومصادر أموال متوسطة الاجل تسمح بالاقراض لأجال متوسطة كما يجب أن يتم ترتيب سداد القرض الممنوح بعد فترة كافية من تشغيل الاصول الرأسمالية التى تم استخدام الائتمان المصرفى لتمويلها لتجنب تعثر العميل المبكر ، ولهذا فان الملائمة بين الموارد والاستخدامات والغرض عنصر جوهرى فى تحديد نوع الائتمان المصرفى بشكل عام .

ب - التكلفة COST :

تؤثر تكلفة الأموال القابلة للإقراض فى البنوك علي نوع الائتمان المصرفى فى أن ، كلما كانت تكلفة هذه الأموال مرتفعة كلما أدى ذلك الى ارتفاع تكلفة الائتمان المصرفى والمنتجات الائتمانية ، وكلما كانت تكلفة الاموال أخذه فى الارتفاع بمعدل متزايد إنعكس هذا الوضع على الميل الى زيادة التوسع فى منح الائتمان قصير الاجل وتقييد الائتمان المتوسط والطويل الاجل ، لإن البنك يسعى فى هذه الحالة الى سرعة استرداد الائتمان الذى سبق منحه لاعادة اقراضه مرة أخرى بأسعار فائدة أعلى تعكس تكلفة الاموال الاخذة فى الارتفاع لديه وبالطبع يمكن تصور العكس فى حالة انخفاض تكلفة الاموال ، ولهذا فإن عنصر التكلفة يؤثر بدرجة لايمكن اغفالها فى تحديد نوع الائتمان المصرفى والمنتجات الائتمانية .

جـ- التوقيت TIMING :

يقصد بالتوقيت كعامل محدد لنوع الائتمان المصرفى التوقيت الملائم بالنسبة للعميل لمنحه الائتمان المصرفى وتوقيت سداد هذا الائتمان المصرفى وفقا للغرض الذى سيوجه اليه الائتمان المصرفى ، ومدى ملائمة التوقيت بالنسبة للتدفقات النقدية المتولدة من النشاط أو من العملية الممولة ، حيث يؤثر عامل التوقيت على نوع الائتمان المصرفى من حيث الاجل ، كما يعد عدم الملائمة بالنسبة للتوقيت من حيث الحصول على الائتمان المصرفى أو استحقاقه من العوامل التى تؤدى الى تعثر العملاء .

د - الدخل أو الربح INCOME / PROFIT :

يؤثر عنصر الدخل أو الربح على نوع الائتمان المصرفى ، فالبنوك كمؤسسات مالية تسعى الى تحقيق الربح وتعظيمه تسعى الى طرح أنواع المنتجات الائتمانية التى تحقق لها أقصى ربح بناء على خبرتها وتجاربها ، وتبتعد أو تحد من تمويل العمليات المحدودة العائد أو الربح ، أيضا العملاء الذين يطلبون الحصول على

الائتمان المصرفى يؤثر فى قرارهم بالحصول على الائتمان المصرفى من عدمه مدى الدخل أو الربح المتولد أو المتوقع من استخدامهم للائتمان المصرفى (كنوع من اموال الغير) فى عملياتهم أى درجة الرفع المالى FINANCIAL LEVERAGE أو المتاجرة بالملكية التى سوف تتحقق نتيجة لاستخدام هذا الائتمان المصرفى فى النشاط .

هـ - **المرونة** FLEXIBILITY :

يقصد بعامل المرونة كعامل محدد ومؤثر فى نوع الائتمان المصرفى أن الاجراءات والسياسة الائتمانية المتبعة فى البنك تكون قابلة للتعديل من أن لآخر وفقا للتغيرات والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية والتى تتغير كنتيجة مباشرة لها حاجات عملاء الائتمان المصرفى ، ولايتوقف عامل المرونة عند هذا الحد بل يمتد ليؤثر فى نوع الائتمان المصرفى حتى بعد منحه وذلك بتعديل بعض شروط الائتمان الممنوح للعميل دون المساس بحقوق البنك أو عرقلة نشاط العميل .

و - **الخطر** RISK :

يؤثر عامل الخطر بدرجة كبيرة فى تحديد نوع الائتمان المصرفى وشروطه ، فالبنوك فى سبيل تعظيم أرباحها تكون قادرة على وراغبة فى تحمل درجات معينة من المخاطر الائتمانية المصاحبة لمنح الائتمان المصرفى ، وتنعكس درجة المخاطر التى ترغب البنوك فى تحملها على نوع الائتمان المصرفى من حيث الحجم أو الحدود LIMITS والاجل وشروط الاستخدام والضمانات المطلوبة والاجراءات الوقائية وتختلف مقدرة البنك على تحمل المخاطر من بنك لآخر داخل النظام المصرفى BANKING SYSTEM الواحد ومن نظام مصرفى لنظام مصرفى آخر ، ولاشك أن البنك عندما يقرر منح ائتمان مصرفى مرتفع المخاطر HIGH RISKS فإنه يتوقع أن يجنى أرباحا زائدة أو إضافية من جراء ذلك ،وتعتمد مقدرة البنك على منح ائتمان مرتفع المخاطر على ***ثلاثة عوامل رئيسية هى*** :

أ- أن يكون البنك مؤهل بدرجة عالية لمنح وائتمان مرتفع المخاطر وذلك من الناحية التمويلية ويقصد بذلك أن يكون بنك ذو موارد تمويلية كافية RESOURCEFULL BANK ، وتتوفر فى أجهزته الخبرات الكافية .

ب - أن يكون للبنك خبرة علمية وعملية EXPERTISE كافية فى ادارة العملاء المتعثرين DEFAULTERS .

جـ - أن تكون البيئة القانونية LEGAL ENVIRONMENT والقضائية التى يعمل فيها البنك مساندة للإجرءات المصرفية والائتمانية .

الفصل الثاني
المفاهيم والمصطلحات الائتمانية

الفصل الثانى

المفاهيم والمصطلحات الائتمانية

مقدمـــة :

يأتى هذا الفصل فى موقع متوسط بين الفصل الأول والفصول التالية ، فبعد التعرف على طبيعة الائتمان المصرفى وأنواع البنوك والمؤسسات المالية المانحة له وأنواع الائتمان المصرفى والفروق بين الائتمان المصرفى والائتمان التجارى ، وقبل تناول العملية الائتمانية CREDIT PROCESS وأسس منح الائتمان والخوض فى كافة الموضوعات الائتمانية المختلفة من سياسات وإجراءات ائتمانية وخلافه ، من الضرورى التعرض لأهم المصطلحات TERMS الشائعة فى الميدان الائتمانى ، بالاضافة الى المفاهيم CONCEPTS المتعارف عليها فى مجال العمل الائتمانى ، والهدف من ذلك تجنب شرح وإيضاح كل مصطلح أو مفهوم سيرد تباعا فى الفصول القادمة - بإذن الله تعالى - فى هامش مستقل وحتى لايضطر القارىء الى تشتيت تركيزه فى الانتقال بين الهوامش التوضيحية للمصطلحات والمفاهيم وبين رمة الموضوع وفحواه .

وتأتى أهمية الدقة فى الفهم الموحد لمدلولات المصطلحات والمفاهيم الائتمانية لجميع الاطراف المعنية بالعملية الائتمانية الى أن هذه االطراف المعنية CON-CERNED PARTIES سوف تتعامل مع هذه المفاهيم والمصطلحات الائتمانية بإدراك عام وموحد COMMON SENSE ، وينعكس هذا الادراك بشكل مباشر على أداء العملية الائتمانية ويوفر الوقت والجهد الذى يثار أحيانا فى الجدل حول بعض هذه المفاهيم ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، لازال الجدل يثار حتى الآن حول مفهوم كل من القرض LOAN والسلفه ADVANCE والتسهيلات الائتمانية CREDIT FACILITIES وذلك بالرغم من أن كثير من المصرفيين يستخدم الثلاث مفاهيم كمترادفات متطابقة تماما ، إلا أنه توجد فروق دقيقة وفنية جدا بين هذه المفاهيم الثلاثة ، فالتسهيلات الائتمانية مفهومها أعم وأشمل ونطاقها أكثر إتساعا من كل من القرض والسلفة ، ويمكن النظر الى القروض والسلفيات باعتبارهم من أنواع التسهيلات الائتمانية ، فالسلفة عادة تكون فى صورة حساب جارى مدين DEBIT C/A قصير الاجل ، بينما القرض تغلب عليه الطبيعة المتوسطة الاجل ويرتب سداده بأقساط دورية ، ويترتب على هذه الفروق الدقيقة جدا بين المفاهيم الثلاثة السابقة *آثار عديدة على كل من :*

- طريقة السداد .
- أسلوب حساب الفائدة .
- سعر الفائدة .
- نوع الضمان المطلوب .

وتقوم البنوك المركزية واتحادات البنوك BANKS UNIONS فى مختلف دول العالم بتحديد نطاق المصطلحات والمفاهيم والاعراف CUSTOMS والعادات المصرفية BANKING HABITS السائدة على المستوى المحلى والدولى بغرض تحجيم المشكلات التى قد تنشأ بين الاطراف من المتعاملين فى المعاملات المصرفية BANKING TRANSACTIONS بسبب سوء فهم MISUNDERSTANDING نطاق أو مدلول المصطلحات السائدة وعلى سبيل المثال لا الحصر . اصدار غرفة التجارة الدولية (ICC) INT'L CHAMBER OF COMMERCE (IN PARIS) كل ١٠ سنوات لطبعة من :

الاصول والاعراف الموحدة للاعتمادات المستندية UNIFORM CUSTOMS & UNIFORM PRACTICE FOR DOCUMENTARY CREDITS (UCP) وذلك لتضييق مساحة الخلافات فى التفسير أو النطاق للمفاهيم المتعلقة بالتعامل فى الاعتمادات المستندية بين البنوك المختلفة على المستوى الدولى :

ومن هنا تأتى أهمية تناول المصطلحات والمفاهيم الائتمانية قبل الاسترسال فى تناول أبعاد وأركان ومشكلات العملية الائتمانية ، وسنقوم بتناول هذه المصطلحات والمفاهيم على أساس تجميعها فى مجموعات مرتبطة وتكمل بعضها البعض كلما أمكن ذلك .

أهم المفاهيم والمصطلحات الائتمانية الشائعة

١ - القيمة الاجمالية للضمان والقيمة التسليفية والنسبة التسليفية والمارج :

أ- القيمة الاجمالية للضمان GROSS COLLATERAL VALUE :

يقصد بها إجمالى قيمة الضمان المقدم للبنك بدون خصم أى نسبة (مارج) منها ، ويتم تحديدها طبقا لتقديرات خبراء البنك أو على أساس أسعار السوق MARKET VALUE أو طبقا لمستندات شراء الضمان وملكيته .

ب - القيمة التسليفية COLLATERAL VALUE :

يقصد بها القيمة الاجمالية للضمان ناقصا قيمة المارج المقتطع منها وهى عبارة عن حاصل ضرب القيمة الاجمالية للضمان المقدم × النسبة التسليفية له ، وتمثل القيمة التسليفية للضمان الحد الاقصى للائتمان المصرفى الذى يمكن أن يمنحه البنك للعميل مقابل هذا الضمان .

جـ - المـارج MARGIN :

هو عبارة عن الهامش الذى يقتطعه البنك من القيمة الاجمالية للضمان المقدم ويحدد فى صورة نسبة مئوية من القيمة الاجمالية للضمان ، ويقوم البنك بإقتطاع المارج للتحوط من مخاطر إنخفاض القيمة السوقية للضمان مستقبلا ولإلزام العميل على الاسهام فى نشاطه من موارده المالية الذاتية بدرجة أكبر ، وتختلف نسبة المارج بإختلاف طبيعة الضمانات المقدمة للبنك بالطبع .

د - النسبة التسليفية COLLATERAL RATIO :

هى النسبة المئوية القصوى التى يمكن الاقراض فى حدودها مقابل قبول تقديم ضمان معين ، وتعد بمثابة سقف إئتمانى CREDIT CEILING بالنسبة للضمان الخاضع لها ، والنسبة التسليفية متمم للمارج حيث :

(النسبة التسليفية + المارج = ١٠٠ ٪) .

٢ - صافى القيمة التسليفية وفائض القيمة التسليفية والإنكشاف :

أ- صافى القيمة التسليفية NET COLLATERAL VALUE :

عبارة عن حاصل ضرب (القيمة الاجمالية للضمان × النسبة التسليفية له)

وتحسب بالطريقة السابقة بالنسبة للضمانات ذات الطبيعة القصيرة الاجل مثل : (البضائع والكمبيالات .. الخ)

أما بالنسبة للضمانات الطويلة الاجل فإن صافى القيمة التسليفية = (القيمة الاجمالية للضمان × النسبة التسليفية له) - المخصصات الفنية) .

ويقصد بالضمانات الطويلة الاجل ضمانات الرهن التجارى والرهن العقارى والبحرى كما يقصد بالمخصصات الفنية المخصصات التى يكونها المحلل الائتمانى CREDIT OFFICER للتحوط من مخاطر محتملة قد تؤثر على قيمة الضمان مستقبلا مثل المخصص الضريبى التقديرى .

ب - فائض القيمة التسليفية EXCESS COLLATERAL VALUE :

يمثل فائض القيمة التسليفية الفرق الموجب بين (صافى القيمة التسليفية للضمان ناقصا قيمة الرصيد المستخدم من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل) فى تاريخ معين أو محدد ، ففائض القيمة التسليفية هو الزيادة الموجبة فى قيمة صافى القيمة التسليفية عن الرصيد المستخدم من التسهيلات الائتمانية الممنوحة بضمان معين وفى تاريخ معين .

جـ - الانكشاف : OVERDRAFT :

الانكشاف هو الحالة العكسية لفائض القيمة التسليفية ، أى يمثل الفرق السالب بين (صافى القيمة التسليفية ناقصا قيمة الرصيد المستخدم من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل) فى تاريخ معين وبضمان معين .

٣- الالتزام وتاريخ الانتهاء ومركز حساب العميل :

أ- الالتزام COMMITMENT :

يمثل الالتزام قيمة المبلغ المسحوب فعلا على قوة التسهيلات الائتمانية المصرح بها من جانب البنك للعميل فى تاريخ معين ويمثل المستخدم من الحدود المصرح بها أى المديونية القائمة OUTSTANDING DEBTS على العميل فعلا على قوة حد تسهيل ائتمانى معين .

ب - تاريخ الانتهاء EXPIRY DATE :

هو ذلك التاريخ الذى تنتهى فيه سريان التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل ، ولايسمح للعميل بالسحب (أى استخدام) من هذه التسهيلات بعد هذا التاريخ حتى ولو كان الحد المصرح به غير مستخدم كليا أو جزئيا .

وتكون التسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل قابلة للتجديد وتجدد قبل انتهائها بفترة كافية ، أما التسهيلات ذات الاجل (المتوسطة والطويلة الاجل) فيكون تاريخ انتهائها فى تاريخ استحقاق آخر قسط وهى بالطبع غير قابلة للتجديد .

جـ - مركز حساب العميل CLINT'S POSITION :

يظهر مركز حساب العميل موقف حسابات العميل مع البنك فى تاريخ معين ويتضمن مركز حساب العميل ***النقاط الاتية*** :

- الحدود المصرح بها (حدود التسهيلات الائتمانية الممنوحة له من البنك) .

- قيمة المبالغ المسحوبة من هذه الحدود (المستخدم) .
- تاريخ الانتهاء لكل حد على حده .
- المتأخرات والتجاوزات (إن وجدت)
- الضمانات وموقف الضمانات (الانكشاف إن وجد) .
- التسويات أو التيسيرات (إن وجدت)
- الالتزامات العرضية (إن وجدت) .

٤- القرض المشترك والقرض الميسر والقرض الحسن :

أ- القرض المشترك SYNDICATE LOAN :

هو ذلك القرض الذى يشترك في منحه اكثر من بنك أو مؤسسة مالية لعميل واحد بسبب قيود قانونية أو ائتمانية أو لتوزيع المخاطر ، وتعين البنوك المانحة للقرض المشترك فيما بنيها بنك واحد (مدير القرض) ليتولى مسئولية ادارة القرض مع العميل حتى تمام السداد .

ب- القرض الميسر IENIENT / SOFT LOAN:

هو ذلك القرض الذى تتضمن شروط منحه مزايا وتيسيرات للعميل المقترض من حيث مدة السداد وسعر الفائدة والضمان المقدم وقد تتضمن شروط منحه التمتع بفترة سماح GRACE PERIOD لايتقاضى البنك المانح عليها فوائد ، ويكون عادة سعر الفائدة على القروض الميسرة أقل نسبيا من سعر الفائدة على القروض الاخرى الغير ميسرة .

جـ - القرض الحسن GOOD LOAN :

هو ذلك القرض الذى يمنح دون تقاضى البنك المانح له أية فائدة عليه ، ويلتزم المقترض فقط بسداد أصل القرض بدون فائدة ، وتقوم عادة بعض البنوك الاسلامية بمنح مثل هذا النوع من القروض وفق ضوابط محددة ، وتعتمد فلسفة القرض الحسن على الاقتناع بالتوظيف الأكثر نفعا وليس الاكثر ربحا ، ويتحمل العميل المقترض نفقات ادارة القرض فقط .

٥- القرض السلعى والقرض الاستثمارى والقرض الاستهلاكى والقرض الانشائى :

أ- القرض السلعى COMMODITY LOAN :

هو ذلك القرض الذى يمنحه البنك للعميل فى صورة سلعة COMMODITY وليس فى صورة نقدية ويقوم البنك بتحصيله من العميل فى تاريخ استحقاقه فى صورة نقدية CASH وليست سلعية ، حيث يتم استخدام قيمة القرض فى شراء سلع أو بضائع (محلية أو مستوردة) ويقوم البنك بسداد قيمتها خصما من حساب القرض ونيابة عن العميل ووفقا لرغبته ، وغالبا ما تستخدم القروض السلعية لتمويل الواردات على قوة القروض الاجنبية المتاحة لبعض البنوك والممنوحة لها من مؤسسات اجنبية أو اقليمية.

ب - القرض الاستثمارى INVESTMENT LOAN :

هو ذلك القرض الذى يستخدم لتمويل أصول رأسمالية كالألات والمعدات والتجهيزات ، ويرتب سداده بموجب أقساط INSTALLMENTS دورية ، ويكون دائما فى صورة قروض متوسطة أو طويلة الاجل ، وتمنح هذه القروض الاستثمارية بغرض تمويل المشروعات الجديدة أو التوسعات فى المشروعات القائمة وكافة مشروعات الاحلال SUBSTITUTION والتجديد RENEW والتحديث MODERNIZATION والتطوير DEVELOPMENT .

جـ - القرض الاستهلاكى CONSUMPTIVE LOAN :

هو ذلك النوع من القروض الذى تمنحه البنوك لعملائها بغرض تمويل شراء السلع الاستهلاكية المعمرة DURABLES كالسيارات والاجهزة المنزلية ، وتمنح هذه القروض عادة للمستهلك النهائى FINAL CONSUMER بغرض تنشيط الطلب الكلى الفعال على السلع المعمرة .

د - القرض الانشائى : CONSTRUCTIVE LOAN :

هو ذلك النوع من القروض الذى تمنحه البنوك لعملائها بغرض تمويل اقامة المبانى والانشاءات للاغراض المختلفة كإنشاء منشآت صناعية أو سياحية أو فندقية ، وهذا النوع من القروض شائع جدا فى البنوك المتخصصة لارتباطه الوثيق بدورها التمويلى .

٦- القروض غير المقيدة والقروض المقيدة :

أ- القروض غير المقيدة UNCONDITIONAL LOANS :

هى ذلك النوع من القروض الذى لاتشترط الجهات المانحة لها استخدام حصيلتها فى استخدامات محددة وملزمة للمدين المقترض ، أى لاتكون مقيدة بأوجه استخدامات محددة .

ب - القروض المقيدة TIED UP LOANS :

هو ذلك النوع من القروض الذى تشترط الجهات المانحة لها استخدام حصيلتها فى استخدامات محددة وملزمة للمدين المقترض ، أى هى قروض مقيدة بأوجه استخدامات محددة ومنصوص عليها بدقة .

وغالبا ما تستخدم القروض المقيدة وغير المقيدة بين الحكومات GOVERN-MEMTS والدول عندما تمنح دولة الأخرى قروض وتسهيلات ، فبعض الدول تلزم الدول المقترضة منها باستخدام حصيلة القروض فى استيراد بضائع منها مثل القروض التى تمنحها هيئة المعونة الامريكية USAID للدول النامية .

٧- القروض بالعملة الاجنبية وبالعملة المحلية وبالوحدة الحسابية :

أ- القروض بالعملة الاجنبية FOREIGN CURRENCY LOAN :

هى ذلك النوع من القروض الذى تمنحه البنوك لعملائها بأحد العملات الاجنبية الرئيسية القابلة للتحويل CONVERTIBLE مثل : الدولار الامريكى والمارك الألمانى والين اليابانى والجنيه الاسترلينى والفرنك الفرنسى .. الخ .

ويستخدم هذا النوع من القروض فى تمويل المكون الاجنبى FOREIGN COM-PONENT فى المشروعات المختلفة ، ولاستيراد الخامات ومستلزمات الانتاج من الخارج .

ب - القروض بالعملة المحلية LOCAL CURRENCY LOAN :

هى ذلك النوع من القروض الذى تمنحه البنوك لعملائها بالعملة المحلية ، ويستخدم بغرض تمويل المكون المحلى LOCAL COMPONENT فى المشروعات المختلفة أو لتمويل الحاجات الجارية المحلية للمشروعات المختلفة .

وأساس التفرقة بين القروض بالعملة الاجنبية والمحلية يتم وفقا للعملة CURREN-CY الممنوح بها القرض ولايشترط أن يتم سداد القرض بنفس العملة الممنوح بها بالنسبة للقروض الاجنبية ، ولاتعتمد التفرقة بينهما على أى حال على أساس

الجهة المانحة للقرض .

جـ - القروض بوحدات حسابية ACCOUNTING CURRENCY LOAN :

هى ذلك النوع من القروض الذى تمنحه البنوك لعملائها مقوما بعملات الوحدات الحسابية مثل : الدينار الاسلامى والعملة الحسابية (SDR) (SPCIAL DRAWING RIGHTS) والتى تستخدم بواسطة صندوق النقد الدولى IMF هيئة التنمية الدولية IDA ويتم سداد هذه القروض عادة بأى من العملات الفعلية المحلية أو القابلة للتحويل على أساس القيمة المعادلة لها من الوحدات الحسابية .

٨- الحد المصرح به والحد الاصلى والحد الفرعى (الجزئى) :

أ- الحد المصرح به CREDIT LIMIT / LINE OF CREDIT :

هو القيمة القصوى التى يصرح البنك بها للعميل للسحب فى حدودها على قوة تسهيل إئتمانى معين أو بعبارة أخرى هو قيمة الائتمان المصرفى الموافق على منحه من جانب البنك للعميل كحد أقصى ولكل تسهيل ائتمانى على حده (حسب نوعه) ويطلق على المبالغ التى يسحبها العميل فعلا خصما من قيمة الحد المصرح به له بالمستخدم أو الالتزام الفعلى .

ب - الحد الاصلى PRINCIPAL LIMIT :

هو القيمة الاجمالية والقصوى للتسهيل الذى يصرح به البنك للعميل الواحد لتمويل عمليات مختلفة وذات طبيعة واحدة ، حيث يصرح البنك مثلا لأحد عملائه بحد تسهيل ائتمانى اجمالى لتمويل عمليات بضمان التنازل عن أوامر التوريد أو عقود المقاولات المسندة اليه ثم يخصص البنك حد جزئى PARTIAL أو فرعى SUBSIDIARY من قيمة الحد الاصلى أو الاجمالى (أو على قوته) لتمويل كل أمر توريد أو كل عقد مقاولة على حده .

فالحد الاصلى يتضمن عدد من الحدود الفرعية أو الجزئية ، ويتحدد عدد الحدود الفرعية بعدد العمليات التى يتم تمويلها على قوة الحد الاصلى .

وتخضع شروط الحدود الفرعية بالطبع للشروط الواردة فى الحد الاصلى ويؤدى تقسيم الحد الاصلى الى حدود فرعية الى توزيع المخاطر الائتمانية وضمان استخدام الائتمان الممنوح فى الاغراض المحددة له مسبقا .

٩- المتأخـرات والتجـاوزات :

أ- التجـاوزات EXCESS :

يمثل التجاوز EXCESS الفرق الموجب بين الالتزام (أو المستخدم) ناقصا الحد المصرح به فى تاريخ معين وعلى قوة تسهيل ائتمانى معين ، فالتجاوز الحسابى يتحقق عندما يكون المستخدم أكبر من الحد المصرح به ، وقد تنشأ التجاوزات فى حسابات التسهيلات الائتمانية نتيجة لتعلية الفوائد على أرصدة BALANCES هذه الحسابات ، أو لظروف مؤقتة وعاجلة تقدرها السلطة الائتمانية المختصة وتعتمد الصرف من حساب التسهيل بما يجاوز الحد المصرح به .

ب - المتأخرات ARREARS :

تمثل أرصدة المتأخرات المبالغ التى استحقت السداد على العميل فى تاريخ استحقاق سابق EX-MATURITY ولم تسدد على قوة تسهيل ائتمانى معين ومن أهم أمثلة مبالغ المتأخرات :

- أقساط استحقت ولم تسدد .
- تسهيلات قصيرة الاجل انتهت ولم يتم تجديدها .
- التجاوزات عن الحدود المصرح بها .

ويتقاضى البنك فائدة تأخير (على أرصدة المتأخرات عن الفترة التى تبدأ من اليوم التالى لتاريخ الاستحقاق الاصلى لها وحتى تاريخ سدادها فعلا للبنك) وذلك بخلاف الفائدة الاصلية وذلك لتحفيز العميل على سرعة السداد وذلك فضلا عن غرامة التأخير ARREARS FINE .

١٠- الضمان العينى والضمان الشخصى والسحب على المكشوف :

أ- الضمان العينى COLLATERAL :

هو ذلك الضمان المادى الذى يمكن تقدير قيمة له وتقييمه بوحدات نقدية ويمكن احتساب قيمة إجمالية وقيمة تسليفية له ويكون تحت يد البنك مقابل منح الائتمان المصرفى ، ويقوم البنك باستخدام الضمان العينى كمصدر تعويضى للسداد فى حالة عدم قيام العميل بسداد التسهيلات الائتمانية الممنوحة له من البنك فى تاريخ الاستحقاق وبالشروط المتفق عليها .

ومن أمثلة الضمانات العينية (البضائع والالات والمعدات والأراضى .. الخ) .

ب – الضمان الشخصي PERSONAL SECURITY :

ينبع الضمان الشخصي من الثقة في شخصية ومركز العميل أو في أحد شركاؤه أو بكفالة شخصية أخرى وتعتمد ثقة البنك في العميل على عدة عوامل *اهمها* :

– سمعة العميل ومدى وفائه بالتزاماته وحرصه على أدائها .

– الملاءة المالية للعميل .

– المركز الأدبي أو الاجتماعي أو العلمي أو السياسي له .

– سابقة تعاملات العميل الممتازة مع البنك .

والضمان الشخصي لايمكن تقديره بوحدات نقدية بالطبع كالضمان العيني ، وانما مصدر ضمان البنك فيه حرص العميل المؤيد بدلائل قوية على عدم انهيار أو اهتزاز مركزه أمام الغير .

جـ – السحب على المكشوف OVERDRAFT :

تمنح تسهيلات السحب على المكشوف بدون تقديم ضمانات عينية أو شخصية أو ضمانات من أي نوع آخر ، ويتم عادة منحها اعتمادا على الثقة الموضوعية في العميل وبشرط توفر مصادر واضحة ومحددة للسداد ، وعادة ما يتم منحها بعد استنفاذ كافة الضمانات العينية والشخصية المتاحة للعميل ، فالضمان في هذا النوع من التسهيلات ضمان معنوى – إن جاز التعبير – مؤيد بمؤشرات ودلائل مادية واضحة .

١١ – الحساب المرتبط والحساب المشترك :

أ– الحساب المرتبط CORRELATIVE ACCOUNT :

يمثل الحساب المرتبط قيمة التسهيلات الائتمانية (مصرح به ومستخدم) والممنوحة لنفس العميل من نفس البنك أو من أحد فروعه وذلك عن نشاط آخر أو تحت شكل قانوني LEGAL FORM آخر .

ب – الحساب المشترك JOINT ACCOUNT :

هو ذلك النوع من الحسابات الذى يشترك في فتحه أكثر من شخص ويحق لهم السحب والايداع والتحويل وكافة أنواع التعامل على الحساب ، وتوجد حسابات جارية CURRENT ACCOUNTS وحسابات ودائع JOINT DEPOSIT ACCOUNT مشتركة وأيضا حسابات تسهيلات مشتركة .

١٢- التسهيل الجارى المدين والتسهيل المنتظم والتسهيل المؤقت ومعدل دوران الحد :

أ- التسهيل الجارى المدين DEBIT C / A OVERDRAFT FACILITY :

هو ذلك النوع من التسهيلات الائتمانية الذى يمنحه البنك للعميل الذى يقوم باستخدامه كحساب جارى متقلب ويسمح له بحرية السحب والايداع فى حدود الحد المصرح به ، والحساب الجارى المدين هو الحالة العكسية للحساب الجارى الدائن إلا أن الحد الاقصى للسحب من الحساب الجارى المدين هو قيمة الحد المصرح به بينما الحد الاقصى للسحب من الحساب الجارى الدائن هو رصيد الحساب الدائن فى تاريخ السحب .

ب - التسهيل المنتظم REGULAR FACILITY :

يتصف التسهيل الائتمانى المنتظم بأنه ذلك التسهيل الذى لم ينته أجله بعد ولايزال ساريا ولايتضمن تجاوز عن الحد المصرح به ولا إنكشاف فى صافى القيمة التسليفية للضمانات ، ومستخدم فى الغرض الذى منح من أجله .

جـ - التسهيل المؤقت INTERIUM TEMPORARY FACILITY :

هو التسهيل الائتمانى الذى يقوم البنك بمنحه للعميل لمدة مؤقتة ومحدودة (قد تكون شهرا وشهرين) وبصفة عاجلة واستثنائية دون المرور بكافة الاجراءات الائتمانية المتبعة فى البنك ، ويمنح التسهيل المؤقت عادة لضرورة عاجلة تقدرها السلطة الائتمانية المختصة ويمنح للعملاء من ذوى المراكز الائتمانية والمالية الممتازة .

د- معدل دوران الحد LIMIT TURNOVER RATE :

يقيس معدل دوران الحد مدى استخدام التسهيلات الائتمانية القصيرة الاجل الممنوحة للعميل ومدى نشاط حسابات التسهيلات ، وهو العلاقة بين عدد وقيمة الحركات المدنية DEBITS (السحب) وعدد وقيمة الحركات الدائنة CREDITS (الابداع والتحصيل) والحد المصرح به للتسهيل خلال فترة زمنية محددة (فترة سريان التسهيل)

$$\text{معدل دوران الحد (حلال الفترة)} = \frac{\text{اجمالى قيمة الحركات المدنية خلال الفترة}}{\text{قيمة الحد المصرح به}} = \times \text{ مرة}$$

ويحسب بالمرة (وبشرط أن يكون أعلى رصيد مدين مساويا للحد أو مقاربا له

وأدنى رصيد مدين مساويا للصفر أو مقاربا له) وكلما ازدادت عدد مرات دوران الحد كلما كان حساب التسهيل نشطا ومستخدما بكفاءة .

١٣ - الوديعة المجمدة والرصيد التعويضى والرصيد الشاذ :

أ- الوديعة المجمدة : BLOCKED DEPOSIT :

هى ذلك النوع من الودائع التى يشترط على العميل ايداعها بالبنك كمارج لتنفيذ عمليات ائتمانية ومصرفية معينة للعميل مثل التأمين أو الغطاء النقدى مقابل اصدار خطابات الضمان أو فتح الاعتمادات المستندية وتحدد قيمة الوديعة المجمدة كنسبة مئوية من قيمة خطاب الضمان L / G المصدر أو قيمة الاعتماد المستندى L / C المفتوح، ولايدفع البنك عن الودائع المجمدة أية فوائد لكونها تمثل مارج خاص بعمليات محددة .

ب - الرصيد التعويضى COMPENSATING BALANCE :

هو الحد الادنى للرصيد النقدى الذى يتعين على العميل المقترض الاحتفاظ به فى حسابه الجارى المدين (حساب التسهيل) لدى البنك ويمثل عادة نسبة من قيمة الحد المصرح به للتسهيل تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ وتفرضه بعض البنوك - وخصوصا البنوك الامريكية - على عملائها بهدف تقوية مركز العميل النقدى ويعد أحد الشروط أو الاجراءات الوقائية للبنك مانح التسهيلات الائتمانية .

جـ - الرصيد الشاذ ABNORMAL BALANCE :

الرصيد الشاذ هو ذلك الرصيد الذى يظهر فى حساب ما بعكس طبيعة الحساب كالارصدة المدينة فى الحسابات الدائنة أو الأرصدة الدائنة فى الحسابات المدنية ، ويظهر الرصيد الشاذ عندما يكون رصيد أحد حسابات التسهيلات دائنا ، وعندما يكون رصيد أحد الحسابات الجارية الدائنة مدينا نتيجة لكشف الحساب الجارى الدائن .

١٤ - تجديد التسهيلات وتصفية التسهيلات :

أ- تجديد التسهيلات CREDIT EXTENSION / FACILITIES ROLLOVER :

يعنى تجديد التسهيلات الائتمانية موافقة البنك والتصريح للعميل بإستخدام التسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل القائمة والممنوحة للعميل لمدة أو لفترة أخرى قادمة ويتخذ تجديد التسهيلات قصيرة الأجل *.الصورالآتية :*

- **تجديد التسهيلات دون رفعها :**

يقصد بتجديد التسهيلات الائتمانية - دون رفعها - تجديدها بنفس قيمة الحدود القائمة والمصرح بها للعميل لفترة قادمة ، أى لايترتب على عملية التجديد أى زيادة فى قيمة الحدود المصرح بها للعميل بعد التجديد .

- **تجديد ورفع التسهيلات :**

يقصد بتجديد ورفع التسهيلات الائتمانية تجديد الحدود المصرح بها للعميل والقائمة لفترة أخرى قادمة مع زيادة قيمة الحدود المصرح بها - بعد التجديد - عن قيمة الحدود القائمة بمبلغ معين .

- **تجديد وخفض التسهيلات :**

هو الحالة العكسية لتجديد ورفع التسهيلات الائتمانية ، أى تجديد الحدود المصرح بها والقائمة للعميل لفترة أخرى قادمة مع خفض قيمة الحدود المصرح بها - بعد التجديد - عن قيمة الحدود القائمة بمبلغ معين .

ب - تصفية التسهيلات LIQUIDATION :

يقصد بتصفية التسهيلات الائتمانية عدم موافقة البنك على التصريح للعميل بالسحب من (استخدام) حسابات التسهيلات اعتبارا من تاريخ وضع هذه التسهيلات تحت التصفية ، ويعد قرار البنك بتصفية التسهيلات الائتمانية قرارا ائتمانيا يتم اتخاذه إذا إرتأى البنك تطورات لحقت بمركز ونشاط عميله من شأنها التأثير على البنك ، ويتخذ تصفية التسهيلات ***أحد شكلين هما*** :

- **تصفية تدريجية** GRADUAL LIQUIDATION :

تعنى التصفية التدريجية تجديد التسهيلات الائتمانية القائمة فعلا بقيمة المستخدم منها لفترة أخرى قادمة يقوم العميل خلالها بالسداد فقط دون قيامه بالسحب منها .

- **تصفية فورية** PROMPT LIQUIDATION :

يقصد بالتصفية الفورية اعتبار أرصدة حسابات التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل واجبة الاداء على الفور وعلى العميل سدادها عند صدور قرار التصفية الفورية وابلاغ العميل به .

والجدير بالذكر أن التطورات التى تلحق بمركز العميل هى التى تحدد نوع القرار الائتمانى الخاص بالتصفية من حيث كونها تدريجية أو فورية .

١٥ - المركز المجمع والاستعلام :

أ- المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية CREDIT FACILITIES CONSOLIDATED POSITION

هو بيان تعده ادارة تجميع مخاطر الائتمان المصرفى بالبنك المركزى المصرى ويتضمن جميع أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل الواحد من جميع البنوك العاملة فى مصر حتى تاريخ معين سابق ، وتقسم التسهيلات الائتمانية فيه على اساس نوع الضمان والحدود المصرح بها والمستخدم منها ***ويظهر المعلومات الاتية عن مركز العميل*** :

- عدد البنوك المتعامل معها .
- الرقم الرمزى للعميل .
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل فعلا (موزعة حسب نوع الضمان)
- قيمة الحدود المصرح بها والمستخدم منها « بالالف جنيه مصرى » لكل تسهيل على حده وقيمة التسهيلات الائتمانية التى يكفلها ويضمنها العميل « الكفلات والضمانات » .
- حظر التعامل « إن وجد » .
- الدعاوى التى يرفعها العميل على البنوك « دعاوى العميل » أن وجدت .
- التسويات التى أبرمها أحد البنوك مع العميل « إن وجدت » .

ويعد الاطلاع على المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية للعميل قبل منحه أية تسهيلات ائتمانية جديدة أو تجديد التسهيلات القائمة اجراءا اجباريا وملزما وذلك نظرا لأهمية هذا المركز فى تقدير حجم المخاطر الائتمانية .

ب - الاستعلام CREDIT INFORMATION REPORT :

هو عبارة عن تقرير يتضمن معلومات عن العميل طالب الائتمان المصرفى عن مركزه فى السوق والبنوك وعن تعاملاته السابقة ، والهدف من الاستعلام الحكم على سمعة العميل التجارية والشخصية ، ويعد الاستعلام ركن أساسى من أركان عملية منح الائتمان المصرفى ، حيث يكشف تقرير الاستلام للبنك عن المعلومات التى لاتفصح عنها المستندات المقدمة من العميل للبنك .

وتقوم البنوك فيما بينها بتداول المعلومات عن العملاء وذلك دون الاخلال

بقانون سرية الحسابات المصرفية وذلك بموافقة عملائها بالاستعلام عنهم وبموجب تفويض كتابى منهم .

١٦- السداد المعجل والجدولة والتسوية :

أ- السداد المعجل ACCELERATED PAYMENT :

يعنى السداد المعجل قيام العميل بسداد أقساط INSTALLMENTS القرض بالكامل قبل آجال استحقاقها وعلى دفعة واحدة ويترتب على ذلك اقفال حساب القرض .

ويختلف السداد المعجل عن السداد المقدم ADVANCE PAYMENT فى أن السداد المقدم يعنى سداد أحد الاقساط أو بعض الالتزامات قبل أجال إستحقاقها بفترة زمنية محدودة ودون أن يترتب على ذلك اقفال حساب القرض ، ويمكن أن يتم السداد المقدم تدريجيا أى على دفعات .

ب - الجدولة SCHEDULING :

هى اتفاق ACCORD يبرم بين البنك والعميل ويتضمن موافقة البنك على تحديد جدول زمنى أو برنامج زمنى TIME SCHEDUL جديد لسداد المديونية المستحقة على العميل للبنك وذلك بإطالة أجل السداد وتخفيض قيمة الاقساط أو الدفعات دون تنازل البنك عن أى جزء من هذه المديونية (أصل الدين + الفوائد) حتى تمام السداد .

جـ - التسوية COMPOSITION / COMPROMISE :

هى اتفاق يبرم بين البنك والعميل المتعثر DEFAULTER يتضمن موافقة البنك على جدول أو برنامج زمنى لسداد المديونية المستحقة للبنك متضمنا تنازل البنك تنازلا جزئيا عن جزء من أصل الدين أو/الفائدة أو بتخفيض الفائدة بما يقل عن الحد الادنى لاسعار الفائدة السائدة فى السوق أو اسعار الفائدة التى تم التعاقد مع العميل وفقا لها عند منحه التسهيلات الائتمانية ، وتختلف التسوية عن الجدولة فى أن التسوية تتضمن الاعفاء WRITE OFF من جزء من المديونية بينما لاتتضمن الجدولة أية اعفاءات .

١٧- الديون المعدومة والديون المبعوثة :

أ- الديون المعدومة BAD DEBTS :

هى عبارة عن أرصدة المديونية التى يقوم البنك باعدامها أو اسقاطها (الغائها

من محفظة القروض والسلفيات) للعميل لفشل البنك فى تحصيلها لانهيار مركز العميل وبعد استنفاذ كافة الاجراءات القانونية ، ويتم اعدام الدين بإبراء ذمة العميل أو بعدم ابراء ذمة العميل للرجوع عليه مستقبلا فى حالة ظهور أملاك جديدة له .

ب - الديون المبعوثة RECOVERABLE DEBTS :

هى عبارة عن مديونية سبق للبنك القيام باعدامها مع عدم ابراء ذمة العميل بإسقاطها تماما وتجدد الامل فى تحصيلها مرة أخرى نتيجة لتحسن مركز العميل من جديد وظهور مصادر جديدة له تسمح بالسداد .

١٨ - المقدرة على السداد وأعباء خدمة الدين ومؤشرات عدم الوفاء :

أ- المقدرة على السداد REPAYMENT ABILITY :

هى مدى مقدرة العميل المدين على سداد التسهيلات الائتمانية الممنوحة له من البنك ويمكن قياس المقدرة على السداد بطريقة حسابية أو رقمية باستخدام بعض المؤشرات المالية FINANCIAL INDICATORS ويختلف مقياس MEASURE المقدرة على السداد وفقا لنوع الائتمان المصرفى الممنوح من حيث الأجل .

مقياس المقدرة على السداد للتسهيلات قصيرة الاجل :

المقياس الأولى والمبدئى لقياس مقدرة العميل على سداد الالتزامات قصيرة الاجل يعتمد على نسبة السيولة LIQUIDITY RATIO ، فاذا كانت نسبة السيولة = ٢ : ١ فإن مقدرة العميل على سداد الالتزامات قصيرة الاجل (متضمنة بالطبع التزامات التسهيلات الائتمانية) فى هذه الحالة = ٢ مرة وبشرط جودة الاصول المتداولة من حيث جودة عناصرها كأرصدة العملاء وأوراق القبض وكفاية النقدية .(وسنتعرض لمؤشرات أكثر تحليلا فى موضوع التحليل المالى بإذن الله) .

مقياس المقدرة على السداد للقروض ذات الاجل :

تقاس المقدرة على السداد بالنسبة لأقساط القروض المتوسطة والطويلة الاجل بالمعادلة الاتية :

$$\text{المقدرة على السداد} = \frac{\text{صافى الربح بعد الضرائب + الاهلاكات + الفوائد}}{\text{أقساط القروض (أصل + فائدة) الدورية}}$$

فاذ كان خارج أو ناتج القسمة = ٢ ، فان مقدرة العميل على سداد أقسط القروض الدورية = ٢ مرة .

ب - أعباء خدمة الدين DEBT SERVICE BURDENS :

اعباء خدمة الدين هى عبارة عن أصل القرض PRINCIPAL أو جزء منه بالاضافة الى الفائدة INTEREST المستحقة عن فترة زمنية أو وحدة زمنية TIME UNIT معينة عادة ما تكون سنة .

جـ - مؤشرات عدم الوفاء INSOLVENCY INDICATORS :

هى مجموعة من المؤشرات المالية تقيس احتمالات عدم وفاء العميل بقيمة التسهيلات الائتمانية فى المستقبل وتستخدم فى التنبؤ FORECAST باحتمالات افلاس BANKRUPTCY العميل مستقبلا وتتكون من ***المؤشرات المالية الآتية*** :

- ٪ صافى رأس المال العامل / اجمالى الاصول .
- ٪ للأرباح المحجوزة / اجمالى الأصول .
- ٪ للأرباح (قبل دفع الفائدة والضريبة) / اجمالى الاصول .
- ٪ للقيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لحقوق الملكية .
- ٪ صافى المبيعات / اجمالى الاصول .

ويعنى ارتفاع هذه المؤشرات رتفاع مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته بينما يعنى انخفاض هذه المؤشرات ارتفاع احتمالات عدم قيام العميل بالسداد وزيادة احتمالات إفلاسه ،

(وسنتعرض لهذه المؤشرات بالتحليل فى موضوع التحليل المالى بإذن الله)

١٩ - التعثر والاعفاء وتجميد الدين :

أ- التعثر DEFAULTING :

يعنى التعثر عدم أو ضعف أو توقف العميل المدين على الوفاء بالتزاماته تجاه الغير - وخصوصا البنوك - ولفترة غير قصيرة أو محدودة ولأسباب متعددة (سنتعرض لها تباعا بالتفصيل) ، ومن أهم الوسائل التى تتبعها البنوك مع العملاء المتعثرين ***الوسائل الاتية*** :

- الجدولة واعادة الجدولة RESCHEDULING .

- التسويات COMPROMISING

- تجميد المديونية DEBT FREEZING

- اتخاذ الاجراءات القانونية (فى حالة فشل الوسائل الثلاثة السابقة) والبيع الجبرى بالمزاد العلنى AUCTION واجراءات نزع الملكية ، وتتخذ البنوك هذه الوسائل فى محاولة جادة لاستعادة كل أو جزء من الائتمان الذى سبق أن منحته لعملائها المتعثرين .

ب - الاعفـاء WRITE OFF :

يعنى الاعفاء تنازل البنك عن تقاضى الفوائد أو جزء منها أو عن أصل القرض أو جزء منه للعميل المتعثر ويتم هذا الاعفاء فى اطار تسوية يتم ابرامها بين البنك والعميل وبضوابط محددة بالطبع .

جـ - تجميد الدين DEDT FREEZING :

يعنى تجميد الدين أو المديونية أو الالتزام المستحق للبنك على العميل ايقاف احتساب الفائدة على المديونية اعتبارا من تاريخ محدد ، ويتم تجميد الدين فى اطار تسوية يتم ابرامها بين البنك والعميل وبضوابط محددة .

٢٠- فائدة الإمهال وفائدة التأخير :

أ- فائدة الامهال RESPITE INTEREST :

هى قيمة الفائدة التى يتقاضاها البنك من العميل عن الفترة من تاريخ بدء استخدام القرض (سحب القرض) حتى تاريخ بدء سريان القسط الأول ، وتكون بنفس معدل الفائدة السارى على القرض ، أى هى الفائدة المستحقة للبنك عن مدة استخدام (سحب) القرض أو جزء منه والسابقة على بداية سريان القسط الاول وعلى سبيل المثال :

على فرض حصول أحد العملاء على قرض بمبلغ مليون جنيه يسدد على ٥ أقساط سنوية يستحق القسط الاول فى ٣١ /١٢/ ١٩٩٥ وتاريخ الاستخدام (أو سحب القرض) فى ١٩٩٤/١٠/١ ، فإن فائدة الامهال المستحقة للبنك تحتسب عن الفترة من ١٩٩٤/١٠/١ حتى ١٩٩٤/١٢/٣١ . نظـرا لإن القسـط الاول (جـزء من أصل القـرض بمقـدار الخـمس + الفـائدة على القـرض بالكامل) ستغطى السنة الاولى أى المدة من ١٩٩٥/١/١ حتى ١٩٩٥/١٢/٣١ ، وتكون فائدة الامهال مستحقة الدفع أو واجبة الاداء فى ١٩٩٤/١٢/٣١ .

ب – فائدة التأخير DELAYA/EXTRA INTEREST / PENAL INTEREST :

هي قيمة الفائدة التى يتقاضاها البنك من العميل المتأخر فى السداد عن الفترة التى تأخر فيها فى الدفع (فترة التأخير) وتحسب من اليوم التالى لتاريخ الاستحقاق حتى تاريخ السداد ، وتكون فائدة مزدوجة حيث تتضمن ١ ٪ إضافية كغرامة تأخير بالاضافة لسعر الفائدة السارى على التسهيلات الائتمانية وعن فترة التأخير بالكامل وعلى رصيد المتأخرات القائم OUTSTANDING ARREARS (وتعد فائدة التأخير عكس فائدة الامهال) .

٢١ – الفائدة والعمولة والمصروفات :

أ– الفائدة INTEREST :

المقصود بالفائدة – الفائدة على التسهيلات الائتمانية – أى الفائدة الدائنة التى يحصلها البنك من عملاء الائتمان المصرفى على قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم ، فالفائدة الدائنة هى ثمن منح الائتمان المصرفي – ان جاز التعبير – الذى يدفعه العميل للبنك ، وتعد الفوائد الدائنة من أهم مصادر الايرادات REVENUES للبنك .

أما الفائدة المدينة التى يدفعها البنك للمودعين نظير حصوله على الأموال فى صورة ودائع فتعد ثمن للحصول على الودائع – إن جاز التعبير – وتعد الفوائد المدينة من أهم عناصر المصروفات EXPENSES بالنسبة للبنك وتعكس تكلفة الاموال فى البنك .

ويتدخل البنك المركزى بالطبع فى تحديد أسعار الفائدة المدينة والدائنة نظرا لأن سعر الفائدة هو مؤشر للسياسة الاقتصادية ECONOMIC POLICY لأى دولة .

ب – العمولة COMMISSION :

هى المبالغ التى يتقاضاها البنك من عملائه نظير الخدمات المصرفية التى يقدمها لهم ، وتحصيل العمولة مرتبط بتقديم الخدمات المصرفية BANKING SERVICES وتحكم أسعار ونسب العمولات تعريفة الخدمات المصرفية التى يصدرها البنك المركزى المصرى واتحاد بنوك مصر .

وتتنوع العمولات بتنوع الخدمات المصرفية من فتح اعتمادات مستندية وتحصيل الاوراق التجارية واصدار خطابات ضمان وخلافه ، وتعد العمولات من أهم مصادر الايرادات بالنسبة للبنك .

جـ - المصروفات CHARGES :

هى عبارة عن قيمة المبالغ التى يتقاضاها البنك من عملائه نظير أو مقابل المصروفات الفعلية التى يدفعها البنك للغير فى سبيل قيامه بالخدمات المصرفية لهم مثل : مصروفات البريد والفاكس والتلكس ، فمثلا عند قيام البنك بتحصيل كمبيالة لصالح أحد عملائه فالعميل يتحمل مصروفات البريد عن الاخطار بالدفع الذى يرسله البنك للمدين بالبريد .

٢٢- الجدارة الائتمانية والهيكل التمويلى ونسبة المديونية :

أ- الجدارة الائتمانية CREDITWORTHINESS :

الجدارة الائتمانية هى تقييم وتحليل لمدى كفاءة العميل طالب التسهيلات الائتمانية للحصول عليها وتتحدد أساسا بخمسة عوامل وتبدأ كلها بحرف C باللغة الانجليزية لذلك تسمى 5 CS OF CREDIT وهى :

- المقدرة CAPACITY
- رأس المال CAPITAL
- الشخصية CHARACTER
- الضمان COLLATERAL
- الظروف السائدة CONDITIONS

ب- الهيكل التمويلى FINANCIAL STRUCTURE

يعنى الهيكل التمويلى للمنشأة أو للمشروع مجموع مصادر الاموال من المصادر المتاحة أو المستثمرة INVESTED فى المنشأة سواء كانت من المصادر الدائمة أو المصادر المؤقتة أو من حقوق الملكية أو من الاقتراض الطويل والمتوسط والقصير الاجل .

وتأتى مصادر الاموال الدائمة من :-

- حقوق الملكية EQUITY وتشمل (رأس المال المدفوع PAID UP CAPITAL والاحتياطيات RESERVES والارباح المحجوزة RETAINED PROFITS) .
- الاقتراض ويشمل (السندات والقروض المتوسطة والطويلة الاجل) .

وتأتى مصادر الاموال المؤقتة أو قصيرة الاجل من :

- الائتمان المصرفى قصير الاجل .
- تسهيلات الموردين .

جـ - نسبة المديونية DEBT RATIO :

عبارة عن إجمالى قيمة القروض (قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل) كنسبة مئوية من اجمالى مصادر التمويل (الهيكل التمويلى) المستثمرة فى نشاط العميل وتعكس نسبة المديونية مدى اعتماد العميل على الاموال المقترضة من الغير فى تمويل نشاطه . وكلما ارتفعت نسبة المديونية كلما كان الهيكل التمويلى للعميل مختلا ويصعب عليه خدمة ديونه .

والمتمم الحسابى لنسبة المديونية هو نسبة حقوق الملكية EQUITY RATIO :

وهى عبارة عن اجمالى قيمة حقوق الملكية (رأس المال + الاحتياطيات + الارباح المحجوزة) كنسبة مئوية من اجمالى الهيكل التمويلى لنشاط العميل ، وتعكس نسبة حقوق الملكية مدى اعتماد العميل على التمويل الذاتى-SELF FINANCE في تمويل نشاطه .

(نسبة المديونية + نسبة حقوق الملكية = ١٠٠ ٪)

٢٣- التحليل الرأسى والتحليل الافقى وتحليل الحساسية ::

أ- التحليل الرأسى VERTICAL ANALYSIS :

يعنى التحليل الرأسى دراسة العلاقات الكمية بين المتغيرات والعناصر والبنود المالية المختلفة والواردة فى القوائم المالية في تاريخ معين ، ويعد من أحد اساليب التحليل المالى وهو تحليل يتصف بالسكون أى تحليل ساكن STATIC .

ب - التحليل الافقى HORIZONTAL ANALYSIS :

يعنى التحليل الافقى دراسة التغيرات (الزيادة أو النقص) لكل عنصر أو بند من البنود الواردة فى القوائم المالية FINANCIAL STATEMENTS على فترات زمنية متتالية ، ويعد أحد أساليب التحليل المالى وهو تحليل يتصف بالحركة والتغير أى تحليل متغير DYNAMIC .

جـ - تحليل الحساسية SENSITIVITY ANALYSIS :

يعنى تحليل الحساسية افتراض ASSUMPTION حدوث تغير سالب أو موجب

لأحد المتغيرات أو العناصر المالية مع ثبات العوامل أو العناصر الاخرى بغرض معرفة أثار افتراض تحقق هذا التغير على العناصر الاخرى ، مثلا كافتراض انخفاض قيمة المبيعات بنسبة معينة لمعرفة أثر ذلك على أرباح المنشأة بهدف معرفة مدى حساسية الربح تجاه انخفاض المبيعات .

٢٤- الضمان الجيد والضمان الردىء :

أ- الضمان الجيد GOOD COLLATERAL :

الضمان الجيد هو ذلك الضمان الذى يوفر للبنك عنصر الحماية -PROTEC TION الكافية و السريعة من احتمالات خسارة البنك لأصل الدين والفائدة بالكامل فى حالة اضطرار البنك لتسييل هذا الضمان ، فالضمان الجيد هو ذلك الضمان الموثق والذى تكون حصيلة تسييله كافية لتغطية أصل الدين والفائدة وبتكلفة تسييل مقعولة ***ومن أمثلة الضمانات الجيدة*** :

الاوراق التجارية والاوراق المالية والضمانات الحكومية .

ب - الضمان الردىء BAD COLLATERAL :

الضمان الردىء - عكس الضمان الجيد - ولايوفر للبنك الحماية الكافية والفورية من احتمال خسارة البنك لأصل الدين والفائدة ولاتسمح حصيلة تسييله بتغطية أصل الدين ولا الفائدة بالاضافة الى صعوبة تسييله وارتفاع تكلفة التسييل ***ومن أمثلة الضمانات الرديئة*** :

الرهونات التجارية والعقارية والبحرية خصوصا اذا كانت مقيدة على منشأت كثيفة العمالة LABOUR INTENSIVE FIRMS .

٢٥- الضمان الاصلى والضمان الاضافى :

أ- الضمان الاصلى PRINCIPAL COLLATERAL :

الضمان الاصلى هو الضمان الذى يقوم البنك بمنح عميله التسهيل الائتمانى مقابل قبول هذا الضمان بصورة أساسية ويكون أساس أو محور منح التسهيل الائتمانى للعميل ، ويصنف التسهيل الائتمانى الممنوح- حسب نوع الضمان - للعميل بناءا على طبيعة هذا الضمان الاصلى أو الاساسى .

ب - الضمان الاضافى AVAL :

أما الضمان الاضافى فهو ذلك الضمان الذى يقبله البنك بالاضافة الى الضمان الاصلى فى حالة عدم كفاية الضمان الاصلى لتغطية حد التسهيل أو

تردد البنك فى الموافقةعلى التسهيل أو تحوط البنك أو تراجع موقف الائتمان – بعد منحه للعميل – فيقوم البنك بقبول الضمان الاضافى لتغطية المخاطر المحتملة والناشئة عن عدم كفاية الضمان الاصلى .

٢٦– البروتستو والشيك المرتد :

أ– البروتستو PROTEST :

البروتستو هو إجراء قانونى رسمى لإثبات عدم قيام المدين بدفع قيمة الكمبيالة المسحوبة عليه فى تاريخ استحقاقها ، ويترتب على قيد بروتستو عدم الدفع اضرار بالغة بسمعة المدين ، ويحق للدائن رفع دعوى قضائية لإشهار افلاس المدين .

ب– الشيك المرتد RETURNED CHEQUE :

هو ذلك الشيك الذى يقوم البنك المسحوب عليه DRAWEE بعدم صرفه للمستفيد BENEFICIARY وذلك لعدم وجود رصيد أو لعدم كفاية الرصيد فى حساب الساحب DRAWER طرف البنك بحيث لايسمح بصرف قيمة الشيك المقدم ، ويرفق بالشيك المرتد بيان من البنك بعبارة « بالرجوع على الساحب » REFER TO ORAWER .

ويعد اصدرا الشيك بدون رصيد جنحة يعاقب عليها قانونا بالاضافة الى تأثير ذلك على سمعة الساحب الذى ترتد الشيكات التى يسحبها لصالح أو لأمر TO ORDER الغير بدون سداد .

٢٧– حوالة الحق وحوالة الدين وتسنيد القروض :

أ– حوالة الحق ASSIGNMENT :

حوالة الحق هى التنازل ASSIGNATION عن الحق للغير وبارادة المتنازل الحرة ومن امثل حوالة الحق ، تنازل العميل عن حصيلة أعتماد مستندى (تصدير) (مفتوح لصالحه وصادر من عميله (المواد الخارجى) أو المستورد) لصالح البنك مقابل قيام البنك بمنحه تسهيلات ائتمانية مقابل قبول هذا التنازل كضمان ، ويكون هذا التنازل لارجوع فيه أو تنازل غير قابل للالغاء IRREVOCABLE من جانب العميل المتنازل عن الحق ASSIGNOR .

ب – حوالة الدين DEBT SUBSTITUTION / DEBT SWAP :

المقصود بعملية حوالة الدين تحويل المديونية المستحقة على عميل معين والناشئة على قوة تسهيلات ائتمانية ممنوحة من البنك الى عميل آخر أو لطرف آخر ، وتتم

هذه العملية فى اطار اتفاق قانونى بين الاطراف الثلاثة وهى البنك الدائن و العميل الاصلى والعميل أو الطرف طالب تحويل المديونية ، فحوالة الدين اذن هى احلال عميل محل عميل أخر فى الوفاء بمديونية تجاه البنك وعملية حوالة الدين هى قرار ائتمانى فى المقام الأول وخاضع LIABLE TO لموافقة البنك وهى عملية لها أثارها وأبعادها القانونية LEGAL DIMENSIONS والائتمانية .

جـ - **تسنيد القروض** SECURITIZATION :

تسنيد القروض هو تحويل القروض المصرفية الى أوراق مالية SECURITIES قابلة للتداول فى أسواق رأس المال وغالبا ما تنطوى عملية تسنيد القروض المصرفية على تحويل القروض المصرفية الى سندات (وليس الى أسهم) تكتسب مزايا التعامل فى السندات من حيث القابلية للتداول والمرونة والضمان ، وتعد عملية تسنيد القروض أحد المنتجات المالية FINANCIAL PRODUCTS الحديثة .

٢٨- الرهن والبيع الجبرى والديون الممتازة والديون العادية :

أ- الرهن MORTGAGE :

يعد الرهن اجراء قانونى رسمى FORMAL يرتب للبنك الدائن المرتهن حقوق وامتيازات PRIVILEGES على بعض أصول العميل المدين الراهن ، ويقيد ويوثق هذا الرهن رسميا لحفظ حقوق الدائن المرتهن ومن امثلة الرهن ، الرهن التجارى والرهن العقارى والرهن الحيازى ، ويختلف الرهن الحيازى عن الرهن التجارى والعقارى فى أن الرهن الحيازى GAGE يسمح للبنك الدائن المرتهن بحيازة المنقولات موضوع الرهن فى حيازته وتحت يده مباشرة ، أما الرهن العقارى والتجارى فيتم قيدهما والتأشير عليهما رسميا على مستندات الملكية (كالسجل التجارى وحجج ملكية العقارات) وذلك لاختلاف طبيعة المقومات المرتهنة بينهما. ويظل كل من الرهن التجارى والعقارى قائما ومنتجا لكافة أثاره القانونية ويكون قابل للتجديد حتى حصول البنك على كامل مستحقاته وبالطبع يخضع شطب الرهن لموافقة البنك الدائن .

وللرهن درجات ، فيوجد رهن من الدرجة الاولى ورهن من الدرجة الثانية .

الرهن من الدرجة الاولى SENIOR / FIRST MORTGAGE :

هو الرهن الذى يعطى البنك الدائن المرتهن أولوية فى الحصول على حقوقه فى المقومات المرتهنة عند بيعها قبل أى دائن مرتهن آخر وبقوة القانون ، ورهن الدرجة الاولى هو الرهن المقيد رسميا قبل قيد كافة الرهون الاخرى أو الممنوح أولوية بنص

الرهن من الدرجة الثانية JUNIOR / SECOND MORTGAGE :

هو الرهن المقيد رسميا بعد قيد رهن تجارى آخر ويعطى البنك الدائن المرتهن الحق فى استئداء دينه عند بيع المقومات المرتهنة بعد إستئداء دين الدائن المرتهن الأول (أو بعد الديون الممتازة).

ب - البيع الجبرى FORCED SALE :

هو إجراء تقوم به البنوك لبيع المقومات والضمانات المرتهنة لصالحها للوفاء بمديونيات عملائها المتوقفين عن السداد ويتم هذا الاجراء بقوة القانون حيث يستصدر البنك أمرا من قاضى الأمور الوقتية للسماح له بإجراء البيع الجبرى بالمزاد العلنى ويخضع للائحة المزادات .

جـ - الديون الممتازة PRIVILEGED DEBTS :

هى ذلك النوع من الديون الذى يكون له أولوية أو أسبقية أو أفضلية فى الوفاء به (عند إفلاس المدين) عن سائر الديون الاخرى فى ذمة المدين المفلس ومن أمثلتها الديون الاميرية أو الحكومية كمستحقات مصلحة الضرائب وهيئة التأمينات الاجتماعية ومصلحة الجمارك .

د- الديون العادية ORDINARY DEBTS :

هى ذلك النوع من الديون المتساوية فى امكانية وحق الاداء بعد الوفاء بالديون الممتازة وغالبا ما تخضع لقسمة الغرماء .

٢٩- دعوى الافلاس والصلح الواق من الافلاس والافلاس :

أ - دعوى الافلاس BANKRUPTCY PETITION :

دعوى الافلاس هى دعوى قضائية LAWSUIT يقوم برفعها الدائن ضد المدين المتوقف عن السداد بهدف الحكم بإشهار إفلاس المدين وحصول الدائن على حقوقه من حصيلة التفليسة ، ويتم رفعها بناءا على مستندات المديونية مع الدليل على عدم قيام المدين بالوفاء للدائن عند مطالبته ، ويعد بروتستو عدم الدفع المقيد على مدين معين من أهم القرائن على عدم الوفاء .

ب - الصلح الواق من الافلاس COMPOSITION WITH CREDITORS :

يعد الصلح الواق من الافلاس بمثابة اتفاق صلح رسمى يعقد تحت الاشراف القضائى بعد رفع دعوى الافلاس حيث يسارع المدين بسداد ديونه للدائن رافع

الدعوى ويقدم مستندات الدفع ومخالصة من الدائن ، والهدف من عقد الصلح الواق من الافلاس تجنب المدين صدور الحكم بإشهار افلاسه .

جـ - الإفلاس BANKRUPTCY :

يعكس الافلاس إعسار المدين وتوقفه عن سدد ديونه وعدم مقدرته على الاستمرار فى نشاطه وانهيار مركزه المالى ، ويصدر الحكم بإشهار افلاس المدين من المحكمة بناءا على دعوى أو دعاوى قضائية ، ويتم شهر الحكم بالافلاس فى الجرائد الرسمية وتعين المحكمة وكيل للدائنين يسمى السنديك BANKRUPTCY TRUSTEE / SYNDIC :

ويقوم السنديك بإدارة التفليسة تحت إشراف المحكمة وايداع الحصيلة فى خزينة المحكمة ، كما يقوم أيضا بالحجز على كل ممتلكات المدين وتقديم تقرير للمحكمة التى أصدرت الحكم ثم يقوم ببيع ممتلكات المدين للوفاء بقيمة ديونه للدائنين وتحت الاشراف القضائى .

٣٠- الاجراءات القانونية ودعاوى العمل :

أ- الاجراءات القانونية LEGAL PROCEDURS :

هى الاجراءات التى يقوم البنك بإتخاذها ضد العميل المتوقف عن سداد مديونية البنك بعد عدم التوصل الى تسوية ودية بين البنك والعميل تنتهى بالسداد ، وتتدرج الاجراءات القانونية فتبدأ بالانذار الرسمى بالسداد ثم حجز مال المدين لدى الغير ثم توقيع الحجز الادارى ثم البيع الجبرى بالمزاد العلنى واستخدام حصيلة البيع فى سداد مديونية العميل للبنك .

ويترتب على اتخاذ الاجراءات القانونية ضد العميل الإقرار عنه للبنك المركزى لادارجه ضمن سجلات العملاء المتوقفين عن السداد ويظهر ذلك فى المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية للعميل « حظر » .

ب - دعاوى العميل CLIENTS' LAWSUIT :

يقصد بدعاوى العميل الدعاوى القضائية التى يقوم برفعها بعض العملاء ضد البنوك التى يتعاملون معها ، وغالبا ما يقوم هؤلاء العملاء برفع هذه الدعاوى كإجراء مضاد للإجراءات القانونية المتخذةضدهم من جانب البنوك بسبب توقفهم عن السداد ، وقد ينشأ نزاع بين البنك والعميل فى بعض المسائل الغير متعلقة بالمديونية الناشئة عن تسهيلات ائتمانية ممنوحة فيلجأ العميل للقضاء ، والنوع

الشائع من هذه الدعاوى هو دعوى الحساب ACCOUNTS' LAWSUIT وهى الدعوى القضائية التى يرفعها العميل المدين والمتوقف عن الدفع غالبا بغرض التشكيك فى أساس القيد فى حساباته المدينة لدى البنك فى محاولة يائسة منه لكسب الوقف والمماطلة ، ويجب على البنوك الاهتمام بالمصادقات على كشوف الحسابات STATEMENT OF ACCOUNT لإجهاض مثل هذه المحاولات من جانب بعض العملاء مبكرا .

٣١- الاوراق المالية والأوراق التجارية والأوراق النقدية :

أ- الاوراق المالية SECURITIES :

الاوراق المالية هى أوراق ذات قيمة مالية وتمثل صكوك ، ملكية (الاسهم) أو صكوك مديونية أو اقتراض (السندات) وتكون قابلة للتداول NEGOTIABLE بالبيع والشراء فى بورصات الاوراق المالية STOCK EXCHANGES وتتغير قيمتها السوقية MARKET VALUE بالزيادة أو النقص وفقا لظروف الطلب والعرض فى سوق الاوراق المالية فتختلف نتيجة لذلك قيمتها السوقية عن قيمتها الاسمية PAR VALUE .

وتتميز الأوراق المالية بقابليتها للتداول بالبيع والشراء كما يمكن الاقتراض بضمانها مقابل رهنها حيازيا لصالح البنك .

ب - الاوراق التجارية COMMERCIAL PAPERS (CP) :

الأوراق التجارية هى عبارة عن محررات مكتوبة وفقا لأوضاع شكلية وتتضمن بيانات يحددها القانون (عن المبلغ ، وتاريخ الاستحقاق ومحل الدفع .. الخ) وتمثل الأوراق التجارية حقا موضوعه مبلغ من النقود يستحق الدفع أو الوفاء بالاطلاع أو فى تاريخ محدد لاحق أو قابل للتحديد .

وتكون الأوراق التجارية قابلة للتداول NEGOTIABLE وجرى العرف التجارى على قبول الأوراق التجارية كأداة وفاء .

وتنقسم الأوراق التجارية الى أوراق تستخدم كأداة ائتمان ووفاء كالكمبيالات والسندات الاذنية وأوراق تستخدم كأداة وفاء كالشيكات CHEQUES .

جـ - الأوراق النقدية BANK NOTES :

الأوراق النقدية عبارة عن أوراق النقد أو النقود الورقية للعملات المختلفة ، وتقوم البنوك المركزية فى الدول المختلفة بإصدار أوراق النقد وفقا لقاعدة النقود الائتمانية ، وتكون أوراق النقد ذات قوة ابراء قانونية ، فالأوراق النقدية هى نقود

قانونية (تبرىء ذمة المدين) وائتمانية .

٣٢- الفجوة التمويلية والعجز المرحل :

أ- الفجوة التمويلية FINANCIAL GAP :

هى عبارة عن الفرق بين الاحتياجات التمويلية اللازمة لتمويل نشاط معين أو مشروع معين والموارد المالية المتاحة فعلا لهذا النشاط أو المشروع وذلك عند مستوى معين من التشغيل ويمكن قياسها بالطبع بصورة رقمية .

ب - العجز المرحل CARRIED FORWARD DEFICIT :

هو قيمة الخسائر التى حققها المشروع فى فترة مالية أو سنة مالية سابقة وتم ترحيلها للفترة أو السنة المالية التالية ، ويظهر في الميزانية العمومية تحت مسمى عجز مرحل أو خسائر مرحلة ويتم تغطية هذا العجز خصما من الأرباح التى تتحقق فى السنة أو السنوات المالية التالية .

٣٣- فترة التفريخ وفترة الاسترداد وفترة الانشاء :

أ- فترة التفريخ GESTATION PERIOD :

هى الفترة الزمنية اللاحقة لتنفيذ الاستثمار أو المشروع ويبدأ بعدها المشروع فى تحقيق العائد على هذه الاستثمارات ، وتختلف هذه الفترة حسب طبيعة المشروع والمجال الذى يعمل فيه ، وعادة ما تكون طويلة بالنسبة للمشروعات والاستثمارات الاستراتيجية والصناعات الثقيلة .

ب - فترة الانشاء ERECTION PERIOD :

هى الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ استثمار أو مشروع معين وتحتسب من تاريخ بداية بدء تنفيذ المشروع حتى تاريخ الانتهاء من تنفيذه وبدء التشغيل أو الانتاج أى هى فترة سابقة لتشغيل المشروع ، وتختلف بالطبع حسب طبيعة المشروع .

جـ - فترة الاسترداد PAY- BACK PERIOD :

تعرف فترة الاسترداد بأنها الفترة الزمنية التى يسترد المشروع كل تكلفته الاستثمارية INVESTMENT COST فى نهايتها ، فهى تبدأ من تاريخ بدء تشغيل المشروع وتنتهى عند إسترداد المشروع لجميع التكاليف الاستثمارية التى تم انفاقها لاقامة هذا المشروع ، ويعد أسلوب فترة الاسترداد من الاساليب المستخدمة فى تقييم الاستثمارات والمشروعات PROJECTS APPRAISAL ولكن يؤخذ عليه عدم أخذ القيمة الزمنية للنقود فى الاعتبار .

٣٣- الرقابة على الائتمان (الداخلية والخارجية واللاحقة والسابقة) :

أ- الرقابة الداخلية INTERNAL CONTROL :

هى الرقابة التى تمارسها إدارات التفتيش والرقابة الداخلية بالمراكز الرئيسية للبنوك على منح الائتمان المصرفى بفروع البنك ووحداته المختلفة ، وتنبع الرقابة الداخلية من داخل البنك نفسه وتهدف الى قياس مدى الالتزام بتطبيق القرارات والاجراءات والمعايير المنظمة لمنح الائتمان المصرفى داخل البنك .

ب - الرقابة الخارجية EXTERNAL CONTROL :

هى الرقابة التى تمارسها جهات وأجهزة رقابية فنية مستقلة عن البنوك ولاتتبعها **مثل** :

- البنك المركزى المصرى .
- الجهاز المركزى للمحاسبات .
- مراقبو الحسابات .
- الجهات الرقابية الاخرى .

ولاتعد الرقابة الخارجية أو الرقابة الداخلية بديلا للأخر فكل منهما يكمل الآخر ويدعم من سلامة العملية الائتمانية بشكل عام .

جـ - الرقابة اللاحقة POST- CONTROL :

تعنى الرقابة اللاحقة مراقبة الائتمان المصرفى بعد منحه للعملاء ، أى يأتى دورها وتمارس وظائفها بعد منح الائتمان المصرفى ، وقد تكون الرقابة اللاحقة داخلية وخارجية معا .

د - الرقابة السابقة PRE - CONTROL :

تعنى الرقابة السابقة على منح الائتمان المصرفى أن توقيت حدوثها وممارسة وظائفها يتم قبل منح العميل التسهيلات الائتمانية ، وتتمثل فى رقابة السلطات الائتمانية الأعلى قبل اعتماد التسهيلات الائتمانية والموافقة النهائية على منحها للعميل ، كما تتمثل أيضا فى مراجعة التسهيلات الائتمانية قبل اعتمادها بواسطة مسئول آخر بخلاف الباحث الائتمانى الذى قام بدراستها واعدادها .

٣٤- الإنضمام والإندماج والتصفية وتخارج الشريك ودخول الشريك

أ- الانضمام MERGER :

الانضمام يعنى انضمام شركة الى شركة أخرى ويؤدى الى فناء شركة فى شركة أخرى ، فتفقد الشركة الاولى كيانها القانونى ووجودها وتنضم أصولها بالكامل الى الشركة الثانية ، فمثلا اذا إنضمت الشركة (س) الى الشركة (ص) تكون المحصلة لعملية الانضمام زوال الشركة (س) وبقاء الشركة (ص) .

ب - الاندماج CONSOLIDATION :

الاندماج يعنى اندماج شركتين (أو أكثر) مع بعضهم البعض ويؤدى الاندماج الى فقد الشركتين المندمجتين لكيانهما القانونى ووجودهما وخلق أو ظهور شركة أخرى جديدة لها شخصيتها وكيانها القانونى .

جـ - التصفية LIQUIDATING :

تعنى عملية التصفية وقف نشاط المنشأة أو الشركة وتسييل أصولها أى بيعها واستخدام حصيلة التسييل أو البيع فى سداد الالتزامات المستحقة عليها ثم يوزع الباقى بعد ذلك - إن وجد - على الشركاء أو ملاك المشروع كل بنسبة حصته فى رأس المال .

د- تخارج الشريك :

يعنى تخارج الشريك إنفصال الشريك وخروجه من الشركة ، وتتم عملية التخارج طبقا لعقد تكوين الشركة ويحق للشريك المتخارج الحصول على نصيبه أو حصته فى حقوق الملكية فى تاريخ التخارج .

هـ - دخول الشريك :

تعنى عملية دخول الشريك انضمام شريك جديد الى الشركة ، ويتعين اجراء تعديل فى عقد الشركه الاصلى (عقد تكوين الشركة) لإنضمام الشريك الجديد والحصول على موافقة الشركاء الحاليين على انضمام الشريك اذا كان عقد تكوين الشركة الاصلى ينص على ذلك ، ويحدد عقد تعديل الشركة قيمة حصة الشريك الجديد فى رأسمال وأرباح الشركة .

واذا كانت الشركة مرهونة تجاريا لصالح أحد البنوك فتخضع عملية تخارج الشريك أو دخول الشريك لموافقة البنك الدائن المرتهن تنفيذا للآثار القانونية لقيد الرهن التجارى .

٣٥- المخصص والاحتياطى :

أ- المخصص PROVISION :

يتم تكوين المخصص محاسبيا بغرض التحوط لمقابلة مخاطر محتملة الحدوث ، ويحمل المخصص على الربح أى يعتبر عبء على الربح ، فمثلا مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها هو مخصص فنى يكونه ويحتسبه البنك لمقابلة احتمالات عدم سداد التزامات تسهيلات ائتمانية معينة ويحمل بقيمته أرباح البنك .

ب - الاحتياطى RESERVE :

يتم تكوين الاحتياطيات خصما من الارباح بغرض تدعيم المركز المالى للشركات والمنشآت المختلفة ، ويوجد الاحتياطى القانونى الذى يتم تكوينه طبقا للقانون ، كما يوجد الاحتياطى الخاص والذى يختلف من منشأة لاخرى وفقا للوائحها المالية الداخلية .

والفرق الدقيق جدا بين المخصص والاحتياطى هو أن المخصص عبء على الربح والاحتياطى توزيع للربح .

٣٦- الكمبيالة الصورية والكمبيالة المستندية :

أ- الكمبيالة الصورية KITE BILL :

هى كمبيالة لاتمثل دين أو مديونية حقيقية أو قائمة فعلا ، بل يسحبها شخص على شخص آخر وثيق الصلة به بغرض تقديم هذه الكمبيالة للبنك للاقتراض بضمانها ويطلق على هذا النوع من الكمبيالات كمبيالات المجاملة ، ويلاحظ أن الكمبيالة الصورية لايوجد لها مقابل وفاء ولم يتم سحبها مقابل معاملة أو تعاقد فعلى بالبيع أو الشراء ، بل هى مسحوبة كمجاملة AS A KITE .

ب - الكمبيالة المستندية DOCUMENTARY BILL :

هى الكمبيالة التى يسحبها البائع (المصدر) على المشترى (المستورد) مقابل قيمة البضائع التى قام بشحنها على قوة اعتماد مستندى ، ويطلق عليها كمبيالة مستندية لأنها ترد رفق مستندات الشحن الخاصة بالاعتماد المستندى .

٣٧- الالتزامات الفعلية والالتزامات العرضية :

أ- الالتزامات الفعلية REAL LIABILITIES :

الالتزامات الفعلية هى الالتزامات القائمة OUTSTANDING فعلا وتظهر فى

صورة حسابات فعلية وهى التزامات محددة وقاطعة وتمثل التزاما نهائيا ULTIMATE COMMITMENT على الأطراف المقيدة عليها .

ب - الالتزامات العرضية CONTINGENT LIABILITIES :

تعرف بأنها الالتزامات المتوقعة والتى يتوقف وجودها على حدوث بعض الوقائع فى المستقبل ، أى أنها التزامات غير قائمة حاليا ولكن من المتوقع حدوثها أو عدم حدوثها فى المستقبل ومن أمثلتها الالتزامات عن التعهدات والكفالات وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

ولاتظهر فى صورة حسابات أو التزامات فعلية فى الميزامية العمومية بل تظهر كتعقيب ملحق بالميزانية العمومية فى صورة حسابات نظامية CONTRA ACCOUNTS وتعبر الحسابات النظامية عن حجم الالتزامات العرضية المتوقعة وتكون مساوية لطرفى الالتزام كالآتى :

× التزامات العملاء عن الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والتعهدات وخلافه	×التزامات البنك عن الاعتمادت المستندية وخطابات الضمان والتعهدات وخلافه

٣٨- الاستراتيجية الائتمانية والسياسة الائتمانية والاجراءات الائتمانية والعملية الائتمانية :

أ- الاستراتيجية الائتمانية CREDIT STRATGY :

هى الاطار العام أو الاتجاه الرئيسى الذى يسلكه البنك بغرض تحقيق أهدافه فى المدى أو الاجل القصير والطويل وتعكس الخطوطالعريضة لإهداف البنك وتسير الاستراتيجية الائتمانية للبنك فى اتجاه واطار الاستراتيجية الائتمانية القومية التى يضعها البنك المركزى من منظور كلى وشامل .

ب- السياسة الائتمانية CREDIT POLICY :

هى عبارة عن مجموعة القرارات التى تصدرها الادارة العليا للبنك وتضع فيها معايير وشروط واجراءات ونطاق وحدود وأنواع وسلطات منح الائتمان المصرفى داخل البنك وتعد بمثابة المرجع الرئيسى لمنح الائتمان بالنسبة للإدارات الائتمانية فى البنك .

جـ- الاجراءات الائتمانية CREDIT PROCEDURES :

هى الخطوات التفصيلية والاساليب التحليلية والفنية الموضوعة لتنفيذ السياسة الائتمانية للبنك ، وتتناول الاجراءات الائتمانية جميع مراحل العملية الائتمانية .

د- العملية الائتمانية CREDIT PROCESS :

يقصد بالعملية الائتمانية الدراسة والمنح والمتابعة والرقابة والتحصيل للائتمان المصرفى ، وتبدأ العملية الائتمانية ببدء دراسة طلب العميل للحصول على التسهيلات الائتمانية وتنتهى باسترداد البنك لقيمة هذه التسهيلات الائتمانية + الفائدة فى تاريخ الاستحقاق .

٣٩- المخاطر الائتمانية ومراجعة المخاطر الائتمانية وتحليل المخاطر الائتمانية وادارة المخاطر الائتمانية :

أ- المخاطر الائتمانية CREDIT RISKS :

تعرف بأنها الاحتمالات القائمة نتيجة عدم قيام طرف مقابل للبنك أو متعامل معه بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك فى حدود الشروط المتفق عليها وفى الوقت المحدد مسبقا للوفاء بها بالكامل ، والمخاطر هى طبيعة العمل الائتمانى وتكون ملازمة ومصاحبة له دائما بدرجة أو بأخرى .

ب- مراجعة المخاطر الائتمانية CREDIT RISKS REVIEW :

مراجعة المخاطر الائتمانية هى وظيفة رقابية يقوم بها مسئولين مستقلين عن عملية منح الائتمان المصرفى بغرض التحقق من الالتزام بالسياسة والاجراءات الائتمانية المتبعة فى البنك ، وتكون عملية مراجعة المخاطر الائتمانية عملية مستمرة ودورية نظرا لإن المخاطر الائتمانية مخاطر قائمة دائماً ومصاحبة للائتمان المصرفى .

جـ- تحليل المخاطر الائتمانية CREDIT RISKS ANALYSIS :

يتضمن تحليل المخاطر الائتمانية تقييم للمؤشرات الكمية والكيفية التى يعتمد عليها فى تقييم الجدارة الائتمانية المؤهلة لمنح العملاء الائتمان المصرفى وتتضمن ايضا قياس احتمالات الوفاء بقيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك بانتظام أو عن طريق تسييل الضمانات وتقع مسئولية تحليل المخاطر الائتمانية على عاتق الادارات الائتمانية التنفيذية .

وتختلف وظيفة مراجعة المخاطر الائتمانية عن تحليل المخاطر الائتمانية فى أن الأولى وظيفة رقابية والثانية وظيفة تنفيذية .

جـ - ادرة المخاطر الائتمانية CREDIT RISKS MANAGEMENT :

تعنى ادارة المخاطر الائتمانية الاسلوب أو المنهج الذى ينتهجه البنك فى تناول عملية منح الائتمان المصرفى والرقابة عليه وتعتمد اساسا على الاستراتيجية والسياسة

والاجراءات الائتمانية بكل ما تتضمنه من ضوابط وأدوات لحسن أداء العملية الائتمانية بهدف تدنية المخاطر الائتمانية .

٤٠ – التوسع الائتمانى والتركز الائتمانى والتنويع الائتمانى :

أ– التوسع الائتمانى CREDIT EXPANSION

يعنى التوسع الائتمانى الزيادة فى قيمة التسهيلات الائتمانية الاجمالية التى تمنحها البنوك لعملائها ، ويحكم البنك المركزى التوسع الائتمانى ليكون فى حدود الطاقة الاستيعابية ABSORPTIVE CAPACITY للاقتصاد القومى وذلك نظرا لآثار التوسع الائتمانى على زيادة معدلات التضخم اذا كان التوسع الائتمانى يفوق الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى .

ب– التركز الائتمانى CREDIT DEDIVERSIFICATION :

يعنى التركز الائتمانى انحصار واقتصار التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك على عدد محدود أو (غير كبير) من العملاء الذين تتركز أنشطتهم الاقتصادية فى قطاعات اقتصادية محدودة وغير متنوعة ، ويتضمن التركز الائتمانى مخاطر ائتمانية مرتفعة حيث يكون الخطر غير موزعا على قاعدة كبيرة من العملاء وفى قطاعات وأنشطة اقتصادية غير متنوعة بدرجة كافية .

جـ – التنويع الائتمانى CREDIT DIVERSIFICATION :

التنويع الائتمانى هو عكس التركز الائتمانى ويعنى توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك على عدد كبير من العملاء الذين تتعدد أنشطتهم الاقتصادية وفى قطاعات اقتصادية متنوعة ومختلفة ، ويتضمن التنويع الائتمانى مخاطر ائتمانية أقل بالمقارنة بحالة التركز الائتمانى حيث يكون الخطر موزعا على قاعدة كبيرة من العملاء والانشطة الاقتصادية المختلفة .

ومن أبسط قواعد تدنية المخاطر (بشكل عام) توزيعها على قاعدة عريضة ومتسعة من العملاء والانشطة المختلفة .

٤١ – الشكل القانونى وصوره المختلفة :

أ– الشكل القانونى LEGAL FORM :

المقصود بالشكل أو الكيان القانونى نوع الملكية لنشاط العميل طالب التسهيلات الائتمانية ، وتتعدد صور الشكل القانونى للمنشآت وفقا للقوانين المنظمة لممارسة الانشطة الاقتصادية والقانون التجارى COMMERCIAL LAW ويؤثر

الشكل القانونى فى العلاقة الائتمانية والتعاقدية بين البنك والعميل ، فالشكل القانوني له دلالته وأبعاده الائتمانية CREDIT DIMENSIONS ويتخذ الشكل القانونى للمنشأت ***الصور الاتية*** :

- المنشأة الفردية SOLE- PROPRITORSHIP :

المنشأة الفردية هى المشروع الصناعى أو التجارى أو الخدمى المملوك لشخص واحد بمفرده دون أى مشاركة مع الغير .

- شركات الاشخاص :

هى الشركات التى تتكون بين شخصين فأكثر بغرض ممارسة نشاط معين ، وتقوم هذه الشركات على الاعتبار الشخصى البحت والجمع بين الملكية والادارة وتتخذ شركات الاشخاص ***أحد الصور الاتية*** :

١ - شركة التضامن PARTNERSHIP :

تتكون من شريكين فأكثر ويكون الشركاء فيها مسئولين مسئولية تضامية ومطلقة عن ديون الشركة (حتى فى أموالهم الخاصة) ***وتتميز شركة التضامن بالخصائص الاتية*** :

- عدم قابلية حصة الشريك للإنتقال الى الغير .
- يتكون عنوان الشركة من أسماء الشركاء .
- يكتسب جميع الشركاء فيها صفة التاجر .
- المسئولية التضامنية والمطلقة عن ديون الشركة .

٢ - شركة التوصية البسيطة LIMITED PARTNERSHIP :

تتكون شركة التوصية البسيطة بين شريك واحد (أو أكثر) ويكون مسئول بالتضامن عن ديون الشركة (الشريك المتضامن) وبين شريك واحد (أو أكثر) ولايكون مسئول بالتضامن عن ديون الشركة ويكون خارج عنوانها ولايتدخل فى الادارة (الشريك الموصى) ، أى تضم شركة التوصية البسيطة فريقين من الشركاء ، شركاء متضامنين وشركاء موصين .

الشريك المتضامن ACTIVE PARTNER :

للشريك المتضامن نفس المركز القانونى للشركاء فى شركة التضامن .

الشريك الموصى SILENT PARTNER :

تكون مسئولية الشريك الموصى عن ديون الشركة فى حدود حصته فى رأس المال فقط دون أن تمتد الى ممتلكاته أو أمواله الاخرى خارج الشركة ولايكتسب صفة التاجر وليس له حق الادارة ولايدخل اسمه فى عنوان الشركة .

٣- شركة المحاصة PARTICULAR PARTNERSHIP :

هى شركة تقوم بين شخصين أو أكثر لممارسة نشاط معين فى صورة اتفاق مستتر ، فشركة المحاصة ليس لها وجود ظاهر أمام الغير وليس لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشركاء ولاتخضع لإجراءات الشهر والقيد فى السجل التجارى وليس لها مدير يعمل بأسمها أمام الغير إنما يتعاقد كل شريك فيها أمام الغير بأسمه الشخصى ، ومن ثم فهى شركة مستترة الوجود .

٤- شركة الواقع SOCIETE DE FAIT :

شركة الواقع أو الشركة الفعلية هى الشركة التى سبق وأن باشرت نشاطها في الواقع (أى زاولت اعمالها فعلا) ، ثم حكم بعد ذلك ببطلانها لتخلف أحد أو بعض أركانها ، ويترتب على ذلك أن شركة الواقع تكون قائمة فعلاً خلال الفترة ما بين إنعقادها والحكم ببطلانها. .

ويستند هذا النوع من الشركات على فكرة حماية المظهر .

جـ - شركات الاموال STOCK COMPANY :

هى الشركات التى تعتمد فى تكوينها على مبدأ فصل الملكية عن الادارة ويعين لإدارتها مجلس ادارة يكون مسئولا أمام الجمعية العمومية للشركة والتى يمثل فيها ملاك الشركة (حملة الاسهم) ، ويقسم رأس المال فى شركات الاموال الى عدد كبير من الانصبة المتساوية فى القيمة (الاسهم) ، ***ومن أهم خصائص شركات الاموال*** :

- تقوم على الاعتبار المالى لا الشخصى ولايعتد [illegible] شخصية الشريك أى المساهم .
- لايتحمل المساهم فيها أى مسئولية شخصية عن ديون الشركة (مسئولية محدودة للمساهم) .
- يشتق اسمها من غرضها وتقوم على مبدأ فصل الملكية عن الادارة .

وتتخذ شركات الاموال أحد الصور الاتية :

أ- الشركات المساهمة JOINT STOCK COMPANY :

هى الشركة التى يقسم رأسمالها الى اسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول ولايتحمل المساهم فيها المسئولية الشخصية عن ديون الشركة ولاتعنون بأسم أحد المساهمين ويشتق اسمها من غرضها ***ومن أهم خصائص الشركات المساهمة*** :

- تقسيم رأس المال لإسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول .
- لايكتسب المساهم فيها صفة التاجر ولايشهر افلاسه بإفلاس الشركة .
- لاتعنون بأسم أحد المساهمين .
- للمساهم حق التصويت فى الجمعية العامة للشركة .
- تقوم على الاعتبار المالى لا الشخصى .
- **تخضع المساهمة فيها للاكتتاب العام** PUBLIC SUBSCRIPTION :
- الشركات ذات المسئولية المحدودة :LIMITED LIABILITY

لايزيد عدد الشركاء فيها عن ٥٠ شريك ولايجوز لها طرح حصص أو أسهم للإكتتاب العام ويكون انتقال وتداول الحصص بين الشركاء طبقا لعقد الشركة وللشركة أن تعنون باسم خاص أو يستمد من غرضها أو تعنون بأسم شريك أو أكثر . ***ومن أهم خصائصها*** :

- المسئولية المحدودة للشريك بحيث لايكون مسئولا عن ديون الشركة الا بقدر حصته فى رأسمالها ولكن الشركة ذاتها تكون مسئولة عن ديونها مسئولية مطلقة فى جميع أموالها وليست محدودة .
- لايقل عدد الشركاء فيها عن إثنين ولايزيد عن خمسين شريك .
- حظر الاكتتاب العام أو اصدار أوراق مالية قابلة للتداول وذلك بغرض عدم المضاربة على صكوك هذا النوع من الشركات بسبب ما تعرضه من ضمان متواضع ولذلك يجب أن توضح جميع مستندات الشركة أنها ذات مسئولية محدودة ..
- حصص الشركاء فيها غير قابلة للتداول بالطرق التجارية .
- انتقال حصص الشركاء بوفاة الشريك الى الورثة .

٣- شركات التوصية بالاسهم PARTNERSHIP LIMITED BY SHARES :

يقسم رأسمالها الى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول وتضم فريقين من الشركاء شركاء متضامنين وشركاء موصين وتعنون بأسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين فى الشركة ***ومن أهم خصائصها*** :

- للشركاء المتضامنين نفس المركز القانونى للشريك المتضامن فى شركات الاشخاص .
- الشركاء الموصين لايكتسبون صفة التاجر وليس لهم حق الادارة ، وتكون أسهمهم قابلة للتداول وللتنازل للغير (بعكس شركة التوصية البسيطة) .
- شركة التوصية بالاسهم تعد شركة مساهمة بالنسبة للشركاء الموصين وشركة تضامن بالنسبة للشركاء المتضامنين .
- تعنون باسم أحد الشركاء المتضامنين أو أكثر ويجب أن يذكر فى جميع مستندات الشركة (عقود ، فواتير ، مطبوعات الشركة) شركة توصية بالاسهم قبل أو بعد عنوان الشركة .
- رأسمال الشركة يقسم الى أسهم متساوية قابلة للتداول لذلك تسرى عليها أحكام قانون الشركات المساهمة .

٤٢- الكفالة والمسئولية التضامنية :

أ- الكفالة SURETY / WARRNTY

الاصل فى الكفالة أنها من عقود التبرع على أساس أن الكفيل يتقدم بالكفالة بغرض إسداء خدمة للمدين دون تقاضى أجرا على ذلك ، وتعد الكفالة فى الأصل عملا مدنيا الا أنها تعد عملا تجاريا بالتبعية ؛ فكفالة أحد الموقعين على الورقة التجارية (الضمان الاحتياطى) تعد عملا تجاريا بالتبعية ، وكفالة أحد التجار للعميل عن دين للبنك تعد عملا تجاريا ويحق للبنك الرجوع على الكفيل SURETY (PAILOR) لاستئداء دينه فى حالة عدم وفاء المدين الاصلى بالدين فى تاريخ استحقاقه .

ب - المسئولية التضامنية SEVERAL LIABILITY :

المسئولية التضامنية هى المسئولية المطلقة عن ديون الشركة (بالنسبة للشركاء المتضامنين) واذا لم تف أموال الشركة للوفاء بديونها فان المسئولية التضامنية وبمقتضاها تمتد الى الاموال الخاصة للشركاء المتضامنين ويكون باطلا قانونا كل

اتفاق يعفى الشريك المتضامن من المسئولية التضامنية عن ديون الشركة أو يحدد مسئوليته عنها بأى شكل ما .

٤٣- القرض المعبرى والقرض المنفوخ (البالون) :

أ- القرض المعبرى BRIDGE LOAN :

يعرف القرض المعبرى (قروض الجسور) بأنه القرض الـذى يمكن للمقترض (الأول) أن يقوم ببيعه أو تحويله لطرف آخر ، ويشيع استخدام هذا النوع من القروض فى حالات الاندماج أو الانضمام أو اعادة الهيكلة ، وعادة ماتقوم بمنحه البنوك الاستثمارية ويعد نوع من التمويل المؤقت لحين إصدار المستفيد منه لسندات ويعد من مصادر التمويل المؤقتة .

ب- القرض المنفوخ (البالون) BULLET / BALLOON LOAN :

يعرف القرض المنفوخ (أو القرض البالون) بأنه ذلك النوع من القروض التى يتصف استهلاكها أو سدادها بالبطء الشديد وخصوصا فى السنوات أو الفترات الأولى من سريانها ، ويتصف هذا النوع من القروض بإرتفاع أسعار الفائدة عليه بالمقارنة بأسعار الفائدة السائدة ، لذلك يكون متضخما أو منتفخا فى قيمته .

ويشيع هذا النوع من القروض فى مجال تمويل العقارات فى الولايات المتحدة الامريكية . كما يسمى ايضا بالقرض الرصاصة بسبب الزيادة السريعة فى قيمته لتعلية الفوائد المرتفعة عليه .

٤٤- التشبع بالضمانات وعدم كفاية الضمانات :

أ- التشبع بالضمانات OVER COLLATERLIZATION :

يعرف التشبع بالضمانات أو الضمانات المفرطة بأنها القروض التي تكون مكفولة بضمانات زائدة ومضاعفة عن قيمة القروض التى تكفلها ، وينشأ التشبع بالضمانات من رغبة الدائنين في تغطية مخاطر تراجع النشاط موضوع التمويل بضمانات إضافية .

ب - عدم كفاية الضمانات UNDER COLLATERLIZATION: :

عدم كفاية الضمانات (أو نقص الضمانات) لتغطية قيمة القروض التى تكفلها هذه الضمانات هو الحالة العكسية لحالة التشبع بالضمانات ، حيث تقل قيمة الضمانات بدرجة كبيرة بالمقارنة بقيمة القروض الممنوحة بضمانها .

٤٥- التعشيق الائتمانى والافراط الائتمانى :

أ- التعشيق الائتمانى CREDIT GEARING :

تعرف عملية التعشيق الائتمانى بأنها الأثار الناشئة على حصول العميل المقترض على قروض اضافية جديدة وذلك على مقدرة هذا العميل على سداد كل من القروض القائمة (القديمة) والقروض الاضافية (الجديدة) ، وعادة ما تسفر عملية التعشيق الائتمانى عن أثار سلبية على مقدرة العميل المقترض على سداد التزاماته بشكل عام فى المستقبل مالم تكن انتاجية القروض الجديدة تفوق انتاجية القروض القديمة فى نشاط العميل المقترض ، وتهدد عملية التعشيق الائتمانى مراكز الدائنين القدامى والجدد على السواء .

ب - الافراط الائتمانى OVER CREDIT :

يعرف الافراط الائتمانى - بالنسبة للعميل الواحد - بأنه منح العميل تسهيلات ائتمانية تفوق طاقة أو مقدرة العميل الاستيعابية من حيث الآتى :

- زيادة قيمة التسهيلات بدرجة تفوق حقوق الملكية .
- عدم ملائمة التسهيلات لأرباح النشاط وايراداته .
- تعدد الدائنين .
- منح تسهيلات متعددة على ضمان واحد .
- عدم كفاية صافى التدفقات النقدية للوفاء بإلتزامات التسهيلات .

٤٦- الابطال واتفاق الحد الادنى :

أ- الإبطال DEFEASANCE :

يعرف الابطال (أو الفسخ) فى مجال الائتمان بأنه فسخ سند أو عقد القرض القائم حاليا وذلك قبل موعد أو تاريخ الاستحقاق (السداد) .

وذلك مقابل تقديم المدين لجزء من أصوله سريعة التداول QUICK للدائن ويترتب على عملية الإبطال أو الفسخ أن يقوم العميل المدين بحذف القرض من سجلاته بينما - فى الواقع - تكون القروض قائمة ولم تسدد بالمعنى الحرفى للسداد . ويشيع استخدام عملية الابطال فى مجال السندات .

ب- اتفاق الحد الأدنى MINIMUM (FLOOR) AGREEMENT :

هو اتفاق يبرم بين المدين ودائنيه ويتضمن هذا الاتفاق ضمان حد أدنى للدفع

أو للسداد الذى يقوم به المدين بحيث يسمح بسداد أو تغطية قيمة الخسائر أولا ثم سداد الديون المتأخرة وبشرط أن تكون قيمة الخسائر أو الديون المتأخرة موضوع الاتفاق لاتتجاوز حدود معينة متفق عليها وعلى ضوء مركز السيولة حتى لايصل مركز المدين الى مرحلة الانهيار .

٤٧ - نسبة القرض الى القيمة والديون الى حقوق الملكية :

أ- نسبة القرض الى القيمة LOAN TO VALUE RATIO :

تعرف نسبة القرض الى القيمة (LTV) بأنها قيمة القرض منسوية الى قيمة الضمان الممنوح مقابله هذا القرض ، وتقيس هذه النسبة مدى مساهمة العميل أو مدى ملكية العميل فى قيمة الضمان موضوع القرض .

ويشيع استخدام هذه النسبة فى مجال القروض العقارية ، وكلما ارتفعت هذه النسبة فأنها تعكس مستوى أكبر من المخاطر الائتمانية الناشئة عن احتمالات انخفاض القيمة السوقية للضمان مستقبلا ، والعكس صحيح ، فكلما انخفضت هذه النسبة فتعكس مستوى أقل من المخاطر الائتمانية .

ب - نسبة الديون الى حقوق الملكية DEBT TO EQUITY RATIO :

تعرف نسبة الديون الى حقوق الملكية (DTE) بأنها قيمة القروض منسوبة الى حقوق الملكية فى تاريخ معين ، وتقيس هذه النسبة مدى اعتماد العميل فى تمويل نشاطه على أموال الغير (الاقتراض) ، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان العميل أكثر اعتمادا على أموال الغير بالمقارنة بإعتماده على التمويل الذاتى فى تمويل نشاطه مما يحمل الدائنين الجزء الأكبر من المخاطر المرتبطة بمباشرة النشاط ، بينما يتحمل العميل المقترض بالجزء الاقل من هذه المخاطر ، والعكس صحيح فى حالة انخفاض هذه النسبة .

٤٨ - تحليل الانكماش وتحليل التراجع :

أ- تحليل الانكماش SHRINKAGE ANALYSIS :

يتضمن تحليل الانكماش اعادة تقييم موجودات المنشأة وفقا لاسعار السوق لمعرفة مدى كفايتها للوفاء بمدفوعات الديون فى حالة تراجع النشاط الاقتصادى أو عند التصفية ، أى تقيس مدى الانكماش أو النقص فى قيمة المنشأة عند تصفيتها .

أو بعبارة أخرى ماهى القيمة التى تحققها موجودات أو أصول المنشأة بالبيع نقدا

فى حالة عدم وجود مشترى محتمل للمنشأة ككل وذلك فى حالات الظروف المعاكسة لنشاط المنشأة (الركود والكساد والتراجع الاقتصادى) ، ويطلق على هذا التحليل أيضا باللغة الانجليزية HAIRCUT RULES .

ب- تحليل التراجع REGRESSION ANALYSIS :

تحليل التراجع هو نوع من التحليلات المالية التى تعتمد على النماذج الكمية QUANTITATIVE MODELS ويهدف الى قياس التدفقات النقدية المتوقعة لمشروع ما فى المستقبل تحت عدد غير محدود أو متعدد من الافتراضات المختلفة حول أداء المشروع والاحتمالات المختلفة له فى المستقبل .

ويعتمد هذا التحليل على نماذج وبرامج الحاسب الالى COMPUTER ويطلق على هذا التحليل أيضا باللغة الانجليزية MONTE CARLO SIMULATION

٤٩ - أختبار التعرض للديون واختبار الجهد (الضغط) :

أ- اختبار التعرض للديون DEBT INCURRANCE TEST :

يتضمن اختبار التعرض للديون سقفا ائتمانيا CREDIT CEILING يجب أن لاتتجاوزه ديون النشاط ، حيث يجب أن تكون :

- صافى قيمة الاصول الملموسة NET TANGIBLE ASSETS للنشاط (المنشأة) مساوية للديون القائمة على النشاط (المنشأة) بمقدار ٢ مرة (٢٠٠٪) كحد أدنى وذلك فى أى وقت .

وكلما زادت صافى قيمة الاصول الملموسة للمنشأة عن قيمة ديونها بمقدار أكثر من ٢ مرة يكون ذلك فى صالح المنشأة وتجتاز اختبار التعرض للديون بدرجات نجاح أكبر والعكس صحيح تماما ، ولهذا الاختبار دلالته الائتمانية القاطعة .

ب - اختبار الجهد (الضغط) STRESS TEST :

يقيس اختبار الجهد أو الضغط مقدرة المنشأة على الوفاء بديونها فى المستقبل ويعد هذا الاختبار بناء على مجموعة من الافتراضات المحددة لاداء المنشأة المالى ***ويتضمن الافتراضات الاتية*** :

- افتراض أفضل حالة BEST CASE
- افتراض أسوأ حالة WORST CASE

مجموعه محدودة من الافتراضات المتوسطة بين أفضل حالة وأسوأ حالة ويظهر مستويات مختلفة لاداء المنشأة ويساعد بدرجة كبيرة جدا فى التخطيط المالى والتحليل الائتمانى

٥٠- التأجير التمويلى والبيع بالتقسيط :

أ- التأجير التمويلى FINANCIAL LEASING

يعد التأجير التمويلى نوع من التمويل غير المباشر حيث لايترتب عليه منح ائتمان فى صورة أموال ، بل يتضمن قيام الافراد أو الشركات (المؤجر) بتأجير الاصول الرأسمالية للعميل (المستأجر) مقابل تقاضى ايجار حسب المدة المتفق عليها ، ويكمن الجانب التمويلى فى التأجير التمويلى فى أنه يسمح للعميل المستأجر باستغلال الاصول الرأسمالية مقابل دفع ايجار لها وهو بذلك يتجنب تدبير موارد مالية لإقتناء هذه الاصول الرأسمالية بالشراء ، وتستفيد من هذا النظام المنشأت الصغيرة ذات الموارد المالية المحدودة ، كما أنه ملائم تماما فى ظل التقادم التكنولوجى للآلات نتيجة التطور التكنولوجى السريع جدا ، ولاتعد العلاقة بين المؤجر والمستأجر للأصل بأى حالة كعلاقة المدين بالدائن بل تتخذ علاقة المؤجر بالمستأجر

ب البيع بالتقسيط INSTALLMENT SALE .

يعرف البيع بالتقسيط فى مجال الائتمان - بأن البنك الدائن يقوم بشراء الأصل الرأسمالى لصالح عميله المقترض ويقوم البنك بسدد الثمن للمورد نقدا ، وتنشأ قيمة المديونية بقيمته . ويقوم البنك بتحصيل قيمة الآلة بالاضافة الى الفائدة من عميله على أقساط محددة ، ويظل الأصل غير مملوك للعميل المقترض - وإن كان فى حيازته حتى قيامه بسداد الثمن والفائدة بالكامل ، حيث يقوم البنك الدائن بقيد حفظ ملكية على الأصل المباع للعميل المدين الى أن يقوم بالوفاء بالقيمة + الفائدة .

والعلاقة بين البائع والمشترى تتخذ شكلا خاصا للعلاقة بين المدين والدائن ..



الفصل الثالث
السياسة الائتمانية



الفصل الثالث

السياسة الائتمانية

مقدمــة :

تعد السياسة الائتمانية حجر الزاوية BASESTONE فى عملية منح الائتمان المصرفى ، فالسياسة الائتمانية تحدد مسبقا لإدارات منح الائتمان داخل البنك أسس ومعايير وشروط ونطاق وسلطات وأنواع الائتمان المصرفى ، ومن خلال السياسة الائتمانية وعلى ضوءها يتم تناول عملية منح الائتمان المصرفى وعلى مختلف المستويات الادارية والتنظيمية داخل البنك ، وتقوم السياسة الائتمانية بصفة عامة على مجموعة من المعايير STANDARDS والضوابط CONSTRAINTS الموضوعية والتى تعد بمثابة مؤشرات INDICATORS وشروط TERMS إرشادية والزامية لكافة الاطراف التى تتعامل فى العملية الائتمانية .

ولاشك أن السياسة الائتمانية المفهومة والمحددة والواضحة المعالم تخدم جميع الاطراف المعنية بعملية منح الائتمان المصرفى سواء داخل أروقة LOBBIES البنوك أو خارجها وتؤدى الى تسهيل وتنظيم أداء العملية الائتمانية بمفهومها الواسع ، فالسياسة الائتمانية تضع ادارات الائتمان والرقابة داخل البنك أمام مجموعة من المؤشرات والمعايير والضوابط والمحددات والتى تحدد لهم مسارهم فى عملية منح الائتمان المصرفى ومتابعته والرقابة عليه . وتخدم السياسة الائتمانية فى أداء وظيفة الرقابة على منح الائتمان المصرفى سواء كانت رقابة داخلية أو خارجية ، فأداء وظيفة الرقابة وفقا لمعايير وضوابط مفهومة وواضحة يؤدى الى أدائها بموضوعية بعيدا عن التحيز أو التقدير الشخصى ويؤدى الى فاعلية الرقابة بشكل كبير جدا .

وتختلف السياسة الائتمانية من بنك الى بنك آخر وفقا لطبيعة نشاط البنك وحجم اعماله ومدى انتشاره الجغرافى وأهدافه والهيكل التنظيمى له ، ولاتوجد سياسة ائتمانية نمطية أو مثلى قابلة للتطبيق APPLICABLE أو التعميم على كل البنوك ، بل توجد دائما سياسة ائتمانية جيدة ، والسياسة الائتمانية الجيدة تقوم على أسس موضوعية ومناسبة للظروف والامكانيات التمويلية والتنظيمية والفنية للبنك الذى تخدمه ، ومناسبة أيضا للبيئة والمناخ الاقتصادى والتجارى والقانونى الذى يعمل فيه البنك . وتعد السياسة الائتمانية الجيدة من أهم الخطوات الوقائية للحد من المخاطر الائتمانية المصاحبة لمنح الائتمان المصرفى ، حيث تؤدى السياسة الائتمانية الجيدة الى تحجيم وتهميش الدور الذى يلعبه التقدير والاجتهاد الشخصى

فى صناعة القرار الائتمانى ، ومن المسلم به أن التقدير والاجتهاد الشخصى يختلف بالضرورة من شخص الى آخر ، بل ويختلف بالنسبة للشخص الواحد من وقت الى أخر ، لذلك فان السياسة الائتمانية الجيدة يضمن تطبيقها انتاج قرارات ائتمانية موضوعية OBJECTIVE ولاتسمح بترك قرارات منح الائتمان المصرفى للتقدير والاجتهاد الشخصى وما ينتج عنه من ارتفاع للمخاطر الائتمانية بدرجة لايمكن السيطرة عليها .

ولاشك أن قصور السياسات الائتمانية المتبعة فى كثير من بنوك بلدان العالم الثالث قد أدى الى مواجهة هذه البنوك لمخاطر ائتمانية مرتفعة جدا نتيجة للتوسع والتركز الائتمانى العشوائى ، مما أدى الى تصنيف هذه البنوك بالكامل – على المستوى الدولى . من البنوك الخطرة مما أفقدها مميزات الحصول على التسهيلات المصرفية المعتادة والمتاحة فى الاسواق المصرفية الدولية نتيجة لضعف مراكزها المالية والائتمانية .

كما تتضمن السياسة الائتمانية للبنك دليل لاجراءات الحصول على الائتمان المصرفى ، وتقوم البنوك الكبيرة عادة بطبع هذا الدليل فى كتيب BROCHURE مستقل يكون فى متناول عملاء التسهيلات الائتمانية الحاليين والمرتقبين بصفتهم من الاطراف الرئيسية و المعنية بعملية منح الائتمان المصرفى .

وسنتناول فى هذا الفصل السياسة الائتمانية للبنك من خلال ثلاثة مباحث تتضمن :

المبحث الاول : التعريف بالسياسة الائتمانية والعوامل المؤثرة فى تحديدها .

المبحث الثانى : أركان السياسة الائتمانية .

المبحث الثالث : أثار السياسة الائتمانية على المركز المالى للبنك .

المبحث الاول

التعريف بالسياسة الائتمانية والعوامل المؤثرة فى تحديدها

تمهيـــد :

نتناول فى هذا المبحث التعريف بالسياسة الائتمانية للبنك وبالعوامل المؤثرة فى تحديدها أو رسمها ، وبمعنى أخر أن السياسة الائتمانية للبنك لاتنبع من داخل البنك ، فهناك دائما أبعاد ذات تأثير هام فى صناعة السياسة الائتمانية للبنك ، فعلى سبيل المثال لا الحصر لايمكن لصناع السياسة الائتمانية للبنك تجاهل الاعتبارات القانونية LEGAL CONSIDERATIONS أو القيود القانونية LEGAL CONSTRAINTS السائدة ، سواء كانت اعتبارات قانونية عامة أو منظمة للعمل والنشاط المصرفى بشكل عام ، ولهذا فإن للسياسة الائتمانية دائما أبعادا قانونية كما أن للسياسة الائتمانية ابعادها الفنية TECHNICAL DIMENSIONS أيضا والتى تتمثل فى الضرورة الحتمية فى أن تعكس الاعراف المصرفية والائتمانية المستقرة فى منح الائتمان المصرفى ، لهذا تتأثر السياسة الائتمانية للبنك عند صياغتها باعتبارات وقيود تشريعية وقانونية وفنية وبيئية واعتبارات أخرى (سنتناولها بالتفصيل تباعا) ،

كما تحكم السياسة الائتمانية للبنك عملية منح الائتمان المصرفى ومتابعته والرقابة عليه ، ويكون لها آثارها المباشرة على حجم وطبيعة وتوزيع محفظة قروض وسلفيات البنك ومدى تنوعها أو تركزها وهذا ما يعكس حجم ونوعية المخاطر الائتمانية التى يواجهها البنك ويؤثر فى النهاية على أرباح البنك فى الحاضر والمستقبل .

ويهتم بالسياسة الائتمانية للبنك اطراف عديدة داخلية وخارجية ، فإدارات منح الائتمان وادارت المتابعة وادارت التنفتيش والرقابة الداخلية فى البنك من الاطراف الداخلية المعنية بالسياسة الائتمانية التى تعد بمثابة مرجع REFERENCE للتعامل مع العملية الائتمانية ، كما تعد أجهزة الرقابة الخارجية كالبنك المركزى المصرى والجهاز المركزى للمحاسبات ومراقب الحسابات من الاطراف المعنية بالسياسة الائتمانية للبنك ، هذا فضلا عن كون العملاء طرفا رئيسيا ومعنيا بالسياسة الائتمانية للبنك .

وسنتناول فى هذا المبحث :

١- التعريف بالسياسة الائتمانية .

٢- ملامح السياسة الائتمانية .

٣- العوامل المؤثرة فى صناعة السياسة الائتمانية .

ونتناول كل منها بشىء من التفصيل .

١- التعريف بالسياسة الائتمانية :

تعرف السياسة الائتمانية للبنك بأنها مجموعة القرارات التى تصدرها الادارة العليا للبنك وتحدد فيها معايير وشروط ونطاق وحدود وأنواع وسلطات منح الائتمان المصرفى الذى يمنحه البنك .

وقبل تناول ملامح السياسة الائتمانية للبنك وفقا لتعريفها ، تجدر بنا الاشارة الى عدم الخلط بين كل من المفاهيم الائتمانية الثلاثة الاتية :

السياسة الائتمانية والاستراتيجية الائتمانية والاجراءات الائتمانية :

وذلك نظرا لإن الخلط بين هذه المفاهيم الثلاثة واستخدامها كمترادفات يؤدى الى القصور فى استيعاب العملية الائتمانية برمتها .

فالاستراتيجية الائتمانية :

هى الاطار العام أو الاتجاه والمسار الرئيسى الذى ينتهجه البنك بغرض تحقيق أهدافه فى الاجل القصير والطويل SHORT & LONG TERMS وتسير الاستراتيجية الائتمانية للبنك فى اتجاه واطار الاستراتيجية الائتمانية القومية التى يضعها البنك المركزى على المستوى الكلى MACRO للاقتصاد القومى .

أما الاجراءات الائتمانية :

فهى الخطوات التفصيلية والاساليب التحليلية والفنية المحددة فى إطار تنفيذ السياسة الائتمانية للبنك وهى اجراءات مرحلية تتعامل مع العملية الائتمانية من بدايتها بدءا بطلب العميل للتسهيلات ومرورا بمراحلها المختلفة وحتى نهايتها عند قيام العميل بسداد التسهيلات والفائدة للبنك .

وتتضح الفروق الجوهرية بين كل من السياسة والاستراتيجيه والاجراءات ***الائتمانية فى النقاط الاتية :***

- الاستراتيجية الائتمانية مفهومها أعم ونطاقها أشمل وأوسع من كل من السياسة والاجراءات الائتمانية ، ويمكن ترتيب هذه المفاهيم الثلاثة من حيث مدى اتساع المفهوم والنطاق كالاتى :

- الاستراتيجية ثم السياسة ثم الاجراءات الائتمانية .

- الاستراتيجية الائتمانية للبنك تسير فى اتجاه الاستراتيجية القومية وتنبثق منها .
- السياسة الائتمانية يتم صياغتها وفقا للاستراتيجية الائتمانية للبنك .
- الاجراءات الائتمانية أساليب وأدوات وخطوات مرسومة لتنفيذ السياسة الائتمانية للبنك .

وتعكس هذه الفروق الجوهرية بين هذه المفاهيم الثلاثة والاختلافات الكبيرة جدا بينهم ، حيث يتناول كل مفهوم منها العملية الائتمانية وفقا لأفاق HORIZONES مختلفة النطاق .

٢- ملامح السياسة الائتمانية :

ومن خلال تعريف السياسة الائتمانية السابق يمكن التعرف على أهم ملامح السياسة الائتمانية للبنك بشكل عام ، وهذه الملامح التى سيرد ذكرها تباعا ملامح رئيسية تتصف بها السياسة الائتمانية لأى بنك وبصرف النظر عن نوع النشاط الائتماني الذى يمارسه ويمنحه البنك ***ومن أهم ملامح السياسة الائتمانية للبنك***

أ- السياسة الائتمانية تترجم الى قرارات مكتوبة :

تصدر السياسة الائتمانية للبنك في صورة قرارات مكتوبة ويتم طباعتها فى صورة كتيب أو دليل PAMPHLET أو نظام للعمل وتكون متاحة للادارات الائتمانية والرقابية داخل البنك ، ولإجهزة الرقابة الخارجية ، ويتم تحديث هذا الدليل أو المرجع بإضافة التعديلات التى تطرأ على هذه القرارات أو بعضها ، كما يحذف منه القرارات الملغاة ، وتحديث هذا الدليل أو المرجع يعكس عدم وجود سياسة ائتمانية ثابتة أو جامدة بل تخضع السياسة الائتمانية للبنك للتعديل وذلك وفقا للتغيرات وللتطورات التى تلحق بالمناخ الاقتصادى والتجارى والنقدى والقانونى السائد ، وأيضا تخضع السياسة الائتمانية للبنك للتعديل وفقا لما يسفر عنه تطبيق هذه السياسة عمليا من قبل الادارات الائتمانية المنفذة من مشكلات أو قصور ووفقا لما تبديه الادارات المنفذة من مقترحات لتطوير وتحسين الاداء ، فالسياسة الائتمانية تخضع دائما للمراجعة وهذا يرجع أساسا الى أن الائتمان المصرفى يعمل فى بيئة متداخلة ومتشابكة فى علاقاتهاINTER RELATIONS مع بعضها البعض ، لذلك فالسياسة الائتمانية للبنك يجب أن تتجاوب RESPOND دائما مع المتغيرات المستجدة على الساحة المصرفية والائتمانية والاقتصادية والتجارية والقانونية .

ب - السياسة الائتمانية ترسمها الادارة العليا للبنك :

لما كانت اختصاصات الادارة العليا لأى مؤسسة أن توجه وترسم كافة السياسات التمويلية والانتاجية والتسويقية للمؤسسة التى ترأسها ، فيأتى اختصاص الادارة العليا للبنك مجلس الادارة BOARD OF DIRECTORS فى صناعة واصدار السياسة الائتمانية للبنك ، فمجلس ادارة البنك هو السلطة المختصة باصدار ورسم السياسة الائتمانية للبنك وتقع على عاتقه مسئولية اصدارها فى صورة قرارات مكتوبة وملزمة .

ولكن اختصاص مجلس ادارة البنك بإصدار القرارات التى تشكل السياسة الائتمانية للبنك لايعنى بأى حال اغفال أو عدم اشتراك الادارات الائتمانية التى يقع على عاتقها تنفيذ هذه السياسة فى صنعها ، فإصدار واعتماد السياسة الائتمانية من مجلس ادارة البنك وكإختصاص أصيل لهذا المجلس لايحول دون اشتراك الادارات التنفيذية والرقابية وكافة الادارات المعنية بالعملية الائتمانية فى الاشتراك فى صناعة السياسة الائتمانية للبنك ومناقشة كافة التفاصيل التى تتضمنها وابداء الملاحظات بشأنها وذلك قبل اعتمادها من مجلس ادارة البنك واصدارها فى صورة قرارات ملزمة ، ولاشك أن اشتراك هذه الادارات فى مناقشة تفاصيل السياسة الائتمانية قبل اعتمادها يؤدى الى اقرار سياسة ائتمانية جيدة وواقعية نظرا لأن هذه الادارات تمثل الجانب التنفيذى والجانب الرقابى فى عملية منح الائتمان المصرفى ، ومن الضرورى الاستفادة من خبراتهم فى صناعة السياسة الائتمانية للبنك .

جـ - السياسة الائتمانية تتضمن شروط ومعايير محددة :

تتضمن السياسة الائتمانية شروط ومعايير محددة تحكم عملية منح الائتمان المصرفى ، فالقرارات التى يصدرها مجلس ادارة البنك والتى تشكل السياسة الائتمانية تتضمن شروط ومعايير محددة - فعلى سبيل المثال لا الحصر - تحدد أنواع الائتمان المصرفى الذى يمنحه البنك وأجال الاستحقاق والانشطة التى يمولها البنك وحدود التركز الائتمانى وحدود وشروط السحب على المكشوف للعميل الواحد .

ويؤدى تحديد السياسة الائتمانية للبنك لشروط ومعايير منح الائتمان المصرفى الى عدم الارتباك فى التنفيذ والى حسن أداء العملية الائتمانية بالنسبة لكل من الجانب التنفيذى (الادارات الائتمانية) والجانب الرقابى (إدارات التفتيش

والرقابة) ، كما يؤدى أيضا الى سهولة التقييم وتحديد الإنحرافات والمسئول عنها بمنتهى الدقة والى تجنب اضاعة الوقت فى تفسير القرارات وعرقلة أداء العملية الائتمانية ككل .

د- السياسة الإئتمانية تخدم أطراف متعددة :

تتعدد الاطراف المعنية بالسياسة الائتمانية سواء كانت أطراف داخلية وتتمثل فى ادارت الائتمان والتفتيش بالبنك أو أطراف خارجية وتتمثل فى أجهزة الرقابة الخارجية كالبنك المركزى المصرى والجهاز المركزى للمحاسبات ومراقب الحسابات ، فإدارات الائتمان بالبنك تقوم بإعداد الدراسات الائتمانية وإتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفى وفقا للصلاحيات المخولة لها وفى إطار السياسة الائتمانية للبنك ووفقا للشروط والمعايير التى تتضمنها ، كما تقوم ادارت التفتيش والرقابة بالبنك بأعمال الرقابة على منح الائتمان المصرفى وكذلك الاطراف الخارجية الاخرى السابقة الذكر وذلك وفقا للشروط والمعايير المحددة فى السياسة الائتمانية للبنك .

ولكن يختلف اهتمام الاطراف التنفيذية عن إهتمام الاطراف الرقابية بالنسبة للسياسة الائتمانية للبنك ويرجع هذا الاختلاف الى الفرق الكبير بين طبيعة الوظيفة التنفيذية وطبيعة الوظيفة الرقابية ، فالادارات التنفيذية ينصب اهتمامها فى إنجاز العمل مع قدر محدود من التجاوزات الهامشية أو الشكلية ، أما الادارات والاجهزة الرقابية فيتركز اهتمامها على التطبيق الحرفى للسياسة الائتمانية واكتشاف المخالفات وبصرف النظر عن حجمها أو أهميتها ، وبالرغم من هذا الاختلاف فإن السياسة الائتمانية تخدم أداء الوظيفتين معا سواء الوظيفة التنفيذية EXECUTIVE FUNCTION أو الوظيفة الرقابية CONTROL FUNCTION وبين الاطراف التنفيذية والرقابية يوجد العميل وهو طرف رئيسى ومعنى بالسياسة الائتمانية للبنك بالطبع .

هـ - السياسة الائتمانية تخول صلاحيات منح الائتمان المصرفى :

من أهم القرارات التى تصدر فى نطاق اطار السياسة الائتمانية للبنك القرارات التى تحدد السلطات والصلاحيات لمنح الائتمان المصرفى لكافة المستويات الادارية والتنظيمية داخل البنك ، وتختلف حدود وصلاحيات وسلطات منح الائتمان المصرفى من سياسة ائتمانية لأخرى ومن مستوى ادارى لمستوى ادارى آخر داخل الهيكل التنظيمى للبنك الواحد ، حيث ترتفع حدود السلطات الائتمانية أرتفاعاً

تصاعديا خلال الهرم الادارى للبنك .

وتخول صلاحيات منح الائتمان المصرفى فى عدة صور ، فتخول الى شخص واحد بمفرده أو تخول الى لجنة COMMITEE مكونه من عدد من المسئولين وذلك وفقا للقرارات التى يصدرها مجلس الادارة ويحدد فيها صلاحيات منح الائتمان المصرفى وذلك فى نطاق السياسة الائتمانية للبنك .

و- السياسة الائتمانية تعكس أغرض البنك وامكانياته :

يوجد ارتباط وثيق جدا بين كل من أغراض البنك الواردة فى نظامه الاساسى وبين امكانيات البنك التمويلية والفنية بمعناها الواسع ، وتأخذ السياسة الائتمانية فى اعتبارها - تحقيق أغراض البنك ورسالته فى حدود الامكانيات التمويلية والفنية والبشرية ومدى الانتشار الجغرافى للبنك فتكون معبرة بوضوح عن أغراض البنك وامكانياته ، ومن هذا المدخل تقوم السياسة الائتمانية على تقييم واقعى لاغرض وامكانيات البنك وتترجم هذه الاغرض والامكانيات بحيث تنعكس على الكثير من الضوابط والشروط التى تتضمنها من حيث حدود التوسع والتركز الائتمانى ،فمثلا البنك المهيأ لتحمل درجات مرتفعة من المخاطر الائتمانية تسمح السياسة الائتمانية له بتمويل عمليات مرتفعة المخاطر بهدف تعظيم الربح .

٣- العوامل المؤثرة فى صناعة السياسة الائتمانية :

تتأثر صناعة السياسة الائتمانية للبنك بصفة عامة بمجموعة من العوامل ، وتنقسم هذه العوامل الى عوامل داخلية وعوامل خارجية ، فالعوامل الداخلية هى العوامل التى تنبع من داخل البنك ، والعوامل الخارجية تنشأ من خارج البنك ويكون مصدرها البيئة أو المناخ الذى يتواجد فيه البنك ويمارس فيه نشاطه ، وبالرغم من تأثير هذه العوامل على صناعة السياسة الائتمانية فى البنوك الا أنها لاتمارس آثارا متساوية أو موحدة على السياسات الائتمانية لجميع البنوك التى تعمل فى بيئة واحدة أو مناخ واحد ، بل تختلف آثار هذه العوامل من سياسة ائتمانية لأخرى .

وبالرغم من ضرورة مراعاة الاعراف المصرفية المستقرة لمنح الائتمان المصرفى فى جميع السياسات الائتمانية للبنوك المختلفة الا أن هذا لايحول دون اختلاف السياسات الائتمانية للبنوك عن بعضها البعض ، وكلما حرص صناع السياسة الائتمانية على أخذ العوامل الداخلية والخارجية فى الاعتبار عند رسم السياسة الائتمانية للبنك كلما كانت هذه السياسة جيدة وقابلة للتطبيق والتوافق مع المناخ

الذى يعمل فيه البنك .

ومن أهم العوامل والاعتبارات المؤثرة فى صناعة السياسة الائتمانية العوامل والاعتبارات الاتية :

أ- الاعتبارات القانونية (البعد القانونى) LEGAL CONSIDERATIONS :

تتأثر صناعة السياسة الائتمانية للبنك بصفة عامة بالقيود القانونية والتشريعات السائدة والمنظمة للعمل المصرفى وأيضا بالتعليمات والقرارات التى يصدرها البنك المركزى بشأن التوسع أو الانكماش DEFLATION فى النشاط الائتمانى ، وتعكس السياسة الائتمانية للبنك كافة الاعتبارات والابعاد والقيود القانونية بطريقة واضحة ومحددة ، لإن تجاهل السياسة الائتمانية جدلا لهذه الاعتبارات والابعاد سيقلل من إمكانيات قابليتها للتطبيق من الناحية القانونية ويجعلها سياسة غير شرعية - إن جاز التعبير - وتؤدى الى تعرض البنك للمساءلة القانونية ولاداء الغرامات المقررة قانونا بسبب مخالفة القواعد والتشريعات القانونية ، كما أن العمل المصرفى والائتمانى يحكمه قانون البنوك والائتمان ومن ثم يجب أن تكون السياسة الائتمانية للبنك متفقة مع القوانين والتشريعات السائدة فى المجتمع .

ب - الاعتبارات الجغرافية (البعد الجغرافى) GEOGRAFIC CONSID-ERATIONS :

تتأثر صناعة السياسة الائتمانية بنطاق وحدود المنطقة أو المناطق التى يخدمها البنك ويمارس فيها نشاطه المصرفى بصفة عامة والائتمانى بصفة خاصة ، فالبعد الجغرافى ومدى انتشار وحدات وفروع BRANCHS البنك جغرافيا يؤثر فى السياسة الائتمانية من حيث النطاق ومن حيث أنواع المنتجات الائتمانية التى تقرها ، فعلى سبيل المثال لا الحصر وجود البنك جغرافيا فى كل من المدن الكبيرة والريف حيث تتنوع الانشطة الاقتصادية من صناعة وزراعة وخدمات ينعكس على السياسة الائتمانية للبنك من حيث إقرار و اتاحة منتجات ائتمانية أكثر تنوعا تلبى كافة احتياجات وطبيعة أنشطة عملائه فى القطاعات والمناطق الجغرافية المختلفة ، كما ينعكس أيضا فى صورة تمييز بين المنتجات الائتمانية التى يتيحها فى اقليم جغرافى من خلال فروعه ووحداته وبين اقليم جغرافى أخر وفقا لطبيعة النشاط السائد فى كل اقليم أو منطقة ، ولهذا فالاعتبارات الجغرافية لها تأثيرها الواضع على السياسة الائتمانية للبنك .

جـ- الاعتبارات التمويلية (البعد التمويلي) FINANCIAL CONSID- ERATIONS :

تتأثر صناعة السياسة الائتمانية للبنك بالاعتبارات التمويلية من حيث الموارد التمويلية (مصادر الاموال) المتاحة للبنك ، ويكمن البعد التمويلى فى صناعة السياسة الائتمانية فى ضرورة ملائمة موارد الاموال لإستخدامات هذه الاموال بالنسبة للجزء الذى سيتم توظيفه فى صورة تسهيلات ائتمانية للعملاء ، فكلما كانت مصادر الاموال المتاحة للبنك كبيرة ومستقرة STABLE كلما أدى ذلك الى اقرار السياسة الائتمانية لمنتجات ائتمانية أطول من حيث الاجل والعكس صحيح فكلما كانت مصادر الاموال المتاحة للبنك متقلبة وغير مستقرة ، فان السياسة الائتمانية لهذا البنك تتجه الى اقرار المنتجات الائتمانية القصيرة الاجل .أيضا تكلفة مصادر الاموال المتاحة للبنك تؤثر فى السياسة الائتمانية له وتختلف السياسة الائتمانية من بنك لأخر باختلاف تكلفة مصادر الاموال فى البنوك المختلفة وينعكس هذا الاختلاف فى صورة اختلافات وفروق فى تسعير PRICING القروض والتسهيلات التى تقرها السياسات الائتمانية المختلفة من حيث أسعار الفائدة عليها والمصروفات الاخرى .

د - الاعتبارات التنظيمية (البعد التنظيمى) MANAGERIAL CONSID- ERATIONS :

المقصود بالاعتبارات التنظيمية والادارية حجم وطبيعة الهيكل التنظيمى أو الادراى للبنك أو ما يسمى بالهيراركية الادارية أو الهرم الوظيفى والمتضمن لكافة المستويات الادارية المختلفة (المستويات الدنيا والوسطى والادارة العليا) والتى تتعامل مع العملية الائتمانية داخل البنك ، ويؤثر البعد التنظيمى فى السياسة الائتمانية للبنك تأثير كبيرا ، حيث تتعدد السلطات والصلاحيات الائتمانية داخل البنوك ذات الهياكل الادارية MANAGERIAL STRUCTURE والتنظيمية الكبيرة الحجم ، فلا يتم تركيز صلاحيات منح الائتمان المصرفى فى مسئولين قلائل على قمة الهرم الادارى للبنك ، لإن هذا التركيز من شأنه أن يؤدى الى عرقلة سير وأداء العملية الائتمانية وطول الاجراءات نتيجة لإرتفاع السلم الادارى ، ويلعب مبدأ تفويض السلطات AUTHORITY DELEGATION دوره فى تفويض الصلاحيات الائتمانية الى المستويات الادارية الادنى وذلك دون الحاجة الى اعتماد السلطات الائتمانية الاعلى الا فى حدود استثنائية ، ومن أشكال تفويض السلطات الائتمانية

فى البنوك كبيرة الحجم تشكيل لجان للبت فى طلبات منح الائتمان تختص كل لجنة بقطاع أو اقليم معين ، أما بالنسبة للبنوك ذات الهياكل الادارية والتنظيمية المتوسطة والصغيرة الحجم ، فتأخذ السياسة الائتمانية فى اعتبارها التوازن BALANCE بين مبدأ تفويض السلطات الائتمانية وبين تركزها فى قمة الهيكل الادارى للبنك و اعتمادا على التدرج فى حدود هذه السلطات وفقا لتدرج الهيكل التنظيمى ولمدى التشابك والتداخل المتبادل بين اداراته ووحداته المختلفة والمعنية بالعملية الائتمانية ، ومن أثار البعد التنظيمى الخطيرة أيضا أن عدم أخذه فى الاعتبار عند اعداد السياسة الائتمانية للبنك يؤدى الى منح الائتمان المصرفى أما بسهولة شديدة وأكثر من اللازم أو من خلال اجراءات بيروقراطية ومعقدة جدا تعوق أداء العملية الائتمانية بالكفاءة والسرعة والدقة المطلوبة .

هـ - الاعتبارات الفنية (البعد الفنى) TECHNICAL CONSIDERATIONS :

يقصد بالاعتبارات الفنية الاسس والاعراف المستقرة فى منح الائتمان المصرفى فهذه الاسس والاعراف تؤثر فى صناعة السياسة الائتمانية للبنك تأثيرا بالغا وأصيلا . لإن منح الائتمان المصرفى قرار فنى يتخذ بناءا على دراسة ائتمانية (فنية) يتم اعدادها وفقا للإجراءات الائتمانية التى تقرها السياسة الائتمانية للبنك ، لهذا تأخذ السياسة الائتمانية فى اعتبارها الاسس والاعراف الفنية فى منح الائتمان المصرفى وينعكس هذا على السياسة الائتمانية للبنك فى صورة اقرارها - على سبيل المثال لا الحصر - للنسب التسليفية للضمانات التى يقبلها البنك ، وحدود وشروط السحب على المكشوف .

وعلى الرغم من أخذ السياسة الائتمانية للبنك للأسس وللأعراف الفنية المستقرة فى منح الائتمان المصرفى الا أن ذلك يجب أن يعبر عنه فى السياسة الائتمانية للبنك فى حدود غير مبالغ فيها بالشكل الذى لايجعل الادارات الائتمانية المنفذة لها تقوم بإداء عملها وفق قوالب وقواعد جامدة RIGID RULES واجبة التطبيق بحرفية تامة ، حيث يجب أن تتيح السياسة الائتمانية للإدارات المنفذة مدى للمرونة بأن تترك التفصيلات الصغيرة والدقيقة كهامش لضمان عنصر المرونة عند التطبيق العملى للسياسة الائتمانية .

و- الاعتبارات التسويقية والتنافسية (البعد التسويقى) MARKETING CONSIDERATIONS :

يقصد بالاعتبارات التسويقية والتنافسية COMPETITIVE امكانيات البنك

التسويقية ومركزه التنافس COMPETITIVE POSITION بين البنوك العاملة والمنافسة, وتتأثر صناعة السياسة الائتمانية للبنك بصفة عامة بهذه الاعتبارات التسويقية والتنافسية فى إقرار منتجات ائتمانية قادرة على منافسة البنوك الاخرى وقابلة للتسويق ، كما يجب أن تكون سياسة تسعير المنتجات الائتمانية تتيح قدر من المنافسة وتدعم من المركز التنافسى للبنك ، وكلما أخذت السياسة الائتمانية للبنك فى اعتبارها الابعاد التسويقية والتنافسية ، كلما ارتفعت مقدرة البنك على المناقسة ، وتتصف الاعتبارات التسويقية والتنافسية بكونها فى حالة تغير مستمر ولاتتصف بالثبات لهذا يجب أن تكون السياسة الائتمانية للبنك مرنة FLEXIBLE وقابلة للتعديل كلما تطلب الأمر ذلك وذلك حتى يتمكن للبنك من التهيئو ADOPTION السريع مع ظروف السوق والمنافسة المستجدة والسريعة التغير دائما .

ر- **الاعتبارات البشرية (البعد البشرى)** HUMAN CONSIDERATIONS :

يقصد بالاعتبارات البشرية أو البعد البشرى كعامل مؤثر فى صناعة السياسة الائتمانية للبنك مدى كفاءة الادارات التى تتعامل فى العملية الائتمانية داخل البنك كالادارات الائتمانية والاستعلامات والادارات القانونية والتفتيش والرقابة من حيث :

- التأهيل العلمى .
- التدريب المصرفى .
- الخبرة الائتمانية والمصرفية ومدى تراكمها .
- مدى استيعاب التكنولوجيا المصرفية .
- العوامل السلوكية .

وتختلف بالطبع كفاءة العنصر البشرى من فرد لأخر ومن بنك لآخر بالطبع طبقا للعوامل السالفة الذكر ، ويكمن تأثير هذه الاعتبارات البشرية على صناعة السياسة الائتمانية للبنك فى عدم اقرارها لعمليات ائتمانية لايتوفر للبنك لانجازها الموارد البشرية HUMAN RESOURCES اللازمة لإنجازها بكفاءة عالية ، لإن هذا يتضمن فى جوهره ارتفاع لمستوى المخاطر الائتمانية لتى يمكن أن يواجهها البنك فى حالة اقرارها لمثل هذه العمليات الائتمانية دون توفر الكوادر اللازمة لإدارتها ودراستها من الناحية الفنية .

ز - الاعتبارات الاقتصادية (البعد الاقتصادى) ECONOMIC CONSIDERA-TIONS :

يقصد بالاعتبارات الاقتصادية أو البعد الاقتصادى كعامل مؤثر فى صناعة السياسة الائتمانية للبنك طبيعة الاقتصاد والنظام الاقتصادى ECONOMIC SYSTEM الذى يعمل البنك داخله ، فطبيعة الاقتصاد أو الهيكل الاقتصادى ECONOMIC STRUCTURE يؤثر بصورة مباشرة على نوعية المنتجات الائتمانية التى يقدمها البنك لعملائه ، فعلى سبيل المثال لا الحصر - فى الاقتصاد التصديرى تزداد عمليات منح الائتمان المصرفى لتمويل الصادرات ، وفى الاقتصاد الذى يعتمد على الواردات بدرجة كبيرة تزداد عمليات منح الائتمان المصرفى لتمويل الواردات وفى الاقتصاد الذى يعتمد على القطاع الزراعي بدرجة كبيرة تزداد عمليات منح الائتمان المصرفى لتمويل النشاط الزراعى ، أما فى الاقتصاد الذى يتنوع الهيكل الاقتصادى فيه (من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات وصادرات وواردات وسياحة الخ) فتكون إحتياجاته من المنتجات الائتمانية متنوعة . لذلك تتأثر السياسة الائتمانية بطبيعة الهيكل الاقتصادى السائد وينعكس هذا التأثير على إقرار السياسة الائتمانية لمنتجات إئتمانية تلبى طبيعة واحتياجات الاقتصاد الذى يعمل فيه البنك .

المبحث الثانى
أركـان السياسة الائتمانية

تمهيـد :

بعد تعرضنا للسياسة الائتمانية ولأهم ملامحها وللعوامل المؤثرة فيها فى المبحث السابق ، نتناول فى هذا المبحث الأركان الاساسية التى تقوم عليها السياسة الائتمانية للبنك بصفة عامة ، وبالرغم من عدم وجود سياسة ائتمانية نمطية أو موحدة ، إلا أنه توجد أركان أو مقومات تقوم وتعتمد عليها السياسة الائتمانية لأى بنك ، وتعد هذه الأركان والمقومات الأساسية حد أدنى لصناعة أى سياسة ائتمانية جيدة وسليمة ، إلا أن هذه الأركان والمقومات (والتى سيرد ذكرها تباعا) لاتحول دون اختلاف السياسات الائتمانية للبنوك المختلفة ، ولاينشأ هذا الاختلاف بسبب هذه الأركان أو المقومات ولكن مصدر هذا الاختلاف مرجعه الى - وعلى سبيل المثال لا الحصر - إختلاف طبيعة مصادر الاموال بين البنوك وإختلاف اغراض وأهداف البنوك وأختلاف طبيعة عمل البنوك وحجمها وإختلاف تراكم الخبرة بين البنوك وما الى ذلك من عوامل أخرى .

ويترتب على ذلك أن الاختلافات DIFFERENCES بين السياسات الائتمانية للبنوك المختلفة لاتكون حول الأركان أو المقومات الأساسية للسياسة الائتمانية ، انما تكون حول جزئيات مختلفة بطبيعتها BY NATURE بين البنوك والمؤسسات المالية المختلفة وشأنها فى ذلك كشأن سائر الاختلافات الاخرى غير الجوهرية بين الاشياء المتماثلة وذات الطبيعة المتماثلة HOMOGENEOUS وعلى الرغم من ذلك ، يبقى الاهتمام الأصيل للسياسة الائتمانية منصبا على تناول العملية الائتمانية فى جميع الاحوال .

وسنتناول الاركان الاساسية للسياسة الائتمانية ***وتشمل الأركان الاتية*** :

١- تحديد الاقاليم والمناطق الجغرافية التى يخدمها البنك

٢- تحديد المجالات والانشطة الاقتصادية التى يخدمها البنك .

٣- تحديد أنواع القروض والتسهيلات التى يمنحها البنك .

٤- تحديد أنواع الضمانات والنسب التسليفية لها .

٥- تحديد الحدود القصوى لأجال إستحقاق القروض .

٦- تحديد شروط ومعايير منح الائتمان .

٧- تحديد حدود التركز الائتمانى .

٨- تسعير الفائدة على القروض والمصروفات الادارية .

٩- تحديد السلطات والمسئوليات الائتمانية .

١٠- تحديد البيانات والتقارير لأغراض الرقابة .

١١- إصدار دليل التعامل مع البنك وإجراءات الحصول على الائتمان .

ونتناول فيما يلى كل منها بشيء من التفصيل :

١- تحديد الاقاليم والمناطق الجغرافية التى يخدمها البنك :

تحدد السياسة الائتمانية الاقاليم والمناطق الجغرافية التي يخدمها البنك بفروعه ووحداته المختلفة ، ويختلف النطاق الجغرافى من بنك لأخر وتعتمد حدود هذا النطاق الجغرافى للبنك ***على مجموعة من العوامل أهمها*** :

أ- حجم البنك .

ب - أهداف وطبيعة نشاط البنك .

جـ - الظروف الاقتصادية السائدة .

- فبالنسبة لحجم البنك كعامل مؤثر في تحديد النطاق الجغرافى لنشاطه ، نجد أن البنوك الصغيرة تمارس نشاطها من خلال عدد محدود من الفروع الصغيرة بجانب مركزها الرئيسى HEAD OFFICE وعلى نطاق جغرافى ضيق ، كما أن البنوك المتوسطة الحجم تمارس نشاطها من خلال عدد أكبر نسبيا من الفروع بجانب مركزها الرئيسى وعلى نطاق جغرافى أوسع نسبيا من البنوك الصغيرة ، كما تمارس البنوك الكبيرة الحجم نشاطها من خلال عدد كبير أو شبكة من الفروع والوحدات المصرفية المنتشرة فى أقاليم ومناطق جغرافية متعددة ومتسعة بدرجة أكبر بالطبع من كل من البنوك الصغيرة والمتوسطة الحجم .

كما نجد أن البنوك الدولية INTERNATIONAL BANKS والتى يتجاوز نشاطها المصرفى والائتمانى الحد الجغرافى الذى ينتمى اليه مركزها الرئيسى وتنتشر فروعها ووحداتها المصرفية (والتى قد تصل لآلاف الفروع والوحدات المصرفية) فى مجموعة كبيرة من الدول .

لهذا فإن السياسة الائتمانية للبنك عندما تحدد الاقاليم والمناطق الجغرافية التى يخدمها البنك إنما تحدد هذا النطاق إعتمادا على مدى التواجد والإنتشار الجغرافى

للبنك .

– أما بالنسبة لأهداف وطبيعة نشاط البنك كعامل مؤثر فى تحديد النطاق الجغرافي لنشاطه ، نجد أن البنوك الزراعية – على سبيل المثال لا الحصر – يكون ضمن أهداف انشاءها التواجد فى الاقاليم الزراعية بالقرب من المزارعين وكافة الانشطة المرتبطة بقطاع الزراعة ، كما أن البنوك الصناعية يكون ضمن أهدافها التواجد فى التجمعات والمدن الصناعية فى مختلف الاقاليم ، ومن هنا فإن أهداف وطبيعة نشاط البنك تؤثر بدرجة كبيرة فى تحديد النطاق الجغرافى لنشاط البنك .

– وبالنسبة للظروف الاقتصادية السائدة كعامل مؤثر فى تحديد النطاق الجغرافى لنشاط البنك ، فنجد فى أوقات الإنتعاش والرواج BOOM الاقتصادى التوسع فى النشاط ظاهرة ملحوظة ومرغوبة فى معظم الانشطة الاقتصادية ، وتكون البنوك مستعدة للإستجابة لهذا التوسع فى صورة توسيع للنطاق الجغرافى لنشاطها بفتح فروع ووحدات مصرفية جديدة لها وفى أقاليم جديدة والعكس صحيح فى حالة الكساد والركود الاقتصادى حيث تقوم بعض البنوك بإغلاق بعض فروعها ووحداتها فى الاقاليم الجغرافية التى يؤثر عليها الكساد والركود السائد فى هذه الاقاليم .

ويؤدى تحديد النطاق الجغرافى لنشاط البنك الى استبعاد طلبات التسهيلات الائتمانية للعملاء من خارج النطاق الجغرافى لنشاط البنك دون اتخاذ اجراءات ائتمانية من جانب البنك وهذا يؤدى الى توفير الوقت والجهد والتكلفة بالمقارنة بدراسة مثل هذه الطلبات ثم حفظها بسبب كونها لعملاء من خارج النطاق الجغرافى لنشاط البنك .

ويلاحظ أن النطاق الجغرافى لنشاط البنك يتغير من وقت لآخر وفقا للعوامل المؤثرة فى تحديد نطاقه ، ويجب أن تعكس السياسة الائتمانية هذه التغيرات فى النطاق الجغرافى لنشاط البنك فور حدوث هذا التغير فى النطاق الجغرافى لنشاط البنك .

٢– تحديد المجالات والأنشطة الاقتصادية التى يخدمها البنك :

تحدد السياسة الائتمانية للبنك المجالات والانشطة الاقتصادية التى يخدمها البنك ويهدف الى تمويلها من خلال التسهيلات الائتمانية ، فالنشاط الاقتصادى يختلف فى مدى تنوعه من دولة الى أخرى وفقا للهيكل الاقتصادى لها ، كما يختلف النشاط الاقتصادى من اقليم لأخر ومن مدينة لأخرى داخل الدولة الواحدة

، وعندما تحدد السياسة الائتمانية للبنك أنشطة اقتصادية معينة تهدف الى تمويلها وتستبعد أنشطة أخرى من دائرة إهتمام البنك إنما تترجم أهداف البنك ، فعلى سبيل المثال لا الحصر – فإن البنوك الصناعية عندما ترسم السياسات الائتمانية لها فإنها تحدد فى قائمة أولوياتها قطاع الصناعة ثم القطاعات المرتبطة به ، لهذا فإن تحديد السياسة الائتمانية لأنشطة اقتصادية معينة لمنحها التسهيلات الائتمانية يرجع أساسا الى أهداف البنك وطبيعة نشاطه .

ويساهم الهيكل الاقتصادى بدور كبير جدا فى رسم السياسات الائتمانية للبنوك من حيث نطاق الانشطة الاقتصادية التى تخدمها هذه السياسات الائتمانية ، حيث يختلف الهيكل الاقتصادى فى الدول المتقدمة عن نظيره فى الدول النامية فيكون متنوعا بدرجة كبيرة جدا فى الدول المتقدمة ويتسع قطاع الخدمات TERTIARY SECTOR فيه بدرجة بالغة التطور ، أما فى الدول النامية فيتصف الهيكل الاقتصادى لها بالاعتماد على انتاج المواد الأولية أو على الصناعات الاستخراجية بنسبة تزيد عن ٩٠٪ ، لذلك فإن السياسات الائتمانية للبنوك العاملة فى الدول المتقدمة تكون أكثر اتساعا من حيث تنوع الانشطة الاقتصادية التى تخدمها وذلك بالمقارنة بالسياسات الائتمانية للبنوك العاملة فى الدول النامية وذلك لإختلاف الهيكل الاقتصادى ودرجة التقدم الاقتصادى ECONOMIC PROGRESS فى كل منها بدرجات كبيرة وشاسعة جدا .

٣- تحديد أنواع القروض والتسهيلات التى يمنحها البنك :

يعتبر تحديد السياسة الائتمانية لأنواع القروض LOANS والتسهيلات FACILITIES التى يمنحها البنك أمر فى غاية الأهمية بالنسبة لجميع الاطراف المعنية بعملية منح الائتمان المصرفى ، كما يعد هذا التحديد من الأركان الرئيسية للسياسة الائتمانية للبنك ، فبالنسبة لادارات منح الائتمان تقوم بإستبعاد طلبات القروض والتسهيلات التى لاتقرها السياسة الائتمانية للبنك بصورة تلقائية AUTO-NOMOUS ودون اتخاذ أية اجراءات ائتمانية بشأنها ، وينحصر تركيز الادارات الائتمانية على دراسة طلبات القروض والتسهيلات التى تقرها السياسة الائتمانية للبنك ، ولاشك أن هذا الاجراء يتضمن ترشيد RATIONALIZATION للوقت والجهد وذلك بالمقارنة بقيام الادارات الائتمانية بدراسة هذه الطلبات التى لاتقرها السياسة الائتمانية للبنك والانتهاء الى التوصية برفضها بعد مرورها بالمراحل المختلفة للدراسة الائتمانية .

وعندما تحدد السياسة الائتمانية أنواع القروض والتسهيلات التى يمنحها البنك

لعملائه فإن هذا التحديد يكون محددا على سبيل الحصر ، ومن العوامل التى تؤثر فى تحديد أنواع القروض والتسهيلات التى يمنحها البنك عند صياغة السياسة الائتمانية له ، حجم البنك وطبيعة نشاطه ومصادر الأموال المتاحة للبنك وطبيعتها وطبيعة الاقتصاد الذى يعمل فيه البنك .

ويكون تحديد السياسة الائتمانية لأنواع القروض والتسهيلات التى يمنحها البنك *من حيث الجوانب الاتية* :

- عملة القروض (بالعملة المحلية أو الاجنبية) .
- الأغراض التى ستخصص لها القروض والتسهيلات الائتمانية .
- أجال منح القروض (الحدود القصوى لآجال إستحقاق القروض) .
- طبيعة الضمانات المقبولة من جانب البنك .

وتحديد السياسة الائتمانية لأنواع القروض والتسهيلات التى يمنحها البنك يكون خاضع للمراجعة والتعديل من آن لآخر وفقا للتطورات فى حجم البنك ومدى نمو نشاطه وللتغيرات فى المناخ الاقتصادى والتجارى السائد .

٤- تحديد أنواع الضمانات والنسب التسليفية لها :

تتضمن السياسة الائتمانية للبنك تحديدا قاطعا ودقيقا وعلى سبيل الحصر لأنواع الضمانات المختلفة والنسب التسليفية الدنيا والقصوى لها وترجع أهمية تحديد الضمانات والنسب التسليفية لها فى السياسة الائتمانية للبنك الى عدم ترك هذا الأمر للخبرة والتقدير الشخصى لمسئولى الائتمان فى البنك من جهة ، ومن جهة أخرى الى عدم السماح بقبول الضمانات المقدمة من العملاء للحصول على التسهيلات الائتمانية قبولا عشوائيا RANDOM يؤدى فى النهاية الى زيادة المخاطر الائتمانية التى يواجهها البنك .

كما أن تحديد النسب التسليفية للضمانات المختلفة يعد أدق من قبول الضمانات فى حد ذاتها ، وذلك لأن إحتساب النسب التسليفية (الدنيا والقصوى) للضمانات المختلفة واقتطاع مارج من قيمة هذه الضمانات بغرض التحوط لمخاطر انخفاض القيمة السوقية لهذه الضمانات مستقبلا وبغرض الزام العميل على المساهمة بنسبة متزايدة من موارده الذاتية فى تمويل نشاطة إنما يعد مسألة فنية ودقيقة جدا فى المقام الأول ومن الخطر أن يتم تركها بدون تحديد للتقدير وللخبرة الشخصية ، لهذا فان تحديد السياسة الائتمانية لأنواع الضمانات والنسب التسليفية

لها أمر فى غاية الأهمية والدقة .

وتختلف الضمانات والنسب التسليفية لها من سياسة ائتمانية لأخرى ، فالبنوك العقارية تقبل الضمانات العقارية وتتوسع فى قبولها كما أن البنوك الصناعية تقبل الضمانات الصناعية (رهن المحال والالات) ، كما أن البنوك التجارية لاتقبل الضمانات العقارية والصناعية الا فى حدود ضيقة وفى ظروف استثنائية ويرجع إختلاف الضمانات المقبولة من سياسة إئتمانية الى أخرى الى اختلاف طبيعة نشاط البنوك بصورة اساسية ، كما تتأثر السياسات الائتمانية للبنوك عند تحديدها لأنواع الضمانات المقبولة كضمان للقروض والتسهيلات بصفة عامة بالنظام القانونى السائد LEGAL SYSTEM ، فإذا كان الاطار القانونى المساند لعملية منح الائتمان المصرفى فعالا بحيث يسمح للبنوك بالتنفيذ على الضمانات دون إجراءات معقدة وطويلة ، فإن السياسات الائتمانية للبنوك ستتضمن أنواع متنوعة من الضمانات المقبولة ، والعكس صحيح بالطبع .

وتختلف النسبة التسليفية للضمان من ضمان لآخر ويعتمد تحديد النسبة التسليفية للضمان على **عاملين رئيسين هما** :

أ- مدى قابلية الضمان للتسييل .

ب - مدى استقرار قيمته بمرور الوقت .

- **وبالنسبة للعامل الأول** فكلما كان الضمان المقدم للبنك قابل للتسييل (أى للتحويل الى نقدية) كلما ارتفعت النسبة التسليفية له والعكس صحيح تماما .

- **وبالنسبة للعامل الثانى** فكلما كانت القيمة السوقية MARKET VALUE للضمان مستقرة STABLE وغير متقلبة كلما ارتفعت النسبة التسليفية له ، فعلى سبيل المثال لا الحصر - تتمتع السندات الحكومية أو السندات بضمان الحكومة بنسبة تسليفية مرتفعة - عند تقديمها كضمان للاقتراض بضمانها للبنوك - وتصل النسبة التسليفية لها الى ٩٠٪ **ويرجع هذا الى سببين رئيسين هما** :

أ- إمكانية تسييل السندات الحكومية فورا ببيعها فى بورصة الاوراق المالية فى حالة عدم قيام العميل بسداد التسهيلات الممنوحة له بضمانها واستخدام حصيلة بيعها فى السداد .

ب - استقرار القيمة السوقية للسندات الحكومية فى أسواق رأس المال BOURS-ES بالمقارنة بالانواع الاخرى للأوراق المالية كالاسهم SHARES التى تتعرض قيمتها

فى الاسواق لتقلبات حادة .

فالعلاقة طردية بين كل من مدى قابلية الضمان للتسييل والنسبة التسليفية له وبين مدى استقرار قيمة الضمان السوقية والنسبة التسليفية له أيضا .

وتتمتع الضمانات الغير قابلة للتسييل بسهولة بنسب تسليفية منخفضة قد تصل الى ٢٠٪ و٣٠٪ من قيمة الضمانات الاجمالية مثل الرهونات الصناعية (التجهيزات والمعدات والالات والفورم) ومثل الضمانات العقارية ولأنه فى حالة اعسار العميل المدين مقدم مثل هذه الضمانات يستغرق تسييلها سنوات طويلة وبتكلفة تسييل مرتفعة بالاضافة الى الاجراءات القانونية المعقدة التى تتطلبها عملية تسييل مثل هذه الضمانات .

ويبين الجدول الآتى أنواع الضمانات الشائعة والنسب التسليفية التى تمنحها البنوك عليها :

نوع الضمان	النسبة التسليفية	ملاحظات
سندات حكومية	٩٠٪	ترتفع النسبة التسليفية لهذه الضمانات لكونها سائلة أو قابلة للتسييل بسرعة فائقة وبدون تكلفة تسييل تقريبا
سندات بضمان الحكومة	٩٠٪	
ودائع نقدية بالبنوك	٩٠٪	
شهادات استثمار وابداع	٩٠٪	
خطابات ضمان صادرة من بنوك درجة أولى	٩٠٪	
ضمانات حكومية	٩٠٪	
كمبيالات تجارية	من ٥٠٪ الى ٨٠٪	تقل النسب التسليفية لهذه الضمانات نسبيا لعدم تمتعها بالامكانية الفورية للتسييل فضلا عن تقلب قيمتها السوقية نسبيا
بضائع (خامات ومستلزمات ومحاصيل)	من ٥٠٪ الى ٨٠٪	
بضائع (سلع تامة ونصف تامة)	من ٤٠٪ الى ٧٠٪	
أوامر وعقود توريد محلية	من ٢٥٪ الى ٧٥٪	
حصيلة إعتمادات مستندية	من ٢٥٪ الى ٧٥٪	
أسـهم	من ٥٠٪ الى ٨٥٪	بناء على دراسة نوع الاسهم
سندات (غيرحكومية أو غير مضمونة من الحكومة)	من ٧٥٪ الى ٩٠٪	بناء على توقعات التقلب فى اسعار الفائدة
رهن محال وآلات	من ٢٠٪ الى ٨٠٪	بناء على طبيعة هذه الضمانات وعمرها الافتراضى وحالتها الحالية
رهن عقارات	من ٣٠٪ الى ٦٠٪	
مجوهرات	من ٧٠٪ الى ٩٠٪	بناء على نوعيتها واتجاهات أسعار الذهب
وثائق تأمين ضد مخاطر الائتمان المصرفى	حسب الاتفاق بين البنك والعميل والشركة المصدرة للوثيقة	

وغني عن البيان أن الضمانات العينية فقط هى التى تمنح نسب تسليفية ، أما الضمانات الشخصية والكفالات فهى غير خاضعة لذلك ، ويكون مصدرها الثقة فى العميل وفى مركزه المالى والائتمانى والأدبى والاجتماعى .

٥ - تحديد الحدود القصوى لأجال إستحقاق القروض :

يرتبط تحديد أنواع القروض والتسهيلات الائتمانية والضمانات والنسب التسليفية لها فى السياسة الائتمانية للبنك إرتباطا كبيرا بتحديد الحدود القصوى لآجال استحقاق القروض وذلك نظرا للإرتباط الكبير بين آجال الاستحقاق وأنواع القروض والتسهيلات الائتمانية ، وتتضمن السياسة الائتمانية للبنك تحديدا للآجال القصوى لاستحقاق القروض والتسهيلات التى تقرها ، ويتوقف تحديد آجال القروض والتسهيلات الائتمانية ***بصفة عامة على مجموعة من العوامل أهمها*** :

أ- الغرض من طلب الائتمان .

ب - طبيعة الضمان المقدم .

جـ -التدفقات النقدية للعميل .

د - مصادر الأموال فى البنك .

- يؤثر الغرض من طلب التسهيلات الائتمانية فى تحديد آجال استحقاق هذه التسهيلات فى الملاءمة بين آجال الاستحقاق والاغراض التى سيوجه لها الائتمان الممنوح ، فعلى سبيل المثال لا الحصر - فإذا كان الغرض من طلب العميل للتسهيلات الائتمانية استخدامها فى تمويل أصول رأسمالية CAPITAL ASSETS فيتعين أن تكون التسهيلات الممنوحة فى صورة قرض متوسط أو طويل الأجل حسب نوع هذه الأصول ، لأنه من الطبيعى أن يتم سداد القروض من العائد المتوقع من تشغيل هذه الأصول ، وهذا العائد RETURN لن يتحقق بالقدر الكافى الذى يسمح بالسداد فى الفترة القصيرة الأجل ، فاذا تم منح تسهيلات إئتمانية قصيرة الاجل لتمويل أصول رأسمالية فإن النتيجة الحتمية تعثر العميل فى السداد مالم تكن هناك مصادر أخرى تسمح بالسداد وتكون محددة وواضحة ومؤكدة .

أما إذا كان الائتمان المصرفى بغرض تمويل عمليات ذات طبيعة قصيرة الاجل كعمليات رأس المال العامل WORKING CAPITAL مثل شراء الخامات وتوفير السيولة فمن الطبيعى أن يكون الائتمان المصرفى الممنوح من البنك لتمويل مثل هذه العمليات فى صورة إئتمان قصير الأجل لإن العائد من هذه العمليات يتحقق فى الأجل القصير ويعتمد على دورة النشاط للعميل طالب التسهيلات الائتمانية ،

وإذا تم تمويل العمليات ذات الطبيعة القصيرة الاجل بائتمان متوسط أو طويل الأجل فإن النتيجة الحتمية لذلك زيادة الاموال السائلة عن حاجة نشاط العميل وزيادة إحتمالات تسربها من النشاط فى استخدامات اخرى من الممكن أن تقود العميل الى التعثر فى السداد نتيجة لهذا التسرب LEAKAGE من النشاط .

- كما يرتبط أجل الائتمان الممنوح بطبيعة الضمان المقدم فالضمانات ذات الطبيعة القصيرة الاجل كالبضائع والكمبيالات تكون ملائمة لمنح إئتمان قصير الاجل بضمانها والعكس صحيح بالطبع ، ولايمكن تصور منح تسهيلات ائتمانية متوسطة الاجل بضمان كمبيالات تستحق السداد خلال عام لإن هذا يعنى فى جوهره منح إئتمان قصير الأجل ، ولكن فى بعض الحالات يمكن منح إئتمان مصرفى قصير الأجل مقابل ضمانات ذات طبيعة متوسطة الاجل مثل منح حد اعتماد جارى مدين بضمان الرهن التجارى ولكن ليست هذه هى القاعدة بالطبع .

- كما يرتبط تحديد أجال استحقاق القروض والتسهيلات الائتمانية بتوقيت تحقق التدفقات النقدية CASHFLOW من نشاط العميل المقترض ، فيجب أن يكون ترتيب استحقاق أقساط القروض - على سبيل المثال لا الحصر - متزامنا مع توفر التدفقات النقدية التى تسمح بالسداد وخصوصا فى الانشطة ذات الطبيعة الموسمية بحيث يكون استحقاق الاقساط فى نهاية الموسم الذى يمثل بالنسبة لهذه الانشطة ذروة الطلب عليها .

- ويتأثر أيضا تحديد آجال استحقاق القروض بحجم وطبيعة مصادر الاموال المتاحة للبنك ، فكلما كانت هذه الموارد المالية مستقرة وكبيرة كلما كان البنك أكثر قدرة على منح الائتمان المصرفى لأجال أطول والعكس صحيح بالطبع وذلك تطبيقا لمعيار الملائمة بين الاستخدامات والموارد من حيث الكفاية والأجل والتكلفة .

وتؤثر هذه العوامل الأربعة السابقة فى تحديد الحدود القصوى لأجال القروض والتسهيلات الائتمانية والتى تقرها السياسة الائتمانية للبنك ، ولايمكن ترتيب هذه العوامل ترتيبا تصاعديا أو تنازليا من حيث درجة الاهمية وذلك نظرا لإن كل عامل منها يؤثر فى تحديد آجال التسهيلات من زاوية معينة وهامة جدا ، ولاشك أن السياسة الائتمانية الجيدة تأخذ فى اعتبارها هذه العوامل مجتمعة عند تحديدها لآجال إستحقاق القروض والتسهيلات .

وتشكل الحدود القصوى MAXIMUM LIMITS لآجال استحقاق القروض والتسهيلات الائتمانية الواردة بالسياسة الائتمانية للبنك الحدود القصوى لآجال منح الائتمان المصرفى والتى يجب عدم تجاوزها من حيث الأجل .

٦- تحديد شروط ومعايير منح الائتمان :

تتضمن السياسة الائتمانية للبنك تحديدا واضحا ودقيقا لشروط ومعايير منح الائتمان المصرفى وينطوى تحديد السياسة الائتمانية لشروط ومعايير منح الائتمان على تحديد الحد الادنى MINIMUM LIMITS للجدارة الائتمانية التى يجب توفرها فى العميل طالب الائتمان المصرفى وذلك بتحديد مختلف المؤشرات الفنية -TECH NICAL INDICATORS التى تحدد وتحكم منح الائتمان المصرفى فى البنك ، وتختلف حدود ومؤشرات الجدارة الائتمانية للعميل من سياسة ائتمانية الى أخرى وفقا لطبيعة نشاط البنك والانشطة الاقتصادية التى يخدمها ولإهداف البنك الاقتصادية والتنموية ووفقا لمدى كون البنك مؤهلالتحمل درجات ومستويات مرتفعة من المخاطر الائتمانية .

ويعكس تحديد السياسة الائتمانية للبنك لحدود الجدارة الائتمانية لعملائه مستوى المخاطر الائتمانية التى يرغب ويقدر البنك على تحملها ، وبصفة عامة يحكم تحديد الجدارة الائتمانية للعميل ***خمسة عوامل هى*** :

أ- المقدرة .

ب - الشخصية .

جـ - رأس المال .

د - الضمان .

هـ - الظروف السائدة .

رتبدأ هذه العوامل كلها بحرف C باللغة الانجليزية لذلك تسمى باللغة الانجليزية 5CS OF CREDIT (وستكون هذه العوامل موضوع فصل قادم مستقل بإذن الله) .

ويؤدى تحديد الحد الادنى للجدارة الائتمانية للعملاء الى استبعاد طلبات الحصول على القروض والتسهيلات المقدمة من عملاء لايتوفر فيهم الحد الادنى للجدارة الائتمانية المؤهلة للحصول على الائتمان من البنك ، حيث ترسم حدود الجدارة الائتمانية المقررة فى السياسة الائتمانية للبنك الحدود التى يمكن للإدارات

الائتمانية التحرك خلالها فيما يتعلق بشروط ومعايير منح الائتمان المصرفي .

وعندما تحدد السياسة الائتمانية للبنك شروط ومعايير صارمة ومتشددة إنما يعكس ذلك عدم رغبة البنك أو مقدرته فى مواجهة مستويات مرتفعة من المخاطر الائتمانية والعكس صحيح ، فعندما تسمح السياسة الائتمانية بمنح إئتمان مصرفى يعادل فى قيمته ٣٠٪ من رأسمال العميل ، وتسمح سياسة ائتمانية أخرى بمنح إئتمان مصرفى يعادل فى قيمته ١٠٠٪ من رأسمال العميل ، فإن السياسة الائتمانية الاولى تتضمن السماح بمستوى أكبر من المخاطر الائتمانية بالمقارنة بالسياسة الائتمانية الثانية ، وترجع العلاقة بين حدود التسهيلات الائتمانية وحجم رأسمال العميل الى الموازنة بين الاقتراض والتمويل الذاتى فى تمويل نشاط العميل بالشكل الذى يجعل الجزء الأكبر من المخاطر المرتبطة بمزاولة النشاط يقع على عاتق العميل والجزء الأقل منها يقع على عاتق البنك .

ويخدم تحديد شروط ومعايير منح الائتمان فى السياسة الائتمانية للبنك كل من الوظيفة التنفيذية والرقابية على منح الائتمان المصرفى سواء كانت رقابة داخلية أو رقابة خارجية .

٧ - تحديد حدود التركز الائتمانى :

تحدد السياسة الائتمانية للبنك الحدود القصوى المسموح بها للتركز الائتمانى ، وبين التركز والتنوع الائتمانى تكمن المخاطر الائتمانية المصاحبة لمنح الائتمان المصرفى بدرجاتها المختلفة ، فزيادة حدة التركز الائتمانى تعنى ارتفاع المخاطر الائتمانية ، وزيادة درجة التنوع الائتمانى تعنى إنخفاض المخاطر الائتمانية ، فالتركز الائتمانى هو الحالة العكسية للتنوع الائتمانى ، وتتناول السياسة الائتمانية للبنك حدود التركز الائتمانى من زوايا وأبعاد مختلفة ***ومن أهمها*** :

أ- حسب العميل الواحد .

ب - حسب حجم الاصول .

جـ - حسب نوع النشاط .

د - حسب نوع الضمان

- وتحدد السياسة الائتمانية للبنك حدود التركز الائتمانى من خلال الزوايا والابعاد السابقة ، فنجد أن بعض السياسات الائتمانية للبنوك تحدد الحد الاقصى للقروض والتسهيلات الائتمانية التى يمكن أن يمنحها البنك للعميل الواحد

كنسبة محددة من رأسمال البنك وتقل عن النسبة التى يحددها قانون البنوك والائتمان ونجد أن بعض السياسات الائتمانية تحدد هذه النسبة طبقا لقانون البنوك والائتمان أى فى حدود نفس النسبة المحددة فى القانون المذكور (وهى ٢٥ ٪ من رأسمال البنك واحتياطياته) والغرض من تحديد هذه النسبة فى السياسة الائتمانية توزيع المخاطر الائتمانية الناشئة عن حجم التسهيلات عند تركزها فى عدد محدود من العملاء .

– كما تحدد السياسة الائتمانية للبنك حدود التركز الائتمانى من حيث حجم الاصول والاستثمارات للعميل المقترض وذلك بغرض توزيع المخاطر الائتمانية الناشئةعن الحجم ، فالنشاط الاقتصادى بشكل عام ينطوى على قدر ما من المخاطر ويختلف حجم المخاطر التى يواجهها أى مشروع باختلاف حجم أصوله واستثماراته الاجمالية GROSS ASSETS ، وتوزيع محفظة قروض وسلفيات البنك على عددمن العملاء مختلف من حيث حجم الاصول ASSETS VOLUME يتضمن فى جوهره توزيع للمخاطر الائتمانية CREDIT RISKS DISTRIBUTION .

– كما تتناول السياسة الائتمانية للبنك تحديد حدود التركزالائتمانى وفقا لنوع النشاط لتوزيع المخاطر الائتمانية على عدد كبير ومتنوع من العملاء الذين يعملون فى أنشطة اقتصادية مختلفة (صناعية ، خدمات ، تجارية ، سياحة ، مقاولات ... الخ) وفى بعض الاحيان تضع القيود على منح التسهيلات الائتمانية لأنشطة معينة دون غيرها على اعتبار أنها أنشطة مرتفعة المخاطر .

– كما تحدد السياسة الائتمانية للبنك حدود التركز الائتمانى من حيث نوع الضمان من خلال إقرارها لأنواع متعددة من الضمانات المقبولة وتحديد نسب تسليفية منخفضة للضمانات الغير مرغوبة وحظر الاقراض بضمان ضمانات معينة .

وهذه الابعاد الاربعة والتى تحدد السياسة الائتمانية من خلالها حدود التركز الائتمانى ليست هى الابعاد الوحيدة بالطبع ولكنها الشائعة ولايحول ذلك دون إستخدام أبعاد وزوايا أخرى لتحديد حدود التركز الائتمانى كالبعد الجغرافى على سبيل المثال .

وإذا كان من المستحيل عمليا مساواة المخاطر الائتمانية بالصفر (أى أن المخاطر الائتمانية = صفر) فمن الممكن دائما تدنيه المخاطر الائتمانية MINIMIZE CREDIT RISKS الى أدنى حد ممكن ، والمدخل الاولى لتدنية المخاطر الائتمانية هو التنوع

الائتمانى كلما أمكن ، وذلك لايتأتى الا عن طريق وضع حدود صارمة وواقعية لحدود التركز الائتمانى فى السياسة الائتمانية .

٨ - تسعير الفائدة على القروض والمصروفات الادارية :

تتعرض السياسة الائتمانية للبنك للفائدة على القروض والتسهيلات والمصروفات الادارية الاخرى المرتبطة بمنح الائتمان المصرفى ، فلا يمكن تصور ترك هذه الأمور للجهات التنفيذية ، فتحدد السياسة الائتمانية سعر الفائدة على القروض والتسهيلات وكذلك كافة المصروفات الادارية الأخرى ، وتختلف بالطبع سياسة تسعير وتحديد الفائدة والمصروفات الادارية من سياسة ائتمانية لأخرى ولكن لهذا الاختلاف حدوده ، لإن سعر الفائدة تتدخل فى تحديده دائما البنوك المركزية لانه يعد مؤشر للسياسة الاقتصادية للدولة ولاتتاح للبنوك الحرية الكاملة فى تحديده وإنما يترك للبنوك هامش تتحرك من خلاله لخلق نوع من المنافسة COMPETITION المرغوبة بين البنوك .

ويتوقف تسعير الفائدة على القروض والتسهيلات من خلال السياسة الائتمانية للبنك على ***مجموعة من العوامل أهمها*** :

أ- سعر الاقراض والخصم	PRIME RATE .
ب - تكلفة الاموال	COST OF FUNDS .
جـ - المنافسة	COMPETITION .
د - آجال الاستحقاق	MATURITY
هـ - الربحية والسيولة	LIQUIDITY & PROFITABILITY
و - درجة المخاطر	DEGREE OF RISKS

وهذه العوامل لايمكن مناقشتها بمعزل عن بعضها البعض لإنها متشابكة فى علاقاتها مع بعضها البعض فنجد أن تسعير الفائدة على القروض والتسهيلات يعتمد بدرجة كبيرة جدا على تكلفة الاموال COST OF FUNDS المتاحة للبنك ولكن بصورة ليست مطلقة لإن البنوك المركزية تقوم بتحديد سعر الاقراض والخصم ، ففى انجلترا يعد سعر (**الليبور** LIBOR)

(LONDON INTER- BANKS OFFERING RATE) سعر أساس ومؤشر لأسعار الفائدة ، وفى مصر يعلن البنك المركزى المصرى سعر الاقراض والخصم وهو بمثابة سعر أولىPRIME RATE وأساس لاسعار الفائدة ، وبالرغم من أن تكلفة الاموال فى

البنك هى المحك الاساسى فى تسعير الفائدة إلا أنه مقيد بعوامل أخرى بخلاف تدخل البنوك المركزية فى تحديد أسعار الفائدة ، حيث يتأثر تسعير الفائدة على القروض والتسهيلات بعامل المنافسة ، فأوضاع المنافسة السائدة بين البنوك لها تأثيرها المباشر والقوى على تسعير الفائدة على القروض والتسهيلات ، فكلما زادت حدة المنافسة بين البنوك ينعكس ذلك فى صورة انخفاض فى اسعار الفائدة على القروض والتسهيلات ولكن مدى هذا الانخفاض مقيد ومحدد دائما بتدخل البنوك المركزية فى تحديد أسعار الفائدة ، وإذا كان هذا التحديد فى صورة حدود قصوى وحدود دنيا لاسعار الفائدة على القروض والتسهيلات فإن نطاق المنافسة بين البنوك سينحصر بين هذه الحدود ، ولاشك أن زيادة الطلب على القروض والتسهيلات تؤدى الى ارتفاع اسعار الفائدة وينعكس ذلك على سياسة تسعير الفائدة بالطبع .

وتؤثر آجال استحقاق القروض والتسهيلات على تسعير الفائدة فى أن التسهيلات القصيرة الاجل يتم منحها عادة بأسعار فائدة بسعر أقل من التسهيلات والقروض المتوسطة والطويلة الاجل ويرجع ذلك الى أن أسلوب حساب الفائدة على التسهيلات القصيرة الاجل يتم وفقا لاسلوب الفائدة المركبة COMPOUND IN-TEREST أما بالنسبة للقروض فيتم احتساب الفائدة عليها وفقا لاسلوب الفائدة البسيطة كما يرجع ايضا الى أن الائتمان قصير الاجل يكون مستحق السداد فى الفترة القصيرة أو فى الاجل القصير ويمكن اعادة اقراضه – بعد تحصيله – مرات مختلفة ، أما الائتمان المتوسط والطويل الاجل سيتم استرداده على سنوات وعلى دفعات أو أقساط وبالتالى اعادة اقراضه مرة أخرى تستغرق وقت أطول من الائتمان قصير الاجل لذلك يمنح بأسعار فائدة أعلى نسبيا .

وتؤثر الموازنة المطلوبة بين الربحية والسيولة PROFITABILITY & LIQUIDITY فى تسعير الفائدة على القروض والتسهيلات ، فوجود أموال قابلة للاقراض وزائدة عن اعتبارات السيولة يؤدى الى انخفاض اسعار الفائدة على القروض والتسهيلات وذلك فى حدود هيكل أسعار الفائدة (الحد الادنى لها) وبما لايخل بالعلاقة المعروفة بين الربحية والسيولة ، كما تؤثر المخاطر الائتمانية لأنواع معينة من القروض والتسهيلات فى تحديد أسعار الفائدة عليها ، حيث نجد أن القروض والتسهيلات المكفولة SECURED بضمانات سائلة أو قابلة للتسييل الفورى تمنح بالحد الادنى لاسعار الفائدة ، كما أن القروض والتسهيلات الائتمانية المرتفعة المخاطر أو بدون ضمان تمنح بالحد الاقصى لأسعار الفائدة المعمول بها .

ويتبين لنا من مناقشة العوامل المؤثرة فى تحديد أسعار الفائدة على القروض

والتسهيلات التى يمنحها البنك بصفة عامة أن حرية البنك فى تحديد اسعار الفائدة غير مطلقة ويتدخل فيها البنك المركزى بشكل مباشر ، ويرجع ذلك الى أهمية سعر الفائدة كأداة DEVICE بالغة التأثير والخطورة ولها أبعادها المالية FISCAL والنقدية MONETARY والاقتصادية المؤثرة جدا ، لذلك تمارس البنوك المركزية فى جميع دول العالم - وبصرف النظر عن طبيعة نظامها الاقتصادى - تأثيرا كبيرا ومباشرا فى تحديد أسعار الفائدة ولاتتركها للمنافسة الحرة الا فى حدود مخططة ومقصودةINTENDEDلتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ECONOMIC POLICY والسياسة المالية FISCAL POLICY للدولة التى تقوم أحيانا بدعم اسعار الفائدة بغرض تشجيع اقامة المشروعات والانشطة المرغوبة اقتصاديا وتتحمل الموازنة العامة BUDGET هذا الدعم SUBSIDY على هذا النوع من القروض والذى يسمىبالقروض المدعمة أو الميسرة LENIENT. / SUBSIDIZED LOANS وبجانب تحديد السياسة الائتمانية لأسعار الفائدة INTEREST RATES على القروض والتسهيلات التى يمنحها البنك ، فإنها تحدد أيضا المصروفات الادارية التى يتقاضاها من عملاء التسهيلات الائتمانية وذلك نظير المصروفات اللازمة لتداول ودراسة طلبات التسهيلات .

ولاشك أن تحديد السياسة الائتمانية لأسعار الفائدة على القروض والتسهيلات وتحديد المصروفات الادارية يعد فى جوهره مدخلا أوليا لتخطيط أرباح البنك فى المدى القصير والطويل .

وتخضع سياسة تسعير الفائدة للمراجعة من آن لآخر وفقا للتطورات التى تلحق بالعوامل المؤثرة فيها .

٩- تحديد السلطات والمسئوليات الائتمانية :

من الأركان الرئيسية للسياسة الائتمانية للبنك تحديد السلطات والصلاحيات المختصة بمنح الائتمانالمصرفى وفقا للمستويات الأدارية المختلفة التى يتضمنها الهيكل التنظيمى للبنك ، ويجب أن يكون هذا التحديد تحديدا واضحا ومتضمنا لحدود هذه الصلاحيات الائتمانية CREDIT AUTHORITY .

وطبقا للمبدأ الادارى المعروف « السلطة والمسئولية AUTHORITY & RESPONSI-BILITY فإن المسئولين المخولين سلطة البت فى طلبات القروض والتسهيلات وإصدار الموافقات الائتمانية SANCTIONS يكونونمسئولين عن سلامة هذه الموافقات APPROVALS من حيث مدى مطابقتها للسياسة الائتمانية للبنك .

ويختلف نطاق وحدود سلطات أو صلاحيات منح الائتمان المصرفى من سياسة

إئتمانية لأخرى ، حيث يعتمد نطاق الصلاحيات الائتمانية على حجم البنك والهيكل التنظيمى له ، ففى البنوك الصغيرة الحجم تكون سلطات منح الائتمان مركزية CENTRALIZATION فى المركز الرئيسى للبنك ويقتصر دور فروع البنك المحدودة على اعداد الاقتراحات الائتمانية CREDIT PROPOSALS ورفعها للسلطة المركزية للبت فيها ، ولايلائم هذا الاسلوب بالطبع البنوك المتوسطة والكبيرة الحجم حيث يعد معوقا للأداء ، وتتبع هذه البنوك مبدأ تفويض السلطة AUTHORITY DE-LEGATION للمستويات الادارية المختلفة بسائر فروع البنك ، وتتدرج الصلاحيات الائتمانية وفقا لمبدأ تفويض السلطة بتدرج الهرم الادارى للبنك .

وتتخذ صلاحيات منح الائتمان المصرفي في البنوك المختلفة الاشكال الاتية :

أ- الصلاحية الفردية .

ب- الصلاحية الجماعية .

جـ- لجنة الائتمان .

ونتناول كل منها بشىء من التفصيل :

أ- الصلاحية الفردية :

تخول سلطة منح الائتمان وفقا لهذا الاسلوب لشخص أو مسئول RESPONSI-BLE واحد يكون غالبا مدير الفرع BRANCH MANAGER أو الوحدة المصرفية أو مدير الائتمان CREDIT MANAGER وتكون له صلاحية البت فى طلبات القروض والتسهيلات الائتمانية حتى مبلغ محدد وعند تجاوز طلب القرض أو التسهيلات لهذا المبلغ أى لحدود صلاحياته الائتمانية يتم رفعه الى السلطة الائتمانية المختصة والاعلى بعد إعداد الدراسة الائتمانية متضمنا التوصية RECOMMENDATION بالموافقة أو الرفض أو يتم رفع الطلب لدراسته بمعرفة السلطة الائتمانية المختصة .

ومن أهم مزايا الصلاحية الفردية :

- السرعة فى البت فى طلبات القروض والتسهيلات .
- تحديد المسئولية فى مسئول واحد .
- سهولة الرقابة .

ومن أهم عيوب الصلاحية الفردية :

- الاعتماد على الفردية فى اتخاذ القرار وما تتضمنه من تقدير شخصى

- الافتقار الى الموضوعية فى بعض الأحيان .

ب- الصلاحية الجماعية :

تخول سلطة منح الائتمان وفقا لهذا الاسلوب الى أكثر من شخص (شخصين أو ثلاثة) أو مسئول فتكون من إختصاص مدير الفرع ومدير الائتمان أو مدير الائتمان ونائب مدير الائتمان أو مدير الائتمان ونائب مدير الائتمان أو مدير الفرع ونائب مدير الفرع ومدير الائتمان ، وتخول لهم سلطة البت فى طلبات القروض والتسهيلات الائتمانية حتى مبلغ معين ، وفى حالة تجاوز مبلغ القرض أو التسهيلات حدود السلطة الائتمانية المخولة لهم يتم رفع الطلب الى السلطة الائتمانية المختصةوالأعلي تماما كما هو متبع بالنسبة للصلاحية الفردية .

ومن أهم مزايا الصلاحية الجماعية :

- السرعة فى البت فى طلبات القروض والتسهيلات ولكن بدرجة أقل من الصلاحية الفردية .

- يقل الاعتماد على التقدير الشخصى بالمقارنة بالصلاحية الفردية .

ومن أهم عيوب الصلاحية الجماعية :

- احتمالات صدور القرار الائتمانى بموجب تعليمات ادارية .

- إحتمال انعكاس علاقة الرئيس بالمرؤس على القرار الائتمانى .

جـ - لجنة الائتمان : CREDIT COMMITTEE :

تشكل لجنة الائتمان فى صورة لجنة رسمية FORMAL COMMITTEE وتخول لها سلطات منح الائتمان المصرفى ، وتكون لجنة مركزية CENTRAL COMMITTEE بالمركز الرئيسى HEAD OFFICE أو لجنان فرعية SUB - COMMITTEE بفروع البنك أو بمنطقة جغرافية تضم عدد من فروع البنك ، ويمكن أن تكون فى صورة لجنة نوعية تختص بالبت فى طلبات القروض والتسهيلات الخاصة بنوع معين مثل لجنة قروض التجارة الخارجية .

ويعين للجنة الائتمان رئيس وأعضاء وسكرتير ويتم تحديد إجراءات التصويت والعدد الكافى لصحةانعقادها وسريان قراراتها وحدود سلطاتها الائتمانية فى القرار الخاص بتكوينها .

ومن أهم مزايا لجنة الائتمان :

- تسمح بقدر كبير من ديمقراطية القرار الائتمانى .
- خضوع القرار الائتمانى لوجهات نظر مختلفة يقلل من المخاطر الائتمانية .
- تقلل من الاعتماد على التقدير الشخصى والفردى فى اتخاذ القرارات الائتمانية .

ومن أهم عيوب لجنة الائتمان :

- طول الوقت اللازم للبت فى طلبات القروض والتسهيلات .
- قد تتضمن اجراءات بيروقراطية تؤدى الى البطء فى اتخاذ القرار .
- تمييع المسئولية وعدم تحديدها .
- قد تضم اعضاء غير مؤهلين لاتخاذ القرارات الائتمانية .

وبالاضافة الى الصور السابقة للصلاحيات الائتمانية ، فإن لمجلس ادارة البنك صلاحيات ائتمانية واسعة حيث تخول له سلطة البت فى طلبات القروض والتسهيلات الائتمانية التى تفوق فى قيمتها حدود الصلاحيات الائتمانية للمستويات الادارية الادنى ، فمجلس الادارة هو السلطة الائتمانية العليا فى البنك ومصدر السياسة الائتمانية وصانعها .

ولايختلف أسلوب اتخاذ القرار ات الائتمانية بمجلس الادارة عن الاسلوب الذى تتخذ وفقا له القرارات الائتمانية بلجنة الائتمان .

١٠- تحديد البيانات والتقارير لأغراض الرقابة :

تحدد السياسة الائتمانية أنواع البيانات والتقارير REPORTS اللازمة لأغراض الرقابة CONTROL كما تحدد توقيت TIMING تقديمها سواء كان دوريا PERIOD-ICALLY أو فى أى لحظة وفقا لما تطلبه أجهزة الرقابة الخارجية وإدارات التفتيش والرقابة الداخلية INSPECTION & INTERNAL CONTROL من بيانات عن النشاط والاداء الإئتمانى .

ويرتبط تحديد البيانات والتقارير وإعدادها وفقا لنماذج MODELS محددة مسبقا لهذا الغرض وينص عليها فى السياسة الائتمانية للبنك وذلك بغرض سهولة المقارنة والاستدلال والتقرير REPORTING .

ومن أهم البيانات الخاصة بالنشاط والاداء الائتماني CREDIT PER-FORMANCE البيانات الآتية :

- بيان بطلبات القروض والتسهيلات الجديدة (خلال الفترة).
- بيان بالتسهيلات التى تمت الموافقة عليها (خلال الفترة).
- بيان بالمدة الزمنية التى استغرقها دراسة كل طلب (خلال الفترة).
- بيان بطلبات القروض والتسهيلات التى تم رفضها (خلال الفترة) وأسباب الرفض .
- مقارنة بين طلبات القروض والتسهيلات بين الفترة الحالية وفترة أخرى .
- توزيع الموافقات حسب :

(الحجم - نوع النشاط ، نوع الضمان ، أجل التسهيلات ... الخ).

- **تقارير عدم الانتظام وتشمل :**
- التجاوزات (وماتم بشأنها).
- المتأخرات (وماتم بشأنها).
- التسويات والجدولة وعملاء الاجراءات القانونية .
- بيان بالمسدد والمنصرف موزعا حسب نوع التسهيلات خلال الفترة .
- بيان تحليلى بالتسهيلات التى تزيد عن ٥٪ و١٠٪ و١٥٪ و٢٠٪ و٢٥٪ من رأسمال البنك .
- بيان بالالتزامات العرضية موزعا حسب النوع .

وتعطى هذه البيانات والمعلومات عن النشاط والاداء الائتماني للبنك ككل للإدارة العليا للبنك صورة واضحة ودقيقة عن النشاط الائتماني للبنك وتمكن الادارة العليا من تخطيط وترجيه نشاط البنك والأرتفاع بمستوى الاداء الائتماني بهدف رئيسى هو تدنية المخاطر الائتمانية ، كما تخدم هذه البيانات والمعلومات أجهزة الرقابة وتسهل أداء وظائفها لحد كبير جدا .

١١- دليل التعامل مع البنك وإجراءات الحصول على الائتمان :

يعكس دليل التعامل مع البنك وإجراءات الحصول على الائتمان الجوانب التى تهم العملاء بالنسبة للسياسة الائتمانية للبنك ، وتقوم عادة البنوك الكبيرة

والمتوسطة الحجم بإصدار هذا الدليل فى صورة كتيب مطبوع ، ويهدف الى تعريف العملاء الحاليين والمتوقعين بنشاط البنك بصفة عامة وبالقروض والتسهيلات الائتمانية التى يمنحها وشروط منحها ، وغنى عن البيان أن هذا الدليل لايتضمن بالطبع المعلومات والمعايير الفنية والدقيقة لمنح الائتمان المصرفى ، بل يتضمن تزويد العميل بالحد الأدنى من المعلومات عن شروط وخطوات منح القروض والتسهيلات الائتمانية التى يقدمها البنك لعملائه وذلك بالاضافة الى الخدمات المصرفية الأخرى .

ويكون هذا الدليل خاضعا للمراجعة حيث يتم تعديله وتحديثه دائما وفقا للتطورات والتعديلات التى تلحق بشروط واجراءات منح الائتمان بالبنك وغنى عن البيان أن هذا الدليل يتم إعداده وفقا للسياسة الائتمانية للبنك والتى غالبا ما تقر إصدار مثل هذا الدليل كركن من أركانها .

ومن أهم البيانات والمعلومات التى يتضمنها دليل التعامل مع البنك وإجراءات الحصول على ***الائتمان المعلومات الاتية*** :

١ - التعريف بالبنك :

وتتضمن معلومات عن البنك **من حيث** :

- تاريخ تأسيس البنك .
- رأسمال البنك .
- القوانين التى أجازت تأسيس البنك .
- الشكل القانوني للبنك (فى مصر يجب أن يتخذ شكل الشركة المساهمة طبقا للقانون) .

٢ - أهداف البنك :

وتتضمن الاهداف والأغراض التى يعمل البنك لتحقيقها طبقا لماهو وارد فى نظامه الاساسى وأهم القطاعات الاقتصادية التى يهدف الى تنميتها .

٣- نشاط البنك :

وتتضمن على وجه التحديد الانشطة المصرفية والخدمات المصرفية التى يقدمها البنك لعملائه **مثل** :

- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع C /AS & DEPOSITS .

- العملات التى يتعامل بها البنك CURRENCIES
- فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان L / CS & L / GS
- التحويلات المحلية والخارجية TRANSFERS
- منح القروض والتسهيلات الائتمانية CREDIT FACILITIES & LOANS
- اصدار بطاقات الاعتماد CREDIT CARDS
- أعمال أمناء الاستثمار TRUSTEE

(وأية أنشطة مصرفية أخرى يمارسها البنك) .

٤- المركز الرئيسى للبنك وفروعه ومراسليه :

وتتضمن معلومات عن :

- المركز الرئيسى للبنك (عنوانه وأرقام التليفونات والفاكس والسويفت وصندوق البريد والرمز البريدى)
- الفروع (عناوين الفروع وأرقام التليفونات ....)
- شبكة المراسلين بالخارج (اسم المراسل ، العنوان ، ....)

٥- مجلس الادارة :

ويتضمن بيان باعضاء مجلس ادارة البنك ومديرى العموم واسم وعنوان مراقب الحسابات .

٦- الانشطة الاقتصادية التى يمولها البنك :

وتتضمن تحديد لانواع الانشطة الاقتصادية التى يقوم البنك بمنحها القروض والتسهيلات الائتمانية مثل :

- الانشطة التجارية (قطاع التجارة)
- المقاولات .
- الاستيراد والتصدير .

(وتكون هذه الانشطة محددة بدقة وعلى سبيل الحصر فى الدليل ووفقا للسياسية الائتمانية للبنك) .

٧- أنواع القروض والتسهيلات التى يمنحها البنك :

وتتضمن معلومات وافية عن القروض والتسهيلات **وتشمل** :

أ- أنواع القروض والتسهيلات :

- قروض وتسهيلات بالعملة المحلية و / أو الاجنبية .
- قروض إستهلاكية .
- قروض استثمارية .
- قروض سلعية وميسرة .

(وتكون محددة على سبيل الحصر)

ب- أغراض منح القروض والتسهيلات :

وتتضمن الاغراض التى تستخدم فيها القروض والتسهيلات التى يمنحها البنك **مثل** :

- تمويل عمليات رأس المال العامل .
- تمويل الاصول الثابتة .
- تمويل الانشاءات .

(وتكون محددة على سبيل الحصر).

جـ - آجال استحقاق القروض والتسهيلات :

تتضمن الحدود القصوى لآجال استحقاق كل نوع من القروض التى يمنحها البنك **كالاتى** :

- تسهيلات قصيرة الاجل (حتى سنة).
- قروض متوسطة الاجل (من ٢ سنوات حتى ١٠ سنوات).
- قروض طويلة الاجل (حتى ٢٠ سنة).

٨- إجراءات الحصول على القروض والتسهيلات :

ويتضمن كافة المعلومات التى تهم العميل طالب التسهيلات الائتمانية **وتشمل** :

أ- المستندات المطلوبة رفق طلب الحصول على القروض والتسهيلات وتشمل :

- السجل التجارى للمنشأة .
- ترخيص مزاولة النشاط .
- عقد الشركة وتعديلاته وبطاقات تحقيق الشخصية للشركاء .
- البطاقة الضريبية والمركز الضريبى .
- الموقف من التأمينات الاجتماعية .
- بيان بسابقة الاعمال (بالنسبة للمقاولين).
- الحسابات الختامية لأخر ثلاث سنوات سابقة .
- دراسة جدوى (اذا كان المشروع جديد).

(وهذه المستندات تمثل الحد الادنى بالطبع ويمكن طلب مستندات إضافية) .

ب - الضمانات التى يقبلها البنك والنسب التسليفية لها :

وتتضمن تحديد دقيق وعلى سبيل الحصر للضمانات التى يقبلها البنك وكذلك النسبة التسليفية لكل نوع من هذه الضمانات وتكون عادة فى صورة جدول كالاتى (على سبيل المثال) :

نوع الضمان	النسبة التسليفية
كمبيالات تجارية	من ٥٠ ٪ الى ٨٠ ٪
سندات (غير حكومية)	من ٧٥ ٪ الى٩٠ ٪
سندات حكومية	٩٠ ٪

جـ - مراحل الحصول على القروض والتسهيلات :

وتتضمن معلومات كافية عن المراحل المختلفة التى يمر خلالها الطلب المقدم من العميل للحصول على التسهيلات حتى مرحلة استخدام القرض **وتشمل** :

- مرحلة التقدم بالطلب والمستندات المؤيدة .
- مرحلة دراسة البنك للطلب .
- إصدار الموافقة (أو الرفض) على طلب القرض .
- مرحلة إتمام التعاقد على القرض أو التسهيلات .
- مرحلة إستخدام القرض أو التسهيل (مرحلة الصرف)
- مرحلة وطريقة السداد .

٩- مزايا التعامل مع البنك :

ويتضمن هذا الجزء من دليل التعامل مع البنك وإجراءات الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية بيان بأهم المزايا التى يحققها العميل من التعامل مع البنك مثل :

- تنظيم المعارض الداخلية والخارجية .
- تقديم معونة فنية للعميل .
- تقديم خدمة مراكز المعلومات التجارية والتسويقية للعميل .

وتعتمد هذه المزايا على الامكانيات المتاحة للبنك وتؤثر فى تدعيم وتقوية مركزه التنافسى .

ويساعد دليل التعامل مع البنك وإجراءات الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية فى نشر العادات المصرفية وتنمية الوعى المصرفى بين جمهور المتعاملين ويؤدى الى اداء كافة المعاملات المصرفية بسهولة ويسر ، كما يؤدى الى زيادة الثقة فى البنوك وينعكس ذلك فى صورة تنمية لنشاطها ولمراكزها المالية .

المبحث الثالث

أثار السياسة الائتمانية على المركز المالى للبنك

تمهيد :

لاينحصر تأثير السياسة الائتمانية للبنك على تناولها لعملية منح الائتمان المصرفى ومتابعته والرقابة عليه فقط ، بل تمتد آثار السياسة الائتمانية الى ماهو أبعد من ذلك ، فتفرز آثارها وأنعكاساتها على سائر الانشطة المصرفية التى يمارسها البنك ، وتتبلور هذه الأثار والإنعكاسات وتنصب فى النهاية على المركز المالى للبنك ككل AS A WHOLE وحساباته الختامية والتى تشمل الميزانية العمومية BALANCE SHEET وحساب الأرباح والخسائر PROFIT & LOSS ACCOUNT فالحسابات الختامية للبنك أو حسابات النتيجة عن سنة مالية FISCAL YEAR معينة ماهى الا نتيجة مباشرة للسياسات التى تبنتها ادارة البنك فى الماضى ، فالربح أو الخسارة التى حققها البنك اليوم يعد محصلة لسياسات وقرارات ادارة البنك فى الماضى ، كما أن السياسات التى يتبناها البنك اليوم تؤثر بالضرورة على أرباح أو خسائر البنك فى المستقبل .

فالسياسة الائتمانية للبنك تؤثر على مجموعة مختلفة ومتشابكة من العوامل والمتغيرات VARIABLES ذات التأثير المباشر على المركز المالى للبنك ، ***حيث تؤثر السياسة الائتمانية على المتغيرات الاتية :***

- الربح
- المخصصات
- حجم النشاط
- محفظة القروض والسلفيات
- نسبة الملاءة
- النسب المالية للبنك
- هيكل الايرادات والمصروفات للبنك
- هيكل الاصول والهيكل التمويلى للبنك

ويترتب على ذلك أن صناعة السياسة الائتمانية للبنك من أهم وأدق وأخطر السياسات ، ولكن هذا لايعنى بأى حال عدم أهمية السياسات الاخرى مثل سياسة الودائع DEPOSITS POLICY وسياسة رأس المال CAPITAL POLICY فالتنسيق CO - ORDINATION بين هذه السياسات أمر ضرورى وجوهرى وذلك لعلاقات الارتباط والتشابك المتبادل INTERRELATIONS بين هذه السياسات . وسنتناول أثار السياسة الائتمانية على المركز المالى للبنك من خلال أثارها ***على كل من العوامل والمتغيرات الآتية :***

١ – الربح والتوزيعات PROFIT & DIVIDENDS

٢ – محفظة القروض والسلفيات LOAN PORTFOLIO

٣ – المخصصات PROVISIONS

٤ – حجم النشاط ACTIVITY VOLUME

٥ – نسبة الملاءة ADEQUACY RATIO

٦ – النسب المالية للبنك FINANCIAL RATIOS

٧ – هيكل الايرادات والمصروفات REVENUES & EXPENSES STRUCTURES

٨ – هيكل الاصول والهيكل التمويلي للبنك ASSETS & FINANCIAL STRUCTURES

ونتناول فيما يلي كل منها بشيء من التفصيل :

١ – آثار السياسة الائتمانية على أرباح وتوزيعات البنك :

تؤثر السياسة الائتمانية المطبقة والمتبعة بالبنك على حجم أرباح البنك وبالتالى على التوزيعات DIVIDENDS لحملة الاسهم SHAREHOLDERS ، فالسياسة الائتمانية الجيدة والرشيدة هى التى يؤدى تطبيقها الى تدنية المخاطر الائتمانية بصورة أساسية ، وهى السياسة التى تؤدى الى منح ائتمان مصرفى جيد يتمكن البنك من استرداد الغالبية العظمى منه – فى أجال الاستحقاق ثم اعادة اقراضه أو منحه مرة أخرى وهكذا .

وتعد الايرادات التى يحققها البنك على القروض والتسهيلات التى يمنحها لعملائه من أهم المصادر الرئيسية للايرادات بالنسبة للبنك وكلما كان الائتمان الذى يمنحه البنك إئتمانا جيدا كلما تمكن البنك من تعظيم هذه الايرادات وبالتالى زيادة أرباحه ومن ثم زيادة التوزيعات على المساهمين (ملاك البنك) وتكوين الاحتياطيات لتدعيم المركز المالى للبنك ، وكلما ارتفعت قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية الغير جيدة أو الرديئة التى يمنحها البنك كنسبة من إجمالى قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة ، كلما تقلصت وإنخفضت قيمة الايرادات المحصلة كفوائد دائنة CREDIT INTERESTS على القروض والتسهيلات التى يمنحها البنك ، حيث يكون تحقق الايرادات على الائتمان الغير جيد أو الردىء عملية دفترية ، فتحقيق الايرادات مرهون بواقعة تحصيلها ، ويؤدى هذا الى التأثير على ايرادت البنك بالانخفاض نتيجة لتكوين المخصصات الفنية وتحميلها

على أرباح البنك ومن ثم تنخفض أرباح البنك والتوزيعات على المساهمين .

ولهذا فإن نجاح أو فشل السياسة الائتمانية للبنك فى تناول عملية منح الائتمان المصرفى له آثاره المباشرة والخطيرة على قيمة الأرباح والتوزيعات ، وتتوقف قيمة التوزيعات بالطبع على سياسة البنك فى توزيع الأرباح إلا أنها تعتمد بصورة أساسية على قيمة الارباح المحققة ومدى كفايتها .

٢- آثار السياسة الائتمانية للبنك على محفظة القروض والسلفيات :

تؤثر السياسة الائتمانية المتبعة فى البنك تأثيرا مباشرا وأصيلا على محفظة قروض وسلفيات LOAN PORTFOLIO البنك من جوانب وزوايا وأسس مختلفة ومتعددة *أهمها* :

أ- حجم المحفظة .

ب - مدى تنوعها أو تركزها .

جـ - جودة المحفظة .

وتصنيف محفظة قروض وسلفيات البنك وتحليليها وفقا لهذه الزوايا والأسس يكشف ويفصح عن الآثار التى أفرزتها السياسة الائتمانية للبنك على محفظة قروضه وسلفياته ، فالسياسة الائتمانية هى المسئول الأصيل عن محفظة قروض وسلفيات البنك .

- وبمقارنة حجم (أو قيمة) محفظة قروض وسلفيات البنك ، بحجمها أو بقيمتها فى سنوات سابقة ، يمكن استخلاص مدى نجاح السياسة الائتمانية المتبعة فى تحقيق زيادة ونمو فى قيمة القروض والسلفيات التى منحها البنك ، ولكن هذا المؤشر غير كافى لإنه يهتم بالكم QUANTITY ويهمل الكيف ، ولذلك يتم تحليل محفظة قروض وسلفيات البنك وفقا لأسس أخرى لقياس مدى التركز الائتمانى الذى *تتضمنه مثل* :

- توزيع محفظة القروض والسلفيات حسب نوع الضمان .
- ~ ~ ~ ~ ~ حسب العميل الواحد
- ~ ~ ~ ~ ~ حسب نوع النشاط .
- ~ ~ ~ ~ ~ حسب آجال الاستحقاق .
- ~ ~ ~ ~ ~ حسب حجم الاصول والاستثمارات .

ويفصح تحليل محفظة القروض والسلفيات وفقا لأسس مختلفة عن مدى نجاح السياسة الائتمانية للبنك فى تحديد الحدود المعقولة والمقبولة للتركز الائتمانى .

– كما أن تصنيف CLASSIFICATION محفظة قروض وسلفيات البنك من حيث *مدى جودتها الى* :

– قروض وتسهيلات جيدة .

– قروض وتسهيلات دون المستوى .

– قروض وتسهيلات رديئة .

يفصح عن مدى فاعلية السياسة الائتمانية للبنك فى إنتاج ائتمان مصرفى جيد ، وكلما إزادت نسبة القروض والتسهيلات الجيدة كنسبة من إجمالى المحفظة كلما كانت محفظة قروض وسلفيات البنك جيدة والعكس صحيح بالطبع . وتؤثر جودة محفظة قروض وسلفيات البنك على المركز المالى FINANCIAL POSITION له تأثيرا بالغا عن طريق زيادة قيمة المخصصات الفنية التى يتم تكوينها على القروض الرديئة ودون المستوى وتحميل قيمة هذه المخصصات على أرباح البنك مما يؤدى الى انخفاض ارباح البنك وتوزيعاته والى ضعف المركز المالى للبنك .

٣- آثار السياسة الائتمانية على المخصصات :

لما كانت المخصصات PROVISIONS من الناحية المحاسبية ACCOUNTING السليمة عبء BURDEN على الربح ، فكلما كانت المخصصات التى يكونها البنك والمرتبطة بمحفظة قروضه وسلفياته كبيرة ، كلما أدى ذلك الى الزيادة فى قيمة هذه المخصصات والى انخفاض أرباح البنك ومن ثم التوزيعات ، والعكس صحيح فى حالة إنخفاض قيمة المخصصات .

وترتفع قيمة المخصصات لمقابلة الديون المشكوك فى تحصيلها DOUBTFULL DEBTS كلما إزدادت قيمة القروض والتسهيلات الرديئة أو دون المستوى فى محفظة قروض وسلفيات البنك ، فالعامل الرئيسى الذى يحكم قيمة مخصصات الديون المشكوك فى تحصيلها هو مدى جودة محفظة قروض وسلفيات البنك والتى تعتمد بدورها وفى المقام الاول على السياسة الائتمانية التى يتبناها البنك .

كما تعتمد قيمة المخصصات لمقابلة الديون المشكوك فى تحصيلها على مدى وجود معايير فنية TECHNICAL STANDARDS لتصنيف الاصول ASSETS CLASSIFICATION وحساب المخصصات ، وهذه المعايير يجب أن تقرها السياسة الائتمانية للبنك اعتمادا على المعايير التى يقرها البنك المركزى كرقيب مهمين

على الائتمان المصرفى وعلى الاتجاهات الدولية الحديثة MODERN INT'L TRENDS والتى تقوم بتصنيف الاصول وحساب المخصصات ***وفقا للأسلوب الآتي*** :

أ	تصنيف محفظة القروض والسلفيات وفقا لمدى جودتها	٪ لقيمة المخصص لكل نوع
١	قروض وسلفيات جيدة	بنسبة ١ ٪ من الرصيد القائم
٢	قروض وسلفيات دون المستوى (أقل جودة)	بنسبة ٢٠ ٪ من الرصيد القائم
٣	قروض وسلفيات غير جيدة (مشكوك فى تحصيلها)	بنسبة ٥٠ ٪ من الرصيد القائم
٤	قروض وسلفيات رديئة (غير قابلة للتحصيل)	بنسبة ١٠٠ ٪ من الرصيد القائم (أى بالكامل) .

ويلاحظ أن الاتجاهات الدولية والحديثة فى تصنيف الاصول وحساب المخصصات الفنية لايلائم كل البنوك ولو طبق هذا الاسلوب لإحتساب المخصصات لأفلست فى الحال بنوك كثيرة ، لإن هذا الاسلوب ملائم للبنوك الكبيرة والتى تعمل غالبا فى الدول المتقدمة حيث تنخفض المخاطر الائتمانية فى هذه الدول بالمقارنة بالدول النامية ولكن هذا لايعنى بأى حال عدم وضع معايير موضوعية وفنية لتصنيف الاصول وحساب المخصصات متدرجة حتى تصل الى المستويات الدولية فمالا يدرك كله لايترك كله بطبيعة الحال .

٤- أثار السياسة الائتمانية على حجم نشاط البنك :

يتجاوز تأثير السياسة الائتمانية للبنك حدود أثارها على النشاط الائتمانى للبنك ويمتد ليشمل مختلف الانشطة المصرفية الاخرى التى يمارسها ويقدمها البنك لعملائه ، فالسياسة الائتمانية عندما تنجح فى زيادة النشاط الائتمانى فى صورة زيادة فى القروض والتسهيلات الائتمانية التى يمنحها البنك تنعكس هذه الزيادة على الخدمات المصرفية الاخرى التى يقدمها البنك لعملائه فى ***صورة زيادة فى الانشطة والخدمات المصرفية الاتية*** :

- الزيادة فى خطابات الضمان الصادرة .
- الزيادة فى الودائع المجمدة والتأمينات النقدية .
- الزيادة فى الاعتمادات المستندية

- الزيادة فى قيمة الالتزامات العرضية .
- الزيادة فى الايرادات نتيجة الزيادة فى أداء الخدمات المصرفية .
- الزيادة فى الحسابات الجارية والودائع وعمليات الكامبيو (محلى وخارجى)
- الزيادة فى الخدمات المصرفية الاخرى (كعمليات الصرف الاجنبى)

ويرجع السبب فى تأثير السياسة الائتمانية على نشاط البنك ككل ، الى أن جذب عملاء جدد وزيادة قيمة القروض والتسهيلات التى يمنحها البنك. ينعكس فى صورة عدم اقتصار تعاملات عميل التسهيلات الائتمانية مع البنك فى مجال الائتمان فقط ، بل يمتد هذا التعامل ليشمل خدمات مصرفية أخرى ، كإصدار خطابات ضمان لصالح عملائه وايداع التأمين النقدى فى البنك ، وفتح الاعتمادات المستندية لحسابه وتحصيل الشيكات والكمبيالات المسحوبة على عملائه لصالحه ، وفتح حساب جارى دائن طرف البنك وربط ودائع طرف البنك .

وبالطبع يمكن تصور العكس فى حالة فشل السياسة الائتمانية للبنك فى جذب عملاء جدد وزيادة النشاط الائتمانى وذلك فى حدود الامكانيات الفنية والتمويلية المتاحة للبنك .

ويؤثر حجم النشاط الاجمالى للبنك بالطبع على المركز المالى للبنك بالزيادة أو النقص ، فالمركز المالى للبنك ماهو الا انعكاس لحجم وأنواع وطبيعة نشاط البنك .

٥- آثار السياسة الائتمانية على نسبة الملاءة ADEQUACY RATIO .

تعرف نسبة الملاءة بأنها مدى كفاية حقوق الملكية الاجمالية بالنسبة للودائع (إجمالى الودائع) أو بمعنى آخر نسبة حقوق الملكية / الودائع EQUITY / DE-POSITS / RATIO كنسبة مئوية AS . A . PERCENTAGE ويمكن التعبير عن هذه النسبة كالاتى :

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالى الودائع}} \times ١٠٠$$

وتتضمن حقوق الملكية(رأس المال المدفوع PAIDUP CAPITAL والاحتياطيات RESERVES

والارباح المحجوزة RETAINED EARNINGS أو غير الموزعة) كما تتضمن إجمالى الودائع(الودائع بكافة أنواعها والودائع المستحقة للبنوك والمراسلين CORRESPON-DENTS) وكلما ارتفعت نسبة الملاءة كلما كان المركز المالى للبنك قويا والعكس صحيح حيث تعد مصدر ثقة وأمان للمودعين والمتعاملين مع البنك .

ويكمن تأثير السياسة الائتمانية للبنك على نسبة الملاءة فى تأثيرها المباشر على كل من بسط ومقام نسبة الملاءة ولايقتصر هذا التأثير على بسط ومقام النسبة ، بل يتمتد الى العلاقات المتبادلة بينهما ويتلخص تأثير السياسة الائتمانية للبنك على ***نسبة الملاءة فى النقاط الاتية :***

أ- بالنسبة لبسط النسبة وهو حقوق الملكية تؤثر السياسة الائتمانية للبنك على قيمة حقوق الملكية من خلال آثار السياسة الائتمانية على أرباح البنك ، فكلما كانت محفظة القروض والتسهيلات جيدة تؤدى الى زيادة أرباح البنك والى زيادة الاحتياطيات والأرباح المحجوزة التى يتم اقتطاعها لتدعيم المركز المالى للبنك ، والعكس صحيح فى حالة انخفاض جودة محفظة قروض وسلفيات البنك .

ب - وبالنسبة لمقام النسبة وهو الودائع المختلفة ، تمارس السياسة الائتمانية أثارها على حجم الودائع من خلال تأثيرها على الحجم الكلى لنشاط البنك ، كما يمارس مضاعف الائتمان CREDIT MULTIPLIER دوره فى العلاقة بين خلق الائتمان وخلق الودائع .

ويختلف تأثير السياسة الائتمانية على كل من بسط نسبة الملاءة ومقامها من حيث سرعة وحدة التغير ، حيث يكون التغير فى حقوق الملكية (بسط النسبة) مستقر نسبيا بالمقارنة بالتغير فى إجمالى الودائع (مقام النسبة)ـ والتى تتغير فى اليوم الواحد آلاف المرات - ولكن فى حدود ومدى يمكن قياسه ، ويترتب على ذلك أن تأثير السياسة الائتمانية على الودائع يمكن قياسه يوميا ، أما تأثير السياسة الائتمانية على حقوق الملكية فيمكن قياسه دوريا ، ولايحول ذلك بالطبع دون إحتساب نسبة الملاءة للبنك فى أى وقت .

٦- أثار السياسة الائتمانية على النسب المالية للبنك :

لايقتصر تأثير السياسة الأئتمانية للبنك على نسبة الملاءة فقط (كنسبة مالية) بل يمتد هذا التأثير الى النسب المالية FINANCIAL RATIOS المختلفة للبنك ككل ، ومن خلال تأثير السياسة الأئتمانية للبنك على كل من **المتغيرات الاتية** :

- صافى الربح والتوزيعات .

- المخصصات والاحتياطيات .
- محفظة القروض والسلفيات .
- حجم نشاط البنك أو رقم أعماله .
- حقوق الملكية .
- الودائع .
- الإلتزامات العرضية .

والتى سبق تناولها بالشرح والتحليل فى النقاط السابقة من هذا المبحث ، ويتبين لنا أن هذه المتغيرات السالفة الذكر هى المتغيرات الرئيسية التى تحتسب النسب المالية للبنك على أساسها عن طريق نسبة كل متغير منها الى المتغيرات التى ترتبط معه بعلاقة RELATION أو تأثير EFFECT . وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن مؤشر

$$\text{نسبة الارباح الى حقوق الملكية} = \frac{\text{صافى الارباح}}{\text{حقوق الملكية}} \times ١٠٠$$

كأحد النسب المالية تتأثر بالسياسة الائتمانية للبنك من خلال آثار السياسة الأئتمانية على أرباح البنك ، وعلى حقوق الملكية ، فالسياسة الائتمانية الرشيدة RATIONAL CREDIT POLICY تؤدى الى تعظيم أرباح البنك بدرجة تسمح بتكوين احتياطيات كافية تؤدى بدورها لزيادة حقوق الملكية ، وتعكس هذه النسبة معدل العائد على حقوق الملكية .

وترجع أهمية النسب المالية للبنك الى كونها من الادوات التحليلية ANALYTICAL DEVICE المستخدمة لمعرفة نواحى القوة والضعف فى المركز المالى للبنك ، والحكم على مدى كفاءة السياسات التى يتبناها البنك فى إدارة نشاطه وفى مقدمة هذه السياسات بالطبع السياسة الائتمانية للبنك ، ويمكن أن تستخدم النسب المالية للبنك كأداة لتقييم السياسة الائتمانية للبنك نظرا لأثارها المتعددة والمباشرة على المركز المالى والنسب المالية للبنك .

٧- آثار السياسة الائتمانية على هيكل الايرادات والمصروفات :

يتضمن هيكل مصروفات البنك ***العناصر الرئيسية لاتية*** :

- الفوائد المدفوعة على الودائع .
- المصروفات الادارية والعمومية .

- المخصصات والديون المعدومة .

كما يتضمن هيكل ايرادات البنك ***العناصر الرئيسية الاتية*** :

- الفوائد على القروض والسلفيات .
- عائد الخدمات المصرفية .
- ايرادات الاستثمارات المالية .

والربح PROFIT بالطبع هو الفرق الموجب بين الايرادات والمصروفات ، والخسارة LOSS بالطبع هي الفرق السالب بين الايرادات والمصروفات .

ويكمن تأثير السياسة الائتمانية للبنك على هيكل المصروفات EXPENSES STRUCTURE في العلاقة بين المخصصات والديون المعدومة وبين حجم ومدى جودة محفظة قروض وسلفيات البنك ، فكلما كانت السياسة الائتمانية للبنك غير رشيدة أنعكس ذلك على زيادة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها وعلى زيادة الديون المعدومة ، ويؤدى ذلك بالضرورة الى زيادة هذين البندين كنسبة مئوية من اجمالي مصروفات البنك خلال السنة المالية ، والعكس صحيح تماما في حالة تبنى البنك لسياسة إئتمانية رشيدة وفعالة .

كما يكمن تأثير السياسة الائتمانية للبنك على هيكل الايرادات REVENUES STRUCTURE في العلاقة بين الفوائد على القروض والسلفيات وعائد الخدمات المصرفية الاخرى وبين حجم محفظة القروض والسلفيات ، فكلما كانت السياسة الائتمانية للبنك سياسة رشيدة وجيدة ، كلما ترتب على ذلك زيادة الفوائد على القروض السلفيات كنسبة مئوية من اجمالي ايرادات البنك ، وأيضا زيادة عائد الخدمات المصرفية كنسبة مئوية من اجمالي ايرادات البنك نتيجة للزيادة في نشاط البنك الاجمالي المترتب على زيادة القروض والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها البنك ، ومن هنا تتضح الآثار التي تفرزها السياسة الائتمانية للبنك على كل من هيكل الايرادات وهيكل المصروفات وبالطبع على إجمالي GROSS وصافي NET أرباح البنك .

٨- آثار السياسة الائتمانية على هيكل الأصول والهيكل التمويلي للبنك :

يعكس هيكل الاصول ASSETS STRUCTURE استخدامات الاموال في البنك ، كما يعكس الهيكل التمويلي FINANCIAL STRUCTURE مصادر أو موارد الاموال في البنك ، وتنعكس آثار السياسة الائتمانية للبنك على كل من هيكل الاصول

والهيكل التمويلى للبنك وعلى العلاقة بينهما أيضا .

فالسياسة الائتمانية تأخذ فى اعتبارها طبيعة مصادر الاموال المتاحة للبنك وتخطط لإستخدام - جانب كبير منها - فى استخدامات (منح ائتمان مصرفى وقروض) تتلائم مع طبيعة مصادر الاموال من حيث مدى كفايتها وتكلفتها وآجالها ومدى استقرارها ، ويترتب على ذلك أن السياسة الائتمانية للبنك تسهم بطريقة مباشرة فى تخصيص ALLOCATION الموارد المالية للبنك فى أوجه استخدامات محددة تؤثر فى تشكيل هيكل أصول البنك من خلال تأثيرها المباشر والاصيل على حجم ونوع محفظة قروض وسلفيات البنك ، وبمقارنة حجم محفظة قروض وسلفيات البنك بأوجه استخدامات الاموال الاخرى كالاستثمارات فى الأوراق المالية كإستثمارات مباشرة DIRECT INVESTMENTS أو من خلال صناديق استثمار INVESTMENT FUNDS يمكن معرفة الأهمية النسبية لحجم محفظة القروض والسلفيات فى هيكل اصول البنك ، وكلما كانت السياسة الائتمانية للبنك جيدة وناجحة ومنتجة PRODUCTIVE كلما ارتفعت الاهمية النسبية لمحفظة القروض والسلفيات فى هيكل أصول البنك ، وهل هذا الحجم فى الحدود الأمنة أم لا ؟ .

كما تؤثر السياسة الائتمانية على الهيكل التمويلى للبنك من خلال آثارها على الارباح والاحتياطيات وعلى نشاط البنك فى صورة خلق المزيد من الودائع ، فنجاح السياسة الائتمانية للبنك يؤدى الى زيادة أرباح البنك والاحتياطيات وخلق وجذب المزيد من الودائع ، وتشكل الارباح المحجوزة (الغير موزعة) والاحتياطيات والودائع بالطبع - بجانب رأسمال البنك - المصادر الرئيسية للأموال فى البنك ، ومن هنا تتضح آثار السياسة الائتمانية على الهيكل التمويلى للبنك من خلال تأثيرها على الأرباح والاحتياطيات والودائع .

وبمقارنة أوجة استخدامات الاموال مع مصادر هذه الاموال من حيث تكلفتها وآجالها ودرجة ستقرارها وحجمها ، يمكن معرفة مدى نجاح السياسة الائتمانية للبنك فى تحقيق التوازن المطلوب بين موارد واستخدامات الاموال فى البنك .



الفصـل الرابـع
المخاطـر الإئتمانيـة

الفصل الرابع
المخاطر الإئتمانية

مقدمة :

المخاطر الائتمانية هى توأم الائتمان المصرفى المصاحب له دائما وأبدا ، والحقيقة التى تفرض نفسها فى مستهل تناولنا للمخاطر الائتمانية وهى أن لا إئتمان بلا مخاطر أو بمعنى آخر وأدق فإن درجة المخاطر الائتمانية المصاحبة لمنح الائتمان المصرفى كنشاط أساسى وأصيل للبنك لايمكن أن تصل الى الصفر ، ولكن هذا لايعنى بأى حال التسليم بهذه الحقيقة بشكل مطلق ، بل يتم التعامل معها بشكل موضوعى وواقعى على أساس تدنية هذه المخاطر الائتمانية الى أدنى حد ممكن وبشكل دائم ومستمر لايتوقف ، فتخضع المخاطر الائتمانية للمراجعة REVIEW والتحليل ANALYSIS وذلك نظرا لطبيعتها السريعة التغير والتقلب نتيجة للعوامل المختلفة التى تؤثر فيها سواء كانت عوامل داخلية تنشأ من داخل البنوك والمؤسسات المالية ، أو عوامل خارجية تنشأ من خارج البنوك والمؤسسات المالية ولايكون للبنوك أدنى تأثير مباشر أو غير مباشر فى تحديدها أو تشكيلها .

ومن الحقائق الثابتة والمسلم بها والمرتبطة بموضوع المخاطر الائتمانية ، أن ممارسة النشاط الاقتصادى بما فى ذلك القطاع الريعى RENTAL SECTOR تنطوى على قدر معين من المخاطر ، ويعد منح الائتمان المصرفى نشاطا تجاريا واقتصاديا يواجه المخاطر شأنه فى ذلك كأى نشاط آخر ، ولكن تختلف طبيعة المخاطر التى ترتبط بمنح الائتمان المصرفى عن المخاطر التى تواجهها الانشطة الأخرى ، ويرجع ذلك أساسا الى طبيعة المدخلات والمخرجات التى تتعامل فيها العملية الائتمانية وهى الأموال الاصل الكامل السيولة ، لذلك تكون المخاطر المصاحبة لمنح الائتمان المصرفى أعلى وأدق من المخاطر التى يواجهها أى نشاط آخر ، بل وتختلف درجة المخاطر الائتمانية التى تواجهها البنوك والمؤسسات المالية من بنك لآخر .

وسنتناول فى هذا الفصل موضوع المخاطر الائتمانية من حيث مفهومها وطبيعتها ومصادرها والعوامل المؤثرة فيها وكيفية التعامل مع هذه المخاطر أو بلغة أدق إدارة المخاطر الائتمانية - وفقا للتعبير المصرفى - ويعد الربح الذى يحققه البنك بمثابة نتيجة مباشرة للتعامل الكفء والفعال EFFICIENT HANDLING مع المخاطر

الائتمانية

ونتناول موضوع المخاطر الائتمانية من خلال الأربعة مباحث الاتية :

المبحث الاول : مفهوم وطبيعة المخاطر الائتمانية .

المبحث الثانى : مصادر المخاطر الائتمانية .

المبحث الثالث : تدنية مخاطر الائتمان المصرفى .

المبحث الرابع : تجميع مخاطر الائتمان المصرفى .

المبحث الاول

مفهوم وطبيعة المخاطر الائتمانية

تمهيـــد :

سنتعرض فى هذا المبحث لمفهوم المخاطر الائتمانية وتعريفها وفقا لكل من المفهوم الواسع والمفهوم الضيق لها ولطبيعة المخاطر الائتمانية وتحليليها ومراجعتها وللعوامل المؤثرة فى مستوى المخاطر الائتمانية التى يواجهها البنك نتيجة قيامه بمنح الائتمان المصرفى .

ومن الحقائق الهامة التى تفرض نفسها بوضوح عند التعرض لموضوع المخاطر الائتمانية أن هذه المخاطر لاتقتصر فقط على إحتمالات PROBABILITIES خسارة البنك للعائد المتوقع EXPECTED RETURN (الفائدة) على أحد القروض التى قام بمنحها لأحد عملائه ، بل تمتد هذه الاحتمالات لتشمل خسارة أصل القرض بالكامل أيضا وبالتالى الى خسارة جزء من ودائع العملاء والتى لايملكها البنك بالطبع .

ويعد موضوع المخاطر الائتمانية من الموضوعات المصرفية الدقيقة والبالغة الاهمية ويحظى بإهتمام بالغ فى الأوساط المصرفية والاقتصادية ، وتنشأ المخاطر الائتمانية وترتبط بأطراف مختلفة ، فتنشأ عن طبيعة نشاط العميل أو عن فعل الغير أو عن خطأ البنك أو عن خطأ العميل أو نتيجة للظروف الاقتصادية والتجارية والسياسية السائدة أو عن هذه العوامل كلها أو بعضها مجتمعة .

وسنتناول فى هذا المبحث موضوع المخاطر الائتمانية ***من خلال النقاط الاتية*** :

١- مفهوم المخاطر الائتمانية وتعريفها .

٢- طبيعة المخاطر الائتمانية .

٣- تحليل ومراجعة وادارة المخاطر الائتمانية .

٤- العوامل المؤثرة فى مستوى المخاطر الائتمانية .

ونتناول فيما يلى هذه العوامل بشيء من التفصيل :

١- مفهوم المخاطر الائتمانية وتعريفها :

مفهوم المخاطر الائتمانية CREDIT RISKS CONCEPT

يمكن النظر للمخاطر الائتمانية من خلال منظورين مختلفين ، الأول هو

تناولها من حيث قصرها على المخاطر المصاحبة لمنح الائتمان المصرفى فقط والثانى هو تناولها من حيث المخاطر المصاحبة للقيام بالنشاط المصرفى ككل ، ويعد المفهوم الاول المفهوم الضيق للمخاطر الائتمانية، كما يعد المفهوم الثانى المفهوم الواسع للمخاطر الائتمانية ، ويختلف بالطبع تعريف المخاطر الائتمانية وفقا للمفهومين الضيق والواسع لها من حيث اتساع نطاق المفهوم .

أ- تعريف المخاطر الائتمانية وفقا للمفهوم الضيق :

تعرف المخاطر الائتمانية - وفقا للمفهوم الضيق لها - بأنها الاحتمال القائم دائما بعدم قيام الطرف المقابل للبنك (العميل المدين) بالوفاء بإلتزاماته تجاه البنك وبكافة بالشروط والأوضاع وفى آجال الاستحقاق المتفق عليها مسبقا .

ويترتب على هذا التعريف للمخاطر الائتمانية الحقائق الاتية :

- أن إحتمال عدم وفاء INSOLVENCY العميل بإلتزاماته تجاه البنك إحتمال قائم دائما .

- درجة تحقق هذا الاحتمال فى المستقبل غير معلومة للبنك بدقة كاملة .

- يتراوح تحقق هذا الاحتمال فى المستقبل بين الصفر و ١٠٠٪ .

ب - تعريف المخاطر الائتمانية وفقا للمفهوم الواسع :

تعرف المخاطر الائتمانية - وفقا للمفهوم الواسع لها - بأنها الاحتمالات القائمة دائما بعدم قيام الاطراف المقابلة للبنك (اطراف متعددة) بالوفاء بإلتزاماتها تجاه البنك وبكافة الشروط والأوضاع وفى آجال الاستحقاق المتفق عليها مسبقا .

ويتسع المفهوم الواسع لتعريف المخاطر الائتمانية ليشمل كافة الانشطة الاخرى والمصرفية التى يقوم بها البنك مثل :

- إصدار تعهدات أو ضمانات أو قبولات ACCEPTANCES .

- ايداعات لدى المراسلين فى الخارج .

- ايداعات لدى بنوك محلية .

- عمليات الصرف الاجنبى FOREIGN EXCHANGE .

- عقود المستقبليات FUTURES والخيارات OPTIONS .

- الاستثمارات فى الأوراق المالية SECURITIES .

ويرتبط قيام البنك بالانشطة المصرفية سالفة الذكر بمواجهة مخاطر مختلفة ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، قيام البنك بالإستثمار فى الأوراق المالية يصاحبه دائما مخاطر ناشئة عن إنخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية التى إستثمر فيها حيث تتقلب أسعار الاسهم فى بورصات الأوراق المالية نتيجة التغيرات الاقتصادية والسياسية بالاضافة الى خضوع أسعارها لتقدير وتوقعات المتعاملين فى الاسواق المالية ، كما تتأثر القيمة السوقية للسندات أيضا بالتغيرات التى تطرأ على أسعار الفائدة ، وبالرغم من قيام البنوك بإنتقاء الانواع الجيدة من الاسهم والسندات وإتباع قاعدة التنويع وعدم التركز . إلا أن هذا يقلل فقط من مستوى أو درجة هذه المخاطر ويرجع ذلك الى استحالة التنبؤ FORECAST الدقيق جدا بالقيمة السوقية للأوراق المالية فى المستقبل .

– كما أن قيام البنك بالاحتفاظ بودائع طرف مراسليه فى الخارج لتشغيل عملياته الخارجية يرتبط بمخاطر ناشئة عن إحتمالات إفلاس أو إنهيار أحد أو بعض مراسليه ، وقد شهدت الأوساط المصرفية والمالية والاقتصادية مؤخرا فى مارس ١٩٩٥ إنهيار واحد من أعرق البنوك البريطانية (بنك بارنجز BARINGS) والذى يمتد تاريخه المصرفى الى ٢٣٣ عام من تراكم الخبرة المصرفية ويعد سادس اكبر البنوك البريطانية ، وبالرغم من دقة وجودة التحليلات المنشورة عن أسباب أنهيار هذا البنك إلا أنه إنهار ببساطة شديدة جدا لسببين رئيسيين (وبصرف النظر عن الدوافع MOTIVES التى تكمن خلفهما) وهما :

أ– ضعف أجهزة الرقابة الداخلية فى البنك وتقاعسها عن أداء وظيفتها .

ب – التركز الشديد فى عملياته نحو الاسهم والسندات اليابانية متجاهلا أبسط قواعد وتوزيع المخاطر الشائعة حتى على مستوى رجل الشارع العادى وهى « أن لاتضع كل البيض فى سلة واحدة » .

ويرتبط موضوع إنهيار بنك بارنجز البريطانى بموضوع المخاطر الائتمانية بمعناها الواسع فى ضرورة مراعاة قاعدة التنويع لتوزيع المخاطر الائتمانية لإن تجاهلها وأداء النشاط المصرفى والائتمانى بدرجة كبيرة جدا من التركز لايعد من قبيل النشاط الائتمانى والمصرفى بقدر ما يعد ضربا من ضروب المقامرة GAMBLING بأصول المجتمع وثرواته .

وسينصب إهتمامنا فى هذا المبحث والمباحث التالية من هذا الفصل على المفهوم الضيق للمخاطر الائتمانية ألا وهو المخاطر الائتمانية المصاحبة لمنح الائتمان

المصرفى وذلك لإن موضوع هذا المؤلف ينصب أساسا على الائتمان المصرفى دون غيره من الانشطة والعمليات المصرفية الاخرى

٢- طبيعة المخاطر الائتمانية

تعد المخاطر الائتمانية ذات طبيعة مركبة ومتشابكة ومتغيرة وإحتمالات وجودها قائمة دائما ، وتفرض هذه الطبيعة على البنوك والمؤسسات المالية المانحة للائتمان المصرفى ضرورة ملحة ودائمة لتحليل ومراجعة وادارة هذه المخاطر الائتمانية .

فالمخاطر الائتمانية ذات طبيعة مركبة ومتشابكة فى كونها مستمدة من وناشئة عن مصادر تمثل أطراف مختلفة ومتعددة ذات علاقات متداخلة مع بعضها البعض ، فتنشأ المخاطر الائتمانية من مصادر أولية PRIME SOURCES وهى المخاطر المرتبطة بطبيعة وحجم نشاط العميل ، والمخاطر المرتبطة بطبيعة وحجم العملية أو العمليات الممولة ، ومخاطر مرتبطة بالعميل نفسه ، ومخاطر مرتبطة بخطأ البنك فى دراسة احتياجات العميل وتقييم مركزه المالى والائتمانى بصورة دقيقة ، ومخاطر مرتبطة بفعل الغير ومخاطر ناشئة عن الظروف الاقتصادية والتجارية والسياسية السائدة وتأثيرها المباشر وغير المباشر على نشاط العميل ، وهذه العوامل لاتمارس آثارها على العملية الائتمانية بمعزل عن بعضها البعض من جهة وعلى العملية الائتمانية من جهة أخرى ، ولهذا تتصف المخاطر الائتمانية بأنها ذات طبيعة مركبة ومتشابكة من حيث المنشأ أو المصدر والتأثير .

والمخاطر الائتمانية قائمة دائما لأنها تصاحب منح الائتمان المصرفى لأنه لايوجد ائتمان بدون مخاطر فالمخاطر من طبيعة النشاط الائتمانى . ولكن يمكن بالطبع تدنية المخاطر الائتمانية الى أدنى حد ممكن وذلك عن طريق التحليل الدقيق والمراجعة المستمرة CONTINUOUS REVIEW والادارة العلمية السليمة للمخاطر الائتمانية ، ولايمكن بالطبع تدنيه المخاطر الائتمانية لدرجة مساواتها بالصفر لإن طبيعة منح الائتمان المصرفى تفرض نفسها وتفرز المخاطر الائتمانية المتعددة وذلك بالرغم من تقدم أدوات السيطرة عليها .

والمخاطر الائتمانية متغيرة دائما فى كونها تتصف بطبيعة متغيرة ولايمكن أن تتصف بالثبات STATIC وذلك يرجع الى تحكم وتأثير عوامل مختلفة فى تحديدها كالعوامل الداخلية والعوامل الخارجية ، ويترتب على ذلك أن البنوك والمؤسسات المالية المختلفة لاتواجه درجة أو مستوى متماثل أو ثابت من المخاطر الائتمانية ، كما أن البنك الواحد لايواجه مستوى ثابت من المخاطر على طول الخط ، بل تختلف

درجة أو مستوى المخاطر الائتمانية التى يواجهها البنك من وقت لآخر نتيجة للتغيرات فى مصادر المخاطر الائتمانية وفى العوامل المؤثرة فيها .

والمخاطر الائتمانية إحتمالية فى كونها قائمة دائما وينشأ وجودها على أساس احتمالات عدم وفاء الطرف المقابل للبنك (العملاء) بالوفاء بإلتزاماتهم تجاه البنك بالشروط والأوضاع وفى آجال الاستحقاق المحددة مسبقا ، ويصعب وضع توزيع إحتمالى PROBABILITY DISTRIBUTION موضوعى وواقعى ومعبر عن المخاطر الائتمانية لعدم توفر البيانات الدقيقة والكمية عنها فى المستقبل .

٣- تحليل ومراجعة وادارة المخاطر الائتمانية :

نظرا للطبيعة الديناميكية والمتغيرة للمخاطر الائتمانية فهى تخضع دائما للتحليل والمراجعة المستمرة ، وتوجد فروق جوهرية ***بين كل من*** :

عملية تحليل المخاطر الائتمانية ، ومراجعة المخاطر الائتمانية وادارة المخاطر الائتمانية .

أ- تحليل المخاطر الائتمانية : CREDIT RISKS ANALYSIS

يتضمن تحليل المخاطر الائتمانية تقييم للمؤشرات الكمية والكيفية والفنية والتى يتم الاعتماد عليها فى تقييم المركز الائتمانى CREDIT RATING للعميل وتهدف عملية تحليل المخاطر الائتمانية الى قياس درجة المخاطر التى يمكن أن يواجهها البنك إذا ماقرر الموافقة على منح عميل ما مبلغ معين من التسهيلات الائتمانية .

ب- مراجعة المخاطر الائتمانية CREDIT RISKS REVIEW

تتضمن المراجعة المستمرة للعملية الائتمانية بغرض التحقق من مدى مطابقة أداء العملية الائتمانية وفقا للسياسة الائتمانية للبنك والتقرير عن هذا الاداء للادارة العليا للبنك .

والفرق الجوهرى بين تحليل ومراجعة المخاطر الائتمانية هو أن تحليل المخاطر الائتمانية وظيفة تنفيذية EXECUTIVE FUNCTION بينما مراجعة المخاطر الائتمانية وظيفة رقابية CONTROL FUNCTION .

جـ - ادارة المخاطر الائتمانية CREDIT RISKS MANAGEMENT

هى الاسلوب أو المنهج الذى ينتهجه البنك فى تناول وادارة العملية الائتمانية فى البنك بكافة مراحلها (منح ، متابعة ، رقابة ، تقرير ،...الخ) وترتكز ادارة المخاطر الائتمانية ***فى البنك على المحاور الاتية*** :

- الاستراتيجية والسياسة والاجراءات الائتمانية

- تنظيم الوظيفة الائتمانية CREDIT FUNCTION من حيث منح الائتمان ومتابعته (صرف وتحصيل) والرقابة عليه والتقرير عنه .

- نظم التقرير عن النشاط الائتمانى والسياسات المحاسبية على حسابات القروض والتسهيلات ويندرج كل من تحليل ومراجعة المخاطر الائتمانية بالطبع تحت ادارة المخاطر الائتمانية ، فمفهوم ادارة المخاطر أوسع وأعم من مفهومى تحليل ومراجعة المخاطر الائتمانية حيث يتسع ليشمل أو يضم كل من تحليل ومراجعة المخاطر الائتمانية .

٤- العوامل المؤثرة فى مستوى المخاطر الائتمانية :

يختلف مستوى أو درجة المخاطر الائتمانية التى يواجهها البنك من بنك لآخر ويتوقف تحديد مستوى أو درجة هذه المخاطر على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية وتكمن الادارة الفعالة للمخاطر الائتمانية فى التعامل الكفء مع هذه العوامل للوصول لهدف رئيسى وهو تدنيه هذه المخاطر وتعظيم أرباح بنك و من ***أهم هذه العوامل*** :

أ- العوامل الداخلية INTERNAL FACTORS

يقصد بها العوامل التى تنشأ من داخل البنوك والمؤسسات المالية حيث يكون لها دور فى إمكانيات التأثير والسيطرة عليها ***ومن أهم هذه العوامل*** :

١- السياسة الائتمانية المتبعة بالبنك :

تؤدى السياسة الائتمانية الرشيدة والناجحة الى تدنية المخاطر الائتمانية ، كما يترتب على تبنى البنك لسياسة إئتمانية غير جيدة إرتفاع فى مستوى وحدة المخاطر الائتمانية التى يواجهها البنك (وقد سبق تناول السياسة الائتمانية فى الفصل الثالث بالتفصيل) ، فالسياسة الائتمانية للبنك هى حجر الزاوية بالنسبة لفلسفة البنك فى منح الائتمان المصرفى ومن ثم فهى تعكس رؤية البنك فى إدارة المخاطر الإئتمانية من المنظور الشامل لها .

٢- طبيعة نشاط البنك :

تؤثر طبيعة نشاط البنك الإئتمانى فى تحديد مستوى المخاطر الائتمانية التى يواجهها ، فالبنوك المتخصصة تواجه مستويات أكثر ارتفاعا من المخاطر الائتمانية بالمقارنة بالبنوك التجارية وذلك يرجع الى طبيعة القطاع المستفيد من التسهيلات

الائتمانية ، فالبنوك التجارية تمنح الائتمان المصرفى القصير الأجل لمختلف انواع المشروعات الاقتصادية (تجارة ، خدمات ، مقاولات ، سياحة ، نقل ، إستيراد وتصدير ، زراعة ، صناعة وقطاعات أخرى) فتكون درجة التنويع الإئتمانى القطاعى SECTORIAL CREDIT DIVERSIFICATION لها كبيرة بالمقارنة بالبنوك المتخصصة والتى يتصف النشاط الائتمانى لها بدرجة تركز مرتفعة على قطاع أو نشاط واحد ، فالبنوك الصناعية تتركز القروض التى تمنحها فى قطاع الصناعة ، والبنوك الزراعية فى قطاع الزراعة ، هذا فضلا عن ارتفاع المخاطر المرتبطة بممارسة النشاط الاقتصادى بالنسبة للمشروعات الزراعية والصناعية بالمقارنة بالانشطة التجارية الاخرى والخدمات ، لهذا تؤثر طبيعة نشاط البنك الائتمانى والقطاعات الاقتصادية التى يخدمها فى مستوى المخاطر الائتمانية التى يواجهها البنك .

٣- مدى الملاءة التمويلية للبنك :

تؤثر مدى الملاءة المالية أو التمويلية للبنك فى تحديد حجم أو مستوى المخاطر الائتمانية التى يواجهها فى أن البنوك ذات الملاءة الكبيرة تستطيع تحمل ومواجهة مستويات أكثر إرتفاعا من المخاطر الإئتمانية بالمقارنة بالبنوك ذات الملاءة التمويلية الأقل . ولهذا تقوم البنوك المركزية بإلزام البنوك ذات الملاءة التمويلية المنخفضة بزيادة رؤوس أموالها وذلك لرفع مقدرتها على تحمل المخاطر الائتمانية بشكل أكبر .

٤- كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية :

فالادارة الفعالة والكفء للمخاطر الائتمانية تؤدى الى تدنية المخاطر الائتمانية التى يواجهها البنك والى السيطرة عليها وذلك بالمقارنة بالادارة غير الجيدة أو ذات الكفاءة المتوسطة والمنخفضة .

٥- مدى المرونة والتجاوب مع المتغيرات المستجدة :

فالسياسات والاجراءات الإئتمانية المرنة FLEXIBLE والتى تتجاوب RESPOND بسرعة مع المتغيرات والتطورات المستجدة والمتلاحقة والسريعة فى سوق الائتمان المصرفى تستطيع تدنية المخاطر الائتمانية بشكل أفضل وأكبر من السياسات والاجراءات الائتمانية الجامدة RIGID والتى يستغرق تجاوبها مع التطورات المستجدة وقت طويل ، فلا تكاد أن تتجاوب مع بعض التطورات حتى تطرأ تطورات جديدة أخرى ولاتستطيع ملاحقتها بالسرعة المطلوبة مما يعكس مخاطر ائتمانية أكثر إرتفاعا .

ب - العوامل الخارجية EXTERNAL FACTORS

ويقصد بها العوامل التى تنشأ من خارج البنوك والمؤسسات المالية ولايكون للبنوك إمكانية فى التأثير أو السيطرة عليها بل يكون للبنوك خيار واحد ONE CHOICE فقط هو التعامل الكفء مع هذه العوامل ***ومن أهم هذه العوامل*** :

- طبيعة السوق وظروف المنافسة :

تؤثر طبيعة السوق وظروف المنافسة COMPETITION التى يعمل فيها البنك فى تحديد مستوى المخاطر الائتمانية التى يواجهها ، فهناك أسواق مرتفعة المخاطر HIGH RISKS MARKETS بطبيعتها كأسواق الدول النامية وذلك لعدم تنوع وعدم مرونة الهياكل الانتاجية لها وذلك بالمقارنة بأسواق الدول المتقدمة ذات الهياكل الانتاجية المرنة والمتنوعة والمتوازنة .

كما تؤدى المنافسة القوية بين البنوك فى مجال منح الائتمان المصرفى الى تسهيل شروط واجراءات منح الائتمان لزيادة رقم الأعمال وفى خضم هذه التسهيلات فى الشروط و الإجراءات يتم التغاضى عن مؤشرات فنية تحت دعوى ظروف المنافسة فترتفع نتيجة لذلك مستويات المخاطر الائتمانية التى تواجهها البنوك ، فالمنافسة لايجب أن تقوم على تجاهل المؤشرات الفنية والمستقرة فى منح الائتمان المصرفى بل يجب أن تقوم على تنوع وجودة الخدمات المصرفية فهذا أكثر أمانا للبنك .

- الظروق الاقتصادية السائدة :

تمارس الظروف والمناخ الاقتصادى السائد آثارها فى تحديد مستوى المخاطر الائتمانية التى يواجهها البنك بشكل مؤثر جدا ، ففى أوقات الرواج BOOM تحقق معظم المشروعات أرباح كثيرة ووفيرة ويسود الاقتصاد روح التفاؤل والتوسع وتستطيع هذه المشروعات سداد التزاماتها من حصيلة هذه الأرباح بسهولة ودون تعثر أو إرتباك ، وينعكس هذا الوضع على المخاطر الائتمانية التى يواجهها البنك فتكون فى صورة مستويات منخفضة جدا وذلك بالمقارنة بأوقات الكساد والتراجع والركود الاقتصادى والركود التضخمى فيتعذر على الكثير من المشروعات الوفاء بالتزاماتها ، فضلا عن تعرض بعضها للإفلاس كنتيجة مباشرة لعدم تحقيق الأرباح أو تحقيق خسائر ، وينعكس ذلك بالطبع على المخاطر الائتمانية فترتفع الى مستويات مرتفعة جدا .

- الاطار القانونى المساند لمنح الائتمان المصرفى :

يقصد بالإطار القانونى المساند لمنح الائتمان المصرفى ، النظام القانونى والتشريعات LEGISLATIONS السائدة والمنظمة للإجراءات المصرفية والائتمانية فى المجتمع .

فكلما كان هذا الاطار القانونى المساند لمنح الائتمان المصرفى إطار أو نظام فعال ومنتج كلما أدى ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الى تدنية المخاطر الائتمانية المصاحبة لمنح الائتمان المصرفى ، والعكس صحيح فى حالة كون النظام القانونى المساند لمنح الائتمان المصرفى نظاما معقدا ومعوقا RE-STRICTED & CUMBERSOME ومضيعا للوقت والجهد والمال .

فعلى سبيل المثال لا الحصر يؤدى طول إجراءات التقاضى والتنفيذ على انواع معينة من الضمانات (كضمانات الرهن التجارى والعقارى) الى اتاحة الفرصة لبعض العملاء للتلاعب والمماطلة والتسويف فى سداد مستحقات ومديونيات البنوك لديهم .

كما يقوم بعض العملاء بتفادى الإجراءات القانونية التى تتخذها البنوك ضدهم بالمسارعة بالقيام برفع دعاوى حساب ضد هذه البنوك بغرض التشكيك فى حسابات وأرصدة التسهيلات المستحقة عليهم ولكسب الوقت ليس إلا ، وهذه الاوضاع بلاشك تؤدى الى ارتفاع المخاطر الائتمانية التى يواجهها البنك .

وفى رأينا أن الوقت قد حان لاعادة النظر فى بعض التشريعات الغير مساندة للنشاط المصرفى ومن أهمها تنظيم دعاوى الحساب وإختصار الكثير والعديد من اجراءات التنفيذ على بعض أنواع الضمانات التى تقيد رسميا .

المبحث الثانى
مصادر المخـاطر الائتمانية

تمهيـــد :

تأتى مصادر المخاطر الائتمانية من مصادر مختلفة ومتعددة ومتشابكة ، منها المصادر الأولية PRIMITIVE وتنشأ من أطراف مختلفة ، وتنشأ هذه المصادر الأولية من نشاط العميل أو من طبيعة العمليات الممولة أو عن العميل نفسه أو عن فعل الغير أو عن فشل البنك أو من الظروف الاقتصادية والتجارية السائدة ومن هذه المصادر الأولية مجتمعة كليا أو جزئيا ، تتفرع المصادر الداخلية INTERNAL SOURCES والمصادر الخارجية EXTERNAL SOURCES للمخاطر الائتمانية ، وسوف نعتمد فى هذا المبحث على تقسيم مصادر وأسباب المخاطر الائتمانية الى مصادر داخلية وخارجية أى لمصادر تنشأ من داخل البنوك وبسببها ولمصادر تنشأ من خارج البنوك ولاتتحكم فيها .

ويعتمد المدخل APPROACH أو الاسلوب الحديث فى ادارة المخاطر الائتمانية على التعامل مع هذه المصادر بالرصد والتحليل الدقيق والمراجعة ولايترك شىء من هذه المصادر للصدفة أو للتعامل العشوائى RANDOM الغير علمى .

وكما سبق بيانه فى مواقف شتى وسابقه أن المخاطر الائتمانية لايمكن تدنيتها حتى تتساوى مع الصفر ، ولكن يمكن تدنيتها الى أدنى حد ممكن ، ولاشك أنه توجد بعض مصادر المخاطر الائتمانية الداخلية الممكن تجنبها AVOIDABLE بالقضاء على أسباب نشأتها ، ولكن مصادر المخاطر الائتمانية الخارجية لايمكن تجنبها ولايكون أمام البنك الا خيار واحد هو التعامل الكفء مع هذه المخاطر ، فلا يمكن للبنك أن يتحكم فى طبيعة الاسواق التى يعمل فيها من حيث مدى استقرارها وعدم تقلبها ، ولايمكن له أيضا أن يحدد معدلات التضخم السائدة فى الاقتصاد الذى يعمل فيه ، ولايمكن له أيضا أن يسن القوانين والتشريعات واللوائح المساندة لمنح الائتمان المصرفى ، بل يمكن للبنك دائما التعامل مع مصادر المخاطر الخارجية بأسلوب علمى ومنظم وغير عشوائى .

ونتناول فى هذا المبحث مصادر المخاطر الائتمانية من *خلال النقاط الاتية* :

١- المصادر الخارجية .

٢- المصادر الداخلية .

ونتناول فيما يلى كل منها بشيء من التفصيل .

- المصادر الخارجية EXTERNAL SOURCES

١ - قصور الرقابة الخارجية :

يعد قصور أجهزة الرقابة الخارجية فى أداء وظيفة الرقابة على الائتمان المصرفى من المصادر الرئيسية للمخاطر الائتمانية ومن أهم أسباب إرتفاعها فى عدد كبير من الدول وخصوصا الدول النامية DEVELOPING COUNTRIES وفى مقدمة أجهزة الرقابة الخارجية البنوك المركزية بالطبع ، فكلما كانت الرقابة قاصرة وغير فعالة كلما كان المجال مفتوحا لضعف الأداء الائتمانى بشكل عام ***ومن أهم صور قصور وظيفة الرقابة الخارجية*** :

- الاعتماد على الرقابة الشكلية فقط .

- الاعتماد على أسلوب العينة SAMPLE فى فحص عمليات الائتمان المصرفى وعلى فترات متباعدة .

- عدم الاعتماد على المؤشرات الفنية لمنح الائتمان المصرفى والاعتماد على التقييم بالضمانات وعلى معدلات النمو الاجمالية GROSS GROWTH RATES لقياس حجم النشاط الائتمانى فقط .

قد تركز أجهزة الرقابة الخارجية فى بعض البلاد النامية على مدى التزام البنوك والمؤسسات المالية التى تعمل تحت رقابتها بتقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية وللمشروعات المملوكة للدولة دون أن تركز رقابتها على الأسس الاقتصادية والائتمانية والفنية لهذا التمويل ، ولهذا نجد أن البنوك العاملة فى الدول النامية تواجه مستوى مرتفع من المخاطر الائتمانية بالمقارنة بالبنوك العاملة فى الدول المتقدمة ADVANCED COUNTRIES .

٢ - التدخل الحكومى :

يرتبط التدخل الحكومى كمصدر من مصادر المخاطر الائتمانية الخارجية بقصور الرقابة الخارجية الى حد كبير ، فتقوم بعض الحكومات GOVERNMENTS بالتدخل المباشر فى أعمال البنوك وخصوصا بالنسبة لمنح الائتمان المصرفى ، وتفرض بعض الحكومات على البنوك تمويل مشروعات معينة ترغب الحكومة فى إنشاءها مع الاهمال الكامل لجميع الأسس والاعراف المستقرة فى منح الائتمان المصرفى .

وقد تتنازع الرقابة على البنوك جهات وهيئات AUTHORITIES متعددة بخلاف البنك المركزى ، وتمارس هذه الجهات سلطات وصلاحيات واسعة على البنوك وهى جهات غير مؤهلة فنيا TECHNICALLY UNQUALIFIED للتدخل فى أعمال البنوك .

ويؤدى مثل هذا التدخل المتعدد فى أعمال البنوك إلى تضارب القرارات والى منح إئتمان مصرفى ردىء أو دون المستوى فى أحيان وأحوال كثيرة وهذا يعكس مستويات مرتفعة للغاية من المخاطر الائتمانية ومن مصدر لايمكن للبنوك السيطرة عليه أو التحكم فيه من جانبها .

٣- الضغوط السياسية وضغوط الملاك :

يرتبط هذا المصدر كمصدر للمخاطر الائتمانية بالمصدر السابق وهو التدخل الحكومى ، ففى أحيان وأحوال غير قليلة يتعرض القرار الائتمانى لضغوط PRES-SURES من أطراف متعددة ، فقد تمارس السلطات السياسية POLITICAL AUTHORITIES المحلية ضغوط على متخذى القرارات الائتمانية بغرض الموافقة على تقديم التمويل لمشروعات معينة ، وقد يمارس بعض كبار المساهمين من ملاك البنك سواء الوطنيين أو الاجانب ضغوط على متخذى القرارات الائتمانية لتمويل بعض العملاء .

وعندما يتعرض القرار الائتمانى للضغوط فإنه يصدر بعيدا عن الأسس الفنية والاعراف المستقرة فى منح الائتمان المصرفى وينعكس هذا بالضرورة فى صورة مخاطر إئتمانية مرتفعة للغاية .

٤- قصور الموارد التمويلية :

يعد قصور المواد التمويلية فى الاقتصاد أحد مصادر المخاطر الائتمانية ، ففى الدول النامية والتى تعانى اقتصادياتها من قصور حاد فى الموارد التمويلية المتاحة للاستثمار تواجه البنوك العاملة فيها مخاطر ائتمانية مرتفعة وذلك بسبب إعتماد المشروعات فيها على الائتمان المصرفى بدرجة كبيرة جدا لتمويل عملياتها المختلفة وذلك لعدم وجود مصادر تمويل أخرى لضعف أسواق رأس المال فيها ، ويلقى بجزء كبير من عبء التمويل FINANCE BURDEN على عاتق البنوك والتى تكون فى وضع لايمكنها من الاستثمار فى الأوراق المالية لضعف أسواق رأس المال وضيق نطاق النشاط الاقتصادى ، فتنشأ وتزداد المخاطر الائتمانية نتيجة قصور الموارد التمويلية وضعف أسواق رأس المال وضيق البدائل المتاحة للبنوك للإستثمار فيها (

بخلاف منح الائتمان المصرفى) .

٥- ضعف وجمود الجهاز الانتاجى وتقلب الاسواق :

تنشأ المخاطر الائتمانية وتزداد عندما يعمل البنك فى اقتصاد يتصف جهازه الانتاجى بالضعف والجمود ، وهذه الخاصية من خصائص إقتصاديات الدول النامية. حيث تكون المشروعات المستفيدة من الائتمان المصرفى غير قادرة على التأقلم مع المتغيرات الاقتصادية السريعة وتكون هذه المشروعات غير قادرة على تحقيق أرباح كافية تمكنها من خدمة ديونها .

كما تنشأ المخاطر الائتمانية وترتفع عندما يعمل البنك فى أسواق غير مستقرة UNSTABLE حيث تتعرض لتقلبات حادة ، حيث يفشل الجهاز الانتاجى الذى يمثل جانب العرض وجانب المقترضين DEBTORS فى الاستجابة السريعة للتغيرات فى الطلب فى الاسواق ، وينعكس ضعف وجمود الجهاز الانتاجى وتقلب الاسواق على البنوك فى صورة إرتفاع فى مستوى المخاطر الائتمانية التى تواجهها وذلك بالمقارنة بعمل البنوك فى اقتصاديات يتميز جهازها الانتاجى بالمرونة وتتميز أسواقها بالاستقرار النسبى .

٦- معدلات التضخم المرتفعة :

يعد التضخم مصدرا من مصادر المخاطر الائتمانية ، حيث يمارس التضخم أثاره على كافة المتغيرات الاقتصادية ، وفى ظل معدلات التضخم المرتفعةHIGH INFLATION RATES وفى ظل عدم وجود نظم للمحاسبة فى ظل ارتفاع الأسعار . يصعب الى حد كبير الاعتماد على البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية بصورة دقيقة وبالتالى يكون التحليل المالى FINANCIAL ANALYSIS والتدفقات النقدية وإحتساب التكافة الاستثمارية INVESTMENT COST للمشروعات غير دقيقة ويترتب على ذلك صعوبة دراسة الاحتياجات التمويلية للمشروعات المختلفة ، كما تؤدى معدلات التضخم المرتفعة الى انخفاض فى القوة الشرائية PURCHASING POWER للنقود والتى تؤدى بدورها الى انخفاض الطلب على المنتجات وهذا يضر بالمنتجين ويؤثر بالسلب على معدلات المبيعات SALES RATES وعلى حجم الأرباح فتنخفض مقدرة المنتجين المقترضين على خدمة ديونهم والوفاء بالتزاماتهم تجاه الغير ومنها البنوك بالطبع ، كما تحول معدلات التضخم المرتفعة دون إعداد حسابات قومية NATIONAL ACCOUNTS دقيقة .

ولهذا فإن معدلات التضخم المرتفعة تعكس مستويات مرتفعة من المخاطر

الائتمانية والعكس صحيح

٧- ضعف التشريعات :

أيضا من مصادر المخاطر الائتمانية الخارجية ضعف التشريعات المساندة لمنح الائتمان المصرفى ، ***ومن أمثلة ضعف التشريعات*** :

- عدم الالتزام بإمساك الدفاتر المالية المنتظمة من جانب المشروعات المستفيدة من الائتمان المصرفى .

- ضعف التشريعات الضريبية والتهرب الضريبى والاعتماد على الضرائب غير المباشرة .

- ضعف التشريعات الخاصة بتنظيم رفع الدعاوى القضائية ضد البنوك وكذلك التنفيذ على الضمانات والتى تسجل رسميا OFFICIALLY REGISTERED حيث يؤدى عدم الالتزام بإمساك الدفاتر المالية المنتظمة وضعف التشريعات الضريبية الى عدم مقدرة البنوك من الاعتماد على القوائم المالية المقدمة من عملائهم لعدم دقتها ولعدم تعبيرها عن حقيقة أنشطتهم ، وتقوم البنوك بما لديها من بيانات ومعلومات بتعديل هذه البيانات لتجعلها أقرب ما تكون الى الواقع وتجد صعوبة كبيرة جدا فى إجراء ذلك .

كما أن ضعف بعض التشريعات الخاصة بإجراءات التقاضى والتنفيذ على الضمانات يؤدى فى أحيان كثيرة الى أن يصبح العميل المدين فى موقف أقوى من البنك الدائن إعتمادا على عامل الوقت وعلى بعض التشريعات العقيمة والمعوقة والبالية والتى تجعل العميل المدين فى مركز قانونى أفضل من البنوك الدائنة فى أحوال كثيرة وهذه الأوضاع شائعة جدا فى الدول النامية ، وتعكس هذه الأوضاع مستوى مرتفع من المخاطر الائتمانية .

ب - المصادر الداخلية INTERNAL SOURCES

١- غياب السياسة الائتمانية أو قصورها :

من أهم المصادر الداخلية للمخاطر الائتمانية ومن أهم أسباب إرتفاعها عدم وجود سياسة إئتمانية معتمدة ومكتوبة للعمل بها داخل البنك ، لإن السياسة الائتمانية هى الدستور CONSTITUTION الذى يحكم العملية الائتمانية ، كما يعد وجود سياسة إئتمانية قاصرة وغير جيدة وغير رشيدة من مصادر المخاطر الائتمانية ومن أهم أسباب ارتفاعها أيضا

ففى ظل عدم وجود سياسة إئتمانية معتمدة ومكتوبة أو فى ظل وجود سياسة إئتمانية غير جيدة يتحول العمل الائتمانى الى عمل عشوائي غير منظم ويخضع بدرجة كبيرة للتقدير الشخصى وللأهواء ويستحيل على أجهزة الرقابة الداخلية أو الخارجية أداء وظائفها لعدم وجود معايير مرسومة لأداء الرقابة ، لإن أداء الرقابة يستلزم وضع معايير مسبقة للقيام بوظائف الرقابة على أساس قياس مدى الالتزام بهذه المعايير من عدمه ،

ويترتب على عدم وجود السياسة الائتمانية غياب الحدود القصوى التى تحكم التركز الائتمانى وبالتالى ترتفع المخاطر الائتمانية الناشئة عن التركز الائتمانى العشوائي والغير محكوم بمعايير وحدود قصوى .

٢- الإعتماد المفرط على الضمانات :

من أهم مصادر المخاطر الائتمانية الإعتماد المفرط والمبالغ فيه على الضمانات - والضمانات وحدها - عند منح الائتمان المصرفى ، فالبرغم من أن الضمانات المقدمة من عملاء الائتمان المصرفى تعد أحد مؤشرات الجدارة الائتمانية الهامة ، الا أن الضمان لايجب أن يكون العامل الحاسم والمؤثر فى قرارات منح الائتمان المصرفى ، فالضمان ماهو الا خط الدفاع الاخير للوفاء بدين البنك فى حالة عدم كفاية التدفقات النقدية من العملية الممولة أو من نشاط العميل ككل للوفاء ، ولا يلجأ البنك الى التنفيذ على الضمانات الا بعد استنفاذ كافة الطرق الودية AMICABLE مع العميل لاستئداء مستحقاته .

فالضمان لايجب أن يكون تحت أى ظرف بديلا كاملا COMPLETE ALTERNATIVE عن سلامة العملية الائتمانية من كافة جوانبها ، ويؤدى الاعتماد المفرط على الضمانات الى منح تسهيلات ائتمانية تفوق القدرة الاستيعابية أو الطاقة الاستيعابية لنشاط وامكانيات العميل وتؤدى الى خلل فى الهيكل التمويلى لنشاطه وتضعف مقدرته على خدمة ديونه وتقوده حتما الى التعثر أو الى الارتباك المالى ، كما يعد الاعتماد المفرط على الضمانات فى منح الائتمان المصرفى من الأسباب الرئيسية لحالات الفشل الائتمانى CREDIT FAILURE وذلك لإن الاعتماد على الضمانات وحدها يعكس إهمال مؤشرات الجدارة الائتمانية الأخرى ، وفى أحيان كثيرة يكون النظام أو الاطار القانونى المساند لعملية منح الائتمان المصرفى غير فعال ويحد من الامكانيات الفورية للتنفيذ على الضمانات وتسييلها وفى مثل هذه الظروف تصبح الضمانات مجرد تغطية شكلية FORMAL COVERAGE أو وهمية للإئتمان المصرفى الممنوح بضمانها .

لذلك فإن الاعتماد المفرط على الضمانات عملية خطيرة جدا وتعد مصدر رئيسى من مصادر المخاطر الائتمانية ، وأن الضمان الحقيقى هو سلامة العملية الائتمانية والتحقق من إمكانيات توليدها لتدفقات نقدية كافية ومنتظمة تسمح بالسداد فى آجال الاستحقاق ودون الحاجة لإتخاذ أى اجراءات أخرى من جانب البنك

٣- الافراط فى السحب على المكشوف :

يعد الافراط فى السحب على المكشوف أو بدون ضمان من أهم مصادر المخاطر الائتمانية ، وعلى الرغم من أن السحب على المكشوف من الاعراف الائتمانية المعمول بها والتى سيستمر العمل بها طالما تقوم البنوك بمنح الائتمان المصرفى الا أن السحب على المكشوف ليس القاعدة أو الأصل فى منح الائتمان المصرفى ، والسحب على المكشوف له قواعده وأصوله الفنية ويمنح دائما فى صورة مؤقتة واستثنائية وغير متكررة ولعملاء يتمتعون بمراكز مالية وائتمانية ممتازة ، وبناء على دراسة إئتمانية عميقة وجادة ولأغراض تتوفر فيها مصادر واضحة للسداد وبعد استنفاذ كافة الضمانات الاخرى المتاحة ، فالسحب على المكشوف لايجب أن يمنح بغرض المجاملة COURTESY أو إعتمادا على الثقة الزائدة فى العميل أو بغرض تدعيم المنافسة وتوسيع دائرة نشاط البنك الائتمانى ولايجب أن يمنح السحب على المكشوف على حساب إهمال الاسس الفنية والسليمة لمنح الائتمان المصرفى ويؤدى الافراط فى السحب على المكشوف الى ارتفاع حدة المخاطر الائتمانية التى يواجهها البنك ويعد من المصادر الهامة للمخاطر الائتمانية .

٤- الافراط فى التجاوزات :

يجب أن يكون التجاوز EXCESS عن الحدود المصرح بها لضرورة أو لحاجة ملحة تمليها ظروف طارئة تحيط بنشاط العميل وتكون موضع تقدير السلطة الائتمانية المانحة وبحيث يتعذر معها إتباع كل الاجراءات الإئتمانية المعمول بها فى البنك وكسبا للوقت يتم إجراء التجاوز ولفترة محدودة وعلى أن يتم إما سداده فى نهايتها أو إخضاعه للإجراءات الإئتمانية فى وقت لاحق وعاجل ، ويعتبر التجاوز إستثناء EXCEPTION من الاجراءات الائتمانية ، ولايمكن أن يكون القاعدة بأى حال من الأحوال ولكن عندما يفرط البنك فى التجاوزات ويصبح التجاوز هو القاعدة ، ينعكس ذلك على البنك فى صورة مخاطر ائتمانية مرتفعة للغاية تفوق بكثير فى مجملها الفائدة أو العائد المتوقع من إجراء مثل هذه التجاوزات ، حيث تتخذ القرارات الائتمانية الخاصة بإقرار التجاوزات فى عجالة ولاتخضع لدراسة

دقيقة ومتأنية وتحمل فى طياتها المستويات المرتفعة من المخاطر الائتمانية ، ومن هنا فإن الافراط فى التجاوزات يعد من مصادر المخاطر الائتمانية الممكن تجنبه والى حد كبير جدا .

٥- إهمال التحليل المالى لمراكز العملاء :

يعد إهمال أو قصور التحليل المالى لمراكز عملاء التسهيلات الائتمانية من المصادر الرئيسية للمخاطر الإئتمانية ومن أسباب ارتفاعها ، فالتحليل المالى بأدواته المختلفة يكشف لمتخذ القرار الائتمانى عن مراكز القوة والضعف فى نشاط ومركز العميل ويساعد فى تقييم مدى كفاءة العميل ونجاحه فى إدارة نشاطه ، لإن الحسابات الختامية والقوائم المالية ماهى الا إنعكاس واضح عن مدى نجاح العميل أو فشله فى ادارة نشاطه ، ويترجم التحليل المالى هذا النجاح أو الفشل فى صورة نسب ومؤشرات مالية واضحة ومعبرة . أيضا يؤدى الإهمال أو القصور فى التحليل المالى لمراكز العملاء الى عدم التعرض لتقديرات التدفقات النقدية خلال سريان التسهيلات الائتمانية ، ويتخذ القرار الائتمانى فى هذه الحالة دون معرفة مدى كفاية هذه التدفقات النقدية لسداد التسهيلات الائتمانية ، ويعتمد القرار الائتمانى ويخضع لقدر كبير جدا من التقدير الشخصي لمتخذ القرار الائتمانى ، ولايتصف التقدير الشخصى بالموضوعية بأى حال من الأحوال .

٦- الثقة الزائدة في بعض العملاء :

أيضا من أهم مصادر وأسباب إرتفاع المخاطر الائتمانية إعتماد البنك على الثقة الزائدة فى بعض العملاء عند منح الائتمان المصرفى وإغفال الاسس الفنية والاعراف الائتمانية المستقرة فى منح الائتمان ، وعلى الرغم من أن منح الائتمان المصرفى يعد قرارا قوامه الثقة فى العميل حيث لا إئتمان بلا ثقة ، إلا أن هذا لايعنى بالضرورة إعتماد قرارات منح الائتمان المصرفى على عنصر الثقة فقط وإهمال مؤشرات الجدرة الائتمانية الاخرى .

فالاعتماد على سمعة العملاء والثقة الزائدة فيهم بناء على ماينشر عنهم فى الصحف والاذاعة من إعلانات وعلى المظاهر المحيطة بهم لايعد معيارا كافيا ومؤهلا لمنحهم الائتمان المصرفى ، وإنما يعد مؤشرا مكملا INTEGRAL INDICATOR وليس بديلا عن دراسة كافة المؤشرات الفنية الاخرى للجدارة الائتمانية .

٧- حدة المنافسة على جذب بعض العملاء :

فى أوقات إنخفاض الطلب على الائتمان المصرفى ، تقوم بعض البنوك بإشعال

حدة المنافسة وتتبارى فيما بينها بغرض جذب بعض العملاء للتعامل معها ، حيث تتبارى البنوك فى تقديم مزيد من التسهيلات للعملاء وتهدر الاسس والمعايير الفنية فى منح الائتمان وتمنح بعض العملاء - كبار العملاء - الاستثناءات من القواعد و المعايير والضوابط والاجراءات الائتمانية ويتم منح بعض التسهيلات الائتمانية فى عجالة وبدون دراسة متأنية ، وهذه المنافسة الوهمية بالطبع تنتج فى معظم الاحوال إئتمان غير جيد أو ردىء يعكس مستوى مرتفع من المخاطر الائتمانية التى يواجهها البنك

ومن صور هذه المنافسة الوهمية والغير صحية قيام أحد البنوك بالتفاوض مع العميل المدين لبنك آخر لمنحه تسهيلات إئتمانية يتم إستخدامها أو جز منها فى سداد التزاماته طرف البنك الاول وبشروط أكثر مرونة ، ويتبارى البنك الأول والذى يرغب في الاحتفاظ بعميله مع البنك الثانى والذى يرغب فى جذب العميل من البنك الأول فى تقديم التسهيلات ، وتسفر هذه المباراة غالبا عن اختراق واهدار للأصول السليمة والمستقرة فى منح الائتمان المصرفى ، كما يستحيل قياس مقدرة هذا العميل المتنازع عليه على سداد التزاماته عمليا وتعكس هذه الأوضاع الغير صحية للمنافسة مخاطر ائتمانية مرتفعة جدا ويكون الائتمان المصرفى الممنوح فى ظل هذا الوضع غير منتج UNPRODUCTIVE ولايضيف للاقتصاد القومى الا المخاطر الائتمانية التى تواجه البنوك .

٨- الإختلال بين السلطة والمسئولية والكفاية الفنية :

يعد الاختلال DISTORTION بين السلطة والمسئولية والكفاية الفنية للمستويات الادارية المختلفة التى تخول سلطة منح الائتمان المصرفى داخل الهيكل التنظيمى للبنك من مصادر المخاطر الائتمانية ، فيجب أن يكون هناك توازن بين السلطة الائتمانية والمسئولية ومستوى الكفاية الفنية لكل مستوى إدارى ، فعندما يقتصر دور السلطة الائتمانية المانحة للتسهيلات على اعتماد التسهيلات الائتمانية دون المراجعة واعتمادا على توصيات الادارات الائتمانية فقط فهذا يعنى أن هذه السلطة الائتمانية غير مؤهلة فنيا لإتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفى ، وتلقى مثل هذه السلطة على المستويات الادارية الأدنى بالعبء الأكبر من المسئولية بدعوى أن هذه المستويات الادنى هى التى قامت باعداد الدراسات الائتمانية .

وينعكس هذا الاختلال على القرار الائتمانى حيث يصدر - فى أحيان كثيرة - متضمنا مخاطر إئتمانية مرتفعة

٩- الاختلال فى تفويض الصلاحيات الائتمانية :

من أهم صورة الاختلالات فى تفويض السلطات والصلاحيات الائتمانية داخل البنك الاعتماد على المركزية CENTRALIZATION الشديدة أو على اللامركزية DE-CENTRALIZATION الشديدة عند تقرير حدود الصلاحيات الائتمانية وذلك دون التدرج GRADING فى تفويض السلطات الائتمانية وفقا لتدرج الهيكل التنظيمى للبنك .

ويتصف الائتمان المصرفى الممنوح وفقا لمركزية الصلاحيات الائتمانية بأنه إئتمان مرتفع المخاطر حيث تنعكس على قرارات منح الائتمان المصرفى جميع سلبيات مركزية العمل الادارى .

وفى ظل اللامركزية الشديدة يتضمن الائتمان المصرفى الممنوح وفقا لها مخاطر ائتمانية مرتفعة ، حيث يتم تفويض الصلاحيات الائتمانية وفقا لأسلوب اللامركزية الشديدة لمستويات ادارية دنيا قد لاتتوفر فيها الخبرة والكفاية الفنية الكافية لإتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفى .

ومن هنا فإن التدرج فى تفويض الصلاحيات الائتمانية وفقا لتدرج الهيكل التنظيمى للبنك أمر مرغوب ويؤدى الى تدنية المخاطر الائتمانية .

١٠- قصور دراسة إحتياجات العملاء التمويلية :

يترتب على القصور فى دراسة إحتياجات العملاء التمويلية ، إما أن تكون التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم أكثر من اللازم أو أقل من اللازم لاحتياجاتهم التمويلية ، وعندما تكون التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل أكثر من الاحتياجات اللازمة لتمويل نشاطه فإن هذا يعنى تحميل العميل بأعباء خدمة دين (الاقساط + الفوائد) أكثر من المقدرة الاستيعابية لنشاطه ويفتح الباب الى تسرب جزء من هذه التسهيلات خارج النشاط وعدم استثمارها فيه ، يؤدى ذلك الى زيادة احتمالات تعثر هذا العميل فى السداد ، ومن هنا ترتفع المخاطر الائتمانية بدرجة كبيرة جدا ، وعندما تكون التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل أقل من الاحتياجات اللازمة لتمويل نشاطه فإن هذا يعرض نشاط العميل للتعرض للإختناقات BOTTLENECKS ويؤثر بالسلب على معدلات التشغيل والدوران ويؤدى الى إنخفاض صافى التدفقات النقدية NET CASHFLOW المتولدة من النشاط والمصدر الطبيعى للسداد ، ويؤدى ذلك الى زيادة احتمالات تعثره فى السداد ،

ومن هنا ترتفع المخاطر الائتمانية بدرجة كبيرة جدا

١١- ضعف الرقابة على توثيق عقود القروض والتسهيلات الائتمانية :

يؤدى ضعف الرقابة على توثيق NOTARIZATION عقود القروض LOAN CONTRACTS والتسهيلات الائتمانية الى ارتفاع المخاطر الائتمانية ، ففى ظل ضعف الرقابة على توثيق هذه العقود ، وعندما تتعثر عمليات العميل ويدخل فى دائرة الفشل الائتمانى وهذا احتمال قائم دائما يكون من المتعذر على البنك اتخاذ الاجراءات القانونية ضد العميل المتوقف عن السداد بسبب تراخى البنك فى توثيق عقود التسهيلات الممنوحة لهذا العميل .

ويكون التراخى فى توثيق عقود القروض والتسهيلات الائتمانية لعدة دوافع هى الثقة الزائدة فى العميل أو بدافع المجاملة أو بدافع منافسة البنوك الاخرى ، وعادة ما يقوم العميل بالتراخى فى استكمال اجراءات توثيق عقود القروض والتسهيلات اذا ما قام بصرف هذه القروض والتسهيلات قبل توثيق عقودها .

ويرتبط التراخى فى توثيق عقود القروض والتسهيلات دائما برغبة ومحاولة بعض العملاء فى تفادى أو عدم سداد رسوم التوثيق والتسجيل .

ولاشك أن المخاطر الائتمانية الناشئة عن عدم توثيق عقود القروض والتسهيلات الائتمانية من المخاطر الممكن تجنبها اذا ما حرص البنك على توثيق عقود القروض والتسهيلات الائتمانية قبل استخدامها من جانب العملاء الممنوحين .

١٢- غياب التحليل السليم للأنشطة والقطاعات الاقتصادية :

من مصادر المخاطر الائتمانية أيضا عدم قيام بعض البنوك بتحليل اتجاهات TRENDS الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ECONOMIC SECTORS المختلفة بالدرجة التى تمكنها من التعرف على التطورات التى تلحق بها وعلى التنبؤ بأوضاعها المستقبلية ، وفى ظل غياب مثل هذه التحليلات أو عدم دقتها ترتفع درجة المخاطر الائتمانية حيث تصدر قرارات منح الائتمان المصرفى دون أن تتوفر لدراستها قاعدة معلومات DATA BASE أو بيانات عن هذه القطاعات والانشطة الاقتصادية المستفيدة من التسهيلات الائتمانية والقروض الممنوحة من البنوك .

١٣- غياب المعايير الفنية لتصنيف الأصول وحساب المخصصات :

فى ظل غياب المعايير الفنية لتصنيف الاصول ASSETS CLASSIFICATIONS وحساب المخصصات الفنية ترتفع المخاطر الائتمانية بدرجة كبيرة جدا حيث يتم

الاعتماد على التقدير الشخصي والخبرة الشخصية فى تصنيف محفظة القروض والسلفيات واحتساب المخصصات الفنية ، ويؤدى الاعتماد على التقدير والخبرة الشخصية فى تصنيف الاصول واحتساب المخصصات الى تصنيف الاصول بشكل لايعبر تعبيرا واقعيا عن مدى جودتها **من حيث** :

(الاصول الجيدة ودون المستوى والمشكوك فى تحصيلها والاصول الرديئة) كما يؤدى الى تكوين مخصصات فنية غير كافية وغير معبرة عن حجم ونوع المخاطر الملائم والملازم لحجم وتصنيف محفظة القروض والسلفيات والى اخفاء جانب كبير من المخاطر الائتمانية وإظهار المركز المالى للبنك بصورة غير صحيحة وغير دقيقة .

فوجود المعايير الفنية لتصنيف الأصول وحساب المخصصات ضرورة حتمية للحد من المخاطر الائتمانية لها دلالتها الرقابية والوقائية PREVENTIVE .

١٤- قصور الرقابة الداخلية :

فى ظل قصور أو ضعف نظم الرقابة الداخلية INTERNAL CONTROL SYSTEM فى البنك تتصاعد حدة المخاطر الائتمانية ، حيث يتعين إحكام الرقابة والضبط الداخلى على مختلف عمليات ونشاط البنك ، حيث لاتقتصر وظيفة الرقابة على الرقابة والمراجعة المحاسبية AUDITING فقط ، بل يجب أن تتناول العملية الائتمانية بمراحلها المختلفة ، فوجود الرقابة الفعالة على العملية الائتمانية والتقرير عنها للإدارة العليا للبنك يؤدى الى ضبط أداء العملية الائتمانية وتصويب الأخطاء أولا بأولا دون تراكمها ، كما يؤدى وجود الرقابة الداخلية الفعالة الى أداء العملية الائتمانية وفقا للمعايير والاجراءات المرسومة لها فى السياسة الائتمانية للبنك بدرجة كبيرة ، أما فى حالة قصور الرقابة الداخلية أو ضعفها فعادة ما يتم تجاهل هذه المعايير والاجراءات الائتمانية ، وينعكس ذلك على أداء العملية الائتمانية وفى صورة مخاطر ائتمانية مرتفعة HIGH CREDIT RISKS .

١٥- إغفال الإلتزامات العرضية :

أيضا من مصادر المخاطر الائتمانية إغفال البنك للإلتزامات العرضية المصاحبة لبعض العمليات الائتمانية ، وإطمئنان البنك الى أن هذه الالتزامات العرضية مجرد التزامات وقيود دفترية وغير قائمة ومن النادر أن تتحقق فعلا ، ومثل هذا الاطمئنان والتجاهل للإلتزامات العرضية يشكل مصدرا رئيسيا من مصادر المخاطر الائتمانية ، فالإلتزامات العرضية هى التزامات متوقعة EXPECTED LIABILITIES ويتوقف

تحققها فى المستقبل على حدوث وقائع معينة ، ويجب أن يتم تقييمها دائما على أنها التزامات متوقعة وقد تتحقق فى المستقبل ويتم أخذ إمكانيات تحققها فى المستقبل فى الاعتبار عند اعداد الدراسات الائتمانية المرتبطة بها .

١٦-ضعف الاستعلامات وقصورها :

يعد ضعف الاستعلامات عن عملاء الائتمان المصرفى من مصادر المخاطر الائتمانية ، فالضعف فى الاستعلامات يؤدى الى عدم احاطة متخذ القرار الائتمانى بالمعلومات الكافية عن مركز العميل فى السوق والبنوك وسمعته الشخصية والتجارية ، ويودى ذلك بالطبع الى منح الائتمان المصرفى دون الأخذ فى الاعتبار كافة الظروف والأوضاع المحيطة بنشاط العميل أو بسمعته .

ومن صور ضعف الاستعلامات إعتمادها على مصادر معلومات غير دقيقة مثل الاعتماد على الاعلانات المدفوعة الأجر فى وسائل الاعلام والتى ينشرها العميل عن نفسه وذلك دون البحث والتحرى عن مركز العميل الحقيقى فى السوق والبنوك وسمعته ومدى التزامه فى سداد التزاماته ، كما أن عدم تجديد الاستعلامات وتحديثها من صور القصور والضعف أيضا ، لهذا تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب ضعف وقصور أجهزة الاستعلامات .

ويعد الاستعلام بمثابة كشف أو أنذار مبكر يمكن البنك فى أحوال كثيرة من التدخل الائتمانى الوقائى لتصحيح مسار العميل .

المبحث الثالث

تدنية المخاطر الائتمانية

تمهيـــد :

نتناول فى هذا المبحث الإطار العام أو الخطوط العريضة HEADLINES أو الرئيسية التى يتم من خلالها ادارة المخاطر الائتمانية والسيطرة عليها أو تناولها أو التعامل معها ، والهدف الاساسى من عملية ادارة المخاطر الائتمانية هو السيطرة على هذه المخاطر وتدنيتها MINIMIZE أى جعلها فى أدنى حد أو مستوى ممكن ، نظرا لإنه من المستحيل عمليا PRACTICALLY ونظريا THEORETICALLY الادعاء بالسيطرة على المخاطر الائتمانية بشكل مطلق ABSOLUTELY وذلك نظرا لطبيعة نشاط منح الائتمان من حيث كون المخاطر الائتمانية ملازمة ومصاحبة له كظله - إن جاز لنا التعبير - ويؤدى التعامل الكفء والادارة العلمية للمخاطر الائتمانية الى الحد من هذه المخاطر الائتمانية بشكل كبير جدا ، ولا بديل للبنك فى سبيل تدنية المخاطر الائتمانية الا الادارة العلمية لها .

وتتضمن عملية تدنية المخاطر الائتمانية إجراءات وقائية PREVENTIVE وإجراءات علاجية REMEDIAL ، فالاجراءات الوقائية التى تستخدم لتدنية المخاطر الائتمانية يتم اتخاذها قبل منح الائتمان المصرفى فى معظم الأحوال ، أما الاجراءات العلاجية فيتم اتخاذها فى المراحل التالية لمنح الائتمان المصرفى فى معظم الاحوال أيضا .

ونتناول فى هذا المبحث موضوع تدنية المخاطر الائتمانية ***من خلال الاجراءات والاساليب والادوات الاتية*** :

١- رفع كفاءة العملية الائتمانية .

٢- وضع نظام فعال للحد من مخاطر التركز الائتمانى .

٣- وضع نظام لكفاية رأس المال فى البنوك .

٤- وضع معايير لتصنيف الاصول وحساب المخصصات .

٥- تحديد أساليب للتعامل مع العملاء المتعثرين فى السداد .

ونتناول فيما يلى كل منها بشىء من التفصيل .

١- رفع كفاءة العملية الائتمانية :

يعتمد رفع كفاءة العملية الائتمانية بشكل كبير وأساسى ***على العوامل الآتية*** :

أ- فعالية سياسات وإجراءات منح الائتمان :

يجب أن تكون هناك سياسة إئتمانية معتمدة ومكتوبة ويلحق بها دليل لإجراءات الحصول على الائتمان ، وتكون بمثابة حجر الزاوية للعمل الائتمانى فى البنك ، والسياسة الائتمانية الفعالة والجيدة ***يجب أن تتضمن*** :

- الحدود الجغرافية التى يخدمها البنك .
- القطاعات والانشطة الاقتصادية التى يخدمها البنك .
- تحديد أنواع القروض والتسهيلات التى يمنحها البنك .
- تحديد أنواع الضمانات المقبولة والنسب التسليفية لها .
- تحديد الحدود القصوى لآجال استحقاق القروض والتسهيلات .
- تحديد شروط ومعايير منح الائتمان .
- تحديد الحدود القصوى للتركز الائتمانى .
- تسعير الفائدة على التسهيلات والقروض والمصروفات الادارية .
- تحديد سلطات وصلاحيات منح الائتمان .
- تحديد البيانات والتقارير اللازمة لأغراض الرقابة .
- إصدار دليل لإجراءات الحصول على الائتمان .

هذا بالنسبة للسياسة الائتمانية ، أما بالنسبة لاجراءات منح الائتمان فيجب أن ***تتضمن الجوانب الاتية*** :

- مرحلة التقدم بالطلب .
- مرحلة الدراسة والتحليل الائتمانى .
- مرحلة الموافقة والتعاقد .
- مرحلة استخدام التسهيلات ومتابعة الصرف .
- تبادل المعلومات مع البنوك الاخرى .

- التقرير عن العملية الائتمانية .
- اجراءات تجديد التسهيلات الائتمانية .
- الاحتفاظ بالملفات الائتمانية .

ب - كفاءة إدارة محفظة القروض والسلفيات :

ومن أهم ملامح الادارة الكفء ***لمحفظة القروض والسلفيات الملامح الاتية*** :

- الاحتفاظ بمحفظة قروض وسلفيات متنوعة .
- التصنيف الجيد لمكوناتها وفقا لأسس متنوعة .
- تضمن المحفظة لقدر منخفض من التركز الائتمانى .
- أن تعكس المحفظة طبيعة موارد الأموال فى البنك .
- إحتساب مخصصات فنية كافية وملائمة تعكس حجم مخاطر المحفظة .

جـ - فعالية الرقابة على العملية الائتمانية :

تتضمن فعالية الرقابة على العملية الائتمانية متابعة أداء العملاء بعد منحهم التسهيلات الائتمانية ، فالعملية الائتمانية والرقابة عليها لاتتوقف عند منح العملاء التسهيلات الائتمانية ، بل تمتد الى مرحلة الاستخدام ***وتتضمن الجوانب الاتية*** :

- التحقق من مدى استخدام العملاء للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم فى الاغراض المخصصة لها .
- استخلاص المؤشرات التى تحدد إتجاهات نشاط العميل وبصورة دورية .
- التحقق من تنفيذ العملاء للشروط الوقائية المحددة لهم من جانب البنك .
- مراجعة وتحديث وتبويب ***ملفات العملاء وتشمل*** :
- الحدود المصرح بها .والمستخدم منها .
- العقود الموثقة للقروض والتسهيلات الممنوحة .
- الموافقات الائتمانية .
- تقييم الضمانات وحركة الضمانات .
- تقارير المتابعة والزيارات الدورية .
- ملخص ونتيجة الاستعلامات وتجديدها .

- تطور المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية للعميل .
- تطورات المركز المالى والتدفقات النقدية لنشاطه .
- ماتنشره الصحف عن العميل .

د- كفاءة الجهاز الفنى للإدارات الائتمانية :

يجب أن تتوفر فى الافراد PERSONNEL العاملين فى الادارات الائتمانية ***المواصفات الاتية :***

- الانتماء للعمل والسلوكيات الحميدة والالتزام الاخلاقى .
- الكفاءة الفنية والقدرة والمهارة TALENT .
- المقدرة على التحليل والتقييم EVALUATION .
- المقدرة على التدريب المستمر والاستيعاب .
- المقدرة على تفادى الضغوط .
- المقدرة على التنسيق والتنظيم .
- المقدرة على التفاوض NEGOTIATION واللباقة .
- المقدرة على اتخاذ القرار الموضوعى OBJECTIVE DECISION .

٢- وضع نظام للحد من مخاطر التركز الائتمانى :

ويتضمن عملية تدنية المخاطر الائتمانية ضرورة وضع نظام فعال للحد من مخاطر التركز الائتمانى ، ويجب أن يعتمد النظام الذى يحكم حدود مخاطر التركز الائتمانى فى البنك على ***المعايير الاتية*** :

- الحدود LIMITS .
- القطاع أو النشاط SECTOR .
- النوع CREDIT TYPE .
- الضمانات COLLATERAL .
- المنطقة الجغرافية AREA .

ووفقا لهذه المعايير الخمسة فإن حدود التركز الائتمانى ***يجب أن تتخذ الصور الآتية :***

- وضع حد أقصى للتسهيلات الممكن منحها لعملاء النشاط الواحد أو القطاع الواحد .

- وضع حد أقصى للتسهيلات الممكن منحها لعملاء المنطقة الجغرافية الواحدة أو الاقليم الواحد .

- وضع حد أقصى للتسهيلات الممكن منحها فى صورة نوع معين من التسهيلات الائتمانية (كخطابات الضمان الخارجية على سبيل المثال) .

- وضع حد أقصى للتسهيلات الممكن منحها مقابل أنواع معينة من الضمانات .

٣- وضع نظام لكفاية رأس المال فى البنوك :

تضمنت التطورات المصرفية الحديثة فى بداية التسعينيات ، فيما يتعلق بمدى كفاية رأس المال فى البنوك إقرار لجنة بازل BASLE COMMITTEE وهى اللجنة الدولية للإشراف والرقابة على البنوك لنظام يعد الحد الأدنى لمدى كفاية رأس مال البنك ، وطبقت هذا النظام بالطبع العديد من البنوك المركزية على مستوى العالم وخصوصا فى الدول المتقدمة ، كما تقوم دول أخرى بتطبيق هذا النظام بطريقة متدرجة عن طريق الزام البنوك العاملة فى أراضيها بزيادة رؤوس أموالها .

ويرتبط وضع نظام أو معيار أو أساس لمدى كفاية رأس المال بالبنوك بوجود أسس سليمة فنيا لحساب المخصصات وبحيث تعكس بدقة مستويات المخاطر الائتمانية التى تتضمنها محافظ القروض LOAN PORTFOLIOS والسلفيات .

ومن أهم مقررات لجنة بازل فيما يتعلق بمدى كفاية رأس المال فى البنوك نسبة الملاءة ADEQUACY RATIO .

حيث أقرت لجنة بازل الحد الادنى لنسبة الملاءة (وهى عبارة عن رأسمال البنك منسوبا للودائع) بـ ٨٪ ، وتعكس نسبة الملاءة بالطبع مدى كفاية رأسمال البنك .

وترتب على ذلك خروج جميع البنوك ذات نسب الملاءة الاقل عن هذه النسبة الدولية الى دائرة البنوك الخطرة ومنها بالطبع بنوك دول العالم الثالث فيما عدا البنوك السعودية .

٤- وضع معايير لتصنيف الاصول وحساب المخصصات :

من أهم الاساليب والادوات والمعايير المستخدمة لتدنية المخاطر الائتمانية وضع

معايير محددة لتصنيف الأصول وحساب المخصصات المناسبة لجودة هذه الأصول وما تتضمنه من مخاطر إئتمانية .

والاتجاهات والمعايير الحديثة فى تصنيف الاصول وحساب المخصصات تعتمد فى جوهرها بدرجة كبيرة جدا على إعمال قاعدة التحصيل COLLECTION RULE وإهمال قاعدة الاستحقاق MATURITY RULE ومن المنطقى أن يتم تصنيف الاصول إعتمادا على قاعدة التحصيل لإن البنك يتعامل فى مدخلات ومخرجات سائلة .

ويتم تصنيف محفظة قروض وسلفيات البنك وفقا لهذه الاتجاهات الحديثة كالاتى :

البيـــان	المواصفـــات
أصول جيدة	هى القروض والتسهيلات المنتظمة
أصول دون المستوى	هى القروض والتسهيلات التى استحقت ولم تسدد حتى ٩٠ يوم
أصول مشكوك فى تحصيلها	هى القروض والتسهيلات التى استحقت ولم تسدد حتى ١٨٠يوم
أصول رديئة .	هى القروض والتسهيلات التى استحقت ولم تسدد حتى عام كامل

ولاشك أن مثل هذا التصنيف يكشف عن مدى كفاءة البنك فى ادارة العملية الائتمانية ويعد تقييم صريح وموضوعى لمستوى المخاطر الائتمانية التى يواجهها البنك .

كما يتم احتساب المخصصات الفنية وفقا لهذا الاسلوب الحديث كالاتى :

نوع الاصول	النسبة المئوية للمخصصات (قيمة المخصص)	
أصول جيدة	بنسبة ١ ٪	من الرصيد القائم فى تاريخ احتساب المخصص
أصول دون المستوى	بنسبة ٢٠ ٪	" " " " " " " " " " " "
أصول مشكوك فى تحصيلها	بنسبة ٥٠ ٪	" " " " " " " " " " " "
أصول رديئة .	بنسبة ١٠٠ ٪	" " " " " " " " " " " "

ويعد هـذا الأسـلوب فى إحتسـاب المخصـصات معـيار صـارم ومـعبر جـدا عن المخـاطر الائتـمانية ، ولـكن لايمكن تطبيقـه مرة واحـدة على كل البنوك ولكن يجب تبنى هـذا الاسلوب بطريقـة متـدرجـة وتأهيل البنوك لتطبيـقـه على مراحل .

٥- تحديد أسلوب للتعامل مع العملاء المتعثرين فى السداد :

يتضمن أسلوب التعامل مع العملاء المتعثرين فى السداد شقين ، الشق الأول ينطوى على دراسة الأسباب التى أدت الى تعثر العميل وبمنتهى الدقة ثم تقرير الأسـلوب الملائم والمنـاسب للتـعـامل مع كل حـالة على حـده وهذا هو الشق الثانى (وسيكون التـعامل مـع المديونـيات المـتعثرة موضوع لفصل قادم بإذن الله).

وتتضمن أهم خطوات الشق الأول للتـعامل مع العملاء المتعثرين الخطوات الاتية :

- تحليل مشكلة العميل والتعرف على الأسباب التى أدت الى تعثره .
- مراجعـة كـافة العـقـود والضـمانات والتحقق من توثيقـها لحفظ حقوق البنك .
- وقف إحتساب الفوائد (تجميد الدين) .
- استطلاع رأى الخبراء والفنيين فى مشكلة العميل .
- وضع برنامج زمنى محدد للتعامل مع المشكلة وتحديد المسئول عنه .

وتتـضـمن أهم خطوات الشق الثانى للتعـامل مع العـملاء المتعـثـرين أحد الاجراءات التالية أو بعضها :

- إعادة الجدولة أو التسوية .
- تقديم ضمانات إضافية عينية أو شخصية .
- منح إئتمان إضافى للعميل .
- زيادة رأسمال العميل عن طريق ملاك المشروع .
- تسييل الضمانات أو بيع اصول أخرى .
- ترتيب دخول شريك جديد أو خروج شريك حالى .

- ترتيب إدماج أو إنضمام منشأة العميل فى منشأة أخرى (مع حوالة الدين).

- تعيين مديرين من البنك لادارة المشروع .

- تغيير ادارة المشروع .

- اتخاذ الاجراءات القانونية ضد العميل .

- السعى لإشهار إفلاس العميل .

المبحث الرابع
تجميع مخاطر الإئتمان المصرفى

تمهيـــد :

فى سبيل تدنية المخاطر الائتمانية تقوم البنوك المركزية فى مختلف دول العالم بتجميع المعلومات والبيانات وتسجيلها عن المخاطر الائتمانية بطريقة منظمة ودقيقة يمكن الرجوع اليها فى أى وقت وتكون متاحة لجميع البنوك العاملة تحت رقابتها .

ويقوم البنك المركزى المصرى بدور فعال وكبير جدا فى تجميع مخاطر الائتمان المصرفى ، حيث يلزم جميع البنوك العاملة تحت رقابته بالإقرار الدورى عن عملاء التسهيلات الائتمانية وفقا لقواعد محددة ومنظمة ودقيقة وفى حدود قانون سرية المعاملات المصرفية BANKING TRANSACTIONS SECRECY LAW ويؤدى تجميع مخاطر الائتمان المصرفى بشكل مركزى وتحت إشراف الجهاز الرقابى والفنى الكبير وهو البنك المركزى الى زيادة مقدرة الجهاز المصرفى ككل على التعامل الكفء مع المخاطر الائتمانية وتدنيتها الى أدنى حد ممكن ، حيث تسهل هذه المعلومات والبيانات المسجلة عن عملاء الائتمان المصرفى فى تقيم حجم المخاطر الائتمانية الناشئة عن تعامل العميل مع بنك معين أو عدد من البنوك ، كما تسهل من متابعة التطورات التى تلحق بهذه المخاطر فى المستقبل .

وتساعد هذه المعلومات والبيانات الدقيقة عن عملاء الائتمان المصرفى متخذ القرار الائتماني فى التقييم والسيطرة على المخاطر الائتمانية بدرجة لايمكن اغفالها ، ولاشك أن توفر البيانات والمعلومات عامل هام جدا وركن رئيسى من الأركان التى تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات DECISION MAKING وبشكل عام IN. GENERAL .

وسنتناول عملية تجميع مخاطر ***الائتمان المصرفى من خلال النقاط الاتية*** :

١- الاطلاع على والاقرار عن مراكز عملاء الائتمان المصرفى .

٢- المعلومات التي يفصح عنها المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية .

٣- دور المركز المجمع فى تدنية مخاطر الائتمان المصرفى .

ونتناول فيما يلى كل منها بشىء من التفصيل .

١ - الاطلاع على والاقرار عن مراكز عملاء الائتمان المصرفى :

أ- الاقرار عن عملاء الائتمان المصرفى :

تلتزم البنوك بالاقرار عن عملاء الائتمان المصرفى وبالاخطار عن عملاء الائتمان المصرفى فى حالات معينة .

بالنسبة للاقرار عن عملاء الائتمان المصرفى :

تلتزم البنوك العاملة تحت رقابة البنك المركزى المصرى بالاقرار شهريا عن العملاء الذين تصرح لهم بالحصول على تسهيلات إئتمانية ، وبالاقرار عن الأرصدة والالتزامات القائمة لعملاء الائتمان المصرفى ، ويرفع هذا الاقرار للبنك المركزى شهريا ***ويتم اعداده على الأسس الآتية*** :

- على أساس الحدود المصرح بها والمستخدم منها وأساس الاقرار هو الحدود المصرح بها ، ويستمر فى الاقرار عن العميل حتى لو كان الحد المصرح به غير مستخدم كليا أو جزئيا .

- يتم إعتبار الحد مصرحا به فور استيفاء كافة شروط الموافقة الائتمانية ووضع الحد تحت تصرف العميل للاستخدام (للسحب منه) .

- يتم الاقرار عن العملاء طبقا لمراكزهم القانونية وطبقا للمستندات الرسمية .

- يعد الاقرار طبقا للأرصدة القائمة فى نهاية كل شهر .

- تعد الاقرارات بالدقة الكاملة .

- الحد الادنى للإقرار عن العميل أربعين الف جنيه مصرى (أو المعادل لقيمتها اذا كانت التسهيلات بالعملة الاجنبية) فأكثر .

- بالنسبة للتسهيلات الائتمانية المشتركة يقوم كل بنك بالاقرار عن ما يخصه من قيمة التسهيل الممنوح .

- توقيت تقديم الاقرارات لايجاوز اليوم الخامس من الشهر التالى لتاريخ إعداد الاقرارات .

- أساس الاقرار المبالغ بالجنيه المصرى لأقرب الف جنيه .

- تعد الاقرارات على مستوى البنك المقر كوحدة واحدة .

- تقدم الاقرارات على النماذج الموحدة والمعدة لهذا الغرض .

- وتخضع البنوك المخالفة لهذه الأسس للغرامات المقررة من جانب البنك المركزى .

- **أما بالنسبة للإخطار عن عملاء الاجراءات القانونية :**

يمتد إلتزام البنوك بالاقرار للبنك المركزى عن حالة بعض عملائها ، حيث تلتزم البنوك بالاخطار عن العملاء المتخذ ضدهم اجراءات قانونية من جانبها ، ويتم إعداد الاخطارات عن العملاء المتخذ ضدهم الاجراءات القانونية ***وفقا للأسس الاتية*** :

- يتم الاخطار فور إتخاذ الاجراءات القانونية ويذكر نوع الاجراء المتخذ وأسباب اتخاذه وتاريخ التوقف عن السداد .
- يتم اعداد الاخطار بمنتهى الدقة .
- يتم الاخطار وفقا للنموذج المعد لهذا الغرض .
- فى حالة عدم وجود حالات مستجدة يتم الاخطار بعدم الوجود فى موعد غايته اليوم الخامس من الشهر التالى .
- بالنسبة للقروض والتسهيلات المشتركة تقع على عاتق البنك مدير القرض مسئولية الاخطار عنها فى حالة اتخاذ الاجراءات القانونية .
- فى حالة تعامل العميل الواحد مع أكثر من فرع من فروع البنك الواحد وتتخذ بشأن مديونيته أو جزء منها بأحد هذه الفروع أو أكثر اجراءات قانونية يتعين تعدد الاخطارات حسب الحالة وحسب الفرع متخذ الاجراءات القانونية .

- **كما تقوم البنوك بالاخطار عن عملاء الائتمان المصرفى فى الحالات الاتية :**

- فرض الحراسة أو المنع من التصرف أو التحفظ والمصادرة بمعرفة السلطات القضائية .
- التسويات واعدام الدين .
- الجدولة .
- رفع العملاء لدعاوى قضائية ضد البنوك .

ويجوز للبنوك طلب رفع اسم أحد عملائها والكفلاء من السجلات للأسباب الاتية :

- سداد المديونية بالكامل مع إبراء ذمة العميل .
- سداد المديونية فى اطار تسوية مع ابراء ذمة العميل .
- اعدام المديونية وإبراء ذمة العميل .
- رفع الحراسة أو الغاء التحفظ أو المنع من التصرف .
- موافقة البنك على تخارج أحد الشركاء المتضامنين وإبراء ذمته .
- موافقة البنك على إبراء ذمة أحد الشركاء المتضامنين فى ضوء سداد مايخصه من المديونية .
- رفع الحجز الموقع على العميل .

كما يستمر إدراج إسم العميل وكفلاؤه والشركاء المتضامنين بالسجلات لأى من الأسباب الاتية :

- إعدام المديونية دون إبراء ذمة العميل .
- سداد المديونية دون إبراء ذمة العميل (فى إطار تسوية).
- إنخفاض رصيد المديونية عن الحد الادنى للإقرار .
- تحويل مديونية العميل من فرع لآخر .
- تحويل مديونية العميل من عميل لآخر .

ب - الاطلاع على المراكز المجمعة لعملاء التسهيلات الائتمانية :

يتعين على جميع البنوك العاملة الاطلاع على المركز المجمع (أو البيان المجمع) للعميل قبل منحه تسهيلات إئتمانية جديدة أو تجديد تسهيلات ائتمانية قائمة أو رفع حدود تسهيلات ائتمانية قائمة له .

ويكون الاطلاع إجباريا اذا جاوزت التسهيلات المطلوبة أو الممنوحة أو المطلوبة والممنوحة معا أو المطلوب تجديدها أو مطلوب رفعها أو تجديدها ورفعها معا مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه مصرى (أربعين ألف جنيه مصرى) أو ما يعادله بالعملات الاجنبية .

ويكون الاطلاع اختياريا اذا كانت قيمة التسهيلات أقل من ٤٠٠٠٠ جنيه

مصرى أو ما يعادلها بالعملات الاجنبية ويمثل هذا المبلغ الحد الادنى للاطلاع .

عدد مرات الاطلاع :

غير محددة بحد أقصى .

ويعد طلب الاطلاع على النموذج المخصص لهذا الغرض . ويوافى البنك المركزى البنوك العاملة شهريا بالمراكز المجمعة للتسهيلات الائتمانية لعملائها لتكون على علم بالتطورات التى تطرأ على حجم وحالة مراكزهم الائتمانية المجمعة لدى الجهاز المصرفى .

سجل العملاء المتوقفين عن السداد (حظر تعامل) :

يمسك البنك المركزى سجلات مدرج فيها العملاء والشركاء والمتضامنين والكفلاء المتوقفين عن سداد مديونياتهم للبنوك اعتبارا من تاريخ التوقف وأسباب التوقف .

ويكون الاطلاع على هذا السجل متمم للإطلاع على المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية للعميل .

٢- المعلومات التي يفصح عنها المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية :

بعد المركز المجمع CONSOLIDATED POSITION للتسهيلات الائتمانية للعميل المصدر الرئيسى للمعلومات والذى يتضمن جميع القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل (أو التى يكفلها) من جميع البنوك العاملة تحت رقابة البنك المركزى فى تاريخ معين ويتم تحديث هذ البيان بالتطورات التى تنشأ عليه شهريا من حيث حجم ونوع التسهيلات وحالة العميل .

ويفصح المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية للعميل عن المعلومات الاتية :

- الرقم الرمزى أو الكودى للعميل .
- عدد البنوك المتعامل معها (فى مجال القروض والتسهيلات الائتمانية بالطبع) .
- قيمة الحدود المصرح له بها من البنوك مصنفة حسب نوع الضمان لأقرب الف جنيه .
- قيمة المستخدم من هذه الحدود مصنفة أيضا حسب نوع الضمان لأقرب الف جنيه .

- التسهيلات التى يكفلها العميل (بالحدود والمستخدم) .

- وهذه المعلومات يفصح عنها البيان المجمع عن مركز العميل حتى نهاية كل شهر . كما ***يفصح المركز المجمع عن حالة العميل***

وتتضمن مدى الانتظام فى التعامل من عدمه مع البنوك المانحة ***وتشمل الحالات الاتية :***

أ- دعاوى العميل :

يفصح البيان المجمع أو المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية عن العملاء الذين يقومون برفع دعاوى قضائية ضد البنوك المتعامل معها والمانحة للتسهيلات الائتمانية وهذه المعلومة لها أهميتها عند تقييم المركز الائتمانى للعميل .

ب - تسويات :

يفصح البيان المجمع أو المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية عن التسويات التى تقوم البنوك بإبرامها مع بعض عملائها وتتضمن إعفائهم من كل أو جزء من أصل الدين أو الفائدة .

جـ - حظر التعامل :

يفصح البيان المجمع عن العملاء الذين يوقع عليهم حظر تعامل من قبل أحد البنوك المتعاملين معها ، بسبب أتخاذ الاجراءات القانونية ضدهم أو فرض الحراسة عليهم أو أى إجراءات أخرى مماثلة .

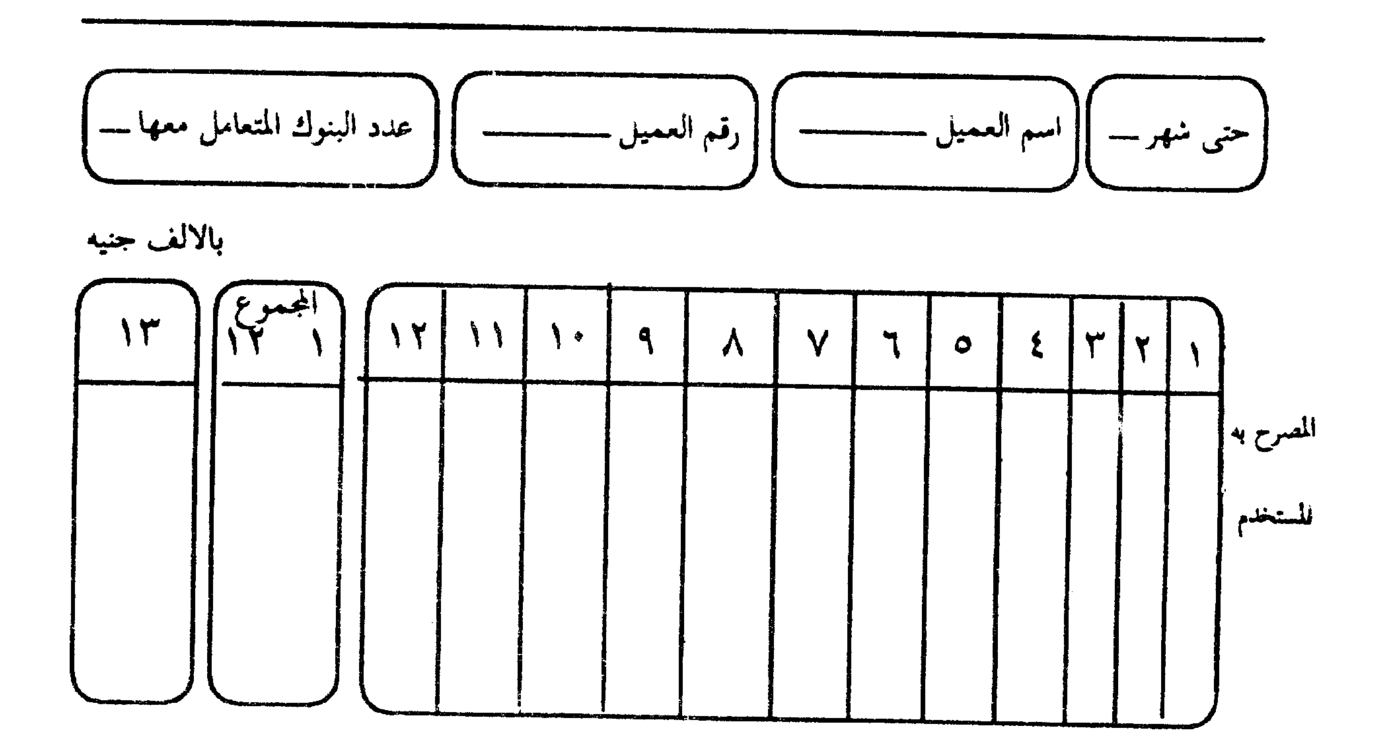
وتصنف هذه الفئة من العملاء (الدعاوى والتسويات وحظر التعامل) من وجهة النظر الائتمانية تحت الفئة المستبعدة من التعامل وذلك اعتمادا على سابقة التعامل السيئة مع البنوك DEFAULT RECORD .

ويتم اعداد المراكز المجمعة للتسهيلات الائتمانية بالبنك المركزى المصرى ويستخدم فى اعدادها الحواسب الألية COMPUTERS وترد للبنوك شهريا ، ويمكن للبنوك طلب المركز المجمع لعميل معين فى أى وقت ، ويتم تصنيف الحدود المصرح بها والمستخدم منها حسب نوع الضمان ، وبرمز لكل نوع من الضمانات برمز فى صورة رقم ويدرج تحت بند ***مستقل كالاتى :***

- البند رقم (١) ويرمز الى : بدون ضمان عينى
- البند رقم (٢) ويرمز الى . بضمان أوراق تجارية

- البند رقم (٣) ويرمز الى : بضمان أوراق مالية .
- البند رقم (٤) ويرمز الى : بضمان محاصيل زراعية .
- البند رقم (٥) ويرمز الى : بضمان بضائع أخرى .
- البند رقم (٦) ويرمز الى : بضمان رهن عقارى .
- البند رقم (٧) ويرمز الى : بضمان رهن محال وآلات (رهن تجارى) .
- البند رقم (٨) ويرمز الى : بضمانات متنوعة .
- البند رقم (٩)ويرمز الى : كمبيالات محلية وخارجية .
- البند رقم (١٠) ويرمز الى : عوائد هامشية .
- البند رقم (١١) ويرمز الى : اعتمادات مستندية .
- البند رقم (١٢) ويرمز الى : خطابات الضمان .
- البند من ١- ١٢ ويرمز الى المجموع أو الاجمالى .
- البند رقم (١٣) ويرمز الى : كفالات وضمانات .

ويتخذ المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية للعميل الشكل الاتى :



حتى شهر —— | اسم العميل ——— | رقم العميل ——— | عدد البنوك المتعامل معها ——

بالالف جنيه

	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	المجموع ١	المجموع ١٢	١٣
المصرح به															
المستخدم															

ملاحظـــات :

– ويذكر بالمركز المجمع حالات الحظر أو التسويات أو الدعاوى إذا كان العميل مندرج تحت هذه الفئة .

– وتدرج التسهيلات الممنوحة للعميل (مصرح بها ومستخدم) حسب نوعها وفى القيد الخاص بكل نوع منها .

٣- دور المركز المجمع فى تدنية مخاطر الائتمان المصرفى

يلعب المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية لعملاء الائتمان المصرفى دورا بالغ الأهمية والتأثير فى تدنية المخاطر الائتمانية ، فهو مصدر وقاعدة للمعلومات فى غاية الاهمية بالنسبة لعملية اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفى ومتابعته ، ويزود المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية متخذ القرار الائتمانى بمعلومات مؤكدة ودقيقة وفعلية عن العميل ، حيث يكون متخذ القرار الائتمانى على علم تام بالمعلومات الاتية :

- إجمالى قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل من البنوك (مصرح بها ومستخدم) .
- عدد البنوك المتعامل معها .
- أنواع القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل وقيمتها حسب نوع الضمان .
- الحدود المصرح بها وقيمة المستخدم منها
- قيمة القروض والتسهيلات التى يكفلها العميل (كفالات وضمانات) .
- حالة العميل **من حيث** :
  - الانتظام .
  - التسوية .
  - دعاوى العملاء .
  - حظر تعامل

ويؤدى تحليل هذه المعلومات والبيانات بكفاءة الى تدنية المخاطر الائتمانية حيث يمكن تحليل هذه المعلومات من الزوايا الاتية :

أ- مقارنة إجمالى قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل والتسهيلات الجديدة المطلوبة بمصادر التمويل الذاتى SELF-FINANCE المتاحة للعميل ويؤدى ذلك الى احتساب نسبة المديونية بصورة دقيقة من جهة ، ومن جهة أخرى يمكن مقارنة إجمالى قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل بالاحتياجات التمويلية اللازمة لطبيعة وحجم نشاطه ، ويؤدى هذا الى عدم الإفراط فى منح العملاء التسهيلات الائتمانية

ب - مقارنة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل وقياس مدى ملائمتها لطبيعة نشاطه والاحتياجاته التمويلية له ومن ثم يمكن ايجاد التوازن والملائمة بين الاستخدامات والموارد المالية .

جـ - تؤدى المعلومات الواردة عن حالة العميل (حظر ، دعاوى ، تسويات) الى استبعاد بعض العملاء من التعامل وهذا يعكس تدنية للمخاطر الائتمانية التى كان سيواجهها البنك فى حالة عدم توفر هذه المعلومات الهامة .

د - يمكن استخلاص حجم الالتزامات العرضية وتقييمها وأخذها فى الاعتبار عند اتخاذ القرار الائتمانى فقد تتحول هذه الالتزامات العرضية فى المستقبل الى التزمات فعلية وقائمة .

هـ - يمكن استخلاص حجم القروض والتسهيلات التى يكفلها ويضمنها العميل وأخذها فى الاعتبار عند اتخاذ القرار الائتمانى ، فهذه الكفالات والضمانات تحمل فى طياتها المخاطر الائتمانية التى قد تتحقق بالكامل فى المستقبل .

و- يعد المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية مصدر أولى للمعلومات لإدارة الاستعلامات والذى يفتح لها آفاق واتجاهات جديدة فى البحث والتحرى عند اعداد الاستعلامات عن عملاء الائتمان المصرفى .

ر- الاطلاع الدورى والمستمر على المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية أثناء مرحلة الاستخدام يؤدى الى معرفة التطورات التى تلحق بمركز العميل وتمكن البنك من التدخل الفورى بالاجراءات الوقائية كلما تطلب الأمر ذلك .

الفصل الخامس

التحليل المالي



الفصل الخامس
التحليل المالى

مقدمـة :

يعتبر التحليل المالى FINANCIAL ANALYSIS فى غاية الأهمية فى عملية منح الائتمان المصرفى ، حيث يعد من أهم الادوات DEVICES الرئيسية التى تستخدمها البنوك بغرض تحديد المركز المالى FINANCIAL POSITION أو الحالة المالية لعملائها من طالبي التسهيلات الائتمانية ، فالعلاقة وثيقة جدا بين التحليل المالى والتحليل الائتمانى CREDIT ANALYSIS ، فـالتـحليل المالى يعـد من أفـضل الأدوات والاسـاليب METHODS التي تسـتخـدم فى التـقـيـيم الموضـوعى OBJECTIVE EVALUATION لمدى نجاح أو فشل ادارة المشروع فى إدارته .

ويلعب التـحليل المالى دورا هامـا فى تحـديد مـعـدل الاداء PERFORMANCE AVERAGE فى الماضى للمـشـروع وأيضـا فى المسـتـقـبل حيث يتـيح المعلومـات والبيـانات والتى يمكن اتخاذها كقـاعـدة أو أسـاس نحو التخطيط للمـسـتـقبل PLANING FOR FUTURE والتحليل المالى ماهو الا مجموعة من القـوائم والنسب والاساليب والادوات والتى تستخدم بغرض معرفة نواحى القوة والضعف فى أداء المشـروع أو المنشـأة ، ويخـدم بذلك أغـراض عـديدة ، ومن أهم الاغـراض التى ***يخدمها ويحققها التحليل المالى الاغراض الاتية :***

- الحكم على مدى كفاءةالادارة فى أداء وظائفها .
- معرفة مركز المنشأة فى القطاع الذى تعمل فيه .
- تقيـيم لمدى ملائمة الـسياسات المالية والتشغيلية والتسويقية التى تتبعها المنشأة .
- تخطيط السياسات من أجل المستقبل .
- تحديد القيمة الاستثمارية INVESTMENT VALUE للمشروع .
- تحديد وتقيـيم المركز المالى والائتـمانى للمنشـأة CREDIT RATING ويهتم بالتحليل المالى ***أطراف عديدة هى :***

- البنوك BANKS
- الدائنون CREDITORS

- الادارة MANAGEMENT

- ملاك المشروع (حملة الاسهم SHARE HOLDERS) .

- المستثمرون فى أسواق رأس المال والبورصات INVESTORS .

- المؤسسات العامة وأجهزة الرقابة CONTROL PARTIES

ويعكس إهتمام كل طرف من هذه الاطراف بالتحليل المالى للمنشأة مصالحه فى هذه المنشأة ، فالبنوك تهتم بالتحليل المالى بغرض تحديد المركز المالى والائتماني لعملائها ، كما أن الدائنين يهتمون بالتحليل المالى لمعرفة الحالة المالية للمنشأة ومدى يسارهما لاسترداد مستحقاتهم منها ، وتهتم الادارة بالتحليل المالى لمعرفة مدى نجاح السياسات التى تطبقها من عدمه ، كما أن ملاك المشروع يهمهم معرفة حجم الأرباح ومدى تطورها ، كما أن المستثمرين فى أسواق رأس المال ينصب اهتمامهم على التحليل المالى بغرض إستثمار أموالهم فى أسهم وسندات منشأت ناجحة ، وأخيرا تهتم المؤسسات العامة وأجهزة الرقابة بالتحليل المالى بغرض التقييم وجمع المعلومات . ولايقتصر التحليل المالى على تكوين العلاقات والنسب المالية بين الأرقام و المتغيرات المختلفة التى تظهرها القوائم المالية FINANCIAL STATEMENTS للمنشآت ، بل يمتد التحليل المالى الى اكتشاف الأسباب التى أدت الى ظهور هذه العلاقات بين هذه المتغيرات على ماهى عليه ، ولهذا فإن إستخلاص العلاقات والنسب لايجب أن يؤخذ كقضية مسلم بها عند القيام بعملية التحليل المالى . بل يجب أن يمتد الى البحث والاستقصاء عن الاسباب التى تقف وراء هذه النسب والعلاقات بين المتغيرات المالية المختلفة .

ويقوم التحليل المالى على مجموعة متتالية من الخطوات CONSEQUENT STEPS ***وتتلخص هذه الخطوات فى الاتى :***

- التصنيف CLASSIFICATION

- المقارنة COMPARISON

- الإستنتاج DEDUCTION

حيث تتطلب عملية التحليل المالى وضع المتغيرات المالية ذات الطبيعة الواحدة أو المتجانسة HOMOGENEOUS معا ، وتحديد الفترة أو الفترات المحاسبية موضوع التحليل ، ثم إجراء عمليات المقارنة بين هذه المتغيرات المالية ، وأخيرا استخلاص المؤشرات INDICATORS والنسب RATIOS والعلاقات RELATIONS بين هذه

المتغيرات المالية المختلفة ، والبحث فى الأسباب التى تكمن وراءها .

ومن أهم الأساليب الشائعة والمستخدمة في عملية التحليل المالى ، القوائم المالية المقارنة وقائمة الأموال والنسب المالية وكل أسلوب من هذه الاساليب يتطلب توافر بيانات مالية بشكل معين وبطريقة معينة ، ويؤدى كل أسلوب من هذه الاساليب الى استخلاص مؤشرات مالية تحليلية لها دلالتها فى التعبير عن جوانب معينة فى أداء المنشأة .

وسنتناول فى هذا الفصل هذه الأساليب من ***خلال الاربعة مباحث التالية مع الاستعانة بالامثلة الرقمية كلما أمكن*** .

المبحث الاول : القوائم المالية المقارنة .

المبحث الثانى : قائمة الاموال .

المبحث الثالث : النسب المالية .

المبحث الرابع : المعدلات المحاسبية .

المبحث الأول
القوائم المالية المقارنة

تمهيد :

يعتمد أسلوب القوائم المالية المقارنة على مقارنة القوائم المالية أو الحسابات المالية الختامية للمنشأة (الميزانية العمومية BALANCE SHEET وحساب الأرباح والخسائر PROFIT & LOSS A/C أو حسابات النتيجة RESULT ACCOUNT)لعامين متتاليين أو أكثر وذلك على أساس مقارنة التطورات التى طرأت على جميع المتغيرات والبنود الواردة فى هذه القوائم خلال فترة المقارنة ووفقا لأسس مختلفة وهى :

- على أساس الارقام المطلقة .
- وعلى أساس النسب المئوية .

ولاشك أن معرفة رقم الأرباح التى حققتها أحد المنشآت فى سنة مالية معينة لايعد معيارا كافيا للتعبير عن مدى كفاية هذا الربح ، وعندما تتم مقارنة رقم الأرباح برقم الأرباح المحققة فى السنة المالية السابقة لهذه السنة فى صورة أرقام مطلقة أو نسب مئوية ، فإن هذا الرقم تكون له دلالة أكبر فى التعبير عن أرباح المنشأة حيث يفصح فى هذه الحالة عن مدى التغير (الزيادة أو النقص) فى الأرباح بالمقارنة بالسنة المالية السابقة ، ويتيح أسلوب القوائم المالية المقارنة إخضاع جميع الارقام للمتغيرات المالية المختلفة والواردة فى القوائم المالية لهذه المقارنة بغرض استخلاص معدلات النمو GROWTH RATES أو معدلات التراجع DECLINE RATES لهذه المتغيرات المالية خلال فترة المقارنة .

ويتم تحليل القوائم المالية تحليلا أفقيا وتحليلا رأسيا ، ويختلف كل منهما بالطبع عن الآخر .

فالتحليل الأفقى HORIZONTAL ANALYSIS :

يقوم على أساس تسجيل التغير (الزيادة أو النقص) فى المتغيرات المالية المتماثلة عبر الزمن (أى خلال فترات مالية متتالية) وهو تحليل يتصف بالتغير وغير ساكن DYNAMIC لإنه يعكس التغيرات خلال فترات متتالية .

أما التحليل الرأسى VERTICAL ANALYSIS :

فيعتمد على تحليل العلاقات القائمة والكمية بين المتغيرات المالية المختلفة فى تاريخ معين وهو تحليل ساكن STATIC لإنه يعبر عن علاقات قائمة فى تاريخ

محدد .

ولايعد التحليل الافقى بديلا عن التحليل الرأسى بأى حال أو العكس فكلاهما مكمل للأخر ويخدم أغراض معينة .

وسنتناول فى هذا المبحث القوائم االمالية المقارنة ***من خلال النقاط الآتية*** :

١- الميزانية العمومية المقارنة بالأرقام المطلقة .

٢- الميزانية العمومية المقارنة بالنسب المئوية .

٣- الميزانية العمومية المقارنة فى شكل تقرير مالى .

٤- قائمة الأرباح والخسائر المقارنة بالأرقام المطلقة .

٥- قائمة الأرباح والخسائر المقارنة بالنسب المئوية .

ونتناول فيما يلى كل منها بشىء من التفصيل وبالأمثلة الرقمية .

١- الميزانية العمومية المقارنة بالأرقام المطلقة :

تظهر الميزانية العمومية التغيرات التى طرأت على البنود المختلفة للأصول ASSETS والخصوم LIABILITIES سواء بالزيادة أو النقص خلال فترة المقارنة ، وتترجم هذه التغيرات ويعبر عنها فى صورة زيادة أو نقص بالوحدات النقدية MONETARY UNITS كالجنيه على سبيل المثال .

وتحدث التغيرات فى بنود الميزانية العمومية لأسباب كثيرة ومتعددة كتحقيق أرباح وتحقيق خسائر بقيمة معينة ، أو كشراء أصول جديدة أو كبيع أصول قائمة وتحويلها الى نقدية ، أو نتيجة سداد بعض الألتزامات أو نشأة التزامات جديدة أو نتيجة لزيادة رأس المال أو تخفيضه .

ويكشف التحليل المقارن للميزانية العمومية عن قيمة واتجاهات نمو أو تراجع كل من هذه المتغيرات وأيضا عن قيمة وإتجاهات نمو أو تراجع إجمالى الميزانية العمومية للمنشأة ككل .

وتتخذ الميزانية العمومية المقارنة الشكل الآتى :

(وسنقوم أيضا بالتعبير عن التغيرات فى البنود المالية المختلفة فى صورة نسب مئوية لمقدار التغير بالمقارنة بنسبة الاساس BASE YEAR . للوقوف على حجم التغير النسبى فى المتغيرات المالية المختلفة خلال فترة المقارنة)

– والمثال الأتى يوضح الميزانية العمومية لمنشأة (S) الصناعية خلال عامى ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ مع اتخاذ سنة ١٩٩٣ كسنة أساس لإجراء المقارنة (أى أن سنة ١٩٩٣ = ١٠٠) .

جدول رقم (١)

الميزانية العمومية المقارنة لشركة S الصناعية عن السنوات المالية المنتهية فى ١٩٩٣/١٢/٣١ و ١٩٩٤/١٢/٣١

(بالألف جنيه)

البيـــان	الســـنوات		التـغير	
الأصـــول :	١٩٩٣	١٩٩٤	قيمة	٪
أصول متداولة				
– نقدية	٣٠٠	٦٥٠	٣٥٠	٪١١٦,٧
– استثمارات قصيرة الأجل	١٠٠	٤٥٠	٣٥٠	٪٣٥٠
– أوراق قبض	١٨٠٠	٢٥٠٠	٧٠٠	٪٣٨,٩
– مخزون	٣١٠٠	٢٨٠٠	(٣٠٠)	(٪٩,٦)
– اعتمادات خامات	٧٠٠	–	(٧٠٠)	(٪١٠٠)
اجمالى الأصول المتداولة	٦٠٠٠	٦٤٠٠	٤٠٠	٪٦,٧
أصـــول ثابتـــة				
– أراضـــى	٤٠	٤٠	–	–
– مبانى وإنشاءات	٢٥٠	٢٣٠	(٢٠)	(٪٨)
– آلات ومعدات	١٧٠٠	١٩٠٠	٢٠٠	٪١١,٧
– سيارات	١٢٠	١٠٠	(٢٠)	(٪١٦,٦)
إجمال الأصول الثابتة	٢١١٠	٢٢٧٠	١٦٠	٪٧,٦
أرصدة مدينة	٤٢٠	٢٩٠	(١٣٠)	(٪٣٠,٩)
إجمالى الاصول	٨٥٣٠	٨٩٦٠	٤٣٠	٪٥
الخصوم وحقوق الملكية				
خصوم متداولة				
– بنوك دائنة	١٢٠٠	١١٠٠	(١٠٠)	(٪٨,٣)
– موردون	٢٠٠٠	٢٤٠٠	٤٠٠	٪٢٠
–دائنون	٨٠٠	٥٠٠	(٣٠٠)	(٪٣٧,٥)
– مستحقات قصيرة	٥٠٠	٣٠٠	(٢٠٠)	(٪٤٠)
إجمالى الخصوم المتداولة	٤٥٠٠	٤٣٠٠	(٢٠٠)	(٪٤,٤)
خصوم طويلة الاجل (قرض مصرفى)	٦٣٠	١١١٠	٤٨٠	٪٧٦
حقوق الملكية				
رأس المال المدفوع	٢٠٠٠	٢٠٠٠	–	–
احتياطيات	١٠٠٠	١١٠٠	١٠٠	٪١٠
أرباح محجوزة	٤٠٠	٤٥٠	٥٠	٪١٢,٥
إجمالى حقوق الملكية	٣٤٠٠	٣٥٥٠	١٥٠	٪٤,٤
إجمالى الخصوم وحقوق الملكية	٨٥٣٠	٨٩٦٠	٤٣٠	٪٥

وتظهر الميزانية العمومية المقارنة لشركة (S) الصناعية المؤشرات الآتية :

– الزيادة أو النقص لكافة بنود الميزانية العمومية من أصول وخصوم وإجمالى خلال فترة المقارنة معبرا عنها فى صورة أرقام مطلقة ABSOLUTE NUMBERS .

– الزيادة أو النقص لكافة بنود الميزانية العمومية فى صورة نسبية (كنسبة مئوية من سنة الاساس) .

فعلى سبيل المثال لا الحصر :

– بلغت قيمة الزيادة فى بند الخصوم طويلة الأجل (قرض مصرفى) خلال فترة المقارنة ٤٨٠ ألف جنيه وبنسبة ٧٦٪ من قيمتها فى سنة الاساس (١٩٩٣)، كما انخفضت قيمة الدائنون خلال فترة المقارنة بمبلغ ٣٠٠ ألف جنيه وبنسبة ٣٧,٥٪ من قيمته فى سنة الاساس .

وتكشف الميزانية العمومية المقارنة عن معدلات النمو أو التراجع لكافة عناصر الميزانية العمومية خلال فترة المقارنة ومعبرا عنها فى صورة أرقام مطلقة وكنسبة مئوية من سنة الاساس .

وتخدم الميزانية العمومية المقارنة متخذ القرار الائتمانى فى أنها تزوده بالمعلومات الاتية :

– الوقوف على معدلات النمو فى حجم المنشأة الاجمالى .

– الوقوف على التطورات التى لحقت بالأصول والالتزامات والهيكل التمويلى للمنشأة .

– الوقوف على التطورات فى مدى اعتماد المنشأة على أموال الغير فى تمويل نشاطها .

– مقارنة معدلات النمو بين كل من حقوق الملكية والاقتراض لمعرفة مدى توازن الهيكل التمويلى للمنشأة .

وهذه المعلومات لها دلالتها الائتمانية من حيث معرفة مصادر التمويل المتاحة والهيكل التمويلى للمنشأة وحجم المنشأة حيث تؤثر هذه العوامل فى تحديد حجم التسهيلات الائتمانية ونوعها .

٢– الميزانية العمومية المقارنة بالنسب المئوية (قائمة الـ١٠٠٪) :

يعتمد أسلوب الميزانية العمومية المقارنة بالنسب المئوية أو قائمة الـ١٠٠٪ على

أساس إحتساب النسبة المئوية لكل عنصر الى المجموعة التى ينتمى اليها هذا العنصر أو المتغير .

فيتم نسبة كل عنصر من عناصر الاصول الى إجمالى الاصول ، كما يتم نسبة كل عنصر من عناصر الخصوم وحقوق الملكية الى إجمالى الخصوم وحقوق الملكية لذلك تسمى بقائمة الـ ١٠٠ ٪ **وذلك لإن** :

مجموع أو إجمالى الاصول = ١٠٠ ٪

ومجموع أو إجمالى الحقوق وحقوق الملكية = ١٠٠ ٪

وتظهر قائمة الـ ١٠٠ ٪ الأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية العمومية ومدى تطور أهميته النسبية من سنة مالية لأخرى .

ولاتعد قائمة الـ ١٠٠ ٪ بديلا عن الميزانية العمومية المقارنة بالأرقام المطلقة ، حيث يجب استخدام قائمة الـ ١٠٠ ٪ كقائمة أو كأسلوب مكمل ويرجع ذلك الى أن قائمة الـ ١٠٠ ٪ لاتفسر الاسباب التى أدت الى نمو أو تراجع الاهمية النسبية لعناصر الميزانية العمومية المختلفة ، لذلك يجب إستخدام الميزانية العمومية المقارنة بالأرقام المطلقة جنبا الى جنب مع قائمة الـ ١٠٠ ٪ ، فلكل منهما دلالتها وحدود الافصاح والتى تخدم عملية التحليل المالى والائتمانى .

وتتخذ الميزانية العمومية المقارنة بالنسب المئوية أو قائمة الـ ١٠٠ ٪ الشكل الآتى :

- وسيتم اعدادها اعتمادا على الأرقام الواردة فى المثال السابق والخاصة بالميزانية العمومية بالأرقام المطلقة (جدول رقم (١)) .

جدول رقم (٢)

الميزانية العمومية المقارنة (قائمة الـ ١٠٠ ٪) لشركة S الصناعية عن السنوات المالية المنتهية في ١٩٩٣/١٢/٣١ و ١٩٩٤/١٢/٣١

البيان	السنوات		٪
الأصول	١٩٩٣	١٩٩٤	
أصول متداولة			
- نقدية	٪٣,٥	٪٧,٣	
- استثمارات قصيرة الأجل	٪١,٢	٪٥	
- أوراق قبض	٪٢١,١	٪٢٧,٩	
- مخزون	٪٣٦,٣	٪٣١,٢	
- اعتمادات خامات	٪٨,٢	-	
اجمالى الأصول المتداولة	**٪٧٠,٣**	**٪٧١,٤**	
أصــول ثابتــة			
- أراضــى	٪٠,٥	٪-.٤	
- مباني وإنشاءات	٪٢,٩	٪٢,٦	
- آلات ومعدات	٪١٩,٩	٪٢١,٢	
- سيارات	٪١,٥	١,١	
إجمال الأصول الثابتة	**٪٢٤,٨**	**٪٢٥,٣**	
أرصدة مدينة	**٪٤,٩**	**٪٣,٣**	
إجمالى الاصول	**٪١٠٠**	**٪١٠٠**	
الخصوم وحقوق الملكية			
خصوم متداولة			
- بنوك دائنة	٪١٤,٢	٪١٢,٢	
- موردون	٪٢٣,٤	٪٢٦,٨	
-دائنون	٪٩,٣	٪٥,٦	
- مستحقات قصيرة	٪٥,٨	٪٣,٤	
إجمالى الخصوم المتداولة	**٪٥٢,٧**	**٪٤٨**	
خصوم طويلة الاجل (قرض مصرفى)	**٪٧,٥**	**٪١٢,٤**	
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	٪٢٣,٤	٪٢٢,٣	
احتياطيات	٪١١,٧	٪١٢,٢	
أرباح محجوزة	٪٤,٧	٪٥,١	
إجمالى حقوق الملكية	**٪٣٩,٨**	**٪٣٩,٦**	
إجمالى الخصوم وحقوق الملكية	٪١٠٠	٪١٠٠	

وتظهر قائمة الـ ١٠٠٪ لشركة (S) الصناعية المؤشرات الآتية

- الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر الاصول منسوبا الى إجمالى أصول المنشأة ولكل عنصر من عناصر الخصوم وحقوق الملكية منسوبا الى إجمالى الخصوم وحقوق الملكية للمنشأة

- وتظهر مدى الزيادة أو النقص للأهمية النسبية لكل من عناصر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية خلال فترة المقارنة .

فعلى سبيل المثال لا الحصر :

- بلغت الأهمية النسبية لعنصر أوراق القبض فى هيكل الاصول عام ١٩٩٣ ، ٢١,١٪ ، وارتفعت فى عام ١٩٩٤ الى ٢٧,٩٪ .

- كما بلغت الاهمية النسبية لعنصر الخصوم طويلة الاجل (القرض المصرفى) فى هيكل الالتزامات وحقوق الملكية ٧,٥٪ وارتفعت فى عام ١٩٩٤ الى ١٢,٤٪

- وهكذا بالنسبة لباقى عناصر الاصول والالتزامات وحقوق الملكية .

وتخدم قائمة الـ ١٠٠٪ متخذ القرار الائتمانى فى الآتى :

- تتيح بما تنتجه من نسب مئوية معلومات فى غاية الاهمية بالنسبة لعملية التحليل الائتمانى ، فمعرفة الاهمية النسبية لحقوق الملكية وعناصرها المختلفة فى الهيكل التمويلى للمنشأة ، ومعرفة الاهمية النسبية لعناصر الالتزامات ذات الاجل والقصيرة الاجل فى الهيكل التمويلى للمنشأة أمر له دلالته الائتمانية الكبيرة جدا

- كما أن معرفة الاهمية النسبية لعناصر الاصول المختلفة فى هيكل اصول المنشأة يعكس استخدامات الاموال فى المنشأة حسب درجة اهميتها وهذا أيضا له دلالته الائتمانية المؤثرة .

٣- الميزانية العمومية المقارنة فى شكل تقرير مالى :

الميزانية العمومية كتقرير مالى AS A FINANCIAL REPORT :

تتضمن الميزانية العمومية فى شكل تقرير مالى مدى أكبر من حدود الافصاح DISCLOSURE والتحليل بالمقارنة بالميزانية العمومية فى شكلها التقليدى والذى أتخذ كأساس لإجراء المقارنة سواء بالنسبة للميزانية العمومية المقارنة بالأرقام المطلقة أو لقائمة الـ ١٠٠٪ والسابق تناولهما

ويفصح عرض الميزانية العمومية المقارنة فى شكل تقرير مالى عن النقاط الاتية

أ - إظهار صافى رأس المال العامل وتطوره كمفردة مستقلة .

ب - اظهار حقوق الملكية أو صافى أصول المنشأة وتطورها كمفردة مستقلة .

ولاتفصح الميزانية العمومية فى شكلها التقليدى عن صافى رأس المال العامل ولا عن صافى قيمة المنشأة ، ومن وجهة النظر الائتمانية يفضل الاعتماد على تحليل الميزانية العمومية فى شكل تقرير مالى وذلك يرجع الى أهمية معرفة صافى راس المال العامل لمتخذ القرار الائتمانى حيث يمثل صافى رأس المال العامل NET WORKING CAPITAL مصدر أمان وحماية بالنسبة للدائنين وخصوصا البنوك ، كما يهتم الدائنون أيضا بصافى قيمة أصول المنشأة NET ASSETS VALUE ، لماله من دلالة إئتمانية تعكس حجم التمويل الذاتى المستثمر فى المنشأة ، ولهذا فإن الميزانية العمومية فى شكل تقرير • تعد أداة تحليلية ANALYTICAL DEVICE هامة جدا فى عملية التحليل المالى الائتمانى .

وتتخذ الميزانية العمومية فى شكل تقرير مالى الشكل الاتى .

وسيتم إعدادها على اساس الارقام الواردة فى الجدول السابق رقم (١) كالاتى :

جدول رقم (٣)

الميزانية العمومية المقارنة لشركة (S) الصناعية عن السنوات المنتهية فى ١٩٩٣/١٢/٣١ ، ١٩٩٤/١٢/٣١ في شكل تقرير مالي

بالألف جنيه

البيـــان	السنوات ١٩٩٣	١٩٩٤	قيمة التغير	٪
أصول متداولة				
– نقدية	٣٠٠	٦٥٠	٣٥٠	
– استثمارات قصيرة الأجل	١٠٠	٤٥٠	٣٥٠	
– أوراق قبض	١٨٠٠	٢٥٠٠	٧٠٠	
– مخزون	٣١٠٠	٢٨٠٠	(٣٠٠)	
– اعتمادات خامات	٧٠٠	–	(٧٠٠)	
اجمالى الأصول المتداولة	٦٠٠٠	٦٤٠٠	٤٠٠	
يطـــرح (–)				
الالتزامات المتداولة				
– بنوك دائنة	١٢٠٠	١١٠٠	(١٠٠)	
– موردون	٢٠٠٠	٢٤٠٠	٤٠٠	
–دائنون	٨٠٠	٥٠٠	(٣٠٠)	
– مستحقات قصيرة	٥٠٠	٣٠٠	(٢٠٠)	
(٢)إجمالى الخصوم المتداولة	٤٥٠٠	٤٣٠٠	(٢٠٠)	
(٣) صافى رأس المال العامل (١ - ٢ = ٣)	١٥٠٠	٢١٠٠	٦٠٠	+٤٠٪
يضاف (+)				
الاصول الثابتة				
– أراضـــى	٤٠	٤٠	–	
– مبانى وإنشاءات	٢٥٠	٢٣٠	(٢٠)	
– آلات ومعدات	١٧٠٠	١٩٠٠	٢٠٠	
– سيارات	١٢٠	١٠٠	(٢٠)	
(٤) إجمالى الاصول الثابتة	٢١١٠	٢٢٧٠	١٦٠	
يضاف				
الارصدة المدنية	٤٢٠	٢٩٠	(١٣٠)	
يساوى (=)				
(٥) صافى رأس المال العامل والاصول الثابتة (٤ + ٣ = ٥)	٤٠٣٠	٤٦٦٠	٧٦٠	
يطرح (–)				

البيان				
الالتزامات المتوسطة والطويلة الاجل				
- خصوم طويلة الاجل (قرض مصرفى)	٦٣٠	١١١٠	٤٨٠	
(٦) إجمالى الخصوم الطويلة الاجل	٦٣٠	١١١٠	٤٨٠	
يساوى (=)				
حقوق الملكية (صافى أصول المنشأة)				
- رأس المال المدفوع	٢٠٠٠	٢٠٠٠	-	
- الاحتياطيات	١٠٠٠	١١٠٠	١٠٠	
- الأرباح المحجوزة	٤٠٠	٤٥٠	٥٠	
(٧) إجمالى حقوق الملكية	**٣٤٠٠**	**٣٥٥٠**	**١٥٠**	+ ٤,٤٪

- **ملاحظـــات :**

- تم إضافة الأرصدة المدينة بعد الاصول الثابتة ، وينضمن البند رقم (٥) والخاص بصافى رأس المال العامل والاصول الثابتة قيمة هذه الارصدة المدينة .

- وتعد الميزانية العمومية فى شكل تقرير مالى ***وفقا للمعادلة الآتية*** :

الاصول المتداولة - الالتزامات المتداولة = (صافى رأس المال العامل)

+ الاصول الثابتة = (صافى رأس المال العامل + الاصول الثابتة)

- الالتزامات المتوسطة والطويلة الاجل = حقوق الملكية (صافى اصول المنشأة) .

- وبالتطبيق على أرقام عام ١٩٩٤ (ولمزيد من الايضاح) فإن الميزانية العمومية فى شكل تقرير مالى لمنشأة (S) الصناعية عن السنة المالية المنتهية فى ١٩٩٤/١٢/٣١ ***يأخذ الشكل التالى وعلى أساس مجموعات الاصول والخصوم*** :

جدول رقم (٤)

البيـــان	بالألف جنيه
الاصول المتداولة	٦٤٠٠
يطـــرح	
الالتزامات المتداولة	٤٣٠٠
=	
صافى رأس المال العامل	٢١٠٠
يضـــاف	
الاصول الثابتة	٢٢٧٠
والارصدة المدنية	٢٩٠
=	
صافى رأس المال العامل والاصول الثابتة	٤٠٣٠
يطـــرح	
خصوم طويلة الاجل (قرض مصرفى)	١١١٠
=	
حقوق الملكية (صافى أصول المنشأة)	٣٥٥٠

– وتظهر الميزانية العمومية المقارنة لشركة (S) الصناعية فى شكل تقرير مالى أن صافى رأس المال العامل للمنشأة قد حقق معدل نمو قدره ٦٠٠ ألف جنيه وبنسبة ٤٠ ٪ عن سنة الاساس خلال فترة المقارنة ، كما أن حقوق الملكية قد حققت معدل نمو قدره ١٥٠ ألـف جنيه وبنسبة ٤,٤ ٪ عن سنة الاساس خلال فترة المقارنة ، وكما سبق بيانه من قبل أن هذه المعلومات لها دلالتها فى عملية التحليل المالى والائتمانى .

٤ – قائمة الأرباح والخسائر المقارنة (بالارقام المطلقة) :

تعد قائمة الارباح والخسائر المقارنة بالارقام المطلقة بنفس الاسلوب المستخدم فى إعداد الميزانية العمومية المقارنة بالأرقام المطلقة ، حيث تتم مقارنة عناصر المصروفات والايرادات المختلفة خلال عاميين متتاليين أو أكثر ، ومن أهم المعلومات التى تزودنا بها ***قائمة الارباح والخسائر بالأرقام المطلقة المعلومات الاتية*** . –

مقدار التغير (الزيادة أو النقص) فى عناصر الايرادات والمصروفات والأرباح (أو الخسائر) ***والتوزيعات التالية معبرا عنها بأرقام مطلقة*** :

قيمة التغير (الزيادة أو النقص) فى المبيعات والايرادات	SALES & REVENUES
" " " " فى تكلفة المبيعات	SALES COST
" " " " " فى المصروفات العمومية	GENERAL EXPENSES
" " " " فى مجمل الربح	GROSS PROFIT
" " " " فى صافى الربح	NET PROFIT
" " " " فى صافى الربح بعد الضرائب	AFTER-TAX NET PROFTT
" " " " فى قيمة الضرائب	TAXES
" " " " فى التوزيعات	DIVIDENDS

وتعد هذه المعلومات فى غاية الاهمية بالنسبة لعملية التحليل المالى والائتمانى ، فمعرفة تطور المبيعات والأرباح فى المنشأة يعطى متخذ القرار الائتمانى أساس واضح لتقدير التدفقات النقدية المتوقعة ومدى كفايتها لسداد التزامات المنشأة (ومنها بالطبع التسهيلات الائتمانية) فى المستقبل .

وتتخذ قائمة الارباح والخسائر المقارنة بالارقام المطلقة الشكل الاتى :

جدول رقم (٥)

قائمة الأرباح والخسائر المقارنة لشركة S الصناعية عن السنوات المالية المنتهية في ١٩٩٣/١٢/٣١ و ١٩٩٤/١٢/٣١

بالألف جنيه

البيـــان	الســـنوات		التـغير	
	١٩٩٣	١٩٩٤	قيمـة	٪
المبيعـــات	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠	٢٠٠٠	٪٢٠
(-) تكلفة المبيعـات	٤٥٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠	٪١١,١
مجمل الربح	**٥٥٠٠**	**٧٠٠٠**	**١٥٠٠**	**٪٢٧,٣**
(-) مصروفات العمليات	١٥٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠	٪٣٣,٣
صافى ربح العمليات	**٤٠٠٠**	**٥٠٠٠**	**١٠٠٠**	**٪٢٥**
(+) ايرادات أخرى	١٠٠٠	١٥٠٠	٥٠٠	٪٥٠
(-) مصروفات أخرى	٥٠٠	٧٠٠	٢٠٠	٪٤٠
صافى الربح قبل الضرائب	**٤٥٠٠**	**٥٨٠٠**	**١٣٠٠**	**٪٢٨,٩**
(-) الضرائب	١٥٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠	٪٣٣,٣
صافى الربح بعد الضرائب	**٣٠٠٠**	**٣٨٠٠**	**٨٠٠**	**٪٢٦,٧**
أرباح موزعة	١٤٠٠	١٨٠٠	٤٠٠	٪٢٨,٦
أرباح محجوزة	١٦٠٠	٢٠٠٠	٤٠٠	٪٢٥

- وتظهر قائمة الارباح والخسائر المقارنة بالأرقام المطاقة لشركة (S) الصناعية الزيادة أو النقص فى عناصر الايرادات والمصروفات والأرباح والتوزيعات خلال فترة المقارنة معبرا عنها فى صورة أرقام مطلقة وكنسبة مئوية من سنة الاساس (١٩٩٣ = ١٠٠) . فعلى سبيل المثال إزدادت المبيعات خلال الفترة بمبلغ ٢٠٠٠ ألف جنيه وبنسبة ٢٠ ٪ عن سنة ١٩٩٣ ، كما إزداد صافى الارباح خلال الفترة بمبلغ ٨٠٠ ألف جنيه وبنسبة ٢٦,٧ ٪ عن سنة الاساس ويمكن أن نستنتج أن معدل الزيادة فى الارباح أكبر من معدل الزيادة فى المبيعات وهذا مؤشر جيد له دلالته

الائتمانية بالطبع ، ويعكس مدى نجاح السياسات التسويقية والتشغيلية فى المنشأة بشكل عام

٥- قائمة الأرباح والخسائر المقارنة بالنسب المئوية :

تعد قائمة الأرباح والخسائر المقارنة بالنسب المئوية على أساس نسبة كل عنصر أو بند من البنود الرئيسية الى المبيعات أو الايرادات الاجمالية للمنشأة خلال السنة أو الفترة المحاسبية .

فالمبيعات أو الايرادات الاجمالية للمنشأة = ١٠٠ ٪

وعلى سبيل المثال لا الحصر تتم نسبة قيمة مجمل الربح الى إجمالى الايرادات أو المبيعات وايضا تكالفة المبيعات الى اجمالى الايرادات أو المبيعات .

ومن أهم المعلومات التى تفصح عنها قائمة الأرباح والخسائر بالنسب المئوية المعلومات الآتية :

- توضح توزيع الايرادات الناشئة عن المبيعات على العناصر التى تساهم وتعمل على تحقيق هذه المبيعات .

- توضح نسبة كل عنصر من عناصر المصروفات منسوبا الى المبيعات وهل نسبته فى الحدود المقبولة أو أكثر من اللازم أو أقل من اللازم ؟ وهذه المعلومات بالطبع لها دلالتها الائتمانية حيث تساعد متخذ القرار الائتمانى بدرجة كبيرة فى تقييم السياسة التسويقية للمنشأة ومدى فاعليتها وتكشف عن مدى إسهام عناصر المصروفات والتكاليف المختلفة فى تحقيق الايرادات .

وتتخذ قائمة الارباح والخسائر المقارنة بالنسب المئوية الشكل الاتى

وسيتم اعدادها اعتمادا على الارقام الواردة فى الجدول السابق رقم (٥) .

جدول رقم (٦)

قائمة الأرباح والخسائر المقارنة بالنسب المئوية لشركة (S) الصناعية عن السنوات المنتهية في ٩٣/١٢/٣١ ، ١٩٩٤/١٢/٣١

بالألف جنيه

البيــان	السنوات		
	١٩٩٣	١٩٩٤	الفــرق
المبيعــات	٪١٠٠	٪١٠٠	-
(-) تكلفة المبيعـات	٪٤٥	٪٤١,٦	٪١,٦
مجمل الربح	٪٥٥	٪٥٨,٤	٪٣,٤
(-) مصروفات العمليات	٪١٥	٪١٦,٦	٪١,٦
صافى ربح العمليات	٪٤٠	٪٤١,٦	٪١,٦
(+) ايرادات أخرى	٪١٠	٪١٢,٥	٪٢,٥
(-) مصروفات أخرى	٪٥	٪٥,٨	٪,٨
صافى الربح قبل الضرائب	٪٤٥	٪٤٨,٣	٪٣,٣
(-) الضرائب	٪١٥	٪١٦,٦	٪١,٦
صافى الربح بعد الضرائب	٪٣٠	٪٣١,٦	٪١,٦

وتظهر قائمة الأرباح والخسائر المقارنة بالنسب المئوية لشركة (S) الصناعية الزيادة أو النقص فى عناصر المصروفات والأرباح والضرائب كنسبة من المبيعات ، فعلى سبيل المثال ، يمثل صافى الربح بعد الضرائب فى عام ١٩٩٤ ٣١,٦ ٪ كنسبة من المبيعات ، بينما بلغ فى عام ١٩٩٣ ٣٠ ٪ ، محققا معدل نمو بنسبة ١,٦ ٪ منسوبا الى مبيعات المنشأة الإجمالية وذلك خلال فترة المقارنة .

المبحث الثاني
قائمة الأمـــوال

تمهيـد :

ترجع الحاجة الى اعداد قائمة الأموال STATEMENT OF FUNDS الـى أن الحسابات الختامية (الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر) لاتكشف لنا عن حركة الاموال FUNDS MOVEMENT وتدفقها داخل أو خارج المنشأة وعبر عملياتها المختلفة ، أو بعبارة أدق ، فالحسابات الختامية لاتفصح عن حركة الاموال داخل المنشأة ، لإن حساب الأرباح والخسائر ماهو الا ملخص شامل للإيرادات التى حققتها المنشأة خلال الفترة المحاسبية المعد عنها وأيضا ملخص للتكاليف والمصروفات المرتبطة بتحقيق هذه الايرادات خلال نفس الفترة المحاسبية ، وهذا بالطبع لايعكس حركة الاموال فى المنشأة .

كما أن الميزانية العمومية للمنشأة ما هى الا انعكاس وبلورة لصافي ومحصلة العمليات المالية FINANCIAL OPERATIONS ، التى تمت فى هذه المنشـــأة منذ لحظة إنشاءها أو تأسيسها وحتى تاريخ إعداد الميزانية العمومية ، وهذا أيضا لايعكس حركة الاموال فى المنشأة .

ولهذا تنشأ الحاجة دائما لإعداد قائمة الاموال ، فهى القائمة التى توضح لنا بدلالة ووضوح مصادر الاموال FUNDS RESOURCES التى حصلت عليها المنشأة خلال الفترة المحاسبية وأيضا استخدامات الاموال FUNDS APPLICATIONS التى وظفت فيها هذه الاموال خلال نفس الفترة المحاسبية ACCOUNTING PERIOD ولكن هذا لايعنى بأى حال أن قائمة الاموال أكثر أهمية أو بديل عن الحسابات الختامية ، فقائمة الاموال قائمة مكملة للحسابات الختامية ولاتعد بديلا عنها ، فلقائمة الاموال أغراضها واستخداماتها ، كما أن للحسابات الختامية أيضا أغراضها واستخداماتها .

وتعد قائمة الاموال إعتمادا على الحسابات الختامية مع إجراء بعض التعديلات AMENDMENTS عن طريق إستبعاد بعد العناصر والبنود التى لاتستخدم أموال حاضرة مثل الاهلاكات DEPRECIATIONS وذلك نظرا لكونها مجرد قيود دفترية BOOK ENTRIES لايترتب على إجرائها خروج أى تدفقات نقدية من الخزان النقدى للمنشأة .

ولإعداد قائمة الأموال يجب توفر ميزانيتن عموميتين متتاليتين بالاضافة الى

حساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية الأخيرة

كما يجب تحديد نطاق مفهوم الاموال حيث يختلف إعداد قائمة الاموال وفقا لإختلاف مفهوم الاموال والذى سيتم الاعتماد عليه فى عدادها، حيث توجد العديد من مفاهيم الاموال FUNDS CONCEPTS وتفصح قائمة الاموال بوضوح عن مصادر الاموال (الداخلية والخارجية) وإستخداماتها وعن دور الربح ووظائفه وأهميته كمصدر للتمويل الذاتى ، بالاضافة الى إظهار جوانب القوة والضعف المالى فى المنشأة ، كما تزودنا بمعلومات هامة تساعد فى عملية إتخاذ القرارات التمويلية وغيرها بصفة عامة .

ويهتم بقائمة الاموال أطراف عديدة ***وهى الاطراف التى لها مصالح مباشرة فى المنشأة وهى :***

- إدارة المشروع
- ملاك المشروع
- الدائنون
- البنوك .
- المؤسسات القابضة والمؤسسات العامة .

وسنتناول قائمة الاموال ***من خلال الثلاث نقاط الاتية*** :

١- مفهوم الاموال .

٢- اعداد قائمة الاموال

٣- استخدامات قائمة الاموال .

ونتناول فيما يلى كل منها بشىء من التفصيل مع الاستعانة بالامثلة الرقمية .

١- مفهـــوم الأمـــوال CONCEPT OF FUNDS

نظرا لإن قائمة الاموال ترصد موارد واستخدامات الاموال فى المنشأة ، فإن الاموال هى المحور الرئيسى الذى ترتكز عليه قائمة الاموال ، ويتنازع الاموال عدة مفاهيم CONCEPTS تضيق وتتسع من حيث تحديدها لنطاق الاموال ، ويترتب على تعدد هذه المفاهيم واختلافها تعدد واختلاف الاسس التى يمكن اعداد قائمة الاموال وفقا لها

وفى الواقع توجد عدة مفاهيم شائعة للأموال FUNDS وسنتناول المفاهيم الاكثر

شيوعا واستخداما لها وسيكون تناولنا لهذه المفاهيم متدرجا من حيث مدى إتساع نطاق المفهوم ومدى سيولة LIQUIDITY الاموال أو قابليتها للتسييل الفورى .

ويقصد بالسيولة – فى هذا الصدد – مدى قابلية مصادر الاموال للإستخدام الفورى فى نشاط المنشأة وعملياتها المختلفة ، كما يقصد بإتساع المفهوم ونطاقه مدى نظرته للأموال ، ***وتتلخص مفاهيم الاموال فى المفاهيم الخمسة الآتية*** :

أ- المفهوم النقدى للأموال .

ب – مفهوم الاموال كصافى الاصول المتداولة السريعة .

جـ – مفهوم الاموال كصافى رأس المال العامل .

د- مفهوم الاموال كإجمالى الاصول المتداولة .

هـ – مفهوم الاموال كإجمالى الاصول .

ونتناول فيما يلى كل منها بشيء من التفصيل :

أ- المفهـوم النقـدى للأمـــوال :

ينظر المفهوم النقدى للأموال المتاحة للمنشأة على أنها عنصر النقدية فقط وعلى إعتبار أن النقدية هى المصدر الفورى المتاح للمنشأة لسداد الالتزامات الجارية (أو الخصوم المتداولة) أو القصيرة الاجل ، ووفقا للمفهوم النقدى للأموال يتم استبعاد عناصر الاصول المتداولة (أو الأصول قصيرة الاجل) الاخرى (كالذمم والمخزون السلعى) لإنها لاتكون متاحة للإستـخدام الفورى لسداد الالتزامات القصيرة الأجل .

ويعد المفهوم النقدى للأموال مفهوما ضيقا ومتشددا وإن إعداد قائمة الاموال وفقا له سيؤدى الى إظهار قائمة الاموال على أنها مجرد ملخص للتدفقات النقدية الداخلة CASH INFLOW والتدفقات النقدية الخارجة CASH OUTFLOW للمنشأة خلال الفـترة دون إظهار مصادر الاموال والاستخدامات الاخرى فى قائـمة الاموال .

ب – مفهوم الامـوال كصـافى الاصـول المتداولة السـريعة :

وفقا لمفهوم الاموال كصافى الاصول المتداولة السريعة فإن الاموال ينظر لها على أنها الفرق بين الأصول المتداولة السريعة التداول والالتزامات المتداولة أو بعبارة أخرى الفرق بين صافى رأس المال العامل ناقصا المخزون .

ويعتمد هذا المفهوم حد عتبار صافى الاصول المتداولة السريعة هو الاموال المتاحة للمنشأة لمقابلة الترامسب الجارية . ويترتب على اعداد قائمة الأموال وفقا لهذا المفهوم أنها ستعكس فقط التغيرات التى طرأت على الاصول السريعة التداول خلال الفترة ودون أن تعكس مصادر الاموال واستخداماتها الاخرى خلال الفترة فى المنشأة .

ولاشك أن هذا المفهوم أكثر اتساعا من حيث نطاق الاموال بالمقارنة بالمفهوم النقدى للأموال .

جـ - مفهوم الأموال كصافى رأس المال العامل :

ينظر مفهوم صافى رأس المال العامل للأموال المتاحة للمشروع لسداد الالتزامات الجارية على أنها تمثل الفرق بين الاصول المتداولة والالتزامات المتداولة أى صافى رأس المال العامل ، ويترتب على ذلك أن قائمة الاموال التى تعد وفقا لهذا المفهوم تعكس فقط التغيرات التى طرأت على صافى رأس المال العامل للمنشأة خلال الفترة ولاتعكس مصادر واستخدامات الاموال الاخرى فى المنشأة

ويعد هذا المفهوم أكثر إتساعا من حيث نطاق الاموال بالمقارنة بكل من المفهوم النقدى للأموال ومفهوم الاموال كصافى الاصول المتداولة السريعة .

هـ - مفهوم الاموال كإجمالى الاصول المتداولة :

ينظر مفهوم الاموال كإجمالى الإصول المتداولة على أنها تمثل إجمالى الاصول المتداولة (أو الأصول قصيرة الاجل) المتاحة للمنشأة لسداد التزاماتها الجارية ، ويعتمد هذا المفهوم على توسيع نطاق الاموال حيث يركز على المكونات التشغيلية OPERATING COMPONENTS لرأس المال العامل ويهمل المكونات التى تتصف بأعلى درجات السيولة ، ويتفق هذا المفهوم مع دورة نشاط CYCLE المنشأة أو دورة رأس المال العامل WORKING CAPITAL CYCLE الى حد كبير جدا ، ويترتب على ذلك أن قائمة الاموال التى يتم اعدادها وفقا له تعكس التغيرات التى تطرأ على إجمالى رأس المال العامل خلال الفترة دون أن تعكس التغيرات فى مصادر واستخدامات الاموال الاخرى المتاحة للمنشأة خلال نفس الفترة

وهذا المفهوم أكثر اتساعا من المفاهيم الثلاثة السابقة من حيث نطاق الاموال

و - مفهوم الامــوال كإجمالى الأصــول :

يعتبر هذا المفهوم أكثر المفاهيم إتساعا وشمولا لمفهوم الاموال حيث ينظر الى الامـوال على أنهـا إجمـالى الاصـول ويعكس بذلك مـقـيـاس القـوة الشـرائيـة الكامنة فى النقود والمستثمرة PURCHASING POWER MEASURMENT INVESTED فى إجمالى استثمارات المشروع (أى اجمالى الاصول) ، ويهمل هذا المفهوم عملية الفصل بين أصول المشروع الواحد على أساس درجة سيولة الاصول أو مدى قابليتها للتسييل الفورى وذلك بعكس الاربعة مفاهيم السابقة .

وسنقوم بإعداد قائمة الاموال وفقا لمفهوم الاموال كإجمالى الاصول وذلك للاسباب الاتية :

- لإنه المفهوم الاكثر إتساعا وشمولا وتعبيرا عن مفهوم الاموال ونطاقها .
- يتميز بالبساطة فى التطبيق والبعد عن التعقيد .
- يفصح عن أسباب ومقدار التغيرات فى المصادر والاستخدامات الاجمالية للأموال .
- يعكس القوة الشرائية الكامنة فى النقود الموظفة فى إجمالى استثمارات المنشأة بالكامل .

٢ - إعداد قائمة الامــوال :

لإعداد قائمة الاموال عن سنة مالية معينة يتطلب ذلك ضرورة ***وجود الحسابات والقوائم المالية الآتية*** :

أ- ميزانيتين عموميتين لعامين متتاليين .

ب - حساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية الأخيرة .

ويتم تجهيز القوائم المالية وتعديلها كالآتى :

- تحديد صافى الاموال المتولدة من العمليات :

عن طريق تعديل صافى الربح المحاسبى NET ACCOUNTING PROFIT الذى يظهره حساب الأرباح والخسائر وذلك عن طريق إستبعاد المصروفات التى لاتستخدم أموال حاضرة من مصروفات الفترة كالاهلاكات المختلفة .

- تصنيف التغيرات (الزيادة أو النقص) فى عناصر الاصول والخصوم خلال الفترة من واقع الميزانيتين العموميتين مع ملاحظة أن صافى الاموال المتولدة من

العمليات بحجب كل من الاحتياطيات ومحصص الاهلاك لذلك يجب استبعادهما من قائمة الاموال منعا للإزدواج

وتتمثل مصادر الاموال فى المنشأة فى المصادر الآتية :

- الزيادة فى الخصوم .
- الزيادة فى حقوق الملكية .
- النقص فى الأصول .

وتتمثل استخدامات الاموال فى المنشأة فى الاستخدامات الآتية :

- النقص فى الخصوم .
- النقص فى حقوق الملكية .
- الزيادة فى الاصول

وتتخذ قائمة الاموال الشكل الآتى :

فيما يلى الميزانية العمومية لشركة (S) الصناعية عن السنتين الماليتين المنتهيتين فى ١٩٩٣/١٢/٣١ ، ١٩٩٤/١٢/٣١

الاصـــول — الخصوم وحقوق الملكية (بالألف جنيه)

١٩٩٣	١٩٩٤	البيـــان	١٩٩٣	١٩٩٤	البيـــان
		أصول متداولة			**الخصوم المتداولة**
٦٣٥	٣٨٥	[illegible]	-	٣٥٠	بنوك دائنة
٢٠٣	-	استثمارات قصيرة الاجل	٢٤٤	٤٣٦	موردون
٩٧٩	١٨٥٠	عملاء	٢٥٠	٥٠٠	دائنون
٢٢٨٣	٢٨٩٠	مخزون	١٢٣	٢٩٨	مستحقات قصيرة الاجل
٤١٠٠	٥١٢٥	**إجمالى الاصول المتداولة**	١٠٢	٢٧	خصوم قصيرة اخرى
		أصول ثابتة			
٤٦	٣٦	أراضى	٧١٩	١٦١١	**إجمالى الخصوم المتداولة**
٢٠٩	٢٠٩	مبانى وانشاءات			
٥٦٩	٦٨٧	آلات ومعدات			**التزامات متوسطة وطويلة الاجل**
٨٢٤	٩٣٢	**إجمالى الاصول الثابتة**			

١٩٩٣	١٩٩٤	البيـــان	١٩٩٣	١٩٩٤	البيـــان
		يطـــرح	١٠٧٥	٩٢٥	قرض مصرفى متوسط الاجل
(٤٥٠)	(٥٤٦)	الاهلاكات			
٣٧٤	٣٨٦	صافى الاصول الثابتة			**حقوق الملكية**
		أصول أخرى			
٩٣	٤٤٣	استثمارات طويلة الاجل	١٢٨٠	١٥٠٠	رأس المال المدفوع
٥٧	٥٢	أصول متنوعة	١٥٥٠	١٩٧٠	الارباح المحجوزة
١٥٠	٤٩٥	إجمالى الاصول الاخرى	٢٨٣٠	٣٤٧٠	إجمالى حقوق الملكية
٤٦٢٤	٦٠٠٦	إجمالى الاصول	٤٦٢٤	٦٠٠٦	إجمالى الخصوم وحقوق الملكية

وفيما يلى حساب الارباح والخسائر لشركة (S) الصناعية عن السنة المالية المنتهية فى ١٩٩٤/١٢/٣١

البيـــان	ألـــف جنيـه
المبيعـــات	٣٠٠
(–) تكلفة المبيعات	١٥٠٠
مجمل ربح العمليات	**١٥٠٠**
(–) مصروفات العمليات	٣٥٠
صافى ربح العمليات	**١١٥٠**
(+) ايرادات أخرى	٣٥٠
(–) مصروفات أخرى	٥٤٠
صافى الربح قبل الضرائب	**٩٦٠**
(–) الضرائب	٢٠٠
صافى الربح بعد الضرائب	**٧٦٠**
أرباح موزعة	٣٤٠
أرباح محجوزة	٤٢٠

ملحوظة :

الاهلاكات مدرجة اعلاه ضمن المصروفات وتبلغ ٩٦ ألف جنيه .

وتعد قائمة الأموال وفقا للخطوات الآتية :

أ- تحديد صافى الاموال المتولدة من العمليات كالاتى :

	ألف جنيه
صافى الربح بعد الضرائب =	٧٦٠
(+) الاهلاكـات =	٩٦
الاموال المتولدة من العمليات =	٨٥٦

وتم إستبعاد الاهلاك لأنه لايمثل مدفوعات نقدية بل قيد دفترى .

ب - تحديد مصادر واستخدامات الاموال خلال الفترة :

مصـــادر الأمـــوال SOURCES OF FUNDS

- الزيادة فى الخصوم :

البنوك	٣٥٠
موردون	١٩٢
دائنون	٢٥٠
مستحقات	١٧٥
الاجمالى	٩٦٧

- الزيادة فى حقوق الملكية :

رأس المال المدفوع	٢٢٠
الارباح المحجوزة	٤٢٠
الاجمالى	٦٤٠

مع ملاحظة أن هذا الرقم (٤٢٠) لن يظهر فى قائمة الاموال لإن إدراج صافى الاموال المتولدة عن العمليات يحجب كل من الاهلاكات والزيادة فى الاحتياطيات والأرباح المحجوزة بالطبع .

- النقص فى الاصول

النقدية	٢٥٠
الاستثمارات	٢٠٣
اصول متنوعة	٥
أراضى	١٠
الاجمالى	٤٦٨

استخدامات الاموال APPLICATIONS OF FUNDS

- النقص فى الخصوم

أصول متداولة أخرى	٧٥
قرض متوسط الاجل	١٥٠
الاجمالى	٢٢٥

- النقص فى حقوق الملكية :

لايوجـــــد.

- الزيادة فى الاصول :

عملاء	٨٧١
مخزون	٦٠٧
آلات ومعدات	١١٨
استثمارات طويلة	٣٥٠
الاجمالى	١٩٤٦

ويتم ترجمة هذه التغيرات فى قائمة الاموال وفقا للشكل الاتى :

قائمة الاموال لشركة (S) الصناعية عن السنة المالية المنتهية فى ١٩٩٤/١٢/٣١

موارد (مصادر)الاموال	الف جنيه	٪	استخدامات الاموال	الف جنيه	٪
أموال متولدة من العمليات	٨٥٦	٪٣٤	توزيعات الارباح	٣٤٠	٪١٤
النقص فى الاصول			الزيادة فى الاصول		
نقدية	٢٥٠		عملاء	٨٧١	
إستثمارات قصيرة	٢٠٣		مخزون	٦٠٧	
أراضى	١٠		آلات ومعدات	١١٨	
أصول متنوعة	٥		إستثمارات	٣٥٠	
الاجمــالى	٤٦٨	٪١٩	الاجمــالى	١٩٤٦	٪٧٨
الزيادة فى الخصوم					
بنوك دائنة	٣٥٠		النقص فى الخصوم		
موردون	١٩٢				
دائنون	٢٥٠		خصوم متداولة أخرى	٧٥	
مستحقات	١٧٥		قرض متوسط الاجل	١٥٠	
الاجمــالى	٩٦٧	٪٣٨	الاجمــالى	٢٢٥	٪٨
الزيادة فى حقوق الملكية					
رأس المال	٢٢٠	٪٩			
مجموع موارد الاموال	٢٥١١	٪١٠٠	مجموع إستخدامات الاموال	٢٥١١	٪١٠٠

ومن أهم المعلومات التى تفصح عنها قائمة الاموال لشركة (S) الصناعية المعلومات الآتية :

– أظهرت التغيرات (الزيادة أو النقص) فى مصادر واستخدامات الاموال معبرا عنها بالارقام المطلقة وبنسب مئوية من الاجمالى العام .

– أظهرت جميع العناصر التى أدت للتغيرات فى الأموال ولكن على أساس صافى التغيرات ، فقائمة الاموال تظهر صافى التغيرات خلال الفترة فى مصادر واستخدامات الاموال ولاتظهر اجمالى التدفقات ، وهى تختلف بالطبع عن قوائم التدفقات النقدية CASH FLOW STATEMENTS .

– أظهرت مصادر الاموال الاجمالية وتحليلها ، حيث بلغت إجمالى مصادر الاموال أو الاحتياجات المالية للمنشأة خلال الفترة ٢٥١١ الف جنيه ***وحصلت عليها من المصادر الآتية :***

المبلـغ	النسـبة	البيـان
٨٥٦ ألف جنيه	وبنسبة ٣٤ ٪	من إجمالى الاحتياجات المالية وحصلت عليه من صافى أرباح المنشأة.
٤٦٨ الف جنيه	وبنسبة ١٩ ٪	من اجمالى الاحتياجات المالية وحصلت عليه نتيجة تخفيض بعض أصولها (ثابتة ومتداولة)
٩٦٧ ألف جنيه	وبنسبة ٣٨ ٪	من اجمالى الاحتياجات المالية وحصلت عليه نتيجة لإستخدام أموال الغير (الاقتراض والتسهيلات)
٢٢٠ ألف جنيه	وبنسبة ٩ ٪	من إجمالى الاحتياجات المالية وحصلت عليه نتيجة زيادة أموال ملاك المشروع فى صورة زيادة فى رأس المال
٢٥١١	١٠٠ ٪	إجمـالى مصادر الاموال

وأعتمدت المنشأة فى ***تمويل احتياجاتها المالية على :***

أ– المصادر الداخلية (٣٤ ٪ + ١٩ ٪) بنسبة ٥٣ ٪ من الاجمالى .

ب – المصادر الخارجية (٣٨ ٪ + ٩ ٪) بنسبة ٤٧ ٪ من الاجمالى .

– كما أظهرت إستخدامات الاموال الاجمالية وتحليلها ، حيث بلغت إجمالى

قيمة استخدامات الاموال خلال الفترة ٢٥١١ ألف جنيه ووظيفتها المنشأة ووجهتها ***الى الاستخدامات الاتية :***

المبلـــغ	النســـبة	البيـــان
٣٤٠٠ ألف جنيه	وبنسبة ١٤٪	فى صورة توزيعات للأرباح
١٩٤٦ الف جنيه	وبنسبة ٧٨٪	فى صورة زيادة فى الاستثمارات فى الاصول الثابتة والمتداولة
٢٢٥ ألف جنيه	وبنسبة ٨٪	لسداد التزامات مستحقة عليها (ومنها القرض المصرفى)
٢٥١١	١٠٠٪	إجمالى استخدامات الاموال

ولاشك أن هذه المعلومات التحليلية عن حركة الاموال ومصادرها واستخداماتها فى المنشأة لها دلالتها الائتمانية فهى تكشف لمتخذ القرار الائتمانى عن حجم مصادر الاموال المتاحة للمنشأة وطبيعة هذه المصادر ومدى اعتماد المنشأة على أموال الغير فى تمويل عملياتها ومدى حاجتها لأموال الغير وحركة السداد للدائنين ، وهذه المعلومات تؤدى الى تحديد نوع الائتمان المصرفى المطلوب وأيضا حجمه .

وبالطبع هذه المعلومات لاتنتجها الحسابات الختامية ، لذلك من الضرورى اعداد قائمة الأموال كقائمة مكملة للحسابات الختامية ، عند القيام بعملية التحليل المالى والائتمانى .

٣- إستخدامات قائمة الاموال :

تستخدم قائمة الاموال كأداة تحليلية توضح وتفصح عن معلومات فى غاية الأهمية ، فهى بذلك تخدم أغراض واستخدامات كثيرة ***ومن أهم هذه الأغراض والاستخدامات التى تخدمها قائمة الاموال الاغراض الآتية*** :

- إظهار التغيرات فى مصادر الاموال فى المنشأة وفقا لأسس تحليل مختلفة (مصادر خارجية ، ومصادر داخلية) و (التمويل الذاتى والاقتراض) .

- تستخدم فى تقييم وإظهار دور الربح ووظائفه كمصدر تمويلى FINANCIAL RESOURCE هام ومؤثر .

– إظهار جوانب الضعف والقوة المالية فى المنشأت المختلفة .

– تستخدم كأساس فى عملية إتخاذ القرارات المالية FINANCIAL DECISIONS بصفة عامة .

وتخدم قائمة الاموال أطراف عديدة نوجزها فيمايلى :

الاطراف المعنية بقائمة الاموال :

أ– ادارة المشروع MANAGEMENT :

تهتم الادارة العليا للمشروع بقائمة الاموال بغرض رئيسى وهو معرفة الحالة المالية للمنشأة ولإتخاذ القرارات المالية السليمة ، كما يمكن من خلال قائمة الاموال تقييم كفاءة إدارة المنشأة ، حيث تعد قائمة الاموال أداة تحليلية تعكس قرارات وسياسات ادارة المنشأة عن الفترة التى تغطيها قائمة الأموال .

ب – ملاك المشروع OWNERS :

ينصب إهتمام ملاك المشروع (حملة الاسهم) بقائمة الاموال فى معرفة أرباح المنشأة والتوزيعات والأرباح المحجوزة ومدى تكوين الاحتياطيات ، حيث يهتم حملة الاسهم بالتوزيعات وبالاحتياطيات التى تدعم المركز المالى للمنشأة التى يملكونها ويستثمرون أموالهم فيها .

جـ – الدائنون CREDITORS :

ينحصر إهتمام الدائنون بقائمة الاموال فى التعرف على الحالة المالية للمنشأة إما بغرض الاكتتاب فى السندات التى تصدرها المنشأة أو بغرض التحقق من مقدرة المنشأة على استهلاك السندات BONDS AMORTIZATION القائمة (الوفاء بقيمتها) ودفع الفائدة المستحقة عليها .

د– البنوك BANKS :

ينحصر اهتمام البنوك بقائمة الاموال فى معرفة إجمالى مصادر الاموال واستخداماتها ومعرفة أوجة الاستخدامات التى وظفت فيها التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك ودراسة الاحتياجات المالية للمنشأة قبل إتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفى ، وأيضا توضح مدى قدرة المنشأة على استيعاب القروض والتسهيلات الائتمانية من خلال معرفة قيمة وإتجاهات الاموال وحركتها فى المنشأة ، كما توضح مصادر التمويل المتاحة للمنشأة ومدى إعتمادها على أموال الغير (ومنها التسهيلات الائتمانية والقروض) فى تمويل نشاطها ، ولهذا فإن

قائمة الاموال يمكن استخدامها بكفاءة فى تحديد المركز المالى والائتمانى لعملاء الائتمان المصرفى .

هـ - المؤسسات القابضة HOLDING CORPORATIONS :

تهتم المؤسسات القابضة بقائمة الاموال بغرض معرفة الحالة المالية للشركات التابعة لها حيث تستخدم كأداة تحليلية لتقييم ادارة الشركات التابعة وفى رسم الخطط الادارية المختلفة للشركات التابعة لها ، حيث تمتلك المؤسسة القابضة مجموعة من الشركات التابعة لها وتسيطر عليها وتوجه كافة سياساتها المالية والتشغيلية والتسويقية .

و- المؤسسات العامة PUBLIC CORPORATIONS :

لايختلف إهتمام المؤسسات العامة بقائمة الاموال عن إهتمام المؤسسات القابضة من الناحية الفنية والتحليلية ، ولعل الاختلاف الوحيد هو أن المؤسسات العامة تكون مملوكة للدولة أو الحكومة (STATE OWNERSHIP) وتشرف كل مؤسسة عامة على توجيه السياسات المالية والتسويقية والتشغيلية للشركات التى تشرف عليها .

المبحث الثـالث
النسب المالية

تمهيـــد :

تعد النسب المالية FINANCIAL RATIOS من أهم أساليب وأدوات التحليل المالى وتستخدم هذه النسب فى دراسة وتحليل المركز المالى والائتمانى للمنشآت المختلفة ، ويعتمد التحليل بالنسب المالية على حقيقة مؤداها أن الأرقام المطلقة التى تظهرها الحسابات الختامية للمنشآت المختلفة للمتغيرات المالية كالربح PROFIT والايرادات REVENUES والاصـول ASSETS والالتـزامات LIABILITIES لاتـكـون ذات دلالـة كافية عند التعبير عنها فى صورة أرقام مطلقة ، ولكن تزداد دلالة هذه المتغيرات عند التعبير عنها فى صورة نسب ، حيث يتم نسبة هذه الارقام المطلقة الى الارقام المطلقة الخاصة بمتغيرات أخرى ترتبط معها بعلاقة مباشرة أو غير مباشرة .

فعلى سبيل المثال لا الحصر عندما تظهر الحسابات الختامية لاحدى المنشآت صافى الربح المحقق عن سنة مالية معينة بمبلغ مليون جنيه ، فإن هذا الرقم محدود فى دلالته للتعبير عن أرباح هذه المنشأة حيث لايقدم لنا أى معلومات عن مدى كفاية هذا الربح وملائمته لكل من المبيعات والاستثمارات الاجمالية TOTAL INVESTMENTS للمنشأة . ولاشك أن نسبة رقم الربح لمبيعات المنشأة وأيضا لاجمالى استثمارات المنشأة - على سبيل المثال - يكون أكثر تعبيرا ودلالة عن أرباح المنشأة ومدى كفايتها من عدمه ، كما أن مقارنة نسبة أرباح المنشأة منسوبة الى كل من اجمالى مبيعات واجمالى استثمارات المنشأة بالنسب المماثلة لها للمنشآت الاخرى التى تعمل فى نفس المجال يكون اكثر دقة واكثر تعبيرا عن ارباح المنشأة وذلك بالمقارنة بالتعبير عن أرباح المنشأة بالأرقام المطلقة فقط كما تظهرها الحسابات الختامية .

ويكون المركز المالي للمنشـأة سليم إذا كـان هناك تناسق وتناسب بين أصـول المنشأة والتزاماتها المختلفة سواء القصيرة أو المتوسطة أو الطويلة الأجل ، كما أن هذا التناسق والتناسب ضرورى جدا بين مختلف أنواع الايرادات والمصروفات لهذه المنشأة ، وتختلف درجة التناسق والتناسب المطلوبة بين أصول المنشأة والتزاماتها المختلفة من جهة وبين ايرادات المنشأة ومصروفاتها المختلفة من جهة أخرى طبقا لظروف ونوع النشاط أو الصناعة التى تعمل فيها المنشأة .

وينقسم التحليل بالنسب المالية الى أربعة مجموعات رئيسية هى :

١ - نسب السيولة LIQUIDITY RATIOS

٢ - نسب النشاط ACTIVITY RATIOS

٣- نسب الربحية PROFITABILITY RATIOS

٤- نسب رأس المال CAPITAL RATIOS

ويشتق من هذه المجموعات الرئيسية مجموعة خامسة لها اهميتها فى مجال التحليل الائتمانى وهى :

٥- مؤشرات التنبؤ بإحتمالات عدم الوفاء INSOLVENCY INDICATORS .

ونتناول فيما يلى كل مجموعة من هذه النسب بشىء من التفصيل .

١- نســـب الســـيولة LIQUIDITY RATIOS :

تساعد مجموعة نسب السيولة فى تقييم وتحليل المركز الجارى CURRENT PO-SITION للمنشأة أو مركز رأس المال العامل وبغرض أساسى هو الحكم على مدى مقدرة المنشأة على الوفاء SOLVENCY بالتزاماتها الجارية (أو التزاماتها المتداولة أو القصيرة الاجل) SHORT- TERM .

وتجيب مجموعة نسب السيولة على السؤال التالى وفى صورة رقمية NUMERIC ***الى أى مدى تستطيع المنشأة سداد التزاماتها الجارية ؟***

فالالتزامات الجارية تتصف بأنها ذات طبيعة قصيرة الاجل ومن الطبيعى أن يتم سدادها من مصادر قصيرة الاجل أيضا وذلك طبقا لمعيار الملائمة بين الاستخدامات والموارد ***وتتضمن الالتزامات الجارية العناصر الآتية*** :

- سداد أوراق الدفع .
- سداد مستحقات قصيرة الاجل .
- سداد تسهيلات إئتمانية قصيرة الاجل للبنوك .
- سداد الدائنون (عن التزامات قصيرة الاجل) .

ويتم سداد هذه الالتزامات الجارية ***من الأصول النقدية وتشمل*** :

- النقدية بالصندوق والبنوك .
- الاستثمارات المالية المؤقتة (فى أوراق مالية) .

وأيضا يتم سداد هذه الالتزامات الجارية من الاصول القابلة للتسييل ***فى الفترة القصيرة الأجل وتشمل*** :

- تحصيل أوراق القبض .

- تسييل حسابات العملاء (التحصيل) .

- التدفق النقدى من المبيعات النقدية CASH SALES :

ونقطة البداية فى دراسة وتحديد نسب السيولة المختلفة **هى تحديد كل من :**

- الاصول المتداولة .

- الالتزامات المتداولة .

ويمكن إيجاز نسب السيولة الشائعة الاستخدام فى النسب الآتية :

أ- نسبة التداول .

ب - نسبة السيولة .

جـ - نسبة السيولة السريعة .

د- سرعة دوران النقدية .

هـ - نسبة المخزون الى صافى رأس المال العامل .

و- التوزيع النسبى لعناصر الاصول المتداولة .

وسنتناول هذه النسب بالتحليل من خلال مثال تطبيقى على الأرقام الاتية الميزانية العمومية لشركة (S) **الصناعية فى ١٩٩٤/١٢/٣١ .**

جنيه	أصـــول	جنيه	خصوم
جنيه	أصول متداولة	جنيه	خصوم متداولة
٣٠٠٠	نقدية	١٢٠٠٠	موردون
٣٠٠٠	بنوك	٥٠٠٠	أوراق دفع
٢٠٠٠	استثمارات مالية مؤقتة	٤٠٠٠	بنوك دائنة
٨٠٠٠	أوراق قبض	١٠٠٠	مستحقات قصيرة
٩٠٠٠	عملاء	٢٢٠٠٠	إجمالى الخصوم المتداولة
٢٥٠٠٠	مخزون		خصوم متوسطة وطويلة الاجل
٥٠٠٠٠	إجمالى الاصول المتداولة	٤٥٠٠٠	قرض مصرفى طويل الاجل
١٠٠٠٠٠	الاصول الثابتة		حقوق الملكية
		٨٣٠٠٠	رأس المال المدفوع
١٥٠٠٠٠	اجمالى الاصول	١٥٠٠٠٠	اجمالى الخصوم

وبلغت مبيعات المنشأة خلال عام ١٩٩٤ بلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه .

أ- نسبة التداول CURRENT RATIO

هى عبارة عن إجمالى قيمة الاصول المتداولة منسوبا الى إجمالى قيمة الخصوم (أو الالتزامات) المتداولة أي أن :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{إجمالى الاصول المتداولة}}{\text{إجمالى الالتزامات المتداولة}}$$

$$\text{نسبة التداول لشركة (S) الصناعية} = \frac{50000}{22000} = 2,27 \text{ مرة}$$

أو = (٢,٢٧ : ١)

وتستخدم نسبة التداول كإختبار مبدئى أو مؤشر اولى لمعرفة مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها الجارية .

- وتعنى نسبة التداول لشركة (S) الصناعية = ٢,٢٧ مرة أن هذه المنشأة تستطيع سداد التزاماتها الجارية حتى إذا لم تتمكن إلا من تحويل ٤٤٪ فقط من إجمالى اصولها المتداولة الى نقدية وذلك نظرا لإن الالتزامات المتداولة لهذه المنشأة تمثل ٤٤٪ من إجمالى أصولها المتداولة ، أو بعبارة أخرى تستطيع هذه المنشأة سداد التزاماتها الجارية دون أن تلجأ الى التخلص من أى جزء من المخزون .

- ويلاحظ أن مقياس السيولة هو أساسا علاقة بين الاصول المتداولة والالتزامات المتداولة وليس مقياسا للفرق بينهما (أى صافى رأس المال العامل) ولذلك لايمكن الاعتماد على أن المنشأة التى لديها صافى رأسمال عامل أكبر تكون مقدرتها على سداد التزاماتها أكبر .

- ولاتوجد نسبة تداول نمطية أو نموذجية يمكن تعميمها على المنشآت المختلفة لأنه فى حالات كثيرة تكون نسبة التداول لبعض المنشآت اكثر من ٣ مرات وعلى الرغم من ذلك تكون الشركة فى حالة إعسار مالى INSOLVENCY ***وهذا يرجع الى الاسباب الاتية*** :

- تؤثر مدى جودة الاصول المتداولة على دلالة نسبة التداول فقد تكون نسبة التداول للمنشأة كبيرة ولكنها تعجز عن سداد التزاماتها الجارية وهذا يرجع الى عدم جودة الاصول المتداولة لضعف تحصيل الأوراق التجارية وحسابات العملاء وإنخفاض معدلات الدوران فى المنشأة بشكل عام والاحتفاظ بمخزون راكد أو كبير.

– يتوقف تحديد حجم رأس المال العامل أو الاصول المتداولة فى المنشأة ومن ثم نسبة التداول على حالة المنشأة ككل ، ولذلك يجب دراسة حالة المنشأة من منظور مالى متكامل قبل الاعتماد على نسبة التداول فى الحكم على مدى مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها الجارية ، وهذا بالطبع لايقلل من أهمية نسبة التداول كمؤشر مبدئى لقياس مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها الجارية .

ب – نسبة السيولة LIQUIDITY RATIO

هى عبارة عن إجمالى قيمة الاصول المتداولة السريعة التداول منسوبا الى الالتزامات المتداولة .

ولاحتساب نسبة السيولة ***يتم تقسيم الاصول المتداولة الى نوعين***

الاول : الاصول السريعة التداول وتشمل :

– النقدية بالبنك والصندوق .

– الاستثمارات المالية قصيرة الاجل (فى أوراق مالية)

– أوراق القبض والعملاء (الذمم)

والثانى : الاصول المتداولة الاقل سيولة وتشمل :

– المخزون السلعى (خامات ومستلزمات وانتاج تام) :

ويتم استبعاد المخزون السلعى من الاصول المتداولة عند إحتساب نسبة السيولة وذلك نظرا لإنه يستغرق فترة طويلة نسبيا حتى يتم بيعه وتحصيل قيمته نقدا فى حالة البيع النقدى أو تحويله الى أوراق قبض أو عملاء فى حالة البيع الآجل أو قد لايتم بيعه على الاطلاق لإن إحتمالات عدم بيعه تظل قائمة حتى ولو كانت مجرد إحتمالات .

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الاصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

نسبة السيولة لشركة (S) الصناعية

$$= \frac{٥٠٠٠٠ - ٢٥٠٠٠}{٢٢٠٠٠} = ١,١٣ \text{ مرة}$$

أو = (١,١٣ : ١)

وتعنى نسبة السيولة لشركة (S) الصناعية = ١,١٣ مرة أن هذه الشركة تستطيع سداد جميع التزاماتها الجارية فى حالة قيامها بتسييل الاستثمارات المالية القصيرة الاجل وتحصيل حسابات العملاء وأوراق القبض ودون الحاجة الى المساس بالمخزون أو التصرف فيه .

ويعد مؤشر نسبة السيولة مقياسا أكثر تشددا فى الحكم على مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها الجارية وذلك بالمقارنة بمؤشر نسبة التداول .

جـ - نسبة السيولة السريعة QUICK LIQUIDITY RATIO

هى عبارة عن إجمالى قيمة الاصول المتداولة النقدية وشبه النقدية منسوبا الى الالتزامات المتداولة .

- والاصول النقدية تتمثل فى النقدية بالصندوق والبنوك .

- والاصول شبه النقدية تتمثل فى الاستثمارات المالية قصيرة الاجل (اسهم وسندات) ويعتمد مؤشر نسبة السيولة السريعة على الاصول المتداولة التى تتصف بعدم قابليتها للتعرض لانخفاض DECLINE أو إنكماش SHRINKAGE فى قيمتها عند التصفية LIQUIDATION ويترتب على ذلك أن مؤشر نسبة السيولة السريعة لايأخذ فى الاعتبار أوراق القبض والعملاء والمخزون السلعى .

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الاصول المتداولة النقدية + الاصول المتداولة شبه النقدية}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

نسبة السيولة السريعة لشركة (S) الصناعية

$$= \frac{٢٠٠٠ + ٣٠٠٠ + ٣٠٠٠}{٢٢٠٠٠} = \frac{٨٠٠٠}{٢٢٠٠٠} = \text{٣٦ر مرة}$$

أو = (٣٦و- : ١)

وتعنى نسبة السيولة لشركة (S) الصناعية = ٣٦و- مرة أن هذه الشركة لايمكنها سداد التزاماتها الجارية بالكامل إلا بعد تحصيل أوراق القبض بالكامل ومعظم حسابات العملاء أو تصريف جزء من المخزون السلعى .

ويعتبر مؤشر نسبة السيولة السريعة مقياسا أكثر تشددا فى الحكم على مدى

مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها الجارية وذلك بالمقارنة بكل من نسبة التداول ونسبة السيولة .

د- سرعة دوران النقدية CASH TURNOVER RATE

هى عبارة عن ناتج قسمة المبيعات السنوية على الأصول المتداولة النقدية وشبه النقدية (النقدية بالبنك والصندوق والاستثمارات المالية قصيرة الاجل)

$$\text{سرعة دوران النقدية} = \frac{\text{المبيعات السنوية}}{\text{الاصول المتداولة النقدية وشبه النقدية}}$$

سرعة دوران النقدية لشركة (S) الصناعية =

$$\frac{٢٠٠٠٠٠}{٣٠٠٠ + ٣٠٠٠ + ٢٠٠٠} \times \frac{٢٠٠٠٠٠}{٨٠٠٠} = ٢٥ \text{ مرة}$$

ويعنى مؤشر سرعة دوران النقدية لشركة (S) الصناعية = ٢٥ مرة أن النقدية قد دارت فى عمليات الشركة ونشاطها خلال السنة بمعدل ٢٥ مرة ، وكلما إرتفع مؤشر سرعة دوران النقدية فهذا يعنى الاستخدام الكفء للنقدية فى تسيير معاملات المنشأة المختلفة حيث يظهر هذا المؤشر عدد المرات التى تدورها النقدية فى نشاط المنشأة خلال السنة .

هـ - نسبة المخزون الى صافى رأس المال العامل STOCK / NET WORKING CAPITAL RATIO

هى عبارة عن قيمةالمخزون السلعى منسوبا الى صافى رأس المال العامل ويمثل صافى رأس المال العامل الفرق بين الاصول المتداولة والالتزامات المتداولة ويظهر هذا المؤشر الجزء المتجمد من صافى رأس المال العامل والمستثمر فى المخزون السلعى .

$$\text{نسبة المخزون الى صافى رأس المال العامل} = \frac{\text{المخزون}}{\text{الأصول المتداولة} - \text{الالتزامات المتداولة}}$$

نسبة المخزون الى صافى رأس المال العامل لشركة (S) الصناعية =

$$\frac{٢٥٠٠٠}{٥٠٠٠٠ - ٢٢٠٠٠} = \frac{٢٥٠٠٠}{٢٨٠٠٠} = ٪٨٩,٣$$

وتعنى نسبة المخزون لصافى رأس المال العامل لشركة (S) الصناعية = ٨٩,٣٪ أن ٨٩,٣٪ من صافى رأس المال العامل لهذه المنشأة مستثمر أو موظف فى المخزون ، ولاشك أن هذه النسبة كلما كانت مرتفعة كلما كان ذلك فى غير صالح المنشأة ويعكس ضعف مركز السيولة فيها .

والغرض من إيجاد علاقة بين المخزون وصافى رأس المال العامل هو الافصاح عن الخسائر المحتملة PROBABLE LOSS نتيجة الانخفاض المتوقع EXPECTED DECLINE فى قيمة المخزون السلعى أو عدم المقدرة على تصريفه فى المستقبل .

و- التوزيع النسبى لعناصر الاصول المتداولة WORKING ASSETS COMPARATIVE DISTRIBUTION

هو عبارة عن نسبة كل عنصر من عناصر الاصول المتداولة الى إجمالى الاصول المتداولة ، ويظهر هذا التوزيع BISTRIBUTION الاهمية النسبية لكل عنصر من هذه العناصر فى هيكل الاصول المتداولة CURRENT ASSETS STRUCTURE ويكشف هذا التوزيع أيضا عن نسبة الاصول المتداولة السريعة التداول والاصول المتداولة البطيئة التداول بالنسبة لاجمالى رأس المال العامل . ويعتبر التوزيع النسبى لعناصر الاصول المتداولة تحليلا مكملا للنسب المالية الخمسة الاخرى التى تقيس سيولة المنشأة (نسبة التداول ، ونسبة السيولة ، ونسبة السيولة السريعة ، وسرعة دوران النقدية ، ونسبة المخزون الى صافى رأس المال العامل) .

وكلما ارتفعت نسبة الاصول المتداولة السريعة التداول فى هيكل الاصول المتداولة كلما ازدادت مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها الجارية والعكس صحيح بالطبع .

ويتخذ التوزيع النسبى لعناصر الاصول المتداولة الشكل الآتى :

التوزيع النسبى لعناصر الاصول المتداولة لشركة (S) الصناعية فى ١٩٩٤/١٢/٣١

البيان	جنيه	٪	ملاحظات
الاصول المتداولة			
نقدية	٣٠٠٠	٪٦	أصول نقدية
بنوك	٣٠٠٠	٪٦	
استثمارات مالية	٢٠٠٠	٪٤	← أصول شبه نقدية
أوراق قبض	٨٠٠٠	٪١٦	أصول سريعة التداول نسبيا
عملاء	٩٠٠٠	٪١٨	
مخزون	٢٥٠٠٠	٪٥٠	← أصول بطيئة التداول نسبيا
الاجمالى	٥٠٠٠٠	٪١٠٠	

ويظهر التوزيع النسبى لعناصر الاصول المتداولة لشركة (S) الصناعية أن :

- الاصول النقدية تمثل ١٢٪ فى هيكل الاصول المتداولة .
- الاصول شبه النقدية تمثل ٤٪ فى هيكل الاصول المتداولة .
- الاصول السريعة التداول نسبيا تمثل ٣٤٪ (١٦٪ + ١٨٪) فى هيكل الاصول المتداولة .
- الاصول البطيئة التداول نسبيا (المخزون) تمثل ٥٠٪ فى هيكل الاصول المتداولة .

ولاشك أن فى حالة كون نسبة الاصول البطيئة التداول (المخزون) أقل من ٥٠٪ يكون ذلك في صالح المنشأة ويعكس زيادة مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الجارية .

أهمية نسب السيولة فى عملية التحليل الائتمانى :

تساعد مجموعة نسب السيولة متخذ القرار الائتمانى فى تقييم المركز الجارى لمنشأة العميل طالب التسهيلات الائتمانية وفى قياس مقدرة العميل على الوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل ، ونسب السيولة مقياس له أهميته فى التحليل الائتمانى وخصوصا عند منح الائتمان المصرفي قصير الاجل حيث تبين بوضوح المصادر التى سيتم السداد منها .

كما تساعد مجموعة نسب السيولة فى تحديد الحد الاقصى للتسهيلات الائتمانية القصيرة الاجل والتى يمكن منحها للعميل وفقا لمركز السيولة ولإجمالى رأس المال العامل وعلى ضوء مصادر التمويل التى يعتمد عليها فى تمويل عملياته الجارية .

ولاتقتصر أهمية مجموعة نسب السيولة في مجال التحليل الائتمانى على الائتمان المصرفى القصير الاجل فقط ، بل تمتد أهميتها عند منح الائتمان المتوسط والطويل الاجل أيضا وذلك لإنه يجب أن تعتمد المنشأة فى تمويل عملياتها الجارية والمتمثلة فى عناصر الاصول المتداولة على جزء من مصادر التمويل الدائمة وليس على مصادر التمويل القصيرة الاجل بالكامل ويمثل صافى رأس المال العامل الحد الادنى من مصادر التمويل والذى يمثل حاجة مالية دائمة للمنشأة ويتطلب تمويله من مصادر تمويل متوسطة أو طويلة الاجل ويمكن بالطبع أن يكون جزء من هذا التمويل الدائم فى صورة إئتمان مصرفى متوسط أو طويل الاجل .

وبالرغم من أهمية نسب السيولة فى عملية التحليل الائتمانى الا أنه لايجب الاعتماد عليها بصورة مستقلة ، بل يجب الاعتماد عليها من خلال منظور شامل يتضمن كافة الجوانب فى المنشأة ، حيث يمكن أن تكون نسب السيولة للمنشأة جيدة وعلى الرغم من ذلك تعجز عن الوفاء بالتزاماتها الجارية بطريقة منتظمة وتتعثر فى السداد ونتيجة لعوامل أخرى تتعلق بجوانب مختلفة فى الاداء المالى والتشغيلى والتسويقى لهذه المنشأة ، لذلك يجب استخدام نسب السيولة فى عملية التحليل الائتمانى من خلال تحليل مالى شامل ودقيق لحالة المنشأة ككل .

٢- نسب النشاط ACTIVITY RATIOS

تستخدم مجموعة نسب النشاط كمقياس لمدى كفاءة إستخدام وتوظيف الموارد والامكانيات المالية المتاحة للمنشأة فى النشاط الذى تمارسه حيث تجيب مجموعة نسب النشاط بصورة رقمية عن السؤال الاتى :-

الى أى مدى تستخدم المنشأة مواردها المالية فى النشاط بكفاءة ؟

ونقطة البداية فى دراسة وتحديد نسب النشاط هى تحديد المتغيرات التى تعكس حجم النشاط فى المنشأة والمتغيرات الاخرى ذات العلاقة به **وتشمل** :

- المبيعات الاجمالية GROSS SALES .
- المبيعات الآجلة CREDIT SALES
- المخزون STOCK
- شروط البيع الآجل (الائتمان الذى تمنحه المنشأة لعملائها) .

بالاضافة الى :

إجمالى الاصول (الاصول الثابتة والمتداولة والاصول العاملة)

ويمكن إيجاز مجموعة نسب النشاط فى النسب الاتية :

أ- معدل دوران إجمالى الاصول .

ب- معدل دوران الاصول العاملة .

جـ - معدل دوران الاصول الثابتة .

د- معدل دوران الاصول المتداولة .

هـ - معدل دوران الذمم (العملاء) .

و - متوسط فترة التحصيل .

ر- معدل دوران المخزون

ونتناول فيما يلى هذه النسب بشيء من التفصيل ومن خلال مثال تطبيقى على الارقام الاتية :

فيما يلى بيان ببعض البيانات والارصدة المستخرجة من الحسابات الختامية لشركة (S) الصناعية لعام ١٩٩٤ :

البيـــان	القيمة بالجنيه
- أصول ثابتة (بعد الاهلاك)	٧٠٠٠٠ (منها مبنى مؤجر للغير قيمته ٢٠٠٠٠)
- أصول متداولة	
- نقدية بالبنك والصندوق	٢٠٠٠٠
- مخزون	٤٠٠٠٠
- ذمم (عملاء و أ.ق)	٢٠٠٠٠
إجمالى الاصول المتداولة	٨٠٠٠٠
إجمالى الاصول	١٥٠٠٠٠
المبيعات الاجمالية	٣٠٠٠٠٠
(وتتضمن مبيعات آجلة)	١٢٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	٢٤٠٠٠٠
ولاتوجد مردودات مبيعات	

شروط منح الائتمان :

تمنح منشأة (S) الصناعية عملائها إئتمان لمدة ٤٥ يوم صافى .

أ- معدل دوران إجمالى الاصول GROSS ASSETS TURNOVER RATE

هو عبارة عن صافى المبيعات السنوية منسوبا الى إجمالى أصول المنشأة ، ويقصد بصافى المبيعات قيمة المبيعات بعد خصم مردودات المبيعات من قيمتها (إن

وجدت) .

$$\text{معدل دوران إجمالى الاصول} = \frac{\text{صافى المبيعات}}{\text{اجمالى الاصول}}$$

$$\text{معدل دوران إجمالى الاصول لشركة (S) الصناعية} = \frac{٣٠٠٠٠٠}{١٥٠٠٠٠} = ٢ \text{ مرة}$$

ويعنى معدل دوران إجمالى الاصول لشركة (S) الصناعية = ٢ مرة أن صافى المبيعات السنوية التى حققتها هذه الشركة يبلغ ضعف قيمة إجمالى أصول هذه الشركة أى أن الموارد المالية التى وظفتها واستثمرتها هذه الشركة فى إقتناء جميع أصولها قد أدت الى توليد دخل أو ايرادات للشركة بقيمة تعادل ضعف قيمة هذه الموارد . ويعكس هذا المؤشر مدى كفاءة المنشأة فى استخدام أصولها بالكامل فى توليد الايرادات وتحقيق الدخل ولايوجد بالطبع معدل دوران نمطى وانما يختلف من منشأة لأخرى .

ويجب مقارنة معدل دوران اجمالى الاصول للمنشأة بمعدل الدوران المسجل للصناعة التى تعمل فيها هذه المنشأة ، فاذا كان معدل دوران إجمالى الاصول للمنشأة أكبر من معدل دوران الصناعة التى تعمل فيها فإن هذا يرجع الى ***أحد السببين الاتيين***

الاول :

نقص الاستثمارات فى أصول المنشأة (ثابتة ومتداولة) بصفة عامة ***أو***

الثاني :

الاستغلال الكبير والكفء للاصول فى النشاط .

وأما اذا كان معدل دوران إجمالى الاصول للمنشأة أقل من معدل الدوران المسجل للصناعة التى تعمل فيها فإن هذا ***يرجع الى أحد السببين الاتيين*** :

الاول :

الزيادة فى الاستثمارات فى أصول المنشأة عن حاجة النشاط ***أو***

الثاني :

عدم كفاءة المنشأة فى استخدام إجمالى أصولها فى النشاط وفى عملياتها المختلفة .

ب – معدل دوران الاصول العاملة OPERATING ASSETS TURNOVER RATE

يقصد بالاصول العاملة الاصول التى تساهم وتشارك فى نشاط وعمليات المنشأة ، ويتم استبعاد الاصول الاخرى غير العاملة التى لاتسهم فى نشاط المنشأة ، فعلى سبيل المثال شركة (S) الصناعية تمتلك مبنى قيمته ٢٠٠٠٠ جنيه وتقوم بايجاره للغير ، ولذلك فهذا المبنى لايعد من الاصول العاملة للشركة لإنه غير مستغل فى نشاط وعمليات الشركة .

ولايختلف معدل دوران الاصول العاملة عن معدل دوران إجمالى الاصول الا فى أن الاول يستبعد الاصول غير العاملة بينما الثانى يعتمد على كل الاصول عاملة وغير عاملة فى احتسابه ، وفى حالة عدم وجود أصول غير عاملة فإن معدل دوران الاصول العاملة يتساوى مع معدل دوران إجمالى الاصول .

$$\text{معدل دوران الاصول العاملة} = \frac{\text{صافى المبيعات}}{\text{الاصول العاملة}}$$

معدل دوران الاصول العاملة لشركة (S) الصناعية =

$$\frac{٣٠٠٠٠٠}{١٥٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠} = ٢,٣ \text{ مرة}$$

ويعنى معدل دوران الاصول العاملة لشركة (S) الصناعية = ٢,٣ مرة أن الموارد المالية التى استثمرتها هذه الشركة فى أصولها العاملة فقط أدت الى توليد ايرادات وتحقيق مبيعات للشركة بمقدار ٢,٣ مرة من قيمة هذه الموارد المالية .

ويهمل معدل دوران الاصول العاملة الاصول غير العاملة فى المنشأة ويركز على مدى استغلال الاصول العاملة فقط فى نشاط وعمليات المنشأة .

و – معدل دوران الأصول الثابتة FIXED ASSETS TURNOVER RATE

هو عبارة عن صافى المبيعات السنوية منسوبا الى صافى الاصول الثابتة ، ويقصد بصافى الاصول الثابتة (قيمة الاصول الثابتة بعد خصم الاهلاك منها)

$$\text{معدل دوران الاصول الثابتة} = \frac{\text{صافى المبيعات}}{\text{صافى الاصول الثابتة}}$$

$$\text{معدل دوران الاصول الثابتة لشركة (S) الصناعية} = \frac{٣٠٠٠٠٠}{٧٠٠٠٠} = ٤,٣ \text{ مرة}$$

وللحكم على مدى كفاءة المنشأة فى ستخدام أصولها الثابتة فى النشاط ، يجب مقارنة معدل دوران الاصول الثابتة للمنشأة بمعدل الدوران المسجل للصناعة التى

تعمل فيها المنشأة فاذا كان معدل دوران الاصول الثابتة للمنشأة اكبر من معدل دوران الصناعة التى تعمل فيها فإن هذا ***يعنى أحد أمرين هما*** :

- أن المنشأة تستخدم أصولها الثابتة فى النشاط بكفاءة عالية .

- ***أو*** أن الاستثمارات فى الاصول الثابتة أقل مما يجب بالنسبة لنشاط المنشأة وعملياتها ويجب زيادة الاستثمارات فى الاصول الثابتة .

أما اذا كان معدل دوران الاصول الثابتة للمنشأة أقل من معدل دوران الصناعة التى تعمل فيها فإن هذا ***يعنى أحد أمرين هما*** :

- أن المنشأة لاتستخدم أصولها الثابتة فى النشاط بكفاءة .

أو أن الاستثمارات فى الاصول الثابتة أكثر من اللازم بالنسبة لنشاط المنشأة ويجب تخفيضها .

د- معدل دوران الاصول المتداولة CURRENT ASSETS TURNOVER RATE

هو عبارة عن إجمالى الاصول المتداولة منسوبا الى صافى المبيعات السنوية للمنشأة

$$\text{معدل دوران الاصول المتداولة} = \frac{\text{صافى المبيعات}}{\text{إجمالى الاصول المتداولة}}$$

$$\text{معدل دوران الاصول المتداولة لشركة (S) الصناعية} = \frac{٣٠٠٠٠٠}{٨٠٠٠٠} = ٣,٧٥ \text{ مرة}$$

ويقيس هذا المعدل مدى استغلال المنشأة لأصولها المتداولة فى توليد المبيعات وإدرار الدخل ، وارتفاع هذا المعدل يعد فى صالح المنشأة ، ويعد هذا المعدل معدلا مكملا لكل من معدل دوران اجمالى الاصول ومعدل دوران الاصول الثابتة ويجب استخدام هذه المعدلات مجتمعة حيث تعطى صورة متكاملة عن مدى مساهمة أصول المنشأة المختلفة (إجمالى ، ثابتة ، ومتداولة) فى توليد الدخل بصورة إجمالية وتحليلية .

هـ - معدل دوران الذمم RECEIVABLES TURNOVER RATE

هو عبارة عن صافى المبيعات الآجلة منسوبا الى إجمالى الذمم ويقصد بإجمالى العملاء (رصيد العملاء قبل خصم مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها) ويقصد بالذمم (العملاء وأوراق القبض) .

$$\text{معدل دوران الذمم} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{إجمالي الذمم}}$$

$$\text{معدل دوران الذمم لشركة (S) الصناعية} = \frac{١٢٠٠٠٠}{٢٠٠٠٠} = \text{٦ مرات}$$

ويقيس معدل دوران الذمم مدى سيولة العملاء ويقيس مقدرة المنشأة على تحصيل حسابات العملاء وأوراق القبض الناشئة عن البيع الآجل .

ويعني معدل دوران الذمم لشركة (S) الصناعية = ٦ مرات أن هذه الشركة تقوم بتحصيل الائتمان الذى تمنحه لعملائها بعد شهرين (٦٠ يوم) في المتوسط .

ومن المفضل عند احتساب معدل دوران الذمم إستخدام متوسط الارصدة الشهرية للعملاء وأوراق القبض بدلا من رصيد آخر المدة وذلك للتقليل من آثار التغيرات الموسمية على رصيد العملاء وذلك في المنشآت التي يتصف نشاطها بالطبيعة الموسمية ، وأيضا يجب إضافة أوراق القبض والتي يتم خصمها الآن لإن استبعادها يؤدى الى نقص رصيد الذمم .

و- متوسط فترة التحصيل COLLECTION PERIOD AVERAGE

هو عبارة عن ناتج قسمة (إجمالي الذمم × ٣٦٠ يوم) على صافي المبيعات الآجلة .

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{اجمالي الذمم} \times \text{٣٦٠ يوم}}{\text{صافي المبيعات الآجلة}}$$

$$\text{متوسط فترة التحصيل لشركة (S) الصناعية} = \frac{٣٦٠ \times ٢٠٠٠٠}{١٢٠٠٠٠} = \text{٦٠ يوم}$$

وبمقارنة متوسط فترة التحصيل لشركة (S) الصناعية = ٦٠ يوم بشروط الائتمان الذى تمنحه لعملائها ولمدة ٤٥ يوم صافي ، نجد أن التحصيل لايتم بكفاءة وذلك لإن متوسط فترة التحصيل أطول نسبيا من آجال الائتمان الذى تمنحه المنشأة لعملائها بفترة تبلغ ١٥ يوما (أى بنسبة ٣٣ ٪) وتعد طريقة متوسط فترة التحصيل أسلوب بديل لمعدل دوران الذمم وتعطى نفس النتائج .

ز- معدل دوران المخزون السلعي STOCK TURNOVER RATE :

هو عبارة عن ناتج قسمة تكلفة البضاعة المباعة على المخزون السلعى

$$\text{معدل دوران المخزون السلعى} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{المخزون السلعى}}$$

$$\text{معدل دوران المخزون السلعي لشركة (S) الصناعية} = \frac{٢٤٠٠٠٠}{٤٠٠٠٠} = \text{٦ مرات}$$

ويوضح هذا المؤشر مدى تدفق ودوران الاموال خلال المخزون ومدى قدم أو حداثة هذا المخزون ، كما يوضح أيضا مدى ملائمة حجم المخزون لمبيعات المنشأة ويعكس مدى كفاءة جهاز التسويق فى المنشأة .

ولايوجد معدل دوران نمطى أو نموذجى لمعدل دوران المخزون ، بل يجب دراسة تطوره من وقت لآخر ويجب مقارنته بالمعدل المسجل للصناعة التى تعمل فيها المنشأة ، ويتوقف معدل دوران المخزون على طبيعة الصناعة التى تعمل فيها المنشأة وعلى السياسات البيعية والتسويقية المتبعة ، ويعنى ارتفاع معدل دوران المخزون السلعى عن معدل دوران الصناعة ***التى تعمل فيها المنشأة أن*** :

- المنشأة تستثمر أموال أقل من اللازم فى المخزون عند حجم معين من المبيعات وهذا يعكس بدوره عدم كفاية رأس المال العامل فيها لحجم النشاط .

أو- كفاءة المنشأة فى إدارة المخزون وكفاءة السياسات التسويقية التى تتبعها .

كما يعني انخفاض معدل دوران المخزون عن معدل دوران ***الصناعة التى تعمل فيها المنشأة أن*** :

- المنشأة تستخدم اموال أكثر من اللازم فى المخزون عند حجم معين من المبيعات وهذا يعكس زيادة رأس المال العامل فيها عن حجم النشاط واحتياجاته .

أو- عدم كفاءة المنشأة فى إدارة المخزون وعدم كفاءة السباسات التسويقية التى تتبعها .

أهمية نسب النشاط فى عملية التحليل الائتمانى :

تساعد مجموعة نسب النشاط متخذ القرار الائتمانى فى تقييم مدى كفاءة استخدام العميل طالب التسهيلات الائتمانية للموارد المالية المتاحة له فى نشاطه ، وتسهم مجموعة نسب النشاط بشكل كبير فى الوقوف على مدى نجاح السياسات المالية والتشغيلية والتسويقية التى يتبعها العميل فى ادارة نشاطه .

فعلى سبيل المثال لا الحصر تعطى معدلات دوران الاصول (معدل دوران إجمالى الاصول ومعدل دوران الاصول العاملة ومعدل دوران الاصول الثابتة

ومعدل دوران الاصول المتداولة) لمتخذ القرار الائتمانى صورة كاملة ودقيقة عن مدى كفاءة العميل فى استخدام أصوله المختلفة فى نشاطه وهذه المعدلات لها دلالتها الائتمانية عند تحليل الغرض من التسهيلات الائتمانية التى يمنحها البنك والربط بين الغرض من منح هذه التسهيلات سواء كانت لتمويل الاصول المتداولة أو الثابتة وبين كفاءة العميل فى استخدام هذه الاصول فى النشاط والعمليات من جهة ، أو بين حجم أو قيمة التسهيلات الائتمانية التى يطلبها العميل وبين إنتاجية الاستثمارات الاجمالية فى الاستخدامات المختلفة لها من جهة أخرى .

-كما يفصح معدل دوران الذمم ومتوسط فترة التحصيل عن مدى كفاءة العميل طالب الائتمان المصرفى فى القيام بالوظيفة التسويقية فى نشاطه ، وهذه المعلومات لها دلالتها الائتمانية بشكل عام ، وخصوصا عند منح إئتمان مصرفى بضمان الاوراق التجارية والتى يقدمها العملاء للبنوك كضمان وللسحب عليها .

- كما يفصح مؤشر معدل دوران المخزون السلعى مدى كفاءة سياسة العميل طالب الائتمان المصرفى التسويقية ومدى كفاءته فى ادارة المخزون السلعى ، ويفيد هذا المؤشر متخذ القرار الائتمانى بدرجة كبيرة جدا عند منح الائتمان المصرفى بضمان البضائع فى صوره المختلفة ، فكلما كانت ادارة العميل للمخزون السلعى تتصف بالكفاءة كلما كانت الفرصة كبيرة لعدم ركود وبطء حركة التخزين والايداع بالمخازن اذا ما قرر البنك منح عميله تسهيلات إئتمانية بضمان البضائع ، والعكس صحيح حيث يترتب علي ضعف كفاءة عملاء التسهيلات بضمان البضائع فى ادارة المخزون السلعى أن تتصف حركة حساباتهم بالركود لضعف معدلات دوران المخزون السلعى فى منشأتهم .

٣- نسب الربحية PROFITABILITY RATIOS

تقيس مجموعة نسب الربحية أرباح المنشأة ومدى كفاية الربح الذى حققته المنشأة خلال فترة أو سنة مالية معينة .

كما يمكن معرفة تطور ربحية المنشأة عبر الزمن بمقارنة ربحية المنشأة فى خلال سنوات أو فترات مالية متتالية وذلك يتيح معرفة مدى نمو أو تراجع أرباح المنشأة .

وتعكس ربحية المنشأة وتطورها مدى نجاح السياسات المالية والتشغيلية والتسويقية التى طبقتها المنشأة فى الماضى ، وتقيس مجموعة نسب الربحية ربحية المنشأة ومدى كفايتها من زوايا متعددة .

ويمكن إيجاز مجموعة نسب الربحية فى المؤشرات الاتية :

أ- نسبة مجمل ربح العمليات الى المبيعات .

ب- نسبة صافى ربح العمليات الى المبيعات .

جـ - نسبة صافى الربح الى المبيعات .

د - نسبة صافى ربح العمليات الى الاصول العاملة .

هـ - نسبة صافى الربح الى إجمالى الاصول .

و- نسبة صافى الربح الى رأس المال المستثمر .

ر- نسبة صافى الربح الى حقوق الملكية .

وسنتناول فيما يلى هذه النسب بشىء من التفصيل من خلال مثال تطبيقى على الارقام الاتية :

فيما يلى قائمة الارباح والخسائر لشركة (S) الصناعية عن السنة المالية المنتهية فى ١٩٩٤/١٢/٣١

البيـــــان	ألـــف جنيه
المبيعـــات	١٠٠٠
(-) تكلفة المبيعات	٨٠٠
مجمل ربح العمليات	٢٠٠
(-) تكلفة العمليات	
مصروفات بيع وتوزيع	٣٠
مصروفات ادارية وعمومية	٢٠
مصروفات أخرى	١٠
صافى ربح العمليات	١٤٠
(+) ايرادات غير متعلقة بالعمليات	٢٠
(-) مصروفات غير متعلقة بالعمليات	١٠
صافى الربح	١٥٠

علمـــا بأن :   ألف جنيه

إجمالى الاصول   =   ٦٠٠

إجمالى الاصول العاملة =   ٥٦٠

رأس المال المستثمر =   ٥٢٠ (حقوق ملكية ٣٤٠+ قروض طويلة الاجل ١٨٠) -

الفائدة على القروض =   ٣٠

أ- نسبة مجمل ربح العمليات الى المبيعات GROSS OPERATING PROFIT/ SALES RATIO

هى عبارة عن مجمل ربح العمليات منسوبا الى المبيعات (إلى صافى المبيعات بعد خصم مردودات المبيعات) ويطلق على هذه النسبة حافة مجمل المبيعات .

$$\text{نسبة مجمل ربح العمليات الى المبيعات} = \frac{\text{مجمل ربح العمليات}}{\text{المبيعات}}$$

أو (حافة مجمل المبيعات)

$$\text{نسبة مجمل ربح العمليات الى المبيعات لشركة (S) الصناعية} = \frac{٢٠٠}{١٠٠٠} = ٢٠\%$$

وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة المنشأة فى السيطرة على عناصر التكاليف التى تشكل تكلفة المبيعات .

وتعنى نسبة مجمل ربح العمليات الى المبيعات لشركة (S) الصناعية = ٢٠ ٪ أن تكلفة المبيعات عند هذا الحجم من المبيعات SALES لهذه الشركة تساوى ٨٠ ٪ من قيمة المبيعات ، وبالطبع لايوجد معيار نمطى أو نسبة نموذجية ، بل تتم مقارنة هذه النسبة مع النسب الخاصة بالشركات المماثلة ويجب معرفة تطور هذه النسبة عبر الزمن وخلال فترات مالية متتالية .

ب - نسبة صافى ربح العمليات الى المبيعات NET OPERATING PROFIT / SALES RATIO

هى عبارة عن صافى ربح العمليات منسوبا الى المبيعات ويطلق على هذه النسبة حافة صافى العمليات .

$$\text{نسبة صافى ربح العمليات الى المبيعات} = \frac{\text{صافى ربح العمليات}}{\text{المبيعات}}$$

أو (حافة صافى المبيعات)

$$\text{نسبة صافى ربح العمليات الى المبيعات لشركة (S) الصناعية} = \frac{١٤٠}{١٠٠٠} = ١٤\ \%$$

وتقيس هذه النسبة تكلفة المبيعات وعناصر التكاليف والمصروفات الاخرى المتعلقة بقيام المنشأة بنشاطها وعملياتها ، وهذه النسبة تعتبر مكملة لنسبة مجمل ربح العمليات الى المبيعات ولكنها أوسع نطاقا منها .

وتعنى نسبة صافى ربح العمليات الى المبيعات لشركة (S) الصناعية = ١٤ ٪ أن تكلفة المبيعات والتكاليف والمصروفات الاخرى يساوى ٨٦ ٪ من قيمة المبيعات وعند هذا الحجم منها .

هـ - نسبة صافى الربح الى المبيعات NET PROFIT / SALES RATIO

هى عبارة عن صافى ربح المنشأة منسوبا الى المبيعات ويطلق على هذه النسبة حافة المبيعات .

$$\text{نسبة صافى الربح الى المبيعات} = \frac{\text{صافى الربح}}{\text{المبيعات}}$$

أو (حافة المبيعات)

$$\text{نسبة صافى الربح الى المبيعات لشركة (S) الصناعية} = \frac{١٥٠}{١٠٠٠} = ١٥\ \%$$

وتقيس هذه النسبة إجمالى تكاليف المنشأة عند حجم معين من المبيعات وتعنى نسبة صافى الربح / المبيعات لشركة (S) الصناعية = ١٥ ٪ أن إجمالى تكاليف هذه المنشأة منسوبا الى المبيعات = ٨٥ ٪ من قيمتها والباقى يمثل صافى الربح (١٥ ٪) منسوبا الى قيمة المبيعات أيضا .

ويجب دراسة تطور هذه النسبة للمنشأة عبر الزمن ومقارنتها بالنسبة المماثلة للمنشآت التى تعمل فى نفس الصناعة .

د- نسبة صافى ربح العمليات الى الاصول العاملة NET OPERATING PROF- IT / OPERATING ASSETS RATIO

هى عبارة عن صافى ربح العمليات منسوبا الى الاصول العاملة ، وتقيس هذه النسبة ربحية المنشأة الناشئة عن مشاركة أصولها العاملة فقط فى النشاط ، وتستبعد الاصول غير العاملة (كمبنى تملكه المنشأة ولكن تؤجره للغير على سبيل المثال) .

نسبة صافى ربح العمليات الى الاصول العاملة = صافى ربح العمليات / الاصول العاملة

نسبة صافى ربح العمليات الى الاصول العاملة لشركة (S) الصناعية =

١٤٠ / ٥٦٠ = ٢٥٪

وتعنى نسبة صافى ربح العمليات الى الاصول العاملة لشركة (S) الصناعية = ٢٥٪ أن الأصول العاملة والمستخدمة فى النشاط لهذه الشركة قد حققت صافى ربح بنسبة ٢٥٪ من قيمة الاموال المستثمرة فيها وهذا يعكس القوة الايرادية EARNING POWER للمنشأة بصفة عامة ، وربحية الاصول العاملة فيها بصفة خاصة واستبعاد الاصول غير العاملة لعدم استخدامها فى نشاط وعمليات المنشأة .

هـ - نسبة صافى الربح الى إجمالى الاصول NET PROFIT / GROSS ASSETS RAIIO

هى عبارة عن صافى ربح المنشأة منسوبا الى إجمالى الاصول ، وتقيس هذه النسبة ربحية المنشأة بالكامل على إجمالى الاموال المستثمرة فى إجمالى أصولها سواء كانت هذه الاموال مملوكة أو مقترضة ، ولذلك يتم إحتساب صافى الربح قبل دفع الفائدة على القروض .

نسبة صافى الربح الى إجمالى الاصول = صافى الربح قبل دفع الفائدة / اجمالى الاصول

نسبة صافى الربح الى إجمالى الاصول لشركة (S) الصناعية =

$$\frac{١٥٠ + ٣٠}{٦٠٠} = ٣٠٪$$

وتعنى نسبة صافى الربح الى اجمالى الاصول لشركة (S) الصناعية = ٣٠٪ ، أن هذه الشركة قد حققت صافى ربح على أجمالى أصولها بنسبة ٣٠٪ .

و - نسبة صافى الربح الى رأس المال المستثمر NET PROFIT / INVESTED CAPITAL RATIO

هى عبارة عن صافى الربح منسوبا الى رأس المال المستثمر ، والمقصود برأس المال المستثمر INVESTED CAPITAL الاموال التى تمثل استخدام دائم فى المنشأة (وتشمل حقوق الملكية + القروض المتوسطة والطويلة الاجل) ونستبعد لذلك الاقتراض القصير الاجل لانه لايمثل استخدام دائم ومستمر فى المنشأة ، ويتم إحتساب صافى الربح قبل دفع الفائدة بالطبع على القروض .

$$\text{نسبة صافى الربح الى رأس المال المستثمر} = \frac{\text{صافى الربح}}{\text{رأس المال المستثمر}}$$

نسبة صافى الربح الى رأس المال المستثمر لشركة (S) الصناعية =

$$\frac{١٥٠ + ٣٠}{٥٢٠} = ٣٤,٦٪$$

وتعنى نسبة صافى الربح الى رأس المال المستثمر لشركة (S) الصناعية = ٣٤,٦٪ أن معدل العائد على الاموال المستثمرة استثمارا دائما فى هذه الشركة يساوى ٣٤,٦٪ .

ر- نسبة صافى الربح الى حقوق الملكية NET PROFIT / EQUITY RATIO

هى عبارة عن صافى الربح (بعد دفع الفائدة) منسوبا الى حقوق الملكية وتقيس هذه النسبة معدل العائد الذى حققته المنشأة خلال الفترة على رأس المال المملوك أى على أموال الملاك فقط .

$$\text{نسبة صافى الربح الى حقوق الملكية} = \frac{\text{صافى الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

$$\text{نسبة صافى الربح الى حقوق الملكية لشركة (S) الصناعية} = \frac{١٥٠}{٣٤٠} = ٤٤٪$$

وتعنى نسبة صافى الربح الى حقوق الملكية لشركة (S) الصناعية = ٤٤٪ أن معدل العائد على رأس المال المملوك خلال الفترة يساوى ٤٤٪ .

أهمية نسب الربحية فى عملية التحليل الائتمانى :

تساعد مجموعة نسب الربحية متخذ القرار الائتمانى فى تحديد مدى ربحية نشاط عملاء الائتمان المصرفى ومدى كفاية الارباح التى تحققها أنشطتهم لأغراض التوسع أو لخدمة ديونهم ، كما أن دراسة تطور نسب الربحية لأنشطة هؤلاء العملاء يعطى متخذ القرار الائتمانى صورة واضحة عن مدى استقرار أو تذبذب معدلات الربحية على فترات مختلفة .

وتساعد مجموعة نسب الربحية فى مجال التحليل الائتمانى وبدرجة كبيرة جدا فى قياس وتحديد مدى مقدرة العميل على سداد التزاماته (متضمنة التسهيلات الائتمانية بالطبع) ، فالمصدر الرئيسى والطبيعى لسداد التسهيلات الائتمانية هو الربح وكلما كانت أرباح عميل التسهيلات الائتمانية بالنسبة لحجم نشاطه واستثماراته كبيرة وكافية كلما كان أكثر قدرة على سداد التزاماته ، والعكس صحيح فكلما انخفضت ارباحه أو حقق خسائر كلما ضعفت مقدرته على سداد التزاماته ، ويلجأ البنك فى مثل هذه الاحوال الى تسييل بعض أصول العميل واستخدام حصيلتها فى سداد التزاماته تجاه البنك ولكن هذا الاسلوب فى السداد يعد الاستثناء وليس الاسلوب أو المصدر الطبيعى للسداد ولاترغب فيه البنوك بأى حال وتلجأ اليه فى حالة تراجع موقف الائتمان بسبب ضعف أرباح العميل أو إنعدامها (أى تحقيق الخسائر) .

وترجع أهمية الربح بالنسبة لعملية التحليل الائتمانى أيضا الى أن للربح وظيفة تمويلية يمارسها فى كل من الأجل القصير والطويل حيث تتبلور الارباح التى تحققها المنشآت المختلفة فى صورة خلق أصول جديدة تدعم من المركز الجارى للمنشأة بزيادة حجم أصولها المتداولة ، وتدعم من المركز الاستثمارى للمنشأة بزيادة حجم أصولها واستثماراتها الطويلة الاجل ، ونسب الربحية هى المقياس والمعبر الدقيق عن آثار الربح ووظائفه ومدى كفايته ، لذلك فإن مجموعة نسب الربحية لها دلالتها الائتمانية الكبيرة جدا .

٤- نسب رأس المال CAPITAL RATIOS

تقيس مجموعة نسب رأس المال مدى مساهمة كل من ملاك المنشأة والدائنين فى تمويل نشاطها وعملياتها ، كما تقيس درجة التناسق أو التوازن EQUILIBRI-UM فى الهيكل التمويلى FINANCIAL STRUCTURE للمنشأة .

فإذا كانت مساهمة ملاك المنشأة أقل من مساهمة الدائنين ، فهذا يعنى أن ملاك المنشأة يتحملون المخاطر المرتبطة بمزاولة النشاط بدرجة أقل من المخاطر التى يتحملها الدائنون ، والعكس صحيح .

وتعكس هذه النسبة مدى المتاجرة بالملكية TRADING ON EQUITY بشكل عام .

ويمكن إيجاز مجموعة نسب رأس المال فى النسب الاتية :

١- نسبة الاقتراض الى حقوق الملكية .

٢- نسبة الخصوم المتداولة الى حقوق الملكية .

٣- نسبة الاصول الثابتة الى حقوق الملكية .

٤- نسبة الاصول المتداولة الى الاقتراض .

ونتناول فيما يلى هذه النسب من خلال مثال تطبيقى على الارقام الآتية :

فيما يلى الميزانية العمومية لشركة (S) الصناعية عن السنة المالية المنتهية فى ١٩٩٤/١٢/٣١

ألف جنيه	أصـــول	ألف جنيه	خصوم وحقوق ملكية
١٠٠	أصــــول متداولة	٤٠	خصوم متداولة
١٤٠	أصول ثابتة	١٢٠	حقوق الملكية
		٨٠	قروض طويلة الاجل
٢٤٠	إجمالى الاصول	٢٤٠	إجمالى الخصوم وحقوق الملكية

أ- نسبة الاقتراض الى حقوق الملكية DEBTS / EQUITY RATIO

هى عبارة عن إجمالى القروض (قصيرة وذات أجل) منسوبا الى حقوق الملكية

$$\text{نسبة الاقتراض الى حقوق الملكية} = \frac{\text{اجمالى القروض}}{\text{حقوق الملكية}}$$

$$\text{نسبة الاقتراض الى حقوق الملكية لشركة (S) الصناعية} = \frac{80 + 40}{120} = 100\%$$

أو = (١ : ١)

وتقيس هذه النسبة التزامات المنشأة تجاه دائنيها .

وتعنى نسبة الاقتراض الى حقوق الملكية لشركة (S) الصناعية = ١٠٠٪ أو (١:١) أن إجمالى القروض المستحقة على هذه الشركة تتساوى تماما مع قيمة حقوق الملكية أى أن مساهمة الملاك فى المنشأة تتساوى مع مساهمة الدائنين وبالتالى فأن كل منهم يتحمل قدراًمتساويا من المخاطر المرتبطة بمزاولة المنشأة لنشاطها .

ب - نسبة الخصوم المتداولة الى حقوق الملكية / CURRENT LIABILITIES EQUITY RATIO

هى عبارة عن الخصوم المتداولة منسوبة الى حقوق الملكية .

$$\text{نسبة الخصوم المتداولة الى حقوق الملكية} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

$$\text{نسبة الخصوم المتداولة الى حقوق الملكية لمنشأة (S) الصناعية} = \frac{40}{120} = 33.3\%$$

وتقيس هذه النسبة العلاقة بين حقوق الملكية والاموال المقترضة التى حصلت عليها المنشأة من مصادر قصيرة الاجل (موردين ، بنوك ، دائنين) .

وتعنى نسبة الخصوم المتداولة الى حقوق الملكية لشركة (S) الصناعية = ٣٣,٣٪ أن إجمالى الخصوم المتداولة تعادل ٣٣,٣٪ من قيمة حقوق الملكية لهذه الشركة .

جـ - نسبة الاصول الثابتة الى حقوق الملكية FIXED ASSETS / EQUITY RATIO

هى عبارة عن الاصول الثابتة منسوبة الى حقوق الملكية .

$$\text{نسبة الاصول الثابتة الى حقوق الملكية} = \frac{\text{الاصول الثابتة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

$$\text{نسبة الاصول الثابتة الى حقوق الملكية لمنشأة (S) الصناعية} = \frac{١٤٠}{١٢٠} = ١١٦,٦ \%$$

وتقيس هذه النسبة مدى مساهمة أموال الملاك فى تمويل الاستثمارات فى الاصول الثابتة وتعنى نسبة الاصول الثابتة الى حقوق الملكية لمنشأة (S) الصناعية = ١١٦,٦ ٪ أن قيمة حقوق الملكية بالكامل مستثمرة فى الاصول الثابتة بالاضافة الى الاقتراض من الغير لتمويل ١٦,٦ ٪ من قيمتها أى = ٢٠ وذلك نظرا لعدم كفاية أموال الملاك لتمويل الاصول الثابتة بالكامل .

د- نسبة الاصول المتداولة الى الاقتراض WORKING ASSETS / LOANS RATIO

هى عبارة عن إجمالى الاصول المتداولة منسوبا الى إجمالى القروض ، أى تقيس العلاقة بين الاصول المتداولة للمنشأة وإجمالى القروض المستحقة عليها .

$$\text{نسبة الاصول المتداولة الى الاقتراض} = \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{اجمالى القروض}}$$

$$\text{نسبة الاصول المتداولة الى الاقتراض لشركة (S) الصناعية} = \frac{١٠٠}{٨٠+٤٠} = ٨٣,٣ \%$$

وتعنى نسبة الاصول المتدولة الى الاقتراض لشركة (S) الصناعية = ٨٣,٣ ٪ أن قيمة إجمالى الاصول المتداولة لهذه الشركة تساوى ٨٣,٣ ٪ من إجمالى قيمة القروض المستحقة عليها ، وكلما ازدات هذه النسبة كلما كانت المنشأة اكثر مقدرة على سداد التزاماتها وذلك يرجع الى أن سداد الالتزامات يستلزم بالضرورة استخدام نقدية وتأتى النقدية من الاصول السائلة والسريعة التحويل الى نقدية وهى

بالطبع الاصول المتداولة وليست الثابتة لذلك يتم ايجاد علاقة بين الاصول المتداولة والاقتراض عن طريق هذه النسبة المالية .

أهمية نسب رأس المال فى عملية التحليل الائتمانى :

تكشف مجموعة نسب رأس المال لمتخذ القرار الائتمانى عن مصادر التمويل المختلفة التى يعتمد عايها عميل الائتمان المصرفى فى تمويل نشاطه ، كما توضح الاهمية النسبية لكل مصدر من مصادر التمويل المتاحة للعميل سواء من ملاك المشروع فى صورة حقوق ملكية أو من الدائنين سواء فى صورة تمويل متوسط أو طويل الاجل أو تمويل قصير الاجل ، وتشكل مصادر التمويل الاجمالية المتاحة فعلا للعميل شكل الهيكل التمويلى ومدى تناسق أو توازن هذا الهيكل أو اختلاله ، وتهتم البنوك بدراسة الهيكل التمويلى لمنشآت عملائها وذلك نظرا لإن الهيكل التمويلى يعد من أهم المحددات الفنية التى تتم دراستها عند منح الائتمان المصرفى وذلك بغرض الوقوف على مصادر التمويل المتاحة للعميل ومدى التوازن بين هذه المصادر ومدى التوازن بين مصادر التمويل والاستخدامات التى وظفت فيها ، لان هذه الاعتبارات لها آثارها المباشرة على مقدرة العميل على سداد التزاماته فى المستقبل .

وتسهم نسب رأس المال أيضا فى تحديد المخاطر الائتمانية التى يمكن أن يواجهها البنك إذا ما قرر منح عميل معين تسهيلات إئتمانية ، فنسبة الاقتراض الى حقوق الملكية توضح لمتخذ القرار الائتمانى مدى اعتماد العميل طالب التسهيلات الائتمانية على أموال الغير فى تمويل نشاطه فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان هذا العميل أكثر اعتمادا على أموال الغير (الدائنين والموردين والبنوك) فى تمويل نشاطه وبالتالى يتحمل هذا العميل الجزء الاقل من المخاطر ويوزع الجزء الاكبر من هذه المخاطر على الدائنين ، وهذ مؤشر بالطبع له دلالته الائتمانية البالغة التأثير عند إتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفى .

كما تساهم نسبة الاصول المتداولة الى الاقتراض فى الكشف عن مقدرة عميل التسهيلات الائتمانية على سداد التزاماته وخدمة ديونه وذلك من الناحية المالية ، ومقياس المقدرة على السداد له أهميته فى عملية التحليل الائتمانى .

٥- مؤشرات التنبؤ بإحتمالات عدم الوفاء INSOLVENCY INDICATORS

بالرغم من أهمية النسب المالية المختلفة (نسب السيولة والنشاط والربحية ورأس المال) فى عملية التحليل المالى والائتمانى وفى دلالاتها الكبيرة والمؤثرة فى الحكم

على المركز المالى والائتمانى للعميل طالب التسهيلات الائتمانية وذلك من الناحية المالية ، إلا أن الحقيقة التى تفرض نفسها أن النسب المالية المختلفة تقيس أداء المنشأت فى الماضى وبالتالى لاتزودنا بمؤشرات عن المركز المالى والائتمانى لهذه المنشأت فى المستقبل ، وتتطلب عملية التحليل الائتمانى ضرورة وجود مؤشرات تستخدم فى التنبؤ بأداء المنشأت فى المستقبل وليس فى الحاضر والماضى فقط وذلك لإن الائتمان المصرفى يتقرر منحه اليوم ويتم سداده فى المستقبل ، ومع ذلك فإن النسب المالية يمكن أن تكون أساس جيد وموضوعى لوضع تقديرات تقريبية لأداء العميل فى المستقبل اذا تم استخدام النسب المالية بمهارة واستيعاب كامل لمدلول كل نسبة .

ولذلك فإن عملية التحليل الائتمانى تهتم بأداء العميل فى كل من :

- الماضى (أرقام ومؤشرات تاريخية) .
- الحاضر (الأرقام والمؤشرات الحالية) .
- المستقبل (التنبؤ والتقدير) .

ويمكن أن تستخدم النسب المالية للربط بين أداء العميل فى الماضى والحاضر والمستقبل ، وتوجد مجموعة من النسب المالية تسمى مؤشرات التنبؤ بإحتمالات عدم الوفاء INSOLVENCY PROBABILITIES FORECAST ويمكن استخدامها للكشف المبكر أو التنبؤ بإحتمالات عدم وفاء عملاء التسهيلات الائتمانية بالتزاماتهم فى المستقبل من الناحية المالية (حيث أن لعدم الوفاء عوامل أخرى منها تراخى البنك وقصور الدراسة الائتمانية والقصور فى الرقابة على الائتمان ومتابعته على سبيل المثال) ، ولاتغنى هذه المجموعة من النسب المالية والتى تقيس إحتمالات عدم الوفاء عن إعداد قوائم التدفقات النقدية التقديرية وعلى أسس واقعية توضع التدفقات النقدية المتوقعة كمصادر لسداد الالتزامات المختلفة وإجراء إختبار الحساسية SENSITIVITY ANALYSIS اللازم لتكون معدة بصورة غير مبالغ فيها وتعكس إمكانيات العميل التسويقية والتمويلية الحقيقية .

وتتلخص مؤشرات التنبؤ بإحتمالات عدم الوفاء فى المؤشرات الخمسة الآتية :

أ- صافى رأس المال العامل على إجمالى الاصول .

ب - الارباح المحجوزة على إجمالى الاصول.

جـ - صافى الربح (قبل الفوائد والضرائب) على إجمالى الاصول .

د- المبيعات على إجمالى الاصول .

هـ - القيمة السوقية لحقوق الملكية على القيمة الدفترية للاقتراض .

ونتناول فيما يلى كل منها بشىء من التفصيل :

أ- صافى رأس المال العامل على إجمالى الاصول NET WORKING CAPITAL / GROSS ASSETS

هو عبارة عن صافى رأس المال العامل (الاصول المتداولة - الالتزامات المتداولة) منسوبا الى إجمالى الاصول .

صافى رأس المال العامل / إجمالى الاصول =

$$\frac{\text{الاصول المتداولة - الالتزامات المتداولة}}{\text{إجمالى الاصول}}$$

فعندما تتجة هذه النسبة الى الانخفاض فهذا يعنى أن المنشأة تعانى من نقص فى السيولة النقدية وكلما إنخفضت هذه النسبة كلما إزدات احتمالات عدم سدادها لإلتزاماتها فى المستقبل وذلك يرجع الى أن صافى رأس المال العامل يمثل خط الدفاع الطبيعي والأولى بالنسبة للمنشأة ولمقدرتها على الوفاء بإلتزاماتها ، كما يمثل هامش الأمان من وجهة نظر الدائنين .

ب - الارباح المحجوزة على إجمالى الاصول : RETAINED EARNINGS / GROSS ASSETS

هى عبارة عن الأرباح المحجوزة منسوبة الى إجمالى أصول المنشأة .

$$\text{الارباح المحجوزة / إجمالى الاصول} = \frac{\text{الارباح المحجوزة}}{\text{اجمالى الاصول}}$$

ويقيس هذا المؤشر مساهمة الارباح المحجوزة (التى لايتم توزيعها على ملاك المشروع) فى تمويل استثمارات المنشأة عبر الزمن .

وكلما كان هذا المؤشر منخفضا (فى الشركات القديمة) كلما كانت إحتمالات عدم مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها فى المستقبل منخفضة ويكون

هذا المؤشر صغيرا فى المنشآت الجديدة أو المؤسسة حديثا .

جـ - صافى الربح (قبل الفوائد والضرائب) على إجمالى الاصول :

NET PROFIT (BEFORE TAX & INTEREST) / GROSS ASSETS

هو عبارة عن صافى الربح (قبل دفع الفائدة والضرائب) منسوبا الى إجمالى أصول المنشأة .

صافى الربح (قبل الفوائد والضرائب) على إجمالى الاصول =

$$\frac{\text{صافى الربح (قبل الفوائد والضرائب)}}{\text{إجمالى الاصول}}$$

ويقيس هذا المؤشر إنتاجية أصول المنشأة بالكامل ومدى تحقيقها للأرباح وذلك قبل دفع اعباء القروض (الفائدة) والضرائب .

وتفيد دراسة تطور هذا المؤشر على فترات متتالية فى التنبؤ بإحتمالات عدم الوفاء ، فكلما كان هذا المؤشر منخفضا كلما كانت إحتمالات عدم وفاء المنشأة بإلتزاماتها فى المستقبل كبيرة .

د- المبيعات على إجمالى الاصول SALES / GROSS ASSETS

هو عبارة عن المبيعات منسوبة الى إجمالى الاصول .

(وقد سبق تناول هذا المؤشر بالتحليل ضمن مجموعة نسب النشاط) ويقيس هذا المؤشر معدل دوران إجمالى استثمارات المنشأة فى عملياتها المختلفة ومدى مقدرة استثمارات المنشأة الاجمالية على توليد الدخل .

وتفيد دراسة تطور هذا المؤشر على فترات متتالية فى الكشف عن إحتمالات عدم الوفاء ، فكلما كان هذا المؤشر منخفضا كلما كانت إحتمالات عدم الوفاء مرتفعة فى المستقبل .

هـ - القيمة السوقية لحقوق الملكية على القيمة الدفترية للإقتراض :

EQUITY MARKET VALUE / DEBTS BOOK VALUE

هو عبارة عن القيمة السوقية لحقوق الملكية منسوبة الى القيمة الدفترية للاقتراض

القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية للاقتراض =

$$\frac{\text{القيمة السوقية لحقوق الملكية}}{\text{القيمة الدفترية للاقتراض}}$$

ويعد هذ المؤشر مؤشرا جيدا للكشف عن احتمالات عدم الوفاء للشركات المسجلة فى بورصات الاوراق المالية (الشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم) وذلك بالمقارنة بالاعتماد على نسبة المديونية الدفترية فقط ، وذلك لإن القيمة السوقية لحقوق الملكية تعكس صافى قيمة المنشأة فى السوق (بورصة الاوراق المالية) .

وكلما كان هذا المؤشر منخفضا كما كانت إحتمالات عدم الوفاء أكبر ويرتبط استخدام هذا المؤشر بقيد الشركات في بورصات الاوراق المالية وبمدى تحديد الاسعار في البورصات بعيدا عن المضاربة SPECULATION لإن المضاربات تؤدى لإرتفاع أسعار بعض الاسهم المضارب عليها بصورة مبالغ فيها ولاتعكس قيمتها الفعلية والحقيقية .

ويجب إستخدام مؤشرات التنبؤ بإحتمالات عدم الوفاء مجتمعة مع بعضها البعض كلما أمكن ذلك ويجب دراسة تطورها على فترات متتالية لإن كل منها يقيس جانب معين فى أداء المنشأة ومواطن القوة والضعف فيها ، ولايغيب عنا أيضا أن استخدام هذه المؤشرات يجب أن يتم فى إطار التحليل المالى المتكامل لتكون عملية التقييم أكثر شمولا وتعبيرا عن الحالة المالية للمنشأة من جوانبها وأبعادها المختلفة .

المبحث الرابع

المعـدلات المحـاسبية

تستخدم المعدلات المحاسبية ACCOUNTING RATES فى تحليل الحسـابات الختامية والميزانيات والمراكز المالية للمنشأت المختلفة ، وتعطى صورة واضحة ودقيقة عن نقاط القوة ونقاط الضعف للأداء المالي والتشغيلي للمنشأت المختلفة ، كما تفصح عن مدى متانة المراكز المالية للمنشأت بصورة أكثر تحديدا وإفصاحا DIS-CLOSURE من حدود الافصاح المعتادة فى الحسابات والقوائم المالية المختلفة .
ولاتختلف فلسفة وإسلوب اعداد المعدلات المحاسبية عن النسب المالية إختلافا كبيرا ولاتعد بديلا عنها أو العكس ، فكل منهما مكمل للآخر ويمكن استخدامهم بكفاءة ودلالة فى عملية التحليل المالى والائتمانى بصورة مباشرة .

وتنقسم المعدلات المحاسبية الى ثلاث مجموعات رئيسية هي :

أ- معدلات الميزانية العمومية وتشمل :

- معدل المطلوبات (الخصوم)
- معدل الاصول .
- معدل الاصول المتداولة .
- معدل السيولة .
- معدل المدينين / الدائنين .

ب- معدلات الايرادات وتشمل :

- معدل مجمل الربح .
- معدل صافى الربح .
- معدل المبيعات / المشتريات .

جـ - معدلات الميزانية / الايرادات وتشمل :

- معدل دوران البضاعة .
- معدل الدائنين .
- معدل المدينين .
- معدل المخزون .

- معدل رأس المال العامل .

وسنتناول هذه المعدلات من خلال المثال التطبيقى الاتى :

فيما يلى الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر لشركة (S) الصناعية لعام ١٩٩٤ (أ) الميزانية العمومية فى ٣١ / ١٢ / ١٩٩٤

الف جنيه	أصـــول	الف جنيه	خصوم وحقوق ملكية
	أصـــول ثابتة (بعد الاهلاك)		**حقوق الملكية**
١٠٠	مبانى وأنشاءات	١٠٠	رأس المال المدفوع
٥٠	آلات ومعدات وعدد		
٥٠	أثاثات وتركيبات	٥٠	الاحتياطيات
٢٠٠	**إجمالى الاصول الثابتة**	**١٥٠**	**إجمالى حقوق الملكية**
	الاصول المتداولة		**القروض**
١٥	مواد أولية	٧٠	قروض طويلة الاجل
٥	إنتاج تحت التشغيل		
١٠	إنتاج تام		**الالتزامات المتداولة**
٣٠	مدينون	٣٠	موردون
٢٥	أ. قبض	٢٥	أ. دفع
١٥	نقدية بالبنك والصندوق	٢٥	مستحقات قصيرة الاجل
١٠٠	**إجمالى الاصول المتداولة**	٨٠	**إجمالى الالتزامات المتداولة**
٣٠٠	الاجمالى	٣٠٠	الاجمالى

(ب) حساب الارباح والخسائر لشركة (S) الصناعية عن السنة المالية المنتهية فى ١٩٩٤/١٢/٣١

البيـــان	القيمة بالألف جنيه
المبيعـــات	٣٥٠
(-) تكلفة المبيعات	٢٤٠
مجمل الربح	١١٠
(-) مصروفات بيع وتوزيع	٢٥
(-) مصروفات إدارية وعمومية	٣٥
صافى الربح قبل الضرائب	٥٠
(-) الضرائب	١٥
صافى الربح بعد الضرائب	٣٥

علما بأن :

- المشتريات خلال السنة = ٢٠٠

(منها ١٠٠ مشتريات آجلة)

- تتضمن المبيعات ١٥٠ مبيعات آجلة .

واعتمادا على أرقام الحسابات الختامية لشركة (S) الصناعية يمكن إحتساب المعدلات المحاسبية للشركة كالاتى :

معدل المطلوبات (الخصوم) LIABILITIES RATE ،

يظهر معدل المطلوبات مساهمة كل من ملاك المنشأة والدائنين والبنوك فى إجمالى استثمارات المنشأة معبرا عنها بالارقام المطلقة وبالنسب المئوية **كالاتى** :

الخصوم وحقوق ملكية	البيـــان		أصـــول	البيـــان	
	٪	الف جنيه		٪	الف جنيه
رأس المال المدفوع	٪٣٣	١٠٠	الاصول الثابتة	٪٦٧	٢٠٠
الاحتياطيات	٪١٧	٥٠			
البنوك (قروض)	٪٢٣	٧٠	الاصول المتداولة	٪٣٣	١٠٠
الالتزامات المتداولة	٪٢٧	٨٠			
الاجمالى	٪١٠٠	٣٠٠	الاجمالى	٪١٠٠	٣٠٠

معدل الاصول ASSETS RATE

تظهر معدلات الاصول المزيج بين الأصول الثابتة والمتداولة فى إجمالى استثمارات المنشأة من جهة ، ومن وجهة أخرى مصادر تمويل كل من الاصول الثابتة والمتداولة ومدى الملائمة والتوازن بينهما .

وبالرجوع الى أرقام معدل المطلوبات السابق ايجاده نجد أن :

- الاصول الثابتة تمثل ٦٧ ٪ من إجمالى الاصول .
- الاصول المتداولة تمثل ٣٣ ٪ من إجمالى الاصول .
- حقوق الملكية (٣٣٪ + ١٧ ٪) تمثل ٥٠ ٪ فى إجمالى الهيكل التمويلى للمنشأة وهذا يعنى أن جزء من الاصول الثابتة وبنسبة ١٧ ٪ قد تم تمويله من القروض بالاضافة الى الاصول المتدولة بالكامل .

وتختلف بالطبع معدلات الاصول بإختلاف نشاط المنشأة وطبيعته ، ففى المنشآت الصناعية تزداد الحاجة لزيادة الاستثمارات فى الاصول الثابتة المتمثلة فى الالات والمعدات والتكنولوجيا وفى المنشآت التجارية تقل الحاجة للاستثمار فى الاصول الثابتة وتزداد الاستثمارات فى الاصول المتداولة .

معدل الاصول المتداولة CURRENT ASSETS RATE

لايختلف معدل الاصول المتداولة عن نسبة التداول التى سبق أن تعرضنا لها فى موضوع النسب المالية فى المبحث السابق .

معدل السيولة LIQUIDITY RATE

هو عبارة عن خارج قسمة النقدية السائلة بالبنك الصندوق فقط على إجمالى الالتزامات المتداولة .

$$\text{معدل السيولة} = \text{النقدية السائلة} = \frac{\text{النقدية السائلة}}{\text{الالتزامات المتداولة}} = \frac{١٥}{٨٠} = ١٩\%$$

ويعتبر مقياس معدل السيولة مقياسا أكثر تشددا من نسبة السيولة السريعة لأنه يهمل الاصول شبه النقدية (كالاستثمارات المؤقتة فى الاوراق المالية) ويتضمن النقدية السائلة فقط كمقياس للسيولة .

معدل المدينين / الدائنين DEBTORS / CREDITORS RATE

هو عبارة عن خارج قسمة المدينين وأوراق القبض على الدائنين وأوراق الدفع ويعكس هذا المعدل أداء المنشأة بالنسبة لعمليات البيع والشراء حيث ترتبط أرصدة المدينين بعمليات البيع وأرصدة الدائنين بعمليات الشراء فى المنشأة .

$$\text{معدل المدينين / الدائنيين} = \frac{\text{المدنيون + أ. القبض}}{\text{الدائنون + أ. الدفع}}$$

$$= \frac{٢٥ + ٣٠}{٣٠ + ٢٥} = ١$$

وكلما كان المعدل مرتفعا كلما كان فى صالح المنشأة ولكن مع الأخذ فى الاعتبار أن معدل المدينين / الدائنين قد يكون مرتفعا ولكن تكون المنشأة فى موقف غير سليم بسبب زيادة المبيعات الآجلة وإنخفاض المبيعات النقدية وقد يكون منخفضا للغاية وتكون المنشأة فى موقف سليم جدا بسبب كفاءة جهاز التحصيل في المنشأة وزيادة اعتمادها على المبيعات النقدية بالمقارنة باعتمادها على المبيعات الآجلة .

معدل مجمل الربح GROSS PROFIT RATE

هو عبارة عن مجمل الربح $= \frac{\text{مجمل الربح}}{\text{المبيعات}} = \frac{١١٥}{٣٥٠} = ٣١\%$

معدل صافى الربح NET PROFIT RATE

هو عبارة عن $\frac{\text{صافى الربح}}{\text{المبيعات}} = \frac{35}{350} = 10\%$

معدل المبيعات / المشتريات SALES / PURCHASES RATE

هو عبارة عن $\frac{\text{المبيعات}}{\text{المشتريات}} = \frac{350}{200} = 1,75\%$

ويعطى هذا المعدل معلومات متشابهة لحد كبير جدا مع معدل دوران البضاعة ومعدل مجمل الربح .

ولكن فى حالة زيادة المبيعات عن المشتريات بسبب نقص المخزون أو فى حالة نقص المبيعات عن المشتريات بسبب زيادة المخزون فان هذا المعدل يعطى مؤشرا لايمكن الاعتماد عليه للعلاقة بين مبيعات ومشتريات المنشأة خلال الفترة .

معدل دوران البضاعة STOCK TURNOVER RATE

لايختلف هذا المعدل كثيرا عن معدل دوران المخزون السلعى إلا أنه يحتسب

على أساس متوسط المخزون $\frac{(\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون آخر المدة})}{2}$

وقد سبق تناول معدل دوران المخزون فى المبحث السابق والخاص بموضوع النسب المالية .

معدل الدائنين CREDITORS RATE

هو عبارة عن $\frac{\text{الدائنون التجاريون} + \text{أ . الدفع}}{\text{المشتريات الآجلة (للتشغيل + التامة)}}$

ويظهر العلاقة بين المشتريات الآجلة والمبالغ المستحقة عليها فى تاريخ معين .

$= \frac{30 + 25}{100} = 55\%$

وهذا يعنى أن الشركة تحصل على إئتمان من مورديها يتجاوز ٦ أشهر حيث أن :

٣٦٥ يوم × ٥٥٪ = ٢٠٠ يوم .

واذا كان هذا المعدل مرتفعا بدرجة كبيرة جدا فإن المنشأة تكون في مركز قوى في السوق للدرجة التى تمكنها من فرض شروطها على الموردين ، أو أن المنشأة تعانى عن عجز شديد فى السيولة النقدية ولاتستطيع الوفاء بالتزاماتها للدائنين وهذا هو الاحتمال الأرجح بالنسبة لمعظم الشركات التى تسجل معدل مرتفع جدا للدائنين .

معدل المدينين DEBTORS RATE

هو عبارة عن $\dfrac{\text{المدينون التجاريون + أ . القبض}}{\text{المبيعات الآجلة}}$

$= \dfrac{٣٠ + ٢٥}{١٥٠} = ٣٧٪$

ويظهر العلاقة بين المبيعات الآجلة والمبالغ المستحقة (تحت التحصيل) للمنشأة منها على الغير (العملاء) .

ويفسر ذلك المعدل آجال الائتمان الذى تمنحه المنشأة لعملائها ،حيث أن :

٣٦٥ يوم × ٣٧٪ = ١٣٥ يوم

أى تمنح هذه المنشأة إئتمان لعملائها لمدة ٤,٥ شهر

معدل المخزون STOCK RATE

هو عبارة عن $\dfrac{\text{المخزون}}{\text{المبيعات}}$

ويظهر معدل المخزون قيمة الموارد المالية المستثمرة والمتجمدة في المخزون بالنسبة لقيمة المبيعات فى تاريخ معين .

ويمكن احتساب معدل المخزون بالنسبة لكل من :

- مخزون المواد الاولية .
- مخزون البضاعة تحت التشغيل .
- مخزون الانتاج التام .

أ- معدل المخزون (مواد أولية) =

$$\frac{\text{مخزون مواد أولية آخر المدة}}{\text{المبيعات}} = \frac{١٥}{٣٥٠} = ٤ \%$$

ب - معدل المخزون (إنتاج تحت التشغيل) =

$$\frac{\text{انتاج تحت التشغيل آخر المدة}}{\text{المبيعات}} = \frac{٥}{٣٥٠} = ١,٥ \%$$

جـ - معدل المخزون (إنتاج تام) $= \frac{\text{إنتاج تام آخر المدة}}{\text{المبيعات}} = \frac{١٠}{٣٥٠} = ٣ \%$

معدل رأس المال العامل WORKING CAPITAL RATE

هو عبارة عن $\frac{\text{رأس المال العامل}}{\text{المبيعات}}$

ويظهر حجم أو قيمة رأس المال العامل اللازم للمحافظة على مستوى معين للإنتاج (في المنشآت الصناعية) وللمبيعات وفى المنشآت المختلفة (صناعية وغير صناعية) .

ويحتسب معدل رأس المال العامل بالنسبة للإنتاج وبالنسبة للمبيعات فى المنشآت الصناعية وذلك عن طريق فصل عناصر رأس المال العامل اللازمة للانتاج (خامات ومستلزمات ومصروفات مباشرة) عن عناصر رأس المال العامل الاخرى .

معدل رأس المال العامل (الانتاج) $= \frac{٣٥}{٢٤٠} = ١٥ \%$

أى أن لكل إنتاج قيمته ١٠٠ جنيه يستلزم رأسمال عامل قيمته ١٥ جنيه .

معدل رأس المال العامل (المبيعات) $= \frac{١٠٠}{٣٥٠} = ٢٩ \%$

أى أن لكل مبيعات قيمتها ١٠٠ جنيه تستلزم رأسمال عامل قيمتة ٢٩ جنيه ويفيد معدل رأس المال العامل فى تقدير قيمة الاحتياجات من رأس المال العامل

اللازمة للتوسعات فى الانتاج والمبيعات مستقبلا .

حدود استخدام المعدلات المحاسبية :

بالرغم من الأهمية الكبيرة والفائدة الهامة للمعدلات المحاسبية فى عملية التحليل المالى والإئتمانى ، الا أنه يجب استخدام المعدلات المحاسبية بحرص من جانب المحلل الائتمانى ، ويرجع ذلك الى وجود العديد من العوامل والمؤثرات التى قد يؤدى إغفالها الى عدم دقة المعدلات المحاسبية وعدم تعبيرها عن مركز المنشأة تعبيرا دقيقا وموضوعيا وواقعيا **ومن أهم هذه العوامل والمؤثرات والتى قد تحد من** ***فاعلية المعدلات المحاسبية العوامل الاتية :***

أ- عند إحتساب معدلات الاصول نجد أن الاصول المتداولة تكون مقومة بقيمتها الحقيقية أى بالاسعار الجارية (أسعار السوق) ، أما الاصول الثابتة فتكون مقومة بالتكلفة التاريخية HISTORICAL COST وذلك فضلا عن تأثير معدلات التضخم المرتفعة والسائدة ، لذلك فإن اساس المقارنة يكون غير سليم ، حيث تتم عملية المقارنة فى هذا الوضع على أساس المقارنة بين قيم غير متجانسة لذلك فتأتى بعض المعدلات المحاسبية غير معبرة عن الواقع .

ب - تتأثر بعض الأرصدة فى الحسابات الختامية للمنشأت المختلفة ببعض المتغيرات والعوامل والتى تظهرها على غير حقيقتها ، ففى الكثير من الشركات تهدف الادارة الى التخلص من المخزون السلعى قبل اعداد الحسابات الختامية بمنح الخصومات DISCOUNTS الكبيرة ، وتتفادى الادارة أيضا الحصول على التسهيلات المعتادة سواء الائتمانية أو تسهيلات الموردين قبل اعداد الحسابات الختامية ، وذلك بغرض إظهار المركز المالى للشركة بشكل أكثر قوة ومتانة من حقيقة مركز الشركة ، وفى ظل مثل هذه الاوضاع تأتى المعدلات المحاسبية المستخرجة من حسابات مثل هذه الشركات غير معبرة تعبيرا دقيقا عن حقيقة أوضاعها وأدائها .

جـ - قد تتأثر بعض الارصدة الظاهرة فى الحسابات الختامية لبعض المنشأت كالمخزون ، المبيعات ، المشتريات بالطبيعة الموسمية لبعض الانشطة فتأتى الحسابات الختامية لها غير معبرة عن مستوى النشاط العادى لها فى الظروف العادية ومن ثم تأتى المعدلات المحاسبية لها غير معبرة بالمرة عن أدائها .

د- لاتظهر الحسابات الختامية والقوائم المالية عادة الكثير من التفصيلات الدقيقة عن النشاط والسياسات المختلفة كسياسة التسعير والشراء وشروط منح

الائتمان ومنح الخصومات النقدية ، لذلك يتعين على المحلل المالى والائتمانى الالمام التام بمثل هذه التفصيلات قبل إجراء عملية التحليل المالى ليأتى دقيقا ومعبرا عن حقيقة المركز والاداء المالى والتشغيلى للمنشأة موضوع التحليل .

ولاتضعف هذه العوامل والمحاذير من أهمية المعدلات المحاسبية في تحليل الميزانيات والمراكز المالية بأى حال ، بل أن مراعاة هذه المحاذير يزيد من دلالتها وموضوعيتها الى حد كبير جدا .

الفصل السادس
تحديد المركز الائتماني

الفصل السادس

تحديد المركز الائتمانى

مقدمـة :

يعد تحديد المركز الائتمانى CREDIT RATING للعميل طالب الائتمان المصرفى من أخطر وأدق العمليات المصرفية ، حيث يترتب على تحديد المركز الائتمانى للعميل إتخاذ القرار الائتمانى CREDIT DECISION بمنح (أو عدم منح) العميل مبلغ معين من التسهيلات الائتمانية وبشروط وضمانات محددة وذلك طبقا لمدى سلامة ومتانة مركزه المالى والائتمانى .

وتلعب الخبرة والممارسة دورا لايمكن إغفاله فى عملية تحديد المركز الائتمانى للعميل ، الا أن هذا لايعنى بأى حال أن تحديد المركز الائتمانى للعميل يعتمد فقط على خبرة البنك وممارساته الائتمانية السابقة ، بل يعتمد تحديد المركز الائتمانى للعميل فى المقام الاول على معايير فنية وتحليلية وموضوعية تقيس الجدارة الائتمانية CREDITWORTHINESS لعملاء الائتمان المصرفى ، وخبرة البنك وممارساته تكون منصبة على مدى مهارة البنك فى استخدام هذه المعايير بكفاءة فى تحديد المراكز الائتمانية لعملائه ولاتأتى من أى مصدر آخر .

ويعتمد تحديد المركز الائتمانى للعميل على مجموعة متداخلة ومتعددة من العوامل ، وتنطوى عماية تحديد المركز الائتمانى للعميل فى جوهرها على قياس حجم المخاطر الائتمانية التى يواجهها البنك اذا ما قرر منح عميل ما مبلغ معين من التسهيلات الائتمانية ، كما تنطوى أيضا على تقييم EVALUATION موضوعى وفنى لكافة السياسات التمويلية والتسويقية والتشغيلية التى يتبناها العميل فى ادارة نشاطه ، ويلعب التحليل المالى دورا كبيرا فى هذا التقييم ، ولايعتمد تحديد المركز الائتمانى للعميل على التحليل المالى وحده ، بل توجد عوامل أخرى تؤثر فى تحديد المركز الائتمانى للعميل ومن أهم هذه العوامل ، شخصية العميل وسمعته ومركزه الادبى والاجتماعى ومركزه فى السوق وفى البنوك وسابقة تعاملاته والضمانات المقدمة وطبيعتها وأنواعها ومدى ملاءته المالية ويتطلب تحديد المركز الائتمانى للعميل قيام البنك بجمع البيانات والمعلومات وتحليلها عن العميل طالب الائتمان المصرفى ونشاطه ، ويقوم الاستعلام CREDIT INFORMATION REPORT بدور هام جدا فى جمع هذه المعلومات وإتاحتها للباحث ولمتخذ القرار الائتمانى .

وسنتناول فى هذا الفصل أسس منح الائتمان المصرفى بشكل عام والمؤشرات

التى تستخدم فى تحديد المركز الائتمانى والجدارة الائتمانية للعميل وذلك دون التعرض للمؤشرات الفنية والتحليلية لكل من الائتمان المصرفى القصير الاجل والمتوسط والطويل الاجل ، حيث سنتناول كل منهما فى فصل قادم ومستقل وذلك نظرا لإن كل منهما يتطلب فى دراسته ومنحه بعض المؤشرات الفنية التى تختلف عن الآخر من حيث طبيعته والغرض من منحه ومصادر سداده وآجالها ومقاييس المقدرة على سداده ، وذلك بالرغم من خضوع منح الائتمان المصرفى وبصرف النظر عن آجال إستحقاقه لأسس ومؤشرات أساسية وعامة .

وتحديد المركز الائتمانى للعميل لايتم عند منح العميل التسهيلات الائتمانية بل يمتد الى ما بعد ذلك وخلال مرحلة استخدام التسهيلات الائتمانية . فهى عملية مستمرة لاتتوقف ولاتنتهى إلا بإنتهاء المراحل المختلفة للعملية الائتمانية بالنسبة للعميل الواحد ، ويتم تحديد المركز الائتمانى للعميل على ضوء المعايير والاسس التى تقرها السياسة الائتمانية المتبعة بالبنك .

وسنتناول تحديد المركز الائتمانى من خلال الثلاثة مباحث الاتية :

المبحث الاول : التعريف بالمركز الائتمانى وعناصره المختلفة .

المبحث الثانى : التحليل الائتمانى ومؤشرات الجدارة الائتمانية .

المبحث الثالث : مراحل العملية الائتمانية .

المبحث الاول

التعريف بالمركز الائتمانى وعناصره المختلفة

تمهيـــد

توجد العديد من العناصر التى تكون وتشكل حالة المركز الائتمانى للعميل ومن أهم هذه العناصر مركز السيوله والأرباح المتوقعة من نشاط العميل ومدى التزام العميل فى سداد التزاماته السابقة وسمعة العميل فى السوق والبنوك بالاضافة الى الضمانات المقدمة ، فهذه العناصر تحدد المركز الائتمانى للعميل ، وهذه العناصر متساوية فى درجة أهميتها فى تحديد المركز الائتمانى للعميل ولكن أهمية الضمانات تأتى فى مرتبة تالية للعناصر الاخرى ، ويرجع ذلك الى أن البنوك لاتعتبر الضمان المقدم من العميل المصدر الأساس والطبيعى لسداد التسهيلات الائتمانية التى تمنحها لعملائها ، بل تنظر الى الضمان كمصدر إحتياطى للسداد وفي ظروف استثنائية عندما يتراجع موقف الائتمان الممنوح للعميل ، فالقاعدة أو الاصل فى سداد التسهيلات الائتمانية أن يتم سدادها من ايرادات وأرباح العميل وليس من تسييل الضمانات بالبيع .

وبالاضافة الى العناصر المحددة للمركز الائتمانى للعميل ، توجد أبعاد أخرى ذات تأثير واضح فى تحديد المركز الائتمانى للعميل ومن أهم هذه الابعاد ، الشكل أو الكيان القانونى الذى يمارس العميل من خلاله نشاطه ، وحجم نشاط العميل ومدى قدم تأسيسه وطبيعة هذا النشاط وأخيرا الظروف الاقتصادية والتجارية السائدة ، وتؤثر هذه الأبعاد فى تحديد المركز الائتمانى للعميل بشكل ما ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، يؤثر الشكل القانونى فى تحديد المركز الائتمانى للعميل فى أن المنشأت التى تقوم على الاعتبار الفردى أى المنشأت الفردية والتى تكون مقدرتها على الاستمرارية فى النشاط فى المستقبل محدودة لاتتمتع بنفس المركز الائتمانى الذى تتمتع به الشركات المساهمة STOCK COMPANIES والتى تقوم على مبدأ فصل الملكية عن الادارة ، فالشكل القانونى لنشاط العميل له تأثير لايمكن إغفاله فى تحديد مركزه الائتمانى .

وسنتناول فى هذا المبحث المركز الائتمانى وعناصره والابعاد المؤثرة فيه من خلال النقاط الاتية

١ - التعريف بالمركز الائتمانى وعناصره المختلفة

٢ - الابعاد المؤثرة فى المركز الائتمانى

ونتناول فيما يلى كل منهما بشىء من التفصيل

١ التعريف بالمركز الائتمانى وعناصره المختلفة

تعريف المركز الائتمانى

المركز الائتمانى للعميل هو عبارة عن محصلة لتقييم مركز السيولة والايرادات والارباح الحالية والمتوقعة ومدى التزام العميل فى الوفاء بالتزاماته السابقة ، وسمعة العميل فى السوق والبنوك ، بالاضافة للضمانات المقدمة منه للبنك

ولايمكن ترتيب هذه العناصر المحددة للمركز الائتمانى للعميل ترتيبا تصاعديا أو تنازليا من حيث درجة أهميتها وبإستثناء الضمانات المقدمة ، وذلك يرجع الى أن تقديم الضمانات مقابل منح الائتمان المصرفى يعد فى معظم الاحوال شرطا ضروريا ولايعد شرطا كافيا بالنسبة للبنك لمنح الائتمان المصرفى ***ويرجع ذلك الى الاسباب الاتية***

- إن نظرة البنوك للضمانات قد تطورات (ومازالت فى تطور مستمر) وتعتبر البنوك الضمانات خط الدفاع الاخير لسداد حقوق البنك أو كتعويض عن إحتمالات عدم كفاية أرباح العميل فى المستقبل لسداد التزامات البنك وذلك فى حالة تراجع موقف الائتمان أو فشله مستقبلا .

- صعوبة تسييل بعض الأنواع من الضمانات وخصوصا ضمانات الرهن التجارى والرهن العقارى حيث غالبا ما يكون الاطار القانونى المساند للتنفيذ على هذه الضمانات يتطلب إجراءات طويلة وتستغرق سنوات وبتكلفة مرتفعة للغاية

- فشل البنوك فى أحيان كثيرة فى تحسين موقف الضمانات عندما يتراجع موقف الائتمان المصرفى الممنوح لعملائها

- إن اعتماد البنوك فى منح الائتمان المصرفى على الضمانات بدرجة كبيرة يحول البنوك من مؤسسات تمويلية ومالية الى مجرد بيوت رهونات MORTGAGE HOUSES تعوق النشاط الاقتصادى أكثر مما تفيده

- تطور أساليب وأدوات التحليل الائتمانى والاعتماد على متانة المركز المالى للعميل وعلى الاجراءات الوقائية فى المقام الاول

وهذه الاسباب لاتعنى بأى حال قيام البنوك بمنح الائتمان المصرفى فى جميع الاحوال بدون تقديم ضمانات أو بدون تقديم الضمانات الكافية ، بل المقصود يكون الضمان شرطا ضروريا وغير كافيا لمنح الائتمان المصرفى أن البنوك لاتنظر

الى الضمانات بقدسية - كما كان سائدا فى الفكر التقليدى - ولكنها تنظر الى الضمانات كإجراء متمم وتالى لسلامة المركز المالى وسمعة العميل ومقدرته على سداد التزاماته ومدى كفاءته فى ادارة نشاطه ومدى ملاءته المالية .

عناصر المركز الائتمانى :

ومن خلال التعريف السابق للمركز الائتمانى يمكن تقسيم العناصر التى تشكل المركز الائتمانى للعميل الى ***خمسة عناصر رئيسية وهى :***

أ- مركز السيولة .

ب - الارباح والايرادات المتوقعة والحالية .

جـ - مدى التزام العميل بالوفاء بإلتزاماته السابقة .

د - سمعة العميل فى السوق والبنوك

هـ - الضمانات المقدمة .

ونتناول كل منها بشىء من التفصيل :

أ- مركز السيولة :

من أهم العناصر التى تسهم فى تحديد المركز الائتمانى للعميل مركز السيولة ، فإذا كان نشاط العميل طالب التسهيلات الائتمانية يتمتع بمركز جيد للسيولة وبدرجة كافية تمكنه من سداد الالتزامات الجارية ، فيكون هذا العميل فى مركز افضل أمام البنوك والدائنين التجاريين ، والعكس صحيح .

وقياس موقف أو مركز السيولة يتم من خلال نسب السيولة المختلفة - والتى تم تناولها بالتحليل فى موضوع التحليل المالى فى الفصل الخامس - وكلما كانت نسب السيولة للعميل مرتفعة أو جيدة كلما كان المركز الائتمانى للعميل فى وضع جيد .

ب - الأرباح والايرادات المتوقعة والحالية :

تسهم الارباح والايرادات المتوقع تحقيقها من نشاط العميل - وخلال سريان التسهيلات الائتمانية - فى تحديد المركز الائتمانى للعميل ، وترجع أهمية الارباح والايرادات المتوقعة فى تحديد المركز الائتمانى للعميل الى الاهمية الكبيرة للربح ووظائفه التمويلية ، حيث تؤدى زيادة الارباح الى خلق اصول جديدة (متداولة وثابتة) وخلق الاصول المتداولة يدعم من موقف السيولة لإن الأصول المتداولة

وجودتها هي محور رئيسي في مركز المدبونة كما أن الارباح المتوقعة هي المصدر الرئيسي والطبيعي الذى يهدف البنك الى استرداد ما منحه من أئتمان لعملائه منه . وقياس الارباح والايرادات المتوقعة يعتمد بدرجة لايمكن إغفالها على حجم الارباح والايرادات التى تحققت فى الماضي والحاضر ، وتسهم نسب الربحية والتي تم تناولها فى الفصل السابق فى موضوع التحليل المالى - فى تحديد ربحية المنشأة ويكون المركز الائتمانى للعميل جيدا فى حالة ارتفاع قيمة الارباح والايرادات المتوقعة ، والعكس صحيح حيث ينهار المركز الائتمانى للعملاء الذين تحقق أنشطتهم خسائر متزايدة ومتتالية

جـ - مدى التزام العميل بالوفاء بإلتزاماته السابقة .

يسهم مدى التزام العميل بالوفاء بإلتزاماته وتعهداته السابقة فى تحديد المركز الائتمانى للعميل بدرجة كبيرة ، حيث يعد التزام العميل بالوفاء بالتزاماته فى الماضي مؤشرا جيدا بالنسبة للبنك على مقدرة ورغبة هذا العميل فى الانتظام فى السداد فى المستقبل للإئتمان المصرفى الذى سيحصل عليه من البنك وفى آجال استحقاقه وبالشروط المتفق عليها عند منحه دون إبطاء أو مماطلة فى السداد .

وكلما كان العميل ملتزما في سداد التزاماته السابقة كلما كان ذلك مؤشرا جيدا على ارتفاع المركز الائتمانى له والعكس صحيح

وتقوم البنوك بالاستعلام عن عملائها للتحقق من هذا المؤشر عن طريق الكشف عنهم بسجلات بروتستو عدم الدفع والشيكات المرتدة ، حيث يعد قيد بروتستو عدم الدفع على عميل ما أو وجود شيكات مرتدة عليه مؤشرا واضحا على عدم التزام هذا العميل بالوفاء بالتزاماته ومن ثم يؤثر ذلك بالسلب على مركزه الائتمانى

د- سمعة العميل فى السوق والبنوك

تؤثر سمعة العميل في السوق والبنوك في تحديد المركز الائتمانى له ، فالعميل الذى يتمتع بسمعة طيبة أو حسنة فى السوق والبنوك - طبقا لتقارير الاستعلامات - يتمتع بمركز ائتمانى جيد إمام البنوك والدائنين ويكون ذلك حافزا للبنوك لمنحه الائتمان المصرفى بدون ضمانات عينية أو بالضمان الشخصى (مع عدم إهمال المؤشرات الاخرى اللازمة لمنح مثل هذه الانواع من التسهيلات الائتمانية)

أما العميل الذى تشوب سمعته التجارية أو الشخصية أية شائبة كمخالفة القوانين والاعراف التجارية أو التهرب الضريبى أو صدور أحكام قضائية تمس الشرف ضده فإن المركز الائتمانى لهذا العميل يضعف بدرجة كبيرة جدا وينهار

أمام البنوك والدائنين وذلك نظرا لإن منح الائتمان المصرفى قرار قوامه الثقة ، وسوء السمعة لايكون مصدرا للثقة فى العميل بأى حال بالرغم من وجود الضمانات وكفايتها .

هـ - الضمانات المقدمة :

تسهم الضمانات المقدمة من العميل طالب الائتمان المصرفى بدرجة لايمكن اغفالها فى تحديد المركز الائتمانى له وكما سبق لنا الاشارة من قبل تأتى أهمية الضمانات المقدمة من العميل فى مرتبة تالية للعناصر الاربعة الاخرى والسابقة والتى تؤثر فى تحديد المركز الائتمانى للعميل ، وقد أستقر العرف المصرفى على قيام البنوك بقبول الضمانات المقدمة من عملائها مقابل منحهم الائتمان المصرفى ، وعادة ما تطلب البنوك من عملائها تقديم الضمانات ***وفى أحيان كثيرة جدا أهمها*** :

- تزداد الحاجة الى تقديم الضمانات مقابل الحصول على الائتمان المصرفى اذا كان نشاط العميل طالب التسهيلات الائتمانية يتخذ الطابع الفردى كشكل من أشكال الملكية وذلك يرجع الى أن المنشآت الفردية غالبا ما تكون منشآت صغيرة الحجم وتتعرض لمخاطر بدرجة تفوق المخاطر التى تتعرض لها المنشآت الكبيرة الحجم والتى تتخذ شكل المنشآت المنظمة إداريا ، كما أن إحتمالات استمرارية المنشآت الفردية فى النشاط مستقبلا تكون أقل من احتمالات استمرارية الشركات الكبيرة الحجم والتى لاتقوم على الاعتبار الشخصى أو الفردى ، بل تقوم على مبدأ الفصل بين الملكية والادارة . كالشركات المساهمة على سبيل المثال .

- عندما يكون مبلغ الائتمان المصرفى كبيرا تتردد البنوك فى منح عملائها الائتمان المصرفى بدون ضمان عينى أو بالضمان الشخصى ويكون تقديم الضمانات الكبيرة فى هذه الحالة مصدرا لإطمئنان البنك المتردد فى الموافقة وذلك بالرغم من سلامة المركز الائتمانى للعميل طالب التسهيلات الائتمانية بشكل عام .

- تطلب البنوك من عملائها فى أحيان كثيرة تقديم ضمانات أكثر فى حالة عدم اطمئنان البنك وعدم اقتناعه بالمركز المالى للعميل فيطالب العميل بتقديم كل أو بعض أصوله كضمان لاستخدامه كمصدر تعويض COMPENSATING SOURCE للسداد فى حالة عدم كفاية الأرصدة النقدية المتولدة من نشاط العميل للسداد

- فى بعض الاحيان تكون أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات الائتمانية المكفولة بضمان SECURED LOANS اقل من معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية الغيرمكفولة بضمان UNSECURED LOANS فيقوم العملاء بتقديم بعض أصولهم كضمانات للبنوك وذلك بهدف تخفيض تكلفة الاقتراض .

- عند منح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل تزداد الحاجة لتقديم الضمانات وذلك لإن آجال الائتمان المصرفى تكون أطول ومن المحتمل أن يتراجع نشاط العميل المدين خلال هذه الفترة بصورة لاتسمح له بالسداد وبالتالى يكون قبول الضمانات مقابل الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل أمرا حتميا وإتخاذ هذه الضمانات كمصدر احتياطى وتعويضى للسداد إذا لزم الأمر أو إذا اضطر البنك لذلك فى المستقبل .

ولذلك فإن مسألة الضمانات لاتؤخذ كقضية مسلم بها فى منح الائتمان المصرفى ولا تعد الضمانات العامل الحاسم DECISIVE FACTOR فى تحديد المركز الائتمانى للعميل ، ***وترجع خطورة الاعتماد المطلق على الضمانات فى تحديد المركز الائتمانى للعميل ومن ثم منح الائتمان المصرفى الى الاسباب الاتية :***

- إن القاعدة أو الاصل فى سداد الائتمان المصرفى عند إستحقاقه أن يتم هذا السداد من ايرادات وأرباح العميل وليس من حصيلة بيع الضمانات ، فالسداد من حصيلة بيع الضمانات يعد الاستثناء وليس القاعدة .

- إن الاعتماد على الضمانات عند منح الائتمان المصرفى يؤدى فى أحيان كثيرة الى التوسع غير المدروس فى منح العميل التسهيلات الائتمانية والقروض بمبالغ تفوق الطاقة الاستيعابية لحجم نشاطه واستثماراته إعتمادا على توفر الضمانات لدى العميل وهذا ما يقود العميل الى التعثر نتيجة عدم مقدرته على خدمة ديونه الزائدة عن احتياجاته التمويلية FINANCIAL NEEDS .

- قد يؤدى الاعتماد على الضمانات فى منح الائتمان المصرفى الى ركون البنك على وجود الضمانات وعدم الاهتمام بالعناصر الاخرى المؤثرة فى تحديد المركز الائتمانى للعميل وذلك بالدرجة الكافية ، فالاعتماد على الضمانات وحدها ينتج إئتمان مصرفى ردىء أو دون المستوى فى معظم الأحوال .

وخلافا لما تقدم نجد أن البنوك تقوم بمنح بعض عملائها الائتمان المصرفى دون تقديم العملاء لضمانات عينية أو بالضمان الشخصى ، ويتم ذلك إعتمادا على سلامة المركز المالى والائتمانى لعملاءها فى المقام الاول ، وتلزم البنوك عملائها

في مثل هذه الحالة باتباع سياسات مالية معينة تكون بمثابة اجراءات وقائية بالنسبة للبنك ، وسنتعرض لهذا الموضوع بالتفصيل فى فصل قادم بإذن الله عند تناول موضوع الائتمان المصرفى القصير الاجل .

٢- الابعاد المؤثرة فى المركز الائتمانى :

بالاضافة الى العناصر الخمسة السابقة التى تسهم فى تشكيل وتحديد المركز الائتمانى للعميل ، توجد بعض العوامل الاخرى والتى تعد بمثابة أبعاد لها آثارها على المركز الائتمانى للعميل ، فالفرق بين عناصر المركز الائتمانى وهذه الابعاد المؤثرة فيه يكمن فى أن عناصر المركز الائتمانى تساهم بصورة مباشرة وأساسية فى تحديد وتشكيل المركز الائتمانى للعميل ، أما الأبعاد المؤثرة فى المركز الائتمانى للعميل فهى تؤثر بصورة غير مباشرة فيه وبدرجة أقل حدة ، ولكن هذا لايعنى أن هذه الابعاد هامشية ، بل يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند تحديد المركز الائتمانى للعميل **ومن أهم هذه العوامل الاتية** :

أ- الشكل القانونى للمنشأة .

ب - حجم المنشأة وعراقتها .

جـ - طبيعة نشاط المنشأة .

د- الظروف الاقتصادية السائدة .

ونتناول فيما يلى كل منها بشىء من التفصيل .

أ- الشكل القانونى للمنشأة :

يؤثر الشكل القانونى LEGAL FORM للمنشأة على حالة المركز الائتمانى لها من حيث أن المنشآت التى تقوم على الاعتبار الفردى كالمنشآت الفردية والتى لاتتوفر لها إحتمالات الاستمرار فى النشاط مستقبلا لاتتمتع بمركز إئتمانى - من وجهة نظر البنوك والدائنين - يعادل أو يماثل المركز الائتمانى الذى تتمتع به المؤسسات والشركات التى تقوم على مبدأ فصل الملكية عن الادارة وتخضع أعمالها لرقابة أطراف متعددة (مصلحة الشركات ، حملة الاسهم ، مراقب الحسابات) كالشركات المساهمة مثلا ، لهذا فإن الشكل القانونى للمنشأة له أبعاده فى التأثير على حالة المركز الائتمانى للمنشأة أو العميل ، فشركات الاموال تكون فى مركز أفضل أمام البنوك من شركات الاشخاص والمنشآت الفردية ، وشركات الاشخاص تكون فى موقف افضل أمام البنوك من المنشآت الفردية وذلك من حيث بعد

الشكل القانونى للمنشأة وعلاقته بالمركز الائتمانى لها وبصرف النظر عن أية اعتبارات أو مؤشرات أخرى .

ب - حجم المنشأة وعراقتها :

من الابعاد المؤثرة فى تحديد المركز الائتمانى حجم المنشأة وعراقتها أو مدى قدمها فى السوق والنشاط ، والمقصود عمليا بحجم المنشأة قيمة رأسمالها واستثماراتها ومركزها التنافسى فى السوق ، فكلما كان حجم المنشأة كبيرا كلما كانت البنوك راغبة فى منحها تسهيلات إئتمانية وقروض بالقيمة الملائمة لحجمها بالطبع والعكس صحيح ، فحجم المنشأة يعد فى حد ذاته قيداً على حدود المركز الائتمانى لها أو بعبارة أدق يعد سقفا إئتمانيا للمركز الائتمانى للمنشأة .

ويقصد بعراقة المنشأة مدى قدمها وتغلغلها فى السوق الذى تعمل فيه ، فالمنشآت العريقة ذات الاسماء التجارية المشهورة تكون مصدر ثقة للبنوك وذلك بالمقارنة بالمنشأت المؤسسة حديثا أو الحديثة العهد بالسوق فيتعامل معها الدائنون والبنوك بحذر نسبيا وذلك بالمقارنة بالمنشأت العريقة ، ولذلك فإن لحجم المنشأة وعراقتها أبعاد ذات تأثير على حالة المركز الائتمانى لها وذلك على افتراض بقاء العوامل الاخرى على حالها .

جـ - طبيعة نشاط المنشأة :

تتأثر حالة المركز الائتمانى للعميل بدرجة لايمكن إغفالها بطبيعة النشاط الذى يمارسه ويختلف هذا التأثير من وقت الى آخر ومن نشاط الى آخر ، فتوجد أنشطة بطبيعتها مرتفعة المخاطر الائتمانية كالانشطة الزراعية - على سبيل المثال - لإنها تخضع لعوامل ولظروف طبيعية لايمكن السيطرة عليها ، كما أن الانشطة الموسمية SEASONAL ACTIVITIES تواجه مخاطر ناشئة عن تركز نشاطها فى موسم واحد ، ويكون المركز الائتمانى لمثل هذه المنشأت التى تمارس أنشطة مرتفعة المخاطر أمام البنوك والدائنين فى مركز أقل بالمقارنة بالمنشآت التى تمارس أنشطة أخرى معتدلة المخاطر .

لذلك فإن وجود البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة يلعب دورا كبيرا فى تمويل القطاعات والانشطة الاقتصادية ذات المخاطر المرتفعة نسبيا وذلك بالمقارنة بالنشاط التجارى ، مثل البنوك الصناعية والبنوك الزراعية ، حيث تكون الهياكل التمويلية لهذه البنوك ملاءمة لتمويل طبيعة الانشطة التى تتخصص فى تمويلها وذلك بالمقارنة بالبنوك التجارية

د- الظروف الاقتصادية السائدة .

تؤثر الظروف الاقتصادية السائدة والمناخ الاقتصادى السائد فى التأثير على المراكز الائتمانية لعملاء الائتمان المصرفى بشكل عام .

ففى أوقات الرواج الاقتصادى تسود البنوك والمؤسسات المالية رؤى وتقديرات متفائلة OPTIMISTIC تؤدى الى زيادة معدل توظيف الاموال فى صورة منح إئتمان مصرفى ، وفى أوقات الكساد والركود الاقتصادى تسود البنوك والمؤسسات المالية رؤى وتقديرات متشائمة PESSIMISTIC تؤدى الى إتجاه البنوك الى الانكماش فى نشاطها الائتمانى ، وفى خضم هذه الظروف الاقتصادية من كساد ورواج وركود تتأثر نظرة البنوك للمراكز الائتمانية لعملائها بالحالة الاقتصادية السائدة .

تمهيـــد

ستناول فى هذا المبحث الأسس والمؤشرات الفنية المستخدمة فى التحليل الائتمانى ، وتعد هذه الاسس والمؤشرات بمثابة مؤشرات للحكم على الجدارة الآئتمانية للعميل طالب الائتمان المصرفى ، وتتضمن هذه المؤشرات مجموعة من العوامل الرئيسية والتى تعتمد عليها عملية التحليل الائتمانى لطلبات الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية ، وتعد هذه العوامل الاساس الفنى الذى تقوم عليه عملية التحليل الائتمانى CREDIT ANALYSIS PROCESS وكلما كانت عملية تقييم الجدارة الائتمانية للعميل طالب الائتمان المصرفى على درجة كبيرة من الدقة والعمق ، كلما كان التحليل الائتمانى دقيقا وعميقا وموضوعيا ، وكلما أدى ذلك الى منح إئتمان مصرفى مصحوب بمخاطر ائتمانية يمكن السيطرة عيها الى حد كبير جدا

وسحس مؤشرات الجدارة الائتمانية فى خمسة عوامل رايسية يطلق عليها (5CS OF CREDIT)وذلك لأن كل من هذه العوامل الخمسة يبدأ بحرف (C) باللغة . جليزية **وهذه المؤشرات أو العوامل هى** :

أ- المقدرة CAPACITY

ب - الشخصية CHARACTER

جـ - رأس المال CAPITAI

د- الضمان COLLATERAL

هـ - الظروف السائدة CIRCUMSTANCES / CONDITIONS

وسنتناول فيما يلى كل من هذه العوامل أو المؤشرات بشىء من التفصيل

أ- المقـدرة CAPACITY :

تعنى المقدرة كمؤشر من مؤشرات الجدارة الائتمانية مدى قدرة المنشأة (العميل) وإدارتها فى إدارة النشاط وتحقيق الايرادات والأرباح بالدرجة الكافية لسداد المنشأة لكافة التزاماتها حاليا ومستقبلا وذلك لإن الإئتمان المصرفى الذى يتقرر منحه فى الوقت الحاضر سيتم سداده بالطبع فى المستقبل ، وبالتالى فإن تقييم ودراسة مقدرة العميل على سداد التزاماته وتطورها فى الماضى والحاضر واعداد التقديرات الخاصة بها فى المستقبل أمر فى غاية الاهمية حيث تختلف

مقدرة العميل الواحد على سداد التزاماته من وقت لآخر ، وتتوقف مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته على ***مجموعة من العوامل اهمها*** :

- الملاءة المالية للعميل .
- المركز الاجتماعى والأدبى للعميل .
- درجة الثقافة والتعلم .
- المستوى الاخلاقى والدينى والسلوكى .

ويختلف بالطبع تأثير هذه العوامل كلها أو بعضها على مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته من عميل لآخر ومن وقت لآخر .

ويساهم الدائنون والبنوك بشكل أو بأخر فى التأثير على مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ، فالتراخي من جانبهم فى المطالبة بالسداد وعدم فاعليتها قد يكون فى أحوال كثيرة من العوامل المشجعة لبعض العملاء على عدم سداد الالتزامات المستحقة عليهم للغير أو تأجيلها كلما تمكنوا من ذلك ، ولهذا فإن الالتزام فى سداد الالتزامات ***ينشأ من عنصرين رئيسين هما*** :

- المقدرة المالية SOLVENCY .
- السلوك BEHAVIOR

فقد يتوفر لبعض العملاء المقدرة المالية لسداد التزاماتهم بإنتظام لكنهم يماطلون ويؤجلون السداد دائما وذلك لضعف الجوانب السلوكية لديهم ، ولهذا فإن المقدرة على سداد الالتزامات يصحبها دائما جانب سلوكى وأخلاقى BEHAVIORAL & MORAL .

وتعتمد المقدرة على سداد الالتزامات بالنسبة للعميل المدين – من الناحية المالية – على مدى تحقيقه للدخل من إيرادات وأرباح ***ويتوقف تحقيق الدخل فى أى منشأة على العوامل الاتية*** :

- حجم المبيعات .
- أسعار البيع .
- تكلفة المبيعات والتكاليف الأخرى .
- موقع المنشأة .

- المركز التنافسى لها

- نوع السلعة التى تنتجها المنشأة .

- كفاءة إدارة المنشأة .

ويختلف تأثير هذه العوامل كليا أو جزئيا على الدخل من منشأة لأخرى ومن وقت لآخر ، ويعد الدخل أو الربح - بمعنى أدق - أحد المصادر الرئيسية التى يتم سداد الالتزامات المتسحقة على المنشأة منها ولكن لايعد الربح المصدر الوحيد لسداد الالتزامات ولكن يعد أهمها وأفضلها ، ولكن توجد مصادر أخرى لسداد الالتزامات .

مصادر سداد الالتزامات :

- الربح .

- بيع اصول ثابتة .

- بيع المخزون السلعى .

- الاقتراض من مصادر اخرى لسداد الالتزامات الحالية القائمة .

ويعد الربح المصدر الاول والرئيسى والطبيعى والمرغوب دائما لسداد الالتزامات من وجهة نظر البنوك ، وتنظر البنوك الى مصادر السداد الثلاثة الاخرى على أنها مصادر سداد استثنائية واضطرارية وغير مرغوب فيها الا فى ظروف استثنائية EXCEPTIONAL CIRCUMSTANCES .

كما يعد الاقتراض من مصادر أخرى لسداد الالتزامات الحالية القائمة أسلوب فى السداد لايكشف عن مقدرة العميل المدين الفعلية على سداد التزاماته وإنما يعنى هذا الاسلوب فى السداد حصول العميل على إئتمان جديد لسداد التزام أو ائتمان قائم ومستحق عليه .

الاسلوب الكمى لقياس المقدرة على السداد :

يمكن قياس مقدرة العميل على سداد الالتزامات - من الناحية المالية - بصورة كمية ، ويتوقف تحديد المقياس المستخدم على نوع الائتمان المصرفى الممنوح للعميل من حيث الاجل ، ففى الاجل القصير يتم التركيز على المركز الجارى للعميل أو مركز رأس المال العامل حيث يتم سداد الالتزامات الجارية دائما من الاصول المتدولة ، أما فى الاجل الطويل فيتم التركيز على دراسة القوة الأيرادية EARNING POWER للمنشأة وتطورها حيث يتم دائما سداد الالتزامات ذات الاجل

(أقساط القروض INSTALMENTS) من أرباح المنشأة .

مقياس المقدرة على سداد الالتزامات (فى الاجل القصير) :

تقاس مقدرة العميل المالية على سداد الالتزامات القصيرة الاجل (متضمنة الائتمان المصرفى القصير الاجل بالطبع) من خلال مجموعة نسب السيولة ، فكلما كانت نسب السيولة للعميل جيدة كلما زادت مقدرته على سداد الالتزامات قصيرة الاجل ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، عندما تكون نسبة التداول لعميل معين = ٣ مرات فإن مقدرة هذا العميل على سداد التزاماته المتداولة تبلغ ٣ مرات أو بمعنى أخر أن قيمة الاصول المتداولة لهذا العميل تساوى ٣ أمثال قيمة الالتزامات المتداولة المستحقة عليه وبشرط جودة هذه الاصول المتداولة وعدم تركزها فى أوراق قبض أو حسابات عملاء ردئية أو مخزون سلعى راكد أو غير قابل للبيع بسهولة .

مقياس المقدرة على سداد الالتزامات (فى الاجل المتوسط والطويل) :

تقاس مقدرة العميل المالية على سداد الالتزامات المتوسطة والطويلة الاجل عن طريق قياس القوة الايرادية للمنشأة وتطورها ، فالقوة الايرادية مقياس يعبر عن مدى مقدرة الاستثمارات على تحقيق العائد كنتيجة لاستخدام هذه الاستثمارات فى النشاط ، ويمكن التعبير عن ***القوة الايرادية بطريقة كمية كالاتى*** :

$$\text{القوة الايرادية} = \frac{\text{صافى ربح العمليات}}{\text{صافى الاصول العاملة}}$$

وكلما كانت القوة الايرادية للمنشأة كبيرة كلما ازدادت مقدرتها على سداد التزاماتها فى الاجل المتوسط والطويل . والعكس صحيح .

ويوجد مؤشر آخر لقياس المقدرة على سداد الالتزامات فى الاجل المتوسط والطويل ويربط هذا المقياس بصورة مباشرة بين حجم الارباح المحققة وبين أقساط القروض الدورية خلال فترة أو سنة مالية معينة ، وتتحدد المقدرة على السداد REPAYMENT ABILITY ***وفقا لهذا المؤشر كالاتى*** :

المقدرة على السداد لاقساط القروض =

$$\frac{\text{صافى الربح بعد الضرائب} + \text{الاهلاكات} + \text{الفوائد}}{\text{أقساط القروض الدورية}}$$

كما تقيس مؤشرات التنبؤ بإحتمالات عدم الوفاء (والتى تم تناولها ضمن

موضوع التحليل المالى فى الفصل السابق) إحتمالات عدم الوفاء بالالتزامات المختلفة ومدى تعرض المنشأة للإفلاس BANKRUPTCY فى المستقبل .

ب - الشخصية CHARACTER :

لما كان منح الائتمان المصرفى قرار قوامه الثقة ، فإن الثقة فى العميل تعتمد - الى حد كبير - على شخصية هذا العميل وسمعته ، فإذا كان هذا العميل يتصف بحسن السمعة وبالحرص على سداد التزاماته فإن إحتمالات منح مثل هذا العميل الائتمان المصرفى من جانب البنوك تكون كبيرة وذلك بالمقارنة بالعميل الذى يتصف بعدم الحرص على سداد التزاماته والوفاء بتعهداته وتشوب سمعته وقائع مختلفة وواضحة حيث تكون البنوك غير راغبة فى وتحجم عن منح الائتمان المصرفى لمثل هذا النوع من العملاء حتى لو قدم هذا العميل الضمانات الكافية للبنك وذلك لإن الضمانات الكافية لاتعد تعويضا للبنك بأى حال عن فقدان الثقة فى العميل بسبب ما يشوب سمعته وسابقة تعاملاته السيئة فى السوق والبنوك .

ومنح الائتمان المصرفى فى حالة فقدان الثقة فى العميل يعد قرار قوامه المقامرة - إن جاز التعبير - لإن الائتمان المصرفى الممنوح فى مثل هذه الحالة سيتم تصنيفه بالضرورة كإئتمان ردىء أو دون المستوى ، لسبب جوهرى وهو أن مثل هذه النوعية من العملاء لاتحرص على سداد التزاماتها وغالبا ما تطلب التيسير والجدولة عند استحقاق آجال الائتمان المصرفى .

ويعتبر مؤشر الشخصية أو السمعة كأحد مؤشرات الجدارة الائتمانية مؤشر فى غاية الأهمية بالنسبة للبنك حيث يزود البنك بمجموعة من المعلومات IN-FORMATIONS عن سمعة REPUTATION العميل التجارية والشخصية وتسهم هذه المعلومات فى تدنية المخاطر الائتمانية عن طريق حرص البنك على التعامل مع عملاء يتمتعون بسمعة طيبة ويحرصون على سداد التزاماتهم وإستبعاد العملاء الذين توجد وقائع تشوب سمعتهم من التعامل فى مجال التسهيلات الائتمانية .

وتقوم إدارات الاستعلامات CREDIT INFORMATION DEPT فى البنوك المختلفة بمهمة جمع المعلومات عن العميل من حيث سمعته فى السوق والبنوك ومدى التزامه فى سداد التزاماته السابقة ويلعب تقرير الاستعلام دورا كبيرا جدا فى الحد من المخاطر الائتمانية

دور الاستعلامات فى الائتمان المصرفى :

تقع على عاتق إدارات الاستعلامات مسئولية البحث والتحرى عن العملاء

وجمع المعلومات من مصادرها المختلفة ، وتنتهى عملية البحث والتحرى وجمع المعلومات عن العملاء بإعداد تقرير استعلام عن العميل يلحق بالدراسة الائتمانية ويعد أحد أركانها الاساسية ، وينتهى تقرير الاستعلام عن العميل بتقييم لسمعته من واقع المعلومات التى تم جمعها عن هذا العميل وذلك دون أن ينتهى الاستعلام الى توصية ائتمانية وذلك يرجع الى كون الاستعلام أحد المؤشرات التى تستخدم فى تقييم الجدارة الائتمانية للعميل وأن قرار منح الائتمان المصرفى يجب أن يعتمد على دراسة ائتمانية متكاملة وليس على الاستعلام فقط ويجب أن تشتمل هذه الدراسة على جميع مؤشرات الجدارة الائتمانية .

ويتضمن تقرير الاستعلام المعلومات التالية عن العميل :

- اسم العميل وعنوانه الشخصى وبيانات البطاقة الشخصية / العائلية / جواز السفر .
- المؤهلات الدراسية الحاصل عليها .
- بيان بالمستندات والتراخيص الرسمية لمزاولة النشاط وتواريخ صدورها وتجديدها .
- الخبرات السابقة والحالية له .
- الشكل القانونى لنشاط العميل وتاريخ التأسيس ورأس المال .
- الشركاء الاخرين للعميل وخبراتهم ومؤهلاتهم .
- الانشطة الاخرى التى يمارسها العميل وشركاؤه وتاريخ تأسيسها ورأس المال.
- عنوان مقر نشاطه وفروعه (إن وجدت) .
- نشاط العميل موضوع التسهيلات الائتمانية .
- الموردين الذين يتعامل معهم (سوق محلى / خارجى) .
- العملاء الرئيسيين للعميل .
- مركز العميل فى السوق ومدى انتشار منتجاته وهل تلاقى رواج فى السوق .
- حجم التعاملات مع البنوك فى مجال التسهيلات (إن وجدت) .
- سابقة التعامل مع البنوك ومدى الانتظام (إن وجدت) .
- القروض والتسهيلات التى يكفلها للغير (إن وجدت) .

- مدى التزامه فى سداد التزاماته فى السوق والبنوك .

- بيان بالأملاك التى يملكها العميل وشركاؤه .

- المخالفات التى تحررت ضده (إن وجدت) .

- أحكام البروتستو (إن وجدت) وأحكام الافلاس ودعاوى الافلاس (إن وجدت)

- الشيكات المرتدة (إن وجدت) .

- الدعاوى والاحكام القضائية (إن وجدت) .

- الحجزالادارى (إن وجد) / فرض الحراسة أو المصادرة (إن وجد)

- سابقة تعامل العميل مع البنك (إن وجدت)

- سمعة العميل فى السوق والبنوك .

وينتهى الاستلام الى نتيجة وتوصيف لسمعة العميل وفقا للمعلومات التى تم جمعها عنه ، وتختلف مراتب السمعة من عميل لآخر بالطبع ***ويمكن تقييم مراتب السمعة الى المراتب الاتية والشائعة***

- السمعة طيبة .

- السمعة حسنة .

- العميل حديث العهد بالسوق ولايوجد مايشوب الى سمعته الشخصية .

- لايوجد مايشوب الى السمعة ويؤخذ فى الاعتبار مايلى ..

- بخلاف ما ذكر لايوجب مايشوب الى السمعة .

- ينصح بأخذ الحذر التام والضمانات الكافية .

- السمعة غير طيبة وننصح بعدم التعامل

- السمعة سيئة .

وتعد السمعة الطيبة والسمعة الحسنة من أعلى مراتب السمعة بالطبع والسمعة السيئة والغير طيبة هى أدنى مراتب السمعة ، وبين أعلى مراتب السمعة وأدناها توجد العديد من المراتب الاخرى للسمعة فعندما يكون العميل طالب التسهيلات غير معروف بالسوق أو البنوك لأنه حديث العهد بالنشاط ، فان التقيم ينصب على سمعته الشخصية ، وفى بعض الاحيان توجد بعض الوقائع والتى من المحتمل أن

ؤثر على سمعة العميل فى المستقبل ولكن سمعته الحالية لايوجد مايشوب اليها يمنح العميل مرتبة أقل للسمعة وفى أحيان أخرى توجد بعض المؤشرات الواضحة والتى تؤثر على نشاط العميل وسمعته فيمنح مرتبة أقل للسمعة بأخذ الحذر التام والضمانات الكافية

ويعتمد تصنيف مراتب السمعة على المعلومات والوقائع ذات التأثير على سمعة العميل فعلى سبيل المثال لا الحصر ، عندما يكون للعميل سجل حافل. ببروتستات عدم الدفع المتكررة أو سبق إشهار إفلاسه أوشروع أحد الدائنيين له برفع دعوى لاشهار إفلاسه فمن الطبيعى أن ينعكس ذلك بشدة على مرتبة السمعة الخاصة به فتكون غير طيبة أو سيئة .

ويعد تقرير الاستعلام عن العميل الجديد والعميل الحالى حيث يجب تجديد الاستلام على فترات دورية وذلك لمعرفة التطورات التى تلحق بسمعة العميل وبمركزه فى السوق والبنوك .

ويعتمد الاستعلام فى جمع المعلومات عن العملاء على مصادر عديدة ومختلفة ***ومن أهم مصادر الاستعلامات المصادر الاتية*** :

- الجرائد والمجلات (أحكام الافلاس والغش والاحكام القضائية وحالات التهرب الضريبى المنشورة بالصحف) .
- مجلة الاحكام التجارية .
- الغرف التجارية واتحادات الصناعات .
- البنوك
- مصادر السوق (عملاء وموردين ووكلاء ... الخ)
- الجهات الحكومية
- بورصات الاوراق المالية .
- الدوريات المتخصصة .
- المركز المجمع لعملاء الائتمان المصرفى .
- النشرات التسويقية .
- سجلات البنك

النشرات التى تصدرها الوزارات والمصالح بحظر التعامل (كنشرات مصلحة

ومن أهم الوقائع التى تشوب سمعة العميل الوقائع الاتية

- قيد بروتستو عدم الدفع
- الشيكات المرتدة
- التهرب الضريبى والجمركى
- الغش التجارى
- توقيع الحجز الادارى عليه من أى من الجهات ذات الحق فى ذلك
- صدور مخالفات وغرامات متعلقة بممارسة نشاطه التجارى
- قيد دعاوى إفلاس ضده
- عقد صلح واق من الافلاس
- إشهار إفلاسه فى الماضى
- صدور إحكام قضائية ضده تمس الشرف والامانة
- رفع دعوى قضائية ضد أحد البنوك (من جانب العميل)
- اتخاذ أحد البنوك لاجراءات قانونية ضده
- إعدام أحد البنوك لمديونية مستحقة عليه
- الاتجار فى السوق السوداء
- مخالفة القوانين المنظمة للنشاط التجارى والاقتصادى
- تورطه فى أنشطة محظورة قانونا
- الانحراف الاخلاقى (كتعاطى المخدرات ولعب القمار الخ)

ويلاحظ أن المعلومات التى يتضمنها الاستعلام لها أهميتها فى تحديد الجدارة الائتمانية للعميل ، وأن هذه المعلومات لايمكن استخراجها بالطبع من القوائم والحسابات الختامية عن نشاط العميل وبالتالى فإن الاستعلام يسهم بفاعلية كبيرة فى عملية التحليل الائتمانى CREDIT ANALYSIS PROCESS ويجب أن تتصف المعلومات التى يتضمنها الاستعلام بالدقه والموضوعيه والحياد وأن يتم تداول هذه المعلومات فى حدود قانون سرية المعاملات المصرفيه ولايتم الكشف عن مصادر الاستعلام فى سياق الاستعلام . لإن الاحتفاظ بسرية المصادر يعد من الاعراف

المصرفيه الراسخة فيما يتعلق بإعداد الاستعلامات

جـ رأس المال CAPITAL

لايعد رأسمال المنشأة أو العميل كرقم مطلق مؤشرا على الجدارة الائتمانية للعميل وإنما يقصد برأس المال كمؤشر من مؤشرات الجدارة الائتمانية للعميل مدى إعتماد هذا العميل في تمويل نشاطه على رأس المال المملوك أو على التمويل الذاتى SELF-FINANCE أو بعبارة أخرى مدى مساهمة حقوق الملكية EQUITY فى تمويل نشاط المنشأة ومدى اعتماد العميل على أموال الغير فى تمويل نشاطه وعملياته

وفى الواقع إن استخدام رأس المال للدلالة على ماسبق يعد إستخداما ضيقا لمفهوم مساهمة الملاك ، ومن الافضل استخدام مفهوم حقوق الملكية حيث يعد أكثر إتساعا من مفهوم رأس المال وذلك يرجع الى أن حقوق الملكية ***تشتمل على العناصر الآتية***

- رأس المال المدفوع PAID UP CAPITAL
- الاحتياطيات RESERVES
- الأرباح المحجوزة RETAINED EARNINGS

وتعد حقوق الملكية مؤشرا فى غاية الاهمية كمؤشر من مؤشرات الجدارة الائتمانية وذلك من ***خلال الاجابة على هذين السؤالين*** :

الاول

مامدى اعتماد العميل فى تمويل نشاطه على أموال الملاك (حقوق الملكية) ؟

الثانى

مامدى اعتماد العميل فى تمويل نشاطه على أموال الغير (القروض والتسهيلات) ؟

وقبل الاجابة عن هذين السؤالين ، من الضرورى القاء الضوء على مصادر الاموال التى تأتى ***من أموال الغير حيث تتضمن*** :

الدائنون (السندات BONDS والدائنون المتنوعون) .

البنوك

نسهيلات الموردين

ومجموع هذه العناصر يساوى أموال العير أو الاقتراض

مع ملاحظة أن نسهيلات الموردين تقدم عينا فى صورة بضائع الا أن هدا لايؤثر على كونها من مصادر التمويل القصيرة الأجل

وللاجابة على هذين السؤالين لمعرفة حدود إعتماد العميل فى تمويل نشاطه على كل من حقوق الملكية والاقتراض يتم إيجاد علاقة بين حقوق الملكية والاقتراض بإستخدام النسب المالية الخاصة برأس المال .

-كنسبة حقوق الملكية الى إجمالى الاصول .

- وسبة الاقتراض الى اجمالى الاصول

- ونسبة الاقتراض الى حقوق الملكية

توضح هذه النسب حدود العلاقة بين الاقتراض وحقوق الملكية فى تمويل نشاط العميل ، فكلما كانت نسبة حقوق الملكية الى إجمالى الاصول مرتفعة كلما كان العميل أكثر اعتمادا على مصادر التمويل الذاتى فى تمويل نشاطه والعكس صحيح ، فكلما كانت نسبة الاقتراض الى إجمالى الاصول مرتفعة كلما كان العميل أكثر اعتمادا على الاقتراض أو أموال الغير فى تمويل نشاطه ، وتعبر نسبة الاقتراض الى حقوق الملكية بطريقة مباشرة عن حجم الاقتراض وحجم حقوق الملكية فى صورة نسبة مئوية PERCENTAGE ، ويعنى إعتماد العميل فى تمويل نشاطه بدرجة كبيرة على الاقتراض وبدرجة أقل على حقوق الملكية أن يتحمل الدائنون (بما فيهم البنوك) الجزء الاكبر من المخاطر ويتحمل ملاك المشروع الجزء الاقل من المخاطر المرتبطة بممارسة المشروع لنشاطه .

وكلما كان العميل معتمدا على حقوق الملكية (أوالتمويل الذاتى) فى تمويل نشاطه كلما كان الهيكل التمويلى له متوازنا وقويا ، وكلما كان العميل معتمدا فى تمويل نشاطه على الاقتراض ، كلما كان الهيكل التمويلى له مختلا ، ويرتفع مؤشر الجدارة الائتمانية (فيما يتعلق برأس المال أو بحقوق الملكية) للعملاء الذين يعتمدون فى تمويل أنشطتهم على حقوق الملكية بدرجة كبيرة ، والعكس صحيح

وعادة ما يقوم العملاء بإستخدام أموال الغير فى تمويل أنشطتهم المختلفة ويطلق على هذه العملية المتاجرة بالملكية TRADING ON EQUITY أو الرفع

فالمتاجرة بالملكية :

هى عملية قوامها الاستعانة بأموال الغير (بآجالها المختلفة) لمساعدة أموال أصحاب المشروع فى تمويل نشاطه أو بعبارة أخرى ، هى اقتراض الاموال من المصادر المختلفة لإستخدامها مع أموال أصحاب المشروع (حقوق الملكية) لتمويل عمليات المشروع وإحتياجاته المالية المختلفة .

ويمكن قياس درجة ***المتاجرة بالملكية أو الرفع المالى كالاتى*** :

درجة الرفع المالى = الايرادات قبل دفع الفائدة / الايرادات قبل دفع الفائدة − الفائدة
(عند نقطة معينة من الايرادات)

أى هى عبارة عن الايرادات قبل دفع الفائدة على القروض منسوبة الى الايرادات المتبقية بعد دفع الفائدة وعند نقطة معينة من ايرادات المنشأة .

وتؤدى عملية المتاجرة بالملكية الى رفع معدل العائد على أموال الملاك المستثمرة ولكن الى حدود معينة وليست مطلقة بالطبع .

ويرتبط مؤشر مدى، كفاية حقوق الملكية كمؤشر من مؤشرات الجدارة الائتمانية بمقدرة العميل على سداد التزاماته وخدمة ديونه فى أن كلما قل إعتماد العميل على الاقتراض فى تمويل نشاطه كلما ارتفعت مقدرته المالية على سداد التزاماته وخدمة ديونه ، وكلما إزداد إعتماد العميل على الاقتراض فى تمويل نشاطه كلما إنخفضت مقدرته المالية على سداد التزاماته وخدمة ديونه ، فالارتباط وثيق جدا بين حجم القروض والتسهيلات والالتزامات المختلفة فى الهيكل التمويلى لنشاط العميل وبين مدى مقدرة العميل على خدمة ديونه وسداد التزاماته الحالية والمستقبلية .

د- الضمان COLLATERAL :

لايعد الضمان المقدم من العميل مؤشرا كافيا للدلالة على الجدارة الائتمانية لهذا العميل ، فيجب أن ينظر الى الضمان كمؤشر من مؤشرات الجدارة الائتمانية من خلال منظور وإطار شامل لعملية التحليل الائتماني ، فالبنوك عندما تقرر منح عملائها الائتمان المصرفى تفترض وترغب دائما أن يتم سداد هذا الائتمان المصرفى سدادا طبيعيا ومنتظما من ايرادات وأرباح العميل ، فالقاعدة فى سداد الائتمان المصرفى أن يتم سداده من التدفقات النقدية المتولدة من نشاط العميل ، ولكن الامور لاتسير دائما فى نصابها الطبيعى وكما هو مخطط لها مسبقا ، فمن

المحتمل ومن المؤكد دائما أن تتقلص إيرادات وأرباح بعض العملاء فى فترات مختلفة أو قد يحقق بعض العملاء الخسائر فى فترات وأوقات أخرى مما يؤدى الى تعثر البعض منهم فى سداد التزاماتهم تجاه البنوك . لهذا تنشأ الحاجة الى قبول البنوك للضمانات مقابل منح الائتمان المصرفى لتكون بمثابة مصدر تعويضى أو مصدر احتياطى للسداد فى حالة عدم كفاية الارباح المتولدة من نشاط العملاء أو بعضهم لسداد التزاماتهم تجاه البنوك فى المستقبل ، أو بمعنى أدق تقدم الضمانات للبنوك للتحوط HEDGING من مخاطر تراجع مركز الائتمان المصرفى الممنوح للعملاء مستقبلا ، وبالرغم من ذلك فإن استخدام حصيلة بيع الضمانات فى سداد الائتمان المصرفى يعد الاستثناء وليس القاعدة ، حيث تلجأ البنوك لهذا الاسلوب فى السداد فى ظروف استثنائية واضطرارية عندما يتعذر السداد من المصدر الطبيعى له وهو التدفقات النقدية المتولدة من نشاط العميل .

لذلك فإن الضمان المقدم من العملاء يتم وضعه فى مرتبة تالية لمؤشرات الجدارة الائتمانية الاخرى . حيث يسبق الضمان فى المرتبة متانة المركز المالى والجارى للعميل وسمعته فى السوق والبنوك وسابقة تعاملاته وللتدليل على ذلك نجد أن البنوك تقوم بتصنيف عملائها حسب درجة الانتظام فى السداد والتعامل وليس على أساس مدى كفاية الضمانات المقدمة منهم ، بل وتقوم البنوك بمنح بعض عملائها تسهيلات إئتمانية بدون ضمان عينى (بالضمان الشخصى وعلى المكشوف) وذلك اعتمادا على متانة مراكزهم المالية والائتمانية ، فالنظرة الائتمانية CREDIT VIEW الواعية تضع فى اعتبارها سلامة المركز المالى ووجود المصادر الواضحة للسداد فى المقام الاول عند منح الائتمان المصرفى ثم تتطرق بعد ذلك الى الضمانات المقدمة وهذا المدخل يعد مدخلاً متطورا فى منح الائتمان المصرفى ، وغنى عن البيان أن الضمان لايولد دخلاً الا فى حالة بيعه واستخدام حصيلة هذا البيع فى السداد ، كما أن البنوك عندما تمنح عملائها الائتمان المصرفى تقوم بمنح هذا الائتمان بغرض توظيف أموالها فى أنشطة إقتصادية وتحقق بذلك وظائف إقتصادية معينة فى مقدمتها زيادة الطاقة أو المقدرة الانتاجية PRO-DUCTION CAPACITY للاقتصاد القومى ، ولاتقوم - أساسا - بمنح الائتمان المصرفى بغرض بيع الضمانات وتصفيتها لإن تصفية الضمانات يعد انتقاصا للطاقة الانتاجية للاقتصاد القومى أو يعد تحويل لجزء من هذه الطاقة الانتاجية من مالك الى مالك أخر وبذلك لاتضيف طاقات انتاجية مضافة ADDED للإقتصاد القومى وذلك لسبب جوهرى هو أن معظم الضمانات التى تقوم البنوك ببيعها تمثل أصول رأسمالية CAPITAL ASSETS ولهذا فان كفاية الضمانات كمؤشر من مؤشرات

الجدارة الائتمانية يجب أن لايتم تقييمه بمعزل عن مؤشرات الجدارة الائتمانية الاخرى ، حيث يجب تقييم الضمانات من خلال منظور إئتمانى شامل .

وتقتطع البنوك عادة نسبة معينة من قيمة الضمان الاجمالية تسمى بنسبة التغطية أو المارج MARGIN وذلك بغرض التحوط لإحتمالات إنخفاض قيمة الضمان الاجمالية فى المستقبل عند اضطرار البنك لتسييله وأيضا بغرض الزام العميل بالمساهمة بقيمة أكبر من موارده الذاتية لتمويل نشاطه ،وتختلف نسبة المارج بالطبع من ضمان لآخر حسب جودة الضمان ومدى قابليته للتسييل ، وتختلف بالطبع جودة الضمان من ضمان لآخر حسب نوعه .

الضمانات الجيدة والضمانات الرديئة :

بالرغم من تعدد أنواع الضمانات المقبولة من جانب البنوك من وجهة النظر الائتمانية فإن الضمانات فى مجملها لاتتمتع بنفس الدرجة من حيث جودتها ، ***وتتحدد مدى جودة الضمان بعدة عوامل أهمها*** :

- مدى قابليته للتسييل .
- مدى استقرار قيمته .
- توثيق الضمان .
- مدى تعدد الدائنين المرتهنين .

وبتحليل هذه العوامل المؤثرة فى جودة الضمان نجد أن كلما كان الضمان قابلا للتسييل الفورى كلما كان هذا الضمان جيدا ، وترتبط قابلية الضمان للتسييل بعامل الوقت وبتكلفة تسييله وكلما كانت تكلفة تسييل الضمان من حيث الوقت (الاجراءات) والتكلفة معقولة ولاتتطلب اجراءات معقدة لنزع ملكية الضمان ، كلما كان هذا الضمان جيدا ، كما أن استقرار قيمة الضمان بمرور الوقت وعدم تعرضها للتقلب أو الانخفاض يؤثر فى تحديد جودة الضمان ، فكلما كانت قيمة الضمان مستقرة بمرور الوقت كلما كان الضمان جيدا ، بالاضافة الى كون الضمان موثقا بعقود رهن وعقود ملكية صحيحة تجعل البنك فى مركز قانونى صحيح للتنفيذ على هذه الضمانات عند الضرورة ، هذا فضلا عن كون البنك منفردا بحق التنفيذ على الضمان ولاينازعه فى هذا الحق دائنين آخرين أو عدم وجود امتياز PRIVILGE على الضمان يجعل البنك فى مركز افضل بالمقارنة بحالة تعدد الدائنين المرتهنين الذين لهم حق التنفيذ على الضمان أولهم إمتياز عليه .

وطبقا لهذه العوامل المؤثرة فى تحديد جودة الضمان يمكن تصنيف الضمانات الى ضمانات جيدة وضمانات رديئة .

الضمانات الجيدة GOOD COLLATERALS :

هى الضمانات التى توفر عنصر الحماية للبنك من احتمالات خسارته لأصل الدين والفوائد كليا أو جزئيا فى حالة الاضطرار الى تسييل هذه الضمانات ، فالضمان الجيد أو الكافى هو ذلك الضمان الموثق والذى تكون حصيلة بيعه أو تسييله كافية لسداد أصل الدين والفوائد بالكامل وبتكلفة وإجراءات تسييل معقولة

ومن أمثلة الضمانات الجيدة :

- الاوراق المالية (الاسهم والسندات) .
- الاوراق التجارية (كمبيالات وسندات أذنية) .
- خطابات الضمان .
- الضمانات الحكومية .
- شهادات الايداع .

لإن مثل هذه الضمانات قابلة للتسييل الفورى ودون الحاجة الى اتخاذ اجراءات قانونية معقدة ومكلفة .

الضمانات الرديئة BAD COLLATERALS :

وهى الضمانات التى لاتتوفر فيها خصائص الضمانات الجيدة حيث لاتوفر للبنك عنصر الحماية من إحتمالات خسارته لأصل الدين والفوائد عند قيام البنك بتسييلها .

ومن أهم أنواع الضمانات الرديئة :

- الضمانات العقارية (رهن المبانى والأراضى والعقارات) .
- الرهونات الصناعية (رهن المحال والالات) .
- **ضمانات المشروعات الكثيفة العمالة** LABOUR INTENSIVE FIRMS .

وتعد هذه الضمانات من الضمانات الرديئة وذلك لإن قابليتها للتسييل تكون مكلفة وضعيفة وبطيئة وتتطلب السير فى إجراءات قانونية معقدة تستغرق سنوات - فى معظم الاحيان - بالاضافة الى ارتفاع تكلفة تسييلها وبطء تداولها فى الاسواق ، كما أن المشروعات التى توظف أعدادا كبيرة من العمال يصعب التنفيذ

عليها أو نزع ملكيتها لإعتبارات سياسية وإجتماعية واقتصادية وأمنية .

هـ - **الظروف السائدة** CIRCUMSTANCES / CONDITIONS :

يقصد بالظروف السائدة كمؤشر من مؤشرات الجدارة الائتمانية ، الظروف الاقتصادية والتجارية والائتمانية السائدة والمحيطة بعملية منح الائتمان المصرفي ، وهذه الظروف والاعتبارات السائدة منها ما يتعلق بالبنك نفسه وظروفه ومنها ما يتعلق بالمناخ الاقتصادى والتجارى السائد بصفة عامة .

فبالنسبة للبنك :

يقوم البنك بالتوسع أو الانكماش الائتماني وفقا لسياسته الائتمانية ومركزه المالى وموارده المالية وطبقا لسياسة التنويع وحدود التركز الائتماني التى ينتهجها نحو تمويل أنشطة معينة .

كما أن الظروف الاقتصادية من كساد ورواج وتضخم تؤثر بدرجة كبيرة جدا على منح الائتمان المصرفى ففى أوقات الرواج والازدهار الاقتصادىECONOMIC PROSPERITY تتوسع البنوك فى منح الائتمان المصرفى وفى اوقات الكساد والركود الاقتصادى تقوم البنوك بتحجيم الائتمان الذى تمنحه كما ان منح الائتمان المصرفى يتأثر بمعدلات التضخم السائدة فى الاقتصاد .

ولاشك أن هذه العوامل التى تحيط بالبنوك والعملاء معا هى بمثابة ظروف ومناخ عام سائد يؤثر على الجدارة الائتمانية للعملاء بصفة عامة ولكن يؤثر فى تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء فى ظل الظروف الاقتصادية السائدة والمحيطة بأنشطتهم فقط ، لذلك يعد هذا المؤشر مؤشرا فوقيا على المراكز الائتمانية للعملاء لإن مصدر هذا المؤشر لايأتى من العملاء أو أنشطتهم مباشرة بل يأتى من الظروف والمناخ المحيط بأنشطتهم .

والسؤال الذى يطرح نفسه بعد تناولنا للمؤشرات الرئيسية للجدارة الائتمانية ألا وهو ***ماهى الاهمية النسبية لكل مؤشر من مؤشرات الجدارة الائتمانية ؟***

وتتضمن الاجابة على هذا السؤال أنه ***لايمكن تحديد الأهمية النسبية لمؤشرات الجدارة الائتمانية وذلك يرجع الى :***

من الصعب ترتيب مؤشرات الجدارة الائتمانية الخمسة ترتيبا تصاعديا أو تنازليا حسب درجة أهمية كل مؤشر منها ، كما أنه يصعب - والى حد كبير جدا - إعطاء وزن نسبى لكل مؤشر من هذه المؤشرات وفقا لمدى أهميته فى تحديد الجدارة

الائتمانية للعميل ، وذلك لأن كل مؤشر من هذه المؤشرات يقيس ركن هام وأساسى من أركان عملية التحليل الائتمانى . لإن منح الائتمان المصرفى يعد فى جوهره تقييم لكافة السياسات المالية والتسويقية والتشغيلية التى يتبناها العميل طالب التسهيلات ، كما يهدف التحليل الائتمانى الى قياس حجم المخاطر الائتمانية التى ستواجه البنك عندما يقرر منح العميل الائتمان المصرفى ، ولذلك من الصعب تقديم مؤشر على آخر أو العكس بعض الوقت أو على طول الخط .

ولكن هذا لايعنى أن نظرة البنوك والمؤسسات المالية لهذه المؤشرات واحدة أو نمطية ، فتختلف نظرة البنوك لهذه المؤشرات بإختلاف السياسات الائتمانية للبنوك وبإختلاف الاهداف والأغراض الاقتصادية التى يعمل البنك من أجل تحقيقها ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، نجد البنوك المتخصصة كالبنوك الصناعية والعقارية والزراعية تقبل الضمانات العقارية (الرهن العقارى) وضمانات رهن المحال والالات وذلك على الرغم من كون هذه الضمانات رديئة أو غير جيدة ومن الصعب تسييلها ولكن يرتبط قبول البنوك المتخصصة لمثل هذه الانواع من الضمانات بطبيعة عمل هذه البنوك من حيث كونها مؤسسات مالية متخصصة فى التمويل المتوسط والطويل الاجل لتمويل الاصول الرأسمالية ، ولكن هذا لايحول دون قيام البنوك المتخصصة بالاعتماد على سلامة المراكز المالية والائتمانية لعملائها عند منح الائتمان المصرفى بجانب قبولها للضمانات العقارية والصناعية والتى يصعب تسييلها بدرجة كبيرة جدا .

كما نجد البنوك التجارية تعتبر قبول مثل هذه الضمانات العقارية والصناعية أمرا إستثنائيا وغير شائعا بالمقارنة بالبنوك المتخصصة ، وذلك يرجع الى أن طبيعة عمل البنوك التجارية كمؤسسات مالية متخصصة فى منح الائتمان قصير الاجل والذى لايتطلب فى معظم الاحيان قبول مثل هذه الانواع من الضمانات .

ولايعد الاختلاف فى نظرة البنوك الى مؤشرات الجدارة الآئتمانية إختلافا جوهريا ، ولايتضمن إهمالا لأى من هذه المؤشرات بأى حال بقدر ما يعد مجرد تفاوت فى النظرة لهذه المؤشرات من زوايا مختلفة طبقا لمدى إرتباط هذه المؤشرات بطبيعة نشاط وأغراض البنك وأهدافه الاقتصادية .

المبحث الثالث

مراحــل العملية الائتمانية

تمهيــد :

نتناول فى هذا المبحث المراحل الاجرائية المختلفة التى تمر بها العملية الائتمانية ، وذلك بدءا من تقديم العميل لطلب الحصول على التسهيلات الائتمانية للبنك وإنتهاءا بقيام العميل بسداد هذه التسهيلات الائتمانية وفقا لطريقة السداد والشروط المتفق عليها فى تاريخ الاستحقاق DUE DATE ولاتنتهى العملية الائتمانية CREDIT PROCEES بمنح العميل التسهيلات الائتمانية ، بل تبدأ عند هذه النقطة مرحلة من أخطر وأدق مراحل العملية الائتمانية وهى مرحلة استخدام التسهيلات الائتمانية وصرفها فى الاغراض المخصصة لها ، ويجب متابعة العميل بعد منحه التسهيلات الائتمانية حتى مرحلة سداد هذه التسهيلات للبنك فى تاريخ الاستحقاق .

ولاشك أن المتابعة الدقيقة والفعالة من جانب البنك فى مرحلة استخدام التسهيلات الائتمانية تؤدى الى عدم تراخى بعض العملاء فى السداد وتؤدى الى ارتفاع نسبة التحصيل والسداد ، كما تجعل هذه المتابعة البنك على علم تام بكافة التطورات التى تلحق بنشاط العميل أثناء مرحلة استخدام هذه التسهيلات ، وهذا يسهل من إتخاذ الاجراءات الوقائية من جانب البنك بسهولة وفاعلية كلما تطلب الامر ذلك .

ويمكن تقسيم مراحل العملية الائتمانية الى عدد من المراحل ، نوجزها فى المراحل الخمسة الاتية :

أ- مرحلة التقدم بالطلب APPLICATION STAGE

ب - مرحلة اعداد الدراسة الائتمانية CREDIT STUDY STAGE

جـ - مرحلة الموافقة والتعاقد SANCTION & CONTRACTING STAGE

د - مرحلة الاستخدام والمتابعة UTILIZATION & FOLLOW-UP STAGE .

هـ - مرحلة السداد REPAYMENT STAGE

ونتناول فيما يلى كل من هذه المراحل بشىء من التفصيل .

أ- مرحلة التقدم بالطلب APPLICATION STAGE :

تبدأ العملية الائتمانية بتقديم العميل لطلب للبنك وذلك للحصول على مبلغ

معين فى صورة تسهيلات إئتمانية وبغرض تمويل احتياجات مالية واستخدامات محددة .

ويجب أن يكون طلب التسهيلات الائتمانية متفقا مع السياسة الائتمانية للبنك أى فى حدود أنواع التسهيلات الائتمانية التى أقرتها السياسة الائتمانية للبنك ، فعلى سبيل المثال لا الحصر . فعندما يتقدم أحد العملاء لبنك متخصص فى تمويل التجارة الخارجية يطلب تسهيلات ائتمانية بغرض استصلاح أراضى زراعية ، فإن مثل هذا الطلب لايتم إتخاذ أية إجراءات ائتمانية تجاهه من جانب البنك ، ويبلغ العميل فورا بإعتذار البنك عن عدم دراسة طلبه ويتم توجيه هذا العميل الى أحد البنوك الزراعية .

ويطالب العميل فى هذه المرحلة بتقديم المستندات المؤيدة لطلبه ومن أهم المستندات اللازمة للتقدم بطلب الحصول على ***التسهيلات الائتمانية للبنك المستندات الاتية*** :

- تحقيق الشخصية .
- السجل التجارى
- البطاقة الضريبية .
- تراخيص مزاولة النشاط
- السجل الصناعى وسجل المصدرين .
- عقد تأسيس الشركة .
- مستندات ملكية الضمانات المقدمة .
- الحسابات الختامية عن آخر ثلاث سنوات .
- مركز مالى حديث للمنشأة .

وهذه المستندات هى المستندات الأساسية ويجوز طلب تقديم مستندات أكثر أو مستندات إضافية فى حالات معينة - على سبيل المثال - طلب أوامر التوريد أو عقود التوريد المسندة للعميل فى حالة طلب الحصول على تسهيلات ائتمانية لتمويل عقود التوريد .

ويتم فور تقديم العميل لهذه المستندات البدء فى إجراءات إعداد الدراسة

الائتمانية وذلك باجراء الفحص القانونى لهذه المستندات وذلك بغرض التحقق من المركز القانونى للعميل طالب التسهيلات الائتمانية وأن المستندات المقدمة من العميل مستوفاه للمتطلبات القانونية ، وقد لاتقوم بعض البنوك بهذا الاجراء عن طريق الادارات القانونية بها ، وذلك اعتمادا على الخلفية القانونية للإدارات الائتمانية بها والمستمدة من الخبرة والممارسة العملية فى منح الائتمان المصرفى ، حيث يجب أن تتوفر فى الكوادر الائتمانية خلفية قانونية فيما يتعلق بالقانون التجارى COMMERCIAL LAW والقوانين المنظمة لممارسة الاعمال التجارية بشكل عام .

ب – مرحلة إعداد الدراسة الائتمانية CREDIT STUDY STAGE :

تعد مرحلة اعداد الدراسة الائتمانية المرحلة التالية لمرحلة التقدم بطلب الحصول على التسهيلات الائتمانية ، وتبدأ إدارة الائتمان بإجراءات الدراسة الائتمانية .

إجراءات الدراسة الائتمانية :

وتتضمن اجراءات الدراسة الآئتمانية ***الاجراءات الآتية*** :

– المقابلة الشخصية مع العميل ومناقشته مناقشة تفصيلية فى الطلب المقدم منه والغرض من طلبه لهذه التسهيلات وأهم العملاء والموردين المتعامل معهم والبنوك المتعامل معها والضمانات المقدمة ومصادر السداد المقترحة وعمل تقرير مناقشة .

– الزيادة الميدانية لمنشأة العميل للتعرف على المقومات المختلفة لها وعمل تقرير زيارة .

– اخطار الادارات الاخرى المعاونة كإدارة الاستعلامات لعمل تقرير استعلام عن العميل .

– طلب مركز مجمع لتسهيلات العميل من البنك المركزى .

– طلب دراسة تسويقية إذا كان نشاط العميل يتطلب ذلك وخصوصا بالنسبة للمشروعات الجديدة .

– طلب خبير استشارى لمعاينة الضمانات اذا تطلبت طبيعة الضمانات المقدمة ذلك .

– ويتم اعداد الدراسة الائتمانية فى هذه المرحلة وتنتهى الدراسة الائتمانية بتوصية بمنح العميل التسهيلات الائتمانية أو عدم منحه ***وذلك بناءا على الدراسة الائتمانية والتى تتضمن*** :

- نتيجة الاستعلام .
- المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية للعميل .
- تقرير السوق .
- تقرير معاينة الضمانات وقيمتها الاجمالية والتسليفية .
- التحليل المالى للحسابات الختامية للعميل .
- التدفقات النقدية المتوقعة .
- موقف العميل من الديون الممتازة .
- تقييم لسابقة تعامل العميل مع البنك (إن وجدت) .

ويقوم معد الدراسة باعتمادها من السلطة الائتمانية المخولة سلطة البت فى طلبات القروض والتسهيلات بالبنك وفى حالة موافقة البنك على منح العميل التسهيلات ***تتضمن التوصية بالموافقة*** :

قيمة التسهيلات الائتمانية والغرض من منحها وأجل السداد وسعر الفائدة والضمانات المقدمة وطريقة السداد .

جـ - مرحلة الموافقة والتعاقد SANCTION & CONTRACTING STAGE :

تبدأ مرحلة الموافقة على منح العميل التسهيلات الائتمانية والتعاقد باعتماد السلطة الائتمانية للبنك للتوصية الائتمانية CREDIT PROPOSAL والتى انتهت اليها الدراسة الائتمانية وذلك فى حالة موافقة البنك على منح العميل التسهيلات الائتمانية .

أما فى حالة عدم موافقة البنك (الرفض) يتم إخطار العميل ودون إبطاء بإعتذار البنك عن عدم منحه التسهيلات الائتمانية المطلوبة .

وفى حالة موافقة البنك على منح العميل التسهيلات الائتمانية المطلوبة يتم ابلاغ العميل بموافقة البنك وشروطها ليبدأ فورا فى إتمام إجراءات التعاقد مع البنك على هذه التسهيلات الممنوحة له .

إتمام التعاقد مع العميل :

يتم فى هذه المرحلة ايضا اتمام التعاقد مع العميل وتوقيع العميل على عقود التسهيلات وفقا للاجراءات المعمول بها فى البنك والتى تختلف بالطبع من بنك لأخر وتكون التسهيلات الائتمانية بعد هذه المرحلة متاحة للإستخدام من جانب

العميل حيث يتم إخطار إدارات البنك المختصة كإدارات الحسابات والحاسب الالى والاستحقاقات بقرار منح التسهيلات الائتمانية SANCTION للعميل الذى يقوم باستخدامها وفقا للشروط التى تم التعاقد عليها .

د- مرحلة الاستخدام والمتابعة UTILIZATION & FOLLOW UP STAGE :

يتم متابعة العميل فى مرحلة استخدامه للتسهيلات الائتمانية الممنوحة له من البنك وذلك بغرض التحقق من استخدام هذه التسهيلات فى الاغراض المخصصة لها فى الدراسة الائتمانية وبغرض تقييم كفاءة العميل فى استخدامها والوقوف على التطورات التى تلحق بنشاط العميل وحتى يتمكن البنك من إتخاذ الاجراءات الوقائية اللازمة لتصحيح مسار وموقف الائتمان الممنوح اذا لزم الامر ذلك ، ويقوم البنك بمتابعة عملائه خلال سريان التسهيلات الائتمانية ***الممنوحة لهم عن طريق الاجراءات الاتية :***

- الزيارات الميدانية للعملاء .
- الاطلاع الدورى على المراكز المجمعة للتسهيلات الائتمانية وذلك للوقوف على مدى تطور حجم تعاملاتهم دوريا مع البنوك فى مجال التسهيلات الائتمانية
- طلب بيانات عن الايرادات والتكاليف والتدفقات النقدية من العملاء .
- تجديد الاستعلامات دوريا للوقوف على التطورات المختلفة التى تلحق بمراكز عملاء التسهيلات فى السوق والبنوك .

وتساعد عملية المتابعة FOLLOW UP على ارتفاع نسبة التحصيل والسداد والانتظام فى السداد الى حد كبير جدا ، كما تسهم فى عدم تراخي بعض العملاء فى السداد وتؤدى الى انفاق التسهيلات الائتمانية فى الاغرض المخصصة لها .

هـ - مرحلة السداد REPAYMENT STAGE :

تنتهى العملية الائتمانية - بالنسبة للعميل الواحد - بقيام العميل بسداد التسهيلات الائتمانية فى آجال استحقاقها وبالشروط المتفق ليها ، ويكون مثل هذا السداد للتسهيلات الائتمانية سدادا منتظما أو طبيعيا ، ولكن فى بعض الاحيان لايلتزم بعض العملاء بالسداد فى آجال الاستحقاق وبالشروط المتفق عليها مسبقا ، ويقوم البنك فى مثل هذه الحالات بإعادة تقييم مواقف عملائه المتعثرين فى السداد ويبحث فى الاسباب التى أدت الى عدم إنتظامهم فى السداد ويقرر ***أحد الحالات الاتية :***

- التيسير .
- الجدولة .
- التسوية .
- إتخاذ الاجراءات القانونية ضد العميل وتسييل الضمانات .

ويتم تقرير أى من الحالات السابقة بالطبع لكل عميل على حده ، ولاشك أن البنوك تكون غير راغبة فى إتباع الأساليب السابقة وتفضل الانتظام فى السداد ، ولكن هذه الحالات من طبيعة منح الائتمان بالطبع ، من حيث كونه مصحوبا دائما بالمخاطر .

الفصل السابع

أركان الدراسة الائتمانية

الفصل السابع

أركان الدراسة الائتمانية

مقدمة :

تتبلورمؤشرات الجدارة الائتمانية والمركز الائتماني للعميل فى صورة دراسة إئتمانية CREDIT STUDY تنتهى بتوصية بمنح العميل التسهيلات الائتمانية التي يطلبها من البنك أو بتخفيض قيمة هذه التسهيلات الائتمانية أو برفض البنك منح العميل التسهيلات الائتمانية والاعتذار له ، وتقوم إدارة الائتمان بإعداد الدراسات الائتمانية أو الاقتراحات الائتمانية CREDIT PROPOSALS ويتم عرض هذه الدراسات على السلطة الائتمانية المخولة سلطة البت فى طلبات القروض والتسهيلات الائتمانية وفقا لحدود الصلاحيات الائتمانية المقررة لكل مستوى ادارى بالهيكل التنظيمى للبنك ، وتقيس الدراسة الائتمانية حجم المخاطر الائتمانية التى يمكن أن يتعرض لها البنك إذا ما قرر منح عميل ما مبلغ معين من التسهيلات الائتمانية ، كما تعكس الدراسة الائتمانية الجيدة تقييم شامل ودقيق لكافة السياسات الادارية والتمويلية والتشغيلية والتسويقية التى يتبناها العميل في إدارة نشاطه ، وتعد الدراسة الائتمانية طبقا للإجراءات والمعايير والمؤشرات المقررة فى السياسة الائتمانية للبنك حيث تعد السياسة الائتمانية حجر الزاوية بالنسبة للنشاط الائتمانى للبنك .

وتختلف الدراسات الائتمانية فيما بينها فى بعض التفاصيل والجوانب الفنية والجزئية ، حيث تختلف الدراسات الائتمانية نتيجة ***لعدة عوامل أهمها*** :

- آجال الائتمان المصرفى وأسلوب السداد .
- طبيعة نشاط العميل وخصائصه .
- قيمة التسهيلات الائتمانية المطلوبة .
- الأغراض التى ستستخدم فيها هذه التسهيلات الائتمانية .
- طبيعة الضمانات المقدمة .

ولايعد مثل هذا الاختلاف فى الدراسات الائتمانية إختلافا جوهريا على الأسس والأركان التى تقوم عليها عملية التحليل الائتمانى ، وسنتناول فى هذا الفصل الأركان الرئيسية للدراسة الائتمانية وأهم المعلومات التى يجب أن تتضمنها مع دراسة ٢ حالة إئتمانية كنموذج للدراسة الائتمانية ، وذلك من ***خلال مبحثين*** :

- **المبحث الاول : الاطار العام للدراسة الائتمانية وعناصرها المختلفة .**
- **المبحث الثانى : دراسة حالة ائتمانية .**

المبحث الأول

الإطار العام للدراسة الائتمانية وعناصرها المختلفة

تمهيـــد :

سنتناول فى هذا المبحث الاطار العام للدراسة الائتمانية ولأهم العناصر والمحتويات والمعلومات التى تتضمنها وذلك دون التطرق الى تفضيلات فنية ودقيقة تتعلق بمنح كل من الائتمان المصرفى قصير الاجل والائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل ، حيث سيخصص فصل مستقل لكل منهما من خلال الفصلين القادمين بإذن الله ، والهدف من ذلك التدرج فى التحليل من حيث البدء بالأسس ثم التفصيلات الفنية الدقيقة SOUND TECHNICAL DETAILS .

والغرض من هذا المبحث تزويد القارىء بخلفية اساسية وعامة للعناصر والمحتويات والمعلومات الاساسية التى يجب أن تتضمنها أى دراسة إئتمانية وبصرف النظر عن أية اعتبارات أخرى .

وقد يختلف الشكل أو أسلوب العرض أو اسلوب اعداد الدراسة من دراسة إئتمانية لدراسة أخرى ، إلا أن هذا الاختلاف فى الشكل أو فى طريقة العرض لايعدو أن يكون إلا مجرد اختلاف فى الشكل ولايؤثر على مضمون الدراسة الائتمانية بأى حال ، حيث تقوم بعض البنوك بعمل نماذج أو استمارات مطبوعة للدراسات الائتمانية ويقوم الباحث الائتمانى بإعداد الدراسة الائتمانية على هذه النماذج ، فهذا الاسلوب مجرد أسلوب تنظيمى لإعداد الدراسة ولايؤثرفى مضمونها بأى حال .

والهدف من إبراز عناصر الدراسة الائتمانية ومحتوياتها بعد تناولنا فى الفصلين السابقين لموضوع التحليل المالى ولموضوع تحديد المركز الائتمانى ومؤشرات الجدارة الائتمانية هو بيان لكيفية ترجمة أسس منح الائتمان المصرفى ومؤشراته المختلفة فى صورة دراسة إئتمانية تنتهى بتوصية أو باقتراح ائتمانى بشأن عميل معين .

وتبدأ الدراسة الائتمانية بمعلومات أساسية وعامة عن العميل ونشاطه ، ثم تتدرج بالتحليل لكافة جوانب نشاط العميل وتنتهى بالتوصية الائتمانية ، ونتناول فيما يلى **الاطار العام للدراسة الائتمانية وعناصرها الأساسية :**

محتويات الدراسة الائتمانية :

تتضمن الدراسة الائتمانية بصفة عامة المحتويات والمعلومات الاتية :

أ- بيانات أساسية عن العميل طالب التسهيلات الائتمانية :

ويتم الحصول عادة على هذه البيانات الاساسية من واقع المستندات الرسمية التى يقدمها العميل للبنك رفق طلب الحصول على التسهيلات الائتمانية ، وهذه البيانات تكون متعلقة بنشاط العميل بالطبع ***وتتضمن هذه البيانات الآتى*** :

الاســـم :

- ويتضمن أسم العميل (فرد أو شركة) من واقع السجل التجارى للنشاط .
- الاسم التجارى، وأسم الشهرة (إن وجد) .
- العلامات التجارية (إن وجدت) .

العـــنوان :

- عنوان أو مركز نشاط العميل (من واقع السجل التجارى للنشاط) .
- عنوان المركز الرئيسى للنشاط والفروع (إن وجدت).

الشكل القانونى :

- ويتضمن الشكل القانونى لنشاط العميل (منشأة فردية ، شركة تضامن ..الخ) ، وذلك من واقع السجل التجارى وعقد الشركة أو صحيفة الشركات .
- ويذكر ما إذا كانت خاضعة لقانون الاستثمار أو غيره من القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادى والتجارى .

إدارة المنشـــأة :

- ويتضمن الشركاء المتضامنين اذا كانت شركة تضامن أو توصية .
- المؤسسون أو مجلس الادارة اذا كان الشكل القانونى شركة أموال (وذلك من واقع السجل التجارى والعقود الرسمية) .

تاريخ التأسيس :

- يذكر تاريخ بدء المنشأة لمزاولة نشاطها لأول مرة .

(وذلك من واقع المستندات الرسمية أيضا) .

رأس المـال :

- يذكر رأس المال من واقع السجل التجارى .

النشـــاط :

- ويتضمن نوع النشاط الذى يمارسه العميل طبقا للسجل التجارى وتراخيص مزاولة النشاط .

الانشـطة الأخرى :

- وتتضمن الانشطة الأخرى التى يملكها ويديرها العميل طالب التسهيلات الائتمانية بمفرده أو بمشاركة الغير (إن وجدت) .

التسهيلات الائتمانية المطلوبة من البنك :

وتتضمن :

- قيمة التسهيلات الائتمانية (من واقع طلب العميل) بالجنيه المصرى أو العملات الاجنبية .
- نوع التسهيلات الائتمانية المطلوبة (من واقع طلب العميل)
- الغرض من طلب التسهيلات الائتمانية أى غرض الاستخدام .
- مدة السداد المقترحة وأسعار الفائدة المقترحة .

الضمانات المقدمة للبنك :

- وتشمل الضمانات التى سيقدمها العميل للبنك ضمانا للتسهيلات المطلوبة.

بيـــان الاملاك :

وتتضمن بيان بأملاك العميل – أو شركاؤه-طبقا للمستندات الرسمية المقدمة من العميل .

ملخص بالمستندات المقدمة للبنك :

وتتضمن :

- رقم السجل التجارى وتاريخ صدوره / تأريخ تجديده .
- الرقم التأمينى للمنشأة / عقود الايجار .
- رقم البطاقة الضريبية ورقم الملف الضريبى .

- رقم السجل الصناعى وسجل المصدرين والمستوردين .
- تراخيص مزاولة النشاط وأرقامها / عقود الملكية .
- بطاقات تحقيق الشخصية / أو جوازات السفر .
- الحسابات الختامية عن أخر ثلاث سنوات سابقة .

اسم الباحث : وتتضمن اسم الباحث الائتمانى معد الدراسة الائتمانية .

اسم مراجع الدراسة : وتتضمن اسم مراجع الدراسة .

السلطة الائتمانية : وتتضمن السلطة الائتمانية المختصة بالبت فى طلبات التسهيلات .

تاريخ تقديم طلب التسهيلات للبنك :

تاريخ اعداد الدراسة الائتمانية :

وتتصدر هذه البيانات الاساسية صدر الدراسة الائتمانية :

ب - بيانات ومعلومات تحليلية وتفصيلية عن العميل :

ويتضمن هذا الجزء من الدراسة الائتمانية كافة المعلومات التفصيلية عن العميل طالب التسهيلات الائتمانية ونشاطه حيث يتناول الباحث أو الفاحص الائتمانى CREDIT OFFICER بالتحليل المعلومات التى تم جمعها عن العميل ، وبالرغم من أن المعلومات الاساسية والتى تسبق عادة هذه المعلومات التحليلية والتفصيلية عن نشاط العميل يتم الحصول عليها مباشرة وبسهولة من واقع المستندات المقدمة من العميل الا أن هذه المعلومات تعد بمثابة مدخل أولى للدراسة الائتمانية الشاملة .

تتضمن الدراسة الائتمانية المعلومات التحليلية والتفصيلية الاتية :

١ - المقومات المادية والمعنوية لنشاط العميل :

أ- الموقع :

ويتضمن وصف دقيق ومختصر للموقع الذى يمارس فيه العميل نشاطه سواء كان مركز رئيسى فقط أو (مركز رئيسى وفروع) ، وترجع أهمية الموقع لإستنتاج مدى ملائمة موقع العميل أو مركز نشاطه لطبيعة نشاطه ، كالقرب من الاسواق أو التواجد فى قلبها ، حيث أن لهذا المؤشر دور هام فى مقدرة العميل على التوسع والنمو فى المستقبل .

ب - المســاحة :

وتتضمن وصف إجمالى لمساحة موقع مركز نشاط العميل وبيان ما اذا كان مملوك له أو مؤجر من الغير ، وهل تسمح المساحة بالتوسعات مستقبلا أم لا ؟

جـ - الموجــودات :

وتتضمن قائمة بالموجودات الرئيسية فى المنشأة لمقارنتها بالميزانيات المقدمة من العميل وذلك لتفادى تضخيم بعض العملاء لمراكزهم المالية .

د - النشــاط :

ويتضمن وصف دقيق لنشاط العميل والعمليات التى يمارسها.

وهذه المعلومات عن الموقع والمساحة والموجودات والنشاط يتم الحصول عليها من واقع الزيارة الميدانية لمنشأة العميل طالب التسهيلات الائتمانية بمعرفة مسئولى الائتمان .

هـ - المقومات المعنوية :

وتتضمن شهرة المحل GOODWILL والبراءات وكافة الحقوق المعنوية الاخرى التى تضيف لقيمة المنشأة وتميزها عن غيرها من المنشأت المماثلة .

و - خبرة العميل فى النشاط :

وتتضمن إشارة موجزة عن خلفية العميل الاكاديمية والمهنية وسنوات خبرته فى ادارة نشاطه ، حيث تلعب الخبرة دورا كبيرا جدا فى نجاح النشاط وإذا كان العميل يتخذ نشاطه شكل الشركة المساهمة يتم تقييم خبرة وخلفية مجلس الادارة الذى يتولى مسئولية ادارة الشركة وتسيير أمورها .

٢- موقف منشأة العميل من الديون الممتازة والعادية :

وتتضمن موقف العميل من حيث الديون الممتازة والعادية القائمة فعلا والمحتملة والتى يمكن أن تؤثر على مركز التسهيلات الائتمانية القائمة أو موضوع الدراسة مستقبلا .

بالنسبة للديون الممتازة :

وهى الديون التى لها أولوية أو أفضلية فى السداد عند تصفية نشاط الشركة وذلك طبقا للقانون أو لعقود إبرامها ويهتم الباحث الائتمانى بتحليل حجم وآثار هذه الديون (إن وجدت) لإنها تشكل خطرا بالغا على التسهيلات الائتمانية المقترح منحها من البنك ***ومن أهم أمثلة الديون الممتازة*** .

أ- مستحقات هيئة التأمينات الاجتماعية :

يتحقق رجل الائتمان من انتظام العميل فى سدادها لإن لها امتياز (بنص القانون) فى السداد عند التصفية أو عند عدم الانتظام المستمر فى سدادها.

ب - مستحقات الجهات الحكومية :

ومن أهمها مستحقات مصلحة الضرائب ، ويتحقق رجل الائتمان من ذلك بدراسة المركز الضريبى TAX POSITION للعميل طالب التسهيلات الائتمانية والتحقق من مدى سلامة المركز الضريبى للعميل ، لإن وجود متأخرات ضريبية TAX ARREARS يعطى مصلحة الضرائب الحق فى الحجز على العميل مستقبلا .

ويحتاط رجل الائتمان فى حالة عدم المحاسبة الضريبة أو الربط الضريبى النهائى بتكوين المخصصات اللازمة لذلك بحيث تعكس العبء الضريبى المتوقع EXPECTED TAX BURDEN .

د - مدى وجود رهون قائمة على أصول العميل :

يدرج بالدراسة الائتمانية الرهونات المقيدة على اصول العميل أو بعضها ، ويتم تحليل موقف هذه الرهون وأسباب قيدها وقيمتها ، لإن وجود مثل هذه الرهونات من المحتمل أن يؤدى الى تنازع الدائنين على أصول العميل فى المستقبل فى حالة توقف العميل عن السداد .

وتفضل البنوك التعامل مع عملاء أصولهم مطهرة لإن حجم المخاطر الائتمانية يكون أقل بالمقارنة بالتعامل مع عملاء أصولهم أو بعضها مرهونة للغير .

ولكن فى الواقع العملى نجد أن كثير من العملاء وخصوصا الشركات الكبيرة الحجم تتعامل مع أكثر من بنك وتصدر سندات بضمان بعض أصولها ومع ذلك لا يتأثر مركزها الائتمانى أمام البنوك ، لإن وجود رهن أو امتياز على بعض أصول العميل لايعد دائما إنتقاصا لجدارته الائتمانية مادامت مقدرة نشاطه الاستيعابية كبيرة وملتزم فى سداد التزاماته فى السوق والبنوك .

بالنسبة للديون العادية :

تتضمن الدراسة الائتمانية أيضا إشارة صريحة لحجم الديون العادية القائمة على العميل طالب التسهيلات الائتمانية سواء من الموردين أو الدائنين التجاريين وأسباب نشأتها وتطورها ومدى إلتزام العميل فى الوفاء بها .

٣- سابقة التعامل مع البنك :

وتتضمن التعاملات السابقة والحالية للعميل مع البنك (إن وجدت) ، فإذا كان للعميل تعاملات سابقة تتضمن الدراسة الائتمانية تقييم لهذه التعاملات فى مجال التسهيلات الائتمانية من حيث مدى إنتظام العميل فى سدادها .

واذا كانت للعميل طالب التسهيلات الائتمانية تعاملات حالية مع البنك فى مجال التسهيلات الائتمانية يتم ادراج مركز حساب العميل عند اعداد الدراسة وبيان مدى إنتظام حساباته من عدمه .

وأيضا يتم إدراج الحسابات المرتبطة للعميل وتقييمها (إن وجدت) فى الدراسة الائتمانية .

وهذه المعلومات عن سابقة التعامل والتعاملات الحالية لها أهميتها فى تقييم مدى التزام العميل فى التعامل مع البنك .

٤- الاستعلام :

تتضمن الدارسة الائتمانية نتيجة الاستعلام والذى تعده ادارة الاستعلامات عن العميل ويتضمن :

- **بنوك التعامل الحالية** (البنوك التى يتعامل معها العميل حاليا سواء فى التسهيلات الائتمانية أو الحسابات الجارية أو الودائع أو الاعتمادات أى كل التعاملات المصرفية) .
- **بيان الاملاك** وتتضمن الممتلكات التى يملكها العميل وشركاؤه .
- **السمعة** : وتتضمن مرتبة سمعة العميل فى السوق والبنوك .

٥- المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية للعميل :

وتتضمن الدراسة الائتمانية أيضا المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل من جميع البنوك العاملة .

ويقوم رجل الائتمان بتحليل المعلومات الواردة بالمركز المجمع وربطها بحجم نشاط العميل ومركزه المالى لمعرفة مدى إستيعاب نشاطه للتسهيلات الائتمانية الواردة بالمركز المجمع للتسهيلات الائتمانية ، ولاينظر للمركز المجمع للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل كرقم مطلق مجرد بل يتم تحليل حجم التسهيلات الائتمانية على ضوء حجم نشاط العميل وقيمة التمويل الذاتى له ومدى مقدرته على سداد هذا الحجم من التسهيلات الائتمانية .

٦- مركز العميل فى السوق ومؤشرات السوق :

أ- مركز العميل فى السوق :

تتضمن الدراسة الائتمانية أيضا تحليلا لمركز العميل فى السوق **ويتضمن *هذا التحليل المعلومات الاتية*** :

- تطور مبيعات العميل خلال الثلاث سنوات الاخيرة من واقع ميزانياته ومعرفة معدلات النمو التى يحققها .
- السياسة التسويقية التى يتبناها العميل لتسويق منتجاته .
- المعلومات التى يتضمنها الاستعلام عن مركز العميل فى السوق ومدى انتشار منتجاته ومركزه التنافسى فى السوق .
- قاعدة عملاء العميل فى السوق المحلى والصادرات (إن وجدت) .
- الموردين الذين يتعامل معهم العميل .

ب - مؤشرات السوق MARKET TRENDS :

كما تتضمن الدراسة الائتمانية المؤشرات العامة للسوق التى يعمل فيها العميل وذلك من واقع الدراسات التسويقية والدوريات التى تنشرها الجهات المتخصصة فى بحوث السوق وكذلك إدارات البحوث فى البنوك .

ومؤشرات السوق تزود رجل الائتمان بالضوء الأخضر أو الاحمر للتوسع فى تمويل أنشطة معينة .

وتزداد الحاجة لبحوث السوق ومؤشراته فى حالة تمويل المشروعات الجديدة ، ومنح الائتمان المصرفى بدون دراسة البنك لمؤشرات السوق المختلفة يكون مصحوبا دائما بمخاطر ائتمانية مرتفعة ، كما أن تمويل مشروعات تعانى من مصاعب ومشكلات تسويقية يقودها دائما الى التعثر المالى .

٧- تحليل الضمانات المقدمة :

وتتضمن الدراسة الائتمانية تحليلا للضمانات المقدمة من العميل ومدى كفايتها لقيمة التسهيلات الائتمانية المطلوب منحها للعميل من البنك ويتضمن ***تحليل الضمانات النقاط الاتية*** :

- القيمة الاجمالية للضمانات المقدمة .
- المارج .

- النسبة التسليفية .
- قيمة التسهيلات الائتمانية المطلوبة .
- الانكشاف أو الفائض .
- التحقق من ملكية العميل القانونية للضمان المقدم .

٨- التحليل المالى للقوائم المالية :

ويتضمن الجزء الخاص بالتحليل المالى فى الدراسة الائتمانية الجوانب الآتية :

أ- التحليل المالى التاريخى HISTORICAL FINANCIAL ANALYSIS :

ويتضمن التحليل المالي للقوائم المالية التاريخية عن العامين الاخيرين كحد أدنى ويمكن أن يمتد لثلاث أو أربع أو خمس سنوات وذلك باستخدام أساليب التحليل المالى المختلفة – والتى تم تناولها فى الفصل الخامس – ***وتشمل*** :

- القوائم المالية المقارنة .
- النسب المالية .
- قائمة الاموال .
- والمعدلات المحاسبية .

ويكشف التحليل المالى التاريخى عن ***الجوانب التالية فى نشاط العميل*** :

- معرفة مدى نمو أو تراجع حجم المنشأة .
- تقييم سياسات المنشأة المختلفة .
- معرفة تطور أو تراجع ايرادات وأرباح العميل .
- معرفة تطور الهيكل التمويلى للمنشأة ومصادر التمويل التى تعتمد عليها فى تمويل النشاط .

وليس من الضرورى بالطبع إجراء كل أساليب التحليل المالى فى كل الدراسات الائتمانية ولكن يتم إجرآء الاساليب التى تخدم نوع وطبيعة التسهيلات الائتمانية المطلوبة ، ويتدرج التحليل المالى من حيث العمق كلما كانت قيمة التسهيلات الائتمانية المطلوبة كبيرة وكلما كانت آجالها أطول .

ب - تحليل مالي مستقبلي FUTURE FINANCIAL ANALYSIS :

ويقصد به تحليل آثار منح التسهيلات الائتمانية المطلوبة للعميل على المركز المالى والنسب المالية له وبيان التدفقات النقدية المتوقعة خلال سريان التسهيلات الائتمانية وقياس المقدرة على سداد هذه التسهيلات وبيان مدى استيعاب نشاط العميل لحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة له .

ولاشك أن مثل هذا التحليل يعتمد بدرجة كبيرة جدا على عنصر التقدير ، وتتخذ الارقام التى حققها العميل فى الماضى من واقع التحليل التاريخى للقوائم المالية كأساس أو مدخل لتقدير أداء العميل المتوقع فى المستقبل وخلال سريان التسهيلات الائتمانية ، ويتضمن هذا التحليل تصوير للمركز المالى للعميل بعد منحه التسهيلات الائتمانية المطلوبة من البنك وآثارها على مركزه المالى .

قوائم التدفقات النقدية المتوقعة EXPECTED CASHFLOW STATEMENTS :

تظهر قوائم التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية الداخلة INFLOW والخارجة OUTFLOW وصافى التدفقات النقدية NET CASHFLIW المتوقعة من ايرادات العميل خلال فترة سريان التسهيلات الائتمانية ، وتعد قوائم التدفقات النقدية المتوقعة بمثابة المؤشر الذى يفصح بصورة تقريبية الى حد كبير لمدى كفاية الأرصدة النقدية المتولدة من نشاط العميل لإستمراره فى النشاط بالاضافة الى سداد التزاماته الدورية والجارية .

جـ - التوصية PROPOSAL / RECOMMENDATION :

تنتهى الدراسة الائتمانية بتوصية بمنح العميل - موضوع الدراسة - التسهيلات الائتمانية المطلوبة أو تخفيضها أو إرجاء النظر فيها أو رفضها والاعتذار للعميل عن عدم منحه التسهيلات الائتمانية المطلوبة من البنك .

وتعد التوصية بمثابة نتيجة أو خلاصة للدراسة الائتمانية ، وتعتمد التوصية على ما جاء بالدراسة الائتمانية من أسباب ومؤشرات فنية وموضوعية ، ***وفى حالة التوصية بالموافقة تتضمن التوصية الشروط الاتية :***

- قيمة التسهيلات الائتمانية المقترح منحها للعميل .
- الاغراض التى ستستخدم فيها التسهيلات الائتمانية .

- مدة السداد المقترحة .

- طريقة وشروط استخدام التسهيلات وصرفها .

- سعر الفائدة على هذه التسهيلات .

- الضمانات المقترح قبولها .

وفى حالة التوصية بتخفيض أو إرجاء النظر تتضمن التوصية الأسباب والمؤشرات التى أدت لذلك .

وفى حالة التوصية بالرفض تتضمن التوصية الآتى :

فى حالة إنتهاء التوصية فى الدراسة الائتمانية بالتوصية برفض أو حفظ طلب العميل للحصول على تسهيلات إئتمانية من البنك فيجب أن تتضمن الأسباب المحددة والموضوعية لذلك ، وغالبا ما تتم التوصية بالرفض أو حفظ طلب العميل للحصول على تسهيلات إئتمانية من البنك بناء على مؤشرات ذات تأثير قوى على المركز الائتمانى للعميل ، ***ومن أهم الاسباب التى تؤدى الى التوصية بالرفض الاسباب الاتية*** :

- عدم التزام العميل فى تعاملاته السابقة مع البنك أو مع الغير .

- سوء سمعة العميل فى السوق والبنوك .

- تحقيق العميل لخسائر متزايدة ومتتالية .

- ضعف المؤشرات المالية للعميل بشكل عام .

- توسع العميل فى الحصول على التسهيلات الائتمانية من البنوك بما يفوق طاقة نشاطه على الاقتراض .

- الركود الشديد فى السوق التى يعمل فيها العميل

- سوء وضعف مركز العميل بالنسبة للديون الممتازة .

- وجود امتيازات كبيرة ومتعددة على أصول العميل .

- رفع دعاوى من الغير لإشهار إفلاس العميل أو عقد صلح واق من الافلاس .

- وجود حظر أو دعاوى أو تسويات بالمركز المجمع للعميل .

وفى هذه الحالات السابقة ، تتم التوصية بالرفض وذلك نظرا للمستوى الكبير

جدا من المخاطر الائتمانية التى يمكن أن يواجه البنك فى حالة منح ائتمان مصرفى فى مثل هذه الحالات .

ويتم عرض الدراسة الائتمانية متضمنة التوصية على السلطة الائتمانية المختصة للبت فيها وإعتمادها ، فالدراسة الائتمانية تكون بمثابة اقتراح ائتمانى حتى اعتمادها من السلطة الائتمانية والتى يكون لها حق التعديل فى هذه الدراسة الائتمانية بالطبع ، وبعد إعتماد السلطة الائتمانية للدراسة الائتمانية يعنى ذلك أنها أصبحت موافقة أو قرار إئتمانى ويتم إخطار العميل فى جميع الحالات سواء بالموافقة أو بالرفض أو بالتخفيض .

المبحث الثانى
دراسة حالة إئتمانية

تمهيـد :

يتضمن هذا المبحث التطبيق العملى لاعداد الدراسة الائتمانية ولكيفية الوصول الى توصية إئتمانية ، أو بمعنى أدق كيفية استخدام مؤشرات الجدارة الائتمانية وأسس التحليل الائتماني بشكل تطبيقى وذلك بهدف اعداد وصياغة الدراسة الائتمانية على ضوء البيانات والمعلومات التى تم جمعها عن العميل طالب التسهيلات الائتمانية وعن نشاطه .

ويتطلب إعداد الدراسات والاقتراحات الائتمانية مهارات معينة أهمها ، وجود خلفية أكاديمية قوية فى العلوم التجارية كالمحاسبةACCOUNTANCYوالاقتصاد-ECONOMICS وادارة الاعمال BUSINESS ADMINATRATION بالاضافة الى الالمام بمبادىء القانون التجارى COMMERCIAL LAWوالتشريعات المنظمة لممارسة النشاط التجارى والاقتصادى بشكل عام ، وذلك فضلا عن ضرورة تمتع رجل الائتمان بمقدرة متميزة على التحليل والاستنتاج وقوة الملاحظة والقدرة على الاقناع والاتصال الشخصى PERSONAL CONTACT وبالرغم من أن التحليل المالى يلعب دورا كبيرا فى الدراسة الائتمانية ، إلا أن الدراسة الائتمانية فى مضمونها ومجملها ليست أرقاما مجردة ، فالدراسة الائتمانية الجيدة يجب أن تتجاوز حدود الارقام وتكشف عن الاسباب (نقاط الضعف أو القصور وجوانب القوة) التى تقف وراء هذه الارقام والتى أدت الى إظهارها على ماهى عليه .

وسنتناول فى هذا المبحث ***دراسة حالتين ائتمانيتين*** CASE STUDY

الاولى :

دراسة حالة إئتمانية تنتهى بالتوصية بالموافقة على منح العميل تسهيلات إئتمانية .

والثانية :

دراسة حالة إئتمانية تنتهى بالتوصية برفض (حفظ) طلب العميل للحصول على تسهيلات ائتمانية .

ونتناول فيما يلى كل منهما بشىء من التفصيل والتحليل :

١ - دراسة الحـالة الأولى

دراسة حالة ائتمانية تنتهى بالتوصية بالموافقة على منح العميل التسهيلات الائتمانية .

المعلومات الاساسية والمستندات المقدمة من العميل :

تقدمت إحدى المنشأت التجارية (منشأة S التجارية) وتعمل فى مجال تجارة لعب الاطفـال بطلب للبنك ***للحصول على التسهيلات الائتمانية*** التالية وذلك بتاريخ ١٩٩٥/٢/٥

- ٢٠٠ ألف جنيه حد اعتماد جارى مدين .
- ٣٠ ألف جنيه حد خطابات ضمان محلية .

وتقدم العميل للبنك ***بالمستندات الاتية*** :

- السجل التجارى وأخر تجديد .
- البطاقة الضريبية والمركز الضريبى وصور الاقرارات الضريبية .
- ترخيص مزاولة النشاط .
- شهادة التأمينات الاجتماعية وايصالات السداد .
- الحسابات الختامية للسنوات ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ معتمدة من مراجع الحسابات .
- عقد ابرام حملة اعلانية
- تحقيق الشخصية .
- شهادة سلبية من مكتب السجل التجارى .
- عقد ايجار مركز المنشأة .
- مستندات الاملاك .
- رخصة سيارة نصف نقل باسم المنشأة .

وفيما يلى بيان بالحسابات الختامية للعميل (منشأة S التجارية) عن السنوات الماليه المنتهية فى ١٩٩٢/١٢/٣١ ، ١٩٩٣/١٢/٣١ . ١٩٩٤/١٢/٣١ .

البيــان	الســـــنوات		بالالف جنيه
	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الاصول			
أصول متداولة			
نقدية وبنوك	٢٠	٢٥	٣٠
مخزون	٢٠٠	٢٥٠	٣٧٠
أوراق قبض	٨٠	٧٥	٥٠
اجمالى الاصول المتداولة	٣٠٠	٣٥٠	٤٥٠
أصول ثابتة			
سيارات	٨٠	٧٠	٦٠
تجهيزات وديكورات	١٠٠	٩٠	١٥٠
حملة إعلانية	٣٠	٢٠	٤٠
اجمالى الاصول الثابتة	٢١٠	١٨٠	٢٥٠
اجمالى الاصول	٥١٠	٥٣٠	٧٠٠
الخصوم وحقوق الملكية			
خصوم متداولة			
موردين	١٢٠	٥٠	١٠٠
بنوك دائنة	٣٠	١٠٠	—
أوراق دفع	—	١٠	٣٠
مستحقات قصيرة الاجل	٥	٥	١٠
اجمالى الخصوم المتداولة	١٥٥	١٦٥	١٤٠
حقوق الملكية			
رأس المال	٢٥٠	٢٥٠	٣٥٠
الارباح المحجوزة	٨٠	١١٥	٥٠
جارى صاحب المنشأة	٢٥	—	١٦٠
اجمالى حقوق الملكية	٣٥٥	٣٦٥	٥٦٠
اجمالى الخصوم وحقوق الملكية	٥١٠	٥٣٠	٧٠٠

البيـــان	الســـــنوات		بالألف جنيه
	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
المبيعات	٦٠٠	٦٩٠	٨٣٠
(–) تكلفة المبيعات	٤٠٠	٤٣٠	٥٢٠
مجمل الربح	٢٠٠	٢٦٠	٣١٠
(–) مصروفات ادارية وعمومية	٥٠	٥٥	٦٠
صافى الربح قبل الضرائب	١٥٠	٢٠٥	٢٥٠
(–) الضرائب	٣٠	٤٥	٦٠
صافى الربح بعد الضرائب	١٢٠	١٦٠	١٩٠
بلغت المشتريات خلال السنة	٢٩٠	٢١٠	٢٥٠

وبفحص المستندات المقدمة من العميل منشأة (S) التجارية تبين الاتى :

– الشكل القانونى منشأة فردية تأسست عام ١٩٨٦ برأسمال قدره ١٠٠ ألف جنيه تمت زيادته فى عام ١٩٩٤ (آخر زيادة) ليصبح ٣٥٠ ألف جنيه .

– المنشأة منتظمة فى سداد التأمينات الاجتماعية والضرائب .

– للمنشأة مركز واحد يقع فى المنطقة التجارية بوسط المدينة ومؤجر من الغير .

– المنشأة تعمل فى مجال تجارة لعب الأطفال المحلية والمستوردة .

– لاتوجد ديون ممتازة على أصول المنشأة .

– لاتوجد أنشطة أخرى لصاحب المنشأة .

– المنشأة تتعامل مع القطاع العام فى حدود ١٥٪ من رقم أعمالها .

– تم الاطلاع على المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية للمنشأة وتبين أنه لايوجد مركز مجمع للمنشأة وذلك حتى آخر ديسمبر ١٩٩٤ .

– **تم طلب استعلام وأسفر عن النتيجة الآتية :**

بنوك التعامل : بنك (A) حـ/ جارى دائن ، وسبق حصول العميل على تسهيلات من هذا البنك وتم سدادها بانتظام .

الامـلاك : يمتلك المستعلم عنه عقـار كـائن بشارع (N) وشالية بالساحل الشمالي . وسيارتين ملاكى .

السمعة : لايوجد مايشوب الى السمعة ومنشأة العميل من المنشأت المعروفة فى مجال تجارة لعب الأطفال ويؤخذ فى الاعتبار الطبيعة الموسمية لنشاط العميل .

– تمت زيارة مقر المنشأة بتاريخ ١٩٩٥/٢/٨ وتم عمل ***تقرير زيادة موضح به الاتى*** :

– موقع المنشأة ، مساحتها ، وصفها ، والموجودات ، وسير العمل بها .

– تمت مناقشة العميل ***وتم عمل تقرير مناقشة وتضمن*** .

يرغب العميل فى الحصول على التسهيلات الائتمانية المطلوبة ***وذلك للغرض الاتى*** :

– زيادة التوريد لكبرى محـلات القطاع العام والدخول فى المناقصات التى تطرحها لذلك يرغب فى الحصول على حد لإصدار خطابات ضمان ليتمكن من دخول هذه المناقصات .

– الحصول على ٢٠٠ ألف جنيه لتوفير السيولة اللازمة للشراء النقدى من الموردين والحصول على خصومات كبيرة مقابل الدفع النقدى .

– التوسع فى الاعلان بحملة اعلانية كبيرة قبل موسم الاعياد القادم .

– البدء فى العمل كموزع نصف جملة للمتاجر الصغيرة وبتسهيلات موردين يمنحها لهم .

– تم الحصـول على ***مؤشرات السوق*** وذلك من واقع الدراسات التسويقية المتاحة بإدارة البحوث بالبنك وتضمنت مؤشرات سوق لعب الاطفال ***المؤشرات الاتية*** :

تشير مؤشرات السوق الى زيادة الطلب على لعب الاطفال وذلك **للأسباب** ***الاتية*** :

– زيادة معدل النمو السكانى وخصوصا معدل المواليد .

– ارتفاع نسبة الاطفال فى التركيبة السكانية .

– زيادة نسبة الجزء المنفق على الأطفال كنسبة من الدخل وذلك بالنسبة للأسر ذات الطفل الواحد أو الطفلين .

– يزداد الطلب على منتجات لعب الاطفال فى المواسم والاعياد بشكل عام .

– من المتوقع زيادة الطلب مستقبلا وفقا لهذه العوامل .

ومن خلال هذه المعلومات والبيانات وتحليلها ***يمكن إعداد الدراسة الائتمانية متضمنة التوصية على النحو الاتى*** :

مذكرة دراسة تسهيلات إئتمانية
فى حدود إعتماد الفرع

اسم العميل : منشأة (S) التجارية .

العنوان : ٣٠ شارع (R) – المنطقة التجارية – وسط المدينة .

الشكل القانونى : منشأة فردية .

النشاط : تجارة لعب الاطفال (المحلية والمستوردة)

رأس المال : ٣٥٠ ألف جنيه (مدفوع بالكامل)

تاريخ التأسيس : ١٩٨٦

الانشطة الاخرى : لايوجد

الحسابات المرتبطة : لايوجد

التسهيلات الائتمانية المطلوبة :

قيمة التسهيلات : ١– ٢٠٠ ألف جنيه حد اعتماد جارى مدين لمدة سنة قابلة للتجديد .

٢– ٣٠ ألف جنيه حد خطابات ضمان محلية .

٢٣٠ ألف جنيه (الاجمالى)

نوع التسهيلات : قصيرة الاجل

الغرض من التسهيلات : ١– تدعيم مركز السيولة للتوسع فى النشاط الجارى

٢– اصدار خطابات ضمان لدخول المناقصات المحلية لتوريد لعب الاطفال

الضمانات المقدمة :١– سحب شيك على المنشأة بقيمة الحد الجارى المدين + الفائدة حتى تاريخ الانتهاء

٢- الغطاء النقدى ٢٠ ٪ - ٣٠ ٪ من قيمة خطابات الضمان الصادرة على قوة الحد .

٣- سحب شيك بكامل قيمة خطابات الضمان الصادرة على قوة الحد .

سعر الفائدة المقترح : ١٥ ٪ سنويا / فائدة محصلة شهريا .

معد الدراسة : أ . ع . أ

المراجع : ع . أ . ع

السلطة الائتمانية : مدير الفرع

تاريخ تقديم الطلب : ٥ / ٢ / ١٩٩٥

تاريخ ورود الاستعلام : ١٦ / ٢ / ١٩٩٥

تاريخ ورود المركز المجمع : ١٤ / ٢ /١٩٩٥

تاريخ زيارة المنشأة : ١٩٩٥/٢/٨

تاريخ اعداد الدراسة : ١٩٩٥/٢/١٧

ملخص المستندات المقدمة :

- السجل التجارى للمنشأة رقم XXX ومجدد حتى نهاية ١٩٩٧ .
- البطاقة الضريبية للمنشأة رقم XXX والملف الضريبى رقم XX/XX/ مأمورية ضرائب XXXXX
- الرقة التأمينى للمنشأة XXX مكتب تأمينات XXXXX
- رخصة مزاولة النشاط / دائمة رقم XXX صادرة من مكتب تراخيص XXXXXX
- عقد إيجار مقَر المنشأة بتاريخ ١٩٨٦/١/١ وثابت التاريخ .
- بطاقة عائلية رقم XXXX وصادرة من مكتب XXXXXX
- ترخيص سيارة نصف نقل رقم XXXX وسارى حتى XXXXX باسم المنشأة .
- شهادة سلبية صادرة من مكتب سجل تجارى XXXXX بتاريخ ١٩٩٥/٢/٤

المقومات المادية والمعنوية للمنشأة :

أ- الموقع :

تقع المنشأة بشارع R التجارى رقم XXX وهو شارع رئيسى فى قلب السوق التجارى بوسط المدينة وملائم لنشاط المنشأة حيث تتواجد داخل مراكز التسوق الرئيسية بالمدينة .

ب - المســاحة :

تبلغ المساحة الإجمالية ١٥٠م٢ وتتضمن مخزن داخلى ملحق وواجهات العرض فى حدود ١٢ متر مربع ، والمساحة تسمح بالتوسع فى النشاط حاليا ومستقبلاً .

جـ - الموجودات :

- المخزون ويقدر بحوالى ٣٥٠ ألف جنيه طبقا لتقدير العميل (وتم الاطلاع على فواتير الشراء) .

- المنشأة مجهزة بفاترينات عرض كبيرة ونظام إضاءة وتكييف ٤ حصان وديكورات بالمرايات والزجاج الملون .

- للمنشأة سيارة نصف نقل تستخدم فى النشاط .

د - النشــاط :

تجارة لعب الأطفال قطاعي والتوريد لكبرى محلات القطاع العام ويتصف النشاط بأنه موسمى الى حد كبير لإزدياد الطلب على لعب الأطفال فى الاعياد والمناسبات المختلفة .

هـ - المقومــات المعنوية :

للمنشأة شهرة جيدة فى مجال تجارة لعب الأطفال ويقدر الحق المعنوى للمنشأة بـ ٣٥٠ الف جنيه متضمن حق الايجار .

و - خبرة العميل فى النشاط :

تمتد خبرة العميل فى مجال تجارة لعب الاطفال الى ١٥ عاما حيث سبق وان عمل احد الشركاء كموزع ومسوق للعب الاطفال بالخارج بدول الخليج العربى .

الموقف من الديون الممتازة :

أ- التأمينات الاجتماعية :

المنشأة منتظمة فى السداد ولاتوجد مستحقات وتم الاطلاع على آخر إبطال سداد بتاريخ ١٩٩٥/٢/٣ وتحت رقم XXX وذلك عن شهر فبراير ١٩٩٥ ، والرقم

التأمينى للمنشأة XXX/XXX/ وذلك عن عدد ٨ عامل بخلاف صاحب المنشأة .

ب - المركز الضريبى :

تمت المحاسبة الضريبة للمنشأة من تاريخ مزاولة النشاط فى عام ١٩٨٦ وحتى نهاية ١٩٩١ وقامت المنشأة بالسداد بالكامل وتم الاطلاع على نماذج الربط وايصالات السداد ومذكرة التسوية الضريبية عن هذه السنوات .

وبالنسبة للسنوات ١٩٩٢ / ١٩٩٤ قامت المنشأة بتقديم الاقرارات الضريبية وسداد الضرائب المستحقة طبقا لها ولم تخطر بأى نماذج ضريبية ، والمركز الضريبى للمنشأة سليم وفقا للقانون الضريبى السارى .

جـ - الموقف من الرهون :

لاتوجد أى رهونات من أى نوع مقيدة على منشأة العميل ولا إمتيازات من أى نوع حتى تاريخه ، وقدم العميل شهادة سلبية من السجل التجارى بتاريخ ١٩٩٥/٢/٤ .

سابقة التعامل مع البنك :

لاتوجد سابقة تعامل للمنشأة مع البنك وذلك بعد الرجوع الى سجلات البنك والى ادارة الاستعلامات والقضايا .

الاستعلام :

انتهى الاستعلام المؤرخ ١٩٩٥/٢/١٦ **الى النتيجة الاتية :**

بنوك التعامل : بنك (A) جـ / جارى دائن .

- سبق حصول المستعلم عنه على تسهيلات ائتمانية من البنك (A) بمبلغ ١٢٠ ألف جنيه وتم سدادها بانتظام فى عام ١٩٩١ .

أهم الموردين : - مؤسسة H للتوكيلات التجارية .

- مؤسسة Z للتوكيلات العالمية .

(وهم من مستوردى لعب الاطفال)

أهم العملاء : - كبرى محلات القطاع العام (بكميات محدودة .

يتم التعامل بشيكات ولاتوجد شيكات مرتدة .

- يتم التعامل بكمبيالات ولاتوجد بروتستات .

- البيع بالتجزئة للمستهلك النهائى .

الاملاك :

يمتلك المستعلم عنه عقار كائن فى شارع XXX وشالية بالساحل الشمالى وسيارتين ملاكى رقم XXX ورقم XXXX .

السمعة :

لايوجدمايشوب الى السمعة ومنشأة العميل من المنشأت المعروفة فى مجال تجارة لعب الاطفال ويؤخذ فى الاعتبار الطبيعة الموسمية لنشاط العميل .

المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية للمنشأة :

تم الاطلاع على المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية للمنشأة بتاريخ ١٩٩٥/٢/١٤ وتبين عدم وجود مركز مجمع للتسهيلات وذلك حتى نهاية ديسمبر ١٩٩٤ .

مركز المنشأة في السوق ومؤشرات السوق :

أ- مركز المنشأة فى السوق :

- تضمن الاستعلام اشارة الى أن المنشأة من المنشأت المعروفة فى مجال تجارة لعب الاطفال وهذا يعكس مركزها الجيد فى السوق .

- بدراسة الحسابات الختامية - والتي سترد تباعا - تبين أن معدل نمو المبيعات فى عام ١٩٩٤ بالمقارنة بعام ١٩٩٣ بلغ ٢٠ ٪ ، كما بلغ معدل نمو صافى الربح بعد الضرائب ١٩ ٪ وهذا بالطبع مؤشر جيد يعكس مركز المنشأة في السوق .

ب - مؤشرات سوق لعب الأطفال :

أظهرت مؤشرات سوق لعب الاطفال وذلك طبقا للدراسات التسويقية المتاحة بإدارة البحوث ***فى البنك المؤشرات الاتية*** :

- ارتفاع الطلب علي لعب الاطفال مؤخرا وتوقع زيادته حتي عام ٢٠٠٠ ***وذلك للأسباب الآتية*** :

- زيادة معدل النمو السكانى (٢,٢ ٪ مؤخرا) وزيادة معدل المواليد .

- ارتفاع نسبة الاطفال فى التركيبة السكانية .

- زيادة نسبة المنفق من الدخل على الاطفال كنسبة من إجمالى الدخل وذلك بالنسبة للأسر ذات الطفل الواحد أو الطفلين .

-تحسن مستوى المعيشة يعكس زيادة فى الانفاق على الاطفال بشكل عام

ومؤشرات السوق تسمح بالتوسع فى الانشطة القائمة ودخول مشروعات جديدة للعب الاطفال حتى عام ٢٠٠٠ .

تحليل الضمانات المقدمة :

١- بالنسبة لحد التسهيل الجارى المدين مقترح منحه بالضمان الشخصى ووفقا لما تسفر عنه سلامة المركز المالى والائتمانى للعميل ويتم تحرير عقد تسهيلات بالضمان الشخصى وسحب شيك على العميل بقيمة الحد + الفائدة ويستحق فى تاريخ الانتهاء .

٢- بالنسبة لحد خطابات الضمان :

- سداد ٢٥ ٪ من قيمة خطابات الضمان الصادرة كغطاء نقدى بالنسبة لخطابات الضمان الابتدائية .

- وتزداد قيمة الغطاء النقدى الى ٣٠ ٪ بالنسبة لخطابات الضمان النهائية بالاضافة الى سحب شيك بكامل قيمة خطابات الضمان الصادرة .

التحليل المالي والمؤشرات المالية :

١- التحليل المالى التاريخى :

أ- القوائم المالية المقارنة لعامى ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ (للعامين الأخيرين)

* الميزانية العمومية المقارنة فى شكل تقرير مالى

بالألف جنيه

البيـــان	السنوات		معدل النمو	
	١٩٩٣	١٩٩٤	قيمة	٪
الأصـــول المتداولة				
نقدية وبنوك	٢٥	٣٠	٥	٪٢٠
مخزون	٢٥٠	٣٧٠	١٢٠	٪٤٨
أوراق قبض	٧٥	٥٠	(٢٥)	(٪٣٣)
١ - إجمالي الاصول المتداولة	٣٥٠	٤٥٠	١٠٠	٪٢٩
يطـــرح				
الالتزامـات المتداولة				
موردين	٥٠	١٠٠	٥٠	٪١٠٠
بنوك	١٠٠	–	(١٠٠)	(٪١٠٠)
أوراق دفع	١٠	٣٠	٢٠	٪٢٠٠
مستحقات قصيرة الاجل	٥	١٠	٥	٪١٠٠
٢ - اجمالى الالتزامات المتداولة	١٦٥	١٤٠	(٢٥)	(٪١٥)
٣- صافى رأس المال العامل	١٨٥	٣١٠	١٢٥	٪٦٧
(١ - ٢) = ٣				
يضـاف				
الاصول الثابتة				
سيارات	٧٠	٦٠	(١٠)	(٪١٤)
تجهيزات وديكورات	٩٠	١٥٠	٦٠	٪٦٧
حملة إعلانية	٢٠	٤٠	٢٠	٪١٠٠
٤- إجمالى الاصول الثابتة	١٨٠	٢٥٠	٧٠	٪٣٩
يساوى				
٥- رأس المال العامل والاصول الثابتة (٣+٤) = ٥	٣٦٥	٥٦٠	١٩٥	٪٥٣
يطـــرح				

البيـــان	السنوات		معدل النمو	
	١٩٩٣	١٩٩٤	قيمة	٪
٦- الالتزامات المتوسطة والطويلة	صفر	صفر	صفر	صفر
يساوى				
٧- صافي الاصول	٣٦٥	٥٦٠	١٩٥	٪٥٣
يساوى				
حقوق الملكية				
رأس المال	٢٥٠	٣٥٠	١٠٠	٪٤٠
الأرباح المحجوزة	١١٥	٥٠	(٦٥)	(٪٥٦)
جارى صاحب المنشأة	-	١٦٠	١٦٠	٪١٠٠
٨- إجمالى حقوق الملكية	٣٦٥	٥٦٠	١٩٥	٪٥٣

* تم اعداد الميزانية العمومية المقارنة فى شكل تقرير مالى وذلك لإظهار صافى رأس المال العامل وصافى أصول المنشأة كمفردات مستقلة لأغراض التحليل .

- تم إحتساب معدلات النمو بالأرقام المطلقة وبالنسب المئوية لتعطى صورة واضحة ودقيقة عن معدلات النمو .

قائمة الأرباح والخسائر المقارنة

بالألف جنيه

البيـــان	السـنوات		معـدل النمو	
	١٩٩٣	١٩٩٤	قيمـة	٪
المبيعـــات	٦٩٠	٨٣٠	١٤٠	٪٢٠
(–) تكلفة المبيعات	٤٣٠	٥٢٠	٩٠	٪٢١
مجمل الربح	٢٦٠	٣١٠	٥٠	٪١٩
(–) مصروفات ادارية وعمومية	٥٥	٦٠	٥	٪٩
صافى الربح قبل الضرائب	٢٠٥	٢٥٠	٤٥	٪٢٢
(–) الضرائب	٤٥	٦٠	١٥	٪٣٣
صافى الربح بعد الضرائب	١٦٠	١٩٠	٣٠	٪١٩

التعليق على القوائم المالية المقارنة للمنشأة :

– معدل نمو الأصول المتداولة = ٢٩ ٪

– معدل نمو الالتزامات المتداولة = (١٥ ٪) .

– معدل نمو صافى رأس المال العامل = ٦٧ ٪

ويلاحظ أن معدل نمو الاصول المتداولة أكبر من معدل نمو الالتزامات المتداولة والتى حققت معدل نمو سلبى (تراجع) وإنعكس ذلك على معدل نمو صافي رأس المال العامل ، وهذا يعد مؤشر أولى وجيد على سلامة المركز الجارى للمنشأة

– معدل نمو الاصول الثابتة = ٣٩ ٪ .

– معدل نمو الالتزامات المتوسطة والطويلة الاجل = لايوجد

وهذا مؤشر جيد على التوسع فى الاستثمار فى الاصول الثابتة من التمويل الذاتى للمنشأة .

– معدل نمو حقوق الملكية = ٥٣ ٪

– معدل نمو الالتزامات المتداولة = (١٥ ٪) .

وهذا مؤشر جيد على إعتماد المنشأة على مواردها الذاتية فى تمويل نشاطها حيث تزداد مساهمة الملاك وتتراجع مساهمة الدائنين فى تمويل نشاط المنشأة .

- معدل نمو المبيعات = ٢٠ ٪

- معدل نمو الأرباح = ١٩ ٪

وهذا مؤشر جيد على نمو ايرادات وأرباح المنشأة .

ب - النسب المالية للمنشأة لعامى ١٩٩٣ / ١٩٩٤ :

نسب السيولة :

البيــــان	عام ١٩٩٣	عام ١٩٩٤	الفــرق
- نسبة التداول (مرة)	٢,١٢	٣,٢١	+ ١,٠٩
- نسبة السيولة (مرة)	٦ر-	٥٧ر	- ٠٣ر-
- ٪ للمخزون الى صافى رأس المال العامل	٪١٣٥	٪١١٩	- ٪١٦
- التوزيع النسبى لعناصر رأس المال العامل :			
نقدية وبنوك	٪٧	٪٦,٦	- ٤ر٪
مخـزون	٪٧١	٪٨٢,٢	+ ٪١١,٢
أوراق قبض	٪٢٢	٪١١,٢	- ١٠,٨
الاجمــالى	٪١٠٠	٪١٠٠	

- نسبة التداول جيدة وتحسنت خلال الفترة .

- إنخفاض نسبة السيولة بالرغم من التحسن النسبي الذى طرأ خلال الفترة على نسبة المخزون الى صافى رأس المال العامل ، كما أن المخزون يشغل مساحة كبيرة فى هيكل الأصول المتداولة ، ويرجع ذلك الى طبيعة النشاط الموسمية الى حد كبير حيث يتم الاحتفاظ بمخزون كبير ويتم تصريف معظمه فى المواسم والاعياد وهذا وضع طبيعى جدا بالنسبة للمنشأت الموسمية للنشاط .

نسب النشـــاط :

البيـــان	عام ١٩٩٣	عام ١٩٩٤	الفـرق
معدل دوران اجمالى الاصول (مرة)	١,٣٠	١,١٩	- ١١ر - ٪
معدل دوران الاصول المتداولة (مرة)	١,٩٧	١,٨٤	-١٣ر-٪
معدل دوران الاصول الثابتة (مرة)	٣,٨٣	٣,٣٢	-٥١ر-٪
معدل دوران المخزون السلعى (مرة)	١,٧٢	١,٤٠	-٣٢ر-٪

- يرجع إنخفاض معدل دوران المخزون السلعى بسبب موسمية النشاط وأثارها على حجم المخزون المحتفظ به والى إحتساب معدل دوران المخزون السلعى علي أساس رصيد مخزون آخر المدة وليس على أساس متوسط الارصدة الشهرية لإظهار معدل الدوران بحقيقته .

نسب الربحية :

البيـــان	عام ١٩٩٣	عام ١٩٩٤	الفـرق
٪ مجمل الربح / المبيعات	٪٣٧,٧	٪٣٧,٣	- ٤ر - ٪
٪ صافى الربح / المبيعات	٪٢٣,١	٪٢٢,٩	-٢ر-٪
٪ صافى الربح / اجمالى الاصول	٪٣٠,١٨	٪٢٧,١٤	-٣,٠٤ر-٪
٪ صافى الربح / حقوق الملكية	٪٤٣,٨	٪٣٣,٩	-٩,٩٪

نسب الربحية معقولة ومستقرة خلال الفترة نسبيا ولاتوجد تقلبات أو تغيرات حادة فيها .

نسب رأس المال :

البيـــان	عام ١٩٩٣	عام ١٩٩٤	الفـرق
٪ للاقتراض / حقوق الملكية	٪ ٤٢,٢	٪ ٢٥	٪ ١٧,٢+
٪ للخصوم المتداولة / حقوق الملكية	٪ ٤٤,٢	٪ ٢٥	٪ ١٧,٢+
٪ للأصول الثابتة / حقوق الملكية	٪ ٤٩,٣	٪ ٤٤,٦	٪ ٤,٧ −
٪ للأصول المتداولة / الاقتراض	٪ ٢١٢	٪ ٣٢١	٪ ١٠٩+

- ٪ للاقتراض/حقوق الملكية = ٪ للخصوم المتداولة /حقوق الملكية وذلك لعدم وجود التزامات متوسطة وطويلة الأجل .

- تعكس نسب رأس المال إعتماد المنشأة بالدرجة الأكبر على التمويل الذاتى (بنسبة ٧٥ ٪) وبالدرجة الاقل على الاقتراض (بنسبة ٢٥ ٪) وهذا مؤشر جيد على سلامة الهيكل التمويلى للمنشأة .

وتعكس القوائم المالية المقارنة والنسب المالية بشكل عام سلامة المركز المالى للمنشأة ، ولكن نسب السيولة منخفضة الى حد ما ولكن ذلك لايرجع الى قصور فى اداء المنشأة ، بل يرجع الى الطبيعة الموسمية للنشاط وما تفرضه من ضرورة الاحتفاظ بمخزون كبير نسبيا .

المعدلات المحاسبية لعامى ١٩٩٣ ، ١٩٩٤

البيـــان	عام ١٩٩٣	عام ١٩٩٤	الفـرق
معدل السيولة	٪١٥	٪٢١	+ ٦٪
معدل المدينين / الدائنين	٪١٢٥	٪٣٨	- ٨٧ ٪
معدل المخزون	٪٣٦	٪٤٥	٪٩+
معدل رأس المال العامل	٪٥١	٪٥٤	٪٣+
معدل المبيعات / المشتريات	٪٣٢٩	٪٣٣٢	٪٣+
معدلات الاصول :			
أ- معدل الاصول الثابتة	٪٣٤	٪٣٦	٢+
ب- معدل الاصول المتداولة	٪٦٦	٪٦٤	٢-
الاجمـــالى	٪١٠٠	٪١٠٠	
معدلات المطلوبات			
أ- حقوق الملكية	٪٦٩	٪٨٠	٪١١+
ب - البنوك الدائنة	٪١٩	—	—
جـ الالتزامات المتداولة	٪١٢	٪٢٠	٪٨+
الاجمـــالى	٪١٠٠	٪١٠٠	

وتظهر المعدلات بعاليه أن :

- تحسن معدلات المطلوبات خلال فترة المقارنة .
- استقرار معدلات الاصول نسبيا خلال فترة المقارنة .
- تحسن معدل السيولة مما يعكس مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها الجارية .
- تراجع معدل المدينين / الدائنين وذلك يرجع الى كفاءة جهاز التحصيل فى المنشأة وعدم الاعتماد الكبير على المبيعات الآجلة

٢- التحليل المالي المستقبلى :

ويتضمن آثار التسهيلات الائتمانية المطلوب منحها على المركز المالى ونشاط العميل أثناء سريان التسهيلات الائتمانية (وعلى فرض منحها) والتدفقات

النقدية المتوقعة .

أ- تحليل آثارالتسهيلات الائتمانية المطلوبة على المركز المالى ونشاط المنشأة :

على فرض منح العميل التسهيلات الائتمانية المطلوبة وتبلغ ٢٠٠ ألف جنيه حد جارى مدين **واستخدام هذه التسهيلات فى الاغراض المخصصة لها الاتية :**

المبلغ/ الف جنيه	الغرض المستخدم فيه
٢٠	حملة اعلانية جديدة
٤٠	سداد أوراق الدفع والمستحقات القصيرة الاجل
١٠٠	شراء مخزون جديد نقدا
٤٠	الاحتفاظ بها فى حساب التسهيل نقدا كهامش أمان للسيولة
١٨٥	توزيع ٥٠ ٪ من المخزون الحالى بنظام نصف الجملة والحصول على أوراق قبض بقيمتها + ٢٥ ٪ نسبة ربح =٢٣١ الف جنيه)

وعلى افتراض أن منح هذه التسهيلات سيؤدى الى زيادة المبيعات بنسبة ٢٥ ٪ والتكاليف بنسبة ١٥ ٪ (نتيجة للشراء النقدى) **سيترتب على ذلك أن تكون قائمة الأرباح والخسائر التقديرية لعام ١٩٩٥ كالاتى :**

الف جنيه	البيـــان	ملاحظـات
١٠٣٧	المبيعات	(٨٣٠ × ١٢٥٪ = ١٠٣٧)
٥٩٨	(-) تكلفة المبيعات	(٥٢٠ × ١١٥٪ = ٥٩٨)
٤٣٩	مجمل الربح	
٦٩	(-) مصروفات ادارية وعمومية	(٦٠ × ١١٥٪ = ٦٩)
٣٧٠	صافى الربح قبل الضرائب	
٩٠	(-) الضرائب	
٢٨٠	صافى الربح بعد الضرائب	

(تتضمن المصروفات الاداريه ٤٠ ألف جنيه إهلاكات وفوائد التسهيلات الائتمانية)

المركز المالى التقديرى للمنشأة على فرض منحها التسهيلات الائتمانية المطلوبة فى صورة تقرير مالى

البيـــان	ألف جنيه
الاصول المتداولة	
- نقدية وبنوك (٣٠ + ٤٠)	٧٠
- مخزون (٣٧٠ - ١٨٥ +١٠٠)	٢٨٥
أوراق قبض (١٨٥ × ١٢٥ ٪) + ٥٠)	٢٨١
١ - إجمالى الاصول المتداولة	٦٣٦
يطـــرح	
الالتزامات المتداولة	
بنوك (جارى مدين)	٢٠٠
موردين	٢٠٠
أوراق دفع (تم سدادها)	--
مستحقات قصيرة الاجل (تم سدادها)	-
٢ - إجمالى الالتزامات المتداولة	٣٠٠
٣- صافى رأس المال العامل (١ ٢)	٣٣٦
يضاف	
الاصول الثابتة	
سيارات	٦٠
تجهيزات وديكورات	١٥٠
حملة إعلانية	٦٠
٤- إجمالى الاصول الثابتة	٢٧٠
٥- صافى رأس المال العامل والاصول الثابتة (٤+٥)	٦٠٦
يطـــرح	

البيـــان	ألف جنيه
الالتزامات المتوسطة والطويلة الاجل	لايوجـــد
٧ = صافى الاصول	٦٠٦
= حقوق الملكية	
رأس المال	٣٥٠
أرباح محجوزة	٥٠
جارى صاحب المنشأة(متمم حسابى)	٢٠٦
٨- إجمالى حقوق الملكية	٦٠٦
الالتزامات العرضية	٣٠

وذلك على فرض استخدام حد خطابات الضمان بالكامل

ويلاحظ أن:

- زيادة الحساب الجارى الدائن للعميل بمبلغ ٤٦ ألف جنيه وتمثل الربح الناتج من تصريف ٥٠ ٪ من المخزون (٢٣١ الف جنيه - ١٨٥ الف جنيه) للمتاجر الصغيرة

- أثر تسهيل خطابات الضمان تم الاكتفاء بإظهاره كالتزام عرضى على المنشأة وهو يعادل ٤,٧ ٪ كنسبة من الاصول المتداولة .

- يرتفع صافى رأس المال العامل من ٣١٠ الف جنيه قبل منح التسهيلات الى ٣٣٦ ألف جنيه بعد منحها .

- تم اعداد المركز المالى على أساس افتراض استخدام التسهيلات الائتمانية فى الاغراض المخصصة لها وبالكامل .

- بالرغم من تخصيص مبلغ ٢٠ الف جنيه من قيمة التسهيلات الائتمانية لإنفاقها على الحملة الاعلانية الجديدة حيث تعد نفقات ايرادية مؤجلة ويتطلب تمويلها من المصادر الدائمة وليس القصيرة الاجل ، الا أن هذه الحملة سيكون لها انعكاس فى الاجل القصير على زيادة المبيعات كما أن قيمة المبلغ المخصص لها لايجاوز ١٠ ٪ من قيمة التسهيلات الائتمانية المطلوبة ، ولاتجاوز ٣,١٤ ٪ من إجمالى الاصول المتداولة ، وبالتالى لاتأثير لذلك على المقدرة على السداد فى الاجل القصير .

ب - التحليل المقارن للمركز الجارى للمنشأة والمقدرة على سداد الالتزامات القصيرة الاجل

البيـــان	قبل الحصول على التسهيلات	بعد الحصول على التسهيلات	الفـرق
نسبة التداول (مرة)	٣,٢١	٢,١٢	- ١,٠٩
نسبة السيولة (مرة)	٥٧ر-	١,١٧	+ ٦ر-
٪ للمخزون / صافى رأس المال العامل	٪١١٩	٪٨٤,٨٢	٪٣٤,١٨ -
٪ للاصول المتداولة / الاقتراض	٪٣٢١	٪٢١٢	٪١٠٩-
٪ صافى الربح / المبيعات	٪٢٢,٩	٪٢٧	٪٤١+
التوزيع المئوى النسبى لعناصر رأس المال العامل			
نقدية وبنوك	٪٦,٦	٪١١	٪ ٤,٤ +
أوراق قبض	٪١١,٢	٪٤٤	٪ ٣٢,٨ +
مخزون	٪٨٢,٢	٪٤٥	٪ ٣٧,٢ -
الاجمـــالى	٪١٠٠	٪١٠٠	

ويلاحظ أن :

- المركز الجارى للمنشأة بعد منح التسهيلات فى موقف أفضل ***وذلك نظرا للاتى :***

- ارتفاع نسبة العناصر السائلة فى هيكل رأس المال العامل وتراجع مساحة المخزون .

- تحسن نسبة السيولة بمقدار يجاوز قيمتها قبل منح التسهيلات وذلك على الرغم من تراجع نسبة التداول (إلا أنها فى الحدود المقبولة إئتمانيا) .

- إنخفاض ٪ للمخزون / صافى رأس المال العامل بنسبة ١٨ ,٣٤٪ .

- ٪ للأصول المتداولة / الاقتراض مازالت فى الحدود الآمنة .

- زيادة ٪ لصافى الربح / المبيعات بنسبة ٤,١ ٪

التدفقات النقدية المتوقعة خلال سريان التسهيلات الائتمانية :

وذلك على اساس تقسيم السنة الى ٤ مواسم على مدار السنة تتحقق خلالها الايرادات **كالآتى** .

جدول التدفقات النقدية المتوقعة على أساس ربع سنوى

«بالألف جنيه»

البيـــان	الربع الاول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع
رصيد أول المدة	٧٠	١٦٣	٢٥٦	٣٤٩
(+) التدفقات الداخلة				
المبيعات	٢٥٩	٢٥٩	٢٥٩	٢٥٩
اجمالى التدفقات النقدية الداخلة	٣٢٩	٤٢٢	٥١٥	٦٠٨
(–) التدفقات الخارجة				
تكلفة المبيعات	١٤٩	١٤٩	١٤٩	١٤٩
المصروفات الادارية والعمومية	٥	٥	٥	٥
الفائدة على التسهيلات	١٢	١٢	١٢	١٢
اجمالى التدفقات النقدية الخارجة	١٦٦	١٦٦	١٦٦	١٦٦
صافى التدفقات النقدية	١٦٣	٢٥٦	٣٤٩	٤٤٢
رصيد آخر المدة	١٦٣	٢٥٦	٣٤٩	٤٤٢

ويلاحظ أن :

– صافى التدفق النقدى بدءا من الربع الثانى يسمح بسداد التسهيلات الائتمانية .

– تم ادراج الفائدة على التسهيلات ضمن التدفقات الخارجة على أساس أنه سيتم سدادها شهريا (فائدة محصلة) .

– تم تقسيم السنة الى ٤ مواسم على اعتبار أن كل ربع سنة يتضمن أحد

الاعياد والمناسبات التى يزداد الطلب فيها على لعب الاطفال وهذا إفتراض واقعي جدا (لوجود أعياد خاصة بالمسلمين والاقباط على مدار السنة) وهذا يقلل من آثار الطبيعة الموسمية للنشاط الى حد كبير جدا .

– تم إعداد التدفقات الخارجة بدون الضرائب وذلك لاظهار قيمة التدفقات قبل دفع الضرائب حيث يتم سداد الضرائب عادة فى نهاية السنة المالية .

مؤشرات التنبؤ بإحتمالات عدم الوفاء (على فرض الحصول على التسهيلات) :

البيـــان	٪
صافى رأس المال العامل / إجمالى الاصول	٪٣٧
الارباح المحجوزة / إجمالى الاصول	٪٥,٥
صافى الربح (قبل الفوائد والضرائب) / اجمالى الاصول	٪٤٤,١
المبيعات / إجمالى الاصول	٪١١٤,٥
القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية للاقتراض	٪٢,٢

ويلاحظ أن :

– تم إحتساب حقوق الملكية بقيمتها الدفترية وذلك نظرا لإن المنشأة منشأة فردية وليست من شركات الأموال والتى يمكن معرفة القيمة السوقية لأسهمها بسهولة .

– تعكس المؤشرات بعالية الاحتمالات الكبيرة جدا على مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها فى المستقبل حيث تبلغ حقوق الملكية ضعف قيمة الإقتراض ، كما تبلغ الأرباح المحجوزة ٥,٥ ٪ من قيمة اجمالى الاصول ، كما أن صافى رأس المال العامل منسوبا لاجمالى الاصول يبلغ ٣٧ ٪ وهو هامش أمان مرتفع وجيد للدائنين (بما فيهم البنك) ، كما أن ربحية وإنتاجية الاصول مرتفعة ومدرة للدخل كما أظهرتها المؤشرات الخاصة بها .

المعدلات المحاسبية المقارنة (قبل وبعد الحصول على التسهيلات الائتمانية المطلوبة) :

البيـــان	قبل الحصول على التسهيلات	بعد الحصول على التسهيلات	الفـرق
معدل السيولة	١٢٪	٢٣٪	+ ٢٪
معدل المدينين / الدائنين	٣٨٪	٢٨١٪	+ ٢٤٣٪
معدل رأس المال العامل	٥٤٪	٦١٪	+٧٪
معدل المخزون	٤٥٪	٢٧٪	- ١٨٪
معدلات الاصول			
أ- معدل الاصول الثابتة	٣٦٪	٣٠٪	-٦٪
ب - معدل الاصول المتداولة	٦٤٪	٧٠٪	+٦٪
الاجمـــالى	١٠٠٪	١٠٠٪	
معدلات المطلوبات			
أ- حقوق الملكية	٨٠٪	٦٧٪	- ١٣٪
ب - البنوك الدائنة	-	٢٢٪	-
جـ - الالتزامات المتداولة	٢٠٪	١١٪	- ٩٪
الاجمـــالى	١٠٠	١٠٠٪	

وتظهر المعدلات بعالية أن :

- تحسن معدل السيولة بعد الحصول على التسهيلات المقترحة .
- تحسن معدل المخزون ومعدل المدينين / الدائنيين .
- تراجع معدل الاصول الثابتة وزيادة معدل الاصول المتداولة .

- ترجع حقوق الملكية (ولكنها مازالت فى الحدود الآمنة) وتراجع الالتزامات المتداولة وظهور البنوك الدائنة بنسبة ٢٢٪ من اجمالى الهيكل التمويلى (بقيمة التسهيلات المقترح منحها) .

إختبار التعرض للديون (بعد منح التسهيل)

البيـــان	ألـــف جنيه
- أصول ثابتة	٢٧٠
- أصول متداولة	٦٣٦
اجمالى الاصول الملموسة	٩٠٦
الديون	
- الالتزامات المتداولة	٣٠٠
- قروض	-
- اجمالى ديون المنشأة	٣٠٠

اجمالى الاصول الملموسة / اجمالى الديون = ٩٠٦ / ٣٠٠ = ٣,٠٢ مرة

وهو يزيد عن الحد الادنى (٢ مرة) للاختبار بمقدار ٥١ ٪ .

تحليل المخاطر المرتبطة بتسييل خطابات الضمان

البيـــان	القيمة بالالف جنيه
- قيمة اجمالى الحد المقترح	٣٠
يطـــرح	
- قيمة الغطاء النقدى (٣٠٪)	٩
يســاوى	
قيمة الجزء المكشوف من الحد	٢١
متوسط صافى التدفق النقدى الشهرى	
- خلال الربع الاول = ١٦٣ ÷ ٣ =	٥٤
- خلال الربع الثانى = ٢٥٦ ÷ ٣ =	٨٥
- خلال الربع الثالث = ٣٤٩ ÷ ٣ =	١١٦
- خلال الربع الرابع = ٤٤٢ ÷ ٣ =	١٤٧
- قيمة الجزء المكشوف من الحد كنسبة مئوية = (من صافى رأس المال العامل) (٢١ / ٣٣٦ × ١٠٠)	٦,٢٥٪

ويلاحظ أن :

- متوسط صافى التدفق النقدى الشهرى يسمح بالسداد فى حالة تسييل قيمة حد خطابات الضمان المقترح بالكامل وذلك بمقدار (٥٤ ÷ ٢١ =) ٢,٥مرة وذلك عند أدنى قيمة لمتوسط صافى التدفق النقدى الشهرى .

- تبلغ قيمة الجزء المكشوف من قيمة حد خطابات الضمان ٦,٢٥٪ وذلك كنسبة مئوية من صافى رأس المال العامل ، وهى نسبة فى الحدود الآمنة للغاية .

التوصـية

على ضوء ما تقدم من الدراسة اقترح الموافقة على منح منشأة العميل / منشأة (S) التجارية والكائنة فى ٣٠ شارع R بالمنطقة التجارية بوسط المدينة ، التسهيلات الائتمانية الموضحة أدناه ***وبالشروط والاوضاع الاتية*** :

أولا :

حد اعتماد جارى مدين بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه بغرض تمويل السيولة اللازمة لتوسيع نشاط المنشأة ***بالشروط الاتية*** :

١- يسرى الحد لمدة سنة قابلة للتجديد - بموافقة البنك - وتبدأ من تاريخ التعاقد .

٢- التوقيع على عقد قرض بالضمان الشخصى .

٣- سعر الفائدة ١٥٪ (فائدة محصلة شهريا) .

٤- سحب شيك على العميل بإجمالى قيمة حد الاعتماد+ الفائدة ويستحق فى تاريخ الانتهاء .

٥- يتم ايداع وسحب ايرادات ومصروفات المنشأة من خلال حساب التسهيل .

٦- يتم استخدام التسهيل (الصرف) تحت إشراف إدارة الائتمان دوريا .

ثانيـا :

حد خطابات ضمان / محلية بمبلغ ٣٠ ألف جنيه لإصدار خطابات ضمان ابتدائية لشركات القطاع العام ***بالشروط الاتية*** :

١- يسرى الحد لمدة سنة قابلة للتجديد - بموافقة البنك - وتنتهى فى تاريخ انتهاء حد الاعتماد الجارى المدين المذكور فى البند أولا .

٢- غطاء نقدى بنسبة ٢٠٪ للخطابات الابتدائية وتزداد الى ٣٠٪ للخطابات النهائية .

٣- سحب شيكات بكامل قيمة خطابات الضمان الصادرة تستحق بعد ٩٠ يوم للخطاب الابتدائى ، وبعد ١٨٠ يوم للخطاب النهائى وتجدد عند اللزوم .

٤- يطبق سعر الفائدة السارى فى تاريخ تسييل أحد هذه الخطابات فى حالة تسييل الجهات المستفيدة لها

معد الدراسة

أ . ع . أ

الصلاحية الائتمانية ، مدير الفرع .

٢- دراسة الحالة الثانية :

دراسة حالة إئتمانية تنتهى بالتوصية برفض (حفظ) طلب العميل للحصول على تسهيلات ائتمانية

المعلومات الأساسية والمستندات المقدمة من العميل :

تقدمت منشأة (X) التجارية وتعمل فى مجال تجارة قطع غيار السيارات بطلب للبنك بتاريخ ١٩٩٥/٢/٥ ***وذلك للحصول على التسهيلات الائتمانية الاتية*** :

٤٠٠ ألف جنيه حد اعتماد جارى مدين .

وتقدم العميل بالمستندات الاتية :

- السجل التجارى وآخر تجديد .
- ترخيص مزاولة النشاط .
- البطاقة الضريبية والمركز الضريبى وصور الإقرارات الضريبية .
- شهادة التأمينات الاجتماعية وإيصالات السداد .
- سجل الوكلاء التجاريين .
- عقد ايجار مركز المنشأة .
- عقد الشركة .
- شهادة سلبية صادرة من السجل التجارى .
- بطاقات تحقيق الشخصية .

- رخصة سيارة مملوكة للمنشأة .

- الحسابات الختامية عن السنوات ١٩٩٢ ، ١٩٩٣، ١٩٩٤ .

-كما اوضح العميل فى طلبه استعداده لقيد رهن تجارى لمقومات المنشأة ضمانا للتسهيلات المطلوبة وفيما يلى بيان بالحسابات الختامية للعميل (منشأة X التجارية) عن السنوات المالية المنتهية فى ١٩٩٢/١٢/٣١ ، ١٩٩٣/١٢/٣١ ، ١٩٩٤/١٢/٣١ .

البيـــان	السـنوات		(بالالف جنيه)
	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الاصول			
أصول متداولة			
نقدية وبنوك	١٥	١٠	٢٥
مخزون قطع غيار	٢٦٠	٣١٠	٣٦٠
أوراق قبض	٢٥	٥٠	٤٥
اجمالى الاصول المتداولة	٣٠٠	٣٧٠	٤٣٠
اصول ثابتة			
مصريف تأسيس	٤٠	٣٠	٢٠
تجهيزات وديكورات	٥٠	٤٠	٣٠
سيارات	١٠٠	٩٠	٨٠
حق معنوى	٦٠	٥٠	٤٠
إجمالى الاصول الثابتة	٢٥٠	٢١٠	١٧٠
اجمالى الاصول	٥٥٠	٥٨٠	٦٠٠
الخصوم وحقوق الملكية			
خصوم متداولة			
موردين	٢٣٠	٢٧٠	٣٠٠
أوراق دفع	٦٠	٥٠	٦٥
مستحقات قصيرة	١٠	٣٠	٢٥
بنوك دائنة	٥٠	٣٠	١٠

البيـــان	السنوات (بالالف جنيه)		
	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
اجمالى الخصوم المتداولة	٣٥٠	٣٨٠	٤٠٠
خصوم طويلة الاجل	–	–	–
حقوق الملكية			
رأس المال	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
اجمالى حقوق الملكية	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
اجمالى الخصوم وحقوق الملكية	٥٥٠	٥٨٠	٦٠٠
المبيعات	٤٥٠	٤٩٠	٥١٠
(–) تكلفة المبيعات	٣٨٠	٤١٠	٤٢٥
مجمل الربح	٧٠	٨٠	٨٥
(–) مصروفات ادارية وعمومية	٤٠	٤٧	٥١
صافى الربح قبل الضرائب	٣٠	٣٣	٣٤
(–) الضرائب	٨	٩	١٠
صافى الربح بعد الضرائب	٢٢	٢٤	٢٤

وبفحص المستندات المقدمة من العميل منشأة (X) التجارية تبين الاتى :

– الشكل القانونى شركة تضامن بموجب عقد عرفى ثابت التاريخ بين الشريك (أ) والشريك (ب) وتأسست فى ٣٠ /١٩٩١/٨ .

– بدأت المنشأة مزاولة نشاطها فى ١٩٩٢/١/١ .

– رأسمال الشركة ٢٠٠ ألف جنيه مناصفة بين الشريكين .

– المنشأة تعمل فى مجال تجارة قطع غيار السيارات .

– للمنشأة مقر واحد يقع بجوار منطقة ورش اصلاح السيارات ومؤجر من الغير .

– لمنشأة منتظمة فى سداد التأمينات الاجتماعية .

– المنشأة منتظمة فى سداد الضرائب .

- لاتوجد أنشطة أخرى للشركاء .
- المنشأة لاتتعامل مع القطاع العام .
- لاتوجد ديون ممتازة أو رهون على أصول الشركة .
- حق الادارة والتوقيع للشريكين مجتمعين أو منفردين .
- تم الاطلاع على المركز المجمع للمنشأة وللشريكين (أ) ، (ب) **وتبين *الاتى*** :

- المنشأة حاصلة على تسهيلات إئتمانية من أحد البنوك (حد اعتماد جارى مدين) مصرح به ١٠٠٠٠ جنيه ومستخدم ١٠٠٠٠ جنيه وذلك حتى نهاية ديسمبر ١٩٩٤ ، ومطابق لاقرار العميل ، بنوك التعامل أو كفالات وضمانات ١٠٠٠٠ جنيه مصرح ومستخدم للشريكين (أ) ، (ب) .

- تم طلب الاستعلام وقد أسفر عن ***النتيجة الاتية*** :

بنوك التعامل :

- بنك (A) حساب جارى دائن بالجنيه المصرى .

- بنك (B) تسهيلات إئتمانية مصرح به ٥٠٠٠٠ جنيه فى بداية ١٩٩٢ وتم تجديد الرصيد المستخدم للتصفية لسنة أخرى وتم السداد بالكامل فى نهاية هذا الاسبوع .

الاملاك :

يمتلك الشريك (أ) سيارة مرسيدس رقم XXXX موديل ١٩٨٩ والشريك(ب) سيارة تويوتا رقم XXXX موديل ١٩٩٢ ، والسيارتين مقيد عليهما حفظ ملكية لصالح المورد (N) وتفيد المصادر بأن سداد الاقساط يتم بصورة غير منتظمة حيث يتم تأجيل السداد لفترات تصل الى شهرين .

الانشطة الاخرى : لايوجد .

السمعة :

لايوجد ما يشوب الى السمعة حتى الان ***ويؤخد فى الاعتبار مايلى للأهمية*** :

- المنشأة مازلت حديثة العهد بالسوق .
- سابقة التعامل مع البنك (B) .

- عدم الانتظام فى سداد أقساط السيارتين .

- تمت زيارة المنشـأة بتـاريخ ١٩٩٥/٢/٨ ***وتم عـمل تقـرير زيارة مـوضح به الاتى*** :

موقع المنشأة ، المساحة ، الوصف العام ، الموجودات ، وسير العمل .

- تمت مناقشة العميل وتم عمل تقريرمناقشة **متضمن** :

يرغب العميل فى الحصول على التسهيلات الائتمانية من البنك ***ولاستخدامها فى الاغراض الاتية*** :

- التوسع فى البيع الآجل لعملائه بغرض زيادة المبيعات والتخلص من المخزون .

- الشـراء النقـدى من الموردين والوكـلاء للحـصـول على الخـصـم النقـدى لتخفيض تكلفة المبيعات .

- توسيع النشاط بالتعامل فى أنواع جديدة من قطع الغيار مع وكلاء جدد .

- تشير ***مؤشرات السوق الى*** :

الزيادة الكبيرة فى الطلب على قطع الغيار بسبب زيادة استيراد السيارات مؤخرا وزيادة الانتاج المحلى من السيارات (ركوب ، نصف نقل ، مينى باص)

ومن خلال هذه البيانات والمعلومات وتحليلها يمكن اعداد الدراسة الائتمانية على النحو الاتى :

مذكرة دراسة تسهيلات ائتمانية فى حدود إعتماد الفرع

اسم العميل : مؤسسة (X) التجارية .

العنوان : ٣٥ شارع ٣ الحى رقم ٥ بجوار منطقة ورش اصلاح السيارات .

الشكل القانونى : شركة تضامن

الشركاء المتضامنون : الشريك (أ) xxxx

الشريك (ب) xxxx

النشاط : تجارة قطع غيار السيارات .

رأس المال : ٢٠٠ ألف جنيه (مدفوع بالكامل) .

تاريخ التأسيس : ١٩٩١ وبدء مزاولة النشاط ١٩٩٢/١/١

الانشطة الاخرى : لايوجد .

الحسابات المرتبطة : لايوجد .

التسهيلات الائتمانية المطلوبة :

قيمة التسهيلات : ٤٠٠ الف جنيه حد اعتماد جارى مدين لمدة سنة قابلة للتجديد .

نوع التسهيلات : - قصيرة الاجل .

الغرض من التسهيلات : - تدعيم مركز السيولة للتوسع فى النشاط الجارى .

الضمانات المقدمة :

١- قيد رهن تجارى لصالح البنك للمقومات المادية والمعنوية للمنشأة .

٢- سحب شيك بقيمة الحد الجارى المدين + الفائدة يستحق فى تاريخ الانتهاء .

سعر الفائدة المقترح : ١٥٪ سنويا / فائدة محصلة شهريا .

معد الدراسة : أ . ع . أ

المراجع : ع . أ . ع

السلطة الائتمانية : مدير الفرع .

تاريخ تقديم الطلب : ٥ / ٢/ ١٩٩٥ .

تاريخ ورود الاستعلام : ١٩٩٥/٢/١٦

تاريخ ورود المركز المجمع : ١٩٩٥/٢/١٤

تاريخ زيارة المنشأة : ١٩٩٥/٢/٨

تاريخ إعداد الدراسة : ١٩٩٥/٢/١٧

ملخص المستندات المقدمة :

- السجل التجارى للمنشأة رقم XXXX ومجدد حتى نهاية ١٩٩٧ .
- عقد الشركة ومؤرخ XXXX وثابت التاريخ
- الرقم التأمينى للمنشأة XXXX
- رخصة مزاولة النشاط رقم XXXX / دائمة .
- عقد ايجار مقر المنشأة بتاريخ XXXX وثابت التاريخ .
- تحقيق شخصية الشريك (أ) رقم XXXX سجل مدنى XXX
- تحقيق شخصية الشريك (ب) رقم XXXX سجل مدنى XXX
- سجل الوكلاء رقم XXXX
- رخصة سيارة نصف نقل رقم XXXX ومجددة حتى XXX .

المقومات المادية والمعنوية للمنشأة :

أ- الموقع :

٣٥ شارع ٣ الحى ٥ بجوار منطقة ورش اصلاح السيارات - الدور الارضى والموقع ملائم لطبيعة النشاط من حيث تواجده بجوار ورش اصلاح سيارات متعددة .

ب - المساحة :

تبلغ مساحة موقع المنشأة ٦٥م٢ منها ٨ أمتار واجهات عرض على الشارع مباشرة والباقى مساحات داخلية ومخزن صغير .

جـ - الموجودات :

- مخزون يقدر بحوالى ٤٠٠ ألف جنيه حسب تقدير العميل .
- تجهيزات وديكورات وأرفف خشبية وفاترينات عرض .

- سيارة نصف نقل تستخدم فى النشاط رقم XXXX .

د- النشـــاط :

تجارة قطع غيار السيارات (ركوب ، نصف نقل ، ميكروباص) ماركات فيات ، لادا أوبل ، شيفروليه (نصف نقل) .

هـ - المقومات المعنوية :

لايمكن تقدير شهرة للمحل حيث أنه مؤسس حديثا ، ويقدر حق الايجار بمبلغ ٣٥ ألف جنيه .

و - خبرة العميل فى النشاط :

- الشريك (أ) له خبرة فى تجارة قطع الغيار سابقة على تأسيس النشاط الحالى حيث عمل فى احدى الشركات الكبيرة فى مجال قطع غيار السيارات الامريكية والشاحنات .

- الشريك (ب) ليس له خبرة سابقة فى هذا المجال قبل تأسيس المنشأة محل للدراسة .

حق الادارة والتوقيع :

طبقا لعقد الشركة حق الادارة والتوقيع للشريكين مجتمعين أو منفردين ، وبالنسبة للاقتراض باسم الشركة فيلزم توقيع الشريكين مجتمعين .

موقف المنشأة من الديون الممتازة :

(أ) التأمينات الاجتماعية :

المنشأة منتظمة فى السداد وتم الاطلاع على آخر ايصال سداد رقم XXXX بتاريخ ١٩٩٥/١/١ عن شهر فبراير وذلك عن عدد ٥ عمال بخلاف أصحاب المنشأة .

(ب) المركز الضريبى :

لم تتم المحاسبة الضريبية (لحداثة النشاط) وتقوم المنشأة بتقديم الاقرارات الضريبية فى الميعاد القانونى وتقوم بدفع الضرائب من واقع الاقرارات الضريبية .

جـ - الموقف من الرهون :

- لاتوجد رهون من أى نوع علىأصول الشركة وقدمت المنشأة شهادة سلبية

صادرة من مكتب السجل التجارى .

– يوجد حفظ ملكية على السيارتين المملوكتين للشريكين وذلك لحين سداد الاقساط المستحقة عليهما حيث تم شراؤهما بالتقسيط .

سابقة التعامل مع البنك :

لاتوجد سابقة تعامل للمنشأة أو للشريكين المتضامنين مع البنك وذلك بعد الرجوع لسجلات البنك .

الاستعلام :

انتهى الاستعلام المؤرخ ١٩٩٥/٢/١٥ ***الى النتيجة الآتية*** :

بنوك التعامل : – بنك (A) حساب جارى دائن .

– بنك (B) تسهيلات ائتمانية بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه فى بداية ١٩٩٢ وتم تجديدها للتصفية لسنة أخرى وذلك لبطء معدل استخدام الحد (الايداع والسحب) وتم سدادها خلال الاسبوع الحالى والرصيد لاشىء .

الموردين : شركة سيارات L ، شركة H للتوكيلات

شركة D للتوريدات (موردين قطع غيار ووكلاء)

العملاء : البيع للسوق ولإصحاب الورش الصغيرة وبتسهيلات محدودة فى السداد

– يتم التعامل بكمبيالات ولاتوجد بروتستوتات مقيدة (ولكن يتم طلب التأجيل وديا كثيرا)

– يتم التعامل بشيكات ولاتوجد شيكات مرتدة .

الانشطة الاخرى : لايوجد .

الاملاك : – يمتلك الشريك (أ) سيارة مرسيدس موديل ١٩٨٩ ، رقم XXXX ومقيد عليها حفظ ملكية للمورد N (ويستحق عليها ١٢ قسط × ٥٠٠٠ جنيه) وتدفع كل ٤٥ يوم .

– يمتلك الشريك (ب) سيارة تويوتا موديل ١٩٩٢ ، رقم XXXX ومقيد عليها حفظ ملكية لصالح المورد N (ويستحق عليها ١٥ قسط × ٣٠٠٠جنيه) وتدفع كل ٣٠ يوم .

وتفيد المصادر بأن الدفع لايتم بطريقة منتظمة وغالبا ما يتم طلب التأجيل وإعادة التقسيط لفترات تصل الى شهرين .

السمعة : لايوجد ما يشوب الى السمعة حتى الآن ويؤخذ ***فى الاعتبار مايلى للأهمية*** :

- المنشأة ما زالت حديثة العهد بالسوق .
- سابقة التعامل مع البنك (B) .
- عدم الانتظام فى سداد أقساط السيارتين .

المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية :

تم الاطلاع على المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية للمنشأة بتاريخ ١٩٩٥/٢/١٤ *وتبين الاتى* :

المنشأة حاصلة على تسهيلات ائتمانية بمبلغ (مصرح به) ١٠٠٠٠ جنيه .

(ومستخدم) ١٠٠٠٠ جنيه

وذلك حتى نهاية ديسمبر ١٩٩٤ .

- كفالات وضمانات : مصرح به ومستخدم ١٠٠٠٠ جنيه لكل من الشريك (أ و ب) وتم سداد هذه التسهيلات طبقا لما ورد فى الاستعلام خلال هذا الاسبوع والرصيد حاليا لاشيء ، والجدير بالذكر أن حدود هذا التسهيل كانت ٥٠٠٠٠ جنيه وتم تجديدها بالرصيد المستخدم (١٠٠٠٠ جنيه) للتصفيه لمدة سنة أخرى .

مركز المنشأة في السوق ومؤشرات السوق :

(أ) مركز المنشاة فى السوق :

- المنشأة مازالت حديثة العهد بالسوق طبقا لنتيجة الاستعلام .
- اظهر التحليلى المالى المبدئى معدلات نمو ضعيفة فى المبيعات (كما سترد تفصيلا فى التحليل المالى) .

(ب) مؤشرات السوق :

تشير مؤشرات السوق والتى تم الحصول عليها من الدراسات التسويقية بإدارة البحوث بالبنك *الى الاتى* :

- زيادة واردات قطع الغيار مؤخرا (١٩٩٣ / ١٩٩٤) بنسبة ٣٠٪ .
- زيادة واردات سيارات الركوب بنسبة ٢٠٪ .
- زيادة سيارات الركوب المحلية الصنع بنسبة ٣٥٪ .

وتشير هذه المؤشرات الى توقع زيادة الطلب على قطع الغيار نتيجة لزيادة استيراد السيارات والسيارات المصنعة محليا .

تحليل الضمانات المقدمة :

- أوضح العميل فى طلبه المؤرخ ١٩٩٥/٢/٥ الحصول على التسهيلات الائتمانية مقابل قيد رهن تجارى لكافة مقويات المنشأة لصالح البنك .

الضمانات المقدمة :

- الرهن التجارى لكافة المقومات المادية والمعنوية للمنشأة .
- سحب شيك بكامل قيمة الحد + الفوائد ويستحق فى تاريخ الانتهاء .

التحليل المالى والمؤشرات المالية :

١ - التحليلى المالى التاريخى :

أ- الميزانية العمومية المقارنة فى شكل تقرير مالى لعامى ١٩٩٣ / ١٩٩٤

البيـــان	السنوات		معدل النمو	
	١٩٩٣	١٩٩٤	قيمـة	٪
الاصول المتداولة	(بالالف جنيه)			
نقدية وبنك	١٠	٢٥	+ ١٥	+ ١٥٠٪
مخزون قطع غيار	٣١٠	٣٦٠	+ ٥٠	+١٦٪
أوراق قبض	٥٠	٤٥	- ٥	- ١٠٪
١ - إجمالى الاصول المتداولة	٣٧٠	٤٣٠	+ ٦٠	+ ١٦٪
يطـــرح				
الالتزامات المتداولة				
موردين	٢٧٠	٣٠٠	+ ٣٠	+ ١١٪
أوراق دفع	٥٠	٦٥	+ ١٥	+٣٠٪
مستحقات قصيرة الاجل	٣٠	٢٥	- ٥	- ١٧٪

بالالف جنيه

البيـــان	السنوات		معدل النمو	
	١٩٩٣	١٩٩٤	قيمـة	٪
بنوك دائنة	٣٠	١٠	- ٢٠	- ٦٧٪
٢- إجمالى الالتزامات المتداولة	٣٨٠	٤٠٠	+ ٢٠	+ ٥٪
٣- صافى رأس المال العامل	- ١٠	+ ٣٠	+ ٤٠	+ ٤٠٠٪
يضـــاف				
الاصول الثابتة				
مصاريف تأسيس	٣٠	٢٠	- ١٠	- ٣٣٪
تجهيزات وديكورات	٤٠	٣٠	- ١٠	-٢٥٪
سيارات	٩٠	٨٠	- ١٠	-١١٪
حق معنوى	٥٠	٤٠	- ١٠	-٢٠٪
٤ - اجمالى الاصول الثابتة	٢١٠	١٧٠	- ٤٠	-١٩٪
٥- صافى رأس المال العامل والاصول الثابتة	٢٠٠	٢٠٠	صفر	صفر
يطـــرح				
٦- الالتزامات المتوسطة والطويلة الاجل	-	-	-	-
يساوى				
٧ - صافى الاصول	٢٠٠	٢٠٠	صفر	صفر
حقوق الملكية				
رأس المال	٢٠٠	٢٠٠	-	-
٨- إجمالى حقوق الملكية	٢٠٠	٢٠٠	صفر	صفر

ويلاحظ أن :

- صافى رأس المال العامل غير كافى كمصدر أمان للدائنين وذلك بالفحص المبدئى .

- كما أن صافى الاصول أو حقوق الملكية تشكل نسبة منخفضة الى إجمالى التزامات المنشأة .

- (ب) قائمة الأرباح والخسائر المقارنة

(بالالف جنيه)

البيـــان	السنوات		معدل النمو	
	١٩٩٣	١٩٩٤	قيمة	٪
المبيعـات	٤٩٠	٥١٠	+ ٢٠	+ ٤٪
(-) تكلفة المبيعات	٤١٠	٤٢٥	+ ١٥	+ ٣,٦٪
مجمل الربح	٨٠	٨٥	+ ٥	+ ٦,٥٪
(-) مصروفات ادارية وعمومية	٤٧	٥١	+٤	+ ٨,٥٪
صافى الربح قبل الضرائب	٣٣	٣٤	+ ١	+ ٣٪
(-) الضرائب	٩	١٠	+ ١	+ ١١٪
صافى الربح بعد الضرائب	٢٤	٢٤	صفر	صفر

التعليق على القوائم المالية المقارنة للمنشأة :

- معدل نمو الاصول المتداولة = ١٦٪ .
- معدل نمو الالتزامات المتداولة = ٥٪ .
- معدل نمو صافى رأس المال العامل = ٤٠٠٪ .

بالرغم من ارتفاع معدلات النمو السابقة الا أنها تخفي جوانب الضعف في أداء المنشأة فمعدل نمو صافى رأس المال العامل بالرغم من أنه بلغ ٤ أضعاف الا أن هذا المعدل لايعكس حقيقته وذلك لأن صافى رأس المال العامل فى عام ١٩٩٣ كان رقما سالبا (- ١٠) وهذا يعكس الضعف الكبير فى سيولة المنشأة .

- معدل نمو حقوق الملكية = صفر .
- معدل نمو الالتزامات المتداولة = ٥٪
- لاتوجد التزامات متوسطة وطويلة الاجل .

وهذا يعكس مدى اعتماد المنشأة على الغير فى تمويل نشاطها الجارى

- معدل نمو المبيعات = ٤٪

- معدل نمو صافى الربح (قبل الضرائب) = ٣٪

- معدل نمو صافى الربح (بعد الضرائب) = صفر

وهذا مؤشر غير مطمئن لكفاءة السياسة التسويقية للمنشأة .

جـ - النسب المالية لعامى ١٩٩٣ / ١٩٩٤

نسب السيولة :

البيـــان	عام١٩٩٣	عام١٩٩٤	الفرق
نسبة التداول (مرة)	٩٧ر-	١,١	+ ١٣ر-
نسبة السيولة (مرة)	١٥ر-	١٧٥ر -	+ ٠٢٥.-
٪ للمخزون / صافى رأس المال العامل	٣١٠٠٪	١٢٠٠٪	- ١٩٠٠ ٪
التوزيع النسبى لعناصر رأس المال العامل			
نقدية وبنوك	٢,٧ ٪	٥,٨ ٪	+ ٣,١ ٪
مخزون	٨٣,٨ ٪	٨٣,٧ ٪	- ١ر-٪
أوراق قبض	١٣,٥ ٪	١٠,٥ ٪	-٣٪
الاجمـــالى	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	

وتعكس نسب السيولة الضعف الكبير فى مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها حيث أن نسبة التداول منخفضة للغاية وكذلك نسبة السيولة وذلك يرجع الى تركز نسبة كبيرة جدا من عناصر الاصول المتداولة في المخزون وبنسبة مستقرة خلال فترة المقارنة = ٨٣ ٪ وهذا يعكس ضعف السياسة التسويقية للمنشأة وأدى ضعف السيولة الى عدم الانتظام فى السداد مع البنك (B) خلال العامين الاخيرين وكذلك عدم الانتظام فى سداد أقساط السيارات الشخصية للشركاء حيث لاتوجد مصادر أخرى لديهم للسداد .

نسب النشاط :

البيـــان	عام١٩٩٣	عام١٩٩٤	الفرق
معدل دوران إجمالى الاصول (مرة)	٨٤ر -	٨٥ر-	
معدل دوران الاصول المتداولة (مرة)	١,٣٢	١,١٨	
معدل دوران الاصول الثابتة (مرة)	٢,٣٣	٣ر-	
معدل دوران المخزون السلعى (مرة)	١,٣٢	١,١٨	

- ويتضح ضعف معدلات الدوران بصفة عامة بإستثناء معدل دوران الاصول الثابتة ولايعكس ارتفاع معدل دوران الاصول الثابتة كفاءة المنشأة فى استغلال استثماراتها فى الاصول الثابتة لإن ارتفاع هذا المعدل فى المنشأت التجارية يعد أمر طبيعي جدا لإنها تعتمد على استثمارات محدودة فى الاصول الثابتة وذلك بالمقارنة بالمنشآت الصناعية .

وهذه المعدلات منخفضة كثيرا عن المعدلات المسجلة للشركات المماثلة .

- **نسب الربحية :**

البيـــان	عام١٩٩٣	عام١٩٩٤	الفرق
٪ مجمل الربح / المبيعات	٪١٦,٣	٪١٦,٧	+ ٤ر-٪
٪ صافى الربح / المبيعات	٪٤,٩	٪٤,٧	-٢ر-٪
٪ صافى الربح / إجمالى الاصول	٪٤,١	٪٤	-١ر٪
٪ صافى الربح / حقوق الملكية	٪١٢	٪١٢	صفر

- وتشير المؤشرات بعالية الى إنخفاض ربحية المنشأة وبشكل لايسمح بتوفر الايرادات والارباح الكافية لسداد الالتزامات .

- **نسب رأس المال :**

البيـــان	عام١٩٩٣	عام١٩٩٤	الفرق
٪ الاقتراض / حقوق الملكية	٪١٩٠	٪٢٠٠	+ ٪١٠
٪ الخصوم المتداولة / حقوق الملكية	٪١٩٠	٪٢٠٠	+ ٪١٠
٪ الاصول الثابتة / حقوق الملكية	٪١٠٥	٪٨٥	- ٪٢٠
٪ الاصول المتداولة / الاقتراض	٪٩٧,٣	٪١٠٧,٥	- ٪١٠,٢

- وتفصح نسب رأس المال بعاليه عن إختلال الهيكل التمويلى للمنشأة وضعف مصادر تمويلها الذاتية واعتمادها الكبير على أموال الغير فى تمويل نشاطها ولاشك أن منح تسهيلات إئتمانية لمثل هذه المنشأة سيؤدى الى مزيد من الاختلال فى الهيكل التمويلى لها .

٢- التحليل المالى المستقبلى :

١- تحليل آثار منح التسهيلات الائتمانية المطلوبة على المركز المالى ونشاط المنشأة :

على فرض منح المنشأة مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه فى صورة حد إعتماد جارى مدين *يستخدم فى الاغراض الاتية* :

- منح إئتمان لعملاء المنشأة للتخلص من ٧٥٪ من المخزون السلعى الحالى وتتضمن شروط الائتمان ٢٥٪ مقدم ، ٧٥٪ لمدة ٤٥ يوم بهامش ربح ١٥٪ .
- تخصيص ٢٥٠ ألف جنيه لشراء أصناف قطع غيار جديدة نقدا .
- تخصيص ١٥٠ ألف جنيه لسداد جزء للموردين .

ويترتب على ذلك :

- زيادة المبيعات بنسبة ٦٠٪ .
- زيادة تكلفة المبيعات بنسبة ٤٠٪ .
- زيادة المصروفات الادارية والعمومية بمبلغ ٦٠ ألف جنيه تمثل فائدة التسهيلات الائتمانية المطلوبة ويترتب على دلك أن تكون قائمة الارباح والخسائر التقديرية لعام ١٩٩٥ كالآتى :

قائمة الارباح والخسائر التقديرية بعد منح التسهيلات الائتمانية للمنشأة

ألف جنيه	البيـــــان	ملاحظـــات
٨١٦	المبيعـــات	(٥١٠ × ١٦٠٪ = ٨١٦)
٥٩٥	(-) تكلفة المبيعات	(٤٢٥ × ١٤٠٪ = ٥٩٥)
٢٢١	مجمل الربح	
١١٠	(-) مصروفات ادارية وعمومية	(منها ٦٠ ألف جنيه فائدة التسهيلات)
١١١	صافى الربح قبل الضرائب	
٣٣	(-) الضرائـــب	(بنفس النسبة ٣٠ ٪)
٧٨	صافى الربح بعد الضرائب	

ويلاحـــظ أن :

- ٪ مجمل الربح ٪ المبيعات = ٢٧ ٪
- ٪ صافى الربح ٪ المبيعات = ٩,٥ ٪

وتأثرت ٪ لصافى الربح ٪ المبيعات نتيجة تحميل أرباح المنشأة بمبلغ ٦٠ ألف جنيه تمثل الفائدة على التسهيلات الائتمانية ، وتبلغ قيمة الفائدة منسوبة لمجمل الربح ٢٧,١ ٪ ، وهى نسبة مرتفعة الى حد كبير .

المركز المالى التقديرى للمنشأة على فرض منحها التسهيلات الائتمانية المطلوبة (فى صورة تقرير مالى)

البيـــان	ألف جنيه
أصول متداولة	
نقدية وبنوك	١٠٢
عملاء	٢٣٣
مخزون	٣٤٠
أوراق قبض	٤٥
١ – إجمالى الاصول المتداولة	٧٢٠
يطـــرح	
الخصوم المتداولة	
موردين	١٥٠
بنوك دائنة	٤٠٠
أوراق دفع	٦٥
مستحقات قصيرة	٢٥
٢ – إجمالى الالتزامات المتداولة	٦٤٠
يساوى	
٣ – صافى رأس المال العامل	٨٠
يضـــاف	
الاصول الثابتة	
– مصروفات تأسيس	٢٠
– تجهيزات وديكورات	٣٠
سيارات	٨٠
– حق معنوى	٤٠

البيـــان	ألف جنيه
٤- إجمالى الاصول الثابتة	١٧٠
يســـاوى	
٥- صافى رأس المال العامل والاصول الثابتة	٢٥٠
يطـــرح	
٦- الالتزامات المتوسطة والطويلة الاجل	-
٧-= صافى الاصول	٢٥٠
٨= حقوق الملكية	
رأس المال	٢٠٠
جارى الشركاء (متمم)	٥٠
إجمـالى حقوق الملكية	٢٥٠

- يمثل جـ / جارى الشركاء متمم بقيمة الأرباح الناشئة من التخلص من المخزون .

- إختفاء رصيد مديونية البنك (B) من الالتزامات المتداولة حيث تم سداده مؤخرا كما ورد بالاستعلام

- تم إعداد المركز المالى على افتراض استخدام التسهيلات الائتمانية فى الاغراض المخصصة لها .

- تبلغ حقوق الملكية أو صافى الاصول ٣٩٪ من قيمة الاقتراض وذلك يعكس مدى الخلل فى الهيكل التمويلى للمنشأة والاعتماد على الاقتراض بدرجة أكبر من الاعتماد على حقوق الملكية فى تمويل نشاط وعمليات المنشأة .

التحليل المقارن للمركز الجارى للمنشأة والمقدرة على سداد الالتزامات قصيرة الاجل

البيـــان	قبل منح التسهيلات	بعد منح التسهيلات	الفـــرق
نسبة التداول (مرة)	١,١	١,١٣	+ ٠٣ر.
نسبة السيولة (مرة)	١٧٥ر	٥٩ر	+ ٤١٥ر
نسبة المخزون / صافى رأس المال العامل (٪)	٪١٢٠٠	٪٤٢٥	- ٪٧٧٥
نسبة الاصول المتداولة / الاقتراض (٪)	٪١٠٧,٥	٪١١٢,٥	+ ٪٥
نسبة صافى الربح / المبيعات (٪)	٪٤,٧	٪٩,٥	+ ٪٤,٨
التوزيع المئوى النسبى لعناصر رأس المال العامل			
نقدية وبنوك	٥,٨	٪١٤,٢	+ ٪٨,٤
مخزون	٪٨٣,٧	٪٤٧,٢	- ٪٣٦,٥
أوراق قبض	٪١٠,٥	٪٦,٣	- ٪٤,٢
عملاء	-	٪٣٢,٣	-
الاجمـــالى	٪١٠٠	٪١٠٠	

ويلاحظ أن :

- تحسن نسبة التداول والسيولة نسبيا ولكن مازالت تعكس الضعف فى مركز السيولة وعـــدم مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها الجارية بالدرجة الكافية .

- مازال المخزون السلعى يشغل مساحة كبيرة ضمن هيكل رأس المال العامل ويشكل نسبة كبيرة جدا منسوبا الى صافى رأس المال العامل والذى يعد هامش الامان بالنسبة المدائنين .

- نسبة صافى الربح / المبيعات مازالت منخفضة.

وتعكس هذه المؤشرات ضعف مركز السيولة وذلك بالرغم من التحسن النسبى فى التوزيع النسبى لعناصر الاصول المتداولة .

جدول التدفقات النقدية المتوقعة خلال سريان التسهيلات الائتمانية على أساس ربع سنوى

(بالالف جنيه)

البيـــان	الربع الاول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع
رصيد أول المدة	١٠٢	١٣٠	١٥٨	١٨٥
+ التدفقات النقدية الداخلة				
المبيعات	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤
اجمالى التدفقات النقدية الداخلة	٣٠٦	٣٣٤	٣٦٢	٣٨٩
(-) التدفقات النقدية الخارجة				
تكلفة المبيعات	١٤٩	١٤٩	١٤٩	١٤٩
مصروفات ادارية وعمومية	١٢	١٢	١٣	١٣
الفائدة على التسهيلات	١٥	١٥	١٥	١٥
اجمالى التدفقات النقدية الخارجة	١٧٦	١٧٦	١٧٧	١٧٧
صافى التدفقات النقدية	١٣٠	١٥٨	١٨٥	٢١٢
رصيد آخر المدة	١٣٠	١٥٨	١٨٥	٢١٢

ويلاحظ أن :

- صافى التدفقات النقدية المتوقعة خلال سريان التسهيلات الائتمانية لايسمح بسداد تسهيلات إئتمانية بمبلغ ٤٠٠ ألف جنيه سداد نهائى فى نهاية الفترة ، ولايسمح أيضا بتدوير حد التسهيل مرة واحدة على الاقل خلال الفترة بالكامل .

مؤشرات التنبؤ بإحتمالات عدم الوفاء :

البيـــان	٪
صافى رأس المال العامل / إجمالى الاصول	٪٩
الأرباح المحجوزة / إجمالى الاصول	صفـر
صافى الربح قبل الفوائد والضرائب / إجمالى الاصول	١٩,٢
المبيعات / إجمالى الاصول	٪٩١,٧
القيمة الدفترية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية للاقتراض	٪٣٩

ويلاحظ أن :

- تم احتساب حقوق الملكية بقيمتها الدفترية وذلك لإن المنشأة من شركات الاشخاص (حيث يصعب تقدير القيمة السوقية لها بدقة) .

- تعكس المؤشرات بعالية الاحتمالات الكبيرة لعدم مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها فى المستقبل حيث أن ٪ صافى رأس المال العامل الى اجمالى الاصول منخفضة (٩ ٪) للغاية ، وعدم وجود أرباح محجوزة ، كما أن معدل دوران الاصول لم يبلغ مرة واحدة ، بالاضافة الى أن حقوق الملكية تبلغ فقط ٣٩ ٪ من قيمة الاقتراض والذى يتكون بالكامل من عناصر قصيرة الاجل .

المعدلات المحاسبية المتوقعة بعد الحصول على التسهيلات المطلوبة

البيـــان	٪
- معدل السيولة	٪١٦
- معدل المخزون	٪٤٢
- معدل المدينين / الدائنين	٪١٢٩
- معدل رأس المال العامل	٪٨٨
- معدل مجمل الربح	٪٢٧
- معدل صافى الربح	٪٩
معدلات الاصول :	
أ- معدل الاصول الثابتة	٪١٩
ب - معدل الاصول المتداولة	٪٨١
الاجمـــالى	٪١٠٠
معدلات المطلوبات :	
أ- حقوق الملكية	٪٢٨
ب - بنوك دائنة	٪٤٥
جـ - الالتزامات المتداولة	٪٢٧
الاجمـــالى	٪١٠٠

وتعكس المعدلات بعاليه أن

- معدل السيولة مرتفع ولكن بسبب منح تسهيلات بمبلغ ٤٠٠ ألف جنيه .
- معدل المخزون مرتفع جدا وكذلك معدل رأس المال العامل .
- معدل صافى الربح منخفض نسبيا .
- معدل الاصول الثابتة منخفض الا أنه ملائم بالنسبة لمنشأة تجارية .
- تظهر معدلات المطلوبات ضعف التمويل الذاتى واعتماد المنشأة على الموردين والبنوك الدائنة بدرجة كبيرة (بنسبة ٧٢٪) فى تمويل نشاطها وهنا تكمن الخطورة .

إختبار التعرض للديون (على فرض منح التسهيلات)

البيـــان	بالالف جنيه	ملاحظـــات
أصول ثابتة	١٣٠	(١٧٠ - ٤٠ الحق
أصول متداولة	٧٢٠	المعنوى)
إجمالى الاصول الملموسة	٨٥٠	
الديون		
الالتزامات المتداولة	٦٤٠	
القروض	-	
إجمالى الديون	٦٤٠	

- إجمالى الاصول الملموسة / إجمالى الديون = $\frac{٨٥٠}{٦٤٠}$ = ١,٣٢ مرة .

وهـو يقل عن الحد الادنى للاختبار (٢ مرة) بمقدار ٣٤٪ وهذا يعكس اعتماد المنشأة بدرجة كبيرة على الاقتراض ، وتضعف نتيجة إختبار التعرض للديون للمنشأة – على فرض منحها التسهيلات المطلوبة – من جدارتها الائتمانية .

التوصـــية

على ضوء ما تقدم من الدراسة أقترح حفظ الطلب المقدم من العميل / مؤسسته (X) التجارية وذلك للحصول على حد اعتماد جارى مدين بمبلغ ٤٠٠ ألف جنيه والاعتذار للعميل عن عدم منحه التسهيل الائتمانى المطلوب **وذلك *نظرا للأسباب الاتية*** :

١- ضعف المركز التجارى للمنشأة .

٢- ضعف المؤشرات المالية للمنشأة بصفة عامة .

٣- سابقة التعامل الغير منتظمة مع البنك (B) طبقا لما ورد بالاستعلام .

٤- عدم الانتظام في سداد أقساط السيارات الشخصية للشركاء طبقا لما ورد بالاستعلام .

٥- كبر مبلغ التسهيل المطلوب بالنسبة لكل من :

- إجمالى استثمارات المنشأة .
- حقوق الملكية .

معد الدراسة

أ . ع . أ

الصلاحية الائتمانية : مدير الفرع .



الفصل الثامن

الائتمان المصرفي قصير الأجل



الفصل الثامن

الائتمان المصرفى قصير الاجل

مقدمــــة :

تعد البنوك التجارية من أهم وأعرق المؤسسات المالية المتخصصة فى منح الائتمان قصير الاجل للمشروعات الاقتصادية المختلفة ، ولكن لايقتصر منح الائتمان المصرفى قصير الاجل على البنوك التجارية فقط ، بل تقوم البنوك والمؤسسات المالية الاخرى بمنح الائتمان المصرفى قصير الاجل أيضا ولكن ليس على نفس النطاق الذى تقوم به البنوك التجارية بإعتبارها مؤسسات مالية - بطبيعتها - متخصصة فى منح الائتمان المصرفى قصير الاجل ، وبالرغم من تحول البنوك العالمية الى العمل كبنوك شاملة فى العقد DECADE الاخير ، إلا أن هذا لايحول دون وجود البنوك التجارية الدائم والدور الكبير الذى تقوم به فى منح الائتمان المصرفى قصير الاجل

وتنصب أغراض منح الائتمان المصرفى قصير الاجل على تمويل الحاجات الجارية للمشروعات المختلفة والتى تتمثل فى رأس المال العامل لهذه المشروعات ، وبالرغم من أن الائتمان التجارى الذى يمنح من الموردين ويستخدم فى تمويل رأس المال العامل أيضا يعد من مصادر التمويل قصيرة الاجل ، الا أن هناك اختلافات كبيرة جدا بين كل من الائتمان المصرفى والائتمان التجارى من حيث أدوات وأسلوب وأثار كل منهما .

وتركز البنوك عندما تقوم بمنح الائتمان المصرفى قصير الاجل على المركز الجارى أو مركز السيولة لعملائها وذلك لإن الائتمان المصرفى قصير الاجل يسدد من العناصر الجارية أو المتداولة للعملاء ، ويستحق السداد فى الاجل القصير دائما .

وتتطلب دراسة الائتمان المصرفى قصير الاجل خلفية قوية وعميقة جدا بموضوع رأس المال العامل وبالمفاهيم المختلفة التى تحدد نطاقه ، بالاضافة الى تحليل التعادل BREAK- EVEN ANALYSIS بإعتباره من أهم اساليب تخطيط الأرباح فى الأجل القصير وخصوصا بالنسبة للمنشأت الصناعية .

وسنتناول فى هذا الفصل موضوع الائتمان المصرفى قصير الاجل من خلال المباحث الثلاثة الاتية :

المبحث الاول : رأس المال العامل ودورة النشاط .

المبحث الثاني : تحليل التعادل .

المبحث الثالث : معايير منح الائتمان المصرفى قصير الاجل .

المبحث الأول

رأس المال العامل ودورة النشاط

تمهيــــد :

يمكن النظر الى رأس المال العامل من خلال زوايا ومفاهيم مختلفة، ويختلف مفهوم رأس المال العامل من مفهوم لآخر ، ويترتب على ذلك إختلاف فى نطاق رأس المال العامل بإختلاف نطاق هذه المفاهيم التى تتناوله ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، يختلف نطاق مفهوم إجمالي رأس المال العامل عن نطاق مفهوم صافى رأس المال العامل ، فمفهوم إجمالى رأس المال العامل أكثر إتساعا من نطاق مفهوم صافى رأس المال العامل ، فمفهوم إجمالى رأس المال العامل يعنى أن رأس المال العامل هو إجمالى الاصول المتداولة ، أما مفهوم صافى رأس المال العامل فيعنى أن رأس المال العامل هو الفرق الموجب بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة .

ولاتقتصر أثار إختلاف المفاهيم التي تتناول رأس المال العامل على تحديد نطاقه فقط بل تمتد لتشمل مصادر تمويل رأس المال العامل ، فصافى رأس المال العامل يمثل حاجة مالية دائمة ويجب أن يتم تمويله من المصادر الدائمة ، أما إجمالى رأس المال العامل فيمكن دائما تمويل جزء منه (ويتمثل فى الالتزامات المتداولة بالطبع) من مصادر التمويل المؤقتة أو القصيرة الاجل كالائتمان المصرفى قصير الاجل وتسهيلات الموردين .

وتوجد علاقة وثيقة بين الائتمان المصرفي قصير الاجل ورأس المال العامل حيث أن الائتمان المصرفى قصير الاجل يعد أحد مصادر التمويل الرئيسية لرأس المال العامل والمتمثل فى عناصر الاصول المتداولة ، ومن جهة أخرى فإن سداد الائتمان المصرفى قصير الاجل يتم من الاصول النقدية والقابلة للتسييل ضمن عناصر رأس المال العامل عند استحقاق آجال الائتمان المصرفى .

كما يرتبط رأس المال العامل للمنشأة بدورة النشاط OPERATING CYCLE والتى تختلف فى سرعتها من نشاط لأخر وفقا لطبيعة النشاط وسنتناول موضوع رأس المال العامل من ***خلال النقاط الاتية*** :

١- المفاهيم المختلفة لرأس المال العامل .

٢- دورة النشاط .

٣- قياس مدى كفاية رأس المال العامل .

ونتناول فيما يلى كل منها بشيء من التفصيل

١ - المفاهيم المختلفة لرأس المال العامل :

فى الحقيقة لايوجد تعريف DEFINITION أو مفهوم CONCEPT موحد لرأس المال العامل ، ولكن ينظر الى رأس المال العامل من زوايا وجوانب مختلفة ، ويوجد مفهومين رئيسين وأكثر شيوعا واستخداما لرأس المال العامل ***وهذين المفهومين هما*** :

- إجمالى رأس المال العامل GROSS WORKING CAPITAL
- صافى رأس المال العامل NET WORKING CAPITAL

وقبل التطرق الى هذين المفهومين لرأس المال العامل بالتحليل يتعين علينا القاء الضوء على كل من الاصول المتداولة والالتزامات المتداولة وذلك نظرا لإرتباطهما الوثيق جدا بهذين المفهومين لرأس المال العامل .

الاصول المتداولة CURRENT ASSETS :

هى ذلك النوع من الاصول القابلة للتسييل LIQUIDABLE أى للتحويل الى نقدية خلال دورة النشاط أو سنة أيهما أطول ، ومن أهم العناصر الشائعة ***للأصول المتداولة العناصر الاتية*** .

- النقدية بالصندوق أو البنك
- أوراق القبض .
- العملاء
- المخزون (خام ، تحت التشغيل ، تام) .
- الاستثمارات المالية قصيرة الاجل (فى الأوراق المالية) .
- الايرادات المستحقة خلال السنة .

وتختلف درجة قابلية (أو إمكانية) عناصر الاصول المتداولة للتحويل الى نقدية من عنصر لآخر ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، فإن عنصر أوراق القبض أسرع فى امكانية تسييله أى تحويله الى نقدية بالمقارنة بالمخزون ، كما أن الاستثمارات المالية قصيرة الاجل فى الاسهم والسندات أسرع فى امكانية تحويلها الى نقدية من كل من أوراق القبض وحسابات العملاء ، ويمكن ترتيب العناصر المختلفة للاصول المتداولة ترتيبا تنازليا من حيث درجة سيولة كل عنصر ومدى قابليته للتسييل كالاتى :

ترتيب عناصر الاصول المتداولة من حيث درجة السيولة والقابلية للتسييل :

- النقدية بالصندوق والبنك
- الاستثمارات المالية المؤقتة
- أوراق القبض .
- العملاء .

الايرادات المستحقة .

- المخزون .

فالنقدية هى الاصل الكامل السيولة والاستثمارات المالية المؤقتة يمكن تسييلها ببيعها فى بورصات الأوراق المالية بقيمتها السوقية فى تاريخ البيع . وأوراق القبض يمكن خصمها بالبنوك أو الاقتراض بضمانها ولكن تسييلها يستغرق وقت أطول نسبيا من تسييل الأوراق المالية (اسهم وسندات) وذلك نظرا للإجراءات الائتمانية والبنكية التى تستغرقها عملية تسييلها ، ويعد المخزون أقل عناصر الاصول المتداولة من حيث القابلية للتسييل حيث يعنى تسييله التصرف فيه بالبيع وهذا بالطبع يتوقف على مقدرة المنشأة على تسويقه فى الاجل القصير .

الخصوم (الالتزامات) المتداولة CURRENT LIABILITIES :

هى ذلك النوع من الالتزامات التى تستحق الاداء (الدفع) خلال مدة أقصاها دورة النشاط أو سنة أيهما أطول ، ***ومن أهم عناصر الالتزامات المتداولة العناصر الاتية*** :

- الموردين
- البنوك الدائنة (قصيرة الاجل) .
- أوراق الدفع .
- أقساط القروض الدورية والتى تستحق الدفع خلال السنة
- كوبونات الاسهم المستحقة .
- المصروفات المستحقة خلال السنة .

ويقاس المركز الجارى للمنشأة من خلال العلاقة بين الاصول المتداولة والالتزامات المتداولة ، وينصب اهتمام كل من الموردين والبنوك المانحة للائتمان

المصرفى قصير الاجل على المركز الجارى نعملائهم

مفهوم إجمالى رأس المال العامل :

وفقا لهذا المفهوم يمثل رأس المال العامل إجمالى الاصول المتداولة فرأس المالى العامل يساوى إجمالى الاصول المتداولة وفقا لهذا المفهوم ، ويركز هذا المفهوم على مقدار أو حجم الاصول المتداولة الذى تحتفظ به المنشأة ومدى كفايته بالنسبة لحجم أو مقدار الاصول الثابتة FIXED ASSETS الذى تحتفظ به المنشأة وذلك دون مقارنة الاصول المتداولة بالالتزامات المتداولة ، فالأصول المتداولة وفقا لهذا المفهوم هى أصول نشطة ودائمة الحركة وفى تغير مستمر فعلى سبيل المثال ، النقدية تستخدم فى شراء الخامات ودفع الاحور والمصروفات الصناعية والادارية الاخرى ثم يتم تحويلها الى انتاج تحت التشغيل ثم الى إنتاج تام ثم الى مبيعات نقدية مرة أخرى أو الى عملاء وأوراق قبض ثم الى نقدية مرة أخرى وهكذا تعاد نفس الدورة من جديد وهذه الدورة ماهى الا دورة النشاط أو دورة العمليات أما الاصول الثابتة فتتصف بالثبات والاستقرار فى الاجل القصير

وينطوى مفهوم اجمالى رأس المال العامل على مؤشر فى غاية الاهمية ويتلخص فى قيمة الاصول المتداولة منسوبة الى الاصول الثابتة (٪ للاصول المتداولة / الاصول الثابتة) ويكشف هذا المؤشر عن التوازن EQUILIBRIUM أو الاحتلال DIS-TORTION بين قيمة الاصول المتداولة وقيمة الاصول الثابتة ، ففى كل صناعة توجد نسبة معينة من التوازن بين الاصول المتداولة والاصول الثابتة وعن طريق المقارنة بين ٪ للأصول المتداولة / الاصول الثابتة للمنشأة مع النسبة المماثلة والسائدة فى الصناعة التى تعمل فيها المنشأة يمكن الحكم على مدى كفاية رأس المال العامل ، ففى حالة زيادة نسبة المنشأة عن نسبة الصناعة يجب تخفيض رأس المال العامل لترشيد الاستثمارات المالية ، وفى حالة إنخفاض نسبة المنشأة عن نسبة الصناعة يجب زيادة رأس المال العامل لتحقيق التوازن المطلوب بين كل من الاصول المتداولة والاصول الثابتة فى إجمالى استثمارات المنشأة .

مفهوم صافى رأس المال العامل :

يهمل مفهوم صافى رأس المال العامل التوازن المطلوب بين الاستثمارات فى الاصول المتداولة والاستثمارات فى الاصول الثابتة ، ويركز على علاقة الاصول المتداولة بالالتزامات المتداولة ، فرأس المال العامل طبقا لهذا المفهوم يساوى الفرق

الموجب بين الاصول المتداولة والالتزامات المتداولة

(صافى رأس المال العامل = الاصول المتداولة - الالتزامات المتداولة)

ووفقا لهذا المفهوم فإن صافى رأس المال العامل هو ذلك الجزء من الاصول المتداولة الذى يتم تمويله من المصادر الدائمة للمنشأة وذلك لأنه يمثل حاجة مالية دائمة للمنشأة ولنشاطها وعملياتها المختلفة ، ويعكس صافى رأس المال العامل مدى قدرة الاصول المتداولة وكفايتها على الوفاء بالالتزامات المتداولة .

ويمثل صافى رأس المال العامل مارج الامان SAFETY MARGIN بالنسبة للدائنين والموردين والبنوك المانحة للائتمان المصرفى قصير الاجل ويعد مؤشر لمدى مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها الجارية ، فكلما زاد صافى رأس المال العامل ، كلما ارتفعت مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها الجارية أو المتداولة بشرط جودة الاصول المتداولة .

وبعد تناولنا للمفهومين الاكثر شيوعا واستخداما لرأس المال العامل ، على أى من المفهومين نعتمد عند دراسة وتحديد المركز الائتمانى عند منح الائتمان المصرفى قصير الاجل ؟

والاجابة هى على المفهومين معا .

وذلك لأن كل منهما يتناول رأس المال العامل من زاوية مختلفة تخدم عملية التحليل الائتمانى بصورة مباشرة وذلك على الرغم من أن مفهوم صافى رأس المال العامل هو المفهوم الأكثر شيوعا واستخداما فى عملية التحليل الائتمانى حيث أنه يربط بين مدى كفاية الاصول المتداولة و مدى قدرتها على الوفاء بالالتزامات المتداولة بصورة مباشرة وواضحة ومحددة ولكن من جهة أخرى فإن مفهوم إجمالى رأس المال العامل يخدم أيضا عملية التحليل الائتمانى ولكن من زاوية مختلفة وهى اكتشاف مدى تحقق التوازن المطلوب بين الاستثمارات فى الاصول المتداولة والاصول الثابتة حيث يفصح عن مدى كفاية رأس المال العامل بالنسبة لإجمالى العمليات الجارية للمنشأة وللاستثمارات الاجمالية فى الاصول الثابتة . وبالاضافة الى المفهومين السابقين والاكثر شيوعا لرأس المال العامل توجد مفاهيم أخرى فرعية لرأس المال العامل نتناولها فيما يلى :

المفاهيم الاخرى الفرعية لرأس المال العامل :

أ- رأس المال العامل الدائم PERMANENT WORKING CAPITAL :

يمثل رأس المال العامل الدائم الحد الادنى من عناصر الاصول المتداولة الذى يجب أن يحتفظ به المشروع طالما مازال مستمرا فى ممارسة نشاطه ، وبالتالي لايمكن تخفيضه وينقسم رأس المال العامل الدائم الى :

- **رأس المال العامل المبدئى** INITIAL WORKING CAPITAL :

ويمثل الحجم من رأس المال العامل اللازم للمشروع عند بداية ممارسة نشاطه .

- **رأس المال العامل العادى** NORMAL WORKING CAPITAL :

ويمثل ذلك الحجم من رأس المال العامل اللازم لممارسة المشروع لنشاطه فى ظل الطاقة الطبيعية (العادية) أو الظروف العادية .

ب- رأس المال المتغير VARIABLE WORKING CAPITAL :

يمثل رأس المال العامل المتغير ذلك الحجم من الأصول المتداولة اللازم لمواجهة أو تغطية إحتياجات مالية طارئة أو موسمية أو دورية ويسمى ***فى مثل هذه الحالات بالمسميات الاتية :***

- رأسمال عامل الطوارىء EMERGENCY WORKING CAPITAL
- رأس المال العامل الموسمى SEASONAL WORKING CAPITAL
- رأس المال العامل الدورى CYCLICAL WORKING CAPITAL .

ويكون رأس المال العامل المتغير قابلا للتخفيض أو للانكماش بزوال الحاجة المالية التى أدت الى الاحتفاظ به ، فمثلا عند انتهاء الموسم بالنسبة للانشطة ذات الطبيعة الموسمية تنعدم الحاجة لرأس المال العامل الموسمى .

تمويل رأس المال العامل WORKING CAPITAL FINANCING :

قبل مناقشة تمويل رأس المال العامل يجب التفرقة بين مصادر التمويل الدائمة (طويلة الاجل) ومصادر التمويل المؤقتة (قصيرة الاجل) .

- **مصادر التمويل الدائمة** PERMANENT FINANCIAL RESOURCES :

تأتى مصادر التمويل الدائمة ***من المصادر الاتية :***

حقوق الملكية :

- رأس المال المدفوع
- الاحتياطيات .
- الارباح المحجوزة .

الاقتراض :

- السندات .
- قروض متوسطة وطويلة الاجل .

- **مصادر التمويل المؤقتة** TEMPORARY FINANCIAL RESOURCES :
- الائتمان المصرفى .
- الائتمان التجارى .

مع ملاحظة أن الائتمان التجارى يمنح عينا)

وتطبيقا لمعيار الملائمة بين الاستخدامات والموارد المالية يجب أن يتم تمويل رأس المال العامل وفقا للقواعد الاتية :

- رأس المال العامل الدائم يمول من المصادر الدائمة .
- رأس المال العامل المتغير يمول من المصادر المؤقتة .

وهذه الحقائق والاسس التمويلية فى غاية الاهمية بالنسبة لمنح الائتمان المصرفى قصير الاجل ولاشك أن إهمال هذه الاسس عند اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفى يقود الكثير من العملاء الى الارتباك المالى ثم التعثر ، فعلى سبيل المثال تمويل رأس المال العامل الدائم من مصادر مؤقتة بالكامل أو بجزء كبير جدا منه ، يؤدى الى الاختلال الكبير فى التوازن المطلوب بين الاستخدامات والموارد المالية ويعرض المنشأة الى التعثر ، وذلك لإن رأس المال العامل الدائم يمثل استخداما دائما فى المنشأة ولايمكن تخفيضه وتمويله من مصادر مؤقتة يؤدى الى سداد هذه المصادر (الائتمان المصرفى مثلا) عند الاستحقاق من عناصره ويؤدى ذلك بلاشك الى تخفيض حجمه والتأثير بالسلب على نشاط المنشأة أو قد يؤدى ذلك الى عدم المقدرة على السداد فى أحوال كثيرة .

٢ - دورة التشغيل (أو النشاط) OPERATING CYCLE :

يقصد بدورة التشغيل أو النشاط أو العمليات ، دورة أو تداول عناصر رأس المال العامل المختلفة فى مجموع الاصول المتداولة .

ففى أى مشروع يتم استثمار النقدية فى شراء الخامات ومستلزمات الانتاج المختلفة ودفع الاجور والمرتبات وكافة المصروفات الصناعية والادارية الاخرى ، ثم الى انتاج تحت التشغيل فإنتاج تام ، والذى يتحول الى نقدية أو عملاء وأوراق قبض ثم تتحول هذه العناصر الى نقدية مرة أخرى وهكذا .

ويمكن إحتساب دورة التشغيل وقياسها حيث أنها الفترة الزمنية بين بداية شراء الخامات حتى تاريخ استرداد النقدية مرة أخرى من المبيعات النقدية أو من (أوراق القبض وحسابات العملاء) فى حالة المبيعات الاجلة .

ويختلف بالطبع طول أو قصر دورة التشغيل من مشروع لأخر ومن صناعة لأخرى ولايوجد معيار نمطى يحدد طول دورة التشغيل بالطبع ، بل يتحدد مدى طول أو قصر دورة تشغيل المشروع ***بناء على مجموعة من العوامل أهمها*** :

- طبيعة الصناعة أو النشاط .
- مستوى التكنولوجيا المستخدم .
- كفاءة جهاز التسويق والتحصيل بالمنشأة .

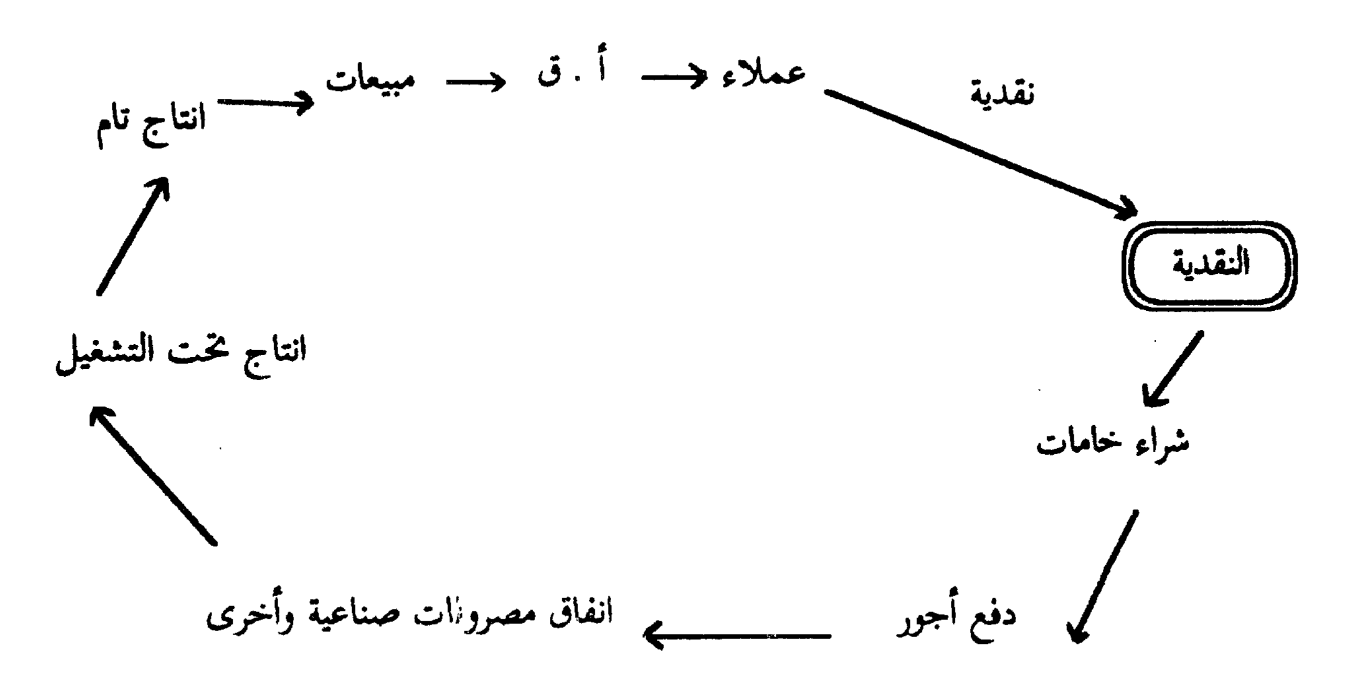
ففى الصناعات الثقيلة :

كصناعة الطائرات تكون دورة التشغيل طويلة وتمتد لأكثر من سنة وذلك نظرا لكثافة الاستثمارات الجارية والثابتة ولخضوع منتجات هذه الصناعة لنظم تسويقية معينة (كعقود الأوفست على سبيل المثال) .

وفى الصناعات المنتجة للسلع المعمرة تكون دورة التشغيل فى حدود شهور قليلة ، أما فى الصناعات الاستهلاكية فتصل دورة التشغيل الى اسابيع قليلة حيث تنتج معظم هذه الصناعات سلع سهلة المنال .

ولاشك في أنه كلما كانت دورة التشغيل أسرع (أي تستغرق فترة أقل) كلما كان ذلك مؤشرا على كفاءة وسرعة دوران الاستثمارات فى الاصول المتداولة فى العمليات والنشاط وزيادة الارباح بما تتضمنه من خلق أصول جديدة ، فالنقدية المتولدة من المبيعات تحمل فى طياتها هامش الربح على هذه المبيعات والذى يتم استثماره فى النشاط وفى دورات تشغيل جديدة وهكذا .

وتتخذ دورة التشغيل الشكل الآتى :



وتبدأ دورة التشغيل من النقدية وتنتهى اليها ، ويلاحظ الطبيعة الديناميكية لعناصر الاصول المتداولة حيث أنها فى تغير مستمر ودائب .

٣- قياس مدى كفاية رأس المال العامل :

يمكن قياس مدى كفاية رأس المال العامل ***من خلال المداخل الثلاثة الاتية*** :

أ- مدى كفاية رأس المال العامل للوفاء بالالتزامات الجارية .

ب- مدى كفاية رأس المال العامل لتوليد المبيعات وإدرار الدخل .

ج - مدى كفاية رأس المال العامل لتحقيق التوازن المطلوب للاستثمار فى الاصول الثابتة والمتداولة .

وبالنسبة للمدخل الاول وهو مدى كفاية رأس المال العامل للوفاء بالالتزامات الجارية ويتم قياس ذلك باستخدام مجموعة نسب السيولة (والتى تناولناها بالتحليل فى الفصل الخامس) ***وتشمل*** :

- نسبة التداول .
- نسبة السيولة .
- نسبة السيولة السريعة .

- سرعة دوران النقدية

- ٪ للمخزون / صافى رأس المال العامل .

- التوزيع النسبى لعناصر رأس المال العامل .

وهذه المؤشرات تمكنا من الحكم على مدى كفاية رأس المال العامل للوفآء بالالتزامات الجارية للمشروع .

- **وبالنسبة للمدخل الثاني** وهو مدى كفاية رأس المال العامل لتوليد المبيعات وادرار الدخل ، فيتم قياس ذلك باستخدام مؤشر معدل دوران الاصول المتداولة = (المبيعات / الاصول المتداولة) ، ويقيس هذا المؤشر مدى استغلال الاصول المتداولة فى تحقيق الايرادات ، ويجب مقارنة هذا المؤشر بمعدل الدوران المسجل للصناعة التى يعمل فيها المشروع فإذا كان معدل دوران المنشأة أقل من معدل دوران الصناعة فإن هذا ***يعنى أحد امرين هما*** :

- إن الاستثمار فى الاصول المتداولة اكثر من اللازم ويجب تخفيضه .

أو : أن المنشأة لاتستخدم الاصول المتداولة فى النشاط بكفاءة وفاعلية.

أما اذا كان معدل دوران المنشأة أكبر من معدل دوران الصناعة فإن هذا يعنى ***أيضا أحد امرين هما*** :

- أن الاستثمار فى الاصول المتداولة أقل من اللازم ويجب زيادته .

أو . أن المنشأة تستخدم أصولها المتداولة فى النشاط بكفاءة وفاعلية .

وبالنسبة للمدخل الثالث وهو مدى كفاية رأس المال العامل لتحقيق التوازن المطلوب بين الاستثمارات فى كل من الاصول الثابتة والمتداولة يقيس مؤشر ٪ للاصول المتداولة / الاصول الثابتة درجة التوازن المطلوبة بينهما ، ويجب مقارنة هذا المؤشر بالمؤشر المسجل للصناعة التى يعمل فيها المشروع ، فاذا كان المؤشر الخاص بالمنشأة أقل من المؤشر المسجل للصناعة التى تعمل فيها فإن هذا يعنى أن الاستثمارات فى رأس المال العامل أقل من اللازم ويجب زيادتها للوصول لنسبة مؤشر الصناعة التى تعمل فيها المنشأة ، والعكس صحيح تماما فى حالة ارتفاع مؤشر المنشأة عن مؤشر الصناعة التى تعمل فيها .

والسؤال الذى يطرح نفسه ، هل يوجد تعارض بين هذه المداخل الثلاثة لقياس مدى كفاية رأس المال العامل ؟

والاجابة لا ، لايوجد تعارض بين هذه المداخل المستخدمة فى قياس مدى كفاية

رأس المال العامل ، بل الارتباط وثيق جدا بينها ، فالمدخل الثانى والثالث يؤثران فى المدخل الاول وذلك يرجع الى أن كلما كانت مساهمة الاصول المتداولة فى توليد المبيعات كبيرة كلما ساعد ذلك على زيادة مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها الجارية وذلك بما تخلقه الارباح الناشئة عن المبيعات من أصول متداولة جديدة تؤدى الى زيادة حجم الاصول المتداولة وتزيد من مقدرتها بالطبع على الوفاء بالالتزامات الجارية ، والعكس صحيح تماما ، كما أن التوازن فى الاستثمارات بين كل من الاصول المتداولة والاصول الثابتة يؤدى الى ترشيد الاستثمارات المالية فى المنشأة ويسمح لها بامكانيات مالية اضافية تساعد فى سداد التزاماتها ككل ومنها بالطبع الالتزامات المتداولة ، كما أن ترشيد الاستثمارات المالية المتمثل فى التوازن فى الاستثمارات بين كل من الاصول المتداولة والاصول الثابتة يقضى على جانب كبير من صور الاختلالات المالية فى المنشأة نتيجة لسوء تخصيص الموارد المالية على الاستخدامات المختلفة لها .

ولذلك يجب الاعتماد على هذه المداخل الثلاثة مجتمعة فى عملية التحليل الائتمانى عند منح الائتمان المصرفى بصفة عامة والائتمان المصرفى قصير الاجل بصفة خاصة وذلك لإن الائتمان المصرفى قصير الاجل يمنح بغرض تمويل الاصول المتداولة ، كما تعد الاصول المتداولة المصدر الرئيس لسداد هذا الائتمان المصرفى (عند استحقاقه) كأحد عناصر الالتزامات المتداولة للمنشآت التى تحصل على الائتمان المصرفى القصير الاجل من البنوك والمؤسسات المالية المختلفة .

المبحث الثانى

تحليل التعـادل

تمهيـــد :

يعد تحليل التعـادل BREAK- EVEN ANALYSIS من أهم المداخل المعـروفـة والشائعة لتخطيط الارباح قصيرة الاجل ، ويشيع استخدام تحليل التعـادل فى المنشأت الصناعية .

ويعـد تحلـيل التـعـادل على أسـاس كـمى QUANTITATIVE وعلى أسـاس نقدى CASH أيضا .

ويقوم تحليل التعادل ***على أساس العلاقة بين*** :

– النفقات والايرادات من جهة .

– النفقات والايرادات وحجم النشاط من جهة أخرى .

ولإعداد تحليل التعادل تتم التفرقة بين نوعين من التكاليف COSTS ، فتوجد التكاليف الثابتة FIXED COSTS وهى التكاليف التى لاتتغير بالتغيرات فى حجم الانتاج أو النشاط فى الاجل القصير ***ومن أمثلة هذا النوع من التكاليف*** .

– الاهلاكات ، والمرتبات الثابتة ، والاضاءة ، والايجارات .

– وتوجـد التكاليف المتـغيـرة VARIABLE COSTS وهى التى تتـغير نتيجة للمتغيرات فى حجم النشاط والانتاج فى الاجل القـصير ***ومن أمثـلة هذا النوع من التكاليف*** :

– الخامات ومستلزمات الانتاج والقوى المحركة وأجور العمال (الاجور المباشرة) ويزودنا تحليل التعادل بمعرفة العلاقة بين الارباح وحجم الانتاج وهذه العلاقة فى غاية الاهمية عند تحديد توليفة MIXTURE الهيكل التمويلى للمشروع ، ويتيح تحليل التعادل معرفة نقطة التعادل أى نقطة اللاربح واللاخسارة ونتناول تحليل التعادل فى هذا المبحث ***من خلال النقاط الاتية*** :

١– تحليل التعادل الكمى .

٢– تحليل التعادل النقدى .

٣– الرفع التشغيلى .

ونتناول فيما يلى كل منها بشىء من التفصيل .

١- تحليل التعادل الكمى QUANTITATIVE BREAK - EVEN ANALYSIS :

يمكن تحديد نقطة التعادل الكمية (أو الانتاجية) **من خلال المثال التطبيقى الاتى** :

- تبلغ الطاقة الانتاجية السنوية القصوى لمنشأة (S) الصناعية = مليون وحدة / سنة .
- سعر بيع الوحدة = ١ جنيه .
- التكاليف الثابتة السنوية = ٢٥٠ الف جنيه منها ٥٠ألف جنيه إهلاكات .
- تبلغ التكلفة المتغيرة للوحدة = ٤٠ر - جنيه / وحدة .
- المبيعات الفعلية للمنشأة = ٦٥٠ ألف جنيه / سنة .
- أقساط القروض السنوية = ١٤٠- الف جنيه منها ٤٠ ألف جنيه فائدة بنكية .

وبتلخيص هذه المعلومات كالاتى :

- الطاقة الانتاجية السنوية = ١٠٠٠٠٠٠ وحدة .
- سعر بيع الوحدة = ١ جنيه .

= قيمة المبيعات السنوية (لإجمالى الطاقة) = ١٠٠٠٠٠٠ جنيه (تمثل الطاقة القصوى) .

- التكاليف الثابتة السنوية = ٢٥٠٠٠٠ جنيه
- تكلفة متغيرة للوحدة = ٤ر - جنيه
- قيمة المبيعات الفعلية = ٦٥٠٠٠٠ جنيه
- حجم المبيعات الفعلية = ٦٥٠٠٠٠ وحدة .

ويمكن من هذه البيانات إيجاد نقطة التعادل الكمية لمنشأة (S) الصناعية باستخدام المعادلة الاتية :

$$\text{نقطة التعادل الكمية} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{الايرادات الكلية} - \text{التكلفة المتغيرة الكلية}}$$

$$= \frac{٢٥٠٠٠٠}{١٠٠٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠٠} \times ١٠٠$$

$$= \frac{250000}{600000} \times 100 = 41,6666\ \%$$

= ٤١٦٦٦ وحدة

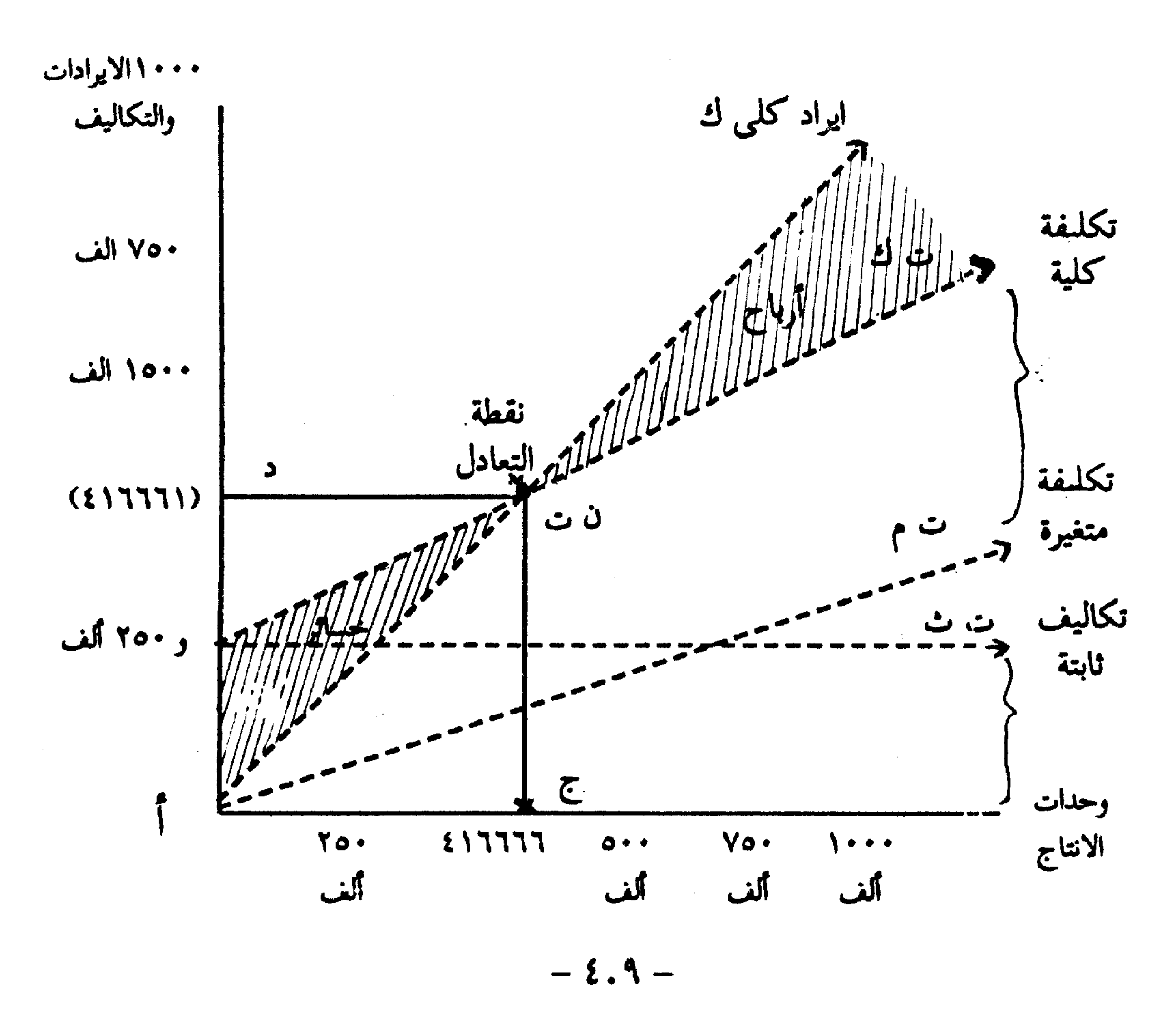
أو بالمعادلة الاتية :

$$\text{نقطة التعادل الكمية} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{سعر بيع الوحدة – تكلفة متغ للوحدة}}$$

$$= \frac{250000}{1 - 0.4}$$

$$= \frac{250000}{0.6} = 416666 \text{ وحدة}$$

ويمكن تصوير خريطة التعادل وفقا لأرقام المثال الرقمى السابق كالاتى :



ويلاحظ أن :

- المحور الرأسى يمثل الايرادات والتكاليف بالألف جنيه .
- المحور الافقى يمثل الوحدات المنتجة بالالف وحدة .
- ت ث (تكاليف ثابتة) ، ت م (تكاليف متغيرة)
- ت ك (تكاليف كلية) ، أ ك (ايراد كلى)
- ن ت (نقطة التعادل ، ج ن ت (تمثل انتاج التعادل).
- ـهـ ن ت (إيرادات التعادل) .

نقطة التعادل : BREAK - EVEN POINT :

تتحدد عند تقاطع أ ك (الايراد الكلى) مع ت ك (التكاليف الكلية) للمنشأة وعند هذه النقطة لاتحقق المنشأة لاربح ولا خسارة .

المنطقة (ك ، ن ت ، ت ك) تمثل منطقة الارباح .

المنطقة (و ، ن ت ، أ) تمثل منطقة الخسائر .

ويزودنا تحليل التعادل الكمى بالمعلومات الاتية :

- العلاقة بين الارباح وحجم العمليات .
- درجة التغير فى الارباح نتيجة للتغير فى حجم الانتاج .
- **مستوى نقطة التعادل** BREAK- EVEN LEVEL :

ويعد مستوى نقطة التعادل مؤشر فى غاية الاهمية ، فكلما كانت نقطة التعادل للمنشأة منخفضة كلما كانت فرصتها أكبر فى تحقيق الارباح وكلما كانت نقطة التعادل للمنشأة مرتفعة كلما كانت فرصتها أقل فى تحقيق الارباح ، ومع ملاحظة أن المنشأة عند نقطة التعادل تعمل فى مستوى غير مربح بالمرة .

وفى أرقام المثال السابق :

نجد أن نقطة التعادل = ٤١٦٦٦٦ وحدة ، فرضا اذا كانت نقطة التعادل لهذه المنشأة = ٣٠٠٠٠٠ وحدة سيكون أفضل ، أما اذا كانت نقطة التعادل لهذه المنشأة = ٦٠٠٠٠٠ وحدة سيكون ذلك أسوأ بالنسبة لفرصتها فى زيادة وتحقيق الأرباح .

ويمكن إحتساب أرباح منشأة (S) الصناعية عند حجم المبيعات الفعلية ٦٥٠٠٠٠ وحدة كالاتى :

(٦٥٠٠٠٠ - ٤١٦٦٦٦) = ٢٣٣٣٣٤) - (٢٣٣٣٣٤ × ٤ر ج)
= ١٤٠٠٠٠ج)

حيث أن :

٦٥٠٠٠٠ جنيه = المبيعات الفعلية .

٤١٦٦٦٦ جنيه = مبيعات التعادل .

٢٣٣٣٣٤ جنيه = الفرق الموجب بين المبيعات الفعلية ومبيعات التعادل

(٢٣٣٣٣٤ × ٤ر) = قيمة التكاليف المتغيرة للفرق بين ايرادات التعادل والايرادادات الفعلية

١٤٠٠٠٠ جنيه = أرباح المنشأة عند حجم المبيعات الفعلى لها ٦٥٠٠٠٠ جنيه .

- كلما كانت ايرادات ومبيعات المنشأة أكبر وأعلى من حجم التعادل كلما زادت أرباح المنشأة ، ويرجع ذلك الى أنه مع زيادة المبيعات فى الأجل القصير يتم توزيع التكاليف الثابتة على عدد أكبر من الوحدات المباعة وينعكس ذلك فى صورة ارتفاع للأرباح كلما زادت المبيعات أعلى من حجم التعادل فى الأجل القصير وذلك نتيجة للإنخفاض فى متوسط التكلفة الثابتة للوحدة كلما ازادت الوحدات المباعة .

- **للاستفادة العملية من تحليل التعادل** يجب مقارنة مستوى الانتاج والتشغيل عند نقطة التعادل بمستوى الانتاج والتشغيل فى الظروف العادية أو بمعدل التشغيل العادى للمنشأة ، فإذا كان مستوى التشغيل العادى للمنشأة يقترب من حجم التعادل أى أعلى قليلا منه فإن أى تغيرات أو تقلبات فى المناخ الاقتصادى أو التجارى السائد يؤدى الى تعرض المنشأة لتحقيق الخسائر ، والعكس صحيح فإذا كان مستوى التشغيل العادى للمنشأة أعلى كثيرا من نقطة التعادل وبدرجة كافية وكبيرة فإن احتمالات تأثر ارباح المنشأة نتيجة للتقلبات فى الظروف الاقتصادية والتجارية تكون قليلة ومنخفضة .

ومن البديهى أن المنشأة التى تعمل فى مستوى التشغيل العادى وفى مستوى اقل من حجم التعادل فإنها تحقق خسائر .

تحليل التعادل النقدى CASH BREAKEVEN ANALYSIS :

يمكن إعداد تحليل التعادل على أساس نقدى أيضا ويتم استبعاد عناصر التكاليف التى لايترتب عليها مدفوعات نقدية أو خروج تيار أو تدفق نقدى من المنشأة مثل الاهلاكات بأنواعها المختلفة .

وعند نقطة التعادل النقدية تكون النقدية التى تأتى من المبيعات مساوية للنقدية التى تخرج لدفع النفقات المختلفة .

ويمكن ايجاد نقطة التعادل النقدية على نطاق أوسع من ذلك بأخذ مدفوعات أقساط القروض (التى يتم سدادها على مدار العام) الدورية السنوية فى الاعتبار .

وفى مجال التحليل الائتمانى من الافضل أخذ أقساط القروض السنوية فى الاعتبار عند احتساب نقطة التعادل النقدية ، وذلك لإهتمام الدائنون بذلك ولكن يجب أن نلقى الضوء على أنه عند نقطة التعادل تعمل المنشأة فى مستوى غير مربح وذلك لأنها لاتسترد أى جزء من استثماراتها فى الاصول الثابتة بالمرة ويمكن ايجاد نقطة التعادل النقدية بالاسلوبين السابقين واعتمادا على أرقام المثال السابق والخاص ***بنقطة التعادل الكمية كالاتى*** :

أ- نقطة التعادل النقدية دون أخذ أقساط القروض السنوية فى الاعتبار

نقطة التعادل النقدية = (التكاليف الثابتة - الاهلاكات) / (الايرادات - التكلفة المتغيرة)

نقطة التعادل النقدية لشركة (S) الصناعية = (٢٥٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠) / (١٠٠٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠) × ١٠٠

= ٢٠٠٠٠٠ / ٦٠٠٠٠٠ × ١٠٠

=٣٣ر× ١٠٠٠٠٠٠ وحدة =٣٣٣٠٠٠وحدة

ويلاحظ أن :

- عند مستوى ٣٣٣٠٠٠ وحدة تكون النقدية الواردة من المبيعات كافية ومساوية فقط لدفع التدفقات النقدية للتكاليف بعد استبعاد الاهلاكات لأنها تمثل

قيود دفترية فقط ولايتطلب قيدها استخدام أموال حاضرة .

(ب) إيجاد نقطة التعادل النقدية مع أخذ اقساط القروض السنوية فى الاعتبار

$$\text{نقطة التعادل النقدية} = \frac{(\text{التكاليف الثابتة} - \text{الاهلاكات}) + (\text{اقساط القروض السنوية} - \text{الفوائد})}{(\text{الايرادات} - \text{التكلفة المتغيرة})}$$

نقطة التعادل النقدية لشركة (S) الصناعية

$$= \frac{(٢٥٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠) + (١٤٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠)}{١٠٠٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠٠}$$

$$= \frac{٢٠٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠٠}{٦٠٠٠٠٠} \times ١٠٠ = \frac{٣٠٠٠٠٠}{٦٠٠٠٠٠}$$

= ٥٠ر × ١٠٠٠٠٠٠ وحدة = ٥٠٠٠٠٠ وحدة .

ويلاحظ أن :

عند مستوى ٥٠٠٠٠٠ وحدة تكون النقدية الواردة من المبيعات كافية ومساوية للنقدية اللازمة لدفع التكاليف وسداد أقساط القروض الدورية .

حدود استخدام تحليل التعادل :

بالرغم من أهمية تحليل التعادل كأداة لتخطيط الارباح قصيرة الاجل ، الا أن هناك بعض القيود التى تحدد استخداماته وتتضمن :

– يقوم تحليل التعادل على افتراض أن مبيعات المنشأة تكون مبيعات نقدية . وهذا افتراض يبتعد عن الواقع كثيرا ، لأن المبيعات تنقسم الى قسمين – فى معظم المنشآت – مبيعات نقدية ومبيعات أجلة تنعكس فى صورة زيادة فى حسابات العملاء وأوراق القبض ، كما أن حصيلة المبيعات تستخدم فى سداد أغراض أخرى بخلاف المصروفات ، منها سداد الالتزامات الجارية والضرائب والاستثمار فى أصول أخرى ، وهذه الفروض تحد وتقيد من استخدامات تحليل التعادل بدرجة لايمكن إغفالها .

- يعتمد تحليل التعادل على قاعدة بيانات تاريخية عن الايرادات والمصروفات ولا يأخذ فى الاعتبار التطورات المستقبلية فى أسعار البيع وتكلفة الخامات والاجور .

- يصعب إعداد تحليل التعـ ـل فى المنشأت التى تقوم بإنتاج أنواع متعددة من المنتجات وذلك لصعوبة توزيع التكاليف المشتركة JOINT COSTS على مختلف أنواع المنتجات بدقة كبيرة .

- يقوم تحليل التعادل على إفتراض توحيد سعر البيع لحجم الانتاج الكلى بالكامل ولكن فى الواقع العملى ، نجد أن الشركات تقوم ببيع إنتاجها بأسعار مختلفة طبقا لأوضاع المنافسة السائدة ومنح الخصومات DISCOUNTS لتنشيط المبيعات .

ولكن لاتقلل هذه الحدود أو القيود من أهمية تحليل التعادل كأداة لتخطيط الارباح فى الاجل القصير ، وتعد هذه الحدود أو القيود قيود تحذيرية من الاعتماد عليه بشكل مطلق أو نمطى ، حيث يجب الاعتماد على تحليل التعادل بجانب ***الادوات الاخرى مثل*** :

التحليل البيئى :

يعتمد التحليل البيئى ENVIRONMENTAL ANALYSIS على دراسة علاقة أرباح المنشأة ومدى تأثرها بالعوامل والمؤشرات الخارجية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ،

عندما ترغب أحدى الشركات التى تعمل فى مجال أغذية الاطفال فى التنبؤ أو تخطيط أرباحها خلال العام القادم ، فإنها ترجع الى دراسة أرباحها فى العام الماضى وتوجد العلاقة بين معدل المواليد فى العام السابق ومعدل الارباح التى حققتها ، ومن خلال دراسة هذا الارتباط أو التأثير يمكن التنبؤ بالارباح فى العام المقبل ، ويستخدم هذا التحليل فى تخطيط الارباح فى الاجل الطويل بدرجة أكبر من الاجل القصير .

- قائمة الارباح والخسائر التقديرية :

تعد على اساس التوقع والتقدير لما سوف تكون عليه مصروفات وتكاليف وأرباح المنشأة عن فترة مقبلة ، وتساعد بفاعلية كبيرة فى تخطيط الارباح .

وهذه المداخل الثلاثة لتخطيط أرباح المنشأة ليست بدائل ، بل يتم استخدام كل منها جنبا الى جنب وذلك للوصول الى أدق تقدير لأرباح المنشأة المستقبلية .

الرفع التشغيلى OPERATING LEVERAGE :

يعرف الرفع التشغيلى بأنه مدى استخدام التكاليف الثابتة فى العمليات ويستخدم تحليل التعادل لاحتساب درجة الرفع التشغيلى ، وتقاس درجة الرفع التشغيلى عند مستوى أو نقطة معينة لحجم الانتاج .

$$\text{درجة الرفع التشغيلى} = \frac{\text{٪ للزيادة فى الارباح}}{\text{٪ للزيادة فى الحجم}}$$

(عند حجم معين من الانتاج)

اى تمثل نسبة الربح قبل خصم التكاليف الثابتة الى الربح بعد خصم التكاليف الثابتة ***أى أن*** :

$$\text{درجة الرفع التشغيلى} = \frac{\text{ع (ت - م)}}{\text{ع (ت - م) - ث}}$$

حيث :

ت = سعر البيع

م = تكلفة متغيرة للوحدة .

ث = إجمالى التكاليف الثابتة .

وتتوقف درجة الرفع التشغيلى ***على العوامل الاتية*** :

- أسعار البيع .
- التكلفة المتغيرة للوحدة .
- اجمالى التكاليف الثابتة .

تحليل الاساس الاقتصادى للرفع التشغيلى :

تعكس التكاليف الثابتة فى الشركات الصناعية مستوى التقدم التكنولوجى والفنى للآلات التى تستثمر فيها ، فكلما كانت التكنولوجيا المستخدمة متقدمة كلما كانت تكلفة إقتنائها مرتفعة وينعكس ذلك فى صورة زيادة فى التكاليف الثابتة ومن ثم تنخفض التكاليف المتغيرة وذلك بسبب استخدام عمالة LABOUR أقل والاعتماد بالدرجة الاكبر على الآلات المتقدمة تكنولوجيا ، وطبقا لهذا الاساس الاقتصادى للرفع التشغيلى ***فإن*** :

كلما كانت التكاليف الثابتة (الناشئة عن إقتناء التكنولوجيا الحديثة) كبيرة ،

والتكاليف المتغيرة منخفضة كلما كانت الفرصة متاحة لتحقيق نسبة مئوية أكبر للتغيرات فى الارباح ، والعكس صحيح فى حالة المنشآت التى لاتستثمر بالقدر الكافى فى إقتناء الاصول المتقدمة تكنولجيا وتعتمد فى إنتاجها على العمالة بدرجة أكبر من اعتمادها على الالات المتقدمة ، ويلاحظ هذا التحليل فى الصناعات الكثيفة العمالة LABOUR INTENSIVE INDUSTRIES والصناعات الكثيفة رأس المال CAPITAL INTENSIVE INDUSTRIES بشكل ملحوظ جدا .

المبحث الثالث

معايير منح الائتمان المصرفى قصير الاجل

تمهيـــد

يأتى تناولنا لمعايير منح الائتمان المصرفى قصير الاجل . بعد التعرض بالتحليل لموضوع رأس المال العامل وللمفاهيم المختلفة التى تحدد نطاقه وذلك يرجع الى الارتباط الوثيق جدا والمباشر بين كل من رأس المال العامل والائتمان المصرفى قصير الاجل ، ويتلخص هذا الارتباط فى ان الائتمان المصرفى قصير الاجل يعد احد مصادر التمويل المؤقتة الرئيسية لتمويل الاصول المتداولة أو رأس المال العامل للمشروعات المختلفة وذلك بصرف النظر عن صور وأدوات منح الائتمان المصرفى ، كما أن سداد الائتمان المصرفى(كالتزام قصير الاجل على المنشآت المستفيدة) يتم من الاصول المتداولة أو من رأس المال العامل لهذه المنشآت المستفيدة ، وبالتالى فإن مقدرة هذه المنشآت المستفيدة على الوفاء بالالتزامات المتداولة يتم قياسها إعتمادا على مدى كفاية أصولها المتداولة من جهة ، ومن جهة أخرى اعتمادا على مدى جودة هذه الاصول المتداولة من حيث قابليتها السريعة للتسييل ، فمدى كفاية الاصول المتداولة للوفاء بالالتزامات المتداولة يعد شرطا ضروريا لقياس مقدرة العميل على الوفاء بالالتزامات المتداولة ولكنه لايعد شرطا كافيا لذلك ، وهذا يرجع الى أن جودة الاصول المتداولة عامل مؤثر جدا - بجانب كفايتها بالطبع - فى مقدرة الاصول المتداولة على الوفاء بالالتزامات المتداولة، فقد تكون معظم الاصول المتداولة تمثل عناصر غير جيدة ومتركزة فى مخزون سلعى كبير وراكد أو فى أوراق قبض غير جيدة ولاتحصل بإنتظام أو حسابات عملاء دون المستوى ، لذلك يجب تحليل المركز الجارى للعميل طالب الائتمان المصرفى بدرجة كبيرة من الدقة والعمق والشمول للوقوف على مدى كفاية وجودة الاصول المتداولة وقدرتها على سداد الالتزامات المتداولة وذلك اعتمادا على الأساليب المختلفة للتحليل المالى وذلك للوصول الى تقييم دقيق للمركز الجارى للعميل .

وسنتناول فى هذا المبحث معاييرمنح الائتمان المصرفى قصير الاجل من خلال موضوعين رئيسيين **هما** :

١- الاطار العام لمنح الائتمان المصرفى قصير الاجل .

٢- معايير منح الائتمان المصرفى قصير الاجل حسب نوع الضمان .

١ - الاطار العام لمنح الائتمان المصرفى قصير الاجل :

يتصف الائتمان المصرفى قصير الاجل بعدة خصائص تميزه عن الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل ***ومن أهم هذه الخصائص*** :

-يستخدم الائتمان المصرفى قصير الاجل فى تمويل الاصول المتداولة أو رأس المال العامل للمشروعات المختلفة ويعد من مصادر التمويل المؤقتة ، بينما يستخدم الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الأجل لتمويل استخدامات استثمارية كتمويل الاصول الرأسمالية ويعد من مصادر التمويل الدائمة .

- يمنح الائتمان المصرفى قصير الاجل لآجال لاتجاوز السنة ، بينما يمنح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل لأجال قد تصل الى ١٥-٢٠ سنة .

- يتم سداد الائتمان المصرفى قصير الاجل - أساسا - من الاصول المتداولة للعميل المستفيد ،بينما يتم سداد الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل من صافى الارباح المتولدة من تشغيل الاصول الممولة مباشرة .

- تتصف حسابات الائتمان المصرفى قصير الاجل (حسابات العملاء المستفيدين) بالتقلب والتغير السريع جدا ، بينما تتصف حسابات القروض بالاستقرار النسبى وذلك لأن السداد يتم على أقساط دورية .

- فى أحوال غير قليلة لايتطلب منح الائتمان المصرفى قصير الاجل تقديم ضمانات عينية للبنك المانح له ، ولكن يتطلب منح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل تقديم ضمانات عينية .

وتؤثر هذه الخصائص التي تميز الائتمان المصرفى قصير الاجل عن الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل على اسلوب وأدوات ودراسة وتحصيل الائتمان المصرفى قصير الاجل وتفرض جوانب فنية دقيقة جدا يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند دراسة واتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفى قصير الاجل .

ومن أهم المعايير الفنية التى تحكم منح الائتمان المصرفى قصير الاجل المعايير الاربعة الاتية :

أ- المركز الجارى للعميل .

ب- دورة النشاط .

جـ - مصادر تمويل رأس المال العامل .

د- المركز المالى الشامل للعميل .

ونتناول فيما يلى كل منها بشىء من التفصيل .

أ- المركز الجارى للعميل :

من أهم العوامل والمعايير التى تحكم منح الائتمان المصرفى قصير الاجل من الناحية الفنية ، المركز الجارى للعميل ، ويرجع ذلك الى الارتباط الوثيق بين الائتمان المصرفى قصير الاجل وبين الاصول المتداولة والالتزامات المتداولة ، فالائتمان المصرفى قصير الاجل يعد مصدر تمويل قصير الاجل والتزام قصير الاجل بالنسبة للعميل المستفيد .

لذلك فإن دراسة المركز الجارى للعميل مسألة حاسمة وعلى جانب كبير جدا من الاهمية فى تحديد حدود التسهيلات الائتمانية القصيرة الاجل بالنسبة للعميل الواحد ، ولكن هذا لايعنى عدم دراسة القوة الايرادية لنشاط هذا العميل أو إغفالها والاعتماد بشكل مطلق على دراسة المركز الجارى للعميل ، لأنه توجد علاقة قوية ومباشرة بين المركز الجارى للعميل والقوة الايرادية لنشاطه .

العلاقة بين المركز الجارى والقوة الايرادية لنشاط العميل :

يتحدد المركز الجارى للعميل بمدى كفاية أصوله المتداولة ومدى جودتها لسداد التزاماته المتداولة والوفاء بمتطلبات التشغيل والنشاط ، كما تتحدد القوة الايرادية للعميل بمدى مقدرة نشاطه على تحقيق الايرادات وتوليد الدخل ومن ثم الارباح، ولما كان للربح وظيفة تمويلية FINANCIAL FUNCTION تكمن فى أنه إضافة وخلق لاصول جديدة للمنشأة ، فإن القوة الايرادية للعميل تؤثر وتتأثر بطريقة مباشرة وبدرجة كبيرة جدا فى المركز الجارى له ، فكلما كانت القوة الايرادية لنشاط العميل مرتفعة ومدرة للدخل ، كلما كان المركز الجارى للعميل جيدا ويمكن تصور العكس فى حالة ضعف القوة الايرادية للعميل .

إلا أن آثار القوة الايرادية تظهر بوضوح أكبر فى الاجل المتوسط والطويل بالمقارنة بالأجل القصير ، ولذلك يتم التركيز فى الاجل المتوسط والطويل على دراسة القوة الايرادية للعميل ، بينما يتم فى الاجل القصير التركيز على دراسة المركز الجارى للعميل ، ولكن هذا التركيز لايعنى إغفال العامل الأخر تماما فى كل من الأجل القصير والطويل ..

ومن أهم المؤشرات التى تستخدم فى تقييم المركز الجارى للعميل ***المؤشرات الاتية :***

- مجموعة نسب السيولة وتشمل :

- نسبة التداول .
- نسبة السيولة .
- نسبة السيولة السريعة .
- سرعة دوران النقدية .
- ٪ المخزون السلعى / صافى رأس المال العامل .
- التوزيع النسبى لعناصر الاصول المتداولة .

- بالاضافة الى مؤشرات التنبؤ بإحتمالات عدم الوفاء وتشمل :

- ٪ صافى رأس المال العامل / أجمالى الاصول .
- ٪ الارباح المحجوزة / إجمالى الاصول .
- ٪ صافى الربح (قبل الفوائد والضرائب) / اجمالى الاصول .
- ٪ المبيعات / إجمالى الاصول .
- القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية للاقتراض

وتكشف دراسة هذه المؤشرات ، وتحليلها ، وتطورها ، ومقارنتها بالمؤشرات المسجلة للمنشآت التى تعمل فى نفس النشاط أو الصناعة عن المركز الجارى للعميل بصورة تحليلية وشاملة ودقيقة (وقد سبق تناول هذه المؤشرات ومدلولها فى الفصل الخامس) .

- بالاضافة الى المعدلات المحاسبية التى تقيس الاداء الجارى للنشاط والتى تناولناها فى الفصل الخامس .

ب - دورة النشـاط :

من أهم المعايير والعوامل التى تحكم منح الائتمان المصرفى قصير الاجل دورة نشاط العميل ، وترجع أهمية دورة نشـاط العميل فى ***منح الائتمان المصرفى الى*** :

- حجم الاصول المتداولة يتأثر بدرجة كبيرة ومباشرة بمدى طول أو قصر دورة النشاط وبالتالى فإن دورة النشاط تؤثر فى حجم الاصول المتداولة اللازمة للنشاط ويساعد ذلك فى تحديد مصادر الاموال اللازمة لتمويل دورة النشاط سواء من المصادر الدائمة أو المؤقتة ، ويعد الائتمان المصرفى قصير الاجل أحد المصادر الرئيسية المؤقتة .

- كلما كانت دورة النشاط أسرع ، كلما كان المركز الجارى للعميل أفضل وذلك من خلال العلاقة بين الارباح وأثارها على خلق الاصول وبين المركز الجارى للعميل ، حيث تؤدى دورة النشاط السريعة أو القصيرة الى زيادة الاصول المتداولة من خلال زيادة معدل استثمار ودوران عناصر الاصول المتداولة فى نشاط المنشأة وتتوقف سرعة دورة النشاط على ***مجموعة من العوامل أهمها*** :

- كفاءة السياسات التشغيلية والتسويقية والتمويلية للمنشأة .
- ظروف السوق والمنافسة .
- طبيعة الصناعة .
- مستوى التكنولوجيا المستخدم .

جـ - مصادر تمويل رأس المال العامل :

أيضا من أهم العوامل التى تحكم منح الائتمان المصرفى قصير الاجل طبيعة مصادر تمويل رأس المال العامل أو الاصول المتداولة الحالية للعميل من حيث مدى الملائمة بين الاستخدامات والموارد المالية وذلك ضمن الهيكل التمويلى لنشاط العميل ككل .

ويجب أن يتحقق البنك - عند منح الائتمان المصرفى قصير الاجل - من أن صافى رأس المال العامل للمنشأة قد تم تمويله من المصادر الدائمة ***وتشمل*** :

- **حقوق الملكية :**

رأس المال والاحتياطيات والارباح المحجوزة .

- **الاقتراض (المتوسط والطويل الاجل) :**

السندات والقروض المتوسطة والطويلة الاجل. ـــــ وذلك لإن صافى رأس المال العامل يمثل مارج الامان بالنسبة للدائنين وفى مقدمتهم البنوك والموردين ، وفى حالة تمويل صافى رأس المال العامل من المصادر المؤقتة - فرضا - فإن صافى رأس المال العامل للمنشأة سيكون مساويا للصفر وذلك لأن مصادر التمويل المؤقتة تمثل بالكامل التزامات قصيرة الاجل وما صافى رأس المال العامل الا الفرق بين الاصول المتداولة والالتزامات المتداولة .

والغرض من دراسة مصادر تمويل رأس المال العامل أيضا يرجع الى عنصر الملائمة بين الاستخدامات والموارد المالية وآثاره على الاداء المالى FINANCIAL PERFORMANCE للمنشأة فى الاجل القصير والطويل .

د- المركز المالى الشامل للعميل :

وبالرغم من التركيز على المركز الجارى للعميل عند منح الائتمان المصرفى قصير الاجل ، الا أن هذا التركيز يأتى من خلال دراسة المركز المالى الشامل للعميل ، فالتركيز على المركز الجارى يتم فى اطار دراسة المركز المالى الشامل للعميل وذلك يرجع الى أن المركز الجارى للعميل قد يكون فى أحيان غير قليلة جيداوسليماولكن النشاط يحقق خسائر أو أرباح بمعدلات منخفضة ولاشك أن احتمالات امتداد هذه الخسائر أو الارباح المنخفضة فى المستقبل إحتمالات قائمة ، وفى هذه الحالة لايمكن منح ائتمان مصرفى قصير الاجل (أو من أى نوع آخر) لإن تحقيق الخسائر يعنى تآكل وفقدان جزء من رأس المال العامل بقيمة الخسائر المحققة وهذا ينعكس فى صورة ضعف في مقدرته على السداد فى المستقبل القريب جدا ، كما أن تحقيق العميل لمعدلات أرباح منخفضة يعنى الثبات النسبى لحجم رأس المال العامل وهذا ينعكس فى صورة عدم زيادة إجمالى الاصول المتداولة بالقدر الذى يرفع من مقدرته على سداد التزاماته الجارية فى الاجل القصير .

لذلك يجب التركيز على المركز الجارى من خلال دراسة المركز المالى الشامل للعميل ودراسة النقاط الاتية :

- مصادر التمويل الذاتية للعميل .
- مدى اعتماد العميل على الاقتراض .
- التوازن المطلوب فى الهيكل التمويلى و بين الاستخدامات والموارد المالية .
- مقدرة العميل على تحقيق الايرادات والارباح وتطورها .

وعند تجديد ROLLOVER التسهيلات الائتمانية لفترة أخرى يجب أن يتم سدادها CLEAN UP قبل تجديدها ، وذلك لتكون عملية السداد بمثابة دليل عملى وبرهان على المقدرة الفعلية للعميل على السداد وللتحقق من أن العميل لايتخذ من التسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل مصدرا دائما أو مصدرا للتمويل طويل الاجل ، فتجديد التسهيلات القصيرة الاجل بالرصيد القائم دون سدادها يحول الائتمان المصرفى قصير الاجل من مصدر تمويل مؤقت الى مصدر تمويل دائم وهذا أمر له أثاره السلبية على التوازن المطلوب والملائمة بين الاستخدامات والموارد المالية .

٢- معايير منح الائتمان المصرفى قصير الاجل حسب نوع الضمان :

بالرغم من أن الائتمان المصرفى قصير الاجل يستخدم بغرض تمويل جزء من رأس المال العامل للمنشآت المختلفة ، الا أن منح الائتمان المصرفى قصير الاجل لايتخذ شكلا واحدا ، بل تتعدد صور وأدوات وضمانات الائتمان المصرفى قصير الاجل ، وهذا التعدد فى أنواعه لايؤثر فى الغرض من منحه واستخداماته، والتقسيم الاكثر شيوعا لأنواع الائتمان المصرفى قصير الاجل يعتمد على تقسيمه حسب نوع الضمان سواء كانت ضمانات عينية أو بدون ضمان عينى (بالضمان الشخصى أو على المكشوف OVERDRAFT) .

وسنتناول فيما يلى أهم المعايير الفنية TECHNICAL STANDARDS التى تحكم منح الائتمان المصرفى وذلك بالنسبة لكل نوع من أنواعه مقسمة حسب نوع الضمان ، فلكل نوع منها المحددات الفنية والمؤشرات الدقيقة الخاصة به والتى تؤثر فى كيفية دراسته ومنحه وتحديد قيمته ، ويتخذ الائتمان المصرفى قصير الاجل - حسب نوع الضمان - ***الصور الآتية*** :

١- التسهيلات الائتمانية بدون ضمان عينى (بالضمان الشخصى وعلى المكشوف)

٢- التسهيلات الائتمانية بضمان الكمبيالات .

٣- خصم الكمبيالات .

٤- التسهيلات الائتمانية بضمان بضائع .

٥- التسهيلات الائتمانية بضمان تنازلات (حوالة الحق) .

٦- اعتمادات مستندية غير مغطاه بالكامل .

٧- تسهيلات ائتمانية بضمان أوراق مالية

٨- تسهيلات خطابات الضمان.

٩- تسهيلات بضمانات متنوعة .

وسنتناول فيما يلى هذه الانواع من التسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل من حيث أهم المعايير والمحددات الفنية التى يجب دراستها ولكل نوع منها وذلك عند اعداد الدراسات الائتمانية الخاصة بدراسة منحها .

١ – التسهيلات الائتمانية بدون ضمان عينى :

يقصد بهذا النوع من التسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل أنها تمنح دون تقديم ضمانات عينية للبنك واعتمادا على الثقة فى مركز العميل أو أحد شركاؤه ويتخذ هذا النوع من التسهيلات ***أحد صورتين هما*** :

أ– التسهيلات الائتمانية على المكشوف .

ب– التسهيلات الائتمانية بالضمان الشخصى .

ونتناول فيما يلى معايير منح الائتمان المصرفى فى كل من هذين الصورتين .

أ– معايير ومحددات منح التسهيلات الائتمانية على المكشوف :

– تمنح التسهيلات على المكشوف اعتمادا على الثقة الموضوعية فى العميل وفى مركزه المالى والائتمانى وتمنح للعملاء الذين ***تتوفر فيهم الشروط الاتية*** :

– السمعة الطيبة فى السوق والبنوك طبقا لما تظهره تقارير الاستلام .

– متانة المركز المالى والائتمانى للعميل بشكل عام .

– وجود مصادر واضحة للسداد .

– تمنح بعد إستنفاذ كافة الضمانات المتاحة للعميل .

– وجود سابقة تعامل ممتازة للعميل مع البنك أو مع أحد البنوك الاخرى .

وتحدد قيمة حد اعتماد LINE OF CREDIT السحب على المكشوف اعتمادا على ***المحددات الاتية*** :

لاتتجاوز نسبة من الاصول المتداولة للعميل وعادة تكون فى حدود ٥٠٪ من إجمالى قيمة الاصول المتداولة كحد أقصى .

أو فى حدود نسبة معقولة من صافى رأس المال العامل .

أن تكون موجهة لاستخدامها فى تمويل العمليات الجارية للعميل وخصوصا العمليات التى تتوفر فيها طبيعة التصفية الذاتية SELF - LIQUIDATION . ويجب أن يتضمن منح التسهيلات على المكشوف وضع شروط وقائية من جانب البنك ومن ***أهم هذه الشروط الوقائية*** .

– الرصيد التعويضى COMPENSATING BALANCE .

– السداد قبل التجديد CLEAN UP BEFORE ROLL-OVER

- نشاط حركة الحساب ACTIVE TURNOVER
- المتابعة اللصيقة لنشاط العميل FOLLOW UP .
- الزام العميل بإتباع سياسات مالية معينة خلال سريانها .

وبالنسبة للرصيد التعويضى :

تقوم بعض البنوك - وخصوصا الامريكية - بإلزام العميل بالاحتفاظ بنسبة تتراوح بين ١٠٪ - ٢٠٪ من قيمة اعتماد السحب على المكشوف فى الحساب ولايتم سحبها ويطلق على هذه النسبة الرصيد التعويضى ، والغرض من هذا الرصيد التعويضى تقوية المركز النقدى للعميل من جهة ، وحماية ضمنية وجزئية للبنك وللحد من المخاطر الائتمانية من جهة أخرى .

وبالنسبة لسداد التسهيلات على الاقل مرة واحدة قبل تجديدها ، الهدف من هذا الاجراء الاختبار العملى والفعلى لمقدرة العميل على سداد التسهيلات من جهة ، وان العميل لايتخذ التسهيلات القصيرة الاجل كمصدر تمويل دائم لنشاطه من جهة اخرى .

وفى الواقع لاتتمسك معظم البنوك بهذا الشرط وتحل محله بدراسة معدل استخدام التسهيلات أو معدل دورانها خلال فترة الاستخدام كمؤشر للمقدرة على السداد ويحتسب معدل دوران التسهيلات الائتمانية كالاتى :

$$\text{معدل دوران الحد المصرح به} = \frac{\text{إجمالى قيمة الحركات المدنية (السحب)}}{\text{قيمة الحد المصرح به}}$$

فعلى سبيل المثال :

إذا كان قيمة حد التسهيلات على المكشوف الممنوح لأحد العملاء من البنك يساوى = ١٠٠٠٠ جنيه ، وكانت إجمالى قيمة الحركات المدينة (السحب) على قوة هذا الحد خلال فترة سريانه = ٤٠٠٠٠ جنيه فإن :

$$\text{معدل دوران الحد} = \frac{٤٠٠٠٠}{١٠٠٠٠} = ٤ \text{ مرات .}$$

وهذا يعنى أن العميل قام بسحب مبلغ الـ ١٠٠٠٠ جنيه وتمثل قيمة الحد ٤ مرات وقام بسدادها خلال سريان الحد ٣ مرات ، وهذا مؤشر مطمئن لمقدرة العميل على السداد واستخدام التسهيلات الائتمانية بكفاءة ، بالاضافة الى

احتساب أعلى رصيد مدين وأقل رصيد مدين حلال فترة سريان التسهيل لمعرفة مدى الاستخدام أو نطاقه .

- **أما بالنسبة للمتابعة اللصيقة لنشاط العميل** فتتضمن المام البنك بالتطورات التى تلحق بنشاط العميل من خلال الزيارات الدورية لمنشأته وتجديد الاستعلامات وطلب بيانات دورية عن نشاطه ومركزه الجارى ، وتؤدى هذه المتابعة لنشاط العميل الى اتخاذ الاجراء المناسب من جانب البنك فى حالة حدوث تراجع فى مركز أو موقف العميل .

- **وبالنسبة لإلزام العميل بإتباع سياسات مالية معينة** خلال فترة سريان التسهيلات ، فإن البنوك تهدف من ذلك الى تقوية المركز الجارى والمالى للعميل ، ومن أمثلة ذلك ضرورة محافظة العميل على الاحتفاظ بدرجة معينة أو حد أدنى للسيولة ، أو عدم الحصول على تسهيلات ائتمانية من الغير ، أو إعطاء الأولوية فى سداد التزامات مستحقة معينة على أنواع أخرى ، أو عدم التوسع فى الحصول على الائتمان التجارى .

وهذه الشروط الوقائية - تختلف من بنك لآخر-وفقا للسياسة الائتمانية للبنك بالنسبة لمنح التسهيلات على المشكوف ، الا أن هذه الشروط الوقائية تتخذ بغرض تحقيق الامان والحماية النسبية للبنك .

ب - معايير ومحددات منح التسهيلات الائتمانية بالضمان الشخصى :

لاتختلف معايير منح التسهيلات الائتمانية بالضمان الشخصى عن المعايير التى تم تناولها بالنسبة لمنح التسهيلات على المكشوف الا فيما يتعلق بعنصر الضمان الشخصى أو الضامن .

حيث يكون البنك مترددا فى منح عميله تسهيلات ائتمانية على المكشوف ***ولأسباب عديدة أهمها*** :

- أن لاتكون للعميل طالب التسهيلات الائتمانية سابقة تعامل مع البنك أو البنوك الاخرى .

- أن يكون العميل طالب التسهيلات الائتمانية غير معروف فى السوق بدرجة كافية أو يكون حديث العهد بالسوق نسبيا .

-وجود دلائل ومؤشرات محتملة وغير مؤكدة ومن المحتمل أن تؤثر على نشاط العميل فى المستقبل .

وفى مثل هذه الاحوال يتردد البنك كثيرا فى منح العميل التسهيلات الائتمانية على المكشوف وعندما يتدخل شخص آخر بخلاف العميل ووثيق الصلة به ، ليضمن هذه التسهيلات ويكون للضامن مركزه الادبى أو الاجتماعى أو السياسى أو المالى الجيد وقد يكون هذا الضامن أحد الشركاء الموصين أو أحد المساهمين فى الشركات المساهمة ، وتدخل هذا الضامن يدعم مركز العميل ويقوى من مركز البنك المتردد فى الموافقة ، فيقوم البنك بمنح العميل تسهيلات بالضمان الشخصى .

ومن أهم الشروط الواجب توفرها فى الضامن :

- أن يتمتع بسمعة طيبة أو بمركز أدبى أو اجتماعى مرموق .
- أن يكون وثيق الصلة بالعميل أو بنشاطه .
- أن يكون ذو ملاءة مالية كبيرة تمكنه من السداد فى حالة توقف العميل الاصلى عن السداد .

ويستطيع البنك الرجوع على هذا الضامن فى حالة توقف العميل الاصلى عن السداد وفقا لشروط عقد التسهيلات المبرم مع البنك .

وتكون التسهيلات بالضمان الشخصى عادة مؤقتة وغير متكررة ويراعى عند منحها معايير منح التسهيلات الائتمانية على المكشوف .

وتقوم البنوك عادة بأخذ الكفالة أو الضمانة الشخصية للشركاء الموصين فى شركات الاشخاص ، كما تقوم بأخذ الكفالة أو الضمانة للشخصية لاعضاء مجلس الادارة للشركات المساهمة التى يملكون أسهما فيها وذلك عن التسهيلات الائتمانية التى تمنح لهم (سواء بالضمان العينى أو بدون ضمان) وذلك على سبيل الحيطة والحذر.

٢- معايير ومحددات منح التسهيلات الائتمانية بضمان الكمبيالات :

يقصد بالتسهيلات الائتمانية بضمان الكمبيالات (برسم التأمين أو الضمان) أن البنك يقوم بمنح التسهيلات الائتمانية لعملائه بضمان الكمبيالات المسحوبة على عملائهم ولصالحهم وذلك بعد اقتطاع مارج من قيمة هذه الكمبيالات الاجمالية وتختلف نسبة المارج المقتطع من قيمة الكمبيالة المقدمة للبنك كضمان حسب جودة الكمبيالة ***حيث تصنف الكمبيالات الى*** :

- كمبيالة درجة أولى (وتمنح أعلى نسبة تسليفية وأقل نسبة مارج) .
- كمبيالة درجة ثانية (وتمنح نسبة تسليفية أقل ونسبة مارج أكبر) .
- كمبيالة للتحصل (لاتقبل كضمان ويقبلها البنك للتحصيل فقط دون التسليف عليها)***ومن أهم مواصفات كمبيالات الدرجة الاولى المواصفات الاتية*** :

– أن تحمل توقيعين تجاريين .

– أن لايتجاوز تاريخ استحقاقها ٦ شهور

– سلامة الاستعلام عن المدين .

والغرض من اقتطاع نسبة المارج تدنية وتوزيع المخاطر الائتمانية عن طريق زيادة إسهام العميل فى تمويل نشاطه من موارده الذاتية .

ومن أهم معايير ومحددات منح التسهيلات الائتمانية بضمان الكمبيالات المعايير والمحددات الاتية :

– تتحد قيمة الحد المصرح به للعميل بناء على دراسة المركز الجارى للعميل وحجم تعاملاته بالاوراق التجارية (من خلال البيع الآجل) خلال دورة النشاط ، ويكون فى صورة نسبة فى حدود ٥٠٪ من الاصول المتداولة للعميل كحد أقصى

– توزيع الحد المصرح به على عدد غير محدود من مدينى الكمبيالات لتوزيع المخاطر الائتمانية وعدم تركزها فى عدد محدود من المدينين وذلك بتخصيص حد جزئى فى اطار الحد المصرح به لقبول كمبيالات مسحوبة على المدين الواحد بنسبة تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ من قيمة الحد المصرح به .

– اقتطاع (خصم) مارج مناسب من قيمة الكمبيالات المقدمة وفقا لمدى جودة الكمبيالات المقدمة ويتراوح هذا المارج بين ١٠٪ ، ٥٠٪ .

– سلامة الاستعلامات عن مدينى الكمبيالات وذلك للتحقق من سلامة مراكزهم الجارية والمالية وسمعتهم وحرصهم على سداد التزاماتهم السابقة .

– أن لاتتجاوز آجال الكمبيالات المقدمة كضمان ستة أشهر

– يتحقق البنك من جدية المعاملات التى نشأت عنها الكمبيالات المقدمة كضمان أى التحقق من كونها ليست كمبيالات مجاملة KITE BILLS . تم تحريرها بدافع تسهيل حصول العملاء على الائتمان المصرفى .

٣– معايير ومحددات خصم الكمبيالات :

يختلف منح التسهيلات الائتمانية بضمان الكمبيالات عن خصم الكمبيالات فى أن خصم الكمبيالات يعنى تسييل أصل من أصول العميل المتداولة (الكمبيالات) مقابل خصم الفائدة بالسعر السارى فى تاريخ الخصم عن الفترة من تاريخ إجراء عملية خصم الكمبيالة حتى تاريخ استحقاقها . وهذا يعنى أن العميل

يحصل على القيمة الحالية PRESNT VALUI للكمبيالة .

ويترتب على خصم الكمبيالة انتقال ملكيتها من العميل للبنك ، أما منح التسهيلات الائتمانية بضمان الكمبيالات ، يترتب عليه صرف القيمة التسليفية للكمبيالة بعد خصم المارج المستقطع من قيمتها ولاتنتقل ملكية الكمبيالة للبنك فى هذه الحالة ، بل تظل مملوكة للعميل والذى يلتزم تجاه البنك بسداد قيمتها أو تقديم كمبيالات أخرى بدلا منها فى حالة عدم قيام مدين الكمبيالة بالوفاء بقيمتها فى تاريخ استحقاقها .

ولاتختلف معايير ومحددات خصم الكمبيالات عن معايير ومحددات منح الائتمان المصرفى بضمان الكمبيالات ***الا فيما يتعلق بالجوانب الاتية*** :

بالنسبة لجودة الكمبيالات المخصومة :

- يجب أن تكون كمبيالات من الدرجة الاولى فى جميع الاحوال .
- أن تكون قابلة لاعادة الخصم لدى البنك المركزى .
- **بالنسبة للمارج المستقطع**

لاتتضمن عملية خصم الكمبيالة اقتطاع مارج من قيمتها بل تتضمن صرف قيمتها الحالية للعميل وتحتسب كالاتى :

القيمة الحالية للكمبيالة = القيمة الاجمالية (الاسمية)

ناقصا

- قيمة الفوائد بالسعر السارى فى تاريخ الخصم (عن الفترة من تاريخ خصم الكمبيالة وحتى تاريخ استحقاقها)

وفى الواقع العملى نجد أن خصم الكمبيالات لاتقوم البنوك المصرية بممارسته الا فى حدود ضيقة جدا .

ويوضح الجدول الاتى أهم الفروق الجوهرية بين خصم الكمبيالات والتسليف بضمانها

وجه المقارنة	التسهيلات بضمان كمبيالات	خصم الكمبيالات
- من حيث ملكية الكمبيالة	تظل مملوكة للعميل وتظهر فى ميزانيته ضمن أصوله المتداولة	تنتقل ملكيتها للبنك وتظهر فى ميزانيته ضمن أصوله وتوظيفاته
- من حيث المارج المقتطع	تحدد نسبة المارج بناء على جودة الكمبيالات المقدمة	لايحدد لها مارج وتخصم على أساس صرف قيمتها الحالية من تاريخ خصمها
- من حيث طبيعة العملية الائتمانية	عملية مستمرة والتزام أصيل على العميل فى حالة عدم وفاء المدين بقيمتها فى تاريخ الاستحقاق	خصم الكمبيالة عملية منتهية ويترتب عليها انتقال ملكية الكمبيالة للبنك
- من حيث جودة الكمبيالة	تتضمن درجات مختلفة (درجة أولى ودرجة ثانية)	تقتصر على كمبيالات الدرجة الاولى ويجب أن تكون قابلة لاعادة " بالبنك المركزى

٤- معايير ومحددات منح التسهيلات الائتمانية بضمان البضائع :

تتخذ التسهيلات الائتمانية بضمان البضائع ***أشكال مختلفة أهمها*** :

- بنظام المخزن المغلق .
- بنظام المخزن المفتوح .
- بنظام ايصالات الامانة .
- بنظام ايصالات الايداع .

وذلك بضمان البضائع المختلفة من خامات ومستلزمات إنتاج وبضائع وسلع تامة ونصف تامة ومحاصيل زراعية (كالأقطان) .

ومن أهم المعايير والمحددات الخاصة بمنح التسهيلات الائتمانية بضمان البضائع المعايير والمحددات الاتية :

– يحدد قيمة الحد المصرح به للتسهيلات بضمان بضائع اعتمادا على دراسة المركز الجارى للعميل ، ودورة نشاطه ، وحجم أصوله المتداولة وطبيعة نشاط العميل (تجارى ، صناعى .. الخ) وتكون فى صورة نسبة من الاصول المتداولة أو من إجمالى الاحتياجات المالية لدورة النشاط فى ظل الظروف الطبيعية أو الظروف العادية للنشاط .

– يقتصر منح التسهيلات الائتمانية بضمان البضائع على البضائع الجديدة فقط .

– تستبعد البضائع التى يتم تخزينها بمخازن البنوك على سبيل المضاربات والاحتكارات وأن لاتكون من البضائع الاستراتيجية .

– أن تكون البضائع المقدمة كضمان لازمة وتدخل فى نطاق نشاط العميل طالب التسهيلات الائتمانية .

– يقتصر قبول البضائع كضمان على البضائع التى يسهل تمييزها بالعين المجردة أو التى يتوفر للبنك الاجهزة الفنية والخبرات اللازمة لتصنيفها وتسعيرها وتقيمها .

– أن تكون من البضائع التى تتصف بعمومية الطلب وسهلة التصريف فى حالة ركودها بالمخازن .

– تحديد حد أقصى لفترة التخرين أو الصلاحية للتخزين وذلك طبقا لطبيعة البضائع من حيث سرعة التلف أو تقادم الموديلات أو الطراز .

– اقتطاع مارج مناسب من قيمة البضائع المقدمة كضمان يتناسب مع طبيعة كل نوع من هذه البضائع (ويتراوح عادة بين ٦٠ ٪ و ١٠ ٪) .

– أن تخضع لنظام دقيق للتسعير .

– أن يتحقق البنك من الملكية التامة للعميل للبضائع المقدمة كضمان وذلك قبل قبولها كضمان لإن فى بعض الاحيان يكون العميل حائزا للبضائع بتسهيلات موردين ويقدم هذه البضائع للاقتراض بضمانها من البنك وهذا يعنى ازدواج فى التمويل DOUBLE FINANCE .

– أن يتم التأمين على هذه البضائع لصالح البنك ضد المخاطر المختلفة (مثل

الحريق FIRE والسطو THEFT)

- يراعى عند منح التسهيلات بنظام المخازن المفتوحة أن تمنح لعملاء يتمتعون بجدارة إئتمانية ممتازة مع تغطية التسهيلات بالتغطية التأمينية اللازمة لمخاطر خيانة الامانة .

- أن يحكم البنك رقابته على حركة المخازن وحسابات عملاء البضائع والعمل على سرعة معدلات دوران هذه الحسابات .

٥- معايير ومحدادات منح التسهيلات الائتمانية بضمان التنازلات :

يقصد بهذا النوع من التسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل أن البنك يقوم بمنح عملائه إئتمان مصرفي بضمان تنازلهم تنازلا نهائيا لارجوع فيه عن جميع مستحقاتهم المالية الناشئة عن قيامهم بتوريد سلع أو خدمات لجهات أخرى محلية ويسمى في هذه الحالة بالتنازل المحلى ، أو لجهات خارجية وفي نطاق وعلى قوة اعتمادات مستندية مفتوحة لصالحهم ويسمى في هذه الحالة تنازل تصدير ، ويطلق على هذا النوع من التسهيلات الائتمانية أيضا (حوالة الحق) .

ولاتختلف أسس أو معايير منح التسهيلات الائتمانية بضمان التنازل المحلى عن تنازل التصدير كثيرا ويتضمن هذا الاختلاف مجرد اختلافات إجرائية مستندية ففي التنازل المحلي يكون الضمان أمر توريد أو أمر إسناد أو عقد مقاولة ، أما في تنازل التصدير يكون الضمان في صورة اعتماد مستندى غير قابل للالغاء IRRE-VOCABLE D/C مفتوح لصالح العميل طالب التسهيلات الائتمانية من قبل أحد عملائه بالخارج ، ومصدر الاختلاف بين الحالتين هو الموقع الجغرافي للموردمسند العملية ، ففي التنازل المحلي يكون مورد محلي وفي تنازل التصدير يكون مركز المورد خارج البلاد .

ومن أهم المعايير والمحددات الفنية لمنح التسهيلات الائتمانية بضمان التنازلات المعايير والمحددات الاتية :

- يتحدد قيمة الحد المصرح به على أساس نسبة من قيمة أمر التوريد أو اعتماد التصدير المتنازل عنه لصالح البنك وعادة ما تتراوح هذه النسبة بين ٢٥٪ و ٧٥٪ وبشرط أن تكون هذه النسبة ملائمة لحجم الاصول المتداولة للعميل ككل مع الأخذ في الاعتبار تضمن شروط أمر التوريد أو الاعتماد المستندى لدفعة مقدمة للعميل من عدمه .

- دراسة البرنامج الزمنى لتنفيذ أمر التوريد أو للشحن حتى يتلاءم مع شروط

– دراسة سابقة أعمال العميل فى مجال التوريدات وعقود التصدير والتحقق من مقدرته على إنجاز العمليات التى تسند اليه ومدى التزامه بالتوريدات السابقة

– يتم صرف أو استخدام الحد المصرح به على شرائح طبقا لمدى التقدم لو الانجاز فى التوريد أو الشحن وغالبا ما تكون ***شروط صرف التسهيلات الائتمانية بضمان التنازلات كالآتى*** :

– صرف ٢٥ ٪ دفعة مقدمة DOWN PAYMENT من قيمة العملية وبحد أقصى ٥٠ ٪ من قيمة الحد المصرح به ، ويمكن أن يتم صرفها على شرائح TRANCHE وعادة ما تتحدد نسبة الدفعة المقدمة طبقا لشروط التوريد .

– صرف نسبة لاتجاوز ٥٠ ٪ من قيمة الاعمال التى يتم توريدها أو شحنها على قوة أوامر التوريد أو الاعتمـــادات المتنازل عنها لصالح البنك وبشرط قبول الجهات المسندة لها قبولا نهائيا من حيث الشروط والمواصفات .

– يتم تسوية نسبة المنصرف مع ورود الحصيلة PROCEED .

ولاشك أن هذا النوع من التسهيلات الائتمانية يعد فى جوهره إئتمان على المكشوف اكثر من كونه بالضمان العينى ، وذلك لأن ضمان البنك يتوقف على مدى التزام العميل بتنفيذ أمر التوريد المتنازل عنه لصالح البنك وطبقا للشروط والمواصفات التى تتضمنه ، لذلك فإن دراسة سابقة تعامل العميل بأوامر التوريد تعد من العوامل الحاسمة فى منح هذا النوع من التسهيلات الائتمانية ، كما أن ربط استخدام التسهيلات بمدى التقدم فى التوريد يحد من المخاطر الائتمانية المصاحبة لمنح هذا النوع من التسهيلات الائتمانية الى حد كبير جدا .

٦– معايير ومحددات منح تسهيلات الاعتمادات الغير مغطاه بالكامل :

يقصد بهذا النوع من التسهيلات الائتمانية أن البنك يقوم بتمويل فتح اعتمادات مستندية (استيراد) (لحساب العميل) وتكون هـذه الاعتمادات غير مغطاه بنسبة ١٠٠ ٪ أو بالكامل من جانب العميل ، حيث يقوم البنك بتغطية نسبة من قيمة الاعتماد قد تصل الى ٩٠ ٪ من قيمته ويطلق على هذا النوع إعتمادات غير مغطاه بالكامل ، وعند استحقاق الدفع وطبقا لشروط الاعتماد يقوم البنك بدفع كامل قيمة الاعتماد للبنك المراسل ويقوم بخصم قيمة الجزء غير المغطى من الاعتماد خصما على حد تسهيل الاعتمادات الممنوح للعميل ، ويقوم البنك بالتعامل فى البضائع مشمول الاعتماد ***بأحد الوسائل الاتية*** :

- رهن البضائع رهنا حيازيا وتخزينها بمخازن البنك أو بمخازن الاستيداع العامة .

- تسليم البضائع للعميل مقابل كمبيالات أو ايصال أمانة .

- يقوم العميل بدفع قيمة الجزء غير المغطى نقدا ويتسلم البضائع بالكامل .

ويرتبط منح تسهيلات الاعتمادات الغير مغطاه بالكامل **بتسهيلات ضمان الكمبيالات الخارجية** :

ففى هذه الحالة يكون العميل الأمر بفتح الاعتماد APPLICANT متمتع بتسهيلات موردين SUPPLIERS FACILITIES من المصدر (المورد الخارجى) وبدلا من أن يقوم البنك بدفع كامل قيمة الاعتماد عند تداول NEGOTIATION مستندات الشحن SHIPPING DOCUMENTS يقوم البنك بضمان الكمبيالة المسحوبة على عميله لصالح المستفيد (المصدر) وتعنى ضمانة WARRANTY البنك أنها التزام على البنك يقوم بسداده فى تاريخ استحقاق الكمبيالة عند تقديمها فى تاريخ الاستحقاق .

ومن أهم معايير منح تسهيلات الاعتمادات الغير مغطاه بالكامل المعايير الاتية :

- يحدد الحد المصرح به بناءا على المركز الجارى للعميل وكنسبة من اجمالى الاصول المتداولة للعميل ويراعى أن تكون البضائع مشمول الاعتمادات المستندية تتضمن نفس مواصفات البضائع المقبولة كضمان بالنسبة للتسهيلات بضمان البضائع لأن عادة ما يتم تخزين هذه البضائع بنظام الرهن الحيازى بمخازن البنك أو بمخازن الاستيداع العامة .

- تتحدد قيمة المارج أو الغطاء النقدى للاعتماد المستندى بناءا على نوع البضائع مشمول الاعتماد المستندى .

- يتم تحديد توقيت سداد الجزء غير المغطى من الاعتماد فى تاريخ ملائم لتوقيت تصرف العميل فى البضائع مشمول الاعتماد المستندى .

- مراعاة معايير منح الائتمان المصرفى بدون ضمان عند منح هذا النوع من التسهيلات الائتمانية وخصوصا اذا ما كان سيتم تسليم العميل البضائع مشمول الاعتماد بإيصال أمانة أو بكمبيالات مسحوبة عليه أو على عملائه .

- أن يكون الجزء غير المغطى نقدا من قيمة هذه الاعتمادات المستندية مغطى

دائما بالتغطية الاتية :

- أما بالبضائع أو بالخامات المستوردة فى مخازن البنك أو فى مخازن الاستيداع .

- أو بكمبيالات ناشئة عن التصرف فى هذه البضائع من جانب العميل .

٧- معايير ومحددات منح التسهيلات الائتمانية بضمان الاوراق المالية :

يقوم البنك بمنح تسهيلات ائتمانية بضمان الاسهم والسندات المملوكة لعملائه ، وذلك لأن بعض العملاءقد يرى إنه اذا تصرف فيها بالبيع قد يحقق خسائر فيقدم هؤلاء العملاء هذه الاوراق المالية والاقتراض بضمانها من البنك وفى حدود نسبة من قيمتها

ومن أهم المعايير لمنح التسهيلات الائتمانية بضمان الاوراق المالية المعايير الاتية :

- يتحدد قيمة الحد المصرح به طبقا لقيمة أو جودة الاوراق المالية (اسهم وسندات) المقدمة كضمان ، وذلك يرجع الى أن هذا النوع من التسهيلات يتضمن تمويل عمليات تتوفر فيها امكانيات التصفية الذاتية والفورية .

- يراعى ان تكون الاوراق المالية المقدمة كضمان لشركات ذات مراكز مالية ممتازة .

- أن تكون الاوراق المالية المقدمة كضمان مسجلة ببورصة الاوراق المالية STOCK EXCHANGE ونشطة التداول

- رهن الاوراق المالية والاحتفاظ بها تحت يد البنك .

- خصم مارج مناسب من قيمة كل نوع من الاوراق المقدمة على حدة ويحتسب المارج من القيمة السوقية أو الاسمية أيهما أقل .

- عند منح تسهيلات بضمان السندات يجب دراسة توقعات أسعار الفائدة لإن القيمة السوقية للسندات تتحدد أساسا بالتغيرات فى أسعار الفائدة ومدى زيادتها أو نقصها عن سعر الفائدة على السندات

- أن تكون الاوراق المقدمة قابلة للاقتراض بضمانها من البنك المركزى .

٨- معايير ومحددات منح تسهيلات خطابات الضمان :

بالرغم من أن منح العميل لحد تسهيلات ائتمانية لاصدار خطابات ضمان

(محلية / خارجية) لايترتب عليه حصول العميل على أموال من البنك بصورة مباشرة ، إلا أن البعد التمويلى فى خطابات الضمان ***يكمن فى أن*** :

عندما يصدر البنك خطاب ضمان بناء على طلب عميله لصالح مستفيد معين فإن العميل يتجنب تجميد قيمة خطاب الضمان بالكامل خصما من سيولته النقدية ويستعيض عن ذلك بدفع الغطاء النقدى لاصدار خطاب الضمان وفقا لشروط التسهيل الممنوح له من البنك وفى حدود نسبة من قيمة خطاب الضمان (وتتراوح بين ١٠٪ و ٥٠٪) ويقوم البنك بإصدار خطاب الضمان بكامل القيمة ولذلك فإن لخطابات الضمان بعدا تمويليا حيث يمكن للعميل الحاصل على تسهيلات خطابات الضمان من تفادى تجميد جزء كبير من سيولته فى حالة إصدار خطابات ضمان مغطاه بنسبة ١٠٠٪ .

معايير منح تسهيلات خطابات الضمان :

– تتحد قيمة حد تسهيل خطابات الضمان بناء على حجم العمليات التى يقوم بها العميل والتى تستلزم التعامل بخطابات الضمان ، كدخول المزايدات BIDS والمناقصات TENDERS المختلفة على سبيل المثال .

– دراسة مدى التزام العميل فى تنفيذ الاعمال المسندة اليه وسجل سابقة أعماله .

– التحرى عن خطابات الضمان التى سبق تسييلها للعميل (إن وجدت) وتقيم موقفه منها .

– ايداع تأمين نقدى أو غطاء نقدى مناسب ويتراوح عادة بين ١٠٪ ، ٥٠٪ ويتحدد بناء على مركز العميل وكون الخطاب خطاب ضمان ابتدائى أو نهائى ، حيث يجب أن تزداد نسبة التأمين النقدى فى حالة كون خطاب الضمان خطابا نهائيا لإنه يتضمن مستوى أعلى من المخاطر وذلك بالمقارنة بخطابات الضمان الابتدائية .

٩– معايير منح التسهيلات الائتمانية بضمانات متنوعة :

من أهم أمثلة ***الضمانات المتنوعة*** :

– بضمان الودائع .

– بضمان شهادات الايداع .

– بضمان شهادات الاستثمار .

حيث تقوم البنوك بمنح عملائها من المنشآت المختلفة والافراد التسهيلات الائتمانية مقابل هذه الضمانات ، وهذه الانواع من الضمانات تعد ضمانات جيدة وسائلة ولاتخضع لإجراءات وتحليلات ائتمانية عميقة كالانواع الاخرى من التسهيلات الائتمانية ، ولاتتضمن التسهيلات الائتمانية الممنوحة مقابل هذه الضمانات أية مخاطر ائتمانية وذلك لكونها ضمانات سائلة وتحت يد البنك .

ومن أهم المعايير البديهية لمنح هذا النوع من التسهيلات المعايير الاتية :

- لايتجاوز الحد المصرح به ٩٠٪ من قيمة الوديعة أو الشهادة .
- التحفظ على الوديعة أو الشهادة (رهنها) لصالح البنك .
- الفرق بين سعر الفائدة الدائن وسعر الفائدة المدين لايقل عن ٢٪ وبشرط أن لايقل عن الحد الادنى لأسعار الفائدة على القروض والتسهيلات الائتمانية المعمول بها فى البنك .

ويلاحظ أن هذا النوع من التسهيلات من أبسط أنواع التسهيلات الائتمانية ولايتضمن مخاطر ائتمانية لإن الضمانات تكون فى صورة سائلة وتحت يد البنك .



الفصل التاسع

الائتمان المصرفي المتوسط والطويل الأجل



الفصل التاسع

الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الأجل

مقدمـــة :

بالرغم من عدم الاختلاف حول أسس وأركان التحليل الائتمانى بصفة عامة عند تحديد المركز الائتمانى والجدارة الائتمانية فى حالة دراسة منح الائتمان المصرفى قصير الاجل أو الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل ، الا أن الاختلافات أو الفروق الدقيقة بينهما تظل قائمة ، وتنشأ هذه الاختلافات أو الفروق الدقيقة من طبيعة وآجال وأغراض منح الائتمان المصرفى فى كل منهما .

فالائتمان المصرفى قصير الاجل يمنح لآجال لاتتجاوز السنة ويستخدم لتمويل الاصول المتداولة أو رأس المال العامل لمختلف أنواع المشروعات ، بينما يعد الائتمان المصرفى المتوسط أو الطويل الاجل من مصادر التمويل الدائمة ويمنح لآجال تصل الى ١٥ و ٢٠ سنة ويستخدم فى تمويل الاصول الرأسمالية للمشروعات المختلفة ، وكنتيجة مباشرة لكل هذه الفروق تختلف الدراسات الائتمانية لكل منهما من حيث تناول بعض المؤشرات الفنية والتمويلية الخاصة بكل منهما ، الا أن أركان عملية التحليل الائتمانى لاتتأثر بالفروق والاختلافات بين منح الائتمان المصرفى القصير الاجل والائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل .

ونظرا للخصائص والطبيعة الخاصة بالائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل فإن البنوك المتخصصة (الصناعية والزراعية والعقارية) تلعب دورا كبيرا فى منح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل وذلك بمالها من موارد تمويلية طويلة الاجل تسمح لها بالتوسع فى منح الائتمان المصرفى لاجال طويلة وذلك بالمقارنة بالبنوك التجارية ودورها الكبير فى منح الائتمان المصرفى قصير الاجل .

وتتطلب دراسة منح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل خلفية قوية وعميقة بموضوع الهيكل التمويلى وهيكل رأس المال ومصادر التمويل FINANCIAL RESOURCES المختلفة وخصوصا المصادر الدائمة .

وسنتناول فى هذا الفصل الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل من خلال المباحث الثلاثة الاتية :

المبحث الاول : الهيكل التمويلى ومصادر التمويل الدائمة .

المبحث الثانى : طبيعة الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل .

المبحث الثالث : معايير منح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل .

المبحث الاول

الهيكل التمويلى ومصادر التمويل الدائمة

تمهيـــد :

يتضمن الهيكل التمويلى للمنشأة جميع مصادر التمويل أو الأموال المتاحة للمنشأة من مصادرها المختلفة سواء كانت مصادر تمويل مؤقتة أو مصادر تمويل دائمة ، أو حقوق الملكية أو الاقتراض ، فالهيكل التمويلى للمنشأة يبين لنا إجمالى حجم أو قيمة مصادر الاموال المتاحة للمنشأة ويكشف لنا عن طبيعة المصادر التى حصلت منها المنشأة على هذه الاموال ، وتوجه هذه الاموال بالطبع الى الاستخدامات المختلفة فى المنشأة فى صورة استثمارات فى الاصول الثابتة والاصول المتداولة .

ويعد الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل أحد مصادر الاموال الدائمة الرئيسية للمنشآت المختلفة والتى تأتى من عنصر الاقتراض ، ولذلك ترتبط دراسة منح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل وبدرجة وثيقة جدا بدراسة الهيكل التمويلى لنشاط العميل طالب الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل (القروض) .

ويهدف البنك من دراسة الهيكل التمويلى الى التحقق من التوازن المطلوب بين مصادر التمويل المختلفة من جهة وبين مصادر التمويل المختلفة والاستخدامات المختلفة لها من جهة أخرى أى التوازن ***بين العناصر الاتية*** :

- التوازن بين حقوق الملكية والاقتراض .
- التوازن بين المصادر الدائمة والمؤقتة .
- التوازن بين الاستخدامات والموارد .
- التوازن بين الاستخدامات الدائمة والموارد الدائمة .
- التوازن بين الاستخدامات المؤقتة والموارد المؤقتة .

لإن غياب التوازن بين هذه العناصر يؤدى الى اختلال الهيكل التمويلى وارتفاع درجة المخاطر وفقا لمدى الاختلال القائم فى الهيكل التمويلى للنشاط وعمقه .

ونتناول فى هذا الفصل الهيكل التمويلى ومصادر التمويل الدائمة من ***خلال النقاط الاتية*** :

- الهيكل التمويلى .
- مصادر التمويل الدائمة .

ونتناول فيما يلى كل منها بشىء من التفصيل .

١- الهيكل التمويلى FINANCIAL STRUCTURE :

يتضمن الهيكل التمويلى للمنشأة جميع أنواع وأشكال مصادر التمويل المختلفة المتاحة لها **سواء من :**

- حقوق الملكية .
- الاقتراض .

أو من :

- المصادر الدائمة (طويلة ومتوسطة الاجل) .
- المصادر المؤقتة (القصيرة الاجل) .

فالهيكل التمويلى يمثل جميع موارد الاموال المتاحة للمنشأة من المصادر المختلفة ولذلك يعكس الهيكل التمويلى مصادر الاموال فى المنشأة .

وتنقسم مصادر (موارد) الاموال من حيث الاجل الى :

أ- المصادر الدائمة وتشمل :

- حقوق الملكية :

- رأس المال المدفوع .
- الاحتياطيات .
- الارباح المحجوزة .

الاقتراض :

- سندات طويلة
- القروض المتوسطة والطويلة الاجل .

ب - مصادر التمويل المؤقتة وتشمل :

- الائتمان المصرفى قصير الاجل .
- تسهيلات الموردين .

وتعكس مصادر التمويل الدائمة مصادر الاموال التى تمثل استخداما دائما فى المنشأة (متوسط وطويل الاجل) ، كما تعكس مصادر التمويل المؤقتة مصادر الاموال التى تمثل استخداما مؤقتا فى المنشأة (قصير الاجل)

كما تنقسم مصادر (موارد) الاموال من حيث مصدر التمويل الى :

أ- التمويل الذاتى (داخلى) وتشمل :

حقوق الملكية :

- رأس المال المدفوع
- الاحتياطيات .
- الارباح المحجوزة .

ب- الاقتراض (خارجى) ويشمل :

- سندات طويلة الاجل .
- قروض متوسطة وطويلة الاجل .
- الائتمان المصرفى قصير الاجل .
- تسهيلات الموردين .

(فالهيكل التمويلى للمنشأة = مجموع الخصوم وحقوق الملكية)

أما هيكل رأس المال أو (رأس المال المستثمر) :

يتكون هيكل رأس المال أو هيكل رأس المال المستثمر CAPITAL STRUCTURE *من العناصر الاتية :*

أ- حقوق الملكية :

- رأس المال المدفوع .
- الاحتياطيات .
- الأرباح المحجوزة .

ب - القروض المتوسطة والطويلة الاجل :

(فهيكل رأس المال = إجمالى الاصول - الخصوم المتداولة)

ويعكس هيكل رأس المال أو رأس المال المستثمر مصادر التمويل الدائمة فقط فى

المنشأة وبصرف النظر عن كونها أموال ملكية أو اقتراض . ويعد هيكل رأس المال أو رأس المال المستثمر جزء من الهيكل التمويلى للمنشأة .

أما هيكل الأصول ASSETS STRUCTURE :

فيتضمن جميع أوجه إستخدامات الاموال فى المنشأة ***سواء كانت فى*** :

- الاصول الثابتة .
- الاصول المتداولة .

(فهيكل الاصول = إجمالى الاصول)

ويمكن إيجاز المفاهيم الثلاثة السابقة فى صورة معادلات كالاتى :

(هيكل الاصول = إجمالى الاصول)

(الهيكل التمويلى = إجمالى الخصوم + حقوق الملكية) .

(هيكل رأس المال = حقوق الملكية + القروض المتوسطة والطويلة الاجل)

أو = إجمالى الاصول - الخصوم المتداولة .

ويتضح أن الهيكل التمويلى أوسع وأعم نطاقا من هيكل رأس المال أو رأس المال المستثمر .

ولتناول هذه المفاهيم الثلاثة المختلفة بمزيد من التحليل نستعين بالمثال التطبيقى الاتى :

حيث سنقوم بإحتساب ***كل من*** :

- هيكل الاصول .
- الهيكل التمويلى .
- هيكل رأس المال .

وذلك بصورة رقمية وتطبيقية .

الميزانية العمومية لشركة (S) الصناعية فى ٣١ / ١٢/ ١٩٩٤

الاستخدامات — الموارد

ألف جنيه	الاصــــول	ألف جنيه	الخصوم وحقوق الملكية
	أصول ثابتة		حقوق الملكية
١٠٠	أراضى ومبانى	٢٠٠	رأس المال المدفوع
١٧٠	آلات ومعدات	٤٠	الاحتياطيات
٢٠	تجهيزات مختلفة	١٠	أرباح محجوزة
١٠	مصاريف تأسيس	٢٥٠	**إجمالى حقوق الملكية**
٣٠٠	**إجمالى الاصول الثابتة**		
	الاصول المتداولة		التزامات متوسطة الاجل
١٠	نقدية وبنوك	٥٠	قرض متوسط الاجل
٤٠	عملاء	٥٠	سندات
٥٠	أوراق قبض	١٠٠	**إجمالى الالتزامات متوسطة الاجل**
١٠٠	مخزون		
٢٠٠	**إجمالى الاصول المتداولة**		الالتزامات المتداولة
		٦٠	بنوك دائنة
		٩٠	موردين
		١٥٠	**إجمالى الالتزامات المتداولة**
٥٠٠	اجمالى الاصول	٥٠٠	اجمالى الخصوم وحقوق الملكية

وبالتطبيق على الارقام الواردة فى ميزانية شركة (S) الصناعية ***نجد أن*** :

أ- جانب الاصول يعكس استخدامات الاموال الاتية :

- الاصول الثابتة = ٣٠٠
- الأصول المتداولة = ٢٠٠

إجمــالى الاصول = ٥٠٠

هيكل الاصول = إجمالى الاصول

= ٥٠٠

ب - جانب الخصوم وحقوق الملكية يعكس موارد (مصادر الاموال) الاتية :

المصادر الدائمة :

- حقوق الملكية =	٢٥٠
- قروض متوسطة الاجل =	٥٠
- السندات =	٥٠
اجمالى المصادر الدائمة	٣٥٠

المصادر الموقتة :

- بنوك دائنة	٦٠
- موردين	٩٠
إجمالى المصادر المؤقتة	١٥٠
إجمالى الخصوم وحقوق الملكية	٥٠٠

الهيكل التمويلى = إجمالى الخصوم + حقوق الملكية

= (١٠٠ + ١٥٠) + ٢٥٠

= ٥٠٠

هيكل رأس المال = حقوق الملكية + الالتزامات المتوسطة والطويلة الاجل (قروض وسندات)

= ٢٥٠ + ٥٠ + ٥٠

= ٣٥٠

أو = اجمالى الاصول - الخصوم المتداولة

= ٥٠٠ - ١٥٠

= ٣٥٠

توازن الهيكل التمويلى :

يجب أن يوجد توازن EQUILIBRIUM أو تناسب PROPORTION بين مصادر التمويل المختلفة والتى تسهم فى تشكيل الهيكل التمويلى للمنشأة ويرتبط هذا التوازن أو التناسب بمدى نجاح أو فشل السياسة المالية والاداء المالى للمنشأة ، فعلى سبيل المثال إعتماد المنشأة على الاقتراض بدرجة كبيرة بالمقارنة باعتمادها على حقوق الملكية فى تمويل نشاطها يؤدى الى تحمل الدائنون للجزء الأكبر من المخاطر المختلفة ، والى تحمل الملاك للجزء الاقل من هذه المخاطر ، ولهذا فإن دراسة الهيكل التمويلى لها دلالتها الائتمانية البالغة التأثير على حجم المخاطر الائتمانية التى يمكن أن يواجهها البنك عند منح الائتمان المصرفى وبصفة خاصة الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل فى صورة قروض .

والتوازن أو التناسب المطلوب فى الهيكل التمويلى ينظر له من زوايا مختلفة ومؤثرة فى أداء المنشأة بشكل عام ، ويجب أن يتحقق هذا التوازن ***بين العناصر الاتية*** :

أ- التوازن بين حقوق الملكية والاقتراض .

ب - التوازن بين المصادر الدائمة والمصادر المؤقتة للأموال .

جـ - التوازن بين الاستخدامات والموارد المالية .

د - التوازن بين الاسخدامات الدائمة والموارد الدائمة

هـ - التوازن بين الاستخدامات المؤقتة والموارد المؤقتة .

ويهتم الدائنون بصفة عامة (وفى مقدمتهم البنوك) بدراسة الهيكل التمويلى والتحقق من عدم اختلاله ، عند إتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل ، بل قد يمتد اهتمام البنوك الى الزام العميل بعد منحه القروض بالمحافظة على شكل معين للهيكل التمويلى لنشاطه أثناء سريان القروض ، والمدخل الاولى عند دراسة القروض وتقييم المركز المالى والائتمانى للعملاء يبدأ بدراسة حالة الهيكل التمويلى لانشطتهم .

ونتناول فيما يلى آثار التوازن أو عدم التوازن (الاختلال) فى الهيكل التمويلى على النشاط والمقدرة على السداد من الزوايا المختلفة والمتعددة والتى سبق الاشارة اليها آنفا .

أ- التوازن بين حقوق الملكية والاقتراض

تنطوى أهمية التوازن بين حقوق الملكية والاقتراض على توزيع المخاطر توزيعا نسبيا بين ملاك المنشأة والدائنين وذلك بنسبة مساهمة كل منهم فى تمويل نشاط المنشأة وتشكيل شكل أو حالة الهيكل التمويلى لها ، فكلما إزداد اعتماد المنشأة فى تمويل نشاطها وعملياتها المختلفة على الاقتراض كلما تحمل الدائنون الجزء الاكبر من المخاطر وتحمل الملاك الجزء الاقل من المخاطر والعكس صحيح فى حالة زيادة اعتماد المنشأة على حقوق الملكية فى تمويل نشاطها وعملياتها بالمقارنة بإعتمادها على الاقتراض .

ويفضل الدائنون بطبيعة الحال عادة إقراض المنشآت التى لاتعتمد بدرجة كبيرة على الاقتراض فى تمويل نشاطها ، فكلما كان إعتماد المنشأة على حقوق الملكية كبيرا بالمقارنة بإعتمادها على الاقتراض كلما كان ذلك أفضل من وجهة نظر الدائنين وذلك يرجع الى أن الدائنين يرغبون دائما فى تدنية المخاطر الائتمانية المصاحبة لمنح القروض .

ولاتوجد نسبة نمطية أو معيارية لقياس درجة التوازن بين حقوق الملكية والاقتراض فى الهيكل التمويلى للمنشأة ولكن فى رأينا أن النسبة القصوى يجب أن لاتزيد عن ١ : ١ أو ١٠٠ ٪ بمعنى أن المنشأة يجب أن تتساوى القروض التى تحصل عليها من أى نوع ومن أى مصدر مع حقوق الملكية كحد أقصى ، وذلك لتكون المخاطر موزعة توزيعا متساويا وعادلا بين الملاك والدائنين .

كما يعنى التوازن بين حقوق الملكية والاقتراض أيضا إستخدام المزيج أو التوليفة MIXTURE الملائمة منهما معا لتمويل نشاط المنشأة دون الافراط فى الاقتراض لإن له أعباؤه الكبيرة ومخاطره المرتفعة ، وعلى الرغم من الامكانيات الكبيرة لاستخدام عملية المتاجرة بالملكية TRADING ON EQUITY أو الرفع المالى FINANCIAL LEVERAGE والتى تنطوى على استخدام أموال الغير أو الاقتراض لمساعدة أموال ملاك المنشأة لتمويل عملياتها وإحتياجاتها التمويلية المختلفة ، وذلك فى زيادة معدل العائد على أموال الملاك إلا أن عملية المتاجرة بالملكية أو الرفع المالى لها حدودها وليست مطلقة بالطبع .

وتقاس درجة المتاجرة بالملكية أو الرفع المالى عن طريق المعادلة الاتية :

$$\text{درجة الرفع المالى} = \frac{\text{الايرادات قبل دفع الفائدة}}{\text{الايرادات قبل دفع الفائدة} - \text{الفائدة}}$$

وتعنى درجة الرفع المالى نسبة الايرادات قبل دفع الفائدة الى الايرادات المتبقية RESIDUAL بعد دفع الفائدة وعند نقطة أو مستوى معين من الايرادات .

وتعتمد درجة المتاجرة بالملكية على مجموعة ***من العوامل أهمها*** :

- الايرادات قبل دفع الفائدة .
- أسعار الفائدة على القروض .

والعنصر المحورى والذى ترتكز عليه عملية الرفع المالى أو المتاجرة بالملكية هو عنصر الفائدة وتتحدد قيمة الفائدة ***بالعوامل الاتية*** :

- سعر الفائدة السائد فى السوق .
- قيمة القروض التى حصلت عليها المنشأة .
- اجال استحقاق القروض .

وكلما كان حجم الاقتراض كبيرا وفى ظل معدلات فائدة مرتفعة نسبيا كلما كان عبء الاقتراض كبيرا وتكون عملية الرفع المالى غير مجدية UNFEASIBLE بالنسبة للمنشأة لإن ارتفاع أعباء الاقتراض يضعف من مقدرة المنشأة على خدمة ديونها ، ولذلك فإن عملية المتاجرة بالملكية لها حدودها ، كما أن فى حالة تحقيق الخسائر فإن عملية المتاجرة بالملكية تكون مستحيلة الحدوث .

وللتدليل العملى على ذلك نجد أن من أهم أسباب الارتباك والتعثر المالى لبعض شركات القطاع العام فى مصر الاعتماد المفرط على الاقتراض فى تمويل نشاطها للدرجة التى تعجز هذه الشركات عن خدمة ديونها ، وتعتمد هذه الشركات فى تمويل نشاطها على أكثر من ٩٥٪ من الهيكل التمويلى لها على الاقتراض ، ويطلق على هذه الظاهرة بالتعبير الاقتصادى ، إختلال الهياكل التمويلية لشركات القطاع العام .

ولمزيد من التحليل لأهمية التوازن بين حقوق الملكية والاقتراض نستعين بالمثال التطبيقى الاتى :

الميزانية العمومية لشركة (S) الصناعية فى ٣١ / ١٢/ ١٩٩٤

بالالف جنيه	الاصـــول	بالالف جنيه	الخصوم وحقوق الملكية
	اصـــول ثابتة		حقوق الملكية
١٠٠	أراضى ومبانى	٨٠	رأس المال المدفوع
٣٠٠	آلات	٢٠	الاحتياطيات
١٠٠	تجهيزات اخرى	١٠٠	إجمالى حقوق الملكية
٥٠٠	إجمالى الاصول الثابتة		قروض متوسطة وطويلة الاجل
	أصول متداولة	١٠٠	سندات
٥٠	نقدية وبنوك	٢٠٠	قروض مصرفية
١٥٠	عملاء ومدينون	٣٠٠	اجمالى القروض المتوسطة والطويلة
٢٠٠	مخزون		خصوم متداولة
٤٠٠	إجمالى الاصول المتداولة	٢٥٠	بنوك دائنة
١٠٠	خسائر مرحلة	٢٥٠	موردين
		١٠٠	أوراق دفع
		٦٠٠	اجمالى خصوم متداولة
١٠٠٠	إجمالى الاصول	١٠٠٠	اجمالى الخصوم وحقوق الملكية

حساب الارباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ /١٢/ ١٩٩٤

١٥٠٠ الايرادات

١١٠٠ (–) تكلفة المبيعات

٤٠٠ مجمل الربح

٢٥٠ (–) مصروفات ادارية وعمومية

٢٥٠ (–) الفائدة على القروض والتسهيلات

(١٠٠) صافى الخسارة

وتتضح مظاهر الاختلال (عدم التوازن) فى الهيكل التمويلى لشركة (S) الصناعية فى الجوانب الاتية :

- التوزيع النسبى لمصادر الاموال (الهيكل التمويلى) فى المنشأة :

البيـــان	ألف جنيه	٪
- حقوق الملكية	١٠٠	١٠٪
- قروض متوسطة وطويلة الاجل	٣٠٠	٣٠٪
- الخصوم المتداولة	٦٠٠	٦٠٪
الاجمـــالى	١٠٠٠	١٠٠٪

- تمثل حقوق الملكية فقط ١٠٪ فى الهيكل التمويلى للمنشأة .

- يمثل الاقتراض (المتوسط والطويل والقصير الاجل) ٩٠٪ من الهيكل التمويلى للمنشأة .

- تمثل الخصوم المتداولة ٦٠٪ من الهيكل التمويلى للمنشأة .

ويترتب على ذلك ان :

- الجزء الاكبر من المخاطر يتحمله الدائنون (بنسبة ٩٠٪) والجزء الاقل يتحمله الملاك (بنسبة ١٠٪) .

- زيادة أعباء خدمة الدين DEBT SERVICE والتى تتمثل فى سداد الاصل PRINCIPAL + الفائدة INTEREST .

- التوزيع النسبى لهيكل رأس المال فى المنشأة :

البيـــان	ألف جنيه	٪
- حقوق الملكية	١٠٠	٢٥٪
- قروض متوسطة وطويلة الاجل	٣٠٠	٧٥٪
الاجمـــالى	٤٠٠	١٠٠٪

– تمثل حقوق الملكية فقط ٢٥٪ فى هيكل رأس المال أو رأس المال المستثمر فى المنشأة .

– تمثل القروض ٧٥٪ فى هيكل رأسمال المنشأة .

– القروض تمثل ٣ أمثال حقوق الملكية فى المنشأة .

– **مدى التوازن بين المصادر الدائمة والمصادر المؤقتة :**

البيـــان	ألف جنيه	٪
– المصادر الدائمة وتشمل : (حقوق الملكية والقروض)	٤٠٠	٤٠٪
– الخصوم المتداولة (مصادر مؤقتة)	٦٠٠	٦٠٪
الاجمـــالى	١٠٠٠	١٠٠٪

– ويلاحظ أن المنشأة تعتمد على المصادر المؤقتة بنسبة ١٥٠ ٪ من المصادر الدائمة (وسنتعرض لهذه النقطة بالتحليل تباعا) .

آثار إختلال الهيكل التمويلى وهيكل رأس المال على أرباح المنشأة .

البيـــان	ألف جنيه	٪
مجمل الربح	٤٠٠	١٠٠٪
(–) مصروفات إدارية وعمومية	٢٥٠	٦٢,٥٪
(–) الفائدة على القروض والتسهيلات	٢٥٠	٦٢,٥٪
صافى الربح (خسارة)	(١٠٠)	(٢٥٪)

– ترتب على زيادة اعتماد المنشأة على القروض والتسهيلات فى تمويل نشاطها تحقيق المنشأة لخسائر حيث أن قيمة الفائدة السنوية والمدفوعة عن الفترة على هذه القروض والتسهيلات (بخلاف الاصل) = ٢٥٠ ألف جنيه وبنسبة ٦٢,٥ ٪ من مجمل الربح .

- وعلى فرض أن الفائدة تبلغ ٥٠ ألف جنيه وبنسبة ١٢,٥ ٪ من مجمل الربح فإن هذه المنشأة ستحقق أرباح قيمتها ١٠٠ ألف جنيه وبنسبة ٢٥ ٪ من مجمل الربح .

ويتضح من هذا التحليل أن :

- العلاقة بين توازن الهيكل التمويلى للمنشأة وربحيتها علاقة قوية ومؤكدة ، فكلما كان الهيكل التمويلى للمنشأة متوازنا كلما كانت تكلفة الاقتراض معقولة وفى الحدود التى يستوعبها مجمل الربح للمنشأة والعكس صحيح فى حالة ارتفاع قيمة الفائدة بزيادة حجم القروض والتسهيلات بدرجة أكبر من مقدرة النشاط على استيعابها فتحقق الخسائر بلاشك .

ب - التوازن بين المصادر الدائمة والمصادر المؤقتة للاموال :

يعكس التوازن المطلوب بين مصادر الاموال الدائمة ومصادر الاموال المؤقتة طبيعة استخدامات الاموال فيها ، ولايوجد توازنا نمطيا أو معياريا يمكن لجميع المنشآت أن تتخذه كمعيار لها ولشكل هياكلها التمويلية ، ومن الناحية العملية والنظرية أيضا لايمكن الاعتماد بشكل مطلق على مصادر الاموال الدائمة أو مصادر الاموال المؤقتة وإن كان من الناحية النظرية من الممكن الاعتماد على مصادر التمويل الدائمة فقط فى تمويل النشاط ولكن لايمكن تصور العكس أى الاعتماد على مصادر التمويل المؤقتة فقط لتمويل النشاط .

ويختلف هذا المزيج بين المصادر الدائمة والمصادر المؤقتة للأموال من منشأة لأخرى ومن صناعة لأخرى حيث يتوقف تحديده على طبيعة النشاط الذى تعمل فيه المنشأة وخصائصه المختلفة ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، فى قطاع الصناعة INDUSTRY SECTOR نجد أن المنشأت الصناعية تعتمد فى تمويل نشاطها على مصادر التمويل الدائمة بدرجة أكبر من اعتمادها على مصادر التمويل المؤقتة ***وذلك يرجع الى الاسباب الاتية :***

- إزدياد الحاجة للموارد المالية المستقرة للاستثمار والتوسع فى الالات والمعدات .

- مسايرة التقدم التكنولوجى واقتناء الالات الحديثة وبراءات الاختراع والتطبيقات الصناعية .

- الانفاق على الحملات الاعلانية الكبيرة .

- أما فى قطاع التجارة COMMERCE SECTOR فإن المنشآت التجارية تعتمد فى تمويل نشاطها على المصادر المؤقتة بدرجة أكبر من اعتماد المنشآت الصناعية عليها وذلك يرجع الى أن النشاط التجارى لايستلزم الاستثمارات الكبيرة فى الالات والمعدات والبراءات مثل النشاط الصناعي .

وللتدليل العملى على أهمية تحقيق التوازن بين المصادر الدائمة والمصادر المؤقتة ، **وبالرجوع الى الارقام الواردة فى المثال السابق لميزانية شركة (S) الصناعية فى ١٩٩٤/١٢/٣١ نجد أن :**

البيـــان	الف جنيه	٪
- مصادر الاموال الدائمة	٤٠٠	٪٤٠
- مصادر الاموال المؤقتة	٦٠٠	٪٦٠
الاجمالى	١٠٠٠	٪١٠٠

- مصادر الاموال الدائمة = اجمالى حقوق الملكية + القروض المتوسطة والطويلة الاجل

= ١٠٠ + ٣٠٠ = ٤٠٠

- مصادر الاموال المؤقتة = اجمالى الالتزامات المتداولة = ٦٠٠

ومن أهم مظاهر الاختلال بين المصادر الدائمة والمصادر المؤقتة لشركة (S) الصناعية الاتى :

- تعتمد المنشأة على المصادر الدائمة بنسبة ٤٠ ٪ فى تمويل نشاطها .

- تعتمد المنشأة على المصادر المؤقتة بنسبة ٦٠ ٪ فى تمويل نشاطها .

- أى تعتمد على المصادر المؤقتة بنسبة ١٥٠ ٪ من قيمة المصادر الدائمة أو بعبارة أخرى تبلغ المصادر الدائمة ٦٦,٧ ٪ من قيمة المصادر المؤقتة وهذا غير ملائم بالنسبة لمنشأة صناعية .

- يترتب على ذلك أن مصادر التمويل الدائمة وتبلغ ٤٠٠ ألف جنيه غير كافية لتمويل الاستخدامات الدائمة (أى الاصول الثابتة) فى المنشأة وتبلغ قيمتها ٥٠٠ الف جنيه .

هـ - التوازن بين الاستخدامات والموارد المالية :

إن المقصود بالتوازن بين الاستخدامات والموارد المالية للمنشأة لايعنى أن تتساوى الاستخدامات (إجمالى الاصول) مع الموارد (إجمالى الخصوم وحقوق الملكية) من الناحية الحسابية ، فهذه حقيقة بديهية بالطبع وناشئة عن قاعدة القيد المزدوج DOUBLE ENTERY ، ولكن المقصود بالتوازن بين الاستخدامات والموارد المالية للمنشأة يعنى مدى كفاية هذه الموارد المالية لقيام المنشأة بممارسة نشاطها وعملياتها دون وجود طاقات عاطلة أو إختناقات BOTTLENECKS تؤثر على حجم نشاط المنشأة بالانخفاض ، كما أن زيادة الموارد التمويلية فى المنشأة وعند حجم معين عن طاقة التشغيل فيها ينطوى على وجود أموال غير مستثمرة فعلا فى النشاط ولاتدر عائد ويدفع على هذه الاموال تكلفة ، ولها بالطبع تكلفة فرصة بديلة OPPORTUNITY COST ، وهذا هو جوهر التوازن المطلوب بين الاستخدامات والموارد المالية فى المنشأة .

ومن أمثلة الاختلالات بين الاستخدامات والموارد المالية - وعلى سبيل المثال لا الحصر - *الحالات الاتية* :

- قيام أحد المنشآت بشراء مبنى وغير مستخدم فى نشاطها أى لايعد من الاصول العاملة وتقوم هذه المنشأة بإيجاره للغير ، بإيجار لايعكس تكلفة اقتناؤه ، فالاستثمار فى هذا الاصل يعني عدم ترشيد الاستخدامات المالية فى المنشأة نظرا لإن لهذا الاصل تكلفة أموال أكبر بكثير من العائد الذى يدره بالاضافة الى أنه يخرج عن نشاط المنشأة .

- حصول أحد المنشأت على تسهيل ائتمانى من البنك ولاتستخدم التسهيل بالكامل وتختفظ بجزء كبير منه فى خزينتها وبالتالى تتحمل هذه المنشأة الفائدة ولايدور التسهيل بالكامل فى النشاط .

- احتفاظ أحد المنشآت بمخزون كبير يفوق الحجم الاقتصادى STOCK ECO-NOMIC SEIZE للمخزون ولاتقوم بتصريف هذا المخزون بمعدلات مرضية ويتمثل الاختلال فى تجميد أموال فى هذا الجزء الزائد من المخزون عن الحجم الاقتصادى له وهذا بالطبع له تكلفـه من الممكن تجنبها AVOIDABLE COSTS لهذا فان التوازن بين الاستخدامات والموارد المالية ينطوى على ترشيد استخدامات الموارد المالية فى النشاط .

د- التوازن بين الاستخدامات الدائمة والموارد الدائمة :

يقصد بالتوازن بين الاستخدامات الدائمة والمصادر الدائمة للاموال فى المنشأة ضرورة ان يتم تمويل الاستخدامات الدائمة من مصادر التمويل الدائمة ، ومن ***أهم الاستخدامات الدائمة*** :

- اقتناء الاصول الرأسمالية المختلفة (الات ومعدات ، ومبانى وتجهيزات ...)
- تمويل رأس المال العامل الدائم والذى يمثل حاجة مالية دائمة للمنشأة .

أما المصادر الدائمة للأموال فتشمل :

- حقوق الملكية .
- السندات .
- القروض المتوسطة والطويلة الاجل .

وللتدليل العملى على أهمية التوازن بين الاستخدامات الدائمة للاموال فى المنشأة ، **وبالرجوع الى بيانات المثال السابقة وللأرقام الواردة بميزانية شركة (S) الصناعية نجد أن** :

البيـــان	الف جنيه
أ- الاستخدامات الدائمة	
- الاصول الثابتة	٥٠٠
(ب) الموارد الدائمة	
- حقوق الملكية	١٠٠
- قروض متوسطة وطويلة الاجل	٣٠٠
إجمالى الموارد المالية	٤٠٠
الفرق (أ - ب) =	١٠٠

وتتضح مظاهر الاختلال بين الاستخدامات الدائمة والموارد الدائمة للاموال فى ***شركة (S) الصناعية فى أن*** :

- مصادر الاموال الدائمة وتبلغ ٤٠٠ وهى غير كافية لتمويل استخدامات الاموال الدائمة المتمثلة فى الاصول الثابتة وتبلغ قيمتها ٥٠٠ .

– وترتب على ذلك أن هذا الفرق أو العجز DEFICIT قد تم تمويله من المصادر القصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) أى المؤقتة .

– يترتب على ذلك أن صافى رأس المال العامل للمنشأة رقم سالب = الاصول المتداولة – الالتزامات المتداولة) = ٤٠٠ – ٦٠٠ = – ٢٠٠ ، وذلك لإن المنشأة اعتمدت بالكامل فى تمويل رأسمالها العامل على المصادر المؤقتة ، بالاضافة الى توجيه جزء من المصادر المؤقتة لتمويل جزء من الاصول الثابتة .

– وتقود مثل هذه الاختلالات هذه المنشأة الى التعثر بلاشك وتصل مقدرتها على خدمة ديونها الى الصفر (إن جاز التعبير) .

هـ – التوازن بين الاستخدامات المؤقتة والموارد المؤقتة :

المقصود بالتوازن بين الاستخدامات المؤقتة والموارد المالية المؤقتة ضرورة استخدام مصادر التمويل المؤقتة فى تمويل الاستخدامات المؤقتة ، أى يقتصر استخدام مصادر التمويل المؤقتة على تمويل الاستخدامات المؤقتة فقط ، ***وتتضمن الاستخدامات المؤقتة للاموال الاتى :***

- رأس المال العامل المتغير بأنواعه المختلفة (طوارىء ، موسمى ، دورى)
- الاحتياجات المالية الجارية بخلاف رأس المال العامل الدائم .

اما مصادر الاموال المؤقتة فتشمل :

– الائتمان المصرفى قصير الاجل .

– تسهيلات الموردين .

وللتدليل العملى على أهمية التوازن بين الاستخدامات المؤقتة والموارد المؤقتة للاموال فى المنشأة وبالرجوع الى **بيانات المثال السابق وللارقام الواردة بميزانية شركة** (S) **الصناعية نجد أن** :

البيـــان	الف جنيه
أ– إجمالى رأس المال العامل	٤٠٠
ب – اجمالى الالتزامات المتداولة	٦٠٠
صافى رأس المال العامل (أ–ب)	– ٢٠٠
– نسبة التداول (مرة)	٦٦ر – مرة
– نسبة السيولة (مرة)	٣٣ر – مرة

ومن أهم مظاهر الاختلالات بين الاستخدامات المؤقتة والموارد المؤقتة للاموال فى شركة (S) الصناعية الاتى :

- الاصول المتداولة تم تمويلها بالكامل من المصادر المؤقتة .
- ترتب على ذلك أن صافى رأس المال العامل سالب = - ٢٠٠
- ترتب على ذلك إنهيار المركز الجارى للمنشأة حيث بلغت نسبة التداول ٦٦ر - مرة ، ونسبة السيولة ٣٣ر - مرة وذلك نتيجة للاعتماد الكامل على المصادر المؤقتة فى تمويل رأس المال العامل ، بينما يجب تمويل الجزء الدائم منه والذى يمثل حاجة مالية دائمة من المصادر الدائمة وليست المؤقتة .

وتعكس صور الاختلالات الخمسة السابقة انهيار كل من المركز الجارى والهيكل التمويلى لمنشأة (S) الصناعية وتجعلها على وشك الانهيار أو إشهار إفلاسها ***مالم تتخذ الخطوات التصحيحية الاتية :***

- ضخ أموال اضافية من مصادر التمويل الدائمة وخصوصا حقوق الملكية لتصحيح نسبة الاقتراض / حقوق الملكية وذلك بزيادة مساهمة الملاك فى تمويل نشاط المنشأة .
- الاعتماد بدرجة أكبر على المصادر الدائمة بإحلال القروض محل المصادر المؤقتة .
- تمويل نسبة لاتقل عن ٥٠ ٪ من الاصول المتداولة من المصادر الدائمة ويجب أن تعتمد فى جزء كبير منها على أموال الملاك .
- تقييم الحجم الاقتصادى للمخزون حيث يمثل ٥٠ ٪ من الاصول المتداولة الحالية .
- تقييم كافة السياسات المالية والتسويقية والتشغيلية فى المنشأة واعادة النظر فيها بصورة جذرية .

٢ - مصادر التمويل الدائمة :

يعد الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل أحد أهم مصادر التمويل الدائمة والتى تعتمد عليها المنشآت المختلفة فى تمويل إحتياجاتها المالية الدائمة ، وسنتناول بإيجاز مصادر التمويل الدائمة المختلفة وذلك بغرض القاء الضوء على موقع وأهمية الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل ضمن مصادر التمويل الدائمة .

وتمثل مصادر التمويل الدائمة هيكل رأس المال أو رأس المال المستثمر فى المنشأة

ويتكون هيكل رأس المال أو رأس المال المستثمر من المصادر الدائمة الاتية :

أ- حقوق الملكية :

- رأس المال المدفوع .
- الاحتياطيات .
- الارباح المحجوزة .

ب- الاقتراض :

- السندات الطويلة والمتوسطة الاجل .
- القروض المتوسطة والطويلة الاجل .

ونتناول فى ايجاز كل منها وفقا للأنواع المختلفة من المنشآت .

أ- حقوق الملكية :

- حقوق الملكية فى شركات الاموال :

تنقسم حقوق الملكية فى شركات الاموال (الشركات المساهمة ، والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات التوصية بالاسم) ***الى العناصر الاتية*** :

- رأس المال المدفوع :

يمثل رأس المال المدفوع المصدر الرئيسى والأولى لحقوق الملكية (ولمصادر التمويل الدائمة) وفى الشركات المساهمة يوزع على عدد من الاسهم المتساوية القيمة والتى تعطى لحائزيها حقوق متساوية فى أرباح أو خسائر الشركة ، وتقوم شركات الاموال أساسا على مبدأ فصل الملكية عن الادارة .

- الاحتياطيات :

تمثل الاحتياطيات الأرباح التى تقتطعها شركات الاموال من أرباحها لتدعم بها المركز المالى للشركة سواء كان إحتياطي قانونى أو احتياطى عام أو احتياطى خاص ، وتعد الاحتياطيات المصدر التالى لرأس المال المدفوع فى حقوق الملكية ، وتكون قيمة الاحتياطيات كبيرة فى الشركات المؤسسة منذ زمن بعيد ، كما تكون قيمتها صغيرة فى الشركات المؤسسة حديثا RECENTLY .

- الارباح المحجوزة :

تعد الارباح المحجوزة كمصدر من مصادر التمويل الدائمة بمثابة الارباح التى

تقرر إدارة الشركة عدم توزيعها على المساهمين وحجزها فى المنشأة عن المساهمين كأرباح غير موزعة وذلك لمواجهة الاحتياجات المالية المستقبلة للشركة أو لتجنب التوسع فى الاقتراض من الغير أو لعدم إهتزاز مركز السيولة بالشركة .

حقوق الملكية فى شركات الاشخاص :

تتكون حقوق الملكية فى شركات الاشخاص (شركات التضامن والتوصية البسيطة) **من :**

- رأس المال .
- **حسابات جارى الشركاء الدائنة .**

ونظرا لإن هذه الشركات تقوم على الاعتبار الشخصى ، فإن الشركاء يقومون بتقديم أموال للمنشأة بخلاف قيمة حصصهم فى رأس المال وتقيد هذه الاموال فى حسابات الشركاء الدائنة .

حقوق الملكية فى المنشآت الفردية :

تتكون حقوق الملكية فى المنشآت ***الفردية من*** :

- رأس المال .
- حساب جارى صاحب المنشأة الدائن .

ولاتختلف كثيرا بالطبع عن حقوق الملكية فى شركات الاشخاص الا أن الحساب الجارى يكون لصاحب المنشأة بمفرده بالطبع .

ب - الاقتراض :

السـندات :

تعد السندات مصدر من مصادر التمويل الدائمة فى كونها صكوك اقتراض متوسطة وطويلة الاجل تطرحها الشركات الكبرى فى صورة صكوك مقسمة وموزعة على وحدات متساوية وتطرح للاكتتاب العام ، وبسعر فائدة محدد ويتم إستهلاكها AMORTIZATION اى سدادها على دفعات دورية متضمنة جزء من الاصل بالاضافة الى الفائدة .

وقد تصدر هذه السندات بضمان بعض أصول الشركة أو بدون ضمان لاصول الشركة .

وينظم قانون الشركات إجراءات وشروط إصدار الشركات للسندات فهى

قاصرة على شركات الاموال وتخضع فى إصدارها لرقابة مصلحة الشركات والهيئة العامة لسوق المال .

- القروض المتوسطة والطويلة الاجل :

تعد القروض المتوسطة والطويلة الأجل كمصدر من مصادر التمويل الدائمة من أهم مصادر الاقتراض ، وأوسع انتشارا من السندات لإن إصدار السندات يكون قاصرا على الشركات المنظمة (شركات الاموال) تنظيما جيدا . وتعد البنوك المتخصصة من أهم المؤسسات المالية التى تقوم بمنح القروض المتوسطة والطويلة الاجل للمشروعات المختلفة ، كما تقوم البنوك التجارية ايضا بمنح القروض ولكن على نطاق أضيق من البنوك المتخصصة بالطبع .

كما تقوم شركات التأمين باستثمار جزء من أموالها فى منح القروض للشركات الكبيرة وفقا لضوابط معينة ومحددة .

وبطبيعة الحال ينصب اهتمامنا فى هذا المؤلف على الائتمان المصرفى لذلك سيكون موضوع منح الائتمان المصرفى فى صورة قروض متوسطة وطويلة الاجل موضوع تركيزنا واهتمامنا فى هذا الفصل .

المبحث الثانى

طبيعة الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل

تمهيـــد :

لاتختلف طبيعة كل من الائتمان المصرفى المتوسط الاجل عن الائتمان المصرفى الطويل الاجل ويطلق على كل منهما اصطلاح القروض ، وعادة ما يتم تقسيم القروض الى قروض متوسطة الاجل وقروض طويلة الاجل ، فالقروض المتوسطة الاجل تمنح لفترة تصل الى ١٠ سنوات ، والقروض الطويلة الاجل تمنح لفترات قد تصل الى ٢٠ سنة أو أكثر وقد يتم التفرقة بينهما على أساس أن القروض المتوسطة الاجل تمنح لفترة تصل الى ٥ سنوات ، والواقع أن هذا التقسيم لايؤثر فى طبيعة القروض حيث تغلب عليها الطبيعة الاستثمارية الا فى حالة واحدة وهى أن منح القروض طويلة الاجل يوجه غالبا للمشروعات التى تتطلب طبيعة نشاطها فترة تفريخ طويلة LONG GESTATION PERIOD لتأتى بعوائدها ، أما القروض المتوسطة الاجل فتمنح للمشروعات التى تتطلب طبيعة نشاطها فترة تفريخ أقل نسبيا ، ويترتب على ذلك أن مسألة تحديد الحد الاقصى لمنح القروض المتوسطة بمدة ٥ سنوات أو ٧ سنوات أو ١٠ سنوات هى مسألة تقديرية ونسبية ، لإن العنصر الحاسم فى آجال القروض هو مدى ملائمتها لطبيعة الاستخدامات التى ستوجه اليها .

ويتم ترتيب سداد القروض بصفة عامة علي أقساط دورية سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية طبقا لمدى كفاية التدفقات النقدية المتولدة من النشاط أومن الاصول التى منحت القروض من أجل تمويلها .

ويتصف الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل بعدة خصائص تميزه عن الائتمان المصرفى القصير الاجل من جوانب مختلفة من حيث (آجال السداد ، طريقة السداد المخاطر الائتمانية ، مصادر السداد ، اغراض الاستخدام ، البنوك المانحة ، الطبيعة التمويلية ، التكلفة ، أسلوب إحتساب الفائدة ، الضمانات المقدمة) وجوانب أخرى متعددة .

وسنتناول في هذا المبحث طبيعة الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل (القروض) ولأهم الخصائص التى تميزه عن الائتمان المصرفى القصير الاجل من ***خلال النقاط الاتية*** :

١ - طبيعة وخصائص الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل .

٢- دراسة مقارنة بين الائتمان المصرفى القصير الاجل والمتوسط والطويل الاجل .

وسنتناول فيما يلى كل منها بشىء من التفصيل .

١- طبيعة وخصائص الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل :

تعريف الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل :

يعرف بأنه ذلك النوع من الائتمان الذى يمنح لمدة تزيد عن السنة ولآجال تمتد الى ٢٠ سنة أو أكثر وبغرض تمويل عمليات أو أصول رأسمالية ويرتب سداده بأقساط دورية ، وتتخصص فى منحه مؤسسات مالية (كالبنوك المتخصصة) متخصصة .

وقد يتضمن فترات سماح GRACE PERIOD تصل الى ٥ سنوات فى بعض الاحيان .

ومن خلال هذا التعريف للائتمان المصرفى المتوسط والطويل الآجل ، يمكن استخلاص أهم الخصائص التى تميزه .

خصائص الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل :

تتلخص خصائص الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل فى أنه :

أ- إئتمان ممتد الاجل PROLONGED CREDIT :

ويتصف الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل بأنه إئتمان ممتد الاجل حيث يمنح لآجال استحقاق طويلة تستغرق سنوات وتصل الى ٢٠ سنة أو أكثر من ذلك فى بعض الاحيان .

ويترتب على هذه الخاصية أن الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل يعد من مصادر التمويل الدائمة والتى تستعين بها المنشآت المختلفة لتمويل الاحتياجات المالية الدائمة أو الاستخدامات الدائمة ***وتشمل الاستخدامات الاتية*** :

- رأس المال العامل الدائم .
- اقتناء الاصول للرأسمالية المختلفة مثل :

الالات والمعدات والتجهيزات .

المبانى والانشاءات والاراضى .

والتوسعات المختلفة (توسع رأسى وأفقى) .

مشروعات التحديث والتطوير .

ب – ائتمان مرتفع المخاطر HIGH RISKS CREDIT :

يكون منح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل مصحوبا بدرجات مرتفعة من المخاطر الائتمانية وذلك بالمقارنة بالائتمان المصرفى قصير الاجل ، وتنشأ المخاطر الائتمانية المرتفعة التى تصاحبه من كونه ائتمان ممتد الاجل ، فالعلاقة طردية ومؤكدة بين درجة المخاطر الائتمانية وآجال الائتمان المصرفى ، ففى الاجل الطويل تزداد إحتمالات التقلبات فى نشاط العميل المقترض وفى الظروف الاقتصادية والتجارية المحيطة بنشاطه حيث تكون قائمة بدرجة كبيرة، ومن المحتمل أن تؤثر هذه التقلبات على نشاط العميل وايراداته بالسلب وبالتالى تنخفض مقدرته على سداد أقساط القروض أو جزء منها ، وبالرغم من أن مثل هذه الاحتمالات تكون قائمة فى الاجل القصير أيضا الا أنها تكون قائمة بدرجة أكبر فى الاجل الطويل ، ومن هنا فإن الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل يتصف بأنه ائتمان مرتفع المخاطر .

جـ – ائتمان ذو طبيعة استثمارية INVESTMENT CREDIT :

يتصف الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل بأنه ذو طبيعة استثمارية ، وترجع هذه الخاصية الى اغراض منحه أو استخداماته حيث يمنح ويستخدم فى تمويل استخدامات ذات طبيعة استثمارية **مثل** :

– تمويل الاصول الراسمالية .

– تمويل مشروعات الاحلال والتجديد والتحديث .

– تمويل التوسعات المختلفة .

د– إئتمان تمنحه مؤسسات مالية متخصصة SPECIALIZED CREDIT :

نظرا للطبيعة الاستثمارية للائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل وما يتطلبه من موارد تمويلية طويلة الاجل للقيام بمنحه على نطاق واسع . فإن البنوك المتخصصة (صناعية ، زراعية ، عقارية) بما يتاح لها من موارد مالية طويلة الاجل (كالقروض والسندات) تتخصص فى منحه وبالآجال الملائمة لطبيعة استخداماته ، ويعد تخصص البنوك المتخصصة فى منح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل تطبيقا عمليا وعلميا واضحا لمعيار الملائمة بين الاستخدامات

والموارد المالية .

هـ - ائتمان مكفول بضمانات عينية SECURED CREDIT :

نظرا لامتداد آجال منح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل لآجال طويلة وممتدة وما يصاحبه من ارتفاع للمخاطر الائتمانية المصاحبة له خلال سنوات سريانه ، فإنه يمنح عادة مكفولا بضمانات عينية طويلة الاجل أيضا ومن ***أمثلة هذه الضمانات*** :

- الرهن التجارى COMMERCIAL MORTGAGE
- الرهن العقارى REAL ESTATE MORTGAGE
- الرهن البحرى HYPOTHEC / BOTTOMRY/ SHIP MORTGAGE

و - إئتمان ذو بعد تنموى DEVELOPMENT CREDIT :

نظرا للطبيعة الاستثمارية للائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل ، فإنه يؤدى الى آثار اقتصادية عميقة وتؤثر على رفع معدلات التنمية الاقتصادية ECONOMIC DEVELOPMENT RATES فى الاقتصاد حيث يساهم فى ***تحقيق خطة التنمية الاقتصادية من خلال*** :

- إضافة طاقات انتاجية جديدة .
- خلق فرص عمل (عمالة مضافة) .
- خلق قيمة مضافة VALUE ADDED .
- زيادة الناتج القومى NATIONAL PRODUCT

لذلك يعد إئتمان ذو بعد تنموى .

ر- إئتمان يرتب سداده دوريا PERIODICALLY PAID :

نظرا لامتداد سريان أو آجال منح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل لفترات طويلة فإن ترتيب سداده يتم بموجب أقساط دورية PERIODICAL INSTALLMENTS (سنوية ، نصف سنوية ، ربع سنوية) .

ويكون ترتيب استحقاق هذه الاقساط متزامنا مع مدى كفاية صافى التدفقات النقدية المتولدة من نشاط العميل المقترض ، وهذه النقطة مسألة فنية تحكم منح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل حيث يجب أن يكون توقيت سداد أو استحقاق الاقساط الدورية ملائما لتوقيت تحقق الايرادات النقدية التى تسمح

قيمة هذه الاقساط حيث تعد فى الدراسات الائتمانية جداول استهلاك القروض ، ويتخذ جدول استهلاك القرض، ***الشكل الاتى :***

جدول استهلاك القرض AMORTIZATION SCHEDULE :

ويبين الجدول التالى استهلاك قرض بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه يسدد على ٥ أقساط سنوية (متساوية) بطريقة القسط الثابت وبسعر فائدة ١٣ ٪ سنويا (مثبت خلال سريان القرض) **كالاتى :**

- أصل القرض = ١٠٠٠٠٠ جنيه
- مدة القرض = ٥ سنوات (خمس أقساط سنوية متساوية) .
- سعر الفائدة = ١٣ ٪ سنويا (مثبتة)
- المعامل (١٣ ٪ / ٥ سنوات) = ٢٨٤٣١٤٥٣ و -

ويتخذ جدول استهلاك القرض الشكل الاتى

لاقرب جنيه

ت . استحقاق الاقساط	رصيد القرض	الفائـــدة	المستهلك من أصل القرض	القسط السنوى
٣١ / ١٢ / ١٩٩١	٨٤٥٦٩	١٣٠٠٠	١٥٤٣١	٢٨٤٣١
٣١/ ١٢/ ١٩٩٢	٦٧١٣١	١٠٩٩٣	١٧٤٣٨	٢٨٤٣١
٣١ / ١٢ / ١٩٩٣	٤٧٤٢٧	٨٧٢٧	١٩٧٠٤	٢٨٤٣١
٣١ / ١٢ / ١٩٩٤	٢٥١٦١	٦١٦٥	٢٢٢٦٦	٢٨٤٣١
٣١ / ١٢ / ١٩٩٥	صفـر	٣٢٧٠	٢٥١٦١	٢٨٤٣١
الاجمـــالى	-	٤٢١٥٥	١٠٠٠٠٠	١٤٢١٥٥

٢- دراسة مقارنة بين كل من الائتمان المصرفى قصير الاجل والائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل :

بعد التعرف على أهم الخصائص التى تميز الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل عن الائتمان المصرفى القصير الاجل ، وللمزيد من التحليل بغرض التعرف على الفروق الدقيقة جدا بينهما ***من حيث الجوانب الاتية*** :

- آجال الاستحقاق .
- طريقة السداد .
- درجة المخاطر الائتمانية .
- مصادر السداد .
- أغراض الاستخدام .
- البنوك المانحة .
- الطبيعة التمويلية .
- التكلفة .
- أسلوب احتساب الفائدة .
- الضمانات المقدمة .
- مدخل الدراسة الائتمانية .
- القابلية للتجديد .
- طبيعة الحسابات .
- معيار الانتظام فى السداد .
- إجراءات الحصول عليه .
- الاثار الاقتصادية .
- فترة السماح .

يبين الجدول التالى دراسة مقارنة بين كل من الائتمان المصرفى القصير الاجل والمتوسط والطويل الاجل من حيث هذه الجوانب .

دراسة مقارنة بين كل من الائتمان المصرفى قصير الاجل والائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل

وجه المقارنة	الائتمان المصرفى قصير الاجل	الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل
من حيث آجال الاستحقاق	يمنح لمدة لاتتجاوز سنة	يمنح لآجال استحقاق تصل الى ٢٠ سنة أو أكثر فى بعض الاحيان
من حيث : طريقة السداد	يتخذ شكل الحساب الجارى ويسدد فى نهاية السنة (فى تاريخ الانتهاء) وغالبا ما يسدد دفعة واحدة أو يسدد تدريجيا	يرتب سداده بموجب أقساط دورية تتضمن جزء من أصل القرض + الفائدة وتكون الاقساط سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية
من حيث : درجة المخاطر الائتمانية	يتضمن مخاطر ائتمانية أقل نسبيا نظرا لقصر آجال منحه (أو سريانه)	يتضمن مخاطر ائتمانية مرتفعة نسبيا وذلك لطول آجال منحه حيث أن إحتمالات تراجع نشاط العميل المقترض تكون قائمة بدرجة أكبر
من حيث : مصادر السداد	من عناصر الاصول المتداولة ومصادر سداده أكثر تحديدا بصفة عامة	من الارباح والايرادات المتولدة فى الفترات المحاسبية المختلفة
من حيث : إغراض الاستخدام	تمويل رأس المال العامل والعمليات الجارية للمشروعات المختلفة (استخدامات قصيرة الاجل)	تمويل استخدامات دائمة ، كرأس المال العامل الدائم والاصول الرأسمالية المختلفة
من حيث : البنوك المانحة	تتخصص فى منحه البنوك التجارية وعلى نطاق واسع جدا وذلك بدرجة أكبر من البنوك المتخصصة	تتخصص فى منحه البنوك المتخصصة وعلى نطاق واسع جدا وذلك بدرجة أكبر من البنوك التجارية
من حيث الطبيعة التمويلية	يعد من مصادر التمويل المؤقتة أو قصيرة الاجل بالنسبة للعميل المستفيد	يعد من مصادر التمويل الدائمة أو ذات الاجل بالنسبة للعميل المستفيد

وجه المقارنة	الائتمان المصرفى قصير الاجل	الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل
من حيث التكلفـــة	اكثر تكلفة حيث تحتسب الفائدة بطريقة الفائدة المركبة	أقل تكلفة حيث تحتسب الفائدة بطريقة الفائدة البسيطة
من حيث : اسلوب احتساب الفائدة	فائدة مركبة وقد تدفع شهريا (فائدة محصلة)	فائدة بسيطة وتتضمنها الاقساط الدورية
من حيث : الضمانات المقدمة	ضمانات قصيرة الاجل وقابلة للتسييل غالبا ، أو بدون ضمان عينى (على المكشوف وبالضمان الشخصى)	ضمانات طويلة الاجل كالرهن التجارى والعقارى والرهن البحرى
من حيث : مدخل الدراسة الائتمانية	المركز الجارى وموقف السيولة	القوة الايرادية للنشاط والتدفقات المتوقعة
من حيث : القابلية للتجديد	يكون قابل للتجديد لفترات أخرى	غير قابل للتجديد فكل قرض يعد عملية تمويلية منتهية ومستقلة
من حيث : طبيعة الحسابات	تتصف حساباته بسرعة الحركة وذلك لإنه موظف فى استخدامات جارية ، ويكون فى صورة حساب جارى مدين غالبا . وقد يسدد دفعة واحدة	تتصف حساباته بالاستقرار النسبى لإن السداد يتم بصورة دورية وبموجب أقساط دورية محددة مسبقا . أى يسدد تدريجيا بموجب أقساط
من حيث معيار الانتظام فى السداد	سداد الالتزام فى تاريخ الانتهاء أو نشاط معدل دوران الحد المصرح به (حركة الحساب)	يقاس بمدى الانتظام فى سداد الاقساط الدورية فى تواريخ الاستحقاق المحددة [illegible] مسبقا .
من حيث : إجراءات الحصول عليه	أبسط نسبيا لانه غالبا لايرتبط بقيد رهون رسمية على أصول العميل	أطول نسبيا لانه يتضمن غالبا قيد رهون رسمية على أصول العميل أو بعضها .

وجه المقارنة	الائتمان المصرفى قصير الاجل	الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل
من حيث الاثار الاقتصادية	أثاره الاقتصادية أقل عمقا لانه ذو طبيعة جارية ويعد تشغيلى	أثاره الاقتصادية أعمق لأنه ذو بعد استثمارى وتنموى
من حيث : فترة السماح	لايتضمن فترات سماح	يتضمن فترات سماح فى بعض الاحيان

المبحث الثالث

معايير منح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل

تمهيـــد :

نظرا للخصائص التى تميز الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل عن الائتمان المصرفى قصير الاجل من حيث آجال الاستحقاق وطريقة السداد ودرجة المخاطر الائتمانية ومصادر السداد ، وأغراض الاستخدام وطبيعة الضمانات المقدمة وما الى ذلك من فروق ، فإن هذه الخصائص تؤدى الى الاختلاف فى أسلوب اعداد الدراسة الائتمانية وفى بعض محتوياتها وذلك عند دراسة منح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل (القروض) ، وبالرغم من هذه الاختلافات فإن أركان وأسس منح الائتمان المصرفى بصفة عامة لاتكون محل إختلاف بأى حال ، فأركان وأسس ومؤشرات الجدارة الائتمانية لاتختلف بكون الائتمان المصرفى الممنوح قصير الاجل أو متوسط أو طويل الاجل .

وسنتناول فى هذا المبحث المعايير والمحددات الفنية التى تحكم منح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل وذلك فى إطار أسس التحليل المالى والائتمانى ***وتتضمن هذه المعايير والمحددات الاتى :***

١- تحليل ودراسة الهيكل التمويلى FINANCIAL STRUCTURE ANALYSIS

٢- دراسة القوة الايرادية EARNING POWER STUDY

٣- تحليل اتجاهات السوق MARKET TRENDS ANALYSIS

٤- تحليل الضمانات المقدمة COLLATERALS ANALYSIS

٥- دراسة الشكل القانونى LEGAL FORM STUDY

٦- تحليل الالتزامات العرضية والمقدرة ESTIMATED & CONTINGENT LIABILITIES

٧- دراسة الغرض من القرض LOAN PURPOSE STUDY

٨- الاجراءات الوقائية PREVENTIVE MEASURES

ونتناول فيما يلى كل من هذه المعايير والمحدادات بشىء من التفصيل .

١- تحليل ودراسة الهيكل التمويلى FINANCIAL STRUCTUER ANALYSIS :

من أهم المعايير الفنية التى تحكم منح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل (القروض) حجم وحالة الهيكل التمويلى لنشاط العميل طالب القرض ،

والهدف من دراسة وتحليل الهيكل التمويلى الوقوف على مدى ملائمة مصادر التمويل المتاحة للعميل للاستخدامات التى وظفت فيها من جهة ، ومن جهة أخرى تحديد مدى اعتماد العميل على أموال الغير (الاقتراض) فى تمويل نشاطه وذلك من خلال المزيج الذى يشكل الهيكل التمويلى للعميل من الاقتراض وحقوق الملكية .

وتمتد دراسة وتحليل الهيكل التمويلى لنشاط العميل الى مرحلة ما بعد الحصول على القرض من البنك أيضا وقد يتخذ البنك إجراءات وقائية تتمثل فى صورة محافظة العميل على توازن معين بين حقوق الملكية والاقتراض فى الهيكل التمويلى لنشاطه أثناء سريان القرض .

ونستعين بالمثال الرقمى التالى لبيان كيفية تحليل الهيكل التمويلى لنشاط العميل قبل القرض وبعد القرض

فيما يلى الميزانية العمومية لشركة (S) الصناعية فى ٣١ / ١٢/ ١٩٩٤

الف جنيه	الاصـــول	الف جنيه	الخصوم وحقوق الملكية
٧٠٠	اصـــول ثابتة	٤٠٠	رأس المال
٣٠٠	أصول متداولة	١٠٠	قرض متوسط الاجل بضمان أصول الشركة
			خصوم متداولة
		٢٠٠	بنوك دائنة
		٣٠٠	موردين
		٥٠٠	اجمالى خصوم متداولة
١٠٠٠	إجمالى الاصول	١٠٠٠	إجمالى الخصوم وحقوق الملكية

وفيما يلى حـ / الارباح والخسائر لشركة (S) الصناعية عن عام ١٩٩٤

البيـــــان	الف حنيه
الايرادات	٩٠٠
(-) تكلفة المبيعات	٧٥٠
مجمل الربح	١٥٠
(-) مصروفات ادارية وعمومية (منها ٥٠ ألف جنيه إهلاكات)	٨٠
(-) الفائدة	٥٠
صافى الربح	٢٠

تقدمت هذه المنشأة بطلب للبنك للحصول على قرض بمبلغ ٣٠٠ ألف جنيه لتدعيم مركز السيولة وتمويل رأس المال العامل الدائم ويسدد هذا القرض على ٥ سنوات

أ- تحليل الهيكل التمويلى للمنشأة قبل الحصول على القرض المطلوب بمبلغ ٣٠٠ ألف جنيه

الهيكل التمويلى للمنشأة =	١٠٠٠
المصادر الدائمة	
- رأس المال	٤٠٠
- قرض متوسط الاجل بضمان أصول الشركة	١٠٠
الاجمالى	٥٠٠
المصادر المؤقتة	
- بنوك دائنة (قصيرة لاجل)	٢٠٠
- تسهيلات موردين	٣٠٠
الاجمـــالى	٥٠٠
تحليل الاستخدامات	
- استخدامات دائمة (أصول ثابتة)	٧٠٠
- استخدامات مؤقتة أو قصيرة (أصول متداولة)	٣٠٠
الاجمـــالى	١٠٠٠

ويفصح هذا التحليل عن المؤشرات الاتية :

– مصادر التمويل الدائمة وتبلغ ٥٠٠ ألف جنيه غير كافية لتمويل الاستخدامات الدائمة وتتمثل في :

– الاصول الثابتة = ٧٠٠ ألف جنيه

– رأس المال العامل الدائم والذى يمثل حاجة مالية دائمة بالنسبة لنشاط وعمليات المنشأة .

وترتب على ذلك أن :

– المنشأة تعتمد بالكامل على الخصوم المتداولة فى تمويل رأسمالها العامل بالاضافة الى تمويل جزء من الاصول الثابتة من مصادر تمويل قصيرة الاجل (الخصوم المتداولة) ويترتب على ذلك أن صافى رأس المال العامل يكون رقم سالب :

صافى رأس المال العامل = أصول متداولة – الالتزامات المتداولة

– ٢٠٠ = ٣٠٠ – ٥٠٠

وهذا أمر بالغ الخطورة حيث تنعدم مقدرة هذه المنشأة على سداد التزاماتها الجارية .

– تعتمد المنشأة على الاقتراض من الغير بدرجة أكبر من الاعتماد على حقوق الملكية فى تمويل نشاطها حيث بلغت نسبة الاقتراض / حقوق الملكية =

$$\text{٪ للاقتراض / حقوق الملكية} = \frac{\text{٥٠٠} + \text{١٠٠}}{\text{٤٠٠}} = \frac{\text{٦٠٠}}{\text{٤٠٠}} = \text{١٥٠٪}$$

وهذا يعنى أن الجزء الاكبر والاعظم من المخاطر تتحمله البنوك الدائنة والموردين والجزء الاقل يتحمله الملاك .

وفى ظل اعتماد المنشأة (بنسبة ١٥٠ ٪ من قيمة حقوق الملكية) على الاقتراض فى تمويل نشاطها فإن منح هذه المنشأة المزيد من القروض سيؤدى الى زيادة الاختلالات وتعميقها فى الهيكل التمويلى لها .

(ب) تحليل الهيكل التمويلى للمنشأة بعد الحصول على قرض بمبلغ ٣٠٠ ألف جنيه

ويمكن تصوير الميزانية العمومية للمنشأة بعد الحصول على قرض بمبلغ ٣٠٠ ألف جنيه كالاتى :

ألف جنيه	الاصـــول	ألف جنيه	خصوم وحقوق ملكية
٧٠٠	أصول ثابتة	٤٠٠	رأس المال
٦٠٠	أصول متداولة	١٠٠	قرض متوسط الاجل بضمان أصول الشركة
		٣٠٠	قرض متوسط الاجل (جديد)
		٥٠٠	الالتزامات المتداولة
١٣٠٠	إجمـــالى الاصول	١٣٠٠	إجمالى الخصوم وحقوق الملكية

وتتلخص آثار منح القرض على المركز المالى للمنشأة فى الاتى :

- المصادر الدائمة ترتفع الى ٨٠٠ ألف جنيه .
- الاستخدامات الدائمة (الاصول الثابتة) تظل كما هى بدون تغيير .
- المصادر المؤقتة (الالتزامات المتداولة) تظل كما هى بدون تغيير .
- الاستخدامات المؤقتة ترتفع الى ٦٠٠ ألف جنيه وذلك نظرا لأن القرض سيوجه بالكامل لتدعيم السيولة وتمويل رأس المال العامل الدائم .

ويترتب على ذلك أن :

- يتحول صافى رأس المال العامل الى رقم موجب **حيث** :

صافى رأس المال العامل = الاصول المتداولة - الالتزامات المتداولة

١٠٠ = ٦٠٠ - ٥٠٠

وذلك نتيجة زيادة الاعتماد على المصادر الدائمة فى تمويل رأس المال العامل عن طريق القرض الجديد بمبلغ ٣٠٠ ألف جنيه .

- ترتفع نسبة الاقتراض الى حقوق الملكية لتصبح **كالاتى** :

% الاقتراض / حقوق الملكية = $\frac{١٠٠ + ٣٠٠ + ٥٠٠}{٤٠٠}$ = $\frac{٩٠٠}{٤٠٠}$ =٢٢٥٪

ويؤدى ذلك الى زيادة اعتماد المنشأة على الاقتراض فى تمويل نشاطها والى تحميل كل من (البنوك والموردين) بالجزء الاعظم من المخاطر ، ويؤدى ذلك الى عجز المنشأة الكامل عن خدمة ديونها فى المستقبل القريب جدا **ويتضح ذلك من *التحليل المبسط الاتى للتدفقات النقدية*** :

على فرض أن :

القسط السنوى للقرض الجديد = ١٣٠ ألف جنيه فإن التدفق النقدى لن يسمح بسداده حيث أن صافى التدفق النقدى = (صافى الربح ٢٠ + الاهلاكات ٥٠ = ٧٠ ألف جنيه فى حين أن القسط = ١٣٠ ألف جنيه)

وهذه نتيجة طبيعية جدا لاختلال الهيكل التمويلى للمنشأة واعتمادها المفرط على الاقتراض مما أدى الى عجزها عن خدمة ديونها وتعثرها فى السداد .

تحليل هيكل رأس المال (رأس المال المستثمر) قبل وبعد القرض

البيـــان	قبل القرض		بعد القرض	
	ألف جنيه	٪	ألف جنيه	٪
- رأس المال	٤٠٠	٪٨٠	٤٠٠	٪٥٠
- قروض متوسطة الاجل	١٠٠	٪٢٠	٤٠٠	٪٥٠
الاجمـــالى	٥٠٠	٪١٠٠	٨٠٠	٪١٠٠

ويلاحظ تراجع الاهمية النسبية لرأس المال بعد القرض من ٨٠٪ الى ٥٠٪ .

وبالطبع لايمكن منح مثل هذه المنشأة أية قروض أخرى نظرا للإختلالات الكبيرة فى الهيكل التمويلى لها ، ويتطلب الامر تحديد أساليب العلاج وتصحيح الهيكل التمويلى للمنشأة وذلك ***من خلال التحليل التالى*** :

الاساليب المقترحة لعلاج إختلالات الهيكل التمويلى لشركة (S) الصناعية :

تتوقف الاساليب المقترحة لعلاج الاختلالات فى الهيكل التمويلى للشركة أساسا على مدى رغبة ومقدرة الملاك فى ضخ أموال إضافية للحد من اعتماد المنشأة على أموال الغير (الاقتراض) ورفع قيمة حقوق الملكية لتكون مساوية على الاقل لقيمة الاقتراض من مصادره المختلفة ، ولاشك أن علاج هذه الاختلالات يمكن أن يتم بأكثر من أسلوب .

وتتلخص الحلول الممكنة لتصحيح الهيكل التمويلى للمنشأة فى الاتى :

الحل الاول :

– زيادة رأس المال بمبلغ ٣٠٠ ألف جنيه مع استخدام هذه الزيادة بالكامل فى سداد الالتزامات قصيرة الاجل .

الحل الثانى :

– زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه مع تحويل ٥٠ ٪ من البنوك القصيرة الاجل القائمة على قرض متوسط الاجل وجدولته .

الحل الثالث :

– زيادة رأس المال بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه مع تحويل البنوك القصيرة الاجل القائمة بالكامل الى قرض متوسط الاجل .

الحل الرابع :

– تحويل البنوك القصيرة الاجل القائمة بالكامل الى قرض متوسط الاجل مع زيادة رأس المال بمبلغ ٥٠ ألف جنيه .

وتهدف هذه الحلول الاربعة الى :

– زيادة مصادر التمويل الدائمة لتكون كافية لتمويل الاستخدامات الدائمة ***وتشمل*** :

الاصول الثابتة ورأس المال العامل الدائم

– خفض مصادر التمويل المؤقتة لتكون قاصرة فقط على تمويل جزء من الاصول المتداولة وبحد أقصى ٥٠ ٪ من قيمتها .

– زيادة قيمة حقوق الملكية لتتوازن مع قيمة الاقتراض .

ونتناول فيما يلى هذه الحلول الاربعة بالارقام من حيث آثارها على الهيكل التمويلى والاستخدامات المختلفة فى المنشأة كالاتى :

بالألف جنيه

البيـــان	الحل الاول	الحل الثانى	الحل الثالث	الحل الرابع
أ- الهيكل التمويلى	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
المصادر الدائمة				
- رأس المال	٧٠٠	٦٠٠	٥٠٠	٤٥٠
- قروض متوسطة	١٠٠	٢٠٠	٣٠٠	٣٠٠
اجمالى المصادر الدائمة	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٧٥٠
المصادر المؤقتة				
- التزامات متداولة	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٥٠
اجمالى المصادر المؤقتة	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٥٠
ب - استخدامات الاموال	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
- استخدامات دائمة	٧٠٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠
(أصول ثابتة)				
اجمالى الاستخدامات الدائمة	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠
- استخدامات مؤقتة				
أصول متداولة	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
إجمالى استخدامات مؤقتة	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
صافى رأس المال العامل	+ ١٠٠	+ ١٠٠	+ ١٠٠	+ ٥٠
٪ الاقتراض / حقوق الملكية	٪ ٤٣	٪ ٦٧	٪ ١٠٠	٪ ١٢٢
(جـ) هيكل رأس المال				
- رأس المال	٧٠٠	٦٠٠	٥٠٠	٤٥٠
- قروض متوسطة الاجل	١٠٠	٢٠٠	٣٠٠	٣٠٠
إجمالى هيكل رأس المال	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٧٥٠

ويتضح من استعراض هذه الحلول الاربعة السابقة أن :

- الحل الاول يعد أفضل الحلول للمنشأة حيث يسمح بتمويل دائم لرأس المال العامل ويؤدى الى تمويل الاصول الثابتة بالكامل من المصادر الدائمة للأموال ويجعل حقوق الملكية فى حدها الاقصى والاقتراض فى حده الادنى .

- الحل الرابع يعد أسوأ الحلول للمنشأة ولكن يمكن أن يكون نقطة البداية للتصحيح التدريجى للهيكل التمويلى للمنشأة .

- تتضمن جميع الحلول الاربعة تمويل الاصول الثانية (الاستخدامات الدائمة) من المصادر الدائمة ، والاختلاف بين الحلول الاربعة يكون حول القدر المتاح من المصادر الدائمة لتمويل رأس المال العامل ، ففى الحل الاول يكون أكبر قدر ممكن وفى الحل الرابع يكون أقل قدر ممكن .

ويكشف تحليل الهيكل التمويلى عن جوانب فى غاية الأهمية ويساعد متخذ القرار الائتمانى فى معرفة جوانب الضعف والقوة فى المنشأة ، وتزداد أهمية تحليل ودراسة الهيكل التمويلى للمنشأة كلما كانت آجال منح القروض أطول .

٢ - دراسة القوة الايرادية EARNING POWER STUDY :

من أهم المحددات والمعايير التى تحكم منح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل (القروض) دراسة القوة الايرادية للمنشأة وتطورها وإعداد التقديرات الواقعية لها فى المستقبل .

فالقوة الايرادية EARNING POWER للمنشأة هى مقدرة الاستثمارات على تحقيق العائد والايرادات نتيجة لاستخدام هذه الاستثمارات ودورانها فى نشاط وعمليات المنشأة المختلفة .

$$\text{القوة الايرادية} = \frac{\text{صافى ربح العمليات}}{\text{صافى الاصول العاملة}}$$

حيث يتم استبعاد الاصول التى لاتستخدم فى نشاط المنشأة عند إحتساب القوة الايرادية لها وذلك بغرض إظهار مقدرة الاستثمارات الموظفة فعلا فى النشاط والعمليات على تحقيق العائد وإدرار الدخل .

ويتم الاستعانة ببعض المؤشرات المالية الاخرى والتى تقيس الربحية وذلك لقياس مدى كفاية الارباح منسوبة الى ***كل من*** :

- حجم المبيعات SALES VOLUME .

- الاصول العاملة WORKING ASSETS
- إجمالى الاصول GROSS ASSETS
- رأس المال المستثمر INVESTED CAPITAL
- حقوق الملكية EQUITY

ولاتقتصر دراسة القوة الايرادية للمنشأة على الوقت الحاضر فقط ، بل تبدأ من الماضى (تحليل تاريخى) للحاضر وتمتد الى المستقبل وذلك بغرض الوقوف على مدى ***كفاية الربح لكل من:***

- تحقيق النمو والتوسعات المستقبلية .
- المحافظة على الاستثمارات الحالية .
- سداد أقساط القروض الدورية المستقبلية والحالية .

وتنطوى دراسة أرباح المنشأة عند منح القروض على تقييم لكافة السياسات الادارية والتشغيلية والتسويقية والتمويلية التى أتبعتها المنشأة فى الماضى ، فقيمة الارباح ماهى الا إنعكاس وتقييم لهذه السياسات مجتمعة ، لإن الربح معيار ذو دلالات كبيرة جدا فى قياس الاداء ، وتعد الأرباح المحققة ومدى مقدرة العميل طالب القروض على تحقيق الارباح معيارا هاما ومدخلا أوليا فى التحليل الائتمانى عند منح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل ، حيث تمتد آجال الائتمان الى سنوات طويلة ، لذلك من الضرورى تقييم مقدرة العميل المقترض بدقة على تحقيق الارباح ونموها فى المستقبل ، ومن هنا تعد درسة القوة الايرادية معيارا هاما ومدخلا رئيسيا لدراسة منح القروض .

ونتناول موضوع القوة الايرادية وربحية المنشأة ومقدرتها على تحقيق الارباح من خلال المثال التطبيقى التالى :

تقدمت منشأة (S) الصناعية بطلب للبنك للحصول على قرض بمبلغ ٣٠٠ ألف جنيه يسدد على ٣ سنوات وبسعر فائدة ١٥ ٪ سنويا بغرض تدعيم مركز السيولة وتمويل رأس المال العامل الدائم ، وفيما يلى الحسابات الختامية للشركة عن عامى ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ .

حساب الارباح والخسائر عن السنتين المنتهيين فى ٣١ / ١٢ / ١٩٩٣ ، ٣١ / ١٢ / ١٩٩٤ .

بالالف جنيه

البيـــان	عام١٩٩٣	عام ١٩٩٤
المبيعـــات	١٥٠٠	١٦٠٠
(-) تكلفة المبيعات	١٠٠٠	١٠٤٠
(مجمل وبح العمليات)	٥٠٠	٥٦٠
(-) مصروفات ادارية وعمومية وأخرى	٤٣٠	٤٥٥
صافى ربح العمليات	٧٠	١٠٥
(+) ايرادات أخرى	١٠٠	١٠٠
(-) مصروفات اخرى	٣٠	٣٥
صافى الربح قبل الضرائب	١٤٠	١٧٠
(-) الضرائب	٤٥	٥٥
صافى الربح بعد الضرائب	٩٥	١١٥

	عام ١٩٩٣	عام ١٩٩٤
- أقساط القروض السنوية	١٧٥	١٥٠
- الاهلاكات السنوية	٧٥	٧٥
- الفائدة على القروض	٦٠	٤٠
- الفائدة على التسهيلات القصيرة الاجل	٣٠	٤٠
- ٧٥٪ من المصروفات الادارية والعمومية والاخرى (يمثل تكاليف ثابتة)	٣٢٢	٣٤١

- الميزانية العمومية فى ٣١ / ١٢/ ١٩٩٣ و ٣١ / ١٢ / ١٩٩٤

بالالف جنيه

١٩٩٣	١٩٩٤	اصـــول	١٩٩٣	١٩٩٤	خصوم وحقوق ملكية
٩٠٠	٨٢٥	أصول ثابتة	٤٠٠	٤٠٠	حقوق ملكية
٦٠٠	٧٧٥	أصول متداولة	١٠٠	١٩٠	رأس المال
					أرباح محجوزة
			٥٠٠	٥٩٠	الاجمـــالى
			٦٥٠	٤٧٥	قروض متوسطة الاجل
					التزامات مذاولة
			١٠٠	١٥٠	موردين
			١٠٠	١٥٠	أوراق دفع
			١٥٠	٢٣٥	بنوك دائنة
			٣٥٠	٥٣٥	الاجمالى
١٥٠٠	١٦٠٠	اجمالى الاصول	١٥٠٠	١٦٠٠	اجمالى الخصوم وحقوق الملكية

وضمن الاصول الثابتة :

يوجد مبنى تمتلكه المنشأة ومؤجر للغير قيمته الاجمالية ٤٠٠ ألف جنيه والايجار السنوى = ١٠٠ ألف جنيه .

ويترتب على ذلك أن صافى الاصول العاملة =

فى عام ١٩٩٣ = ١٥٠٠ - ٤٠٠ = ١١٠٠

فى عام ١٩٩٤= ١٦٠٠ - ٤٠٠= ١٢٠٠

- رصيد النقدية ضمن الاصول المتداولة فى عام ١٩٩٣ = ٥٠ ألف جنيه وفى عام ١٩٩٤ = ٧٥ ألف جنيه .

وينقسم تحليل القوة الايرادية وربحية المنشأة الى ***تحليل تاريخى وتحليل مستقبلى لتقديرات القوة الايرادية وربحية المنشأة .***

أ- التحليل التاريخى :

دراسة تطور القوة الايرادية وربحية المنشأة خلال عامى ١٩٩٣ / ١٩٩٤ باستخدام النسب المالية كالاتى :

المؤشرات المالية للربحية	عام١٩٩٣	عام١٩٩٤	معدل النمو عام ١٩٩٣ =١٠٠
٪ مجمل ربح العمليات / المبيعات	٪٣٣,٣	٪٣٥	+ ٥,١٪
٪ صافى ربح العمليات / المبيعات	٪٤,٦	٪٦,٥	+ ٤١,٣٪
٪ صافى الربح بعد الضرائب / المبيعات	٪٩,٣	٪١٠,٦	+ ١٣,٩٪
٪ صافى ربح العمليات / الاصول العاملة	٪٦,٣	٪٨,٧	+ ٣٨٪
٪ صافى الربح / إجمالى الاصول	٪١٢,٣	٪١٢,١	- ١,٦٪
٪ صافى الربح / رأس المال المستثمر	٪١٣,٤	٪١٨,٣	+٣٦,٥٪
٪ صافى الربح / حقوق الملكية	٪١٩	٪١٩,٥	+ ٢,٦٪

- وتعكس مؤشرات الربحية والقوة الايرادية للمنشأة بعاليه ارتفاع مؤشرات الربحية فى عام ١٩٩٤ بالمقارنة بعام ١٩٩٣ بإستثناء مؤشر ٪ لصافى الربح / إجمالى الاصول حيث سجل معدل نمو سلبى (تراجع) بنسبة ١,٦ ٪ .

- يعنى ارتفاع مؤشرات الربحية لعام ١٩٩٤ تحسن أداء المنشأة بشكل عام .

- من الافضل الاعتماد على النسب المئوية لمعدلات النمو لإنها أكثر دلالة وتعبيرا من استخدام الارقام المطلقة .

- وأهم جوانب الضعف فى اداء المنشأة يكمن فى انخفاض معدلات الارباح الصافية منسوبة الى كل من المبيعات ، الاصول العاملة .

قياس المقدرة على السداد (أعباء خدمة الدين)

تقاس المقدرة على سداد الالتزامات ذات الاجل (القروض) أو بمعنى أخر مقدرة المنشأة على سداد أقساط القروض الدورية وفقا للمعادلة الاتية :

$$\text{المقدرة على سداد أقساط القروض} = \frac{\text{صافى الربح بعد الضرائب + الاهلاكات + الفوائد}}{\text{أقساط القروض السنوية}}$$

وتعكس المقدرة على السداد REPAYMENT ABILITY مقدرة المنشأة على الوفاء بأعباء خدمة الدين DEBT SERVICE BURDENS وذلك بالنسبة للقروض ذات الاجل (متوسطة وطويلة)والتى يرتب سدادها بموجب أقساط دورية .

تحليل المقدرة على السداد لمنشأة (S) الصناعية لعام ١٩٩٣ / ١٩٩٤

بالألف جنيه

البيـــان	عام١٩٩٣	عام ١٩٩٤
أ — صافى الربح بعد الضرائب	٩٥	١١٥
الاهلاكات السنوية	٧٥	٧٥
الفوائد السنوية على القروض	٦٠	٤٠
الاجمـــــالى	٢٣٠	٢٣٠
ب – أقساط القروض السنوية	١٧٥	١٥٠
المقدرة على السداد أ / ب مرة	١,٣ مرة	١,٥ مرة

– ويلاحظ أن المقدرة على السداد لم تصل الى ٢ مرة وقد تحسنت بشكل ملحوظ فى عام ١٩٩٤ ، ويرجع الانخفاض النسبى فى المقدرة على السداد الى إنخفاض أرباح المنشأة نسبيا .

مؤشرات التنبؤ بإحتمالات عدم الوفاء لمنشأة (S) الصناعية عام ١٩٩٣ / ١٩٩٤

البيـــان	١٩٩٣ ٪	١٩٩٤ ٪	معدل النمو عام ١٩٩٣= ١٠٠
٪ صافى رأس المال العامل / إجمالى الاصول	٪ ١٦,٦	٪ ١٥	٪ ٩,٦ –
٪ الارباح المحجوزة / إجمالى الاصول	٪ ٦,٦	٪ ١١,٨	٪ ٧٨,٧ +
٪ صافى الربح (قبل الضرائب والفوائد) / اجمالى الاصول	٪ ١٥,٣	٪ ١٥,٦	٪ ١,٩ +
٪ المبيعات / اجمالى الاصول	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	–
٪ حقوق الملكية / الاقتراض	٪ ٥٠	٪ ٥٨,٤	٪ ١٦,٨ +

ويلاحظ أن :

- ثبات مؤشر ٪ المبيعات / إجمالى الاصول خلال الفترة وهذا يعكس استقرار معدل دوران الاستثمارات الاجمالية للمنشأة وعدم تحسنه أو تحقيق أى نمو فيه .

- إنخفاض أو تراجع مؤشر ٪ صافى رأس المال العامل / إجمالى الاصول مما يعكس تراجع المركز الجارى للمنشأة نسبيا .

- تحسن المؤشرات الثلاثة الاخرى .

- ولعل نقطة الضعف فى أداء المنشأة تكمن فى ضعف معدل دوران الاستثمارات بشكل عام .

ب- التحليل المستقبلى :

يمتد تحليل القوة الايرادية وربحية المنشأة الى المستقبل حيث يتم اعداد تقديرات لكافة عناصر الايرادات والتكاليف خلال سنوات سريان القرض وأساس التقدير اعتمادا على معدلات النمو المحققة خلال السنوات (١٩٩٣ / ١٩٩٤) وإفتراض أنها سوف تتحقق (كحد أدنى بالطبع) خلال السنوات التالية ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ وجوهر هذا الاسلوب يعتمد على أسلوب السلاسل الزمنية TIME SERIES وبالرغم من أن هذا الاسلوب يفترض أن النمو الذى تحقق فى الماضى سيستمر بنفس المعدلات فى المستقبل ، الا أنه أسلوب تقديرى ولإختبار مدى واقعيته يتم إجراء تحليل حساسية SENSITIVITY ANALYSIS للنتائج المترتبة عليه ***وسيتضمن التحليل المستقبلى للقوة الايرادية وربحية المنشأة العناصر والاجزاء الآتية*** :

- حساب الارباح والخسائر التقديرى للسنوات ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ (سنوات سريان القرض المقترح منحه بمبلغ ٣٠٠ ألف جنيه ويسدد على ٣ أقساط سنوية) وذلك على أساس معدل النمو المحقق فى عام ١٩٩٤ لتقدير الايرادات والمصروفات والارباح للسنوات التالية (١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧)

- قياس المقدرة على السداد للقرض الجديد .

- تحليل الحساسية .

- تحليل آثار القرض الجديد على الهيكل التمويلى للمنشأة .

- التدفقات النقدية المتوقعة خلال سنوات القرض .

وسنتناول فيما يلى كل منها بالتحليل .

حساب الارباح والخسائر التقديرى للسنوات ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧

بالألف جنيه

البيـــان	أرقام فعلية			أرقام تقديرية		
	١٩٩٣	١٩٩٤	معدل النمو٪	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
المبيعات	١٥٠٠	١٦٠٠	٪٧	١٧٠٠	١٨٠٠	١٩٠٠
(-) تكلفة المبيعات	١٠٠٠	١٠٤٠	٪٤	١٠٨٠	١١٢٠	١١٦٠
مجمل ربح العمليات	٥٠٠	٥٦٠	٪١٢	٦٢٠	٦٨٠	٧٤٠
(-) مصروفات بيع وتوزيع	١٢٠	١٣٠	٪٨	١٤٠	١٥٠	١٦٠
(-) مصروفات إدارية وعمومية	٣١٠	٣٢٥	٪٥	٣٤٠	٣٥٥	٣٧٠
صافى ربح العمليات	٧٠	١٠٥	٪٥٠	١٤٠	١٧٥	٢١٠
(+) ايرادات اخرى	١٠٠	١٠٠	صفر	١٠٠	١٠٠	١٠٠
(-) مصروفات أخرى	٣٠	٣٥	٪١٦	٤٠	٤٥	٥٠
صافى الربح قبل الضرائب	١٤٠	١٧٠	٪٢١	٢٠٠	٢٣٠	٢٦٠
الضرائب	٤٥	٥٥	٪٢٢	٦٥	٧٥	٨٥
صافى الربح بعد الضرائب	٩٥	١١٥	٪٢١	١٣٥	١٥٥	١٧٥
٪ صافى الربح / المبيعات	٪٦,٣	٪٧,١	٪١٢,٦	٪٧,٩	٪٨,٦	٪٩,٢
٪ صافى ربح العمليات / المبيعات	٪٤,٦	٪٦,٣	٪٣٦,٩	٪٨,٢	٪٩,٧	٪١١
٪ مجمل ربح العمليات / المبيعات	٪٣٣,٣	٪٣٥	٪٥,١	٪٣٦,٤	٪٣٧,٧	٪٣٨,٩

وبإفتراض ثبات الاهلاكات السنوية للسنوات الثلاث = ٧٥ ألف جنيه

بيان بأقساط القروض السنوية القائمة حاليا :

بالألف جنيه

البيـــان	السـنوات		
	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
- أصل القرض	١٠٠	١٠٠	١٠٠
- الفائدة السنوية	٣٥	٢٥	١٥
- قيمة القسط السنوى	١٣٥	١٢٥	١١٥

بيان بأقساط القرض الجديد (٣٠٠ ألف جنيه)

بالالف جنيه

البيـــان	١٩٩٥	السنوات ١٩٩٦	١٩٩٧
- أصل القرض	١٠٠	١٠٠	١٠٠
- الفائدة السنوية	٤٥	٣٠	١٥
- قيمة القسط السنوى	١٤٥	١٣٠	١١٥

بيان بأجمالى الاقساط (الحالية والجديدة)

بالالف جنيه

البيـــان	١٩٩٥	السنوات ١٩٩٦	١٩٩٧
- أصل القرض	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
- الفائدة	٨٠	٥٥	٣٠
- قيمة الاقساط السنوية	٢٨٠	٢٥٥	٢٣٠

قياس المقدرة على السداد لجميع الاقساط (الحالية والجديدة)

للسنوات ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧

بالالف جنيه

البيـــان	عام١٩٩٥	عام١٩٩٦	عام ١٩٩٧
أ - صافى الربح بعد الضرائب	١٣٥	١٥٥	١٧٥
أ - الاهلاكات	٧٥	٧٥	٧٥
أ - الفوائد	٨٠	٥٥	٣٠
الاجمـــالى	٢٩٠	٢٨٥	٢٨٠
ب - اقساط القروض السنوية	٢٨٠	٢٥٥	٢٣٠
المقدرة على السداد $\frac{أ}{ب}$ = مرة	١,٠٣	١,١١	١,٢١

ويلاحظ أن :

– من المتوقع أن تجد المنشأة صعوبات فى السداد لإن المقدرة علي السداد لاتترك سوى هامش ضئيل جدا للمحافظة على استثمارات المنشأة ، وأن تعرض أرباح المنشأة للانخفاض – وهذا احتمال قائم – يؤدى الى ضعف المقدرة على السداد ، وللمزيد من العمق فى التحليل سنقوم بإجراء تحليل الحساسية .

تحليل الحساسية :

هو إختبار يقوم على افتراضات معينة ، وسنقوم باقتراض إنخفاض صافى أرباح المنشأة خلال سنوات سريان القرض (١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧) بنسبة ١٠ ٪ وأثر ذلك على المقدرة على السداد خلال هذه السنوات . وسنقوم باجراء إختبار أخر وهو ايجاد الحد الادنى للانخفاض فى الارباح (خلال سنوات القرض) والذى يجعل المقدرة علي السداد = ١ صحيح أو مرة واحدة ، ويلاحظ أن عنصر الربح هو العنصر الوحيد القابل للتغير (بالزيادة أو النقص) فى بسط ومقام معادلة المقدرة على السداد .

الفرض الاول :

ما أثر افتراض انخفاض أرباح المنشأة بنسبة ١٠ ٪ خلال السنوات ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ على المقدرة على السداد .

ويظهر الجدول الاتى آثار هذا الافتراض على المقدرة على السداد

بالالف جنيه

البيـــان		عام١٩٩٥	عام١٩٩٦	عام ١٩٩٧
أ	– صافى الربح بعد الضرائب	١٢٢	١٤٠	١٥٨
	– الاهلاكات	٧٥	٧٥	٧٥
	– الفوائد	٨٠	٥٥	٣٠
	الاجمـــالى	٢٧٧	٢٧٠	٢٦٣
	ب – اقساط للقروض السنوية	٢٨٠	٢٥٥	٢٣٠
	المقدرة على السداد $\frac{أ}{ب}$ مرة =	٩٩ر–	١,٠٥	١,١٤

ويلاحظ أن :

- فى عام ١٩٩٥ انخفضت المقدرة على السداد من ١,٠٣ مرة الى ٠,٩٩ مرة
- فى عام ١٩٩٦ انخفضت المقدرة على السداد من ١,١١ مرة الى ١,٠٥ مرة
- فى عام ١٩٩٧ انخفضت المقدرة على السداد من ١,٢١ مرة الى ١,١٤ مرة

وبصفة عامة :

فإن إقتراض انخفاض ارباح المنشأة بنسبة ١٠٪ خلال السنوات ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ ، سيؤدى الى تعثر طفيف (إنخفاض) فى المقدرة على السداد ، إلا أنها أصلا منخفضة .

الفرض الثانى :

ماهو الحد الادنى للانخفاض فى نسبة أرباح المنشأة والذى يجعل المقدرة على السداد = ١ صحيح أو مرة واحدة خلال السنوات الثلاثة ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ ، ويظهر الجدول التالى هذا التحليل :

بالالف جنيه

البيـــان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
أ - صافى الربح بعد الضرائب	١٢٥	١٢٥	١٢٥
- الاهلاكات	٧٥	٧٥	٧٥
- الفوائد	٨٠	٥٥	٣٠
الاجمـــالى	٢٨٠	٢٥٥	٢٣٠
ب - اقساط القروض السنوية	٢٨٠	٢٥٥	٢٣٠
المقدرة على السداد أ/ب مرة =	١	١	١
٪ للتغير فى الارباح (الانخفاض)	-٧,٤	-١٩,٣٪	-٢٨,٥٪

- ويخدم تحليل الحساسية فى إختبار مدى دقة التقديرات المتوقعة . وكلما إختازت التقديرات مدى كبير من الافتراضات (مدى الحساسية SENSITIVITY RANGE كلما كانت التقديرات أقرب الى الواقع ودقيقة .

- عند قياس المقدرة على السداد يجب أن لايقل المؤشر عن ٢ مرة وذلك يرجع الى أن الارباح المحققة فى أى منشأة يجب أن تكون كافية لسداد أقساط القروض

وللمحافظة على الاستثمارات وتكوين الاحتياطيات والتوسع فى النشاط وتوزيع العائد على الملاك .

- ويجب أن تكون تقديرات المبيعات والمصروفات والارباح واقعية وتعتمد على أساس مستمد من أداء المنشأة وحتى لو كان أساس تاريخى فهو يعكس الى حد ما إمكانيات أداء وادارة المنشأة .

يعتمد حجم القروض الممكن اقراضه للمنشأة (العميل) على الطاقة الاقتراضية للنشاط وتعتمد بدورها على المقدرة على خدمة القروض ومن العوامل الحاسمة للمقدرة على السداد الارباح ومدى كفايتها .

تحليل آثار منح القرض الجديد (٣٠٠ ألف جنيه) على الهيكل التمويلى للمنشأة .

يوضح الجدول الاتى تحليل مقارن للهيكل التمويلى للمنشأة قبل وبعد الحصول على القرض

بالالف جنيه

البيـــان	قبل الحصول على القرض	بعد الحصول على القرض
- المصادر الدائمة		
حقوق الملكية	٥٩٠	٥٩٠
القروض	٤٧٥	٧٧٥
إجمالى المصادر الدائمة	١٠٦٥	١٣٦٥
المصادر المؤقتة		
- بنوك (قصيرة الاجل)	٢٣٥	٢٣٥
- موردين وأوراق دفع	٣٠٠	٣٠٠
إجمالى المصادر المؤقتة	٥٣٥	٥٣٥
إجمالى الهيكل التمويلى	١٦٠٠	١٩٠٠
٪ للاقتراض / حقوق الملكية	٪١٧١	٪٢٢٢

ويترتب على منح المنشأة القرض الجديد إختلال فى الهيكل التمويلى لها حيث ترتفع ٪ للاقتراض / حقوق الملكية من ١٧١٪ الى ٢.٢٢٪ وهذا يعنى تحمل

البنوك الدائنة والموردين للجزء الاكبر من المخاطر ، وتحمل الملاك للجزء الاقل منها .

إعداد جداول التدفقات النقدية المتوقعة خلال سنوات القرض :

تعكس قوائم التدفقات النقدية المتوقعة EXPECTED CASHFLOW التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وصافى التدفقات النقدية المتوقعة خلال سنوات سريان القرض ، والهدف من إعدادها التحقق من مدى كفاية التدفقات النقدية المتولدة من نشاط العميل مستقبلا لسداد أقساط القروض الدورية وكافة الالتزامات الدورية الاخرى .

وتعتمد قوائم التدفقات النقدية على إدراج المقبوضات RECEIVABLES والمدفوعات PAYABLES النقدية فقط والتى يترتب عليها دخول النقدية أو خروج النقدية من الخزان النقدى للمنشأة ، ويتم إستبعاد عناصر المصروفات التى لاتستخدم أموال حاضرة ، أى لايترتب على تحميلها على الارباح دفع نقدية مثل الاهلاكات حيث تعد قيود دفترية ويعتمد تقدير التدفقات النقدية للمنشأة على ***مجموعة من العوامل أهمها*** :

- الايرادات المتوقعة وتوقيت تحصيلها .
- المصروفات المتوقعة وتوقيت دفعها .
- الضرائب المتوقعة وتوقيت دفعها .
- أقساط القروض الدورية وتوقيت دفعها أو سدادها .

فالمعيار الرئيسى عند اعداد قوائم التدفقات النقدية يعتمد على المدفوعات والمقبوضات النقدية فقط من حيث قيمتها وتوقيت تحققها طبقا للأساس النقدى CASH BASE .

وعند دراسة منح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل تزداد الحاجة الى اعداد قوائم التدفقات النقدية وذلك للتحقق من مدى كفاية التدفقات النقدية المتولدة من النشاط لسداد أقساط القروض فى المستقبل ، ويجب أن يتزامن توقيت استحقاق الاقساط مع تحقق التدفقات النقدية التى تسمح بالسداد وبدرجة كافية ، كما يمتد اعداد التدفقات النقدية الى مرحلة متابعة العميل أثناء فترة سريان القروض وذلك لإتخاذ الاجراءات التصحيحية عندما يتطلب الامر ذلك .

وفيما يلى جدول التدفقات النقدية المتوقعة لشركة (S) الصناعية للسنوات

١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ وذلك اعتمادا على حساب الارباح والخسائر المتوقع لهذه السنوات .

جدول التدفقات النقدية المتوقعة للسنوات ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧

بالالف جنيه

البيـــان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
رصيد أول المدة	٧٥	٨٥	١١٥
+ التدفقات النقدية الداخلة			
المبيعات	١٧٠٠	١٨٠٠	١٩٠٠
إيرادات أخرى	١٠٠	١٠٠	١٠٠
إجمالى التدفقات النقدية الداخلة	١٨٧٥	١٩٨٥	٢١١٥
(−) التدفقات النقدية الخارجة			
تكلفة المبيعات	١٠٨٠	١١٢٠	١١٦٠
مصروفات بيع وتوزيع	١٤٠	١٥٠	١٦٠
مصروفات أخرى	٤٠	٤٥	٥٠
مصروفات ادارية وعمومية (ناقصا الاهلاك والفوائد)	١٨٥	٢٢٥	٢٦٥
الضرائب	٦٥	٧٥	٨٥
أقساط القروض	٢٨٠	٢٥٥	٢٣٠
إجمالى التدفقات النقدية الخارجة	١٧٩٠	١٨٧٠	١٩٥٠
صافى التدفقات النقدية	٨٥	١١٥	١٦٥
رصيد أخر المدة	٨٥	١١٥	١٦٥
٪ لصافى التدفقات / إجمالى التدفقات الداخلة	٪٤,٥	٪٥,٨	٪٧,٨

– ويلاحظ أن تم استبعاد الاهلاك من المصاريف الادارية والعمومية لانه لايمثل تدفق نقدى .

– كما تم استبعاد الفوائد على القروض أيضا لأنها متضمنة فى أقساط القروض كتدفق نقدى خارج وذلك لعدم الازدواج .

ويلاحظ أن

- تظهر قوائم التدفقات النقدية المتوقعة لمنشأة (S) الصناعية للسنوات ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ أن التدفقات النقدية تسمح بسداد أقساط القروض الدورية ولكن اذا حدث تراجع فى الايرادات بنسبة تتراوح بين ٥٪ و ١٥٪ (وهذا إحتمال قائم) سيؤدى ذلك الى عدم كفاية هذه التدفقات النقدية للسداد بالكامل ، لذلك فليس من الحكمةتوسع هذه المنشأة فى الاقتراض حاليا .

ومن خلال التحليل التاريخى والمستقبلى السابق للقوة الايرادية ولربحية منشأة (S) الصناعية ومن المنظور التمويلى والائتمانى الطويل الاجل ، من الافضل لكل من هذه الشركة وللبنك عدم منحها القرض الجديد بمبلغ ٣٠٠ ألف جنيه وذلك للأسباب الاتية :

- معدلات أرباح المنشأة وتطورها منخفضة نسبيا (بالنسبة للمنشآت المماثلة) وغير كافية للمحافظة على استثمارات المنشأة وتكوين احتياطيات كبيرةوتحقيق نمو وتوسع فى النشاط .

- مؤشر المقدرة على السداد منخفض نسبيا ويقل عن المؤشر الطبيعى بنسبة تتراوح بين ٤٠٪ و ٥٠٪ ، ومدى الحساسية محدود (يتراوح بين ١٪ و٢٨,٥٪) بالنسبة للانخفاض فى الارباح .

- سيترتب على منح المنشأة قرض بمبلغ ٣٠٠ ألف جنيه مزيد من الاختلال فى الهيكل التمويلى لها حيث سترتفع ٪ للاقتراض / حقوق الملكية من ١٧١ ٪ الى ٢٢٢٪ .

- التدفقات النقدية للمنشأة شديدة الحساسية للإنخفاض فى الايرادات .

- لن يترتب على منح القرض الجديد اضافة طاقات انتاجية جديدة وكبيرة .

ومن الافضل لهذه المنشأة :

أن تقوم ببيع المبنى الذى تمتلكه وتؤجره للغير وغير مستخدم فى النشاط واستخدام حصلية بيعه فى النشاط كبديل مأمون عن توسعها فى الاقتراض ، فالقيمة الدفترية لهذا المبنى ٤٠٠ ألف جنيه وبالتأكيد قيمته السوقية أكبر وسيؤدى ذلك الى تصحح الهيكل التمويلى للمنشأة وتوفير الفوائد على القروض وسيسهم ذلك بلاشك فى زيادة أرباح المنشأة مستقبلا .

٣- تحليل إتجاهات السوق MARKET TRENDS ANALYSIS :

يعد تحليل ودراسة اتجاهات السوق حاليا ومستقبلا من محددات ومعايير منح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل ، وتزداد أهمية تحليل ودراسة اتجاهات السوق كلما كانت آجال الائتمان المصرفى الممنوح أطول .

وتأتى أهمية دراسة وتحليل مؤشرات واتجاهات السوق من حقيقة هامة جدا وهى أن تمويل المشروعات والمنشآت التى يحظى انتاجها بفرض تسويقية MARKETING OPPORTUNITIES متزايدة وجيدة حاليا ومستقبلا ، تزداد إحتمالات تحقيق هذه المنشآت لايرادات وأرباح متزايدة وبمعدلات كافية لسداد التزاماتها فى الاجل المتوسط والطويل ، ولايتصور أن تقوم البنوك بمنح قروض لمنشآت لاتتوفر لانتاجها مؤشرات سوقية وفرص تسويقية جيدة فى الاجل المتوسط والطويل ، ويرجع ذلك الى أن الربح هو المصدر الرئيسى والطبيعى لسداد أقساط القروض والفرض التسويقية لها تأثيرها المباشر بالسلب والايجاب على معدلات الارباح حاليا ومستقبلا .

وتزداد الحاجة الى دراسة وتحليل إتجاهات السوق عند دراسة تمويل المشروعات الجديدة ، لمعرفة مدى استيعاب السوق لمشروعات جديدة حاليا ومستقبلا (وسنتناول تمويل المشروعات الجديدة فى الفصل القادم بإذن الله) .

ووجود الدراسات والبحوث التسويقية MARKETING RESERCHS لمختلف الانشطة والقطاعات الاقتصادية ، يزود متخذ القرار الائتمانى بمعلومات وبيانات DATA تساعده فى استخلاص المؤشرات الخاصة بالسوق التى يعمل فيها العميل وأوضاعها الحالية والتطورات فى أوضاعها المستقبلية ، فمصادر المعلومات التسويقية MARKETING INFORMATIONS RESOURCES يعد أمر فى غاية الاهمية ويخدم عملية التحليل الائتمانى بصورة مباشرة ، ***ومن أهم مصادر المعلومات السوقية المصادر الاتية :***

- البيانات والتقارير المنشورة عن التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) .
- البيانات والتقارير المنشورة والصادرة عن الغرف التجارية والصناعية .
- الاحصاءات المنشورة عن :

أرقام الاستهلاك ، الانتاج ، معدلات المواليد ، معدلات الزيادة السكانية

- الارقام القياسية INDEX NUMBERS لاسعار الجملة والتجزئة .
- تحليل الدخول والقوة الشرائية ومستوى المعيشة STANDARD OF LIVING .

- تحليل الاوضاع الاقتصادية وآثارها على الاسواق المختلفة .

- الدراسات الميدانية FIELD STUDIES وبحوث السوق والمسح السوقى MARKET SURVEY .

وتعد قرارت منح الائتمان المصرفى المتخذة فى ظل عدم وجود دراسة وتحليل لاتجاهات السوق الحالية والمستقبلية ، قرارات منتجة لائتمان مصرفى مرتفع المخاطر ، لأن مثل هذه القرارات لم تأخذ فى اعتبارها أدنى تقييم للمخاطر التسويقية المصاحبة لنشاط العميل ، وتزداد خطورة مثل هذه القرارات فى الاجل الطويل .

٤- تحليل الضمانات المقدمة COLLATERALS ANALYSIS :

تزداد الحاجة لتقديم الضمانات عند منح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل وذلك نظرا لامتداد آجال الائتمان المصرفى لسنوات طويلة حيث تزداد المخاطر الائتمانية نتيجة طول الاجل حيث أن إحتمالات تراجع موقف الائتمان ترتفع فى الاجل المتوسط وتزداد فى الاجل الطويل وذلك بالمقارنة بالاجل القصير .

ففى الاجل المتوسط والطويل لايمكن للبنك أن يقرر منح ائتمان لعملائه بالضمان الشخصى أو على المكشوف (كما هو الحال أحيانا فى الاجل القصير) اعتمادا على متانة المركز المالى و الائتمانى ، وذلك لأن المخاطر فى الاجل المتوسط والطويل تكون أكبر واحتمالات تقلب نشاط العميل وتراجعه تكون قائمة بإحتمالات اكبر بالمقارنة بالاجل القصير .

ولذلك فإن تقديم الضمانات يعد أمرا ضروريا عند منح القروض حيث تكون بمثابة مصدر إحتياطى وتعويضى للسداد كليا أو جزئيا عند تراجع نشاط العميل فى المستقبل (وهذا احتمال قائم دائما) ، ولذلك تمنح القروض مكفولة بضمانات أو مقابل ضمانات عينية فى الاجل المتوسط والطويل دائما .

وبالرغم من ضرورة كون الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل ائتمان مكفول دائما بضمانات عينية REAL GUARANTEE ، الا أن قرار منح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل يعد فى المقام الاول قرار فنى TECHNICAL DECI-SION ويعتمد أساسا على الجدوى الاقتصادية والمالية ECONOMIC & FINANCIAL VAIABLE والجدارة الائتمانية للعميل ولايعد الضمان العينى انتقاصا أو بديلا عن أى منهم بشكل عام .

وترتبط دراسة وتحليل الضمانات المقدمة ، بدراسة وتحليل موقف هذه الضمانات من الديون الممتازة PREFERENTIAL DEBTS والديون الاخرى والتحقق من عدم وجود منازعات من أى نوع على هذه الضمانات حتى لاتؤثر على حقوق البنك فيها مستقبلا عند اضطرر البنك للتنفيذ على هذه الضمانات فى المستقبل .

ومن أهم الضمانات التى تقبلها البنوك عند منح القروض الضمانات الاتية :

- الرهن العقارى :

(للأراضى والمبانى والعقارات والاراضى الزراعية) .

- الرهن التجارى :

(للمحال والالات والعدد المختلفة وللمقومات المادية)

- الرهن البحرى :

(ويقيد) على السفن والبواخر المختلفة) .

ومن أهم معايير قبول هذه الضمانات المعايير الاتية :

- ان يكون الضمان موثقا وملكيته للمدين صحيحة وثابتة قانونا .
- ان تكون تكلفة التنفيذ عليه غير باهظة .
- أن يكون الضمان خالى من الرهون والامتيازات الاخرى وغير متنازع عليه .
- أن تكون قيمته مستقرة نسبيا عبر الزمن .
- يقتطع من قيمته الاجمالية مارج مناسب .
- وجود النظام القانونى الفعال والمساند لعملية تسييل هذه الضمانات من جانب البنوك وبإجراءات محددة وغير معقدة وغير طويلة .

٥- دراسة الشكل القانوني LEGAL FORM STUDY :

تأتى أهمية دراسة الشكل القانوني كأحد المحددات المؤثرة فى منح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل من أهمية استمرارية نشاط العميل المقترض فى المستقبل وضمان عدم توقف هذه الاستمرارية أثناء سريان القرض لاعتبارات خاصة بالشكل القانوني والذى يمارس العميل النشاط من خلاله ، حيث يتعدد الشكل القانونى للمنشآت التى تمارس النشاط الاقتصادى فتوجد صور كثيرة للشكل ***القانونى أهمها*** :

- المنشأت الفردية SOLE PROPRIETORSHIP
- شركات الاشخاص PARTNERSHIP
- شركات الاموال JOINT STOCK COMPANIES

فإحتمالات عدم استمرارية نشاط المنشآت الفردية فى المستقبل تكون كبيرة وذلك بالمقارنة بشركات الاشخاص ، كما أن احتمالات عدم استمرارية نشاط شركات الاشخاص فى المستقبل تكون أكبر من احتمالات عدم استمراريته بالنسبة لشركات الاموال ، وذلك يرجع الى أن المنشآت الفردية تقوم على الاعتبار الفردى البحت ، وشركات الاشخاص تقوم على الاعتبار الشخصى لعدد يزيد عن فرد فأكثر ، أما شركات الاموال فتقوم على مبدأ فصل الملكية عن الادارة وتكتسب الشخصية الاعتبارية المستقلة لذلك فإن احتمالات استمرارها والمستمدة من شكلها أو كيانها القانونى تكون كبيرة جدا .

وبخلاف احتمالات استمرارية النشاط وأثارها على موقف سداد أقساط القروض فى المستقبل ، فإن الشكل القانونى للنشاط يعد من مصادر المخاطر الائتمانية ، ففى شركات التضامن يكون الشريك المتضامن مسئولا عن ديون الشركة (ومنها بالطبع قروض البنوك) مسئولية تضامنية وفى أمواله الخاصة أيضا ، وهذا يكون مصدر مطمئن الى حد ما بالنسبة للبنك ، أما فى الشركات ذات المسئولية المحدودة فإن الشريك فيها يكون مسئولا عن ديون الشركة بقدر حصته فى رأس المال ولكن الشركة كشخصية اعتبارية تكون مسئولة عن ديونها فى كافة مقومات الشركة ، فالالتزام القانونى للشريك فى الشركة ذات المسئولية المحدودة تجاه ديون الشركة فى وضع أو مركز قانونى أقل- من حيث نطاق الالتزام - من الشريك المتضامن فى شركات الاشخاص ، لذلك تقوم بعض البنوك عند اقراض الشركات ذات المسئولية المحدودة بأخذ الكفالة الشخصية للشركاء فيها عن قروض البنك وذلك لجعل الشركاء فى موقف أو مركز قانونى يعادل المركز القانونى للشريك المتضامن ، وذلك تجاه التزامات البنك ، لذلك فالشكل القانونى له أبعاده الائتمانية ويجب أن يحظى بالتحليل الكافى عند منح الائتمان المصرفى بصفة عامة والائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل بصفة خاصة حيث تكون المخاطر الائتمانية أكبر نسبيا .

٦- دراسة وتحليل الالتزامات العرضية والمقدرة :

تختلف الالتزامات العرضية CONTINGENT LIABILITIES عن الالتزامات المقدرة ESTIMATED فى أن الالتزامات العرضية تعد التزامات متوقعة EXPECTED ومحتملة الحدوث ويتوقف حدوثها أو تحققها على حدوث بعض الوقائع فى المستقبل ، فهى

التزامات غير قائمة وغير فعلية UNREAL حاليا ومتوقع حدوثها فى المستقبل ، ويعبر عنها بالحسابات النظامية CONTRA ACCOUNTS ***ومن أمثلة الالتزامات العرضية*** :

التزامات العميل عن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية وخصم الكمبيالات .

أما الالتزامات المقدرة . فهى التزامات موجودة وقائمة فعلا ولكن قيمتها وتواريخ استحقاقها غير محددة بدقة كاملة ويتم تقييمها بناء على مؤشر موضوعى يحدد قيمتها ***ومن أمثلة الالتزامات المقدرة*** :

– المخصص الضريبى فى حالة وجود نزاع بين العميل ومصلحة الضرائب على قيمة الضرائب ويتم تقدير قيمة هذا المخصص عند دراسة منح الائتمان المصرفى بصفة عامة وخصوصا القروض بناء على أسس موضوعية مستمدة من حجم النشاط ولكن تاريخ تحققه يكون غير معلوم بدقة ويتوقف على حسم هذا النزاع بين العميل ومصلحة الضرائب وفقا لاحكام واجراءات القانون الضريبى TAX LAW

ولاشك أن إغفال تحليل الالتزامات العرضية والمقدرة يعكس قدرا كبيرا من المخاطر من الممكن أن تتحقق فى أى وقت ويؤدى تحققها الى تراجع الائتمان المصرفى بدرجة أو بأخرى ، لذلك فمن الضرورى أخذ هذه الالتزامات فى الاعتبار عند دراسة منح التسهيلات الائتمانية بصفة عامة والقروض بصفة خاصة لإن احتمال تحقق هذه الالتزامات خلال فترة سريان القروض يكون أكبر وذلك لطول آجال استحقاقها وقد يؤثر تحقق مثل هذه الالتزامات متى كانت كبيرة على مقدرة العميل على السداد مستقبلا .

٧– دراسة وتحليل الغرض من القرض LOAN PURPOSE STUDY :

يمنح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل عادة فى صورة قروض لتمويل أغراض واستخدامات مختلفة ***ومن أهمها*** :

– تمويل رأس المال العامل الدائم للمنشآت المختلفة .

– تمويل شراء الاصول الرأسمالية المختلفة كالالات والمعدات والتجهيزات والانشاءات .

– مشروعات الاحلال والتجديد والتوسيع والتحديث .

modernization , EXPANSION, RENEW & SUBISTITUTION

والهدف من تحليل ودراسة الغرض من القرض تحديد الجدوى الاقتصادية والمالية ومدى انتاجية القرض وتوفر مصادر السداد فى المستقبل ***ويتضمن تحليل الغرض من القرض المطلوب العناصر الاتية*** :

– إحتساب التكلفة الاستثمارية للإستثمار أو الاستخدام الذى سيوظف فيه القرض وتحديد مساهمة العميل فيها .

– احتساب الاثار المترتبة على استخدام القرض ***على كل من*** :

– هيكل تكاليف المنشأة خلال سريان القرض .

– هيكل ايرادات المنشأة خلال سريان القر ض.

– تطور ربحية المنشأة خلال سريان القرض .

– قياس المقدرة على السداد خلال سنوات القرض .

ويبين المثال الرقمى التالى دراسة وتحليل الغرض من القرض :

تقدمت منشأة (S) الصناعية بطلب للبنك للحصول على قرض بمبلغ ٥٠٠ الف جنيه بغرض استيراد اله جديدة ويسدد القرض على خمس أقساط سنوية ، وبسعر فائدة ١٥ ٪ سنويا ، وفيما يلى البيانات الخاصة بالالة الجديدة

البيـــان	الف جنيه
تكلفة شراء الالة الجديدة (استيراد)	(CIF) ٥٠٠
الرسوم الجمركية ومصاريف التخليص	١٠٠
م . التركيب والتجارب والاختبارات	٤٠
مقايسة كهرباء لزيادة القدرة الكهربائية	٦٠
الاجمـــالى	٧٠٠

وتحتاج الالة الجديدة الى رأسمال عامل مبدئى يقدر بـ ١٦٠ الف جنيه وإهلاك الالة ١٠ سنوات (قسط ثابت)

ويترتب على تشغيل الالة الجديدة المصروفات والتكاليف والايرادات المضافة الاتية خلال سنوات القرض :

بالألف جنيه

الايرادات / السنة	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
الايرادات	٤٩٠	٥٥٠	٦١٠	٦٩٠	٧٥٠
المصروفات والتكاليف					
مواد خام ومستلزمات	٣٠٠	٣٢٠	٣٤٠	٣٦٠	٤٠٠
كهرباء ووقود	٢٠	٢٥	٢٨	٣١	٣٤
أجور عمالة مضافة	١٠	١٢	١٤	١٥	١٥
اجمالى المصروفات والتكاليف	٣٣٠	٣٥٧	٣٨٢	٤٠٦	٤٤٩
نصيب الالة فى التكاليف الثابتة والاهلاكات الخاصة بها	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥
اجمالى التكاليف ثابتةومتغيرة	٤١٥	٤٤٢	٤٦٧	٤٩١	٥٣٤
يضاف الفوائد	٧٥	٦٠	٤٥	٣٠	١٥
اجمالى التكاليف الكلية	٤٩٠	٥٠٢	٥١٢	٥٢١	٥٤٩
صافى الربح قبل الضرائب	-	٤٨	٩٨	١٦٩	٢٠١
الضرائب (٣٠٪)	-	١٥	٢٩	٥١	٦٠
صافى الربح بعد الضرائب	-	٣٣	٦٩	١٥٨	١٤١
٪ صافى الربح / المبيعات	-	٪٦	٪١١	٪٢٣	٪١٩
٪ صافى الربح / التكلفة الاستثمارية	-	٪٣,٨	٪٨	٪١٨,٣	٪١٦,٤

أقساط القرض السنوية

بالالف جنيه

البيان / السنوات	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
اصل القرض	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الفائدة	٧٥	٦٠	٤٥	٣٠	١٥
الاقســاط	١٧٥	١٦٠	١٤٥	١٣٠	١١٥

تحليل التكلفة الاستثمارية للألة ومصادر التمويل :

البيـــان	الف جنيه	مصدر التمويل		٪ للاجمالى
تكلفة الشراء	٥٠٠	قرض البنك		٪٥٨
رسوم جمركية ومصروفات تخليص	١٠٠	تمويل ذاتى	٪٤٢	٪١٢
مصروفات تركيب وتجارب	٤٠	تمويل ذاتى		٪٥
مقايسة كهرباء	٦٠	تمويل ذاتى		٪٧
رأسمال عامل مبدئى	١٦٠	تمويل ذاتى		٪١٨
اجمالى التكلفة الاستثمارية	٨٦٠			٪١٠٠

ويلاحظ أن :

التكلفة الاستثمارية للألة الجديدة تعتمد في تمويلها على ٥٨ ٪ من قيمتها على الاقتراض وعلى التمويل الذاتى لملاك المنشأة بنسبة ٤٢ ٪ ويجب أن يتحقق البنك من توفر مصادر التمويل المختلفة للعميل والتى تسمح بتمويل عناصر التكلفة الاستثمارية الاخرى من التمويل الذاتى له أو من موارده الذاتية .

تحليل المقدرة على السداد طوال سنوات القرض

بالالف جنيه

البيـــان	السنة الاولى(١)	السنة الثانية(٢)	السنة الثالثة(٣)	السنة الرابعة(٤)	السنة الخامسة(٥)
صافى الربح بعد الضرائب	صفر	٣٣	٦٩	١٥٨	١٤١
أ [الاهلاكات للألة	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠
الفوائـــد	٧٥	٦٠	٤٥	٣٠	١٥
الاجمالى	١٤٥	١٦٣	١٨٤	٢٧٣	٢٢٦
ب - أقساط القروض السنوية	١٧٥	١٦٠	١٤٥	١٣٠	١١٥
المقدرة على السداد $\frac{أ}{ب}$ = مرة	٨٢ر-	١,٠٢	١,٢٦	٢,١	٢.-

ويلاحظ من تحليل الغرض من استخدام القرض أن :

– فى السنة الاولى لاتحقق المنشأة أى أرباح من تشغيل الالة التى سيتم تمويلها بالقرض الجديد ، وفى السنة الثانية والثالثة تكون الارباح منخفضة نسبيا وخلال السنة الرابعة والخامسة تحقق معدلات أرباح كافية بالنسبة للعائد على المبيعات والاستثمارات .

– يترتب على ذلك انخفاض المقدرة على السداد فى السنة الاولى والثانية وارتفاعها نسبيا فى السنة الثالثة وزيادتها الى الضعف فى السنوات الرابعة والخامسة نتيجة لزيادة الارباح (المصدر الرئيسى للسداد) .

– والافضل من الناحية المالية لهذه المنشأة زيادة مساهمتها فى التكلفة الاستثمارية للألة الجديدة بنسبة أكبر لتقلل من الفوائد وتكلفة الاقتراض وخصوصا للسنوات الثلاث الاولى ، أو البحث عن مصدر تمويل أطول من حيث الاجل ، أو شراء الالة من مصدر آخر أقل تكلفة وبنسبة لاتقل عن ٢٥ ٪ ليكون اقتناء هذه الالة أكثر إنتاجية وربحية .

٨– الاجراءات الوقائية PREVENTIVE MEASURES :

يرتبط منح الائتمان المصرفى المتوسط والطويل الاجل بإتخاذ مجموعة من الاجراءات الوقائية من جانب البنوك المانحة ، وتتقرر هذه الاجراءات الوقائية عند منح القروض وتتخذ خلال سريان القروض ، وتزداد الحاجة لمثل هذه الاجراءات الوقائية كلما كانت آجال استحقاق القروض أطول حيث تكون المخاطر الائتمانية اكثر ارتفاعا .

والهدف من اتخاذ هذه الاجراءات الوقائية الحد من المخاطر المرتبطة بإحتمالات تقلب نشاط العميل خلال سريان القروض ومحاولة للسيطرة على هذه المخاطر واتخاذ الاجراءات التصحيحية من جانب البنك فى الوقت المناسب وذلك عندما تظهر مؤشرات تؤدى الى تراجع موقف الائتمان الممنوح للعميل .

ومن أهم الاجراءات الوقائية التى تتبعها البنوك عند منح القروض الاجراءات الوقائية الاتية :

أ– المحافظة على هيكل تمويلى معين للعميل .

حيث يفرض على العميل الاحتفاظ بحد معين من القروض ضمن الهيكل التمويلى لنشاطه ، وذلك بعدم الحصول على تسهيلات ائتمانية أو قروض من

بنوك أخرى الا بعد الحصول على موافقة البنك وذلك خلال سريان القرض ، والغرض من مثل هذا الاجراء الوقائى ، أن البنك يرى أن من مصلحة العميل والبنك معا عدم توسع العميل فى الاقتراض عن حد معين ، وذلك حتى تكون مقدرة العميل على السداد مرتفعة .

ب - الزام العميل بعدم تقديم أى من أصول المنشأة كضمان للحصول على تسهيلات ائتمانية أو قروض من البنوك أو من أى جهات أخرى خلال سريان القرض ، والغرض من مثل هذا الاجراء الوقائى عدم اتاحة الفرصة مستقبلا لوجود أمتياز أو رهن من الغير على أصول العميل ، وحتى لايضعف مركز ضمانات قرض البنك مستقبلا .

جـ - الزام العميل بإتباع سياسات مالية معينة خلال سريان القرض وذلك كالاحتفاظ بنسبة معينة ودائمة من السيولة ، أو المحافظة على توازنات معينة بين الاستخدامات والموارد ، والهدف من مثل هذا الاجراء الوقائى حرص البنك على سلامة المركز المالى للعميل خلال سريان القرض لما له من آثار مباشرة على المقدرة على السداد .

د- تقديم العميل لبيانات دورية عن نشاطه ، مثل الايرادات ، التكاليف ، الارباح ، التدفقات النقدية ، تطور مديونياته للغير وذلك خلال سريان القرض ، والهدف من مثل هذا الاجراء الوقائى معرفة مدى تطور وكفاية التدفقات النقدية المتولدة من نشاط العميل لسداد كافة التزاماته تجاه الغير أيضا .

هـ - المتابعة الميدانية لنشاط العميل :

وتتضمن الزيارات الميدانية الدورية لنشاط العميل عن قرب وتفقد سير النشاط ومعرفة التطورات التى تلحق بنشاطه أولا بأول ، بالاضافة الى تجديد الاستعلام عن العميل بصورة دورية .

وتعد الاجراءات الوقائية من الاجراءات الائتمانية اللاحقة لمنح الائتمان المصرفى وتؤدى الى زيادة فاعلية العملية الائتمانية ، حيث تعد هذه الاجراءات بمثابة انذار مبكر يكشف للبنك عن القصور أو الخلل الذى يمكن أن يقود العميل الى التعثر ، ولاشك أن معرفة هذا القصور مبكرا يساعد بدرجة كبيرة جدا فى تصحيح مسار العميل ومسار الائتمان الممنوح له من جانب البنك .

الفصل العاشر

تمويل المشروعات الجديدة



الفصل العاشر

تمويل المشروعات الجديدة

مقدمـة :

يقصد بالمشروعات الجديدة المشروعات PROJECTS التى لم تبـدأ فى ممارسـة ومزاولة نشاطها الفعلى عند مرحلة التقدم بطلب للبنك للحصول على الائتمان المصرفى ، كما يقصد بتمويل المشروعات الجديدة منح الائتمان المصرفى لهذه المشروعات وذلك تمييزا لها عن المشروعات القائمة فعلا ، وقد تناولنا فى الفصلين السابقين أسس منح الائتمان المصرفى القصير والمتوسط والطويل الاجل وذلك للمنشآت القائمة فعلا ، وسنتعرض فى هذا الفصل بالتحليل لموضوع منح الائتمان المصرفى بآجاله المختلفة للمشروعات الجديدة التى لم تبدأ فى مزاولة نشاطها أو مازالت فى مرحلة التأسيس (تحت التأسيس) وذلك عندما تتقدم للبنك بطلب للحصول على الائتمان المصرفى .

ولاتختلف أسس منح الائتمان المصرفى للمشروعات الجديدة عن المشروعات القائمة فعلا – فى جوهرها – إختلافا كبيرا ، بل ترتكز أسس التحليل الائتمانى على أركان لاتختلف بكون العميل طالب الائتمان المصرفى مشروع جديد أو منشأة قائمة فعلا وتمارس نشاطها منذ سنوات ، ولكن هذا لاينفى إختلاف اسلوب الدراسة الائتمانية وبعض محتوياتها فى الحالتين ، ويرجع الاختلاف فى أسلوب الدراسة الائتمانية وفى بعض محتوياتها عند دراسة منح الائتمان المصرفى للمشروعات الجديدة عن المنشآت القائمة فعلا الى أن المشروعات القائمة فعلا والتى تمارس نشاطها منذ سنوات – ولو لسنوات محدودة – يتوفر لها قوائم مالية وحسابات ختامية سابقة وتاريخية يمكن الاعتماد عليها كأساس أو كمدخل لتقييم أدائها فى الماضى ولتقدير أدائها المتوقع فى المستقبل ، بالاضافة الى امكانية تقييم سمعة وكفاءة إداراتها ومدى حرصها على الوفاء بإلتزاماتها السابقة .

أما عند منح الائتمان المصرفى للمشروعات الجديدة فهذه المشروعات لايتوفر لها قوائم مالية تاريخية لإنها لم تمارس نشاطها بعد ولذلك فإن الدراسة الائتمانية فى هذه الحالات تعتمد من الناحية المالية والتمويلية بالكامل على عنصر التقدير ES-TIMATION ويعكس هذا الاختلاف الجوهرى بالطبع فروق كبيرة جدا بين أسلوب دراسة منح الائتمان المصرفى لكل من المنشآت القائمة فعلا والمشروعات الجديدة ، وذلك دون الاخلال بجوهر وأسس التحليل الائتمانى ومؤشرات الجدارة الائتمانية

والتى تحكم منح الائتمان المصرفى بشكل عام .

ويعتمد منح الائتمان المصرفى للمشروعات الجديدة على مدى دقة وجودة وواقعية دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية ECONOMIC & FINANCIAL FEASIBILITY STUDIES لهذه المشروعات .

وسنتناول فى هذا الفصل موضوع منح الائتمان المصرفى للمشروعات الجديدة من خلال المبحثين التاليين :

١- المبحث الاول : أركان دراسة المشروع الجديد وعناصره المختلفة .

٢- المبحث الثانى : دراسة حالة ائتمانية لتمويل مشروع صناعى جديد .

المبحث الأول

أركان دراسة المشـروع وعناصره المختلفة

تمهيـــد :

تعتمد دراسة تمويل المشروعات الجديدة على مجموعة من العناصر التى تتم دراستها بعناية ودقة ، فالمشروع الجديد يختلف عن المنشأة القائمة اختلافا جوهريا وكبيرا جدا ، فالمشروع الجديد لايعدو أن يكون الا مجرد اقتراح استثمارى IN-VESTMENT PROPOSAL قابل للتنفيذ لإنتاج سلعة معينة أو تقديم خدمة معينة ، أما المنشأة القائمة فهى كيان IDENTITY قـائم وله سـجل أداء تاريخى يمكن الرجوع اليه فى أى وقت واتخاذه قاعدة للبيانات DATA BASE عن نشاط وأداء المنشأة منذ تأسيسها وحتى الوقت الحاضر .

ويعتمد تقييم المشروع PROJECT EVALUATION الجديد بالكامل على عنصرى التوقع EXPECTATION والتقدير EVALUATION وهى عملية لها قواعدها وأصولها ولاتنطوى على مجرد تخمينات شخصية ، وكلما كان التوقع والتقدير موضوعى ودقيق كلما كانت الفرصة كبيرة لنجاح المشروع فى المستقبل ، والعكس صحيح تماما ، لإن المغالاة EXAGGERATION فى التقديرات وخصوصا تقديرات الارباح PROFITS ESTIMATES تؤدى الى فشل المشروعات فى أحيان كثيرة ،ولذلك فإن تمويل المشروعات الجديدة يكون أصعب وأدق من تمويل المنشآت القائمة فعلا .

ويعتمد مدخل الدراسة الائتمانية عند تمويل المنشآت القائمة على التقييم التاريخى لأداء المنشأة وعلى قاعدة البيانات التاريخية لها ، كما يعتمد مدخل الدراسة الائتمانية عند تمويل المشروعات الجديدة على الجدوى الاقتصادية والمالية والفنية للمشروع فى المقام الاول .

وسنتناول فى هذا المبحث أهم الاركان والعناصر التى يجب دراستها فى المشروع الجديد .

أركان وعناصر دراسة المشروع الجديد :

تتضمن الاركان والعناصر الرئيسية لدراسة المشروع الجديد ***الاركان الآتية*** :

١- التعريف بالمشروع .

٢- الاوراق والمستندات الخاصة بالمشروع .

٣- ادارة المشروع وخبرتها .

٤- البرنامج الزمنى لتنفيذ المشروع .

٥- المقومات المادية للمشروع .

٦- المدخلات اللازمة للمشروع والمخرجات .

٧- الالات والمعدات اللازمة للمشروع .

٨- خطة الانتاج المقترحة .

٩- التكلفة الاستثمارية للمشروع ومصادر التمويل المقترحة .

١٠- دراسة السوق والسياسة التسويقية المقترحة .

١١- الربحية التجارية للمشروع .

١٢- آثار المشروع على الاقتصاد القومى

ونتناول فيما يلى كل منها بشىء من التفصيل .

١- التعريف بالمشروع :

يتضمن التعريف بالمشروع العديد من المعلومات عن المشروع المقترح من حيث الوصف العام للمشروع **ويتضمن** :

- موقع المشروع ومدى ملائمته لنشاطه ومساحة الموقع .
- عنوان المشروع .
- الشكل القانونى .
- غرض المشروع والقطاع الاقتصادى الذى ينتمى اليه .
- المنتج النهائى للمشروع .
- رأسمال المشروع .
- وما الى ذلك من معلومات عامة عن المشروع المقترح تنفيذه .

٢- الاوراق والمستندات الخاصة بالمشروع :

وتتضمن المستندات والموافقات الصادرة من الجهات الرسمية بالترخيص بإنشاء المشروع **وتتضمن** :

- السجل التجارى .
- عقد تأسيس الشركة .

- موافقات الجهات الاخرى (الهيئة العامة للاستثمار و / أو التصنيع)
- تراخيص مزاولة النشاط .
- بيان بالاجراءات القانونية والتنفيذية التى تمت لتنفيذ المشروع .

٣- إدارة المشروع وخبرتها :

وتتضمن معلومات وبيانات كافية عن ادارة المشروع والملاك والمؤسسين ، ومدى توفر الخبرة فى الادارة المقترحة للمشروع ، وبيان بالخبرات الاجنبية التى يحتاجها المشروع (إن وجدت) .

٤- البرنامج الزمنى لتنفيذ المشروع :

ويتضمن هذا البرنامج الزمنى TIME SCHEDULE توقيتات زمنية محددة للإنتهاء من مراحل المشروع المختلفة حتى يبدأ فعلا فى التشغيل والانتاج ***وتتضمن :***

- توقيت الانتهاء من الانشاءات والتجهيزات والمرافق .
- توقيت الانتهاء من تركيب الالات .
- التوقيت النهائى لبدء الانتاج وطرحه بالاسواق .

٥- المقومات المادية للمشروع :

وتتضمن المقومات المادية المختلفة للمشروع ***وتشمل المقومات الاتية*** :

- الأرض اللازمة للمشروع .
- المبانى والانشاءات .
- الالات والمعدات والتجهيزات .
- المرافق ووسائل النقل والانتقال .
- رأس المال العامل المبدئى .

٦- المدخلات اللازمة للمشروع والمخرجات :

بالنسبة للمدخلات INPUTS ***تتضمن*** :

العمالة والمواد الخام ومستلزمات الانتاج والقوى المحركة اللازمة للمشروع .

أ- بالنسبة للعمالة :

تتضمن هيكل العمالة بالمشروع من كل من :

- الادارة .
- الاداريين .
- الفنيين .
- العمالة (ماهرة - نصف ماهرة - عادية) .
- هيكل الاجور المقترح .

ب- بالنسبة للمواد الخام ومستلزمات الانتاج :

وتشمل معلومات وبيانات **عن** :

- الخامات والمستلزمات المحلية .
- الخامات والمستلزمات المستوردة .
- تكلفة شراء / استيراد الوحدة منها .

جـ - بالنسبة للقوى المحركة :

تشمل القوى المحركة ومصادر الحصول عليها ***وتكلفتها مثل*** :

- الكهرباء (تيار / مولد كهربائى) .
- وقود وزيوت ومياه .
- تكلفة شراء الوحدة منها .

أما المخرجات OUTPUTS **فتشمل :**

الانتاج المقترح للمشروع وتطوره وأسعار البيع المقترحة .

٧- الالات والمعدات اللازمة للمشروع :

وتتضمن بيان تفصيلى للآلات والمعدات اللازمة للمشروع ومصادر الحصول عليها ***وتكلفتها وتشمل*** :

- آلات مستوردة وتكلفة الاستيراد .
- الات محلية وتكلفة الشراء .

منتجات المشروع .

- توفير عملات أجنبية نتيجة إحلال إنتاج المشروع محل الواردات IMPORTS SUBTITUTION .

- زيادة فرص العمل (العمالة المضافة) .

- القيمة المضافة .

- استخدام خامات محلية .

- المساهمة فى التنمية الاقليمية وخطة الدولة للتنمية .

وتعد الأركان السابقة بمثابة أركان رئيسية يجب دراستها بعمق عند دراسة تمويل المشروعات الجديدة ، وسنتناول فى المبحث القادم دراسة حالة لتمويل مشروع صناعى جديد وتجمع بين دراسة الجدوى وأسس التحليل الائتمانى فى دراسة واحدة .

المبحث الثانى

دراسة حالة إئتمانية لتمويل مشروع صناعى جديد

تمهيـد :

بعد التعرف على أهم الاركان والعناصر التى يجب دراستها للمشروع الجديد فى المبحث الاول ، سنتناول فى هذا المبحث بالتحليل لدراسة حالة CASE STUDY ائتمانية لمنح ائتمان مصرفى قصير ومتوسط الاجل لمشروع صناعى جديد بغرض بيان لكيفية اعتماد الدراسة الائتمانية على الجدوى الاقتصادية والمالية للمشروع بجانب أسس التحليل الائتمانى ومؤشرات الجدارة الائتمانية .

وتعتمد دراسات الجدوى الاقتصادية على مجموعة كبيرة ومتنوعة من المعلومات عن مختلف جوانب المشروع المقترح ، وتظهر دراسة الجدوى وتقيس ***كل من*** :

- الربحية التجارية للمشروع COMMERCIAL PROFITABILITY
- الربحية القومية للمشروع NATIONAL PROFITABILITY

وتعكس الربحية التجارية للمشروع العائد المتوقع على الاستثمار المبدئى INITIAL INVESTMENT فى المشروع من الناحية التجارية ، كما تعكس وتقيس الربحية القومية للمشروع الفائدة التى ستعود على الاقتصاد القومى NATIONAL ECONO-MY من تنفيذ المشروع . وينصرف اهتمام ملاك المشروع OWNERS الى الربحية التجارية وينصرف اهتمام الجهات والهيئات الرسمية التى تصدر الموافقات على المشروع الى الربحيةالقومية ، ويجب أن تهتم البنوك عند تمويل المشروعات الجديدة بالربحية القومية لهذه المشروعات بالاضافة الى الربحية التجارية وليست بالربحية التجارية وحدها ، فالبنوك مؤسسات مالية تسعى الى تحقيق الربح PROFIT MAKING لذلك لايتصور أن تقوم بمنح ائتمان مصرفى لمشروعات جديدة لاتتوفر فيها مقومات النجاح وتحقيق الارباح التى تسمح لها بسداد التسهيلات للبنوك والاستمرار فى نشاطها ، ولكن من جانب آخر يجب أن تقوم البنوك بالاهتمام بالربحية القومية ايضا بوصفها مؤسسات ذات دور فعال وحيوى فى تشكيل انماط توزيع وتخصيص الموارد المالية المتاحة فى الاقتصاد الكلى على القطاعات والانشطة الاقتصادية الاكثر نفعا للاقتصاد القومى ، وهنا يأتى الدور الرقابى الكبير للبنك المركزى على البنوك العاملة تحت رقابته فى توجيه الائتمان المصرفى للمشروعات المرغوبة اقتصاديا ، وسنتناول فيما يلى دراسة حالة ائتمانية لتمويل مشروع جديد *من خلال النقاط الاتية :*

١- المعلومات والبيانات المتاحة عن المشروع الجديد .

٢- دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية والائتمانية للمشروع الجديد .

١- المعلومات والبيانات المتاحة عن المشروع الجديد :

تقدم أحد عملاء البنك للحصول على التسهيلات الائتمانية التالية ، وذلك للمساهمة في تمويل مشروع صناعى جديد وفيما يلى البيانات والمعلومات الخاصة بهذا المشروع ***والتى على أساسها ستتم الدراسة الائتمانية*** .

- التسهيلات الائتمانية المطلوبة من البنك :

١- مليون جنيه مصرى بغرض المساهمة فى تمويل الالات الخاصة بالمشروع .

٢- ٥٠٠ الف جنيه مصرى بغرض تمويل السيولة للبدء في دورة النشاط الاولى للمشروع .

١٠٠ الف جنيه مصرى حد خطابات ضمان محلية .

١٦٠٠ الف جنيه (الاجمالى)

تاريخ تقديم الطلب : ٣١ / ١ / ١٩٩٥

البيانات والمعلومات التفصيلية للمشروع :

اسم المشروع : مصنع (S) للعبوات .

العنوان : المنطقة الصناعية - الحى الاول - بلوك إ - قطعة إ

غرض المشروع : انتاج عبوات البلاستيك المختلفة .

رأس المال : ٢ مليون جنيه

مساحة الموقع : ٣٠٠٠ م٢.

الشكل القانونى: شركة تضامن .

الشركاء المتضامنون : الشريك (أ) وحصته ٤٠ ٪ من رأسمال الشركة .

الشريك (ب) وحصته ٣٠ ٪ من رأسمال الشركة .

الشريك (ج) وحصته ٣٠ ٪ من رأسمال الشركة .

القطاع الذى ينتمى اليه المشروع : صناعات كيماوية .

تاريخ التأسيس : ١/١/١٩٩٥

تاريخ بدء التشغيل المتوقع : يونيو / ١٩٩٥ .

الاجراءات التنفيذية المتخذة لتنفيذ المشروع حتى ١٥ / ٢/ ١٩٩٥ :

- تم شراء الارض وسداد قيمتها بالكامل (سعر المتر ٣٣,٣جنيه) .
- تم الانتهاء من المباني والانشاءات بنسبة ٥٠٪ من الاعمال المقررة طبقا للعقد المبرم مع شركة المقاولات التىتقوم بالتنفيذ) .

وتتضمن الانشاءات الاعمال الاتية :

- على مساحة ١٢٠٠م٢ وتشمل عنبر الانتاج ومخازن الخامات والانتاج التام ومبنى الادارة وغرفة الحراسة والكهرباء وسور حول الموقع بالكامل .
- تبلغ إجمالى تكلفة الانشاءات ١٢٠٠ ألف جنيه تم تنفيذ ما قيمته ٦٠٠ ألف جنيه منها .
- مقايسة الكهرباء والمياه قيمتها ١٠٠ ألف جنيه وتم سدادها بالكامل .
- **تم استخراج المستندات الرسمية للمشروع وتشمل :**
- السجل التجارى رقم XXXXX
- عقد الشركة وثابت التاريخ فى ١٥ / ١ / ١٩٩٥ .
- رخصة التشغيل (تم التقدم بطلب لاستخراجها بتاريخ ١٩٩٥/١/٢٨)
- موافقة الهيئة العامة للتصنيع بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٥
- البطاقة الضريبية رقم XXXX
- الرقم التأمينى للمنشأة رقم XXXX
- كما قدمت المنشأة مركز مالى فى ١٩٩٥/١/٣١ ودراسة موجزة عن المشروع .

ادارة المشروع :

سيقوم بإدارة المشروع الشريك (أ) وذلك بمعاونة الشريكين (ب) ، (جـ) ، وللشريك (أ) حق الادارة والتوقيع عن الشركة منفردا ، كما له حق الاقتراض باسم الشركة وبضمان رهن أصولها وذلك طبقا لعقد الشركة

الشريك (أ) له خبرة فى انتاج عبوات البلاستيك .

الشريك (ب) محاسب تكاليف .

الشريك (جـ) تاجر خامات بلاستيك ووكيل احدى الشركات الاوروبية .

البرنامج الزمنى المقترح لتنفيذ المشروع :

يستغرق تنفيذ المشروع ٤ شهور ليبدأ فى الانتاج فى يونيو ١٩٩٥ ، حيث تم الانتهاء من مراحل مختلفة لانجاز المشروع .

المقومات المادية للمشروع :

- الارض :

مساحتها ٣٠٠٠م٢ × ٣٣,٣جـ/م= ١٠٠٠٠٠ جنيه (تم سدادها بالكامل)

المبانى والانشاءات :

- على مساحة إجمالية ١٢٠٠م٢ من المساحة الكلية للأرض وتشمل :
- عنبر الانتاج الرئيسى .
- مخازن الخامات والمنتج التام .
- مبنى الادارة (دورين) .
- غرفة الكهرباء والحراسة .
- سور حول الموقع بالكامل
- التكلفة الاجمالية ١٢٠٠ الف جنيه طبقا لعقد الانشاءات وتم الانتهاء من ٥٠٪ منها ومن المتوقع الانتهاء من المبانى الانشاءات فى نهاية فبراير ١٩٩٥ .

المرافق والتجهيزات :

وتشمل الكهرباء والمياة والصرف بتكلفة قدرها ١٠٠ ألف جنيه (تم سدادها)

الالات والمعدات والاسطمبات :

تبلغ قيمتها ٧٠٠ ألف جنيه + ٢٠٠ الف جنيه اسطمبات (وسيتم استيرادها من تايوان) وسيتم تمويلها بقرض من البنك .

وسائل نقل وانتقال :

وتشمل سيارة نصف نقل لنقل الخامات وسيارة مينى باص لنقل العاملين وتبلغ قيمتهم الاجمالية ٢٠٠ الف جنيه (وتم التعاقد وحجزهما).

الآثاثات :

اثاثات الادرة وتبلغ ٣٠ ألف جنيه .

مصروفات التأسيس :

بلغت قيمتها ٢٠ الف جنيه .

رأس المال العامل المبدئى :

سيتم تقديره بعد دراسة طاقة الالات المقترح استيرادها .

- **المدخلات المختلفة للمشروع** INPUTS :

هيكل العمالة والأجور اللازمة للمشروع كالاتى :

البيـــان	العـدد	الاجر السنوى / جنيه	التكلفة السنوية / جنيه
اداريين	٣	٣٥٠٠	١٠٥٠٠
فنيين ومهندسين	٤	٤٠٠٠	١٦٠٠٠
العمالـة			
عمالة فنية	١٢	٣٠٠٠	٣٦٠٠٠
عمالة عادية	٤	٢٠٠٠	٨٠٠٠
سائقين	٢	٣٠٠٠	٦٠٠٠
حراس	٢	٢٥٠٠	٥٠٠٠
الاجمـــالى	٢٧		٨١٥٠٠

تكلفة الاجور السنوية الاجمالية (مقربة لاقرب ألف جنيه) = ٨٢٠٠٠ جنيه / سنة

منها **٢٢٠٠٠ جنيه مرتبات ادارية**

٦٠٠٠٠ أجور / عمال

ولايحتاج المشروع لعمالة أجنبية

الخامات الرئيسية والمستلزمات :

- يولى اثيلين نفخ / متوسط سعر الطن = ٤٠٠٠ جنيه

– يولى اثيلين حقن/ متوسط سعر الطن = ٤٥٠٠ جنيه (الخامات مستوردة)

– ألوان (ماستربادج) / متوسط سعر الطن = ١٥٠٠٠ جنيه (من الخارج)

– مواد تعبئة وتغليف / (٢٥ جنيه للطن) = (خامات محلية) .

القوى المحركة :

– كهرباء = ٧٥ جنيه / لكل طن انتاج .

– **المخرجـات** OUTPUTS :

منتجات عبوات بلاستيك تستخدم لتعبئة السوائل للأغراض الصناعية والمنزلية المختلفة (وحدة الانتاج بالطن)

متوسط سعر بيع الطن للمنتج = ٧٠٠٠ جنيه / طن

تدرج الانتاج خلال سنوات القرض :

– السنة الاولى : ٦٠ ٪ من الطاقة الكاملة للألات .

– السنة الثانية : ٧٠٪ ،، ،، ،، ،، .

– السنة الثالثة : ٨٠٪ ،، ،، ،، ،، .

– السنة الرابعة : ٩٠٪ ،، ،، ،، ،، .

– السنة الخامسة : ٩٠٪ ،، ،، ،، ،، ،، .

خطة الانتاج ونظام العمل المقترح

على أساس الطاقة القصوى للآلات :

– ٣ وردية / يوم .

– الوردية ٨ ساعات .

– السنة ٣٠٠ يوم عمل .

– الانتاج اليومى ٣ طن / يوم .

– ٩٠٠ طن / سنة .

اتجاهات السوق والسياسة التسويقية المقترحة :

إتجاهـــات الســـوق :

تشير الى وجود مؤشرات تسمح بإستيعاب مشروعات جديدة وذلك نظرا للنمو الكبير فى الطلب على العبوات البلاستيك .

السياسة التسويقية المقترحة : PROPOSED MARKETING POLICY :

ستعتمد على الدخول فى مناقصات التوريد التى تطرحها الشركات الكبرى بالاضافة الى البيع للمصانع الصغيرة بالأمر المباشر .

الالات والمعدات والاسطمبات اللازمة للمشروع :

وذلك طبقا لعروض الاسعار والفواتير المبدئية PROFORMA INVOICES المقدمة كالبيان الاتى :

العـــدد	المواصفـــــــات	السعر بالجنيه المصرى
٢	ماكينة نفخ بلاستيك صناعة تايوان لإنتاج العبوات حتى سعة ٥ لتر (٢٥٠ الف جنيه × ٢)	٥٠٠٠٠٠
١	كسارة صناعة تايوان	٦٠٠٠٠
١	شيللر سعة ٣٠٠ لتر تايوان	٣٠٠٠٠
١	كمبرسور ١٠٠٠ لتر صناعة تايوان	٣٠٠٠٠
١	مولد كهربائى صناعة تايوان	٨٠٠٠٠
٦	الاجمـــــالى	٧٠٠٠٠٠
٢٥	مجموعة متنوعة من الاسطمبات الخاصة بانتاج العبوات	٢٠٠٠٠٠
	الاجمـــــالى	٩٠٠٠٠٠

المركز المالى للمشروع قبل منح القروض فى ١٩٩٥/١٢/٣١

بالألف جنيه

	الاصـــول		الخصوم وحقوق الملكية
	أصول متداولة	٢٠٠٠	رأس المال المدفوع
٥٠	نقدية		الشريك (أ) = ٨٠٠
٧٠٠	بنك جارى		الشريك (ب) = ٦٠٠
٧٥٠	**اجمـــالى**		الشريك (جـ) = ٦٠٠٠
	الاصول الثابتة		
١٠٠	الارض		
٦٠٠	مبانى وانشاءات		
١٠٠	مرافق وتجهيزات		
٣٠	أثاثات وأدوات		
٢٠	مصروفات تأسيس		
٢٠٠	سيارات		
١٠٥٠	**الاجمـالى**		
	اصول أخرى		
٢٠٠	دفعات مقدمة للمقاول للانشاءات		
٢٠٠٠	اجمالى الاصول	٢٠٠٠	اجمالى الخصوم وحقوق الملكية

- يعكس المركز المالى مدى التقدم فى تنفيذ المشروع ، كما يتوفر مبلغ ٧٥٠ الف جنيه سيولة نقدية للإنفاق على عناصر التكلفة الاستثمارية الاخرى للمشروع .

- المشروع يعتمد على التمويل الذاتى بالكامل حتى تاريخ اعداد المركز المالى فى ١٩٩٥/١/٣١.

- غطاء نقدى ٢٠ ٪ للخطابات الابتدائية و ٣٠ ٪ للنهائية .

- سحب شيكات بقيمة الاقساط أو الحدود المصرح بها .

الأنشطة الاخرى : الشريك (جـ) تاجر خامات بلاستيك ووكيل شركة (L) الاوربية فى مصر منذ عام ١٩٧٨ .

معد الدراسة : أ . ع . أ

مراجع الدراسة : ع . أ . ع

السلطة الائتمانية : مدير عام الفروع والمنطقة

تاريخ تقديم الطلب : ٣١ / ١ / ١٩٩٥

ت ورود الاستعلام : ١٠ / ٢ / ١٩٩٥

ت ورود البيان المجمع ١٠ / ٢ / ١٩٩٥

ت : زيارة الموقع : ٣ / ٢ / ١٩٩٥

ت اعداد الدراسة : ٢٠ / ٢ / ١٩٩٥

ملخص المستندات المقدمة :

السجل التجارى رقم xxxx (أول اصدار)

- عقد الشركة ثابت التاريخ رقم xxxx

- مستندات ملكية الارض (عقد مسجل برقم xxxx)

- البطاقة الضريبية رقم xxxx

- الرقم التأمينى xxxx

- تحقيق شخصية الشركاء (أ) xxx ، (ب) xxx، (جـ) xxx

- دراسة جدوى للمشروع مقدمة من العملاء .

- المركز المالى الحالى للمشروع .

- موافقة الهيئة العامة للتصنيع على المشروع .

- صورة عقد الانشاءات مع شركة المبانى والمقاولات

- صور مقايسات المياه والكهرباء وايصالات السداد .

مراجع الدراسة : تم الاعتماد على البيانات والمعلومات الاتية :

- بيانات غرفة الصناعات الكيماوية .

- الدراسات والاحصاءات المتاحة بالبنك .

- أرقام التجارة الخارجية (الكتاب الاحصائى السنوى)

- دراسة حالات عملاء العبوات بالبنك .

موقف المشروع من الديون الممتازة

أ – التأمينات الاجتماعية : حصلت المنشأة على الرقم التأمينى / تحت رقم XXXX وستبدأ فى سداد الاشتراكات فور الانتهاء من اختيار العمالة وعند بدء التشغيل .

ب – المركز الضريبى : للمنشأة بطاقة ضريبة رقم XXX ، وملف ضريبى رقم XXX وتاريخ بدء المزاولة لم يحدد .

(والمنشأة معفاه من الضرائب لمدة ١٠ سنوات طبقا للقانون الضريبى)

بالنسبة للشريك (أ) : قام بسداد الضرائب المستحقة عليه بالكامل بصفته شريك موصى فى شركة (N) للعبوات ولاتوجد أية ضرائب مستحقة عليه طبقا للمستندات المقدمة (مذكرة تسوية ضرائب)

بالنسبة للشريك (ب) : لم يمارس أى نشاط تجارى سابق فى مصر .

بالنسبة للشريك (جـ) : قام بسداد الضرائب المستحقة على نشاطه التجارى حتى نهاية عام ١٩٩٢ .

أما السنوات ١٩٩٣ / ١٩٩٤ فلم تتم المحاسبة الضريبية وقام بتقديم الاقرارات الضريبية وسداد الضرائب من واقعها عن هذين العامين وبلغت ١٦٠٠٠ جنيه (طبقا للمستندات المقدمة) .

جـ – الموقف من الرهون والديون الممتازة :

– لاتوجد أية رهون قائمة على أصول الشركة .

– لاتوجد ديون ممتازة أو عادية فى ذمة الشركة للغير .

سابقة التعامل مع البنك : لاتوجد سابقة تعامل للشركاء مع البنك .

الاستعلام انتهى الاستعلام المؤرخ ١٩٩٥/٢/١٠ الى النتيجة الاتية :

بنوك التعامل : – لايوجد تعامل باسم الشركة (شركة (S) للعبوات) فى مجال التسهيلات الائتمانية .

– حساب جارى دائن باسم الشركة رصيده ٧٠٠ ألف جنيه مفتوح طرف فرعنا .

– بالنسبة للشريك (أ) ، (ب) لاتوجد تعاملات .

– بالنسبة للشريك (جـ) :

– بنك (أ) تسهيلات ائتمانية بضمان اعتمادات استيراد وبضمان بضائع بمبلغ ٥٠٠ الف جنيه .

ومنتظم فى التعامل مع البنك (D)

– حساب جارى دائن (دولار) بنك (D)

– حساب جارى دائن (جنيه مصرى) بنك (D)

بروتستو : لايوجـــد

شيكات مرتدة : لايوجـد

الامـــلاك : – يمتلك الشريك (أ) ٢ سيارة ملاكى (بيجو ومرسيدس) وعمارة سكنية بمنطقة (X) .

– يمتلك الشريك (جـ) قطعة أرض فضاء مساحتها ١٠٠٠٠م٢ بمنطقة (H) وسيارة بيجو وسيارة شيفروليه .

– الشريك (ب) ليس له أملاك بخلاف حصته فى الشركة وشهادات استثمار بمبلغ ٢٠ إلف جنيه .

الانشطة الاخرى : لايوجد بالنسبة للشريكين (أ) ، (ب) أما الشريك (أ) كان شريكا موصيا بشركة (N) للعبوات وتخارج من الشركة فى ديسمبر ١٩٩٣ ولاتوجد أنشطة أخرى حالية له ،

– الشريك (جـ)

تاجر ومستورد وخامات بلاستيك ووكيل شركة (L) الاوربية منذ عام ١٩٧٨ ، ومعروف بالسوق .

ويقدر حجم أعماله السنوى من ٥ الى ٦ مليون جنيه .

الســمعة : المنشأة موضوع الاستعلام مازالت تحت التأسيس وتفيد المصادر بأن سمعة الشركاء المتضامنين الشخصية لايوجد مايشوب اليها .

بالنسبة للشريك (جـ) سمعته التجارية طيبة وملتزم فى تعاملاته بالسوق والبنوك .

تفيد المصادر بإرتفاع أسعار خامات البلاستيك بصورة كبيرة مؤخرا مما أدى الى توقف العديد من المصانع الصغيرة لتقلص تسهيلات الموردين فى سوق خامات البلاستيك .

المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية

تاريخ الاطلاع : فى ١٠ / ٢/ ١٩٩٥

لايوجد مركز مجمع باسم الشركة حتى نهاية ديسمبر ١٩٩٤

لايوجد مركز مجمع باسم الشريك (أ) ، والشريك (ب)

بالنسبة للشريك (جـ)

وعن نشاطه التجارى الفردى وحتى نهاية ديسمبر ١٩٩٤

مصرح به ٥٠٠ ألف جنيه

مستخدم ٤١٠ ألف جنيه

وتمثل تسهيلات بضمان اعتمادات مستندية / استيراد

تحليل الضمانات المقدمة :

- الرهن التجارى لجميع المقومات المادية والمعنوية للمشروع .
- الرهن العقارى لأرض ومبانى المصنع .

الارض :

قيمتها الاجمالية طبقا للمستندات ١٠٠٠٠٠ جنيه

وتمنح قيمة تسليفية ٩٠٪

المبانى :

قيمتها الاجمالية (بعد اتمام الانشاءات بالكامل) ١٢٠٠ الف جنيه

وتمنح نسبة تسليفية ٧٠٪ (مبانى صناعية)

القيمة التسليفية للضمانات

أ- الرهن العقارى :

- الارض ١٠٠٠٠٠ج × ٩٠٪ = ٩٠٠٠٠
- المبانى والانشاءات ١٢٠٠٠٠٠ × ٧٠٪ = ٨٤٠٠٠٠

الاجمالى = ٩٣٠٠٠٠

ب - الالات والمعدات الاسطمبات
(وسينضمنها عقد الرهن التجارى)

- آلات ٧٠٠٠٠٠ ج × ٨٠٪ = ٥٦٠٠٠٠
- اسطمبات ٢٠٠٠٠٠ × ٤٠٪ = ٨٠٠٠٠

الاجمالى = ٦٤٠٠٠٠

إجمالى القيمة التسليفية للضمانات المقدمة ١٥٧٠٠٠٠

يطـــرح :

قيمة التسهيلات الائتمانية المطلوبة

قرض الالات = (١٠٠٠٠٠٠)

قرض التشغيل = (٥٠٠٠٠٠)

(١٥٠٠٠٠٠)

الفائض فى القيمة التسليفة للضمانات المقدمة = ٧٠٠٠٠

جـ - بالنسبة لخطابات الضمان :	ملاحظـــات :
- ٢٠ ٪ غطاء نقدى للخطاب الابتدائى ، ٣٠٪ للنهائى	- تم إحتساب قيمة الالات والاسطمبات بدون تحميلها بالجمارك وضريبة المبيعات وذلك لعدم تضخيم قيمة إجمالى الضمانات .
- سحب شيكات بكامل قيمة الخطابات الصادرة .	- لم تخصم قيمة تسهيلات خطابات الضمان نظرا لإن منحها لايتطلب الحصول على مثل هذه الضمانات الطويلة الاجل .

دراسة السوق والسياسة التسويقية :

أ- دراسة السوق :

أظهرت مؤشرات سوق العبوات الحالية والمستقبلية المؤشرات الاتية (الحالية) :

- توجد فجوة GAP كبيرة بين الطلب DEMAND والعرض SUPPLY ويوجد فائض طلب .

ويقدر حاليا بـ ١٠ ألاف طن فى المتوسط ، ويمكن تصوير هذه الفجوة كالاتى :

البيـــان	الكمية بالالف جنيه
- الطاقة الانتاجية للمصانع القائمة حاليا (جانب العرض)	٢٠
- تقديرات الطلب الحالى (الطلب)	٣٠
فائض الطلب	١٠

والسوق تسمح بدخول مشروعات جديدة .

بالنسبة للمؤشرات المستقبلية :

- من المتوقع زيادة الطلب على عبوات البلاستيك خلال السنوات القادمة وحتى عام ٢٠٠٠ ***وذلك للأسباب الاتية*** :

- التوسعات الكبيرة الحالية والمستقبلية فى انتاج المنتجات التى تعبأ فى العبوات

البلاستيك مثل :

- الزيوت الطبيعية والصناعية .
- المياه الغازية والمعدنية والطبيعية .
- الآدوية والشامبوهات ومستحضرات التجميل والصابون السائل .
- منتجات الطلاء والبويات .
- الاغذية المختلفة (المربى ، الزيتون ، المخلل ، الحلاوة الطحينية) .

المصدر : بيانات غرفة الصناعات الكيماوية المنشورة فى عام ١٩٩٤

- كما أظهرت أرقام الواردات خلال الخمس سنوات الاخيرة (١٩٩٠ - ١٩٩٤) زيادة فى أرقام الواردات من خامات البلاستيك المختلفة (البولى إثيلين ، البولى بروبلين والالوان) حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوى حوالى ٢٥٪ .

المصدر : أرقام التجارة الخارجية والكتاب الاحصائى السنوى .

وتؤيد دراسة هذه الارقام بيانات غرفة الصناعات الكيماوية .

تحليل إتجاهات السوق :

يعد الطلب على عبوات البلاستيك طلب مشتق DERIVED DEMAND من الطلب على المنتجات التى تعبأ فى هذه العبوات ، ويتصف الطلب على مثل هذه المنتجات وبشكل عام بأنه طلب منخفض المرونة السعرية PRICE ELASTICITY الى حد كبير جدا مما يجعل الطلب المشتق على هذه العبوات يتصف بالاستقرار وعدم التذبذب وخصوصا بالانخفاض ، فضلا عن الامكانيات الكبيرة لنمو وزيادة الطلب تدريجيا فى المستقبل بزيادة معدلات الاستهلاك CONSUMPTION RATES من هذه المنتجات .

والخلاصة :

أن السوق تسمح بدخول مشروعات جديدة وتستوعبها .

ب - السياسة التسويقية المقترحة للمشروع :

- ستعتمد السياسة التسويقية MARKETING POLICY للمشروع على الدخول فى كبرى المناقصات التى تطرحها شركات قطاع الاعمال العام المنتجة للزيوت والادوية وادوات التجميل والاغذية ، وكذلك شركات القطاع الخاص والاستثمارى الكبرى المنتجة لهذه المنتجات .

- بالاضافة الى البيع المباشر للسوق وللمصانع الصغيرة بالامر المباشر .

مدى ملائمة السياسة التسويقية للنشاط :

- يتميز سوق عبوات البلاستيك بخاصية هامة جدا وهى أن عملية الارتباط بالبيع (بأوامر التوريد) يسبق عملية الانتاج .

- فى معظم الاحوال - وهذا يقلل من المخاطر التسويقية بالمقارنة بالانشطة الاخرى والتى يسبق الانتاج فيها الارتباط بالبيع

- وللشريك الاول (أ) خبرة كبيرة فى مجال المناقصات TENDERS والممارسات أكتسبها من عمله السابق كمدير وشريك موصى فى شركة أخرى مماثلة وسابقة (الشركة التى تخارج منها) .

البرنامج الزمنى لتنفيذ المشروع :

- من المتوقع الانتهاء من تنفيذ المشروع فى يونيو ١٩٩٥ .

- تاريخ بدء الانتاج المتوقع نهاية يونيو ١٩٩٥ .

- تم الانتهاء من جميع مراحل تنفيذ المشروع ***بإستثناء الاعمال الاتية*** :

- باقى اعمال الانشاءات (بنسبة ٥٠ ٪) وتنتهى فى نهاية مارس ١٩٩٥.

- فتح الاعتمادات وورود الالات وتشغيلها وتنتهى فى نهاية مايو ١٩٩٥ .

ويترتب على ذلك أن البرنامج الزمنى لانهاء هذه المراحل ***طبقا للبيان الاتى*** :

البيـــان	عدد الشهور	ملاحظـــات
- فتح الاعتمادات المستندية	١	فى ١٩٩٥/٣/١
- ورود الالات	٢	نهاية ابريل ١٩٩٥
- تركيب وتجارب	١	شهر مايو
- احتياطى	١	نهاية مايو ١٩٩٥
الاجمـــالى	٥	

- ويتخلل هذه الفترة الانتهاء من الانشاءات (ويجرى العمل حاليا لاتمامها بمعدلات مرضية) .

- كما يتخلل هذه الفترة توصيل التيار الكهربائى والمياه حيث تم دفع المقايسات الخاصة بهما .

تحليل الغرض من التسهيلات الائتمانية :

(أ) بالنسبة لقرض الالات : وتبلغ قيمته مليون جنيه مصرى ويستخدم في تمويل استيراد الالات والمعدات الاتية :

العدد	البيان والمواصفات	السعر بالجنيه المصرى
٢	ماكينة نفخ بلاستيك صناعة تايوان لإنتاج العبوات سعة حتى ٥ لتر	٥٠٠٠٠٠
١	كسارة صناعة تايوان	٦٠٠٠٠
١	شيللر (مبرد) سعة ٣٠٠ لتر (تايوان)	٣٠٠٠٠
١	كمبرسور ١٠٠٠ لتر صناعة تايوان	٣٠٠٠٠
١	مولد كهربائى صناعة تايوان	٨٠٠٠٠
٦	الاجمالى	٧٠٠٠٠٠
٢٥	مجموعة اسطمبات متنوعةوالخاصة بانتاج العبوات لسعات مختلفة	٢٠٠٠٠٠
	الاجمـــالى	٩٠٠٠٠٠
	- قيمة الالات بالمعادل بالجنيه المصرى (CIF)	
	- تستخدم للمساهمة فى تغطية الرسوم الجمركية	١٠٠٠٠٠
	إجمالى قيمة القرض المقترح	١٠٠٠٠٠٠
	(الالات والاسطمبات مستورد من تايوان بالكامل)	

ب - بالنسبة لقرض التشغيل :

- وتبلغ قيمته ٥٠٠ ألف جنيه وذلك لتغطية الاحتياجات من رأس المال العامل لدورة التشغيل الاولى (سيعاد النظر فى قيمته بعد دراسة دورة النشاط والاحتياجات التمويلية لها) .

جـ - **بالنسبة لخطابات الضمان :**

فى حدود ١٠٠ ألف جنيه لاصدار خطابات الضمان المحلية الابتدائية والنهائية اللازمة للمناقصات التى سيدخل فيها المشروع لتسويق انتاجه .

الطاقة الانتاجية للمشروع :

بدراسة عروض الاسعار والفواتير المبدئية والمواصفات الفنية للالات تبين الاتى :

- الطاقة الانتاجية القصوى على أساس :
- ٣ وردية / يوم .
- الوردية / ٨ ساعات عمل .
- السنة ٣٠٠ يوم عمل
- ٣ طن / يوم .
- العمر التشغيلى للالات ١٠ سنوات .

تدرج الطاقة الانتاجية :

تدرج الطاقة الانتاجية (الفعلية) خلال سنوات ***القرض كالاتى*** :

- السنة الاولى ٦٠ ٪ (من الطاقة القصوى)
- السنة الثانية ٧٠ ٪ (من الطاقة القصوى)
- السنة الثالثة ٨٠ ٪ (من الطاقة القصوى)
- السنة الرابعة ٩٠ ٪ (من الطاقة القصوى)
- السنة الخامسة ٩٠ ٪ (من الطاقة القصوى)

التكاليف الانتاجية السنوية : (على أساس طاقة ٦٠ ٪ للسنة الاولى)

الخامات : - يولى اثين نفخ / سعر شراء الطن ٤٠٠٠ جنيه

- **التكلفة السنوية :**

٣طن × ٣٠٠ يوم عمل = ٩٠٠ طن × ٤٠٠٠ج × ٦٠ ٪ = ٢١٦٠٠٠٠ج

- يولى اثيلين حقن لاغطية العبوات / سعر شراء الطن = ٤٥٠٠ج (وبواقع ٥ ٪ من الوزن) .

- التكلفة السنوية =

٩٠٠ طن × ٦٠٪ × ٥٪ × ٤٥٠٠ج = ١٢١٥٠٠ج

ألوان ماستربادج :

بواقع ١٪ من الوزن - سعر الطن = ١٥٠٠٠ ج

٩٠٠ طن × ٦٠٪ × ١٪ × ١٥٠٠٠ج = ٨١٠٠٠ ج

هالك الخامة الرئيسية - بنسبة ١٪ من الوزن :

٩٠٠ طن × ٦٠٪ ×١٪ × ٤٠٠٠ج = ٢١٦٠٠ج

مواد تعبئة وتغليف : بمعدل ٢٥ج / طن

التكلفة السنوية = ٩٠٠ طن × ٦٠٪ × ٢٥ج = ١٣٥٠٠ج

الكهرباء : بمعدل ٧٥ج / طن

التكلفة السنوية = ٩٠٠ × ٦٠٪ × ٧٥ج = ٤٠٥٠٠ج

م . **صيانة وقطع غيار** : بمعدل :

١٥٠٠ج / شهر × ١٢ شهر = ١٨٠٠٠ج

م . **بيع وتوزيع** : بمعدل :

١٠٠٠ج / شهر × ١٢ شهر = ١٢٠٠٠ج

م . **نقل** : بمعدل :

١٠٠٠ج / شهر × ١٢ شهر = ١٢٠٠٠ج

الاجور المباشرة : وتتضمن :

أجور الفنيين والمهندسين والعمالة ٦٠٠٠٠ج

المصروفات الادارية والعمومية : وتتضمن :

م . إنارة - ١٠٠ج / شهر × ١٢شهر = ١٢٠٠ج

مرتبات الاداريين - وتبلغ = ٢٢٠٠٠

م . سيارة - وتبلغ = ١٢٠٠

مصروفات متنوعة - ٢٠٠ج / شهر × ١٢ شهر = ٢٤٠٠

الاهلاكات :

– مبانى ومرافق

– ١٣٠٠٠٠٠ × ٥٪ = ٦٥٠٠٠ ج

– اثاثات :

٣٠٠٠٠ج × ٢٠٪ = ٦٠٠٠ ج

– سيارات :

٢٠٠٠٠٠ × ١٥٪ = ٣٠٠٠٠ج

م . تأسيس :

٢٠٠٠٠ج × ٢٠٪ = ٤٠٠٠ج

آلات ومعدات (شاملة الجمارك)

٨٠٥٠٠٠ ج × ١٠٪ = ٨٠٥٠٠

اسطمبات (شاملة الجمارك)

٢٤٠٠٠٠ج × ٢٠٪ = ٤٨٠٠٠ج

اجمالى المصروفات الادارية والعمومية= ٢٦٠٣٠٠

الايرادات السنوية :

سعر بيع طن المنتج (متوسط) ٧٠٠٠ج × ٩٠٠ طن ×٦٠٪ = ٣٧٨٠٠٠٠

تقدير دورة التشغيل الاولى :

سيحتاج المشروع لدورة التشغيل الاولى (مدتها ٣ شهور وعند طاقة تشغيل ٦٠٪ الى ***الاحتياجات التمويلية الاتية*** :

إجمالى التكاليف – الاهلاكات ٪ ٤ =

–ر٢٨٠٠٤٠٠ – ٢٢٣٥٠٠ ٪ ٤ = ٦٤١٧٢٥ج

إجمالى الاحتياجات لدورة التشغيل الاولى لشراء الخامات ودفع المصروفات المختلفة = ٦٤١٧٢٥ ج ويجب أن يتم تمويل ٥٠٪ (كحد أدنى)من قيمتها من المصادر الدائمة (حقوق ملكية أو / وقرض متوسط أو طويل الاجل) .



التكلفة الاستثمارية ومصادر التمويل :

أ - التكلفة الاستثمارية :

وتتضمن تحليل لكافة التكاليف الرأسمالية التى يتطلبها تنفيذ المشروع حتى يبدأ انتاجه من أصول ثابتة وسيولة لبدء دورة التشغيل الاولى .

ب - مصادر التمويل :

وتتضمن الهيكل التمويلى المقترح للمشروع من حقوق ملكية وتسهيلات ائتمانية وموردين .

وفيما يلى تحليل للتكلفة الاستثمارية وموقف التنفيذ للمشروع ومصادر التمويل المقترحة .

تحليل التكلفة الاستثمارية للمشروع وموقف التنفيذ الحالى ومصادر التمويل المقترحة والقائمة

البيـــــان	المنفذ فعلا	الجارى تنفيذه بالالف جنيه	الاجمالى مصرى	٪ للاجمالى
- الارض (ارض المصنع)	١٠٠	-	١٠٠	٪٣
- مبانى وانشاءات المصنع	٦٠٠	٦٠٠	١٢٠٠	٪٣٦
- مرافق	١٠٠	-	١٠٠	٪٣
- وسائل نقل وانتقال (سيارات)	٢٠٠	-	٢٠٠	٪٦
- اثاثات ومكاتب والات حاسبة وكاتبة	٣٠	-	٣٠	٩ر-٪
- مصاريف تأسيس	٢٠	-	٢٠	٦ر-٪
- الات ومعدات	-	٧٠٠	٧٠٠	٪٢١
+ جمارك وضريبة سيارات (١٥ ٪)	-	١٠٥	١٠٥	٪٣,١
- اسطمبات	-	٢٠٠	٢٠٠	٪٦
+ جمارك وضريبة مبيعات (٢٠ ٪)	-	٤٠	٤٠	٪١,٢
- رأس المال العامل اللازم لدورة التشغيل	-	٦٤٢	٦٤٢	٪١٩,٢
خامات ٥٦٨				
نقدية ٧٤				
اجمالى ٦٤٢				
الاجمالى	١٠٥٠	٢٢٨٧	٣٣٣٧	٪١٠٠
٪ للاجمالى	٪٣١,٥	٪٦٨,٥	٪١٠٠	

ويلاحظ أن :

- تم تنفيذ المشروع بنسبة ٣١,٥ ٪ حتى الان .

- العناصر الجارى تنفيذها (تحت التنفيذ) من التكلفة الاستثمارية تبلغ ٦٨,٥ ٪ وتشمل : ١٨ ٪ باقى المبانى

١٩,٢ رأس المال العامل لدورة النشاط الاولى

٣٤,٣ للالات والمعدات خالصة الجمارك والرسوم

٦٨,٥ ٪ الاجمالى

ب - مصادر التمويل المقترحة للمشروع :

البيـــان	الف جنيه	٪
- رأس المال المدفوع	٢٠٠٠	٥٩,٩٪
- تسهيلات ائتمانية (من البنك)	١٢٠٠	٣٦٪
- تسهيلات موردين	١٣٧	٤,١٪
الاجمـــالى	٣٣٣٧	١٠٠٪

ويترتب على الهيكل التمويلى المقترح لمصادر تمويل التكلفة الاستثمارية للمشروع تعديل قيمة التسهيلات المطلوبة *لتكون كالاتى* :

٩٠٠ ألف جنيه لتمويل استيراد الالات والاسطمبات (قرض لمدة ٥ سنوات)

٣٠٠ ألف جنيه قرض لتمويل التشغيل ورأس المال العامل (لمدة ٣ سنوات)

١٢٠٠ الف جنيه الاجمـــالى

- مع بقاء حد خطابات الضمان بدون تعديل ١٠٠ ألف جنيه

- والهيكل التمويلى المقترح للمشروع متوازن ويعتمد بنسبة ٥٩,٩ ٪ على حقوق الملكية (التمويل الذاتى) ، وعلى ٤,١ ٪ على المصادر المؤقتة المتمثلة فى تسهيلات الموردين (من الشريك الثالث (جـ) مورد الخامات المعروف).

ويترتب على ذلك أن تكلفة ***الاقتراض كالاتى*** (بمعدل ١٦٪) :

بالالف جنيه

قيمة الفائدة السنوية	لقرض الالات	+	لقرض التشغيل =	الاجمـــالى
السنة الاولى	١٤٤	+	٤٨ =	١٩٢
السنة الثانية	١١٥	+	٣٢ =	١٤٧
السنة الثالثة	٨٦	+	١٦ =	١٠٢
السنة الرابعة	٥٨	+	- =	٥٨
السنة الخامسة	٢٩	+	- =	٢٩

(يضاف ٨٠٠٠ جنيه م . تمويل لفتح الاعتمادات المستندية) .

قائمة الايرادات والتكاليف والربحية المتوقعة للسنة الاولى للتشغيل
(بطاقة تشغيل ٦٠٪)

البيـــــان	لاقرب الف جنيه
- الايرادات السنوية	٣٧٨٠
التكاليف والمصروفات السنوية	
أ- التكلفة المتغيرة	
خامات والوان وهالك	٢٣٨٤
مواد تعبئة وتغليف	١٤
كهرباء	٤١
م. صيانة وقطع غيار	١٨
م . بيع وتوزيع	١٢
م . نقل	١٢
الاجور المباشرة	٦٠
اجمالى التكلفة المتغيرة	٢٥٤١
ب - التكاليف الثابتة	
م. ادارية وعمومية	٢٧
الاهلاكات السنوية	٢٣٤
فوائد البنك ومصروفات التمويل	٢٠٠
اجمالى التكاليف الثابتة	٤٦١
اجمالى التكلفة السنوية الكلية	٣٠٠٢
صافى الربح	٧٧٨

المنشأة معفاه من الضرائب لمدة ١٠ سنوات .

الميزانية العمومية الافتتاحية للمشروع بعد منح التسهيلات المطلوبة وبدء التشغيل في صورة تقرير مالى

البيـــان	الف جنيه
الاصول المتداولة	
نقدية بالبنك والصندوق	٧٤
خامات ومستلزمات ومواد	٥٦٨
إجمالى الاصول المتداولة (١)	٦٤٢
يطـــرح	
الالتزامات المتداولة	
تسهيلات موردين	١٣٧
إجمالى الالتزامات المتداولة (٢)	١٣٧
يساوى	
= صافى رأس المال العامل (١-٢) (٣)	٥٠٥
يضاف	
الاصول الثابتة	
الارض (أرض المصنع)	١٠٠
مبانى وانشاءات	١٢٠٠
آلات ومعدات محملة بالجمارك والرسوم	٨٠٥
اسطمبات محملة بالجمارك والرسوم	٢٤٠
مرافق	١٠٠
سيارات	٢٠٠
أثاثات وألات حاسبة وكاتبة	٣٠
مصروفات تأسيس	٢٠
اجمالى الاصول الثابتة (٤)	٢٦٩٥
يساوى	
= صافى رأس المال العامل والاصول الثابتة (٣+٤) (٥)	٣٢٠٠
يطـــرح	
القروض المتوسطة الاجل	
قرض الالات (٥ سنوات)	٩٠٠
قرض التشغيل (٣ سنوات)	٣٠٠
اجمالى القروض المتوسطة الاجل (٦)	١٢٠٠
يساوى	

تابع : الميزانية العمومية الافتتاحية للمشروع بعد منح التسهيلات المطلوبة وبدء التشغيل فى صورة تقرير مالى

البيـــان	الف جنيه
= صافى الاصول (٥-٦) (٧)	٢٠٠٠
يساوى	
= حقوق الملكية (٨)	٢٠٠٠
الحسابات النظامية	
عن خطابات الضمان	١٠٠

تطور الطاقة الانتاجية والايرادات والتكاليف والربحية خلال سنوات القروض

بالالف جنيه

البيـــان	السنة الاولى ٦٠٪	السنة الثانية ٧٠٪	السنة الثالثة ٨٠٪	السنة الرابعة ٩٠٪	السنة الخامسة ٩٠٪
الايرادات السنوية	٣٧٨٠	٤٤١٠	٥٠٤٠	٥٦٧٠	٥٦٧٠
التكاليف السنوية					
التكلفة المتغيرة	٢٥٤١	٢٩٦٤	٣٣٨٨	٣٨١٢	٣٨١٢
التكلفة الثابتة	٤٦١	٤٠٨	٣٦٣	٣١٩	٢٩٠
اجمالى التكاليف الكلية	٣٠٠٢	٣٣٧٢	٣٧٥١	٤١٣١	٤١٠٢
صافى الربح	٧٧٨	١٠٣٨	١٢٨٩	١٥٣٩	١٥٦٨
٪ صافى الربح / الايرادات	٢٠,٦٪	٢٥,٥٪	٢٥,٦٪	٢٧,١٪	٢٧,٦٪
٪ للتكاليف الثابتة / التكاليف الكلية	١٥,٣٪	١٢,١٪	٩,٧٪	٧,٧٪	٧٪
٪ للتكاليف المتغيرة / التكاليف الكلية	٨٤,٧٪	٨٧,٩٪	٩٠,٣٪	٩٢,٣٪	٩٣٪

بيان بأقساط القروض السنوية

بالالف جنيه

البيان / السنوات	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
من أصل القروض	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	١٨٠	١٨٠
+ الفائدة السنوية	١٩٢	١٤٧	١٠٢	٥٨	٢٩
قيمة القسط السنوى	٤٧٢	٤٢٧	٣٨٢	٢٣٨	٢٠٩

تحليل التعادل الكمى :

- الطاقة الانتاجية القصوى ٩٠٠ طن / سنة .

- الايرادات القصوى = ٩٠٠ طن × ٧٠٠٠ ج = ٦٣٠٠٠٠٠ ج

- التكلفة الثابتة = ٤٦١٠٠٠ ج

- التكاليف المتغيرة للطاقة القصوى =

$$٢٥٤١٠٠٠ \text{ ج} \times \frac{١٠٠}{٦٠} = ٤٢٣٥٠٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{نقطة التعادل الانتاجية} = \frac{٤٦١٠٠٠}{٦٣٠٠٠٠٠ - ٤٢٣٥٠٠٠} = \frac{٤٦١٠٠٠}{٢٠٦٥٠٠٠}$$

= ٢٢,٣ ٪ = (٢٠٠,٩ طن)

ويلاحظ أن :

المشروع سيعمل فى السنة الاولى بطاقة ٦٠ ٪ وأن ايرادات المنشأة اعلى من ايرادات التعادل بمقدار ١,٧ ضعف ، وهذا يعكس الامكانيات الكبيرة للمنشأة لتحقيق الارباح .

تحليل التعادل النقدى :

(بالالف جنيه)

$$\text{نقطة التعادل النقدية} = \frac{\text{(التكاليف الثابتة – الاهلاكات)} + \text{اقساط القروض – الفوائد}}{\text{الايرادات – التكلفة المتغيرة}}$$

$$= \frac{(٤٦١ - ٢٣٤) + (٤٧٢ - ٢٠٠)}{٦٣٠٠ - ٤٢٣٥}$$

$$= \frac{٢٢٧ + ٢٧٢}{٢٠٦٥} = \frac{٤٩٩}{٢٠٦٥}$$

= ٢٤,٢ ٪ (٢١٧,٨ طن)

أى عند مستوى مبيعات ٢٤,٢ ٪ تكون النقدية الواردة من المبيعات مساوية

وكافية للنقدية اللازمة لدفع التكاليف وسداد أقساط القروض الدورية السنوية .

تطور التدفقات النقدية المتوقعة خلال سنوات القروض بالالف جنيه

البيان / السنوات	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
التدفقات النقدية الداخلة					
الايرادات	٣٧٨٠	٤٤١٠	٥٠٤٠	٥٦٧٠	٥٦٧٠
إجمالى التدفقات الداخلة	٣٧٨٠	٤٤١٠	٥٠٤٠	٥٦٧٠	٥٦٧٠
التدفقات النقدية الخارجة					
تكلفة التشغيل والمصروفات الاخرى	٢٥٦٨	٢٩٩١	٣٤١٥	٣٨٣٩	٣٨٣٩
أقساط للقروض السنوية	٤٧٢	٤٢٧	٣٨٢	٢٣٨	٢٠٩
الضرائب (معفاة)	–	–	–	–	–
اجمالى التدفقات الخارجة	٣٠٤٠	٣٤١٨	٣٧٩٧	٤٠٧٧	٤٠٤٨
صافى التدفقات النقدية	٧٤٠	٩٩٢	١٢٤٣	١٥٩٣	١٦٢٢
رصيد أول المدة	٧٤	٨١٤	١٨٠٦	٣٠٤٩	٤٦٤٢
رصيد أخر المدة	٨١٤	١٨٠٦	٣٠٤٩	٤٦٤٢	٦٢٦٤

ويلاحظ أن :

– التدفقات النقدية المتوقعة خلال سنوات القرض كافية حيث أن صافى التدفق النقدى بعد سداد أقساط القروض بلغ :

– ٧٤٠ ألف جنيه فى السنة الاولى .

–٩٩٢ ألف جنيه فى السنة الثانية .

– ١٢٤٣ ألف جنيه فى السنة الثالثة .

– ١٥٩٣ ألف جنيه فى السنة الرابعة .

– ١٦٢٢ ألف جنيه فى السنة الخامسة .

- تحليل المقدرة على سداد أقساط القروض السنوية

(خلال سنوات القرض)

(بالألف جنيه)

البيان / السنوات	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
أ [صافى الربح بعد الضرائب	٧٧٨	١٠٣٨	١٢٨٩	١٥٣٩	١٥٦٨
الاهلاكـات	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤
الفوائد]	١٩٢	١٤٧	١٠٢	٥٨	٢٩
الاجمالى	١٢٠٤	١٤١٩	١٦٢٥	١٨٣١	١٨٣١
ب- أقساط القروض السنوية	٤٧٢	٤٢٧	٣٨٢	٢٣٨	٢٠٩
المقدرة على السداد أ/ب (مرة)	٢,٥٥	٣,٣	٤,٢	٧,٦	٨,٧

ويلاحظ أن :

المقدرة على سداد القروض تزداد خلال سنوات القرض حيث بلغت :

٢,٥٥ (مرة) فى السنة الاولى .

٣,٣ (مرة) فى السنة الثانية .

٤,٢ (مرة) فى السنة الثالثة .

٧,٦ (مرة) فى السنة الرابعة .

٨,٧ (مرة) فى السنة الخامسة .

ولاختبار آثار التغيرات فى الارباح للمنشأة خلال سنوات القروض على المقدرة على السداد ،سنفترض نسبة تغير فى الارباح (الانخفاض فى قيمة أرباح المنشأة) بنسبة ٢٥ ٪ خلال سنوات القرض ، لمعرفة اثر ذلك على المقدرة على السداد وذلك من خلال تحليل الحساسية .

تحليل الحساسية :

ماهو أثر انخفاض قيمة أرباح المشروع - خلال سنوات القروض - بنسبة ٢٥ ٪؟ ، يوضح الجدول التالى آثار انخفاض أرباح المنشأة بنسبة ٢٥ ٪ خلال

سنوات القروض على المقدرة على السداد

آثار إنخفاض الارباح بنسبة ٢٥٪ على المقدرة على السداد خلال سنوات القروض

(بالألف جنيه)

البيان / السنوات	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
٧٥٪(من صافى الربح بعد الضرائب)	٥٨٤	٧٧٩	٩٦٧	١١٥٤	١١٧٦
الاهلاكات	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤
الفوائد	١٩٢	١٤٧	١٠٢	٥٨	٢٩
الاجمالى	١٠١٠	١١٦٠	١٣٠٣	١٤٤٦	١٤٣٩
أقساط القروض السنوية	٤٧٢	٤٢٧	٣٨٢	٢٣٨	٢٠٩
المقدرة على السداد (مرة)	٢,١٤	٢,٧١	٣,٤١	٦,٠٧	٦,٨٨

ويلاحظ أن :

المشروع يجتاز إختبار الحساسية فى حالة إنخفاض الارباح بنسبة ٢٥٪ خلال سنوات القروض حيث تنخفض المقدرة على السداد نتيجة لذلك بنسبة :

١٦٪ للسنة الاولى [(٢,٥٥ - ٢,١٤) ٪ (٢,٥٥ ٪) × ١٠٠]

١٧,٨ ٪ للسنة الثانية .

١٨,٨ ٪ للسنة الثالثة .

٢٠,١ ٪ للسنة الرابعة .

٢٠,٩ ٪ للسنة الخامسة .

وتظل المقدرة على السداد أكثر من ٢ مرة خلال سنوات القروض الخمسة :

ويلاحظ أن معدل الانخفاض فى المقدرة على السداد أقل من معدل الانخفاض المفترض فى الارباح وهذا مؤشر جيد على استقرار المقدرة على السداد على فرض إنخفاض الارباح بنسبة ٢٥٪ .

تحليل الربحية التجارية :

سنعتمد فى تحليل الربحية التجارية على الطريقتين الآتيتين :

أ- أسلوب فترة الاسترداد PAYBACK PERIOD

ب - طريقة صافى القيمة الحالية NET PRESENT VALUE

ويعد كل من أسلوب فترة الاسترداد وطريقة صافى القيمة الحالية من الاساليب الشائعة في تقييم الاقتراحات الاستثمارية ، ويؤخذ على اطريقة أو اسلوب فترة الاسترداد أنه لا يأخذ فى الاعتبار القيمة الزمنية TIME VALUE OF MONEY للنقود، لذلك سنعتمد على طريقة صافى القيمة الحالية بجانب أسلوب فترة الاسترداد .

أ- تحليل الربحية التجارية للمشروع بإستخدام اسلوب فترة الاسترداد :

فترة الاسترداد هى المدة التى يسترد فيها أوخلالها المشروع لجميع تكاليفه الاستثمارية ، وتحتسب بمقارنة قيمة التكلفة الاستثمارية والتدفقات النقدية المتوقعة للمشروع كالاتى :

(بالألف جنيه)

السنة	التدفقات السنوية (الارباح)	مجمع التدفقات السنوية	التكلفة الاستثمارية للمشروع
الاولى	٧٧٨	٧٧٨	٣٣٣٧
الثانية	١٠٣٨	١٨١٦	
الثالثة	١٢٨٩	٣١٠٥	
الرابعة	١٥٣٩	← ٤٦٤٤	
الخامسة	١٥٦٨	٦٢١٢	

وتقع فترة الاسترداد بين السنة الثالثة والرابعة حيث يشير السهم :

$$\text{فترة الاسترداد} = ٣ \text{ سنوات} + \left(\frac{٣٣٣٧ - ٣١٠٥}{٤٦٤٤ - ٣١٠٥} \right) \times ١٢ \text{ شهر}$$

$$= ٣ + \left(\frac{٢٣٢}{١٥٣٩} \times ١٢ \right) = (٣ + ١,٨)$$

أى = ٣ سنوات + ١,٨ شهر

أى = ثلاث سنوات وشهرين تقريبا .

أى يسترد المشروع جميع تكاليفه الاستثمارية بعد ثلاث سنوات وشهرين وتبدأ من بداية التشغيل ، ونظرا لإن أسلوب فترة الاسترداد لايأخذ فى الاعتبار القيمة الزمنية للنقود سنعتمد فى تقييم الربحية التجارية للمشروع على أسلوب أخر وهو طريقة صافى القيمة الحالية .

ب - تحليل الربحية التجارية للمشروع بإستخدام طريقة صافى القيمة الحالية :

يأخذ أسلوب صافى القيمة الحالية فى الاعتبار القيمة الزمنية للنقود ، بمعنى أن قيمة النقود الأن تختلف عن قيمتها فى الماضى وفى المستقبل ، وتعتمد طريقة صافى القيمة الحالية على ***تحديد العناصر الاتية*** :

- تحديد معدل خصم DISCOUNT RATE مناسب ويعكس العائد المطلوب تحقيقه على المشروع ويعكس تكلفة الاموال أيضا .

- تحديد القيمة الحالية لصافى الارباح المتوقعة من المشروع خلال العمر الانتاجى له وتتحدد بالفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة مضروبة فى معاملات القيمة الحالية خلال السنوات التى تتحقق فيها .

- تحديد القيمة الحالية للتكاليف الاستثمارية للمشروع .

$$\text{صافى القيمة الحالية} = \sum_{\text{ت}=1}^{\text{ن}} \frac{\text{ق ت}}{(1+\text{ع})^{\text{ت}}} - \text{ث م}$$

حيث : (ن) العمر الافتراضى الانتاجى للمشروع .

(ت) توقيت تحقق التدفقات

(ع) معدل الخصم

(ق) التدفقات النقدية الداخلة .

(ث م) التكلفة الاستثمارية للمشروع .

وعلى افتراض أن معدل الخصم = ٢٥ ٪ ، العمر الانتاجى المتوقع للمشروع ١٠ سنوات ولاتوجد قيمة للمشروع فى نهاية العشر سنوات ، فان تقييم المشروع بطريقة صافى القيمة الحالية يتخذ الجدول الاتى :

تحديد صافى القيمة الحالية للتدفقات النقدية بمعامل خصم ٢٥ ٪

(بالألف جنيه)

البيان / السنوات	السنة صفر	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)
أ- التدفقات الداخلة											
الايرادات	–	٣٧٨٠	٤٤١٠	٥٠٤٠	٥٦٧٠	٥٦٧٠	٥٦٧٠	٥٦٧٠	٥٦٧٠	٥٦٧٠	٥٦٧٠
إجمالى التدفقات الداخلة	–	٣٧٨٠	٤٤١٠	٥٠٤٠	٥٦٧٠	٥٦٧٠	٥٦٧٠	٥٦٧٠	٥٦٧٠	٥٦٧٠	٥٦٧٠
ب – التدفقات الخارجة											
– تكلفة التشغيل والمصروفات	–	٢٥٦٨	٢٩٩١	٣٤١٥	٣٨٣٩	٣٨٣٩	٣٨٣٩	٣٨٣٩	٣٨٣٩	٣٨٣٩	٣٨٣٩
– التكلفة الاستثمارية للمشروع	٣٣٣٧										
إجمالى التدفقات الخارجة	٣٣٣٧	٢٥٦٨	٢٩٩١	٣٤١٥	٣٨٣٩	٣٨٣٩	٣٨٣٩	٣٨٣٩	٣٨٣٩	٣٨٣٩	٣٨٣٩
صافى التدفقات النقدية	(٣٣٣٧)	١٢١٢	١٤١٩	١٦٢٥	١٨٣١	١٨٣١	١٨٣١	١٨٣١	١٨٣١	١٨٣١	١٨٣١
معامل القيمة الحالية	١	٨٠٠ر–	٦٤٠ر–	٥١٢ر–	٤١٠ر–	٣٢٨ر–	٢٦٢ر–	٢١٠ر–	١٦٨ر–	١٣٤ر–	١٠٧ر–
القيمة الحالية لصافى التدفقات النقدية	٣٣٣٧	٩٦٩	٩٠٨	٨٣٢	٧٥١	٦٠١	٤٨٠	٣٨٤	٣٠٧	٢٤٥	١٩٦

ومن بيانات جدول صافى القيمة الحالية فإن :

إجمالى القيمة الحالية لصافى التدفقات النقدية لمتوقعة للمشروع خلال العمر الانتاجى =

السنوات	القيمة الحالية بالالف جنيه
(١)	٩٦٩
(٢)	٩٠٨
(٣)	٨٣٢
(٤)	٧٥١
(٥)	٦٠١
(٦)	٤٨٠
(٧)	٣٨٤
(٨)	٣٠٧
(٩)	٢٤٥
(١٠)	١٩٦
الاجمالى	٥٦٧٣

صافى القيمة الحالية = القيمة الحالية - التكلفة الاستثمارية

= ٥٦٧٣ - ٣٣٣٧ = ٢٣٣٦ ألف جنيه

وهذا يعنى أن العائد على المشروع يفوق ٢٥ ٪ بكثير وأن تنفيذ المشروع من وجهة نظر الربحية التجارية مقبول ومرغوب فيه بدرجة كبيرة .

تطور المركز المالى للمشروع خلال سنوات القروض الخمسة :

على افتراض توزيع الارباح التى سيحققها المشروع خلال السنوات الخمسة بنسبة ٥٠ ٪ ، وعدم الاستثمار فى الاصول الثابتة خلال هذه الفترة ، وزيادة الالتزامات المتداولة بما يسدد من أصل القروض سنويا ، فيمكن تصوير المركز المالى للمنشأة خلال سنوات القروض .

تصوير المركز المالى للمنشأة خلال سنوات القروض :

والغرض الرئيسى من ذلك معرفة تطور صافى رأس المال العامل وصافى الاصول فى المنشأة خلال سنوات القروض ***وذلك اعتمادا على الافتراضات التالية*** :

- توزيع الارباح السنوية بنسبة ٥٠٪ وحجز الـ٥٠٪ الاخرى فى النشاط فى صورة أرباح محجوزة .
- عدم زيادة الاستثمارات فى الاصول الثابتة خلال الفترة .
- عدم الحصول على قروض أخرى خلال الفترة .
- زيادة الالتزامات المتداولة بقيمة ما يسدد من أصل القروض السنوية (وذلك للمحافظة على نسبة الاقتراض الحالية (= ١٣٣٧ ألف جنيه) .

وبالرغم من أن هذه الافتراضات (تعد مجرد افتراضات) بل أنها من الممكن جدا تحققها أو تكون أقرب الى الواقع بدرجة أو بأخرى أو تصور هذا الواقع المستقبلى بصورة تقريبية وسيتم تصوير المركز المالى للمشروع خلال سنوات القروض على أساس مجموعات (الاصول المتداولة ، والثابتة ، والالتزامات المتداولة والقروض وحقوق الملكية) دون تفصيلاتها وذلك للتبسيط .

تصوير المركز المالى خلال سنوات القروض (فى شكل تقرير مالى) بالالف جنيه

البيـــان	المركز المالى الافتتاحى	فى نهاية السنة (١)	فى نهاية السنة (٢)	فى نهاية السنة (٣)	فى نهاية السنة (٤)	فى نهاية السنة (٥)
الاصول المتداولة	٦٤٢	١٠٣١	١٥٥٠	٢١٩٥	٢٩٦٤	٣٧٤٨
يطـــرح						
الالتزامات المتداولة	١٣٧	٤١٧	٦٩٧	٩٧٧	١١٥٧	١٣٣٧
= صافى رأس المال العامل	٥٠٥	٦١٤	٨٥٣	١٢١٨	١٨٠٧	٢٤١١
يضـــاف						
الاصول الثابتة	٢٦٩٥	٢٤٦١	٢٢٢٧	١٩٩٣	١٧٥٩	١٥٢٥
= صافى رأس المال العامل والاصول الثابتة	٣٢٠٠	٣٠٧٥	٣٠٨٠	٣٢١١	٣٥٦٦	٣٩٣٦
يطـــرح						
الالتزامات المتوسطة الاجل(القروض)	١٢٠٠	٩٢٠	٦٤٠	٣٦٠	١٨٠	صفر
= صافى الاصول	٢٠٠٠	٢١٥٥	٢٤٤٠	٢٨٥١	٣٣٨٦	٣٩٣٦
= حقوق الملكية	٢٠٠٠	٢١٥٥	٢٤٤٠	٢٨٥١	٣٣٨٦	٣٩٣٦
-نسبة التداول(مرة)	٤,٧	٢,٥	٢,٢	٢,٢٥	٢,٥٦	٢,٨

-٪ صافى رأس المال العامل / الاصول	٪١٥,١	٪١٧,٦	٪٢٢,٦	٪٢٩	٪٣٨	٪٤٥,٧
٪ للاقتراض / حقوق الملكية	٪٦٦,٩	٪٦٢	٪٥٤,٧	٪٤٦,٩	٪٣٩,٥	٪٣٣,٩
٪ رأس المال العامل/ الاقتراض	٪٤٨	٪٧٧	٪١١٦	٪١٦٤	٪٢٢٢	٪٢٨٠
٪ للاصول المتداولة / إجمالى الاصول	٪١٩,٢	٪٢٩,٥	٪٤١	٪٥٢,٤	٪٦٢,٧	٪٧١
اختبار التعرض للديون (مرة)	٢,٥	٢,٦	٢,٨	٣,١	٣,٥	٣,٩

وتظهر هذه المؤشرات توقعات تطورات المركز المالى والجارى للمنشأة خلال سنوات القروض ويلاحظ أن حقوق الملكية فى نهاية السنة الخامسة = ١٩٧ ٪ من قيمتها فى المركز المالىالافتتاحى ويجتاز المشروع إختبار التعرض للديون بنجاح خلال سنوات القرض .

الربحية القومية للمشروع :

سنقيس الربحية القومية للمشروع ولأهم الآثار الاقتصادية للمشروع على الاقتصاد القومى من خلال ***بعض المؤشرات الاقتصادية التالية*** :

- تكلفة خلق فرصة عمل .
- القيمة المضافة للمشروع .
- الاثر على الناتج القومى .
- الاثر على ميزان المدفوعات (صادرات وواردات) .

وسنتناول فيما يلى كل منها بشىء من التفصيل .

الأثر على العمالة والتوظف :

يتيح المشروع ٢٧ فرصة عمل جديدة وذلك من خلال دراسة هيكل العما للمشروع (فنية ، ادارية ، ماهرة ، عادية) .

$$\text{تكلفة خلق فرصة عمل} = \frac{\text{التكلفة الاستثمارية}}{\text{عدد الوظائف}}$$

$$= \frac{\text{٣٣٣٧ ألف جنيه}}{\text{٢٧ (عامل)}} = \text{١٢٣,٦ ألف جنيه}$$

القيمة المضافة :

تبلغ القيمة المضافة VALUE ADDED المترتبة على تنفيذ المشروع ***كالتالى*** :

البيـــان	الف جنيه	٪
- أجور ومرتبات	٨٢	٪٥,٧
- جمارك وضريبة مبيعات	١٤٥	٪١٠,١
- صافى الربح	٧٧٨	٪٥٤,٤
- الاهلاكات	٢٣٤	٪١٦,٣
- الفوائد	١٩٢	٪١٣,٥
الاجمـــالى	١٤٣١	٪١٠٠

الاثر على الناتج القومى :

يتلخص أثر المشروع على الناتج القومى الاجمالى GROSS NATIONAL PROD-UCT فى ***الاتى*** :

الزيادة فى الناتج القومى (بسعر التكلفة) = ٣٠٠٢ الف جنيه / للسنة الاولى

الزيادة فى الناتج القومى (بسعر البيع) = ٣٧٨٠ الف جنيه / للسنة الاولى

الاثر على ميزان المدفوعــات :

يتلخص أثر المشروع على ميزان المدفوعات BALANCE OF INTERNATIONAL PAYMENTS فى ***الاتى*** :

(أ) - الصـــادرات :

تستخدم العبوات البلاستيك فى تعبئة العديد من السلع التصديرية EXPORT COMMODITIES وتساعد التعبئة PACKING الجيدة فى زيادة مقدرة المنتجات على المنافسة ودفع الصادرات EXPORTS PUSH، ويصعب التعبير عن أثر المشروع فى

صورة رقمية من حيث تأثيره على الصادرات الا أن له بالطبع أثرا ايجابيا لايمكن إغفاله .

(ب) الــــواردات :

تتضمن آثار المشروع على الواردات فى صورة زيادة الواردات بقيمة الخامات المستوردة (يولى اثيلين) وتقدر بحوالى ٧٠٠ ألف دولار أمريكى فى المتوسط سنويا .

ولاشك أن إهتمام قطاع البترول والبتروكيماويات PETROCHEMICALS مؤخرا بإنتاج خامات اليولى إثيلين سيؤدى فى الاجل المتوسط والطويل الى اعتماد مصانع البلاستيك على الخامات المحلية بدرجة كبيرة جدا ، وسيساعد ذلك فى عدم التأثير على أرقام الواردات (من خامات البتروكيماويات) بالزيادة نتيجة الاحلال محل الواردات IMPORTS SUBSTITUTION .

والمشروع بصفة عامة مقبول من وجهة النظر الاقتصادية والتجارية طبقا لما سبق عرضه من مؤشرات وتحليلات .

التــوصـــية

فى ضوء ماتقدم من الدراسة ، أقتراح الموافقة على منح منشأة العميل (تحت التأسيس / مشروع جديد) مصنع (S) للعبوات والكائن مركزه فى المنطقة الصناعية للحى الاول - بلوك ١ - قطعة ١ ، ***القروض والتسهيلات الائتمانية التالية*** :

أولا : قرض متوسط الاجل لتمويل استيراد الالات والمعدات والاسطمبات اللازمة للمشروع (من تايوان) وطبقا للفواتير المبدئية المؤرخة ٣٠ ، ٢٨ ، ٢٧ /١ / ١٩٩٥ وذلك ***بالشروط والضمانات الآتية*** :

١- قيمة القرض ٩٠٠ ألف جنيه (تسعة مائة الف جنيها لاغير) .

٢- يسدد أصل القرض على خمس أقساط سنوية متساوية بالاضافة الى قيمة الفائدة المستحقة فى تاريخ استحقاق كل قسط وبسعر فائدة ١٦ ٪ سنويا .

٣- يستحق القسط الاول فى ٣٠ /١٩٩٦/٦ والاخير فى ٢٠٠٠/٦/٣٠ مع تسوية فائدة الامهال (إن وجدت) .

٤- سحب شيكات بقيمة الاقساط لصالح البنك .

٥- إيداع قيمة الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات وتبلغ ١٤٥ ألف جنيه

بخزينة البنك وبسعر الفائدة السارى (وتستخدم هذه الفائدة لسداد فائدة الامهال) لمقابلة الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات المستحقة على الالات والاسطمبات موضوع القرض .

٦- الرهن الحيازى لمستندات شحن الالات والاسطمبات وعلى أن يتم رهنها تجاريا لصالح البنك فور ورودها وتركيبها ضمن عقد الرهن التجارى لكافة مقومات المنشأة الكائنة بالعنوان بعاليه .

٧- الرهن العقارى لأرض ومبانى المصنع الكائن بالعنوان بعاليه .

ثانيــــا : قرض متوسط الاجل لتمويل دورة التشغيل الاولى ***وذلك بالشروط والضمانات الاتية*** :

١- قيمة القرض ٣٠٠ ألف جنيه (ثلاثة مائة الف جنيه لاغير) .

٢- يسدد أصل القرض على ثلاث أقساط سنوية متساوية بالاضافة الى الفائدة المستحقة فى تاريخ استحقاق كل قسط وبسعر فائدة ١٦ ٪ سنويا .

٣- يستحق القسط الاول فى ٣٠/ ٩ / ١٩٩٦ والاخير فى ٣٠ /١٩٩٨/٩ مع سداد قيمة فوائد الامهال فى ١٩٩٥/١٠/١ (إن وجدت) .

٤- سحب شيكات بقيمة الاقساط لصالح البنك .

٥- تعلية مبلغ هذا القرض على ضمانات قرض الالات المذكور فى أولا .

٦- لايتم استخدام هذا القرض الا بعد تركيب الالات موضوع القرض الاول .

ثالثــا: حد اعتماد لاصدار خطابات ضمانات محلية (ابتدائية / نهائية) ***بالشروط والضمانات الاتية*** :

١- الحد لمدة سنة قابلة للتجديد .

٢- الغطاء النقدى ٢٠ ٪ (للابتدائى) تزداد الى ٣٠ ٪ (للنهائى) .

٣- سحب شيكات بكامل قيمة خطابات الضمان الصادرة .

شـــروط عامة :

١- توقيع العميل على تعهد موثق بعدم الحصول على أى قروض أو تسهيلات ائتمانية من أى مصدر الا بعد الحصول على موافقة كتابية من البنك .

٢- ايـداع ايرادات وسحب مصروفات المنشأة من خلال حسـابهـا الجارى بالبنك .

٣- تقديم تقرير ربع سنوى للبنك عن الايرادات والمصروفات والارباح الخاصة بالمنشأة .

معد الدراسة

أ . ع . أ

السلطة الائتمانية : مدير عام الفروع والمنطقة .

الفصل الحادي عشر
المديونيات المتعثرة

الفصل الحادى عشر
المديونيات المتعثرة

مقدمـة :

بالرغم من أن منح الائتمان المصرفى تحكمه أسس ومعايير وسياسات ائتمانية تهدف الى الحد من وتوزيع المخاطر الائتمانية المختلفة والمحتملة ، الا أن - عمليا- لايمكن لبنك ما أن يحتفظ ضمن أصوله وتوظيفاته بمحفظة قروض وسلفيات LOANS PORTFOLIO منتظمة بالكامل أو على درجة واحدة أو نمطية من الجودة، وذلك يرجع الى طبيعة الائتمان المصرفى من حيث كونه مصحوب دائما بالمخاطر حيث لاإئتمان بلا مخاطر THERE IS NO CREDIT WITHOUT RISKS ولكن يعتمد معيار جودة محفظة قروض وسلفيات البنك من بنك لآخر على مدى تنوعها وعدم تركزها ووفقا لنسبة التسهيلات والقروض الجيدة والرديئة أو المتعثرة فيها ، فكلما كانت محفظة قروض وسلفيات البنك تحتوى على نسبة مرتفعة من التسهيلات المتعثرة كلما انخفضت جودتها ، والعكس صحيح . فكلما إنخفضت التسهيلات المتعثرة فى محفظة قروض وسلفيات البنك كلما كانت جيدة ، وإحتمالات مواجهة البنك للمديونيات المتعثرة إحتمالات قائمة دائما ، ولكن ماهى نسبة هذه المديونيات المتعثرة الى التسهيلات المنتظمة ، فهذا هو المعيار الذى يحكم مدى جودة محفظة قروض وسلفيات البنك بشكل عام ، بالاضافة الى مدى كفاية المخصصات الفنية لمقابلة المديونيات المتعثرة .

وقد ظهرت مشكلة المديونيات المتعثرة فى أواخر السبعينيات وتفاقمت فى منتصف الثمانينات من هذا القرن وقد حققت بعض البنوك الصغيرة خسائر نتيجة لفشلها فى التعامل مع مثل هذه المديونيات المتعثرة ، ولقد ازدادت المديونيات المتعثرة لاسباب كثيرة منها أسباب من جانب البنوك وأسباب من جانب العملاء وأسباب أخرى تتعلق بالاوضاع والمتغيرات الاقتصادية كأسعار الصرف EXCHANGE RATES على سبيل المثال .

وسنتناول فى هذا الفصل موضوع المديونيات المتعثرة من خلال المبحثين التاليين :

(١) المبحث الاول : التعريف بالمديونيات المتعثرة وأبعادها وأسباب التعثر .

(٢) المبحث الثانى : أساليب التعامل مع المديونيات المتعثرة .

المبحث الاول

التعريف بالمديونيات المتعثرة وأبعادها وأسباب التعثر

تمهيـــد :

لم تنشأ ظاهرة المديونيات المتعثرة بهذا الشكل والحجم من فراغ وإنما ساعد على نموها وتراكمها بدرجة كبيرة وخطيرة القصور الواضح فى بعض السياسات الائتمانية والتى تم منح هذه التسهيلات الائتمانية وفقا لها وبإفراط واضح وملحوظ ، حيث أدى زيادة عدد البنوك العاملة فى مصر عن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصرى الى اشتعال حدة المنافسة بين البنوك وخصوصا البنوك المشتركة والخاصة والاستثمارية على جذب العملاء للتعامل معهم وفى خضم هذه المنافسة المحمومة أهدرت الكثير من الاعراف والمعايير والضوابط الائتمانية ، وفى ظل هذا الوضع منحت العديد من التسهيلات الائتمانية الغير جيدة والرديئة فى إطار هذه المنافسة الغير صحية ، فالمنافسة الصحية بين البنوك عملية قوامها المركز المالى الجيد للبنك والخدمات المصرفية المتطورة والمتميزة ، وليس من قبيل المنافسة فى شىء الافراط فى منح التسهيلات الائتمانية وتجاهل المعايير والاعراف والضوابط الائتمانية فى سبيل زيادة أرقام الاعمال زيادة تعنى فى جوهرها التراجع فى الاجل المتوسط والطويل .

وفى ظل إطار قانونى طويل الاجراءات بدرجة لايمكن اغفالها يكون العميل المتعثر – في أحوال كثيرة – فى مركز أو وضع قانونى أفضل من البنك الدائن بمراحل ، وأدى ذلك الى تفاقم المديونيات المتعثرة ، بالاضافة الى تأخر بعض البنوك فى وضع الاسس والاساليب للتعامل مع هذه المديونيات المتعثرة أدى الى تفاقمها بمرور الوقت ، فعامل التوقيت TIMING من العوامل الهامة والمؤثرة جدا فى السيطرة على المديونيات المتعثرة أو على الاقل تحجيمها .

وسنتناول فى هذا المبحث المديونيات المتعثرة ***من خلال النقاط الاتية*** :

١ – تعريف المديونيات المتعثرة وأبعادها المختلفة .

٢ – الاسباب التى أدت الى نشأة المديونيات المتعثرة وزيادتها .

ونتناول فيما يلى كل منها بشىء من التفصيل .

١ – تعريف المديونيات المتعثرة وأبعادها المختلفة :

المديونيات أو الديون المتعثرة هى تسهيلات إئتمانية (بجميع أنواعها) منحتها

البنوك لبعض العملاء فى الماضى ، ولم يقم هؤلاء العملاء بسداد قيمتها والفائدة المستحقة عليها للبنوك فى آجال استحقاقها وبعد آجال استحقاقها وبمرور الوقت تحولت حسابات هذه التسهيلات الائتمانية الى حسابات مدينة راكدة ومتوقفة

وتتجه الاتجاهات الحديثة فى تصنيف الاصول الى اعتبار الدين متعثرا بعد مضى عام (سنة كاملة) على استحقاقه بدون سداد ، ويتخلل هذه السنة بالطبع إجراءات من جانب البنك لتحصيل مثل هذه المديونيات ، وفى حالة عدم التحصيل يصنف الدين بإعتباره متعثرا ومن الاصول الرديئة .

ويفصح تعريف الديون المتعثرة عن عامل هام جدا فى نشأة وتطور هذه المديونيات حتى بلغت مرحلة التعثر DEFAULT STAGE وهذا العامل هو عامل الوقت TIME FACTOR .

والسؤال الذى يطرح نفسه ، ماهى الاجراءات التى إتخذها البنك بعد منح هذه التسهيلات الائتمانية لعملائه مباشرة ؟

ويرتبط بهذا السؤال سؤال آخر ، وهو ماهى الاجراءات التى إتخذها البنك بعد عدم وفاء العملاء بهذه التسهيلات فى آجال الاستحقاق ومتى تم تصنيف هذه المديونيات كمديونيات متعثرة ؟

الاجابة على السؤال الاول تكمن فى ضعف متابعة التسهيلات الائتمانية بعد منحها فى مرحلة الاستخدام من جانب البنك ، والى عدم وضع الاجراءات الوقائية اللازمة بحيث تكون بمثابة انذار مبكر يعطى البنك الفرصة للتحرك السريع وتصحيح مسار التسهيلات الائتمانية الممنوحة فى حالة وجود مؤشرات تشير الى تراجع موقف الائتمان وأداء العملاء ، خلال فترة استخدام التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم .

فالعملية الائتمانية لاتنتهى بمنح العميل التسهيلات الائتمانية من البنك وانتظاره حتى تاريخ الاستحقاق ليقوم بالسداد بصورة تلقائية أو نظامية -SYS TEMATICALLY بل تمتد العملية الائتمانية بمتابعة أداء ونشاط العميل فى مرحلة استخدام التسهيلات الائتمانية الممنوحة له ***ومن خلال الاجراءات الاتية*** :

- تجديد الاستعلامات الدورية عن العملاء .
- مراقبة حركة حسابات التسهيلات بصورة يومية وتحليلها .
- الزيارات الميدانية للعملاء لمتابعة سير العمل بأنشطتهم .

- طلب بيانات عن مختلف جوانب النشاط .

- التحقق من استخدام التسهيلات الائتمانية فى الاغراض المخصصة لها .

ولاتنتهى العملية الائتمانية الا بقيام العميل بالسداد وليس بمنحه التسهيلات الائتمانية .

ولايمكن الادعاء بأن متابعة العملاء أثناء مرحلة استخدام التسهيلات الائتمانية ستؤدى الى القضاء على المديونيات المتعثرة ، بل نستطيع أن تؤكد بأن متابعة العملاء تؤدى الى كفاءة العملية الائتمانية وما يتبعها من إنتاج ائتمان جيد وجعل المديونيات المتعثرة فى أدنى حد ممكن .

والاجابة على السؤال التانى تكمن فى أن البنك يقوم بإتخاذ إجراءات معينة بعد عدم قيام العميل بسداد التسهيلات فى آجال استحقاقها ، وقد تكون هذه الاجراءات إجراءات فعالة ولكن لاتأتى بنتائج إيجابية ، ففى بعض الاحيان يقوم البنك بترتيب تيسير ودى مع العميل للسداد ولكن الوقت قد يكون غير ملائما لذلك نظرا للتراجع الكبير فى نشاط العميل أو لزيادة التسهيلات الائتمانية عن امكانيات العميل التمويلية ، أو بسبب عدم انفاق التسهيلات الائتمانية فى الاغراض المحددة لها ، ونتيجة لضعف متابعة التسهيلات الائتمانية فى مرحلة الاستخدام فتكون معلومات البنك عن التطورات التى لحقت بنشاط العميل متأخرة ومتقادمة جدا ، لذلك قد يضطر البنك الى الاعتماد على التغطية المستندية بإرسال المطالبات بالسداد والانذارات وما الى ذلك من إجراءات قليلة الفاعلية ، ويتردد البنك كثيرا فى إتخاذ الاجراءات القانونية ضد العميل وخصوصا اذا كانت الضمانات التى تحت يد البنك ضمانات غير قابلة للتسييل الفورى وتتطلب إتخاذ العديد من الاجراءات القانونية الطويلة جدا والتى تستغرق سنوات فى بعض الاحيان بالاضافة الى تكلفة هذه الاجراءات وخصوصا بالنسبة للرهونات التجارية والعقارية ، ويحاول البنك أن يعقد تسوية ودية أخرى مع العميل ولكن دون جدوى لإن الوقت يكون قد فات وموقف الائتمان إزداد تراجعا ومديونية العميل تزداد تضخما نتيجة لتراكم الفوائد وفوائد التأخير والغرامات الاخرى .

ونخلص من ذلك الى أن البنك لايعد المسئول الوحيد عن المديونيات المتعثرة فمسئولية العميل أيضا عن تفاقم مديونيته أمر لايمكن أغفاله وإن كان البنك المسئول الاصيل عنها ولكن ليس الوحيد بالطبع ، لإن هناك عوامل ومتغيرات أخرى ذات تأثير لايمكن إغفاله على زيادة المديونيات المتعثرة ومنها الاوضاع

الاقتصادية التى مر بها الاقتصاد المصرى فى عقد الثمانينات والتى سنتناولها بالتحليل تباعا .

الابعاد المختلفة للمديونيات المتعثـرة :

تفرز الديون المتعثرة أبعاد بالغة التأثير على كل من البنك والعميل والاقتصاد القومى بالاضافة الى البعد القانونى لها .

فبالنسبة للبنـك :

تؤدى زيادة المديونيات المتعثرة فى هيكل محفظة قروض وسلفيات البنك الى التأثير السلبى على المركز المالى للبنك بالرغم مما تظهره هذه المديونيات المتعثرة من تضخيم وزيادة فى حجم المركز المالى للبنك وتوظيفاته ولكنها مجرد زيادة دفترية لاتعكس ولاتعبر عن حقيقة أو جودة الاداء .

وتؤدى المديونيات المتعثرة الى زيادة ومضاعفة حجم المخصصات الفنية التى تقوم البنوك بتكوينها وتحميلها على أرباحـها لمقابلة هذه المديونيات مما يؤثر على أرباح البنك بالانخفاض ، وقد حققت بعض البنوك الصغيرة خسائر نتيجة لذلك فى عام ١٩٩٢ على سبيل المثال لا الحصر .

وتعد المديونيات المتعثرة أصول رديئة ضمن توظيفات البنك ولاتحقق للبنك أى عائد وتحمل فى طياتها الخسائر .

كما أن بمرور الوقت تتفاقم آثار هذه المديونيات المتعثرة على المركز المالى للبنك وعلى إمكانيات تطوره ونموه فى المستقبل ، ولاتعد المديونيات المتعثرة بالنسبة للبنك بمثابة أموال عاطلة لايحقق عليها أى عائد فقط ، بل تفوت على البنك الفرص لاعادة استثمارها مرات أخرى فى أوجه استخدام أخرى ، لذلك فهى تحمل فى طياتها خسائر مزدوجة DOUBLE LOSSES ***تتلخص فى*** :

- الاحتـمالات شبه المؤكدة فى عـدم تحصيلها بالكامل وخسارتها والعائد عليها .
- العائد المفقود للبنك نتيجة عدم استثمارها فى توظيفات أخرى جيدة .

أما بالنسبة للعميل :

لايقتصر تأثير المديونيات المتعثرة السلبى على البنوك المانحة فقط ، بل يمتد نطاق هذا التأثير ليشمل العملاء أيضا ، فالعميل المتعثر DEFAULTER -وبصفته طرف أصيل فى عملية المديونيات المتعثرة - يتأثر بكونه عميلا متعثرا فى سمعته

فى السوق والبنوك بدرجة بالغة السوء ، ويزداد ذلك التأثير بقيام البنك باتخاذ اجراءات قانونية ضده (كالحجز الادارى على سبيل المثال) ويؤدى ذلك الى تراجع نشاط العميل مرة أخرى وزيادة ثقل المديونية عليه نتيجة هذا التراجع فى نشاطه ، فلا يستطيع التعامل فى السوق بالتسهيلات المعتادة ، فكثيرا ما يفشل فى الحصول على تسهيلات الموردين ، ويكون نتيجة لذلك فى مركز تنافسى أضعف أمام المنافسين له فى السوق .

ولايتوقف تأثير التعثر علي العميل عند هذا الحد بل يمتد ليشمل الاحتمال المؤكد لفقد العميل لنشاطه أو لشركته عندما يتعقد موقف مديونيته ويتفاقم ولايجد البنك وسيلة لإستئداء مستحقاته إلا بالتنفيذ القضائى على الضمانات ، وتنتهى بالبيع الجبرى بالمزاد العلنى ، ولكن هذا الاجراء ليس الاجراء الفعال فى معظم الاحوال ، لإن مشكلات المديونيات المتعثرة يجب أن يتم بحثها ودراستها كل حالة على حدة لإن لكل حالة منها طبيعتها وأسبابها والحلول المقترحة لعلاجها لكن ذلك لايتأتى بالطبع فى الاجل القصير ، ويستغرق بعض الوقت وقد يمتد لسنوات طويلة .

أما بالنسبة للاقتصاد القومى :

تؤدى المديونيات المتعثرة الى آثار سلبية على الاقتصاد القومى ، فالاموال التى تجمدت فى هذه المديونيات المتعثرة تمثل موارد مالية قابلة للتوظيف فى استثمارات مختلفة ، ويؤدى تجميد هذه الاموال فى صورة توظيفات للبنوك فى مديونيات متعثرة الى حرمان المشروعات والشركات والقطاعات الاقتصادية الاخرى من الاستفادة منها بإستخدامها للتوسع فى النشاط أو إضافة أنشطة وقدرات انتاجية جديدة تؤدى الى زيادة الناتج القومى وزيادة معدل النمو الاقتصادى ، ولايمكن بالطبع زيادة معدل النمو الاقتصادى ECONOMIC GROWTH RATE إلا بزيادة الاستثمارات الاجمالية فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى ، وتعد المديونيات المتعثرة بمثابة فرص ضائعة على الاقتصاد القومى لزيادة معدل النمو الاقتصادى .

فعلى سبيل المثال لا الحصر ، وجود مديونيات متعثرة فى البنوك بمبلغ مليار جنيه (قيمة دفترية) وعلى فرض أن معامل رأس المال السائد فى الاقتصاد CAPITAL OUTPUT RATIO يساوى ٢ ، وأن متوسط خلق تكلفة فرصة العمل ٥٠٠٠٠ جنيه ، فإن الاقتصاد القومى يكون قد خسر زيادة فى الناتج القومى الاجمالى بمقدار ٢ مليار جنيه سنويا وفقد ٢٠٠٠٠ فرصة عمل كنتيجة مباشرة لتجميد مبلغ مليار جنيه فى توظيفات فى مديونيات متعثرة .

ولاتتوقف الاثار السلبية للمديونيات المتعثرة على فرص العمل المفقودة أو الضائعة أو على الزيادة الضائعة فى الناتج القومى الاجمالى ، بل تمتد لتشمل إحتمالات مؤكدة لفقد جزء من القدرات الانتاجية القائمة فعلا فى الاقتصاد القومى وذلك فى حالة تصفية أو الانهيار الكامل لهذه المنشآت والمشروعات المتعثرة

لذلك فإن المديونيات المتعثرة مشكلة لها بعدها الاقتصادى الخطير والمؤثر جدا وما البنك والعميل الا مجرد طرفين رئيسيين فيها لكنها تتجاوزهما بمراحل وآثار أبعد وأعمق بكثير وذلك من وجهة النظر الاقتصادية الكلية .

البعد القانونى للمديونيات المتعثرة :

فى بعض حالات المديونيات المتعثرة والمتفاقمة والتى لايمكن حلها عمليا لايكون أمام البنك الا إتخاذ الاجراءات القانونية ضد العميل والتنفيذ على الضمانات وبيعها ، ولكن هذا الحل يتطلب الدخول فى إجراءات قانونية وادارية وقضائية طويلة وعقيمة - فى بعض الاحيان - وتستغرق وقتا طويلا ولاتسعف البنوك فى استئداد مستحقاتها من العملاء المتعثرين فى السداد من جهة ، ومن جهة أخرى فإن علم بعض العملاء المتعثرين بطبيعة هذه الاجراءات القانونية قد يفسح المجال لهم للتلاعب بمستحقات البنوك والتسويف وكسب الوقت والمسارعة برفع دعاوى الحساب على البنوك ليغلوا يدها فى التنفيذ على الضمانات ويؤدى ذلك بدوره الى تفاقم حدة المديونية المتعثرة على هؤلاء العملاء .

ولذلك فإن الاطار أو النظام القانونى السائد يمارس تأثيرا لايمكن إغفاله فى زيادة حدة بعض المديونيات المتعثرة والتى صنفتها البنوك بأنها مستحيلة العلاج ويتطلب الامر تصفيتها ببيع الضمانات ، ولكن فى ظل نظام قانونى غير مساند للعملية الائتمانية ، ويؤدى فى أحيان غير قليلة الى وضع العميل المدين فى مركز قانونى أفضل من مركز البنك الدائن ، مما يؤدى الى عدم فعالية الاجراءات القانونية التى تتخذها البنوك ضد عملائها المتعثرين فى أحوال كثيرة ، لذلك فإن الاطار القانونى السائد يجب أن يكون مساندا وبدرجة كبيرة لمنح الائتمان المصرفى بحيث يكون البنك الدائن المرتهن MORTGAGEE فى مركز قانونى ذو تأثير على العميل المدين الراهن MORTGAGOR وليس العكس .

٢- الأسباب التى أدت الى نشأة المديونيات المتعثرة وزيادتها :

نشأت المديونيات المتعثرة وتفاقمت نتيجة لأسباب عديدة ومختلفة ، ولايمكن بطبيعة الحال التعويل بأن أسباب نشأة المديونيات المتعثرة ترجع الى البنك بمفرده أو

العميل بمفرده فى معظم الاحوال ، ولكن لكل حالة من المديونيات المتعثرة طبيعتها وخصائصها وأسبابها ووسائل علاجها وذلك بالرغم من وجود أسباب كثيرة مشتركة وشائعة جدا بين هذه الحالات ، ولذلك فإن الاعتماد على أسلوب واحد لعلاج المديونيات المتعثرة يكون مصحوب دائما بالفشل ، لإن لكل حالة خصائصها المستقلة والتى تميزها عن غيرها الى حد كبير جدا .

كما تفاقمت المديونيات المتعثرة كنتيجة مباشرة لتركها دون تسوية أو علاج لفترة طويلة من الوقت أمتدت لسنوات ، وأدى ذلك الى صعوبة أو استحالة وضع الحلول العملية والقابلة للتطبيق لها ، ونقطة البداية لعلاج المديونيات المتعثرة تكمن فى التعرف على الجذور والأسباب التى أدت الى نشأتها والى تفاقمها ، وأيضا مع توفر الرغبة الجادة فى حلها من جانب البنك والعميل معا .

وترجع أسباب نشأة المديونيات المتعثرة وزيادتها الى مجموعة شائعة من الاسباب هى :

أ- أسباب تتعلق بالبنك .

ب - أسباب تتعلق بالعميل ،.

جـ- أسباب تتعلق بالاوضاع والمتغيرات الاقتصادية السائدة .

وتندرج تحت كل هذه المجموعات الثلاث الرئيسية لأسباب نشأة الديون المتعثرة مجموعة من العوامل والأسباب ، ***ونتناولها فيما يلى بشىء من التفصيل*** .

أ- أسباب تتعلق بالبنك :

نشأت المديونيات المتعثرة وتزايدت نتيجة لأخطاء من جانب البنوك وهذه حقيقة يجب الاعتراف بها والتعامل معها والعمل على عدم تكرار مثل هذه الاخطاء حاليا ومستقبلا ، وهذه الاسباب نشأت عن أخطاء واضحة سواء بالنسبة للدراسات الائتمانية أو فى مرحلة متابعة التسهيلات الائتمانية أو عند تصنيف المديونية كمديونية متعثرة ، ونوجز فيما يلى هذه الاخطاء وفى المراحل المختلفة للعملية الائتمانية :

فى مرحلة الدراسات الائتمانية :

أدى القصور فى اعداد الدراسات الائتمانية الى نشأة المديونيات المتعثرة بشكل متزايد ***ومن أهم صور القصور فى الدراسات الائتمانية والمؤدية للتعثر الصور الاتية*** :

- تجاهل المعايير والاسس الفنية والاعراف المستقرة التى تحكم منح الائتمان المصرفى بدعوى حدة المنافسة زيادة رقم الاعمال وأدى ذلك الى انتاج إئتمان مصرفى غير جيد أو ردىء المستوى تحول بمرور الوقت الى مديونيات متعثرة .

- الفشل فى تحديد الحدود الآمنة للاقتراض عند دراسة الهياكل التمويلية للشمروعات - وخصوصا المشروعات الجديدة - مما أدى الى اعتماد العملاء المتعثرين على الاقتراض فى تمويل نشاطهم بنسبة تزيد عن ٩٠٪ فى حالات غير قليلة وأدى ذلك الى عجزهم عن خدمة ديونهم .

- التركيز على الضمانات وعدم الاهتمام بالتدفقات النقدية المتولدة من النشاط ومدى كفايتها للسداد مع أنها المصدر الرئيسى والاصيل للسداد ويجب دراستها بكل دقة .

- قصور الدراسات التسويقية وعدم توفر البيانات والدراسات التسويقية عن أنشطة تم تمويلها بدون وجود قاعدة معلومات عن الاسواق الخاصة بها .

- عدم التدقيق عند منح التسهيلات لعملاء يتعاملون مع بنوك أخرى مع عدم التحرى عن الاسباب التى أدت الى عدم حصولهم على هذه التسهيلات من البنوك الاخرى التى يتعاملون معها .

- القصور فى اعداد الاستعلامات بالدقة المطلوبة بحيث لاتفصح عن حقيقة مركز العميل فى السوق وسمعته ومدى حرصه على الوفاء بالتزاماته .

- القصور الشديد فى التحليل المالى والاعتماد على مؤشرات غير موضوعية محيطة بالعميل وعلى ضمانات عقيمة وغير منتجة أو مولدة للإيرادات والتدفقات النقدية الكافية .

- النقص الشديد فى الخبرة والتأهيل العلمى لبعض الكوادر الائتمانية والتى تتعامل فى العملية الائتمانية سواء بالنسبة للباحثين أو بالنسبة لمتخذى قرارات منح الائتمان المصرفى .

- القصور والفشل فى تحديد حجم وطبيعة الاحتياجات التمويلية الملائمة لحجم وطبيعة نشاط العميل وتحديد المنتجات الائتمانية الملائمة لنشاطه من حيث الاجل والتكلفة وطريقة السداد .

- تعرض القرار الائتمانى لبعض الضغوط الخارجية والداخلية - وفى أحيان غير قليلة - وعدم المقدرة على تفادى مثل هذه الضغوط .

- القصور فى تقييم الشكل القانونى لنشاط العميل والمخاطر المرتبطة به .

- الافراط فى منح التسهيلات الائتمانية لبعض العملاء اعتمادا على المركز الشخصى والاجتماعى لهم .

- فى مرحلة استخدام التسهيلات الائتمانية :

أدى القصور الواضح فى متابعة استخدام التسهيلات الائتمانية الممنوحة لبعض العملاء من جانب البنك الى المساهمة بشكل وبدرجة لايمكن إغفالها فى نشأة المديونيات المتعثرة وتفاقمها ، حيث أدى ذلك الى عدم إلمام ومعرفة البنك بالتطورات التى لحقت بمراكز عملائها فى السوق والبنوك فى الوقت المناسب والذى يمكن البنك من اتخاذ الاجراءات الملائمة لتصحيح موقف ومسار الائتمان الممنوح لهم ، ***ومن أهم صور القصور فى مرحلة استخدام التسهيلات الائتمانية*** :

- عدم الاهتمام بتجديد الاستعلامات بصورة دورية عن العملاء بعد منحهم التسهيلات الائتمانية مما أدى إلى عدم معرفة البنك بالتطورات التى لحقت بمراكزهم فى السوق والبنوك .

- عدم تحقق البنك من استخدام التسهيلات الائتمانية الممنوحة لبعض عملائه فى الاغراض المحددة لها فى الدراسة الائتمانية ، حيث يؤدى عدم استخدام التسهيلات الائتمانية فى الاغراض المخصصة لها الى أن الدراسة الائتمانية تسير فى إتجاه بينما حقيقة نشاط ومركز العميل يسير فى إتجاه آخر وقد يكون فى اتجاه مضاد للاتجاه الذى سارت فيه الدراسة الائتمانية ، ويؤدى ذلك أيضا الى الاحتمالات الكبيرة والقائمة دائما الى تسرب قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لبعض العملاء وعدم استخدامها فى النشاط بالكامل ، مما يساعد على تحول هذه التسهيلات فى المستقبل القريب جدا الى مديونيات غير جيدة ثم بمرور الوقت تتحول الى مديونيات متعثرة .

- عدم الاطلاع الشهرى على المراكز المجمعة لعملاء التسهيلات الائتمانية يجعل البنك فى موقف لايسمح له بمعرفة تطورات تعاملات عملائه مع البنوك الاخرى المختلفة فى مجال التسهيلات الائتمانية ، وقد يكون موقف العميل إزداد سوء وتفاقم فى البنوك الاخرى والبنك لايعلم هذه التطورات عن مركز عميله ، وترتبط هذه النقطة بموضوع أهمية تجديد الاستعلامات ولكن لاتعد بديلا عنه .

- القصور فى مراقبة حسابات التسهيلات وتحليل اتجاهات حركاتها من حيث

مدى نشاط الحسابات أو مدى ركودها .

- القصور فى تحديث ملفات العملاء بالحصول على البيانات الدورية عن مختلف جوانب نشاطهم .

- القصور فى القيام بالزيارات الميدانية لمقار العملاء لمتابعة سير العمل بها عن قرب .

- القصور فى دراسة ومتابعة حركة الضمانات والتأمين عليها لصالح البنك .

ولاشك أن القصور فى متابعة التسهيلات الائتمانية بعد منحها للعملاء وفى مرحلةالاستخدام يفوت الفرصة على البنوك للتدخل السريع والملائم بالاجراءات التصحيحية المناسبة قبل تحول التسهيلات الى مديونيات متعثرة .

فى مرحلة تصنيف الديون كديون متعثرة :

ومن أهم صور القصور التى تتعلق بالبنك فى مرحلة تصنيف البنك للديون كديون متعثرة (وتلى هذه المرحلة بالطبع المرحلتين السابقتين) أن البنك لم ينظر الى عامل الوقت فى التعامل مع المديونيات المتعثرة بإعتباره من العوامل الحاسمة فى تخفيف حدة التعثر ، وتتضح أهمية تقدير البنك لعامل الوقت فور تصنيفه للديون كديون متعثرة ، فى أن عامل الوقت يتضمن شقين لهما أثارهما البالغة على حدة التعثر ***وتكمن هذه الآثار فى الاتى*** :

الشق الاول : ويتمثل فى تكلفة عامل الوقت بالنسبة للبنك والعميل ، فبالنسبة للبنك يعكس الوقت تكلفة متمثلة فى تجميد هذه الاموال وحبسها عن التدفق واعادة الاستثمار وركودها فى مديونيات متعثرة ، وبالنسبة للعميل يعكس عامل الوقت زيادة عبء المديونية عليه بمرور الوقت ، فكلما كان التدخل مبكرا كلما كان ذلك أفضل بالنسبة للبنك والعميل معا .

والشق الثانى : يتمثل فى ازدياد وثقل عبء المديونية بمرور الوقت مما يؤدى الى إستحالة وصعوبة وضع الحلول الملائمة لعلاجها والاضطرار الى تصفية النشاط وبيع الضمانات وهذا الحل يعكس غالبا خسائر بالنسبة للبنك والعميل معا .

لذلك فإن التدخل المبكر لمعالجة المديونيات المتعثرة أمر فى غاية الأهمية بالنسبة لكل من البنك والعميل ومن هنا فإن عامل الوقت يمكن أن يخفف من ثقل وحدة المديونيات المتعثرة .

ب - أسباب تتعلق بالعميل :

وبالاضافة الى أسباب نشأة المديونيات المتعثرة من جانب البنك ، توجد العديد من الاسباب التى أدت الى نشأة هذه المشكلة وتفاقمها وتتعلق هذه الاسباب بالعميل المدين من حيث إمكانياته المالية والادارية والسلوكية ***وتتلخص هذه الاسباب فى المجموعة الاتية*** :

- عدم توفر المقدرة الادارية والتنظيمية فى بعض العملاء أدى الى عدم سيطرتهم الكاملة والفعالة على أنشطتهم ، وأنعكس ذلك فى صورة قصور وضعف فى الاداء أدت الى تراجع مراكزهم المالية ومراكزهم فى السوق ، ***ومن أهم صور ضعف المقدرة الادارية والتنظيمية للعميل*** :

- عدم إمساك العميل لحسابات مالية منتظمة تؤدى الى إتاحة البيانات والمعلومات الكاملة عن النشاط بالشكل الذى يخدم سياساته المالية والتشغيلية والتسويقية ، ففى ظل عدم وجود نظام محاسبى جيد يتيح المعلومات الخاصة بالمشتريات والمخازن والمبيعات والاعباء التمويلية ، يصبح اعتماد العميل فى ادارة نشاطه عملية قوامها العشوائية والتخبط ويستحيل فى ظل هذا الوضع سيطرة العميل على نشاطه وترشيد استثماراته المالية .

- يؤدى عدم وجود البيانات المالية المختلفة عن النشاط الى ادارة المخزون السلعى بدون تخطيط سليم ، وينعكس ذلك على الاستثمارات العاطلة والراكدة فى المخزون السلعى وضعف معدلات دورانه ، وينعكس ذلك على كل من المركز الجارى للعميل ومركز السيولة فى صورة ضعف فى نسب التداول والسيولة تؤثر بالسلب على مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته الجارية .

- يصعب أيضا فى ظل عدم وجود نظام محاسبى للنشاط التخطيط الجيد وحساب تكلفة وأعباء الاقتراض واعداد التدفقات النقدية والتخطيط المالى بصفة عامة ، مما يؤدى الى ضعف الاداء المالى للمشروع وعدم المقدرة على الموازنة بين الاستخدامات والموارد المالية بفاعلية .

- ويؤدى ضعف المقدرة الادارية والتنظيمية للعميل بشكل عام الى عدم مقدرته على تبنى السياسات المالية والتشغيلية والتسويقية الملائمة للنشاط والتى تكفل له الاستمرار والنمو .

- ضعف الخبرة أو عدم توفرها فى العميل لإدارة النشاط وتسيير أموره ، والمقصود بعامل الخبرة هنا هو الخبرة الفنية فى النشاط ، فبعض العملاء أقاموا

مشروعات بعيدة تماما عن نطاق خبراتهم وتخصصاتهم فى مجال الاعمال وبالتالى فإن ضعف الخبرة الفنية للعميل ينعكس فى صورة تراجع أو النشاط .

– ضعف المقدرة التسويقية لبعض العملاء لتسويق انتاجهم بمعدلات مرضية وقد يرجع ذلك لأسباب متعددة أهمها ، صعوبة المنافسة ، ارتفاع تكلفة المنتجات ، انتاج منتجات غير جيدة ، عدم وجود الامكانيات المالية لمنح العملاء الائتمان والتسهيلات اللازمة لذلك ، وينعكس ضعف المقدرة التسويقية على أرباح المنشآت فى صورة تراجع أو تحقيق خسائر تؤدى الى التوقف عن السداد وعدم المقدرة على خدمة ديونهم .

– إنخفاض الانتاجية PRODUCTIVITY لبعض المشروعات وذلك يرجع الى عدم الكفاية الفنية والتشغيلية والدراية الكاملة بطبيعة النشاط وقصور الكوادر الفنية أدى الى ضعف انتاجية الاستثمارات الموظفة فى هذه المشروعات بشكل عام وإنعكس ذلك فى صورة ضعف فى الايرادات والتدفقات النقدية المتولدة من هذه الاستثمارات بالدرجة التى أعجزتها عن المحافظة عليها وخدمة ديونها .

– عدم استخدام العملاء لجزء من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم فى الاغرض المخصصة لها أو تسرب LEAKAGE هذه التسهيلات من النشاط وبالتالى فإن هذه التسهيلات الائتمانية التى تسربت من النشاط أصبحت تسهيلات غير منتجة وغير موظفة فى النشاط ولها بالطبع تكلفتها وأعبائها ومن المنطقى إنعدام المقدرة على الوفاء بها لإنها تسربت خارج النشاط ، ويسأل البنك أيضا مع العميل عن هذا الجانب بطبيعة الحال لقصور المتابعة على إستخدام التسهيلات الائتمانية بعد منحها .

– **التغيرات السريعة فى الشكل القانونى للنشاط :**

تؤدى التغيرات السريعة فى الشكل القانونى للنشاط وخصوصا فى المنشآت الفردية وشركات الاشخاص الى التأثير على استقرار نشاطها وتراجعه ***ومن أمثلة هذه التغيرات فى الشكل القانونى :***

– وفاة صاحب المنشأة الفردية وعدم وجود الوريث المؤهل إداريا وفنيا لادارة النشاط وتسيير أموره .

– خروج ودخول شركاء جدد فى شركات الاشخاص وعلى فترات قريبة وخصوصا خروج الشركاء المؤهلين ودخول الشركاء غير المؤهلين فنيا واداريا لإدارة

النشاط .

– الخلافات بين الشركاء فى شركات الاشخاص وآثارها المختلفة على النشاط واستقراره .

– وينطبق ذلك أيضا على الشركات المساهمة المغلقة .

وذلك بالاضافة الى بعض الانحرافات السلوكية لبعض العملاء (وتشمل لعب الميسر وتناول المخدرات وكافة صور الانحرافات السلوكية الاخرى) ، وبالاضافة الى الحالة الصحية والعمرية والثقافية للعميل ، كل هذه العوامل تكون لها إنعكاساتها على قضية المديونيات المتعثرة .

ولاينحصر التعثر بطبيعة الحال فى أحد أو بعض أو كل هذه الاسباب الخاصة والمرتبطة بكل من البنك والعميل ، بل تعد هذه الاسباب الأكثر شيوعا والمؤدية الى التعثر ، ولكن بالرغم من ذلك فإن تناول قضية المديونيات المتعثرة يجب أن يتم ببحث كل حالة على حدة ، لإن لكل حالة – كما سبق الاشارة – لها خصائصها وظروفها التى تميزها عن الحالات الاخرى .

ولاتقتصر أسباب التعثر على الاسباب المتعلقة بكل من البنك والعميل فقط بل تمتد لتشمل أسباب وعوامل ليس للعميل أو البنك اليد العليا فى السيطرة عليها ، وهذه العوامل تتعلق بالاوضاع والمتغيرات الاقتصادية السائدة، ***ونتناولها فيما يلى*** :

جـ -أسباب تتعلق بالأوضاع والمتغيرات الاقتصادية السائدة :

أيضا من الاسباب التى أدت الى نشأة المديونيات المتعثرة وتفاقمها بعض الاوضاع والمتغيرات الاقتصادية ECONOMIC VARIABLES المختلفة والتى سادت فى الاقتصاد المصرى وخصوصا فى عقد الثمانينات من هذا القرن ومن أهم هذه المتغيرات سعر الصرف للعملات الاجنبية مقابل الجنيه المصرى فإرتفاع أسعار الصرف بمعدلات كبيرة وزاحفة CREEPING خلال هذه الفترة أدى الى آثار سلبية كبيرة على العديد من المشروعات وأفقدها المقدرة على السيطرة على أنشطتها المختلفة ومن أهم الاثار التى مارسها ارتفاع أسعار العملات الاجنبية (وخصوصا الدولار الامريكى) مقابل الجنيه المصرى ***خلال فترة الثمانينات الاثار الاتية*** :

– أدى ارتفاع أسعار صرف العملات الاجنبية مقابل الجنيه المصرى الى ارتفاع وزيادة التكاليف الاستثمارية للمشروعات المختلفة عن قيمة التكاليف الاستثمارية المخطط لها وبنسب إنحرافات DEVIATIONS كبيرة ، وتتطلب تمويل هذه الفجوة GAP الاعتماد المتزايد على التسهيلات الائتمانية من البنوك فإتسعت وتزايدت هذه

الفجوة ، مما أدى الى خلق مشروعات ذات هياكل تمويلية مختلة ومشوهة وتعتمد بدرجة كبيرة جدا وخطيرة جدا على الاقتراض بأنواعه المختلفة ، وساعد ذلك فى نشأة المديونيات المتعثرة وتفاقمها بمرور الوقت .

– كما أدى ارتفاع أسعار صرف العملات الاجنبية مقابل الجنيه المصرى – خلال نفس الفترة – أيضا الى ارتفاع تكلفة الانتاج PRODUCTION COSTS للمشروعات التى تعتمد منتجاتها على مكونات مستوردة IMPORTED COMPO-NENTS من الخامات ومستلزمات الانتاج بدرجة كبيرة ، مما أدى الى اعتماد هذه المشروعات على التسهيلات الائتمانية لمواجهة تمويل هذه التكاليف الزائدة، وازدادت مديونياتها للبنوك نتيجة لهذا العامل .

– قامت بعض المشروعات بالاقتراض من البنوك بالعملات الاجنبية وعلى أساس السداد بالعملات الاجنبية أيضا ، وفى ظل الارتفاعات المتوالية والزاحفة والمفاجئة لأسعار صرف العملات الاجنبية مقابل الجنيه المصرى تضاعفت مديونيات هذه الشركات للبنوك بالعملات الاجنبية نتيجة لزيادة أسعار صرف قيمة هذه العملات بنبسب لا دخل للبنوك أو للعملاء فى تحديدها أو فى السيطرة عليها ، وبالتالى تحولت هذه المديونيات الى مديونيات متعثرة بمرور الوقت .

– كما أدى الارتفاع فى أسعار صرف العملات الاجنبية مقابل الجنيه المصرى (وفى ظل نقص العملات الاجنبية) الى ظهور الطاقات العاطلة ونقط الاختناق BOTTLENECKS بالنسبة للمشروعات التى تعتمد على خامات ومكونات مستوردة لعدم توفر التمويل الكافى للتشغيل من جهة ، ولارتفاع تكلفة الانتاج وعدم مقدرتها على منافسة المنتجات الاجنبية من جهة أخرى ، وأدت هذه الاوضاع الى تراجع ارباح هذه المشروعات وعدم مقدرتها على خدمة ديونها وبمرور الوقت تحولت الى مديونيات متعثرة .

ولقد أدى أنشاء السوق المصرفية وتصحيح مسار الاقتصاد المصرى الى عدم تعرض المشروعات لمثل هذه الاوضاع نتيجة لضعف سعر صرف الجنيه المصرى مقابل العملات الاجنبية .

وبعد استعراض الأسباب التى أدت الى تعثر بعض المشروعات ، سواء كانت أسباب متعلقة بالعميل أو بالبنك أو بالاوضاع والمتغيرات الاقتصادية السائدة ، من الضرورى الاشارة الى أن هذه الاسباب لايمكن فصلها عن بعضها البعض أو إعطاء أى منها أهمية أو أفضلية على الاخر عند تحليل ومناقشة موضوع المديونيات المتعثرة

وذلك يرجع الى أن الدين المتعثر قد ينشأ نتيجة لسبب واحد من هذه الاسباب أو نتيجة لبعض هذه الاسباب مجتمعة ، وقد يؤدى تأثير أحد هذه الاسباب على سبب آخر فى تفاقم الدين المتعثر ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، قد ينشأ الدين المتعثر لخطأ من جانب البنك فى الدراسة وفى ظل أوضاع ومتغيرات اقتصادية غير مواتية UNFAVORABLE يتفاقم الدين المتعثر ويصبح من الديون التى لا حل لها الا بالتصفية وبيع الضمانات .

لذلك يجب أن يخضع بحث الديون المتعثرة لبحث دقيق وموسع وموضوعى لإن ذلك هو نقطة البداية أو المدخل الصحيح لتناول هذه المشكلة ووضع الحلول المقترحة والقابلة للتنفيذ لكل حالة على حده .

المبحث الثانى

أساليب التعامل مع المديونيات المتعثرة

تمهيــــد :

تختلف الأساليب الخاصة بالتعامل مع المديونيات المتعثرة وذلك بإختلاف حدتها ودرجة تفاقمها وبإختلاف الاسباب التى أدت الى نشأتها وتطورها ، ولايوجد أسلوب نمطى أو نموذج PATTERN يصلح للتعامل مع المديونيات المتعثرة فى جميع الحالات ، بل يختلف أسلوب التعامل بالضرورة من حالة الى أخرى وفقا لظروفها وخصائصها المختلفة ، ومع هذا فإنه يمكن تحديد مجموعة من الاساليب للتعامل مع المديونيات المتعثرة وفقا لظروف معينة لكل حالة منها .

وقبل تحليل حالة العميل المتعثر بالبحث والدراسة من جانب البنك ، يجب أن توجد الرغبة الجادة لدى كل من البنك والعميل لحل المشكلة ، فبدون وجود هذه الرغبة الجادة غالبا ما يكون التعامل مع الدين المتعثر مصحوبا بالفشل وذلك بالرغم من إتباع البنك للاجراءات والاسلوب العلمى الصحيح والملائم للتعامل مع الدين المتعثر .

ولاشك أن سرعة تدخل البنك لوضع سبل العلاج للديون المتعثرة يؤدى الى امكانية السيطرة على بعض هذه المديونيات المتعثرة ويساعد بدرجة كبيرة على عدم تفاقمها بمرور الوقت .

ونقطة البداية فى التعامل مع المديونيات المتعثرة تحليل ودراسة كل حالة حدة وبمنتهى الدقة والعمق وذلك للوصول الى الاسباب التى أدت الى التعثر والاعتراف بهذه الاسباب حتى لو كانت ناتجة عن أخطاء البنك فى الدارسة ، وقد أهتمت البنوك بهذه المشكلة وتوليها حاليا عناية خاصة ، وقد أنشأت بعض البنوك ادارات متخصصة لبحث ودراسة وتسوية الديون المتعثرة القائمة لديها وذلك فى محاولة جادة لاستعادة اموالها المتجمدة فى هذه المديونيات المتعثرة ، وسنتناول موضوع التعامل مع المديونيات المتعثرة *من خلال النقاط الاتية* .

١ – الاطار العام للتعامل مع المديونيات المتعثرة .

٢ – الاساليب المختلفة للتعامل مع المديونيات المتعثرة .

ونتناول فيما يلى كل منها بشىء من التفصيل .

١ –الاطار العام للتعامل مع المديونيات المتعثرة :

يتضمن الاطار العام للتعامل مع المديونيات المتعثرة الخطوط العريضة التى يتحرك

البنك خلالها عند التعامل مع المديونيات المتعثرة ، ***ويتضمن هذا الاطار العام ما يلى*** :

أ- الاجراءات الاولية للتعامل مع المديونيات المتعثرة .

ب - المراحل المختلفة لتسوية المديونيات المتعثرة .

جـ - الاتجاه المبدئى للبنك فى التعامل مع المديونيات المتعثرة .

د - الجهاز الفنى المختص بالتعامل مع المديونيات المتعثرة .

ونتناول فيما يلى كل منها بشيء من التفصيل .

أ-الاجراءات الاولية للتعامل مع المديونيات المتعثرة :

تتضمن الاجراءات الاولية التى يتخذها البنك للتعامل مع المديونيات المتعثرة مجموعة من الاجراءات الأساسية واللازمة للتعامل مع هذه المديونيات ، وتطبق هذه الاجراءات الاولية على جميع المديونيات المتعثرة القائمة لدى البنك دون التفرقة بينها لإن هذه الاجراءات تعد بمثابة اجراءات أولية يتخذها البنك حيال جميع المديونيات المتعثرة القائمة لديه وذلك تمهيدا لتشخيص DAIGNOSIS وتحليل أدق لكل حالة على حدة ، ويجب أن تخضع جميع المديونيات المتعثرة لمثل هذه الاجراءات الاولية ***وتتضمن هذه الاجراءات الخطوات التالية*** :

- تحليل وتشخيص الاسباب التى أدت الى تعثر العميل وتحديد هذه الاسباب بدقة بالغة سواء كانت متعلقة بالعميل نفسه أو متعلقة بأخطاء من جانب البنك من حيث قصور الدراسة أو المتابعة أو متعلقة بالاوضاع الاقتصادية المختلفة وتحديد مواطن الضعف فى مركز العميل ونشاطه .

- اعادة تقييم RE EVALUATION مستوى المخاطر الائتمانية بناء على تحديث المعلومات والبيانات عن موقف هذه الديون المتعثرة واستطلاع أراء الخبراء المتخصصين إذا لزم الأمر لذلك وتحديد مدى أستعداد البنك وتوافق سياسته الائتمانية لإستيعاب هذه المستويات المرتفعة من المخاطر الائتمانية المعاد تقيمها .

- تجنيب الفوائد المحتسبة على هذه المديونيات وعدم اضافتها الى إيرادات البنك اعتبارا من بداية تصنيف الدين كدين متعثر مع تكوين المخصصات اللازمة والكافية وفقا للسياسة الائتمانية والمحاسبية المتبعة بالبنك .

- اعادة تقييم الموقف القانونى للضمانات وسلامة مستندات البنك واعادة تقييم الضمانات وذلك لتحديث مركز وموقف الضمانات التى تحت يد البنك على ضوء

تعثر العميل .

– وضع نظام أو خطة للعمل بالاجراءات التصحيحية والحلول وتحديد الجهاز الفنى المسئول عن تنفيذها والاقرار عنها للمستويات الادارية العليا بالبنك .

وتنبثق من هذه الاجراءات الاولية مجموعة من المراحل المتتالية لتسوية المديونيات المتعثرة ، وهذه المراحل أكثر تحديدا من الاجراءات الاولية والتى تعد بمثابة خطوط واتجاهات عريضة ، أما المراحل فهى مراحل محددة ومتتالية .

ب – المراحل المختلفة لتسوية المديونيات المتعثرة :

يتطلب تسوية المديونيات المتعثرة مرورها بثلاث مراحل رئيسية ويتخلل كل مرحلة منها مجموعة من الاجراءات والدراسات التحليلية والمناقشات والمفاوضات مع العميل *وتتضمن هذه المراحل الاتى* :

المرحلة الاولى : تحليل وتشخيص أسباب التعثر ورصد نقاط الضعف .

المرحلة الثانية : تحديد الاسلوب الملائم للتعامل مع الحالة المتعثرة .

المرحلة الثالثة : متابعة التنفيذ والاستفادة العملية من الحالة المتعثرة .

ونتناول فيما يلى كل منها بشىء من التفصيل

المرحلة الاولى : تحليل وتشخيص أسباب التعثر ورصد نقاط الضعف :

والهدف من هذه المرحلة تحديد الاسباب التى أدت الى تعثر العميل بدقة شديدة سواء كانت أسباب متعلقة بالعميل أو بالبنك أو بالعميل والبنك معا أو أسباب خارجة عن ارداة كل من البنك والعميل وتتعلق بأوضاع اقتصادية معينة ، وبالكشف عن هذه الاسباب يمكن رصد نقاط الضعف المختلفة فى مركز العميل وبوضوح وذلك تمهيدا لاتخاذ الوسيلة أو الوسائل الملائمة لعلاجها ، *وتعتمد مرحلة تحليل وتشخيص الديون المتعثرة على الخطوات الاتية* :

– اعادة دراسة الملف الائتمانى للعميل بصورة دقيقة ومركزه بمعرفة المسئول عن بحث الحالة ، ونود الاشارة الى أن اعادة دراسة الملف ليس الهدف منها تصيد للأخطاء ولكن الهدف منها بدء تحليل المشكلة من منشأها وجذورها ، ويرتبط بإعادة دراسة الملف الائتمانى للعميل تحليل ودراسة حسابات تسهيلاته المختلفة وحركتها منذ بدء التعامل وذلك بغرض استخلاص المؤشرات التى تساعد على وضع الحلول الملائمة للمشكلة .

– دراسة موقف الضمانات الحالية وتحليلها من حيث :

– مدى كفايتها للوفاء بقيمة المديونية .

– قابليتها للتسييل وكم من الوقت تستغرق عملية التسييل .

– تكلفة التسييل من حيث الوقت والجهد والتكاليف المالية .

– مدى توثيق الضمانات وموقف البنك القانونى تجاهها .

– عمل استعلام جديد وحديث عن العميل ويكشف بمنتهى الدقة والوضوح عن الجوانب التالية وبدون ***استخدام العبارات المبهمة ويتضمن*** :

– موقف العميل فى الانتظام فى السداد مع البنوك الاخرى (إن وجد) .

– موقف العميل من حيث الانتظام والالتزام فى التعامل مع الموردين وفى السوق بصفة عامة – هل قام العميل برفع دعوى ضد البنك أو البنوك الاخرى أم لا ؟

– بيان بالشيكات المرتدة وهل تم سدادها أم لا ؟ وهل توجد قضايا مرفوعة ضده بسبب أحد أو بعض هذه الشيكات ؟

– بيان بالبروتستات المقيدة على العميل فى آخر خمس سنوات وهل توجد قضايا مرفوعة ضده لإشهار إفلاسه بسبب هذه البروتستات ؟

– موقف العميل من الحجوزات الحكومية (ضرائب ، تأمينات ، جمارك .. الخ)

– الملاءة المالية للعميل ***وتشمل*** :

بيان بالاملاك وكافة المنقولات التى يملكها (هو وزوجته وأولاده القصر) .

– مركزه فى السوق التى يعمل فيها ، – القضايا المختلفة المرفوعة ضده من الغير .

وهذه المعلومات فى غاية الاهمية بالنسبة للتعامل مع المديونيات المتعثرة وكلما توفرت بالدقة الكاملة كلما ساعد ذلك على وضع الحلول المناسبة .

– دراسة وبحث موقف العميل من الديون الممتازة وتشمل الرهونات المقيدة عليه من البنوك والجهات الاخرى ، الموقف الضريبى للعميل ، موقف العميل من سداد مستحقات التأمينات الاجتماعية ، وذلك نظرا لإن هذه العوامل فى غاية الخطورة بالنسبة للعميل المتعثر نظرا للإحتمالات القائمة دائما لقيام أحد هذه الجهات بالحجز على نشاط العميل ويترتب على ذلك فى أحوال كثيرة تحول

المديونية المتعثرة الى ديون معدومة .

– التفاوض مع العميل والاستماع اليه ومعرفة وجهه نظره وتصوره وامكانياته لحل المشكلة ، والزيارات الميدانية لمقر نشاط العميل وتفقده على الطبيعة ومناقشة العميل فى مختلف ملابسات حالته ونشاطه والحصول على جميع المعلومات الخاصة بمختلف نواحى النشاط .

– دراسة موقف نشاط العميل الحالى وتحديد نقط الضعف وتحديد مدى إمكانيات تحسن أداؤه مستقبلا بغرض تقييم الامكانيات المحتملة لتوليد النشاط للتدفقات النقدية .

–البحث عن الانشطة الاخرى التى يملكها أو يشارك فيها العميل مع الغير ومدى نجاحه أو فشله فى ادارتها .

– الاطلاع على المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية للعميل وتطوره منذ بدء التعامل مع البنك وحتى الوقت الحاضر لمعرفة مدى تطور وحالة مديونيته للبنوك وإنعكاساتها المختلفة على نشاطه .

وتنتهى هذه المرحلة بتشخيص دقيق يكشف عن أسباب تعثر العميل ومواطن الضعف فى نشاطه والاحتمالات التى تؤكدها دلائل موضوعية على مدى تحسن أوضاع العميل ونشاطه فى المستقبل من عدمه .

وبإنتهاء هذه المرحلة تبدأ المرحلة التالية لها وهى مرحلة تحديد الاسلوب الملائم للتعامل مع الحالة المتعثرة .

المرحلة الثانية : تحديد الاسلوب الملائم للتعامل مع الحالة المتعثرة :

تلى هذه المرحلة الاولى والسابقة ، فبعد تشخيص وتحليل المشكلة والاسباب التى ادت الى تعثر العميل ، يتم تحديد الاسلوب الملائم للتعامل مع المديونية المتعثرة ، ويختلف هذا الاسلوب بطبيعة الحال من حالة الى أخرى بإختلاف طبيعة ومدى تفاقم كل حالة ، ويتضمن الاسلوب الملائم للتعامل مع الحالة المتعثرة خطة أو برنامج زمنى محدد للسداد أو التصفية الكلية أو الجزئية للنشاط والضمانات ، والعامل الحاسم فى تحديد الاسلوب الملائم للتعامل مع العميل المتعثر يعتمد فى المقام الاول على مدى استيعاب الاسباب التى قادته الى التعثر ، ولاشك أن التعامل مع المديونيات المتعثرة يتطلب مهارات عالية وكفاءات كبيرة جدا سواء فى التحليل والاستنتاج والمفاوضات مع العملاء وفى حالة وجود ندرة فى هذه الكوادر والكفاءات فإن احتمالات الفشل فى التعامل مع المديونيات المتعثرة تكون كبيرة ،

ويعنى الفشل فى التعامل مع بعض المديونيات المتعثرة الخسائر المؤكدة للبنك وللعميل وللاقتصاد القومى ككل ، وقد يتضمن اسلوب التعامل مع الحالة المتعثرة تسوية تتضمن تنازل البنك عن جزء من المديونية المتعثرة .

المرحلة الثالثة : متابعة التنفيذ والاستفادة العملية من الحالة المتعثرة :

بعد تشخيص وبحث المشكلة وتحديد الاسلوب الملائم للتعامل معها ، تتضمن هذه المرحلة **شقين** :

الشق الاول :

ويتضمن متابعة العميل فى تنفيذ شروط الاتفاق وفقا للاسلوب الذى قرره البنك فى تسويه أو جدولة مديونيته وتعتمد هذه المتابعة ***على الاجراءات الاتية*** :

– اعداد موقف يومى لحركة الايداع بحسابات العميل .

– اعداد تقرير أسبوعى أو نصف شهرى أو شهرى يتضمن مختلف جوانب نشاط العميل (الانتاج ، التسويق ، التحصيل .. الخ) .

– إعداد موقف لمدى الانتظام فى سداد دفعات الجدولة أو الستوية أو التيسير طبقا للشروط المتفق عليها فى اطار حل المشكلة .

– وتستمر هذه العملية حتى يتم الوفاء برصيد المديونية بالكامل .

الشق الثانى :

ويتضمن الاستفادة العملية من الاسلوب الذى تم اتباعه فى علاج الحالة المتعثرة فى التعامل مع حالات اخرى مماثلة ، ووضع الاسباب التى ادت الى تعثر العميل أمام الباحثين بالادارات الائتمانية ومتخذى قرارات منح الائتمان المصرفى بالبنك للاستفادة العملية منها وعدم تكرارها بشكل أو بأخر مع عملاء آخرين حاليا ومستقبلا .

جـ – الاتجاه المبدئى للبنك فى التعامل مع المديونيات المتعثرة :

يعد تحليل وتشخيص حالات الديون المتعثرة والتعرف على أسباب نشأتها وتفاقمها فإن البنك يسلك أحد ثلاث اتجاهات رئيسية للتعامل مع المديونيات المتعثرة وتتلخص هذه ***الاتجاهات الثلاثة فى الاتى*** :

الاتجاه الاول : تصفية النشاط وبيع الضمانات واتخاذ الاجراءات القانونية ضد العميل :

ويسلك البنك مثل هذا الاتجاه عندما تسفر دراسة حالة المديونية المتعثرة عن كونها غير قابلة للحلول العملية وفى فترة معقولة من الوقت (قد تصل الى خمس سنوات فى بعض الاحيان) حيث يكون من الافضل لكل من البنك والعميل تصفية النشاط وتسييل الضمانات واستخدام حصليتها فى سداد الدين المتعثر واتخاذ الاجراءات القانونية للحفاظ على حقوق البنك ، وهذا الاتجاه يتخذ من جانب البنك فى حالة عدم قابلية مشكلة العميل المتعثر للحل .

الاتجاه الثانى : تعويم العميل المتعثر FLOATING :

ويسلك البنك هذا الاتجاه عندما تسفر دراسة حالة المديونية المتعثرة عن كونها غير متفاقمة وقابلة للحل فى فترة قصيرة (خلال سنة أو سنتين) ويكون أحد الاسباب الرئيسية فى نشأتها وتطورها عجز أو نقص السيولة النقدية لدى العميل مع توفر المؤشرات الكافية لنهوض العميل من عثرته وانطلاق نشاطه فى حالة توفر السيولة النقدية وبشرط عدم وجود دائنين آخرين للعميل وخصوصا الديون الممتازة ، فإن البنك يتجه فى مثل هذه الحالة الى منح العميل تسهيلات ائتمانية جديدة لتعويمه ويتم استخدام هذه التسهيلات الائتمانية تحت الاشراف الدقيق واللصيق من جانب البنك .

الاتجاه الثالث : الجدولة أو التسوية مع العميل :

ويسلك البنك هذا الاتجاه عندما تسفر دراسة حالة المديونية المتعثرة عن كونها غير معوقة لنشاط العميل بالكامل وظهور مؤشرات واضحة تكشف عن إحتمالات استمرار نشاط العميل وتحسن أداؤه فى المستقبل بإتباع سياسات جديدة لتصحيح مسار العميل ، ويتم اتباع هذه السياسات فى ادارة النشاط تحت الاشراف الكامل للبنك ، وفى مثل هذه الحالات يقوم البنك بإعادة جدولة المديونية DEBTS RES-CHEDULING المستحقة على العميل أو اعداد تسوية مع العميل تتضمن تنازل البنك عن جزء من الفوائد أو أصل الدين ، وتتحدد دفعات هذه الجدولة أو التسوية بناءا على دراسة عميقة ودقيقة للتدفقات النقدية المتوقعة من النشاط وتوقيت تحققها .

ويندرج تحت هذه الاتجاهات أساليب مختلفة وتفصيلية للتعامل مع المديونيات المتعثرة وستكون مضوع المبحث القادم بإذن الله .

د- الجهاز الفنى المختص بالتعامل مع المديونيات المتعثرة :

يجب أن تتوفر فى الجهاز الفنى أو الكوادر التى تتولى مسئولية بحث وتحليل ودراسة المديونيات المتعثرة مهارات وامكانيات معينة تؤهلهم للتعامل الكفء مع هذه المهمة الصعبة ، ونجد أن بعض البنوك تقوم بإسناد هذه المسئولية لبعض المحامين بالادارات القانونية وهذا يخرج بالطبع عن طبيعة وخبرة رجل القانون ، فدور رجال القانون والمحامين فى التعامل مع المديونيات المتعثرة يقتصر على الحالات التى يقرر البنك فيها اتخاد الاجراءات القانونية ضد العملاء المتعثرين ، فمن هنا يبدأ دور الادارات القانونية فى التعامل مع المديونيات المتعثرة ، ويتطلب التعامل مع المديونيات المتعثرة ***المهارات الاتية*** :

- الخبرة الائتمانية الجيدة .
- المستوى العلمى والاكاديمى الجيد (يفضل الحاصلين على الدراسات العليا) .
- المقدرة على التحليل والاستنتاج .
- المقدرة على التفاوض .
- المقدرة على تفادى الضغوط .
- المقدرة على اتخاذ القرار وعدم التردد .
- أن تكون لديه رؤية وأسلوب عمل .
- أن يكون ملما بالتطورات الاقتصادية والمصرفية .
- أن يتصف بالمرونة وسعة الافق .
- أن يكون ذو سلوك قويم .

٢- الاساليب المختلفة للتعامل مع المديونيات المتعثرة :

نتناول فى هذا الجزء الاساليب الفنية المختلفة للتعامل مع المديونيات المتعثرة، وتختلف هذه الاساليب بطبيعة الحال بإختلاف حالات العملاء المتعثرين ، وسنتناول فيما يلى أهم الوسائل الشائعة للتعامل مع المديونيات المتعثرة ، وقد يتبع البنك أحد أو بعض هذه الوسائل معا بالنسبة للحالة الواحدة ، ويأتى تناول هذه الاساليب بعد التعرف على الاسباب المختلفة للتعثر والاطار العام للتعامل مع المديونيات المتعثرة *ومن أهم أساليب التعامل مع المديونيات المتعثرة*

الاساليب الاتية :

أ- تسييل الضمانات دون تصفية النشاط بالكامل .

ب - اتخاذ الاجراءات القانونية ضد العميل أو السعى لاشهار افلاسه .

جـ - اعادة جدولة المديونية أو اعداد تسوية ودية مع العميل المتعثر .

د- منح العميل تسهيلات ائتمانية جديدة .

هـ - تقديم وقبول ضمانات اضافية جديدة .

و- تصحيح الهيكل التمويلى وهيكل المديونية .

ر- حوالة الدين المتعثر .

ز- تعيين ادارة جديدة للمشروع المتعثر .

ل- اعادة تنظيم المشروع المتعثر تحت اشراف البنك .

ن - تحويل المديونية الى مشاركة للبنك.،

س - اعادة تنظيم المشروع المتعثر تحت اشراف بنك آخر .

ونتناول فيما يلى كل من هذه الاساليب بشىء من التفصيل :

أ-تسييل الضمانات دون تصفية النشاط بالكامل :

يقوم البنك بإتخاذ هذا الاسلوب فى التعامل مع المديونيات المتعثرة عندما تكشف دراسة حالة العميل المتعثر عن عدم كفاية التدفقات النقدية فى المستقبل للوفاء بالمديونية ويكون تحت يد البنك الضمانات القابلة للتسييل بتكلفة تسييل وسرعة معقولة وذلك دون أن يترتب على تسييل هذه الضمانات تصفية نشاط العميل بالكامل ، ويكون هذا الاسلوب ملائما فى الحالات التى تسفر دراستها عن كفاية وقابلية الضمانات للتسييل ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، اذا كان جزء كبير من الدين أو الدين بالكامل مغطى ببضائع فى المخازن ويسفر تقييمها عن ارتفاع قيمتها السوقية عن قيمتها الدفترية ، فإن عملية تسييل الضمانات فى تلك الحالة تكون ملائمة لاستعادة البنك لجزء من أمواله وعمل جدولة أو تسوية أو تيسير بالجزء المتبقى منها أو بالجزء الغير مغطى بضمانات قابلة للتسييل ويلائم هذا الاسلوب بطبيعة الحال المديونيات المتعثرة الغير متفاقمة نسبيا بدرجة أكبر من ملائمته للمديونيات المتعثرة المتفاقمة .

ب- إتخاذ الاجراءات القانونية ضد العميل أو السعى لاشهار إفلاسه :

يضطر البنك لاستخدام هذا الاسلوب عندما تسفر دراسة حالة العميل المتعثر عن كونها غير قابلة للحل وفى وقت معقول ، ومن الافضل للبنك والعميل معا تصفية النشاط بالكامل عن طريق اتخاذ الاجراءات القانونية ضد العميل المتعثر ، ويلائم هذا الاسلوب حالات المديونيات المتعثرة للعملاء الذين لايبدون تجاوبا جادا في التعاون مع البنك لحل مشكلات ديونهم المتعثرة ، أو العملاء الذين يسارعون برفع دعاوى الحساب ضد البنوك للتشكيك فى حساباتهم بالبنك وكسب الوقت ، كما يلائم هذا الاسلوب العملاء الذين تكشف دراسة حالاتهم المتعثرة عن تردى وانهيار لمراكزهم فى السوق والبنوك وتجاه الديون الممتازة ، أو العملاء الذين تتوفر لهم ممتلكات خاصة وملاءة مالية خارج نطاق النشاط المتعثر ولايبدون رغبة وتجاوب فى التعاون مع البنك .

ففى مثل هذه الحالات يكون اتخاذ أى اسلوب آخر للتعامل مع المديونيات المتعثرة مضيعة للوقت وذلك لتفاقم الحالة بمرور الوقت ، والاسلوب الملائم للتعامل مع مثل هذه الحالات اتخاذ الاجراءات القانونية من جانب البنك ضد العميل للتنفيذ على الضمانات أو السعى لإشهار أفلاسه وبالاضافة الى ماسبق يلائم هذا الاسلوب فى التعامل مع المديونيات المتعثرة للتنفيذ على الضمانات ، عندما تكون طبيعة الضمانات تخضع فى قيدها وتوثيقها لاجراءات رسمية (كالرهن التجارى والرهن العقارى) ، وتستغرق اجراءات التنفيذ على مثل هذه الانواع من الضمانات وقتا طويلا وعادة ما يكون النظام القانونى السائد غير مساند لعملية التنفيذ على الضمانات بالشكل الذى يتيح للبنك سرعة التنفيذ على الضمانات واستئداء مستحقاته .

وتتدرج الاجراءات القانونية التى يمكن للبنك أن يتخذها ضد العملاء المتعثرين وتتخذ *الصور الاتية* :

- توجيه إنذار رسمى للعميل بالسداد .
- توقيع الحجز الادارى على نشاط العميل .
- حجز مال المدين لدى الغير .
- بيع مقومات العميل فى المزاد العلنى بموجب إذن من قاضى الامور الوقتية .
- إتخاذ اجراءات نزع الملكية .

- الاحالة الى المدعى العام الاشتراكى .

- رفع دعوى قضائية لإشهار افلاس العميل .

ولايمكن النظام القانونى المساند للائتمان البنوك من اتخاذ هذه الاجراءات القانونية بسرعة وفاعلية من حيث عامل الوقت وهو من العوامل الحاسمة في التعامل مع المديونيات المتعثرة ، حيث يسارع بعض العملاء المتعثرين برفع دعاوى حساب ضد البنوك لتفادى أو لعرقلة وتعطيل بعض هذه الاجراءات القانونية مما يزيد من حدة المديونيات المتعثرة بالنسبة لهذه النوعية من العملاء المتعثرين .

ونود الاشارة الى أن هذا الاسلوب ليس الاسلوب المفضل من جانب البنوك بطبيعة الحال ، فالبنوك تلجأ لهذا الاسلوب غالبا بعد استنفاذ الوسائل الاخرى الملائمة لحالة العميل ، وتستخدم البنوك هذا الاسلوب فى الحالات الميئوس من علاجها وللعملاء الذين يتقاعسون عن إبداء التجاوب الجاد لحل مشكلات مديونياتهم ، لإن عمل البنوك فى النهاية ورسالتها دفع النمو الاقتصادى للاقتصادى القومى وليس السعى لتصفية أى نشاط اقتصادى بطبيعة الحال .

جـ - اعادة جدولة المديونية أو اعداد تسوية ودية مع العميل المتعثر :

يلائم مثل هذا الاسلوب حالات المديونيات المتعثرة والتى تكشف دراسة حالاتها عن امكانيات واضحة ومحددة لاستمرار النشاط وتوليد التدفقات النقدية فى المستقبل والتى يمكن أن تكون كافية لسداد المديونية المتعثرة أو جزء كبير منها وبشروط سداد أيسر (من حيث قيمة الدفعات وآجال السداد) وفى الحالات التى يكون التنفيذ على الضمانات غير عمليا (كضمانات الرهن التجارى والرهن العقارى على سبيل المثال) ومع توفر الرغبة والتجاوب الجاد من جانب العميل للسداد وعدم تردى موقفه من حيث الديون الممتازة والعادية المستحقة فى ذمته لجهات أخرى أو الديون العادية فى السوق ، وذلك يرجع الى أن تبنى مثل هذا الاسلوب فى حالة وجود ديون ممتازة على العميل (لبنوك أخرى أو للضرائب أو للتأمينات أو للجهات الحكومية) يكون غير ملائم لإن الاحتمالات القائمة لقيام أحد دائنيه من هذه الجهات بإتخاذ الاجراءات القانونية ضده كفيل بتهديد مستحقات البنك وضياعها بالكامل أو جزء منها ، ويتحدد هذا الاسلوب بطبيعة الحال بناء على دراسة الحالة ***وينقسم هذا الاسلوب الى أسلوبين هما*** :

الاول : اعادة جدولة المديونية .

الثانى : ابرام تسوية مع العميل .

وقد يتم استخدام الاسلوبين معا .

اعادة جدولة المديونية :

تعني عملية اعادة جدولة المديونية المتعثرة اعداد برنامج جديد لسداد المديونية بإطالة أمد أو أجل السداد بحيث يسمح بخفض قيمة الدفعات المسددة وذلك وفقا للامكانيات المالية للعميل وللتدفقات النقدية المتوقعة من النشاط وذلك دون تنازل البنك من جانبه عن أى جزء من هذه المديونية سواء من أصل الدين أو الفائدة ، ومن الطبيعى أن يتحمل العميل بكافة الفوائد المترتبة على إطالة أمد السداد .

التســوية :

أما التسوية فتعنى قيام البنك بإبرام اتفاق ودى مع العميل المتعثر يتضمن برنامج جديد لسداد المديونية المتعثرة (سداد فورى، أو على دفعاتٍ تتضمن دفعة فورية كنسبة من قيمة المديونية) مع تنازل البنك عن جزء من قيمة المديونية وتشمل الفوائد أو جزء منها فى معظم الاحوال وقد تمتد لتشمل جزء من أصل الدين وفى حالات محدودة جدا .

وقد تتم التسويات مع العملاء المتعثرين بأسلوب آخر ينطوى على عدم تنازل البنك على جزء من المديونية صراحة ، بل يتضمن تجميد قيمة المديونية فى تاريخ سابق معين وتعاد جدولة المديونية فى هذا التاريخ وفقا لبرنامج جديد للسداد .

وكلا الاسلوبين يتضمن تنازل البنك عن جزء من المديونية من أجل الاسراع بتحصيل الجزء القائم منها .

وعمليا لايوجد ما يمنع من استخدام اعادة الجدولة أو التسوية معا بالنسبة للعميل الواحد المتعدد التسهيلات الائتمانية

د- منح العميل تسهيلات ائتمانية جديدة :

يقوم البنك بتعويم العميل المتعثر بمنحه تسهيلات ائتمانية جديدة تتيح له ضخ تدفقات نقدية لتجديد نشاطه والنهوض به ، ويهدف البنك من تعويم العميل الى مساعدة العميل المتعثر والذى تتوفر له الامكانيات الواضحة للاستمرار والنمو فى المستقبل القريب وبناء على الدراسة التى يعدها للبنك عن حالة العميل المتعثر ، ويعد هذا الاسلوب ملائما للعملاء الذين *تتوفر فى حالاتهم المواصفات الاتية* :

– المؤشرات الموضوعية والدراسة العميقة التى تؤكد مـــن امكانيات العميل فى الاستمرار والنمو فى المستقبل ، وفى الحالات التى يكون تعثر العميل ناشىء عن

ضعف وعجز السيولة لديه .

– عدم تعدد الدائنين وسلامة موقف العميل من الديون الممتازة والعادية الاخرى .

– عدم تردى وتدهور مركز العميل فى السوق .

– تقديم العميل المتعثر خطة عمل يدرسها ويقرها ويثق فيها البنك ويتم تنفيذها تحت الاشراف الكامل والدقيق للبنك .

– توفر الضمانات الجديدة للتسهيلات الجديدة أو كفاية الضمانات القائمة (كفاية حقيقية وليست مجرد تغطية دفترية) وذلك لمنح تسهيلات ائتمانية جديدة للعميل المتعثر .

وغنى عن البيان أن البنك عندما يقرر تعويم العميل المتعثر بمنحه تسهيلات ائتمانية جديدة فإن استخدام هذه التسهيلات يكون تحت الاشراف اللصيق من جانب البنك ويتمثل ذلك فى المتابعة اليومية لحسابات العميل والاسبوعية عن موقف النشاط بالكامل .

ويهدف البنك من اتباع أسلوب التعويم FLOATING مع العملاء المتعثرين والذين تتوفر فيهم امكانيات واضحة للاستمرار والنهوض والنمو الى استعادة أمواله المتجمدة فى صورة مديونيات متعثرة عن طريق اعطاء العملاء دفعة جديدة ، وعمليا فإن هذا الاسلوب يمارس بنجاح لايمكن اغفاله وذلك بالرغم من انتقاد البعض لمنح العملاء المتعثرين تسهيلات ائتمانية جديدة ، وبطبيعة الحال ليس لكل العملاء المتعثرين امكانيات واضحة للاستمرار والنهوض بالنشاط مستقبلا .

هـ - تقديم وقبول ضمانات اضافية جديدة :

وينطوى هذا الاسلوب فى التعامل مع المديونيات المتعثرة على قيام البنك بقبول ضمانات اضافية جديدة وجيدة مقدمة من العميل المتعثر وذلك دون أن يقوم البنك بمنح عميله المتعثر أية تسهيلات ائتمانية جديدة مقابل حصوله على هذه الضمانات الاضافية من العميل المتعثر .

ويعكس هذا الاسلوب رغبة العميل المتعثر الجادة فى دعم موقف ضماناته أمام البنك كبديل عن نقص التدفقات النقدية (من وجهة نظر العميل بالطبع) ويهدف العميل المتعثر أيضا من تقديم الضمانات الاضافية للبنك ، إمهاله فى السداد لفترات أو لآجال أطول .

ويلائم هذا الاسلوب المديونيات المتعثرة التى تكشف الدراسات الخاصة بها عن وجود انكشاف فى الضمانات القائمة ، وللمديونيات المتعثرة التى يكون جزء منها ممنوح من البنك بدون ضمانات عينية كافية أو بدون ضمانات عينية (على المكشوف أو بالضمان الشخصى) .

ولايشترط أن تكون الضمانات الاضافية المقدمة ضمانات عينية فى معظم الاحوال بل من الممكن قبول البنك لضمانات شخصية من أشخاص آخرين يتدخلون لكفالة أحد المديونيات المتعثرة بتوقيع عقد كفالة مع البنك ، ويتوقف قبول البنك للضمانات الشخصية فى هذه الحالات على مدى الملاءة المالية وسمعة ومراكز الكفلاء فى السوق والبنوك والهرم الاجتماعى .

ومن البديهى والمنطقى أن تكون الضمانات الاضافية والجديدة من الضمانات الجيدة وتستبعد الضمانات التى يجد البنك صعوبة كبيرة فى تسييلها بسبب النظام القانونى السائد (كضمانات الرهن التجارى والعقارى) .

و- تصحيح الهيكل التمويلى وهيكل المديونية :

يقوم البنك فى حالات كثيرة باستخدام أسلوب تصحيح الهيكل التمويلى وهيكل المديونية للعميل المتعثر ، ويستخدم البنك هذا الاسلوب فى الحالات التى يكون الهيكل التمويلى للعميل مختلا إختلالا واضحا وكبيرا جدا من حيث الاعتماد المفرط على الاقتراض وضعف مصادر التمويل الذاتى ويكون من المستحيل استمرار النشاط فى المستقبل القريب مع الاحتفاظ بهذا الهيكل التمويلى المختل ، حيث يستحيل على النشاط خدمة هذا الحجم الكبير من المديونية .

ومن أهم الوسائل التى يتخذها البنك لتصحيح الهيكل التمويلى وهيكل المديونية للعميل المتعثر *الوسائل الاتية* :

- تسييل بعض اصول العميل وتدوير جزء من حصيلة تسييلها فى النشاط .
- دخول شريك جديد فى النشاط .
- زيادة رأس مال العميل .

ونتناول فيما يلى كل منها بشىء من التفصيل .

بالنسبة لتسييل بعض أصول العميل :

يستخدم هذا الاسلوب فى تصحيح الهيكل التمويلى وهيكل مديونية العميل المتعثر عن طريق الاتفاق مع العميل المتعثر على بيع بعض الاصول الخاصة

بالنشاط (والتى لن يترتب على بيعها تراجع حجم النشاط) واستخدام كل حصيلة البيع فى سداد جزء من المديونية أو استخدام جزء من حصيلة البيع فى سداد المديونية سداداً جزئياً والجزء المتبقى يعاد استثماره فى النشاط كضخ نقدى اضافى ذاتى يدعم من مقدرة النشاط على الاستمرار والنمو .

ويتيح تسييل بعض أصول العميل خفض نسبة المديونية بمقدار الجزء المسدد منها وزيادة نسبة حقوق الملكية بمقدار الجزء المعاد استثماره ودورانه في النشاط مرة أخرى من حصيلة بيع جزء من أصول العميل .

أما بالنسبة لدخول شريك جديد فى النشاط :

يقوم البنك والعميل بالاتفاق على ترتيب دخول شريك جديد فى نشاط العميل المتعثر بناءا على دراسة تحدد صافى قيمة المنشأة NET VALUE للعميل المتعثر ، ويتضمن هذا الاسلوب شراء الشريك الجديد لجزء من المنشأة ، وقد يكون لهذا الشريك حق الادارة وتسيير النشاط ، ويجب أن يتحقق البنك من أن الشريك الجديد مؤهل تماما لتولى مسئولية الادارة وتسيير النشاط بكفاءة . ويتيح هذا الاسلوب ضخ نقدى اضافى فى النشاط يساعد فى تجديد حيويته ويستخدم جزء منه أو بالكامل (حسب كل حالة) فى سداد جزء من المديونية المتعثرة ويستخدم الجزء المتبقى فى النشاط .

ويتيح هذا الاسلوب خفض نسبة المديونية بمقدار الجزء المسدد منها وزيادة نسبة حقوق الملكية بقيمة الجزء المعاد استثماره فى النشاط من قيمة مساهمة الشريك الجديد ودخوله فى النشاط .

أما بالنسبة لزيادة رأسمال العميل :

ينطوى هذا الاسلوب على الاتفاق بين البنك والعميل على قيام العميل بتصحيح الهيكل التمويلى وهيكل المديونية لنشاطه بأن يقوم بزيادة رأس المال وذلك عن طريق بيع بعض الممتلكات الشخصية للعميل المتعثر (كالسيارات والعقارات .. الخ) واستخدام حصيلة البيع فى زيادة رأسمال النشاط مع استخدام جزء من قيمة الزيادة فى رأس المال فى سداد جزء من المديونية المتعثرة وضخ الجزء المتبقى فى النشاط لتدعيم موقف التشغيل والسيولة والتسويق .

ويؤدى تصحيح الهياكل التمويلية الى زيادة مقدرة العملاء المتعثرين فى السداد على خدمة ديونهم المتعثرة فى المستقبل بصورة ملحوظة .

ويعد اختلال الهيكل التمويلى للمنشآت - بصفة عامة - من أهم الاسباب

الرئيسية للتعثر ، كما يعد فى نفس الوقت من مظاهر أو من أعراض التعثر ومضاعفاته REPERCUSSION .

ر- حوالة الدين المتعثر DEBT SWAP / CONVERSION :

تتم عملية حوالة الدين المتعثر فى اطار ترتيب بين البنك والعميل لبيع المشروع أو النشاط لطرف آخر اكثر مقدرة وملاءة مالية على ادارة النشاط المتعثر وتعويمه والنهوض به ، وتخضع هذه العملية لموافقة البنك فى المقام الاول ، ويتم ابرام عقود جديدة لصياغة عملية حوالة الدين من العميل الاصلى الى مشترى النشاط الجديد .

وغالبا ما يتحدد ثمن بيع النشاط المتعثر بقيمة صافى قيمة النشاط أو المشروع فى تاريخ البيع ، ويلتزم المشترى (العميل الجديد) بالمديونية المتعثرة القائمة على النشاط وغالبا ما تتم عملية حوالة الدين بحصول البنك على دفعة جدية لسداد جزء من المديونية وتعاد جدولة أو تسوية الجزء المتبقى منها .

ز- تعيين ادارة جديدة للمشروع المتعثر :

فى حالات معينة من المديونيات المتعثرة وعلى ضوء دراسة البنك لهذه الحالات تكشف الدراسة عن أن أحد الاسباب أو السبب الرئيسى الذى قاد العميل الى التعثر سوء أو ضعف الادارة وعدم نجاحها فى تبنى السياسات الملائمة للنشاط وطبيعته ، ويقوم البنك فى مثل هذه الحالات بتعيين ادارة جديدة - من جانب البنك - تتولى مسئولية ادارة النشاط واعادة تنظيمه من جديد وفقا لاسس سليمة وتقدم هذه الادارة الجديدة المعينة من جانب البنك تقرير دورى (أسبوعى ، نصف شهر ، شهرى حسب الحالة) الى ادارة البنك يتضمن معدلات أداء المشروع المتعثر من مختلف النواحى المتعلقة به ، وقد يقتصر تدخل البنك فى الادرة بتعيين مستشارين من جانب البنك مع بقاء ادارة المشروع السابقة وتتم ادارة النشاط تحت الاشراف الادارى والمالى الكامل للمستشارين المعينين من جانب البنك .

وهذا الاسلوب بالطبع يخضع لموافقة ورغبة العميل مالك المشروع المتعثر .

ل- اعادة تنظيم المشروع المتعثر تحت إشرف البنك :

ويتضمن هذا الاسلوب - كأحد أساليب التعامل مع المديونيات المتعثرة - قيام البنك بالاشتراك مع العميل المتعثر باعادة تنظيم نشاط المشروع المتعثر تحت الاشراف الكامل والدقيق للبنك حيث يقوم البنك فى مثل هذه الحالات بإعادة تنظيم المشروع ووضع السياسات والخطط اللازمة لتسيير النشاط بشكل وبأسلوب

سليم وجديد ويعتمد البنك فى هذا الاسلوب ***على إتخاذ الاجراءات الاتية*** :

– وضع نظام محاسبى ونظام رقابة ومراجعة داخلية جيد للنشاط يكون نواه وأساس لاتاحة المعلومات الدقيقة عن النشاط ويكون بمثابة قاعدة لاتخاذ القرارات .

– وضع السياسات الخاصة بالمخزون والمشتريات والمبيعات والعمالة والاجور والحوافز وضغط النفقات .

– تحسين الجودة وزيادة الانتاجية .

– استغلال الطاقات العاطلة .

– التخلص من المخزون الراكد .

– وضع شروط لمنح الائتمان لعملاء المشروع المتعثر .

– وقف الانشطة أو المنتجات الراكدة .

– ادخال منتجات مكملة للنشاط .

وما الى ذلك من سياسات وإجراءات من شأنها تحسين اداء المشروع المتعثر ويقوم البنك بالرقابة اللصيقة على مدى التزام العميل باتباع هذه السياسات التصحيحية لزيادة كفاءة أداء النشاط والاتجاه بالمشروع الى الربحية .

ويلائم هذا الاسلوب الحالات التى تتوفر فيها امكانيات واضحة للاستمرار والتحسن التدريجى بالطبع .

ن– تحويل المديونية الى مشاركة للبنك :

ويتضمن هذا الاسلوب فى التعامل مع المديونيات المتعثرة ، الاتفاق بين البنك والعميل على تحويل المديونية المتعثرة أو جزء منها الى مشاركة أو مساهمة للبنك فى ملكية المشروع المتعثر ، ويعنى ذلك أن البنك يتحول من دائن للنشاط الى مالك أو شريك فى المنشأة المتعثرة ويترتب على هذا التحويل أن مساهمة البنك تخضع لاحتمالات الربح والخسارة ولاتخضع لعلاقة الدائن بالمدين من حيث تقاضى فائدة محددة ، كما يترتب على ذلك أيضا أن يقوم البنك بتعيين ممثلين له فى إدارة أو مجالس إدارة هذه المشروعات (إذا كانت شركات أموال) .

ويلائم هذا الاسلوب فى التعامل مع المديونيات المتعثرة حالات العملاء المتعثرين والذين تتخذ منشآتهم شكل الشركات الكبيرة الحجم مع توفر الاحتمالات لنجاحها فى المستقبل وامكانيات بيع البنك لحصته أو لأسهمه فيها فى المستقبل بسهولة .

س - إعادة تنظيم المشروع المتعثر تحت إشراف بنك آخر :

لايختلف هذا الاسلوب عن الاسلوب المستخدم فى اعادة تنظيم المشروع المتعثر تحت إشراف البنك ، الا فى جانب وحيد وهو أن فى حالات المديونيات المتعثرة والتى تتعدد فيها البنوك الدائنة للعميل الواحد ، قد يتضمن الاتفاق بين البنوك الدائنة على قيام أحد هذه البنوك بإعادة تنظيم المشروع تحت اشرافه وتوافق البنوك الدائنة الاخرى على هذا الاسلوب كأسلوب للتعامل مع المديونيات المتعثرة وعلى أن يقوم البنك الذى قام بإعادة تنظيم المشروع بإطلاع البنوك الاخرى على التطورات المختلفة فى النشاط ، وقد ينفرد هذا البنك بالمديونية كلها ومستقبلا يقوم بالسداد للبنوك الاخرى وذلك بناءا على مدى نجاحه فى النهوض بالمشروع المتعثر .

ويلائم هذا الاسلوب العملاء المتعثرين الحاصلين على القروض المشتركة والتى يشترك فى منحها اكثر من بنك للعميل الواحد أو للكيان القانونى الواحد .

ولاشك أن المعيار الحاسم لتحديد الاسلوب الذى يستخدمه البنك للتعامل مع المديونيات المتعثرة يعتمد على دراسة البنك لأسباب نشأة المديونيات المتعثرة والتى تختلف فى أسبابها وحدتها ومدى توفر الإمكانيات لحلها من حالة الى اخرى ولايمكن تفضيل اسلوب على آخر فى التعامل مع المديونيات المتعثرة لإن لكل حالة خصائصها التى تميزها عن غيرها من الحالات بدرجة أو بأخرى ، كما يمكن استخدام أكثر من أسلوب من أساليب التعامل مع المديونيات المتعثرة بالنسبة للحالة الواحدة منها .

ولايوجد قالب أو نمط واحد للقرارات التى يصدرها البنك بالنسبة لحالات إعادة الجدولة أو التسويات الخاصة بالمديونيات المتعثرة ، ويصدر القرار الخاص بكل حالة منها على حدة من السلطة الائتمانية المختصة ***بالبنك ويجب أن يراعى فى هذه القرارات ما يلى :***

- تحديد قيمة المديونية فى تاريخ اعادة الجدولة أو التسوية مع تحليل شامل للمديونية.
- تحديد قيمة الالتزامات العرضية (إن وجدت) فى ذات التاريخ .
- تحديد قيمة الفوائد المهمشة حتى تاريخ ابرام التسوية أو اعادة الجدولة .
- إحتساب قيمة المخصصات المحتسبة عن المديونية المتعثرة .
- تحديد برنامج زمنى لدفعات السداد والدفعة الفورية (دفعة جدية الاتفاق) .

- تحديد موقف الضمانات القائمة والاضافية .
- تحديد الجزء المقترح إعفاء العميل منه من المديونية فى اطار التسوية .
- إخطار البنك المركزى المصرى بالتسوية .
- تحديد حركة السداد وقيمة الايرادات (بالنسبة للبنك) منها منذ بدء التعامل .
- تحديد الاجراء المتخذ فى حالة عدم التزام العميل بالتسوية أو اعادة الجدولة .

ويتعين اعتماد هذه القرارات من السلطات الائتمانية المختصة بالبنك ثم اعدادها فى الاطار القانونى لها فى صورة عقود ملزمة وموثقة ومثبت تاريخها .

والسؤال الذى يطرح نفسه بعد تناولنا لموضوع المديونيات المتعثرة ، هل يمكن أن تتخلص البنوك من المديونيات المتعثرة بالكامل ؟ ودائما ؟

والاجابة على هذا السؤال بالنفى .

ويرجع ذلك الى أن منح الائتمان المصرفى قرار مصحوب دائما بالمخاطر ولايوجد ائتمان مصرفى (أو تجارى) بدون مخاطر ، لإن المخاطر هى توأم العمل الائتمانى ، ولايوجد إئتمان مضمون السداد بنسبة ١٠٠ ٪ ، وبناءا على ذلك لايمكن لأى بنك مهما كانت درجة كفاءة اداراته الائتمانية أن يحتفظ بمحفظة قروض وسلفيات منتظمة بالكامل وبنسبة ١٠٠ ٪ فى أى وقت أو طول الوقت ، ولكن يمكن للبنك دائما تدنية المخاطر الائتمانية بجعل المديونيات المتعثرة فى حدها الادنى وذلك بالتطبيق السليم للأصول العلمية والعملية والاعراف التى تحكم منح الائتمان المصرفى .

ومن المستحيل نظريا وعمليا السيطرة على المخاطر الائتمانية بنسبة ١٠٠ ٪ وذلك يرجع الى أن الائتمان المصرفى يحاط دائما بالمخاطر المركبة والمتعددة من حيث مصدرها ***فتوجد المخاطر الناشئة عن المصادر الاتية*** :

- مخاطر ناشئة عن ومرتبطة بالبنك .
- مخاطر ناشئة عن ومرتبطة بالعميل .
- مخاطر ناشئة عن ومرتبطة بمزاولة النشاط .
- مخاطر ناشئة عن ومرتبطة بالعمليات الممولة .
- مخاطر ناشئة عن ومرتبطة بفعل الغير .

- مخاطر ناشئة عن ومرتبطة بالظروف السياسية والاقتصادية السائدة .

ولذلك فإن « لا إئتمان بلا مخاطر » وهناك إحتمال قائم دائما لتحقق كل أو بعض هذه المخاطر فيترجم ذلك فى صورة مديونيات متعثرة ، وبالتالى لايمكن لأى بنك أن يتخلص بالكامل من المديونيات المتعثرة ، وإنما يمكن للبنك دائما الحد من المديونيات المتعثرة وجعلها فى أدنى حد ممكن .

الفصل الثاني عشر

قياس الأداء والنشاط الائتماني



الفصل الثانى عشر
قياس الأداء والنشاط الإئتمانى

مقدمـــة :

تتجاوز آثار وأبعاد منح الائتمان المصرفى حدود العلاقة بين كل من البنك والعميل بمراحل وأبعاد كثيرة وبالغة التأثير على الاقتصاد القومى ، فبجانب الوظيفة التمويلية FINANCIAL FUNCTION للائتمان المصرفى ، يؤثر الائتمان المصرفى بدرجة بالغة ومتشابكة على كافة المتغيرات الاقتصادية ECONOMIC VARIABLES فى الاقتصاد (الناتج القومى NATIONAL PRODUCT ، الادخار القومى NATIONAL SAVING والاستثمار القومى NATIONAL INVESTMENT والاستهلاك القومى NATIONAL CONSUMPTION ومستوى التوظف EMPLOY-MENT LEVEL ومعدلات التضخم INFLATION RATES وما الى ذلك من متغيرات اقتصادية أخرى) .

ونظرا لهذه الآثار فإن الحاجة تكون دائما ملحة لوجود معايير فنية ومؤشرات لقياس الاداء والنشاط الائتمانى للبنوك والمؤسسات المالية المختلفة سواء على مستوى الوحدة المصرفية الواحدة أى على المستوى الجزئي MICRO أو على مستوى الجهاز المصرفى أى على المستوى الكلى MACRO .

وتمارس أجهزة الرقابة الداخلية INTERNAL CONTROL والرقابة الخارجية EX-TERNAL CONTROL وظائفها فى قياس وتقويم اداء النشاط الائتمانى وعلى العملية الائتمانية فى جميع مراحلها وذلك للتحقق من سلامة العملية الائتمانية ومطابقتها لأسس واجراءات ومعايير منح الائتمان المصرفى على ضوء السياسات الائتمانية المرسومة .

وبالرغم من أن قياس وتقويم أداء النشاط الائتمانى للبنوك ينصب مباشرة على قياس مدى كفاءة البنوك فى ادارة وأداء النشاط الائتمانى لها كما وكيفا الا أنه يتضمن قياس أبعاد وآثار الاداء الائتمانى لها على المتغيرات الاقتصادية الكلية وذلك نظرا للآثار التى ينتجها الائتمان المصرفى فى الاقتصاد القومى من المنظور الكلى .

وسنتناول في هذا الفصل قياس الاداء والنشاط الائتمانى من خلال المباحث الاربعة الاتية :

المبحث الاول : الابعاد الاقتصادية للائتمان المصرفى .

المبحث الثانى : مؤشرات ومعايير قياس الاداء والنشاط الائتمانى .

المبحث الثالث : الرقابة الدولية على البنوك .

المبحث الرابع : مقترحات لتطوير الاداء الائتمانى .

المبحث الاول
الأبعاد الاقتصادية للائتمان المصرفى

تمهيـــد :

لاتتوقف أبعاد وآثار الائتمان المصرفي على المشروعات المستفيدة من هذا النوع من التمويل فقط ، بل تمتد أبعاد وآثار منح الائتمان المصرفى الى نطاق أوسع وأعمق على الاقتصاد القومي ، فمضاعف الائتمان CREDIT MULTIPLIER يمارس آثاره فى الاقتصاد القومى ككل عن طريق الزيادة المضاعفة فى مقدرة البنك على خلق الائتمان وخلق الودائع وفى سلسلة متلاحقة ومتتالية حدودها أو نطاقها مقلوب نسبة الارصدة القانونية .

ويؤدى عمل مضاعف الائتمان بما ينتجه من آثار على مقدرة البنوك على خلق الائتمان ثم خلق الودائع ثم خلق الائتمان مرة آخرى وهكذا ، الى تعميق آثار وأبعاد منح الائتمان المصرفى على المتغيرت الاقتصادية الكلية بالايجاب أو السلب ويتوقف ذلك أساسا على مدى كفاءة الاستراتيجية الائتمانية على المستوى القومى وعلى مدى نجاحها فى الربط بين الاداء الائتمانى والاهداف الاقتصاديةالمرغوب تحقيقها فى الاجل القصير والطويل ، وعلى مدى التكامل INTEGRATION والتنسيق CO-ORDINATION بين السياسات المالية FISCAL والنقدية MONETARY والائتمانية والاقتصادية التي تتبناها الدولة بهدف تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية SOCIO- ECONOMIC التى ترمى اليها وترغب فى تحقيقها فى الاجل القصير والطويل .

ولذلك فإن الابعاد والآثار الاقتصادية للإئتمان المصرفى على الاقتصاد القومى تنعكس فى آثاره البالغة العمق والتشابك على كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية وبدرجة بالغة التداخل والتعقيد ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، يتأثر ويعتمد حجم الائتمان الاجمالى فى الاقتصاد القومى على حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك ونسبة الاحتياطيات النقدية الى الودائع ، كما يؤثر حجم الائتمان الاجمالى فى الاقتصاد القومى بصورة مباشرة على كل من العرض النقدى وكمية النقود المتداولة فى الاقتصاد وعلى خلق الودائع وعلى الادخاروعلى الاستثمار وعلى التوظف وعلى معدلات التضخم ، وهذه المتغيرات - فى نفس الوقت - ذات آثار متبادلة على بعضها البعض ، لذلك فإن عملية الرقابة على الائتمان وتقويم الاداء والنشاط الائتمانى يمكن أن تستخدم بكفاءة فى التوجيه

والضبط الاقتصادى وتتجاوز فى جوهرها تقييم الاداء والنشاط الائتمانى بمراحل وأبعاد كبيرة وعميقة جدا ، وتقوم البنوك المركزية في جميع دول العالم بالرقابة والتقييم المستمر للأداء وللنشاط الائتمانى لماله من آثارمتشابكة ومتداخلة على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، لذلك فإن عملية قياس الاداء والنشاط الائتمانى وبالرغم من أنها تنصب مباشرة على تقييم أداء الجهاز المصرفى – من المنظور الكلى – إلا أنها تمتد الى تحليل آثار الائتمان المصرفى على المتغيرات الاقتصادية الكلية فى الاقتصاد القومى .

لذلك فإن قياس الاداء والنشاط الائتمانى سواء على المستوى الجزئى أو الكلى عملية فى غاية الأهمية وتخضع لمعايير ومؤشرات دقيقة جدا وذلك نظرا للآثار والابعاد الاقتصادية ECONOMIC DIMENSIONS التى يمارسها الائتمان المصرفى على المتغيرات الاقتصادية الكلية .

وسنتناول فى هذا المبحث الابعاد والآثار الاقتصادية للائتمان المصرفى من خلال النقاط التالية :

١ – الابعاد والآثار الاقتصادية للإئتمان المصرفى .

٢ – الدور الرقابى للبنك المركزى على الائتمان المصرفى .

ونتناول فيما يلى كل منها بشىء من التفصيل .

١ – الابعاد والآثار الاقتصادية للإئتمان المصرفى :

تتعدد وتتشابك أبعاد وآثار الائتمان المصرفى على كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية فى الاقتصاد القومى ، فالبعد التمويلى FINANCIAL DIMENSION أو الوظيفة التمويلية للإئتمان المصرفى تجعله أداة تمويلية مؤثرة وفعالة ، فالائتمان المصرفى يتيح للاقتصاد القومى الموارد التمويلية اللازمة لتمويل كافة قطاعات الاقتصاد القومى سواء التمويل الجارى أو التمويل الاستثمارى ، وبالنسبة للدول النامية يمكن أن يلعب الائتمان المصرفى دورا كبيرا جدا فى تمويل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية لها ويقلل الى حد كبير جدا من الاعتماد المتزايد والخطير على القروض الخارجية أو الأجنبية FOREIGN LOANS وما يتبعها من زيادة التبعية التمويلية FINANCIAL DEPENDANCE للعالم الخارجى .

ولاشك أن من أهم أسباب تفاقم مشكلة أو أزمة ديون دول العالم الثالث يرجع الى قصور الموارد التمويلية لهذه الدول بسبب إنخفاض الناتج القومى وضعف معدلات الادخار وبالتالى ضعف الدور التمويلى الذى تمارسه البنوك فى هذه

الدول فى تمويل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية مما أدى الى اعتمادها المفرط والمتزايد على القروض الاجنبية ، وذلك مع اعتمادها المحدود على الائتمان المصرفى كوسيلة من وسائل تمويل التنمية الاقتصادية .

ومن أهم ملامح البعد التمويلى للإئتمان المصرفى :

- تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية المختلفة يسهم بذلك فى زيادة الاستثمارات ورفع معدل النمو الاقتصادى .

- تمويل النشاط الجارى للمشروعات القائمة ودوران عجلة الانتاج وتدفق السلع للأسواق .

- تمويل التجارة الخارجية (الواردات والصادرات) ، ورفع كفاءة القطاع الخارجى .

- تمويل الصناعات التصديرية EXPORT INDUSTRIES لزيادة معدلات الصادرات .

- تمويل مشروعات إحلال الواردات IMPORT SUBSTITUTION للحد من الواردات .

- تقديم التمويل الميسر - بدعم من الدولة - لمشروعات الاسكان ومشروعات الغذاء للمساهمة فى حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة .

- تمويل مشروعات التوسع والتحديث والتطوير للمشروعات القائمة لزيادة الانتاجية .

- تمويل قطاع الزراعة والصناعة لزيادة التيار أو التدفق السلعى فى الاقتصاد القومى .

- تمويل الحاصلات الزراعية الرئيسية والحاصلات النقدية لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة لقطاعات عريضة من السكان .

وينعكس البعد التمويلى للإئتمان المصرفى على كافة قطاعات الاقتصاد القومى وعلى العلاقات المتشابكة والمتبادلة RECIPROCAL بين هذه القطاعات أيضا .

ولاشك أن مساهمة الائتمان المصرفى الفعالة فى تمويل الاقتصاد القومى تؤدى الى التأثير على الناتج أو الدخل القومى وعلى معدل النمو الاقتصادى وعلى مستوى التوظف ومعدلات التضخم فى الاقتصاد وبشكل مباشر ، وسنتناول فيما يلى بالتحليل ***آثار الائتمان المصرفى على كل من المتغيرات الاقتصادية الاتية :***

أ- الناتج القومى ومعدل النمو الاقتصادى .

ب - الاستثمار القومى .

جـ - الادخار القومى .

د- مستوى التوظف .

هـ - معدلات التضخم .

و- ميزان المدفوعات .

ر- أسعار الصرف .

ز- الموازنة العامة للدولة .

ل - الهيكل الاقتصادى .

ن - الاستهلاك القومى .

ونتناول فيما يلى كل منها بشىء من التفصيل .

أ- آثار الائتمان المصرفى على الناتج القومى ومعدل النمو الاقتصادى :

يؤثر حجم الائتمان المصرفى على الناتج القومى (أو الدخل القومى) NATIONAL INCOME بما يتيحه من موارد تمويلية جارية واستثمارية يؤدى توظيفها فى المشروعات الاقتصادية الى زيادة معدلات وحجم كمية السلع والخدمات التى تنتجها هذه المشروعات ويؤدى ذلك الى زيادة فى الناتج القومى الاجمالى فى الاقتصاد القومى ككل .

فالائتمان المصرفى الممنوح من البنوك لتمويل العمليات الجارية للمشروعات الاقتصادية المختلفة يساعد هذه المشروعات على رفع معدلات الانتاج والتشغيل وكفاءة دوران الاستثمارات الموظفة فيها مما يعكس زيادة فى السلع والخدمات التى تنتجها هذه المشروعات وتؤثر هذه الزيادة على الناتج القومى الاجمالى بالزيادة . وبالطبع يمكن تصور العكس فى حالة تحجيم دور الائتمان المصرفى فى تمويل العمليات الجارية للمشروعات المختلفة .

كما يسهم الائتمان المصرفى الممنوح من البنوك فى صورة قروض تستخدم فى تمويل الاصول الرأسمالية للمشروعات الجديدة والقائمة فى زيادة القدرات الانتاجية للإقتصاد القومى بإضافة طاقات انتاجية وإمكانيات وقدرات انتاجية جديدة أو مضافة تنتج تدفقات سلعية جديدة في الاقتصاد القومي وتنعكس هذه الزيادة

على الناتج القومى الاجمالى بالزيادة .

ونتيجة لذلك فإن حجم الائتمان المصرفى فى الاقتصاد يؤثر فى معدل النمو الاقتصادى ECONOMIC GROWTH RATE ، من خلال الوظيفة التمويلية للأئتمان المصرفى ، ولاشك أن كلما كان الائتمان المصرفى موجه لقطاعات اقتصادية اكثر انتاجية ، كلما ساعد الائتمان المصرفى فى زيادة معدل النمو الاقتصادى بفاعلّية وذلك مع توفر المناخ الاستثمارى والاقتصادى الملائم لذلك .

ب - آثار الائتمان المصرفى على الاستثمار القومى :

يؤثر حجم الائتمان المصرفى على حجم الاستثمار القومى NATIONAL INVESTMENT VOLUME وذلك من خلال تقديم التمويل فى صورة قروض لتمويل جزئى (يتراوح عادة بين ٥٠٪ و ٦٠٪) من التكاليف الاستثمارية للمشروعات الجديدة وفى التوسعات ومشروعات التطوير والتحديث والاحلال والتجديد للمشروعات القائمة ، ويساعد مثل هذا التمويل بدرجة كبيرة جدا فى زيادة الاستثمار القومى ورفع معدلات التنمية الاقتصادية ، فالائتمان المصرفى يسهم فى استكمال الهياكل التمويلية للمشروعات الاقتصادية المختلفة .

كما يساهم الائتمان المصرفى ويؤثر بدرجة كبيرة جدا فى تهيئة المناخ الاستثمارى وإجتذاب المستثمرين والترويج لفرص الاستثمار INVESTMENT PROMOTION المختلفة فى الاقتصاد القومى مما يؤدى الى زيادة الاستثمارات القومية نتيجة تحسين المناخ الاستثمارى .

ويعد الائتمان المصرفى (المتوسط والطويل الاجل) من المصادر الهامة والرئيسية فى تمويل خطط وبرامج التنميـــة الاقـتـصــادية ، ولاشك أن تمويل البنوك للمشروعات الاقتصادية بتغطية جزء من المكون المحلى LOCAL COMPONENT والمكون الاجنبى FOREIGN COMPONENT لهذه المشروعات يمكن أن يحد بفاعلية من الاعتماد على الاقتراض من الخارج نتيجة لقصور الموارد التمويلية .

ويؤدى زيادة حجم الائتمان المصرفى الممنوح فى صورة قروض للمشروعات والاستثمارات الجديدة الى دفع وزيادة الاستثمار القومى والذى يؤدى بدوره الى زيادة الناتج القومى وزيادة معدل النمو الاقتصادى نتيجة لعلاقات التشابك والترابط بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة .

جـ - آثار الائتمان المصرفى على الادخار القومى :

يؤثر الائتمان المصرفى على الادخار القومى NATIONAL SAVINGS بدرجة

كبيرة جدا ، فمن خلال آثار الائتمان المصرفى على كل من الناتج القومى ومعدل النمو الاقتصادى والاستثمار القومى والمتغيرات الاقتصادية الاخرى ، تساعد زيادة الائتمان المصرفى على زيادة المدخرات القومية ، حيث تؤدى زيادة الناتج القومى ومعدل النمو الاقتصادى والاستثمار القومى الى زيادة الدخول الفردية بدرجة ملحوظة ، ولما كان الادخار الفردى يعتمد على الدخل فى المقام الاول فإن الزيادة فى الدخول الفردية تؤدى – بدرجة أو بأخرى – الى زيادة المدخرات القومية وذلك مع إفتراض بقاء العوامل الاخرى المؤثرة فى الادخار القومى على حالها (كالوعى الادخارى ، والظروف الاقتصادية ، ومستوى المعيشة ، وتوفر الاوعية الادخارية الملائمة ومستويات الاسعار السائدة) ، كما أن مضاعف الائتمان يتضمن فى طياته إنعكاس لايمكن اغفاله على حجم المدخرات القومية .

ولايخفى علينا آثار وأهمية حجم الادخار القومى فى تمويل الاستثمارات الجديدة والدور الذى يمكن أن تلعبه فى ذلك ونشير الى تجربة بنوك الادخار فى المانيا والدور التمويلى الذى لعبته فى بناء الاقتصاد الالمانى .

د- آثار الائتمان المصرفى على مستوى التوظف :

يمارس الائتمان المصرفى آثاره على مستوى التوظف EMPLOYMENT LEVEL فى الاقتصاد القومى فمن خلال الدور التمويلى للإئتمان المصرفى فى تمويل المشروعات الجديدة والتوسعات فى المشروعات القائمة يساهم فى خلق المزيد من فرص العمل EMPLOYMENT OPPORTUNITIES والتى يمكن أن تساهم بفاعلية فى خفض معدل البطالة UNEMPLOYMENT RATE فى الاقتصاد القومى، فكلما زاد مستوى التوظف فى الاقتصاد القومى كلما أدى ذلك الى زيادة ملموسة فى الناتج القومى ومعدل النمو الاقتصادى نتيجة لزيادة استغلال الموارد البشرية HUMAN RESOURCES أو عنصر العمل فى دالة الانتاج PRODUCTION FUNC-TION وذلك فضلا عن الزيادة الملموسة فى الادخار والاستهلاك القومى والناشئة عن الدخول الفردية المضافة نتيجة رفع مستوى التوظف فى الاقتصاد القومى .

هـ - آثار الائتمان المصرفى على معدلات التضخم :

يؤثر حجم الائتمان المصرفى فى الاقتصاد على العرض النقدى وعلى كمية النقود المتداولة فى الاقتصاد القومى ومن ثم على معدلات التضخم السائدة فى الاقتصاد القومى . فكلما زاد حجم الائتمان المصرفى فى الاقتصاد القومى وبدرجة اكبر من درجة زيادة التدفقات السلعية فى الاقتصاد القومى ، كلما أدى ذلك الى

زيادة معدلات التضخم السائدة فى الاقتصاد القومى ، والعكس صحيح فى حالة زيادة حجم الائتمان المصرفى بدرجة أقل من درجة زيادة التدفقات السلعية فى الاقتصاد ، لإن التضخم وببساطة شديدة ماهو الا كمية كبيرة من النقود تلاحق كمية محدودة من السلع TOO MUCH MONEY CHASING LIMITED GOODS ويمكن استخدام الائتمان المصرفى كأداة مؤثرة فى الحد من معدلات التضخم المرتفعة عن طريق زيادة توجيه الائتمان المصرفى للقطاعات السلعية المنتجة فى الاقتصاد القومى والحد من نمو القطاعات الخدمية على حساب القطاعات السلعية فى الاقتصاد القومى ، ولكن لايعد الائتمان المصرفى العامل الوحيد المؤثر فى معدلات التضخم فى الاقتصاد ، حيث تتأثر معدلات التضخم بعوامل عديدة ومختلفة ، كما أن معدلات التضخم المرتفعة لها آثارها السلبية على الاقتصاد القومى من الناحية الاقتصادية والاجتماعية .

و- آثار الائتمان المصرفى على ميزان المدفوعات :

يؤثر الائتمان المصرفى على حالة ميزان المدفوعات BALANCE OF INTERNATIONAL PAYMENTS من خلال آثاره على كل من الواردات والصادرات IMPORTS & EXPORTS فيمكن أن يؤثر الائتمان المصرفى فى زيادة أو نقص معدلات الواردات من الخارج ، فتوسع البنوك فى تمويل الواردات يؤدى الى زيادتها كما أن استقرار حجم الائتمان المصرفى الممنوح لعمليات الاستيراد يؤدى الى استقرار أرقام الواردات أو نموها بمعدلات منخفضة نسبيا أو خفضها ، ولاشك أن الدول تسعى الى عدم زيادة أرقام وارداتها من العالم الخارجى لما يعكسه ذلك من تحويل الموارد الاقتصادية الى العالم الخارجى ، كما يساهم الائتمان المصرفى فى الحد من الواردات من خلال تمويل مشروعات إحلال محل الواردات والتى تنتج سلعا بديلة للواردات أو للسلع المستوردة .

كما يؤثر الائتمان المصرفى على ارقام الصادرات من خلال تقديم التمويل الملائم والكافي للمصدرين وتمويل الصناعات التصديرية بشروط ميسرة وتنافسية . ومن خلال آثار الائتمان المصرفى على كل من الواردات والصادرات ، فإن الائتمان المصرفى يؤثر على حالة ميزان المدفوعات من حيث العجز DEFICIT أو الفائض SURPLUS ، وخصوصا على الميزان التجارى BALANCE OF TRADE فتوجيه الائتمان المصرفى للمصدرين بدرجة أكبر من تمويل الواردات يساهم فى تخفيف حدة العجز فى الميزان التجارى ، وتوجيه الائتمان المصرفى للمصدرين وللصناعات التصديرية بدرجة أقل من تمويل الواردات يؤدى الى زيادة حدة العجز فى الميزان التجارى ومايتبع ذلك من زيادة الاعتماد على العالم الخارجى وإنهيار سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الاجنبية .

ر- آثار الائتمان المصرفى على أسعار الصرف :

يؤثر الائتمان المصرفى على أسعار صرف EXCHANGE RATES العملة الوطنية فى مواجهة العملات الاجنبية من زوايا مختلفة ومتعددة ، فمن خلال أثر الائتمان المصرفى على ميزان المدفوعات ، يؤدى الائتمان المصرفى فى حالة إتجاهه لتمويل الواردات بدرجة أكبر من تمويل الصادرات الى زيادة العجز فى ميزان المدفوعات ومن ثم الى تراجع أسعار صرف العملة الوطنية أمام العملات الاجنبية والعكس صحيح فى حالة إتجاه الائتمان المصرفى لتمويل الصادرات بدرجة أكبر من تمويل الواردات حيث يؤدى الى تحسين وتراجع العجز فى ميزان المدفوعات - نسبيا - ومن ثم تحسن أسعار صرف العملة الوطنية فى مواجهة العملات الاجنبية .

كما يؤثر الائتمان المصرفى فى أسعار صرف العملة الوطنية أمام العملات الاجنبية من خلال آثاره على معدلات التضخم السائدة فى حالة زيادة العرض النقدى وكمية النقود المتداولة فى الاقتصاد بدرجة أكبر من الزيادة فى التدفقات السلعية فى الاقتصاد ويؤدى ذلك الى زيادة الضغوط التضخمية على العملة الوطنية وتراجع أسعار صرفها أمام العملات الاجنبية الاخرى .

ز- آثار الائتمان المصرفى على الموازنة العامة :

يؤثر الائتمان المصرفى على الموازنة العامة للدولة من زوايا مختلفة ، فزيادة حجم الائتمان الاجمالى فى الاقتصاد يؤدى الى زيادة ايرادات الدولة وذلك يرجع الى أن زيادة حجم الائتمان تؤدى الى زيادة توظيفات البنوك ومن ثم الى زيادة إيرادات البنوك وأرباحها ومن ثم زيادة ما تدفعه البنوك من ضرائب ورسوم على أرباحها للخزانة العامة وذلك فضلا عن زيادة الرسوم المختلفة على العمليات الائتمانية التى تقوم بها .

كما أن زيادة حجم الائتمان المصرفى يؤدى الى زيادة حجم الاستثمارات والمشروعات الاقتصادية المختلفة وتوسيع دائرة النشاط الاقتصادى ومن ثم زيادة واتساع نطاق المجتمع الضريبى TAX COMMUNITY وبالتالى الى زيادة الحصيلة الضريبية وزيادة الطاقة الضريبية للإقتصاد القومى .

وتسهم هذه الزيادة بشكل مباشر فى التأثير على عجز الميزانيةBUDGET DEFICIT بالانخفاض مما يدعم من قيمة العملة الوطنية ، ويمكن تصور العكس فى حالة

تراجع حجم الائتمان المصرفى فى الاقتصاد القومى .

ل - آثار الائتمان المصرفى على الهيكل الاقتصادى :

يساهم الائتمان المصرفى فى تشكيل الهيكل الاقتصادى ECONOMIC STRUC-TURE للاقتصاد القومى ، فالهيكل الاقتصادى يتكون من جميع القطاعات الاقتصادية التى تمارس النشاط الاقتصادى بشتى صوره (زراعى ، صناعى ، تجارى ، خدمات ، مقاولات ، سياحة ، .. الخ) .

وعندما ترغب الدولة فى تنمية أحد أو بعض القطاعات الاقتصادية كالصناعة أو الزراعة على سبيل المثال فإنها تهدف الى زيادة الاستثمارات فى هذه القطاعات الاقتصادية وتحث البنوك العاملة فى أراضيها بالسياسات المختلفة لتمويل وتكثيف الائتمان المصرفى فى هذه القطاعات دون الاخرى ، ويساعد ذلك على زيادة الاهمية النسبية لبعض القطاعات الاقتصادية عن القطاعات الاقتصادية الاخرى فى الهيكل الاقتصادى للاقتصاد القومى .

ولاشك أن إحتفاظ الاقتصاد القومى بهيكل اقتصادى متنوع ومتوازن يعد مسألة استراتيجية ، ولذلك تقوم البنوك الصناعية والزراعية كمؤسسات تمويلية متخصصة فى تمويل قطاعات اقتصادية محددة بوظيفة بالغة الاهمية فى تصحيح الهيكل الاقتصادى وذلك بزيادة الاهمية النسبية للقطاع الصناعى والقطاع الزراعى فى الهيكل الاقتصادى .

ن - آثار الائتمان المصرفى على الاستهلاك القومى :

يؤثر الائتمان المصرفى على الاستهلاك القومى NATIONAL CONSUMPTION من زوايا مختلفة ، فمن خلال آثار الائتمان المصرفى على كل من الناتج القومى ومعدل النمو الاقتصادى والاستثمار القومى ومستوى التوظف ومعدلات التضخم السائدة فى الاقتصاد القومى ، حيث تؤدى الزيادة فى مستوى التوظف على سبيل المثال الى زيادة مضافة فى الدخول الفردية تؤدى الى زيادة مباشرة فى الاستهلاك القومى ، كما تؤدى الزيادة فى الاستثمار القومى الى زيادة مباشرة فى الدخل القومى ومن ثم زيادة فى الاستهلاك القومى .

كما أن استخدام جزء من الائتمان المصرفى فى التمويل الاستهلاكى للسلع المعمرة المختلفة يساهم فى زيادة الاستهلاك القومى بشكل مباشر .

وتؤدى الزيادة فى الاستهلاك القومى الى آثار اقتصادية متعددة من أهمها التأثير على حجم المدخرات القومية بالانخفاض ، وزيادة معدلات التضخم ، لذلك يجب

أن تكون الزيادة فى الاستهلاك القومى فى حدود الامكانيات الانتاجية والتمويلية للاقتصاد القومى حتى لاتؤثر معدلات الاستهلاك القومى المتزايدة على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية الاخرى بالسلب .

فالزيادة فى الاستهلاك القومى – وفقا لقدرات الاقتصاد القومى – يمكن أن تؤدى الى آثار ايجابية على المتغيرات الاقتصادية الكلية من حيث تحقيق المشروعات الاقتصادية لأرباح وعوائد تؤدى الى زيادة الدخول وزيادة الادخار وزيادة الاستثمار وزيادة الناتج القومى وزيادة الاستهلاك القومى مرة أخرى وهكذا ، ولكن هذه الآثار الايجابية مرهون تحققها بمدى ملائمة حجم الزيادة فى الاستهلاك القومى للامكانيات الانتاجية والتمويلية للاقتصاد القومى وذلك حتى لاتؤدى الى الضغط على الواردات والاعتماد على العالم الخارجى بدرجة كبيرة وخطيرة .

وبعد التعرف على الآثار الاقتصادية للائتمان المصرفى على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية فى الاقتصاد القومى ، فإن السؤال الذى يطرح نفسه **وهو** :

هل يفرز الائتمان المصرفى آثاره على هذه المتغيرات الاقتصادية بطريقة مستقلة ومتفرقة عن بعضها البعض ولماذا ؟

الاجابة على الجزء الأول من السؤال بالنفى ، حيث لايمارس الائتمان المصرفى آثاره على المتغيرات الاقتصادية بطريقة مستقلة ومتفرقة عن بعضه البعض ويرجع ذلك الى أن هذه المتغيرات الاقتصادية لاتعمل بمعزل عن بعضها البعض ، فعلاقات التشابك والارتباط قائمة بينها دائما ، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن زيادة حجم الائتمان المصرفى فى الاقتصاد القومى تؤدى الى زيادة فى الناتج القومى ويمارس مضاعف الائتمان آثاره فى الاقتصاد القومى فيزيد من مقدرة البنوك على خلق الائتمان وخلق الودائع ، وفى نفس الوقت فان الزيادة فى الناتج (أو الدخل القومى NATIONAL INCOME) تؤدى الى زيادة فى الاستهلاك القومى بالميل الحدى للاستهلاك ، كما أن الزيادة فى الدخل القومى تؤدى الى الزيادة فى الادخار القومى (الميل الحدى للادخار) والى زيادة فى الواردات أيضا (الميل الحدى للاستيراد) .

ولذلك فإن الائتمان المصرفى يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية فى الاقتصاد بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، ويتمثل التأثير المباشر للائتمان المصرفى على المتغيرات الاقتصادية الكلية فى التغير (الزيادة أو النقص) فى قيمة هذه المتغيرات نتيجة الزيادة أو النقص فى حجم الائتمان المصرفى فى الاقتصاد القومى ، كما يتمثل التأثير الغير مباشر للائتمان المصرفى على المتغيرات الاقتصادية الكلية فى التأثير المتبادل بين هذه المتغيرات نتيجة علاقات التشابك والارتباط فيما بينها .

ونظرا للآثار البالغة التأثير للائتمان المصرفى على المتغيرات الاقتصادية الكلية فى

الاقتصاد فإن البنوك المركزية تقوم بدور رقابى فعال ومؤثر وذلك للسيطرة على حجم الائتمان المصرفى فى الاقتصاد القومى وذلك نظرا للآثار السلبية التى يمكن أن يؤدى اليها زيادة حجم الائتمان المصرفى عن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى ، وتتمثل هذه الآثار فى ارتفاع حدة معدلات التضخم ، وتراجع أسعار صرف العملة الوطنية أمام العملات الاجنبية والضغط على ميزان المدفوعات وإزدياد الاعتماد على العالم الخارجى ، لذلك تقوم البنوك المركزية بالرقابة على الائتمان المصرفى بهدف الوصول لحجم الائتمان المصرفى المرغوب من الناحية الاقتصادية والتمويلية .

٢- الدور الرقابى للبنك المركزى المصرى على الائتمان المصرفى :

تقوم البنوك المركزية CENTRAL BANKS فى مختلف دول العالم وبصرف النظر عن طبيعة أو فلسفة النظم الاقتصادية السائدة فيهابدور رقابى مؤثر ومهيمن وفعال على الائتمان المصرفى ويرجع ذلك الى آثاره البالغة الخطورة والتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية المختلفة ، وتستخدم البنوك المركزية فى سبيل احكام رقابتها وسيطرتها على حجم الائتمان المصرفى فى الاقتصاديات المختلفة أدوات ووسائل رقابية كمية وكيفية متعددة .

ويقوم بهذا الدور الرقابى فى مصر البنك المركزى المصرى بماله من سلطات وصلاحيات واسعة ، ***ومن أهم الوسائل الرقابية التى يستخدمها البنك المركزى المصرى للرقابة على الائتمان المصرفى الوسائل الاتية :***

- تغيير سعر الخصم .
- سياسة السوق المفتوحة .
- تغيير نسبة الاحتياطى القانونى .
- تحديد نسبة السيولة .
- السقوف الائتمانية .
- تحديد هيكل أسعار الفائدة المدينة والدائنة .
- تحديد أوجه الاستثمارات التى يحظر على البنوك استثمار أموالها فيها .
- تحديد أنواع الاموال السائلة التى يتعين على البنوك وخصوصا التجارية الاحتفاظ بها .
- تحديد الحدود القصوى للتسهيلات التى تمنحها البنوك للعميل الواحد

كنسبة من رأسمال البنك (لاتتجاوز ٢٥٪ من رأسمال البنك واحتياطياته) .

- الرقابة من خلال البيانات الدورية .
- التفتيش على البنوك وفحص التسهيلات الائتمانية .
- دراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية بالبنوك .
- فحص ومراجعة نتائج أعمال البنوك ومراكزها المالية .
- وضع نسب بين قيمة التسهيلات الائتمانية وقيمة الضمانات .
- تحديد أنواع الضمانات وآجال استحقاق التسهيلات الائتمانية .
- حظر إقراض أعضاء مجلس ادارة البنك .
- حظر اقراض مراقبى الحسابات .
- حظر إصدار أذون قابلة للدفع لحاملها .
- حظر الاقراض بضمان أسهم البنك أو إمتلاكها .
- تجميع بيانات وإحصاءات الائتمان المصرفى .

ولاشك أن هذه الوسائل والاساليب الرقابية التى يستخدمها البنك المركزى المصرى تؤثر كما وكيفا وبفاعلية كبيرة على الائتمان المصرفى ، ونشير فى هذا الصدد الى النجاح الكبير الذى حققه البنك المركزى المصرى فى السنوات الخمسة الماضية (١٩٩٠ / ١٩٩٥) فى تصحيح مسار الاقتصاد المصرى ، وقد بدأ ذلك التصحيح فى أواخر الثمانينات عندما تمت السيطرة على سعر صرف الجنيه المصرى فى مواجهة العملات الاجنبية وخصوصا الدولار والقضاء على ظاهرة الدولرة DOLLARIZATION التى عانى منها الاقتصاد المصرى كثيرا وتم ذلك بانشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الاجنبى والسماح بانشاء شركات للصرافة وذلك دون التدخل الادارى فى تحديد أسعار الصرف .

كما أدت سياسة السقوف الائتمانية الى تحديد حجم الائتمان المصرفى الاجمالى فى الاقتصاد المصرى مما ساعد كثيرا وبنجاح فى السيطرة على معدلات التضخم والحد من نمو القطاعات الخدمية على حساب القطاعات السلعية فى الاقتصاد المصرى بدرجة ملحوظة .

وقد أدت هذه السياسات الى ضبط الاداء المالى للاقتصاد المصرى بشكل ملحوظ مما ساعد على السيطرة على العجز فى الموازنة العامة للدولة فى السنوات الاخيرة (١٩٩٢ / ١٩٩٥) .

المبحث الثانى

مؤشـرات ومعايير قياس الاداء والنشاط الائتمانى

تمهيـــد :

يتم الاعتماد على مجموعة متعددة من المؤشرات التى تقيس النشاط والاداء الائتمانى للوحدة المصرفية أو للبنك ، وتتعدد هذه الموشرات والمقاييس بإختلاف أوجه وجوانب النشاط والاداء الائتمانى التى تهدف الى قياسها ، ويتم الاعتماد على المؤشرات المطلقة والمؤشرات التحليلية ، فالمؤشرات المطلقة تقيس حجم النشاط الائتمانى معبرا عنه بوحدات مطلقة ، أما المؤشرات التحليلية فيقيس كل منها بعدا معنيا للنشاط والاداء الائتمانى CREDIT PERFORMANCE ويجب الاعتماد على كل من المؤشرات المطلقة والمؤشرات التحليلية فى قياس النشاط والاداء الائتمانى للوحدة المصرفية أو للبنك ، وذلك لان المؤشرات المطلقة لاتعبر عن النشاط والاداء الائتمانى بطريقة دقيقة ، فعلى سبيل المثال عند قياس حجم النشاط الائتمانى للبنك فى فترة زمنية معينة معبرا عنه بوحدات قياس مطلقة « كمليون جنيه مثلا » فإن هذا المؤشر أو المقياس لايكشف عن مدى جودة محفظة قروض وسلفيات البنك وحجم المخاطر الائتمانية التى يواجهها ، كما لايكشف أيضا عن مدى نمو النشاط الائتمانى للبنك عبر الزمن ، لذلك فإن المؤشرات التحليلية تكشف عن تفصيلات فنية ودقيقة فى النشاط والاداء الائتمانى للبنك . لذلك فإن الاعتماد على كل من المؤشرات المطلقة والتحليلية يؤدى الى قياس النشاط والاداء الائتمانى بدقة ووضوح وبطريقة أكثر دلالة وتعبيرا .

وتعتمد عملية قياس الأداء والنشاط الائتمانى – فى جوهرها – على التحليل الرأسى VERTICAL ANALYSIS والتحليل الافقى HORIZONTAL ANALYSIS لمحفظة قروض وسلفيات البنك وذلك الى حد كبير جدا ، كما يقاس الاداء والنشاط الائتمانى من زوايا وأبعاد متعددة من أهمها البعد الزمنى والبعد الفنى ، وتأتى أهمية البعد الزمنى TIME DIMENSION فى قياس الاداء والنشاط الائتمانى الى أهمية الوقف كعامل ومورد حاسم ومؤثر بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية حيث تعمل فى مدخلات ومخرجات كلها السيولة وتتداول بسرعة فائقة وبالتالى فإن الوقت الزائد أو الضائع يمثل بالنسبة لها فاقد WASTE كبير جدا يمكن ترجمته فى صورة أرباح مفقودة أو ضائعة WASTED PROFITS أو خسائر يمكن تجنبها AVOIDABLE LOSSES اذا ما تم استغلال عامل الوقت وخصوصا الوقت الزائد أو الضائع فى انتاج المزيد من المخرجات المالية FINANCIAL OUTPUTS .

ويقاس الاداء والنشاط الائتمانى للبنك أو الوحدة المصرفية وفقا للأسس والمعايير والاجراءات المرسومة فى السياسة الائتمانية للبنك بصفة عامة .

ومن أهم المؤشرات والمعايير الفنية المستخدمة فى قياس الاداء والنشاط الائتمانى للبنك أو الوحدة المصرفية المؤشرات الاتية :

أ- مؤشر القروض والتسهيلات الائتمانية .

ب- قياس البعد الزمنى فى الاداء الائتمانى .

جـ - قياس البعد الفنى فى الاداء الائتمانى .

د - تصنيف الاصول .

هـ - حساب المخصصات .

و- تحليل الالتزامات العرضية .

ر- قوائم مراقبة التسهيلات الائتمانية والقروض .

ز- تقارير عدم الانتظام .

أ-مؤشر القروض والتسهيلات الائتمانية :

يقيش هذا المؤشر معدل نمو القروض والتسهيلات الائتمانية على فترات زمنية متتالية ويعد أحد المؤشرات التى تعتمد على التحليل الافقى ، ويبين هذا المؤشر قيمة الزيادة أو النقص فى حجم التسهيلات الائتمانية والقروض التى منحها البنك خلال فترتين متتاليتين ، كما يبين معدل النمو كنسبة مئوية من سنة الاساس .

ويبين الشكل التالى كيفية إعداد مؤشر القروض والتسهيلات الائتمانية خلال عامى ١٩٩٣ / ١٩٩٤ لأحد البنوك

بالمليون جنيه

البيـــــان	فى ١٩٩٣/١٢/٣١	فى ١٩٩٤/١٢/٣١	التغير (عام ١٩٩٣ = ١٠٠)	
			قيمـة	٪
اجمالى القروض والسلفيات والخصم	٤٠٨	٤٥٥	٤٧	٪١١,٥

ويظهر مؤشر القروض والتسهيلات الائتمانية أن :

- بلغت الزيادة فى قيمة إجمالى القروض والتسهيلات الائتمانية والخصم فى عام ١٩٩٤ ، مبلغ ٤٧ مليون جنيه وذلك بالمقارنة بقيمتها فى العام السابق له عام ١٩٩٣ .

- بلغ معدل نمو اجمالى القروض والتسهيلات الائتمانية والخصم خلال فترة المقارنة (عام ١٩٩٣ / ١٩٩٤) ١١,٥٪ .

- **ويلاحظ أن :**

مؤشر القروض والتسهيلات الائتمانية يعد مؤشرا إجماليا حيث يكشف فقط عن قيمة الزيادة بالارقام المطلقة (مليون جنيه) وقيمة الزيادة النسبية فى إجمالى قيمة القروض والسلفيات والخصم خلال فترة المقارنة وذلك دون التطرق الى الكشف عن جودة محفظة قروض وسلفيات البنك ، لذلك يتم قياس وتحليل مدى جودة محفظة قروض وسلفيات البنك بمجموعة أخرى من المؤشرات ستتناولها بالتحليل تباعا وفى نقاط قادمة من هذا المبحث .

ويمكن قياس معدل النمو فى محفظة قروض وسلفيات البنك بصورة أكثر تحليلا وعمقا وذلك اعتمادا على أبعاد وزوايا وأسس متعددة ***وتتلخص فى الاسس الاتية :***

- على أساس آجال الائتمان الممنوح .
- على أساس أنواع الضمانات المقدمة .
- على أساس قيمة الحدود المصرح بها .
- على أساس نوع العملة .
- على أساس نوع النشاط .
- على أساس مدى استيعاب العمالة .
- على أساس الموقع الجغرافى .
- على أساس نوع المشروع .
- على أساس الغرض من التمويل .
- على أساس قيمة التسهيلات كنسبة من رأسمال البنك .

- على أساس عدد العملاء .

وسنتناول فيما يلى كل منها بشىء من التفصيل ومع الاستعانة بالامثلة الرقمية وإعتمادا على الارقام الوردة فى المثال السابق .

توزيع مقارن لمحفظة القروض والسلفيات والخصم على أساس آجال الائتمان الممنوح

بالمليون جنيه

البيـــان (آجال التسهيلات والقروض)	فى ١٩٩٣/١٢/٣١	فى ١٩٩٤/١٢/٣١	التغير	
			قيمة	٪
تسهيلات قصيرة الاجل	٣٥٠	٣٩٥	+ ٤٥	+ ١٢,٩ ٪
قروض متوسطة الاجل	٥٠	٥٥	+ ٥	+ ١٠ ٪
قروض طويلة الاجل	٨	٥	- ٣	- ٣٧,٥ ٪
الاجمـــالى	٤٠٨	٤٥٥	+ ٤٧	+ ١١,٥ ٪

ويلاحظ أن :

- يظهر توزيع محفظة القروض والسلفيات المقارن على أساس آجال الائتمان الممنوح خلال عامى ١٩٩٣ / ١٩٩٤ ، زيادة التسهيلات قصيرة الاجل بمبلغ ٤٥ مليون جنيه وبمعدل نمو ١٢,٩ ٪ ، وزيادة القروض المتوسطة الاجل بمبلغ ٥ ملايين جنيه وبمعدل نمو ١٠ ٪ ، وتراجع القروض الطويلة الاجل بمبلغ ٣ مليون جنيه وبمعدل إنخفاض (تراجع) بنسبة ٣٧,٥ ٪ وذلك بالمقارنة بعام ١٩٩٣ .

ولاشك أن هذه المعلومات التحليلية فى غاية الأهمية بالنسبة للبنك وبالنسبة للعلاقة بين طبيعة وحجم الموارد المالية المتاحة وبين مدى ملائمة الاستخدامات الموظفة فيها فى صورة تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل وقروض .

توزيع مقارن لمحفظة القروض والسلفيات والخصم على أساس انواع الضمانات المقدمة

بالمليون جنيه

البيـــان (انواع الضمانات المقدمة)	فى ١٩٩٣/١٢/٣١	فى ١٩٩٤/١٢/٣١	التغير	
			قيمة	٪
بدورن ضمان عينى	١٢,٥	١٥	+ ٢,٥	+ ٢٠٪
أوراق تجارية	٣٥	٤٥	+ ١٠	+ ٢٨,٥٪
أوراق مالية	٣٠	٤٠	+ ١٠	+ ٣٣,٣٪
محاصيل زراعية	-	-	-	-
بضائع أخرى	٧٢	٨٠	+ ٨	+ ١١,١٪
رهن عقارى	١٠	٦	- ٤	- ٤٠٪
رهن محال وآلات	٤٨	٥٤	+ ٦	+ ١٢,٥٪
بضمانات متنوعة	٧٥	٨٠	+ ٥	+ ٦,٦٪
كمبيالات محلية وخارجية	٢٥	٣٠	+ ٥	+ ٢٠٪
اعتمادات مستندية (غير مغطاه بالكامل)	١٠٠	١٠٤	+ ٤	+ ٤٠٪
أرصدة مدينة فى الحسابات الدائنة	٥ر	١	+ ٥ر	+ ١٠٠٪
الاجمـــالى	٤٠٨	٤٥٥	+ ٤٧	+ ١١,٥٪

ويظهر التوزيع المقارن لمحفظة القروض والسلفيات والخصم ***على أساس أنواع الضمانات المقدمة المؤشرات الاتية*** :

- قيمة التسهيلات الائتمانية وفقا لكل نوع من الضمانات وتطورها (الزيادة أو النقص خلال الفترة) .

- يكشف عن مدى تنوع أو تركز التسهيلات الائتمانية والقروض التى منحها البنك طبقا لأنواع الضمانات .

- يكشف عن مستوى المخاطر الائتمانية المرتبطة بالتركز الائتمانى فى أنواع معينة من الضمانات .

توزيع مقارن لمحفظة القروض والسلفيات والخصم على أساس نوع العملة

بالمليون جنيه

البيـــان نوع العملة	فى ١٩٩٣/١٢/٣١	فى ١٩٩٤/١٢/٣١	التغير	
			قيمة	٪
قروض وتسهيلات بالعملة المحلية	٣٣٠	٣٧٠	+ ٤٠	٪١٢,١
قروض وتسهيلات بالعملات الاجنبية	٧٨	٨٥	+ ٧	٪١٠
الاجمـــــالى	٤٠٨	٤٥٥	+ ٤٧	+ ٪١١,٥

– ويظهر التوزيع المقارن لمحفظة القروض والسلفيات والخصم على أساس نوع العملة الممنوح بها التسهيلات الائتمانية والقروض قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة المحلية وقيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملات الاجنبية وتطور قيمة كل منهما خلال فترة المقارنة .

– ويكشف هذا التوزيع عن مستوى المخاطر الائتمانية المرتبطة بالاستثمارات فى العملات الاجنبية والى حد كبير جدا .

توزيع مقارن لمحفظة القروض والسلفيات والخصم على أساس نوع النشاط (القطاع المستفيد)

مليون جنيه

البيـــان (نوع النشاط أو القطاع المستفيد)	فى ١٩٩٣/١٢/٣١	فى ١٩٩٤/١٢/٣١	التغير	
			قيمة	٪
قطاع الصناعة	٩٥	١٠٥	١٠+	٪١٠,٥+
قطاع الزراعة	١١	٨	٣−	٪٢٧,٣−
قطاع المقاولات والتشييد	٦٠	٧٠	١٠+	٪١٦,٦+
قطاع السياحة	٣٠	٣٨	٨+	٪٢٦,٦+
قطاع التجارة	١٩٩	٢٢٠	٢١+	٪١٠,٥+
القطاع العائلى	٣	٢	١−	٪٣٣,٣−
قطاعات أخرى	١٠	١٢	٢+	٪٢٠+
الاجمالى	٤٠٨	٤٥٥	٤٧+	٪١١,٥+

– ويظهر التوزيع المقارن لمحفظة القروض والسلفيات والخصم على أساس نوع القطاع الاقتصادى المستفيد قيمة التسهيلات الائتمانية والقروض الممنوحة لكل قطاع اقتصادى وتطورها خلال فترة المقارنة .

– ويكشف هذا التوزيع عن حجم المخاطر الائتمانية المرتبطة بتركز الاستثمار فى أنشطة معينةوفى قطاعات اقتصادية معينة .

– كما أن لهذا التوزيع دلالته الاقتصادية من حيث مدى توجيه الائتمان المصرفى للقطاعات السلعية والخدمية المختلفة

توزيع مقارن لمحفظة القروض والسلفيات والخصم على أساس مدى استيعاب العمالة

مليون جنيه

البيـــان (عدد العمال فى المشروعات المستفيدة)	فى ١٩٩٣/١٢/٣١	فى ١٩٩٤/١٢/٣١	التغير	
			قيمة	٪
مشروعات توظف أقل من ١٠ عمال	٨٦	٨٩	+٣	+٣,٤٪
مشروعات توظف (أكثر من ١٠وحتى ٢٥عامل)	١٣٥	١٤٦	+١١	+٨,١٪
مشروعات توظف (اكثر من ٢٥ وحتى ٥٠عامل)	٨٠	١٠٠	+٢٠	+٢٥٪
مشروعات توظف (اكثر من ٥٠ وحتى ٧٥عامل)	٤٥	٦٠	+١٥	+٣٣,٣٪
مشروعات توظف اكثر من ٧٥ وحتى١٠٠عامل)	٣٤	٣٥	+١	+٣٪
مشروعات توظف اكثر من ١٠٠ عامل	٢٨	٢٥	–٣	–١٠,٧٪
الاجمـــالى	٤٠٨	٤٥٥	+٤٧	+١١,٥٪

– ويظهر التوزيع المقارن لمحفظة القروض والسلفيات والخصم على أساس حجم العمالة الموظفة فى المشروعات المستفيدة من التسهيلات الائتمانية والقروض ، قيمة التسهيلات الائتمانية والقروض الممنوحة للمشروعات المختلفة حسب حجم العمالة فيها .

– ويكشف هذا التوزيع عن مساهمة الائتمان المصرفى فى خلق الوظائف – نسبيا – وبالاضافة الى استقرار هذه الوظائف ، أو بعبارة أخرى أبعاد الائتمان المصرفى على مستوى التوظف فى الاقتصاد القومى .

توزيع مقارن لمحفظة القروض والسلفيات والخصم على أساس الموقع الجغرافي للعملاء

مليون جنيه

البيـــان (المنـــاطق الجغرافية)	فى ١٩٩٣/١٢/٣١	فى ١٩٩٤/١٢/٣١	التغير	
			قيمة	٪
منطقة القاهرة الكبرى	١٥٠	١٦٦	١٦+	٪١٠,٦+
منطقة الاسكندرية	٩٠	١٠٢	١٢+	٪١٣,٣+
منطقة القناة وسيناء	٦٠	٦٥	٥+	٪٨,٣+
منطقة الدلتا	٣٠	٣٣	٣+	٪١٠+
منطقة الصعيد	٢٠	٢٢	٢+	٪١٠+
مدن صناعية جديدة	٥٥	٦٥	١٠+	٪١٨+
الوادى الجديد والواحات	٣	٢	١-	٪٣٣,٣-
الاجمـــالى	٤٠٨	٤٥٥	٤٧+	٪١١,٥+

- ويظهر التوزيع المقارن لمحفظة القروض والسلفيات والخصم على أساس الموقع الجغرافى للمشروعات المستفيدة ، قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء فى المناطق الجغرافية المختلفة وتطورها خلال الفترة .

- ويكشف هذا التوزيع عن مساهمة الائتمان المصرفى فى التنمية الاقليمية للاقاليم الجغرافية المختلفة .

توزيع مقارن لمحفظة القروض والسلفيات والخصم على أساس نوع المشروع المستفيد

مليون جنيه

البيـــان (نوع المشروع المستفيد)	فى ١٩٩٣/١٢/٣١	فى ١٩٩٤/١٢/٣١	التغير	
			قيمة	٪
مشروعات قائمة	٢٩٠	٣١٥	٢٥+	٪٨,٦+
مشروعات توسع	٦٨	٨٠	١٢+	٪١٧,٦+
مشروعات جديدة	٥٠	٦٠	١٠+	٪٢٠+
الإجمـــالى	٤٠٨	٤٥٥	٤٧+	٪١١,٥+

- ويظهر التوزيع المقارن لمحفظة القروض والسلفيات والخصم على أساس نوع المشروع المستفيد قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية الموجهة للمشروعات القائمة والجديدة والتوسعات فى المشروعات القائمة وتطورها خلال الفترة .

- ويكشف هذا التوزيع عن مساهمة الائتمان المصرفى فى تمويل المشروعات الجديدة والمشروعات القائمة وخلق الطاقات الانتاجية فى الاقتصاد القومى .

توزيع مقارن لمحفظة القروض والسلفيات والخصم على أساس الغرض من التمويل

مليون جنيه

البيـــان (الغرض من منح القروض والتسهيلات)	فى ١٩٩٣/١٢/٣١	فى ١٩٩٤/١٢/٣١	التغير	
			قيمة	٪
تمويل جارى (رأسمال عامل)	٢٥٠	٢٩٠	+٤٠	+١٦ ٪
تمويل أصول رأسمالية منتجة	٧٥	٩٥	+٢٠	+٢٦,٦ ٪
تمويل إنشاءات وعقارات	١٣	١٥	+٢	+١٥,٤ ٪
أغراض أخرى (متنوعة)	٧٠	٥٥	-١٥	-٢١,٤ ٪
الاجمـــالى	٤٠٨	٤٥٥	+٤٧	+١١,٥ ٪

ويكشف هذا التوزيع عن الاستخدامات التى وظفت فيها التسهيلات الائتمانية والقروض وتطورها خلال الفترة ، لما لذلك من آثار اقتصادية على كل من النمو والهيكل الاقتصادى

توزيع مقارن لمحفظة القروض والسلفيات والخصم على أساس عدد العملاء (المشروعات المستفيدة)

مليون جنيه

البيـــان (عدد العملاء أو المشروعات المستفيدة)	فى ١٩٩٣/١٢/٣١	فى ١٩٩٤/١٢/٣١	التغير	
			قيمة	٪
اجمالى قيمة محفظة القروض والسلفيات	٤٠٨	٤٥٥	+٤٧	+١١,٥ ٪
عدد المشروعات المستفيدة	١١٢٠	١٢٩٠	+١٧٠	+١٥,٢ ٪
عملاء قدامى (عدد)	٩٨٠	١٠٦٠	+٨٠	+٨,٢ ٪
عملاء جدد (عدد)	١٤٠	٢٣٠	+٩٠	+٦٤,٣ ٪
٪ العملاء الجدد الى العملاء القدامى	١٤,٣ ٪	٢١,٧ ٪	+٧,٤ ٪	+٥١,٨ ٪

ويكثف هذا التوزيع عن مدى توزيع محفظة القروض والسلفيات على عدد المشروعات المستفيدة وتطوره خلال الفترة ، كما يكشف أيضا عدد العملاء الجدد خلال الفترة والعملاء القدامى للبنك وتطور الارقام الخاصة بهما خلال الفترة .

توزيع مقارن لمحفظة القروض والسلفيات والخصم على أساس قيمة الحدود المصرح بها

مليون جنيه

البيان (قيمة الحدود المصرح بها)	فى ١٩٩٣/١٢/٣١	فى ١٩٩٤/١٢/٣١	التغير	
			قيمة	٪
أقل من خمسين الف جنيه مصرى	١٠	١٥	+ ٥	+٥٠٪
اكبر من خمسين ألف جنيه وحتى مائة الف جنيه	١٦	١٨	+٢٠	+١٢,٥٪
أكبر من مائة الف جنيه واقل من مائتين الف جنيه	٤٠	٣٥	-٥	-١٢,٥٪
أكبر من مائتين الف جنيه واقل من ثلاثمائة الف	٢٥	٢٠	-٥	-٢٠٪
اكبر من ثلاثمائة الف جنيه واقل من ربعمائة الف	٣٥	٣٠	-٥	-١٤,٣٪
اكبر من ربعمائة الف جنيه واقل من خمسمائة الف	٤٥	٦٥	+٢٠	+٤٤,٤٪
اكبر من خمسمائة الف جنيه واقل من ٧٥٠الف	٧٥	٨٥	+١٠	+١٣,٣٪
اكبر من ٧٥٠ الف جنيه واقل من مليون جنيه	٥٥	٦٤	+٩	+١٦,٣٪
اكبر من مليون جنيه واقل من مليون وخمسمائة الف جنيه	٣٥	٢٥	-٥	-١٤,٣٪
اكبر من ١٥٠٠ الف جنيه واقل من ٢مليون ج	٢٢	٢٠	-٢	-٩٪
اكبر من٢مليون جنيه واقل من ٣مليون جنيه	١٦	١٥	-١	-٦,٢٪
اكبر من ٣مليون جنيه واقل من ٤مليون جنيه	١٠	٢٥	+١٥	+١٥٠٪
اكبر من ٤مليون جنيه واقل من ٥ مليون	١٣	٢٠	+٧	+٥٤٪
اكبر من ٥ مليون جنيه	١١	١٨	+٧	+٦٣,٦٪
الاجمــــالى	٤٠٨	٤٥٥	+٤٧	+١١,٥٪

- ويظهر هذا التوزيع حدود التركز الائتمانى وفقا لقيمة الحدود المصرح بها لكل فئة ، فمثلا قيمة التسهيلات الائتمانية التى تجاوز حدودها ٥مليون جنيه فى عام ١٩٩٣ = ١١ مليون جنيه من اجمالى المحفظة وارتفعت فى عام ١٩٩٤ الى ١٨مليون جنيه وبمعدل نمو بلغ ٦٣,٦ ٪ .

- ويكشف هذا التوزيع مستوى المخاطر الائتمانية فى محفظة قروض وسلفيات

البنك والناشئة عن الحجم (حجم التهسيلات الائتمانية).

توزيع مقارن لمحفظة القروض والسلفيات والخصم كنسبة من رأسمال البنك واحتياطياته

مليون جنيه

البيـــان	فى ١٩٩٣/١٢/٣١	فى ١٩٩٤/١٢/٣١	التغير	
			قيمة	٪
تسهيلات اقل من ١٠ ٪ كنسبة من رأسمال البنك	٢٥٠	٢٩٠	+٤٠	+١٦٪
تسهيلات اكبر من ١٠ ٪وحتى ١٥ ٪من رأسمال البنك	٥٨	٧٥	+١٧	+٢٩,٣٪
تسهيلات اكبر من ١٥ ٪ وحتى ٢٠ ٪ من رأسمال البنك	٤٥	٤٠	–٥	–١١,١٪
تسهيلات اكبر من ٢٠ ٪ وحتى ٢٥ ٪من رأسمال البنك	٥٥	٥٠	–٥	–٩٪
تسهيلات تجاوز ٢٥ ٪ من رأسمال البنك	–	–	–	–
الاجمـــالى	٤٠٨	٤٥٥	+٤٧	+١١,٥٪

– ويظهر هذا التوزيع قيمة التسهيلات الائتمانية والقروض منسوبة الى اجمالى رأسمال البنك المدفوع واحتياطياته وتطورها خلال فترة المقارنة .

– ويظهر هذا التوزيع حجم المخاطر الائتمانية الناشئة عن كبر حجم بعض التسهيلات والقروض وتركزها فى مجموعة من العملاء .

ولاشك أن تحليل وتوزيع محفظة القروض والسلفيات والخصم للبنك تحليلا مقارنا وعلى أسس وأبعاد وزوايا مختلفة يسهم بصورة مباشرة فى تقييم أداء البنك ونشاطه الائتمانى بصورة أدق من الاعتماد على مؤشر القروض والتسهيلات الائتمانية الاجمالى .

وتكشف الابعاد والزوايا التى يتم تحليل وتوزيع محفظة قروض وسلفيات البنك وفقا لها عن حدود التركز الائتمانى وبالتالى عن حجم المخاطر الائتمانية التى تتضمنها محفظة قروض وسلفيات البنك ، ويؤدى هذا التحليل والتوزيع الدورى لمحفظة القروض والسلفيات الى معرفة كافة التفاصيل والتطورات التى تطرأ عليها والاتجاهات التى يسير فيها البنك وتطور مستوى المخاطر الائتمانية من آن لآخر .

ب– قياس البعد الزمنى فى الاداء الائتمانى :

تكمن أهمية البعد الزمنى فى الاداء الائتمانى CREDIT PERFORMANCE فى أهمية عامل الوقت TIME FACTOR فى طبيعة عمل البنوك والمؤسسات المالية ،

ويعد عامل الوقت أحد عوامل الانتاج الحاسمة فى دالة الانتاج للمنتجات المالية والائتمانية - إن جاز التعبير - ويرجع ذلك الى أن أرباح البنوك والمؤسسات المالية تعتمد بدرجة كبيرة جدا على الفوائد المحصلة على القروض والسلفيات التى تمنحها للعملاء وعامل الوقت عنصر جوهرى فى حساب قيمة هذه الفوائد وتحققها وتحصيلها كإيرادات فعلية ومحصلة فعلا (أى ليست دفترية فقط) .

ويقاس البعد الزمنى فى الاداء والنشاط الائتمانى من عدة زوايا أهمها :

- الفترة الزمنية لدراسة طلبات القروض والتسهيلات الجديدة وتجديد القائمة منها .
- تحليل محفظة القروض والسلفيات على أساس معيار مدى الانتظام فى السداد .
- تحليل المتأخرات القائمة .
- تحليل الفوائد المحصلة والمحتسبة .

ونتناول فيما يلى كل منها بشىء من التفصيل ومع الاستعانة بالامثلة الرقمية .

الفترة الزمنية لدراسة طلبات القروض والتسهيلات الائتمانية (منح وتجديد) :

يتم تحليل طلبات القروض والتسهيلات الجديدة وتجديد القائمة على أساس الفترة الزمنية التى استغرقها جهاز التسليف فى البنك فى دراسة هذه الطلبات حتى صدور الموافقات الائتمانية الخاصة بها ***وتتخذ الشكل الاتى***

قياس معدل أداء البنك خلال شهر ديسمبر ١٩٩٣ مقارنا بشهر ديسمبر ١٩٩٤

مليون جنيه

الفترة الزمنية / البيان	إقل من اسبوعين		إقل من شهر		إكثر من شهر		إكثر من شهرين		الاجمالى	
	ديسمبر ٩٣	ديسمبر ٩٤	ديسمبر ٩٣	ديسمبر ٩٤	ديسمبر ٩٣	ديسمبر ٩٤	ديسمبر ٩٣	ديسمبر ٩٤	ديسمبر ٩٣	ديسمبر ٩٤
عدد طلبات التسهيلات	١٠٠	١٠٥	٣٥٠	٣٦٠	٤٠	٥٠	١٠	٥	٥٠٠	٥٢٠
٪ للاجمالى	٪٢٠	٪٢١	٪٧٠	٪٦٩	٪٨	٪٩	٪٢	٪١	٪١٠٠	٪١٠٠
قيمة طلبات التسهيلات	٤٠	٤٢	١٠٠	١٠٤	٦	٩	٤	٥	١٥٠	١٦٠
٪ للإجمالى	٪٢٦	٪٢٦	٪٦٧	٪٦٥	٪٤	٪٦	٪٣	٪٣	٪١٠٠	٪١٠٠

ويظهر الجدول قيمة وعددوالفترة الزمنية التى استغرقها البنك فى دراسة طلبات التسهيلات الائتمانية والقروض مقارنا بفترة مماثلة سابقة ، ويلاحظ أنه كلما كان الوقت المستغرق فى دراسة التسهيلات الائتمانية أقل كلما كان البنك أكثر انتاجية بالنسبة للنشاط الائتمانى وذلك دون التأثير على جودة الدراسات الائتمانية وانتاج تسهيلات وقروض متسرعة HASTY LOANS .

تحليل محفظة القروض والسلفيات على أساس معيار الانتظام فى السداد :

يتم تحليل محفظة قروض وسلفيات البنك على أساس معيار مدى الانتظام فى السداد وذلك خلال فترات دورية ومقارنة تحليل المحفظة بفترات سابقة مماثلة ، ومن الجوانب الهامة جدا فى قياس الاداء الائتمانى الانتظام فى السداد حيث يكشف هذا المعيار بوضوح – وبدون جدل – عن مدى جودة محفظة قروض وسلفيات البنك ، ويتم تحليل المحفظة الى فئات مختلفة وفقا لمدى الانتظام فى السداد **كالاتى :**

توزيع وتحليل مقارن لمحفظة القروض والسلفيات على أساس معيار الانتظام في السداد

الفئة / القيمة بالميون جنيه	تسهيلات لم تحل بعد		تسهيلات منتظمة		متأخـــرات		الاجمـــالى	
	فى ٩٣/١٢/٣١	فى ٩٤/١٢/٣١	فى ٩٣/١٢/٣١	فى ٩٤/١٢/٣١	فى ٩٣/١٢/٣١	فى ٩٤/١٢/٣١	فى ٩٣/١٢/٣١	فى ٩٤/١٢/٣
القروض والسلفيات	١٠٠	٨٠	٣٥٠	٤٠٠	٥٠	٤٠	٥٠٠	٥٢٠
٪ للإجمالى	٪٢٠	٪١٥	٪٧٠	٪٧٧	٪١٠	٪٨	٪١٠٠	٪١٠٠

ويظهر الجدول محفظة القروض والسلفيات موزعة بالارقام المطلقة وبالنسب المئوية على فئات العلاء (تسهيلات لم تحل آجال استحقاقها ، تسهيلات منتظمة ، ومتأخرات)وذلك خلال فترة المقارنة .

– وهذا المؤشر من أهم المؤشرات للحكم على مدى جودة محفظة قروض وسلفيات البنك ، ودراسة تطور هذا المؤشر على فترات متتالية تكشف بوضوح عن مدى التقدم أو التراجع فى جودة محفظة القروض والسلفيات .

تحليل المتأخرات القائمة :

يتم تحليل قيمة المتأخرات فى هيكل محفظة قروض وسلفيات البنك وفقا للإجراءات المتخذة من جانب البنك لتحصيل هذه المتأخرات ARREARS واعادة هذه الحسابات للإنتظام من جديد أو تصفيتها .

وتشمل التيسيرات وإعادة الجدولة والتسويات كالاتى :

توزيع وتحليل مقارن للمتأخرات القائمة على أساس الاجراءات المتخذة من جانب البنك

بالمليون جنيه

الاجراء المتخذ / البيان	تيسيرات		تسويات		اعادة جدولة		تحت الدراسة والبحث		اجراءات قانونية		الاجمالى	
	فى ٩٣/١٢/٣	فى ١٢/٣/	فى ٩٣/١٢/٣١	فى ٩٤/١٢/٣	فى ٩٣/١٢/٣١	فى ٩٤/١٢/٣١	فى ٩٣/١٢/٣١	فى ٩٤/١٢/٣١	فى ٩٣/١٢/٣١	فى ٩٤/١٢/٣١	فى ٩٣/١٢/٣١	فى ٩٤/١٢/٣١
اجمالى للتأخرات	١٢	١٠	٦	٨	١٠	١٤	٨	٦	٤	٦	٤٠	٤٤
٪ للإجمالى	٪٣٠	٪٢٣	٪١٥	٪١٧	٪٢٥	٪٣٢	٪٢٠	٪١٤	٪١٠	٪١٤	٪١٠٠	٪١٠٠

ويظهر التحليل المقارن للمتأخرات الاجراءات المتخذة من جانب البنك لتحصيلها سواء كانت إجراءات قانونية أو تسويات أو تيسيرات أو إعادة جدولة أو تحت الدراسة ولم يتخذ بشأنها إجراء محدد .

تحليل الفوائد المحصلة والمحتسبة :

يظهر تحليل الفوائد عن الفترة المحاسبية قيمة الفوائد المحصلة فعلا منسوبا الى قيمة الفوائد المحتسبة أو المستحقة عن هذه الفترة ويعكس ذلك مدى كفاءة البنك فى تحصيل الفوائد على القروض والتسهيلات الائتمانية التى يمنحها وذلك طبقا ***للجدول الاتى :***

تحليل مقارن للفوائد المحصلة والمحتسبة على القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة

بالمليون جنيه

البيان (قيمة الفوائد)	عن عام ١٩٩٣	عن عام ١٩٩٤	التغيير - قيمة	التغيير - ٪
١ - الفوائد المستحقة والمحتسبة عن الفترة	٦٠	٧٥	١٥ +	٪٢٥ +
٢ - الفوائد المحصلة فعلا عن الفترة	٤٨	٦٤	١٦ +	٪٣٣ +
معدل التحصيل ($\frac{٢}{١}$ × ١٠٠)	٪٨٠	٪٨٥	٪٥ +	٪٦ +

ويظهر هذا التحليل قيمة ونسبة الفوائد المحصلة فعلا الى الفوائد المحتسبة عن الفترة ، كما يظهر معدلات نمو كل منهما خلال الفترة ويعكس هذا التحليل

المقارن مدى كفاءة البنك وتطورها فى تحصيل القروض التسهيلات والفائدة عليها .

جـ - قياس البعد الفنى فى الاداء الائتمانى :

يقاس البعد الفنى فى الاداء الائتمانى وفقا لمجموعة من المعايير - ووفقا للسياسة الائتمانية للبنك - ومن أهم الأبعاد الفنية التى ***تقيس جودة الاداء الائتمانى المؤشرات الاتية :***

- مؤشر حركة حسابات العملاء .
- مؤشر حركة الضمانات .
- الانكشاف / التجاوز .
- مؤشر نسبة المديونية الاجمالية .
- مؤشر المقدرة على السداد .
- معدل دوران الاستثمارات .

وهذه المؤشرات يتم إحتسابها لكل عميل على حده ، فعلى سبيل المثال عندما يكون حساب التسهيل نشط الحركة ومعدل دوران الحد نشط فإن ذلك يعد دليلا فنيا على كفاءة استخدام العميل للتسهيلات الائتمانية والعكس صحيح ، كما أن حركة الضمانات وعدم جمودها يعد مؤشرا جيدا أيضا بالاضافة الى عدم وجود انكشاف أو تجاوز عن الحدود المصرح بها فى حسابات القروض والتسهيلات الائتمانية .

كما يعكس مؤشر نسبة المديونية مدى توازن الهيكل التمويلى للعميل فإرتفاع نسبة المديونية الاجمالية يعكس اعتماد العميل على الاقتراض فى تمويل نشاطه بدرجة أكبر من اعتماده على التمويل الذاتى ، وتعكس نسب المديونية المنخفضة بصفة عامة سلامة الاداء الائتمانى من الناحية الفنية والتمويلية .

كما أن ارتفاع مؤشر المقدرة على السداد بالنسبة للإلتزامات القصيرة الاجل ، أو بالنسبة لاقساط القروض يعكس احتمالات وفاء كبيرة جدا بقيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة ، والعكس صحيح فى حالة إنخفاض مؤشر المقدرة على السداد .

كما يقيس مؤشر معدل دوران الاستثمارات مدى كفاءة العملاء فى استخدام الاستثمارات الموظفة فى أنشطتهم فى التشغيل والعمليات وتوليد الايرادات وإدرار

الدخل ولاشك أن هذه المؤشرات التى تقيس البعد الفنى فى الاداء الائتمانى تعد مؤشرات متقدمة جدا وعلى درجة كبيرة من التعبير عن الاداء الائتمانى ومن ثم مدى جودة محفظة قروض وتسهيلات البنك .

د- تصنيف الاصول ASSETS CLASSIFICATION :

من أهم المؤشرات والمعايير التى تقيس كفاءة الاداء الائتمانى مؤشر تصنيف الاصول حسب درجة جودتها ، ويعنى تصنيف الاصول تحليل وتوزيع إجمالى محفظة قروض وسلفيات البنك حسب جودتها ***وتقسم الى الانواع الاتية*** :

- **أصول جيدة** : وتمثل الفئة المنتظمة من التسهيلات الائتمانية والقروض .
- **أصول دون المستوى (أقل جودة)** : وتمثل التسهيلات التى مر عليها ٣ شهور دون تحصيلها .
- **أصول غير جيدة** : وتمثل التسهيلات التى مر عليها ٦ شهور دون أن تحصل .
- **أصول رديئة** : وتمثل الفئة المتعثرة والتى مر عليها سنة كاملة أو أكثر دون تحصيلها .

ولاشك أن زيادة نسبة الاصول الجيدة فى محفظة قروض وسلفيات البنك يعد مؤشرا موضوعيا على كفاءة الاداء الائتمانى والعكس صحيح بالطبع ، ويوضح الشكل التالى توزيع محفظة وسلفيات البنك حسب جودة الاصول .

تصنيف وتحليل مقارن لأصول محفظة قروض وتسهيلات البنك

مليون جنيه

البيـــان (نوع الاصول)	فى ٣١ / ١٢/ ١٩٩٣		فى ٣١ / ١٢/ ١٩٩٤		التغير	
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
أصول جيدة	٢٩٥	٧٢٪	٣٤٠	٧٥٪	+ ٤٥	+ ١٥٪
أصول دون المستوى	٣٥	٩٪	٥٠	١١٪	+ ١٥	+ ٤٣٪
أصول غير جيدة	٥٣	١٣٪	٢٥	٥٪	– ٢٨	– ٥٣٪
أصول رديئة	٢٥	٦٪	٤٠	٩٪	+ ١٥	+ ٦٠٪
الاجمـــالى	٤٠٨	١٠٠٪	٤٥٥	١٠٠٪	٤٧	+١١,٥٪

ويظهر تصنيف الاصول مدى جودة محفظة قروض وسلفيات البنك وتطورها

خلال فترة المقارنة ، وتنعكس مدى جودة محفظة القروض والسلفيات على قيمة المخصصات ، فكلما كانت محفظة القروض والسلفيات جيدة ، كلما قلت أو إنخفضت قيمة المخصصات الفنية المحتسبة لمواجهة هذه المخاطر .

هـ - حساب المخصصات PROVISIONS :

يعتمد حساب المخصصات الفنية اللازمة لمواجهة احتمالات الخسائر لبعض القروض والتسهيلات الائتمانية على مدى جودة محفظة قروض وسلفيات البنك ، وتعتمد الاتجاهات المصرفية والدولية الحديثة فى حساب المخصصات ***على النسب والاتجاهات الاتية*** :

نوع الاصل	قيمة المخصص كنسبة مئوية من الالتزامات القائمة
الاصول الجيدة	بنسبة ١ ٪ من الالتزامات القائمة
الاصول دون المستوى	بنسبة ٢٠ ٪ من الالتزامات القائمة
الاصول الغير جيدة	بنسبة ٥٠ ٪ من الالتزامات القائمة
الاصول الرديئة	بنسبة ١٠٠ ٪ (بالكامل) من الالتزامات القائمة

وسنقوم فى الجدول التالى باحتساب قيمة المخصصات اعتمادا على هذه النسب وعلى الأرقام الواردة فى المثال السابق وفى ٣١/١٢/١٩٩٤ كالاتى :

جدول حساب المخصصات فى ٣١ / ١٢/ ١٩٩٤ طبقا للنسب الدولية

مليون جنيه

نوع الاصل	الالتزامات فى ٩٤/١٢/٣١	ناقصـــا		صافى الالتزامات	× (٪) للمخصص	= قيمة المخصصات
		الغطاءات النقدية	الفوائد المهمشة			
أصول جيدة	٣٤٠	-	-	٣٤٠	× (١٪)	٣,٤
أصول دون المستوى	٥٠	٥	٣	٤٢	× (٢٠٪)	٨,٤
أصول غير جيدة	٢٥	٢	٥	١٨	× (٥٠٪)	٩.-
أصول رديئة	٤٠	٤	١١	٢٥	× ١٠٠٪	٢٥.-
الاجمـــالى	٤٥٥	١١	١٩	٤٢٥	-	٤٥,٨

قيمة المخصصات = ٤٥,٨ مليون جنيه

٪ للمخصصات / إجمالى محفظة القروض والتسهيلات = ١٠ ٪

ويعبر المخصص بوضوح عن مدى جودة محفظة القروض والتسهيلات ويعكس حجم المخاطر الائتمانية التى تتضمنها ، كما تعد كفاية المخصصات المحتسبة لمقابلة المديونيات غير الجيدة بمثابة معامل للأمان الائتمانى CREDIT SAFETY COEFFICIENT بالنسبة للبنك .

و - تحليل الالتزامات العرضية :

بالرغم من أن الالتزامات العرضية CONTINGENT LIABILITIES لاتمثل التزامات فعلية وقائمة الا أنها التزامات يتوقف تحققها على حدوث بعض الوقائع فى المستقبل ، ولذلك فإن احتمالات تحققها - وبالرغم من كونها مجرد احتمالات - تعد دائما إحتمالات قائمة وينتج عن تحققها بالطبع مخاطر ائتمانية ، ولذلك فإن مؤشر تحليل الالتزامات العرضية يمكن أن يفصح بدرجة كبيرة عن الاداء الائتمانى من حيث مدى تنوع أو تركز هذه الالتزامات العرضية سواء فى عمليات معينة أو فى اعداد وقطاعات اقتصادية معينة .

ويمكن تحليل الالتزامات العرضية بنفس الاسلوب المستخدم فى تحليل الالتزامات الفعلية والقائمة وذلك كمؤشر تكميلى لمؤشر القروض والتسهيلات الائتمانية الفعلية وبأبعاده المختلفة .

ويمكن تحليل الالتزامات العرضية ***على أسس مختلفة أهمها*** :

- على أساس طبيعة أو نوع الالتزام العرضى .
- على أساس درجة التركز (أو النوع) .

توزيع الالتزامات العرضية حسب النوع (طبيعة الالتزام)
فى ٣١ / ١٢/ ١٩٩٤

البيـــان (انواع الالتزامات العرضية)	القيمة بالمليون جنيه	٪ للاجمـــالى
الالتزامات العرضية عن الاعتمادات المستندية	١١٠	٪٥٥
الالتزامات العرضية عن خطابات الضمان المحلية	٤٠	٪٢٠
الالتزامات العرضية عن خطابات الضمان الخارجية	٢٠	٪١٠
الالتزامات العرضية عن القبولات	١٢	٪٦
الالتزامات العرضية عن الكمبيالات	٨	٪٤
الالتزامات العرضية عن التعهدات والكفالات	١٠	٪٥
الاجمـــــالى	٢٠٠	٪١٠٠

ويظهر توزيع الالتزامات العرضية قيمة كل نوع منها حسب طبيعته والاهمية النسبية له ضمن إجمالى الالتزامات العرضية .

ر- قوائم مراقبة التسهيلات الائتمانية والقروض :

تعد قوائم مراقبة التسهيلات الائتمانية والقروض بمثابة أداة تحليلية ومجمعة لمراكز عملاء التسهيلات الائتمانية ولمحفظة قروض وسلفيات البنك ، حيث تظهر تفصيلات وبيانات فنية ودقيقة عن مركز كل عميل فى محفظة قروض وسلفيات البنك وتستخم كأداة رقابية وفى تقييم الاداء الائتمانى وتعد هذه القوائم على فترات دورية وتتضمن جميع التسهيلات والقروض القائمة فى تاريخ معين ، ومن أهم المعلومات التى تتضمنها قوائم مراقبة التسهيلات الائتمانية والقروض ***المعلومات الاتية :***

- الحدود المصرح به والمستخدم منها (حسب نوع الضمان) ولكل عميل على حده .
- تاريخ المنح وتاريخ الانتهاء (آجال الاستحقاق) .
- حالة الحساب أو مركز العميل (من حيث التجاوز أو الانكشاف أو المتأخرات أو الانتظام ..) .

- الضمانات والقيمة التسليفية لها ومدى تغطيتها للالتزامات القائمة .

- أعلى رصيد وأقل رصيد مدين خلال الفترة السابقة (ثلاثة أشهر أو ستة أشهر) .

وتتخذ قوائم مراقبة التسهيلات الائتمانية والقروض الشكل التالى بالالف جنيه

اسم العميل	نوع التسهيل	الحد المصرح به	تاريخ الانتهاء	تاريخ المنح	الالتزام فى ٩٤/٦/٣٠	الضمانات		الانكشاف أو التجاوز	اعلى رصيد مدين واقل رصيد مدين	المتأخرات القائمة	ملاحظات
						قيمة اجمالية	قيمة تسليفية				
شركة (أ)	جارى مدين مكشوف	١٠٠٠٠	٣١ ديسمبر ١٩٩٥	١ يناير ١٩٩٥	٨٠٠٠	على المكشوف	على المكشوف	لا يوجد	أعلى ١٠٥٠٠ أدنى ١٣٠٠	لا يوجد	توجد أ. قبض للتحصيل قيمتها ٦٥٠٠ جنيه

ر- تقارير عدم الانتظام :

تعد تقارير عدم الانتظام عن حسابات التسهيلات الائتمانية الغير منتظمة كل نصف شهر أو كل شهر وترفع لإدارات التفتيش والرقابة الداخلية بالبنوك وتعد بمثابة أداة رقابية تستخدم فى قياس الاداء الائتمانى حيث تتضمن تقرير عن مركز الحساب الغير منتظم **من حيث** :

- التجاوز عن الحد المصرح به ومبرراته ومتى سيتم سداد هذا التجاوز .
- الانكشاف فى صافى القيمة التسليفية للضمانات وأسبابه والتغطية المقترحة .
- المتأخرات القائمة والاجراءات التى تم اتخاذها بشأن تحصيلها .
- التسهيلات التى انتهت ولم تجدد وأسباب عدم التجديد أو تأخر اجراءات التجديد .
- الحسابات التى تم وضعها تحت التصفية وأسباب ذلك .

وتتم متابعة الحسابات الغير منتظمة للقضاء على أسباب عدم الانتظام .

المبحث الثالث
الرقابة الدولية على البنوك

تمهيـــد :

بالرغم من أن تشكيل لجنة بازل للرقابة على البنوك BASLE COMMITTEE ON BANKING SUPERVISION يرجع الى نهـاية عـام ١٩٧٤ ، الا أن الحـديث عن دورها فى الاشراف والرقابة على البنوك على المستوى الدولى SUPRANATIONAL والمحلى LOCAL أيضا قد إزداد بدرجة كبيرة جدا فى السنوات الاخيرة وبالتحديد فى بداية التسعينيات فى عام ١٩٩١ ، ولعل ذلك الحديث المتزايد عن لجنة بازل للرقابة عن البنوك فى الاوساط المصرفية والاقتصادية يرجع الى العديد من الاسباب والتى من أهمها :

- اتفاقية الجات GATT وتحرير تجارة الخدمات ومنها بالطبع الخدمات المصرفية .

- الانهيارات المصرفية لبعض البنوك على المستوى الدولى والمحلى .

وقد تأسست لجنة بازل للرقابة على البنوك فى رحاب بنك التسويات الدولية BANK FOR INTERNATIONAL SETTLEMENTS (BIS) وبالرغم من أن الأوراق الرسمية المنشورة عن لجنة بازل للرقابة على البنوك تشير وتؤكد الى أنها ليست لها أى صلاحيات رسمية للرقابة والاشراف على البنوك على المستوى الدولى ولاتمتلك الصلاحية القانونية لذلك ولاتعتزم أن يكون لها مثل هذا الدور أو تلك الصلاحية القانونية ، إلا أن المعايير أو المقررات التى تقرها بشأن الممارسات المصرفية قد أصبحت تلقى قبولا واحتراما واسعا فى كافة الاوساط المصرفية .

وسنتناول فى هذا المبحث لجنة بازل للرقابة على البنوك من خلال سرد تاريخى لنشأتها وأعضائها ودورها فى الرقابة على البنوك .

لجنة بازل للرقابة على البنوك

١ - التأسيس ESTABLISHMENT :

تأسست لجنة بازل للاشراف على البنوك فى نهـاية عـام ١٩٧٤ وذلك فى اعقاب عدم الاستقرار والتقلب الحاد الذى ساد أسواق العملات والاسواق المصرفية الدولية وبالتحديد فى اعقاب انهيار بنك (BANKHAUS HERSTATT) فى المانيا الغربية (حينذاك) .

وقد تأسست لجنة بازل كلجنة للاشراف على النظم والممارسات المصرفية بواسطة محافظين البنوك المركزية لمجموعة دول العشرة والمعروفة باللغة الانجليزية باسم : GROUP OF TEN .

وإنعقد أول اجتماع لها فى فبراير عام ١٩٧٥ ، ومنذ ذلك الوقت تعقد اجتماعات اللجنة بصورة منتظمة بواقع ثلاث أو أربع مرات سنويا

٢- الاعضاء MEMBERSHIP :

يتكون أعضاء لجنة بازل للرقابة على البنوك من ممثلين من الدول الاتية :

- بلجيكا	- لكسمبورج
- كندا	- هولندا
- فرنسا	- السويد
- المانيا	- سويسرا
- ايطاليا	- المملكة المتحدة
- اليابان	- الولايات المتحدة الامريكية

وتمثل هذه الدول في لجنة بازل للرقابة على البنوك من خلال البنوك المركزية CENTRAL BANKS لهذه الدول ، أو من خلال أى هيئة أخرى تخول لها صلاحيات الاشراف والرقابة على النشاط المصرفى بخلاف البنوك المركزية فى هذه الدول .

ولقد ترأس لجنة بازل للرقابة على البنوك منذ تأسيسها فى عام ١٩٧٤ وحتى الآن رؤساء من الدول الاعضاء ***طبقا للبيان الاتى*** :

السنوات	الدولة الرئيسى
١٩٧٤ - ١٩٧٦	المملكة المتحدة
١٩٧٧ - ١٩٨٨	المملكة المتحدة
١٩٨٨ - ١٩٩١	هولندا
١٩٩١ - ١٩٩٣	الولايات المتحدة
١٩٩٣ - الآن	أيطاليا

٣- **الاهـــداف** OBJECTIVES :

من أهم الاهداف التى سعت وتسعى لجنة بازل للرقابة على البنوك الى تحقيقها من خلال التعاون المستمر بين الدول الاعضاء وغير الاعضاء ***الاهداف الاتية*** :

- اقامة نظام للإنذار المبكر ضد الانهيار والتعثر المصرفى .
- تطوير نظم الرقابة المصرفية على المستوى الدولى .
- وضع معايير فنية متفق عليها تحكم العمل المصرفى والرقابة عليه .
- تضييق الفجوات فى نظم الرقابة المصرفية .
- وضع حدود دنيا لمدى كفاية رأس المال فى البنوك والمؤسسات المالية .

٤- **الصلاحيـــات** AUTHORITIES :

لاتمتلك لجنة بازل للإشراف على البنوك أى صلاحيات رقابية رسمية على المستوى الدولى ، ولاتعتزم أن يكون لها مثل هذه الصلاحيات الدولية الرسمية ، كما أن التوصيات التى تقرها أو تصدرها ليس لها القوة القانونية الملزمة ، وتتضمن التوصيات التى تصدرها لأفضل الممارسات المصرفية ، ومع هذا فإن اللجنة تشجع جميع الدول لوضع مفاهيم ومعايير فنية موحدة تحكم عملية الرقابة المصرفية وذلك دون التطرق الى محاولة تعميم لأى من التفاصيل الفنية الدقيقة المطبقة فى أي من الدول الاعضاء على الدول الاعضاء الاخرى .

٥ - **التقـــارير** REPORTING :

ترفع لجنة بازل للإشراف على البنوك التقـارير التى تعدها للجنة المشكلة من محافظى البنوك المركزية لمجموعة العشرة والتى تجتمع بمقر بنك التسويات الدولبة (BIS) ببـازل ، وعـادة ما يطلب إعتمـاد تعزيز السادة المحافظين للمبـادرات التى تتضمنها هذه التقارير المرفوعة من اللجنة .

٦- **سكرتارية اللجنة** COMMITEE'S SECRETARIAT :

يزود بنك التسويات الدوليـة (BIS) ببـازل لجنة بازل للرقـابة على البنوك بطاقم لسكرتارية اللجنة حيث تنعقد معظم اجتمـاعات اللجنة ببنك التسويات الدولية ببازل .

ويتكون طاقم سكرتارية لجنة بازل للإشراف على البنوك من مصرفيين محترفين من الدول الاعضاء ، ويناط بسكرتارية اللجنة القيام ***بالمهام الاتية*** :

- القيام بأعمال السكرتارية للجنة بازل للرقابة على البنوك وايضا للجان الفرعية المنبثقة منها .

-تقديم المعونة الفنية لسلطات الرقابة المصرفية لجميع الدول الاعضاء .

- احاطة الدول غير الاعضاء علما بنشاط اللجنة وبصورة دورية .

- تنظيم دوراتتدريبيةوعقد ندوات ومحاضرات فى مجال الرقابة المصرفية .

٧- التوصيات الفنية TECHNICAL CONCLUSIONS :

من أهم التوصيات الرقابية والفنية التى أقرتها لجنة بازل للرقابة على البنوك ***التوصيات الاتية :***

- تحديد حد أدنى لكفاية رأس المال CAPITAL ADEQUACY فى البنوك حيث حددته بنسبة ٨٪ من قيمة الودائع ، وقد لاقى هذا المعيار قبولا واحتراما واسعا فى الاوساط المصرفية وذلك من اجل تدعيم واستقرار النظام المصرفى العالمى .

- تصنيف الديون وحساب المخصصات .

- تحديد معايير ومؤشرات لتحديد مركز البنك فى العملات الاجنبية .

- تحديد معايير ومؤشرات للرقابة على المشتقات DERIVATIVES .

- تحديد معايير ومؤشرات للمعاملات خارج الميزانية OFF - BALANCE- SHEET -OFF.

ولقد بدأت اللجنة العمل فى مجموعة من الامور المصرفية والمحاسبية بالاشتراك ***مع كل من :***

- لجنة المعايير المحاسبية الدولية .

- غرفة التجارة الدولية .

وذلك بهدف الوصول الى مجموعة من المعايير الموحدة والتى تحكم العلاقة بين الرقابة المصرفية والمراجعة الخارجية .

٨- العلاقات والتعاون RELATIONS & COOPERATION :

تقوم لجنة بازل للرقابة على البنوك بتشجيع الاتصال والتعاون بينها وبين الدول الاعضاء وغير الاعضاء ، حيث تقوم اللجنة بإحاطة هذه الدول علما بكل الموضوعات التى تقوم بدراستها سواء المنشورة منها أو غير المنشورة ، وتعقد فى سبيل ذلك مؤتمرات لتدعيم وتعزيز الاتصال والتعاون .

تحتفظ لجنة بازل للرقابة على البنوك بعلاقات وثيقة مع عدد من أجهزة الرقابة الزميلة مثل :

- THE OFFSHORE GROUP OF BANKING SUPERVISORS .

- THE COMMISSION OF THE LATIN AMERICAN AND CARIBBEAN BANKING SUPERVISORY AND INSPECTION ORGANIZATIONS .

- CARIBBEAN SUPERVISORY GROUP .

وتساعد هذه العلاقات فى إرساء أسس فعالة ومعايير مؤثرة تسهم بدرجة كبيرة جدا فى تطوير فعالية الرقابة المصرفية على المستوى الدولى .

المبحث الرابع
مقترحـات لتطوير الأداء الائتمـــانى

تمهيـــد :

لايقتصر الدور الهام والفعال والمؤثر الذى يلعبه الائتمان المصرفى فى الاقتصاد القومى على الدور التمويلى والابعاد والآثار الاقتصادية التى يفرزها الآئتمان المصرفى على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية فى الاقتصاد القومى ، بل يشمل نطاق هذا الدور مستوى الاداء الائتمانى CREDIT PERFORMANCE LEVEL للبنوك والمؤسسات المالية أيضا ، حيث يسهم الأداء الائتمانى الجيد والفعال بصورة مباشرة فى زيادة كفاءة تخصيص ALLOCATION واستخدام الموارد التمويلية المتاحة فى التوظيفات والاستثمارات الاكثر انتاجية ، وينعكس ذلك على كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية فى الاقتصاد القومى وفقا لنمط توزيع الاستثمارات INVEST-MENTS DISTRIBUTION PATTERN المرغوب اقتصاديا من وجهة النظر القومية NATIONAL VIEW .

فأثار الائتمان المصرفى وابعاده المختلفة على الاقتصاد القومى لاتتوقف فقط على الحجم VOLUME ، أى حجم الائتمان المصرفى الاجمالى فى الاقتصاد القومى ، بل تتوقف أيضا على مستوى الاداء الائتمانى للبنوك والمؤسسات المالية المختلفة لوظيفة منح الائتمان المصرفى بصفة خاصة .

ويرتبط الاداء الائتمانى بعلاقة قوية بالمخاطر الائتمانية ، فالاداء الائتمانى الجيد والفعال يعد محصلة للتعامل الجيد مع مختلف المخاطر الائتمانية المصاحبة للائتمان المصرفى ، ويهدف تطوير الاداء الائتمانى الى تناول العملية الائتمانية بكفاءة اكبر للسيطرة على المخاطر الائتمانية وتدنيتهاالى أدنى حد ممكن ، فالمخاطر الائتمانية تخضع دائما للمراجعة والتحليل والتقييم بشكل مستمر ، ولذلك يجب أن يخضع الاداء الائتمانى للتقييم بشكل دائم أيضا .

ويتأثر الاداء الائتمانى بمجموعة كبيرة من العوامل منها العوامل الداخلية والعوامل الخارجية .

فالعوامل الداخلية هى العوامل التى تنشأ من داخل البنوك والجهاز المصرفى ويكون للبنوك دور كبير جدا فى السيطرة على هذه العوامل وتطويعها للإرتفاع بمستوى الاداء الائتمانى ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، يمكن للبنوك أن تتبنى السياسات الائتمانية الفعالة والتى تسمح بإنتاج ائتمان مصرفى جيد يتناول العملية

الائتمانية دون أدنى مستوى من العشوائية فى الاداء .

أما العوامل الخارجية فهى العوامل التى تنشأ خارج البنوك ولايكون للبنوك دور كبير فى السيطرة عليها أو تطويعها للإرتفاع بمستوى الاداء الائتمانى ، ولايكون أمام البنوك الا التعامل مع مثل هذه العوامل الخارجية كما هى دون أدنى تأثير من البنوك فى تشكيل أو صنع أو صياغة هذه العوامل الخارجية فعلى سبيل المثال لا الحصر لاتستطيع البنوك صياغة النظام أو الاطار القانونى والقضائى فى المجتمع ليكون أكثر مساندة للقضايا الائتمانية - إن جاز التعبير - كما لايمكن للبنوك أن تشكل بصورة مباشرة الظروف الاقتصادية السائدة من كساد ورواج وركود وما الى ذلك من ظروف اقتصادية أخرى .

لذلك فإن مناقشة تطوير الاداء الائتمانى يجب أن تنصب على العملية الائتمانية بمعناها الواسع وعلى كل من العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فى العملية الائتمانية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، كما يجب أن تتضمن مناقشة تطوير الاداء الائتمانى كل من الوظيفة التنفيذية والوظيفة الرقابية على العملية الائتمانية، بالاضافة الى كفاءة العناصر البشرية التى يعهد اليها بمسئوليات دراسة ومنح والرقابة على العملية الائتمانية فى مراحلها المختلفة .

وسنتناول فى هذا المبحث دراسة لأهم المقترحات العملية والقابلة للتطبيق APPLICABLE والتى يسهم تطبيقها بصورة مباشرة فى رفع كفاءة الاداء الائتمانى سواء فيما يتعلق بالجانب التنفيذى أو الجانب الرقابى فى العملية الائتمانية ، أو بالجوانب الاساسية والجوانب المساندة للعملية الائتمانية .

وتنصب هذه المقترحات على العملية الائتمانية وفى مختلف مراحلها بدءا من مرحلة الدراسة والتقييم وانتهاءا بمرحلة السداد .

وتتضمن هذه المقترحات المقترحات الاتية :

١- تطوير المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية .

٢- انشاء شبكة قومية لنظم معلومات المخاطر الائتمانية .

٣- انشاء شبكة قومية لنظم معلومات وبحوث السوق .

٤- اصدار دليل قومى للإستثمار .

٥- التركيز على الرقابة الفنية على الائتمان المصرفى .

٦- الحد من التعدد غير الفعال للأجهزة الرقابة على الائتمان المصرفى .

٧- تطوير التشريعات القانونية المساندة لمنح الائتمان المصرفى .

٨- تكثيف الاستثمار فى العنصر البشرى .

٩- التوسع فى نشاط ضمان مخاطر الائتمان المصرفى .

١٠- ملاحقة التطورات التكنولوجية الحديثة .

١١- الاستعانة بالتحكيم فى حل المنازعات المصرفية .

١٢- إنشاء مؤسسات للمعلومات والتصنيف الائتمانى .

ونتناول فيما يلى كل من هذه المقترحات بشىء من التفصيل .

١- تطوير المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية :

يلعب المركز المجمع لعملاء التسهيلات الائتمانية دورا كبيرا فى تجميع وتدنية المخاطر الائتمانية وأن تطوير المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية من حيث البعد الزمنى وزيادة حدود الافصاح عن حالة العميل ستؤدى الى مساعدة متخذ القرار الائتمانى فى تقييم مركز العميل طالب الائتمان المصرفى بطريقة أكثر تحديدا ، ومن أهم **المقترحات الضرورية لتطوير المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية *المقترحات الاتية :***

أ- اعداد المركز المجمع لعملاء التسهيلات الائتمانية على أساس نصف شهرى (كل ١٥ يوم) وعلى أن تلتزم البنوك العاملة بالاقرار عن عملائها كل نصف شهر (فى يوم ١٥ من الشهر وفى نهاية الشهر) وذلك بدلا من الاساس الشهرى المتبع حاليا .

ب- تضييق الفجوة أو الفترة الزمنية بين تاريخ طلب الاطلاع على المركز المجمع وبين تاريخ اعداده من جهة ، وبين تاريخ وروده للبنك طالب الاطلاع من جهة أخرى ، حيث أن الفترة الزمنية بين تاريخ طلب الاطلاع وبين تاريخ اعداد المركز المجمع تقدر حاليا بحوالى شهرين ، كما أن الفترة الزمنية بين تاريخ طلب الاطلاع وتاريخ وروده تقدر بحوالى ٣ أسابيع (فى المتوسط) وخصوصا بالنسبة لفروع البنوك ، ومن المحتمل أن تتقلب مراكز بعض العملاء خلال هذه الفجوة الزمنية وتفشل ادارات الاستعلامات فى تغطية هذه التقلبات فى تقارير الاستعلامات عن العملاء .

ولاشك أن ادخال نظام SWIFT (نظام لتداول المعلومات بين البنوك عن طريق شبكات

الكمبيوتر COMPUTER NETWORKS) سيؤدى الى تضييق هذه الفجوة الزمنية بين طلب واعداد وورود المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية .

جـ - أن يفصح المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية عن حالة العميل من حيث الانتظام فى السداد وذلك بإضافة ***توصيف اكثر لحالة العميل كالاتى*** :

- منتظم فى السداد .
- لم تخل الالتزامات .
- تيسير .
- اعادة جدولة .
- تحت البحث (وذلك بالنسبة للعملاء الغير منتظمين فى السداد ولم يتخذ بشأنهم قرارات DECISIONS للتيسير أو اعادة الجدولة ، أو التسوية ، أو الخطر.الخ) وذلك بالاضافة الى حدود الافصاح القائمة حاليا (حظر ، تسوية ، دعاوى .. الخ)

والهدف من الاقتراح (أ) ، (ب) ينبع من أهمية عامل الوقت بالنسبة لقرارات منح ودراسة التسهيلات الائتمانية ، كما ينبع الاقتراح (جـ) من الاهمية الكبيرة لاتساع نطاق حدود الافصاح عن موقف عميل الائتمان المصرفى فى دراسة وتقييم المركز الائتمانى للعميل بدرجة كبيرة من الدقة والعمق .

٢- انشاء شبكة قومية لنظم معلومات المخاطر الائتمانية :

تلعب المعلومات دورا كبيرا جدا فى عملية اتخاذ القرارات ، وتزداد أهمية نظم معلومات المخاطر الائتمانية فى عملية اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفى ، حيث تلعب المعلومات دورا كبيرا فى تقييم مستوى المخاطر الائتمانية التى يواجهها البنك عند اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفى ، ولاشك أن وجود المعلومات المنظمة وإتاحتها لمتخذ القرار الائتمانى يسهم فى التعامل مع المخاطر الائتمانية بفاعلية ويؤدى الى تدنية هذه المخاطر الائتمانية .

وتسمح الشبكة القومية المقترحة لنظم معلومات المخاطر الائتمانية بتجميع البيانات والمعلومات وتبويبها من المصادر المختلفة ، ويجب أن تتبع هذه الشبكة البنك المركزى لتزود البنوك بالمعلومات والبيانات المختلفة عن العملاء والتى تستخدم مع المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية فى تحليل وتقيم المخاطر الائتمانية ، ومن أهم المعلومات والبيانات المبوبة المقترحة فى الشبكة القومية لنظم معلومات المخاطر

الائتمانية **المعلومات الاتية** :

- تسجيل وتبويب أحكام البروتستو على أسس مختلفة (الموقع الجغرافى ، النشاط ، القيمة ، عدد الاحكام) .

- تسجيل وتبويب أحكام الافلاس .

- تسجيل وتبويب دعاوى الافلاس .

- تسجيل وتبويب الصلح الواق من الافلاس .

- تسجيل وتبويب حالات الشطب من سجل الموردين والمصدرين والمستوردين .

- تسجيل وتبويب أحكام الغش التجارى واحكام المصادرة .

- تسجيل وتبويب حالات التهرب الضريبى .

- تسجيل وتبويب أحكام التزوير والتزييف المتعلقة بالنشاط الاقتصادى والتجارى .

- تسجيل وتبويب الشيكات المرتدة على أسس مختلفة (الموقع الجغرافى) ، النشاط ، القيمة ، العدد) .

- تسجيل وتبويب حالات الشطب من السجل التجارى أو الألغاء .

- تسجيل وتبويب حالات البيع الجبرى بالمزاد العلنى / FORECLOSURE SALE AUCTION وذلك بالاضافة الى كافة المعلومات والبيانات المرتبطة بالمخاطر الائتمانية ، ولاشك أن لهذه المعلومات أهمية كبيرة جدا فى التحليل الائتمانى واتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفى ، ويسهم توفير مثل هذه المعلومات بطريقة منظمة فى الارتفاع بالاداء الائتمانى وذلك بالاضافة الى توفير الوقت والجهد والتكلفة التى يتحملها البنك فى سبيل الحصول على هذه المعلومات عن كل عميل على حده وفى بعض الاحيان قد يفشل البنك فى الحصول على بعض هذه المعلومات بالدقة التى تتطلبها عملية التحليل الائتمانى .

٣- إنشاء شبكة قومية لنظم معلومات وبحوث السوق :

تزداد الحاجة الى إنشاء شبكة قومية لنظم معلومات وبحوث السوق وذلك للتغلب وللحد من المخاطر الائتمانية الناتجة عن التقلب الحاد فى الاسواق ، ففى ظل عدم وجود تحليلات سليمة ودقيقة للصناعات المختلفة والقطاعات الاقتصادية فإن قرارات منح الائتمان المصرفى تتخذ فى ظل مستوى مرتفع نسبيا من المخاطر ،

لذلك فإن تحليل الاسواق بالنسبة للانشطة الاقتصادية المختلفة واعداد بحوث السوق والوصول الى تقديرات وتنبؤات FORECASTS للأوضاع المستقبلية للأسواق يؤدى الى اتخاذ قررات منح الائتمان المصرفى فى ظل مستوى منخفض نسبيا من المخاطر وذلك بالمقارنة باتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفى فى ظل عدم وجود تحليلات سليمة للأسواق والاعتماد على المعلومات والبيانات التى يقدمها العملاء للبنوك بدرجة كبيرة ، وتتضمن الشبكة القومية المقترحة لنظم معلومات ***وبحوث السوق المعلومات والتحليلات الاتية*** :

- تحليلات عن الاسواق للصناعات والانشطة الاقتصادية المختلفة .
- تحليلات وتنبؤات عن الاسواق وأوضاعها المستقبلية .
- التطورات والسلاسل الزمنية للأسواق المختلفة .
- أرقام التجارة الخارجية (صادرات وواردات) .
- الفرص التسويقية المتوقعة .
- آثار المتغيرات الاقتصادية على الاسواق المختلفة .
- الارقام القياسية لاسعار الجملة والتجزئة .
- تحليلات القوة الشرائية .
- دراسات وتحليلات الدخل الفردى والقومى .
- الدراسات والتحليلات السكانية .
- الاحصاءات عن الاسواق المختلفة .

ولاشك أن هذه المعلومات والتحليلات القطاعية للأسواق تسهم فى معرفة البنوك بالظروف الحالية والمتوقعة والمحيطة بأنشطة عملائها المختلفة مما يؤدى الى تدنية المخاطر الائتمانية وارتفاع مستوى الاداء الائتمانى .

٤ - إصدار دليل قومى للإستثمار :

فى ظل وجود دليل للإستثمار INVESTMENT GUIDE يعكس فرص الاستثمارات INVESTMENT OPPORTUNITIES المرغوبة من وجهة النظر الاقتصادية والقومية ، فإن مثل هذا الدليل يتضمن قائمة بالمشروعات والمجالات ذات الأولوية فى توجيه الاستثمارات اليها ، فإن البنوك فى ظل وجود الدليل القومى للاستثمار ستعمل على الترويج PROMOTION للمشروعات وفرص

الاستثمارات القائمة وفى تلك الحالة سيسهم الائتمان المصرفى بدور كبير جدا فى توجيه الاستثمارات الى أوجه النشاط الاقتصادى المرغوبة اقتصاديا من وجهة النظر القومية ويؤثر ذلك بلاشك على الاداء الائتمانى للبنوك والمؤسسات المالية من حيث مساهمة الائتمان المصرفى بفاعلية فى تدفق الاستثمارات وتحقيق نمط الاستثمار الذى يعظم العائد بالنسبة للاقتصاد القومى .

كما أن غياب الدليل القومى للاستثمار يؤدى الى تراجع دور الائتمان المصرفى فى تمويل المشروعات والاستثمارات الجديدة حيث تخضع المشروعات لسلسلة طويلة من الاجراءات والموافقات حتى تدخل حيز التنفيذ ، وبالتالى فإن الائتمان المصرفى لايمارس دوره بفاعلية فى تشكيل نمط الاستثمار المرغوب اقتصاديا وقوميا .

٥- التركيز على الرقابة الفنية على الائتمان المصرفى :

ويتضمن هذ الجانب تركيز رقابة البنك المركزى على الائتمان المصرفى على الجانب الفنى بوضع المزيد من الضوابط والمعايير والمؤشرات الفنية الدقيقة للرقابة على الاداء والنشاط الائتمانى ، ***ومن أهم المقترحات لتطوير الرقابة على الائتمان المصرفى من الناحية الفنية المقترحات الاتية*** :

أ- وضع مؤشرات فنية دقيقة للرقابة على الائتمان المصرفى وقياس الاداء الائتمانى ***وتتضمن*** :

- وضع حدود قصوى لنسب المديونية الاجمالية للأنشطة المختلفة .
- وضع حدود دنيا لمؤشر المقدرة على السداد .
- وضع حدود دنيا لمؤشر معدل دوران الاستثمارات للأنشطة المختلفة .
- وضع حدود قصوى لحدود التركز الائتمانى .
- اعتماد السياسات الائتمانية للبنوك والتعديلات التى تطرأ عليها من البنك المركزى .
- وضع معايير موضوعية ملزمة لتصنيف الاصول وحساب المخصصات .
- زيادة رؤوس أموال البنوك وتدعيم الاحتياطيات .
- وضع معايير وضوابط محددة تنظم الاعفاءات واعدام المديونية وابراء ذمة العملاء المتعثرين

ب- الحد من المنافسة الغير صحية بين البنوك وذلك بحظر قيام البنوك بمنح تسهيلات ائتمانية للعملاء لسداد مديونياتهم (سواء المنتظمة أو الغير منتظمة) طرف البنوك الاخرى .

جـ - وضع ضوابط تنظم تعامل العميل الواحد مع أكثر من بنكين فى مجال التسهيلات الائتمانية بحيث لايتخذ بعض العملاء التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم من بعض البنوك مصدرا لسداد التزاماتهم لدى البنوك الاخرى لإن منح الائتمان المصرفى فى مثل هذه الحالات لايؤدى الى آثار اقتصادية ايجابية ومنتجة .

د- توحيد مراتب السمعة المختلفة عند اعداد تقارير الإستعلامات عن عملاء الائتمان المصرفى وتصنيف وتوحيد وتعميم مدلول كل مرتبة منها .

هـ - الاقرار عن التسهيلات الائتمانية التى تتجاوز حدودها عن نسب مختلفة ومتدرجة من راسمال البنك **كالاتى** :

- التسهيلات التى تتجاوز ٥٪ وحتى ١٠٪ من رأسمال البنك (القيمة والعدد ومدى الانتظام) .

- التسهيلات التى تتجاوز ١٠٪ وحتى ١٥ ٪ من رأسمال البنك (القيمة والعدد ومدى الانتظام) .

- التسهيلات التى تتجاوز ١٥٪ وحتى ٢٠ ٪ من رأسمال البنك (القيمة والعدد ومدى الانتظام) .

- التسهيلات التى تتجاوز ٢٠٪ وحتى ٢٥ ٪ من رأسمال البنك (القيمة والعدد ومدى الانتظام) .

- التسهيلات التى تتجاوز ٢٥٪ من رأسمال البنك (القيمة والعدد ومدى الانتظام) .

ر- رفع تقارير ادارات التفتيش والرقابة الداخلية بالبنوك المختلفة للبنك المركزى دوريا للإطلاع والتقييم والتحقق من كفاءة نظم التفتيش والرقابة الداخلية بالبنوك المختلفة .

٦- الحد من التعدد غير الفعال للأجهزة الرقابية على الائتمان المصرفى :

فى ظل تعدد الاجهزة الرقابية المختلفة وتضارب الاختصاصات وتشعبها فى مجال الرقابة الخارجية على البنوك وخصوصا على الائتمان المصرفى ، فإن الاداء الائتمانى والنشاط الائتمانى للجهاز المصرفى يتراجع بدرجة ملحوظة ويصبح التردد

فى اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفى ظاهرة تعرقل النشاط والاداء الائتمانى ويسود الاوساط المصرفية والائتمانية جو من التوتر والقلق وانعدام الثقة ، فالرقابة الخارجية على الائتمان المصرفى ***يجب أن تقتصر على الجهات الاتية*** :

- البنك المركزى بصفته بنك البنوك والرقيب الاول على الجهاز المصرفى .
- مراقب الحسابات .
- رقابة الجمعية العامة .

ويجب أن تقتصر الرقابة الخارجية على البنوك وبصفة خاصة على الائتمان المصرفى على الجهات الثلاثة السابقة دون غيرها لإن هذه الاطراف الثلاثة هى الجهات المؤهلة فنيا للقيام بالدور الرقابى على الائتمان المصرفى .

كما يؤدى التعدد غير الفعال للأجهزة الرقابية على الائتمان المصرفى الى اهدار الوقت والجهد فى تكرار الفحص واعداد التقارير التى تأتى فى معظمها متضاربة وتتجاهل العامل الفنى فى منح الائتمان المصرفى وتميل فى كثير منها الى التركيز على الالتزام الحرفى بنظم العمل وتصيد الاخطاء الشكلية ، ويرجع ذلك الى عدم توفر الكوادر الفنية والمؤهلة تأهيلا كافيا للقيام بالدور الرقابى على الائتمان المصرفى فى الجهات الرقابية .

وفى رأينا يجب أن تتوفر فى القائمين بمهام الرقابة الخارجية على الائتمان المصرفى الخبرة المصرفية والائتمانية العميقة والكافية والتى تؤهلهم لتفهم وادراك طبيعة العمل الائتمانى من جهة ، وتمكنهم من التقييم والبحث الموضوعى واعداد التقارير الرقابية بعيدا عن الالتزام الحرفى بالاجراءات واعتمادا على الاسس الموضوعية والاعراف المستقرة فى منح الائتمان المصرفى ومتابعته .

وللقضاء على التعدد غير الفعال للأجهزة الرقابية على الائتمان المصرفى نقترح أن تقتصر الرقابة الخارجية على الائتمان المصرفى على البنك المركزى ومراقب الحسابات والجمعية العامة GENERAL ASSEMBLY .

٧- تطوير التشريعات القانونية المساندة لمنح الائتمان المصرفى :

فى ظل التشريعات السائدة حاليا وطول اجراءات التقاضى وارتفاع تكلفة رسوم الشهر والتوثيق فإن بعض العملاء تتاح لهم مراكز قانونية أفضل من المراكز القانونية للبنوك الدائنة ، وينعكس هذا الوضع على الاداء الائتمانى للجهاز المصرفى بالسلب ومن أهم المقترحات الحيوية والملحة فى مجال التشريعات القانونية

المساندة لمنح الائتمان المصرفى واسترداده قسرا من بعض العملاء المراوغين والمماطلين فى السداد ***المقترحات الاتية*** :

– وضع ضوابط تنظم رفع دعاوى الحساب على البنوك وذلك بالنسبة للعملاء المتخذ ضدهم إجراءات قانونية من جانب البنوك بسبب توقفهم عن سداد مديونياتهم تجاهها .

– تطوير التشريعات السائدة حاليا لتكون أكثر مساندة للائتمان المصرفى **من حيث** :

– سرعة التنفيذ على الضمانات التى يؤشر برهنها رسميا (كالرهن العقارى والرهن التجارى على سبيل المثال لا الحصر) .

– إختصار اجراءات نزع الملكية والحجز DISTRAINT لإستيفاء الديون .

– خفض رسوم الشهر العقارى ورسوم اثبات التاريخ ورسوم قيد التأشير بالرهن بالسجل التجارى بأن تخضع هذه الرسوم لرسم رمزى ثابت (وليس فى صورة نسبة من قيمة القروض أو التسهيلات الائتمانية موضوع العقد) وعلى أن يتحملها البنك الدائن والعميل المدين مناصفة لإن ارتفاع مثل هذه الرسوم يزيد من أعباء وتكلفة الائتمان المصرفى على العملاء .

– بحث انشاء دوائر قضائية تختص بالنظر فى المنزاعات بين البنوك والعملاء المتعثرين فى السداد وعلى أن تخضع اجراءات التقاضى فى هذه الدوائر للإجراءات المعمول بها بالقضاء المستعجل .

– إختصار اجراءات البيع الجبرى بالمزاد العلنى لصالح البنوك .

– حماية القرار الائتمانى والاعتراف القانونى والتشريعى صراحة بالمخاطر الائتمانية على أساس أن منح الائتمان المصرفى عمل تجارى فى المقام الاول يخضع لإحتمالات الربح والخسارة وعدم التسرع فى النظر الى الديون المتعثرة على أنها إهدار للمال العام وإرهاب رجال الائتمان .

٨– تكثيف الاستثمار فى العنصر البشرى :

يعد العنصر البشرى من العاملين فى مجال منح الائتمان المصرفى والرقابة عليه ومتابعته محور العمل الائتمانى فإعداد الدراسات الائتمانية واتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفى ومتابعته والرقابة عليه تعد وظائف تتطلب مهارات معينة ولاشك أن رأس المال البشرى HUMAN CAPITAL يتطلب استثمارات للمحافظة عليه ونموه

عبر الزمن ، وكلما زادت الاستثمارات البشرية HUMAN INVESTMENTS كلما تعاظم العائد المتولد منها فى الاجل القصير والطويل ، ومن أهم المقترحات لتكثيف الاستثمار فى العنصر البشرى من المتعاملين فى العملية الائتمانية سواء الوظائف التنفيذية *أو الوظائف الرقابية المقترحات الاتية* :

– التدريب المستمر للعاملين فى مجال الائتمان وفقا لبرامج تدريب مكثفة ومستمرة .

– ايفاد البعثات للبنوك الدولية بمختلف دول العالم المتقدم للوقوف على التطورات والاساليب الفنية الحديثة فى التحليل الائتمانى .

– اعتماد ٥ ٪ من صافى الربح السنوى القابل للتوزيع كميزانية للتدريب ويجب النظر الى ميزانية التدريب على انها استثمار لايقل فى أهميته – بل يزيد – عن أهمية أوجه استثمارات البنك الاخرى .

– تبادل الخبرات بين البنوك المختلفة فى مجال الائتمان المصرفى وفقا لبرامج ثنائية وبرامج تنظم عن طريق معهد التدريب المصرفى التابع للبنك المركزى المصرى .

– تشجيع العاملين فى مجال الائتمان المصرفى على استكمال دراساتهم العليا بمساهمة البنوك فى تحمل جزء معقول من تكاليف الدراسة وعدم النظر الى استكمال العاملين للدراسة على أنها معوقة للعمل .

– تشجيع العاملين فى مجال الائتمان المصرفى على القيام ببحوث لتطوير الاداء والاجراءات المنظمة للعمل الائتمانى .

– عقد ندوات للعاملين فى مجال الائتمان المصرفى فى البنوك المختلفة لمناقشة مختلف القضايا الائتمانية .

– ربط الترقى باجتياز الدورات التدريبية واستكمال الدراسات العليا والقيام ببحوث لتطوير الاداء الائتمانى والمصرفى .

– تنظيم برامج للغات الاجنبية والحاسب الالى للعاملين فى مجال الائتمان المصرفى .

٩– التوسع فى نشاط ضمان مخاطر الائتمان المصرفى :

لاشك أن وجود نشاط ضمان مخاطر الائتمان المصرفى يسهم بدرجة كبيرة فى زيادة مساحة النشاط الائتمانى ، كما يساهم أيضا بدرجة لايمكن اغفالها فى

تدنية المخاطر الائتمانية وذلك عند قيام البنوك بمنح تسهيلات ائتمانية وقروض بضمان وثائق تأمين أو ضمان مخاطر الائتمان المصرفى .

وقد يتوفر لبعض العملاء – وفى أحيان غير قليلة – الجدارة الائتمانية للحصول على التسهيلات الائتمانية والقروض من البنوك دون أن يتوفر لهؤلاء العملاء الضمانات اللازمة أو الكافية التى تمكنهم من الحصول على الائتمان المصرفى ***ومن أمثلة هؤلاء العملاء*** :

– المشروعات الحرفية والصغيرة .

– الانشطة غير التجارية (المهن الحرة) كعيادات الاطباء والفنيين .

فوجود شركات ضمان مخاطر الائتمان المصرفى تمكن هؤلاء العملاء من الحصول على التسهيلات الائتمانية والقروض لتطوير وتوسيع دائرة أنشطتهم .

وقد ظهرت على الساحة المصرفية والائتمانية مؤخرا شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفى للمشروعات الصغيرة ، وقد حققت هذه الشركة نجاحا ملحوظا وفى فترة قصيرة (سنوات معدودة) ، وساهمت من خلال وثائق ضمان مخاطر الائتمان المصرفى التى تصدرها فى تمكين مجموعة كبيرة من العملاء الذين تنقصهم الضمانات الكافية من الحصول على الائتمان المصرفى بآجاله المختلفة من البنوك .

ولاشك أن التوسع فى نشاط ضمان مخاطر الائتمان المصرفى حتى يصبح نوع شائع مثل أنواع التأمين العامة الاخرى ، سيؤدى – على المدى المتوسط والطويل – الى المساهمة فى زيادة النشاط الائتمانى للبنوك وتدنية المخاطر الائتمائية فى الحالات التى تتطلب ضرورة تقديم العميل طالب الائتمان المصرفى لوثيقة ضمان مخاطر الائتمان المصرفى .

١٠ – ملاحقة التطورات التكنولوجية الحديثة :

يؤدى إدخال التطورات التكنولوجية الحديثة فى مجال البنوك الى زيادة كفاءة الاداء المصرفى بصفة عامة متضمنا بالطبع الاداء الائتمانى ، ومن أهم التطورات التكنولوجية الحديثة التى يجب على الجهاز المصرفى ملاحقتها بسرعة أكبر الاعتماد المتزايد على استخدام الحواسب الآلية فى مختلف الاعمال والعمليات المصرفية ، ولاشك أن العديد من البنوك المصرية يزداد اعتمادها على الحواسب الآلية فى العمليات المصرفية المختلفة وقطعت فى هذا الاتجاه شوطا وتقدما ملموسا ولكن التطورات التكنولوجية لاتتوقف ، ولاشك أن الحاجة اصبحت ملحة للغاية

وبدرجة كبيرة واكثر من أى وقت مضى لتنضم البنوك المصرية الى خدمة الـ (SWIFT) وهى اختصار لـ :

SOCIETY FOR WORLDWIDE INTERBANK FINANCIAL TELECOMMU-NICATION S.C (BRUSSELS). وهو نظام لتداول المعلومات المالية بين البنوك عن طريق شبكات الكمبيوتر COMPUTER NETWORKS ومقره الرئيسى بروكستل عاصمة بلجيكا .

وسيؤدى اشتراك البنوك المصرية فى خدمات شبكات الـ SWIFT الى نقل الجهاز المصرفى المصرى نقلة حضارية كبيرة ونحن على أبواب القرن الحادى والعشرين ولاسيما أن مصر من الدول العريقة فى النشاط المصرفى و النقدى حيث عرفت مصر البنوك منذ حوالى مائة عام .

كما أن ربط البنوك بمراكز المعلومات والشبكات القومية لنظم وبنوك المعلومات المختلفة عن طريق شبكات الكمبيوتر سيؤدى الى ارتفاع مستوى الاداء المصرفى والائتمانى بشكل عام ومباشر حيث سيوفر ذلك كافة المعلومات المنظمة التى تخدم عملية التحليل الائتمانى واتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفى ومتابعته بكفاءة وفاعلية وبدرجة اكبر من الوسائل والاساليب المستخدمة حاليا فى الحصول على المعلومات الائتمانية وتداولها والتى أصبحت لاتلائم إيقاع العصر - فالتطور هو سنة الحياة وفطرتها ولايتوقف عند نقطة أو مرحلة معينة أو محددة .

١١- الاستعانة بالتحكيم فى حل المنازعات المصرفية :

فى ظل وجود تشريعات واجراءات تقاضى طويلة وتمتد لتستغرق سنوات طويلة لكى تفصل بصفة نهائية فى المنازعات المصرفية بين البنوك والعملاء ، وفى ظل تدويل النشاط المصرفى والائتمانى حيث تجاوزت الانشطة المصرفية والائتمانية الحدود الاقليمية للمراكز الرئيسية للبنوك من الناحية السياسية والجغرافية بحيث يصعب تطبيق القانون الوطنى أو الاقليمى - ولإعتبارات السيادة - على عمليات مصرفية دولية ، فإن الحاجة أصبحت ملحة للإتجاه الى التحكيم ARBITRATION لحل المنازعات المصرفية وذلك كبديل لاجراءات التقاضى التى أصبحت لاتناسب ايقاع وطبيعة العمل المصرفى ، حيث سيؤدى الاتجاه الى التحكيم فى حل المنازعات المصرفية الى تفادى السلبيات القائمة حاليا ***فى أسلوب التقاضى ومن أهمها*** :

- استغلال بعض العملاء لطول اجراءات التقاضى فى التلاعب بمستحقات

البنوك كرفع دعوى الحساب للتشكيك فى حسابات البنك .

– تعطيل دوران الاموال – محل النزاع – فى الاقتصاد القومى وتعطيل اعادة استثمارها مرة أخرى ، وهذه الاموال هى بالطبع اموال المودعين .

– لاتلائم اجراءات التقاضى الطويلة طبيعة النزاع المصرفى الذى ينصب على الاموال الاصل الكامل السيولة .

– التأثير السلبى على ربحية البنوك والحد من توسعها وانطلاقها وتحديثها .

– وضع المدين فى مركز قانونى أفضل من الدائن (البنك) بسبب طول اجراءات التقاضى الذى يكون فى غير صالح الدائنين أصحاب الحقوق .

ويحقق التحكيم فى حل المنازعات المصرفية ***العديد من المزايا أهمها*** :

– سرعة الفصل فى المنازعات المصرفية .

– تقليل الفاقد فى الموارد المالية والاقتصادية .

– ضمان حقوق البنوك والمودعين والعملاء .

– تحقيق قدر أكبر من الاستقرار فى المعاملات المصرفية .

– يخفف العبء الملقى على عاتق الدوائر القضائية .

– تقليل الوقت والجهد والتكلفة المترتبة على حل المنازعات المصرفية بالطريق القضائى .

وللتدليل العملى والعلمى على أهمية الاحتكام الى التحكيم فى حل المنازعات المصرفية أن التحكيم يمارس بنجاح كبير جدا فى حل المنازعات فى عقود التجارة والملاحة الدولية منذ سنين طويلة وتقوم غرفة التجارة الدولية (ICC) بباريس بجهود كبيرة جدا فى تطويره وارساء قواعده لخدمة واستقرار حركة التجارة الدولية ، ومن أمثلة القواعد التى تصدرها غرفة التجارة الدولية ***فى مجال التحكيم التجارى والبحرى*** :

- ICC RULES OF CONCILIATION & ARBITRATION. (NO 447).

- GUIDE TO ICC ARBITRATION (NO 448).

- INT'L MARITIME ARBITRATION ORGANIZATION . (N0 324).

وفى رأينا ان المنازعات المصرفية لاتختلف فى جوهرها عن المنازعات التجارية

وذلك يرجع الى أن العمل المصرفى يعد عملا تجاريا فى المقام الاول ، بالاضافة الى ارتباط العمل المصرفى بعمليات وعقود التجارة والمقاولات بمعناها الواسع حيث يكون الائتمان المصرفى موجها الى كافة القطاعات الاقتصادية والتى تهدف بلاشك الى تحقيق الربح ، ومن هنا فإن الاعتماد على التحكيم فى حل المنازعات المصرفية أمر قد تأخر كثيرا جدا وأن الوقت قد حان وبدرجة لاتسمح بأى تأجيل فى الاستعانة بالتحكيم فى حل المنازعات المصرفية أسوة بالاعتماد عليه فى حل غيره من المنازعات التجارية .

١٢- إنشاء مؤسسات للمعلومات والتصنيف الائتمانى :

يساعد وجود مؤسسات لمعلومات الائتمان والتصنيف الائتمانى فى كفاءة العملية الائتمانية بشكل كبير جدا ، ويتطلب إنشاء هذا النوع من المؤسسات أرضية تشريعية قد تكون غير متاحة حاليا .

وتلعب هذه المؤسسات دورا كبيرا جدا فى توفير المعلومات عن سائر المنشآت التى تمارس النشاط الاقتصادى ، وتلعب المعلومات دورا كبيرا فى اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفى ، فوجود هذه المؤسسات سيسهم فى كفاءة الاداء الائتمانى على المستوى القومى .

ومن أمثلة هذه المؤسسات فى الولايات المتحدة الامريكية مؤسسة : DUN & BRADSTREET وهى مؤسسة متخصصة فى جمع المعلومات الائتمانية CREDIT INFORMATION وتحتفظ هذه المؤسسة بمعلومات عن ثلاثة ملايين منشأة فى كل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا وتعطى هذه المؤسسة المعلومات لمن يطلبها مقابل تقاضى آجر .

ويحقق وجود مثل هذه المؤسسات قدرا كبيرا من الافصاح والشفافية المطلوبة فى المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفى ، بالاضافة الى قيام هذه المؤسسات بتحديث هذه المعلومات .

كما توجد أيضا مؤسسات ووكالات للتصنيف الائتمانى بمعناه الواسع ومن أهم هذه المؤسسات فى المملكة المتحدة :

- IBCA
- MOODY

حيث تقوم هذه المؤسسات بنشاط واسع فى تقييم الاوراق المالية والمؤسسات

المالية والمشروعات المختلفة وتقدم خدمات استثمارية تنصب على عنصر المعلومات ويستفيد من خدماتها المستثمرين والبنوك وكافة الاطراف في مجال الاعمال فهي تعمل بمثابة CAPITAL INTELLIGENCE أي مصدر معلومات لرأس المال ، ويمتد نشاط هذه المؤسسات على المستوى الدولي أيضا .

ونأمل أن تبدأ هذه المؤسسات نشاطها في مصر لتحسين المناخ الاستثماري والمصرفي والائتماني .

الخاتمـــــة

بعد تناولنا للائتمان المصرفى من حيث طبيعته والمفاهيم والمصطلحات الائتمانية وللسياسة والمخاطر الائتمانية وأسس وأركان التحليل المالى والائتمانى ومكونات الدراسة الائتمانية الشاملة ولكل من طبيعة وخصائص وأسس منح الائتمان المصرفى القصير والمتوسط والطويل الاجل ولتمويل المشروعات الجديدة وأيضا لمشكلة المديونيات المتعثرة وأخيرا لقياس الاداء والنشاط الائتمانى ، وذلك فى محاولة تحليلية لإظهار دور وآثار الائتمان المصرفى فى الاقتصاد القومى يتعين علينا القاء المزيد من الضوء على الدور البالغ التأثير للائتمان المصرفى على الاقتصاد القومى وتزداد أهمية دور الائتمان المصرفى من حيث الابعاد التنموية له فى المرحلة الحالية والمرحلة القادمة حيث يشهد الاقتصاد المصرى منذ بداية التسعينيات من هذا القرن تحولا جذريا وكبيرا جدا من النظام الاقتصادى الموجه الى نظام اقتصاد السوق MARKET ECONOMY ويعنى هذا التحول ببساطة تراجع دور الدولة فى النشاط الاقتصادى بصورة تدريجية وتزايد دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى والاتجاه الى خصخصة PRIVATIZATION بعض المشروعات والوحدات الاقتصادية التى تملكها الدولة وطرحها للبيع للجمهور وللمستثمرين ، ويتطلب مثل هذا التحول فى المسار وفى النظام الاقتصادى للاقتصاد المصرى زيادة دور الجهاز المصرفى المصرى فى الحياة الاقتصادية بصفة عامة وفى مجال التمويل ومنح الائتمان المصرفى بصفة خاصة حيث يتطلب هذا التحول الاقتصادى نحو اقتصاد السوق قيام البنوك والمؤسسات المالية بتهيئة النشاط الاستثمارى والترويج لفرص الاستثمار والمساهمة فى تنشيط أسواق رأس المال وذلك بالاضافة آلى الدور الاصيل للبنوك فى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية سواء بالتمويل المباشر بالمشاركة والاكتتاب فى رؤوس اموال المشروعات والشركات الجديدة أو فى صورة منح ائتمان مصرفى لكل من المشروعات الجديدة والمنشآت القائمة ، فالعلاقة بين دور وظائف البنوك والمؤسسات المالية وبين متغيرات التنمية الاقتصادية علاقة وثيقة جدا من حيث علاقة كل من الوظيفة التمويلية للبنوك والوظيفة الترويجية الدافعة للاستثمار ، والوظيفة التنشيطية لأسواق رأس المال والوظيفة الفنية والاستشارية لها وذلك بمتغيرات التنمية الاقتصادية ، ونحو مزيد من الفاعلية والتأثير لدور البنوك والمؤسسات المالية المختلفة فى مرحلة التحول الى اقتصاد السوق بتعين مراجعة القيود التشريعية والقانونية المنظمة للنشاط الاقتصادى لتهيئة البنوك والمؤسسات المالية للإنطلاق للقيام بدورها ووظائفها فى دفع معدلات التنمية الاقتصادية ، لإن النشاط المصرفى والائتمانى يؤثر فى ويتأثر بمختلف السياسات المالية والنقدية

والاقتصادية وبالمناخ الاقتصادى والتشريعى السائد والذى ينظم ممارسة النشاط الاقتصادى بشكل عام .

ولقد هدفت من إصدار هذا الكتاب الى تناول الائتمان المصرفى والتحليل الائتمانى بصورة متكاملة ومن مختلف الزوايا والابعاد سواء الفنية أو التحليلية أو النظرية أو التطبيقية أو القانونية ليكون فى متناول جميع الاطراف المعنية بالائتمان المصرفى والتحليل الائتمانى ، كما هدفت أيضا الى إظهار طبيعة الائتمان المصرفى والعمل الائتمانى من حيث المخاطر المرتبطة به ، حيث تعرض مؤخرا الكثير من رجال الائتمان والبنوك وفى مرات غير قليلة للهجوم والنقد اللاذع واللوم من غير المتخصصين الذين بادروا بإصدار أحكام متسرعة ترجع الى عدم الاستيعاب الكامل لطبيعة الائتمان المصرفى المصحوبة دائما وأبدا بالمخاطر الائتمانية والتى تتعدد وتتشابك مصادرها ، لذلك فإن الاعتراف القانوني والتشريعى الصريح بالمخاطر الائتمانية وحماية القرار الائتمانى أصبح ضرورة ملحة اكثر من أى وقت مضى لتهيئة البنوك للقيام بالدور الطبيعى والملائم لها فى مرحلة تحول الاقتصاد المصرى الى اقتصاد السوق وذلك دون أن ترتعش الاقلام وتتردد البنوك فى إتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفى .

وأخيرا أسالُ الله تعالى أن أكون قد وفقت فى اضافة بحث متواضع الى المكتبة المصرفية العربية فى موضوع حيوى وجوهرى وبالغ التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية .

والله ولى التوفيق

الاسكندرية أبريل ١٩٩٧

المؤلف

أحمد عبد العزيز الألفى

قائمة المراجـــع

أولا : المراجـــع العربية :

- د. ابراهيم مختار

بنوك الاستثمار – مكتبة الانجلو المصرية – طبعة ثانية – ١٩٨٧ .

- د. ابراهيم مختار .

التمويل المصرفى . منهاج لإتخاذ القرارات – مكتبة الانجلو المصرية – طبعة ثانية – ١٩٨٨ .

- محمد نبيل ابراهيم .

النواحى العملية لسياسات البنوك التجارية – ١٩٦٩ .

- د. فؤاد مرسى .

التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية – منشأة المعارف – ١٩٨٠ .

- د. منير صالح هندى

إدارة البنوك التجارية – ١٩٨٤ .

- د. محمد سعيد سلطان ، د. عبد الغفار حنفى ، د. عبد السلام أبو قحف

إدارة البنوك – مؤسسة شباب الجامعة – ١٩٨٩ .

- د. صبحى تادرس قريصة .

النقود والبنوك – الدار الجامعية للطباعة والنشر– ١٩٨٦ – الاسكندرية .

- د. عبد النعيم مبارك .

النقود والصيرفة – مؤسسة شباب الجامعة – ١٩٨٤ – الاسكندرية .

- د. محمد زكى شافعى .

مقدمة فى النقود والبنوك – دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٧٣ .

- د. مصطفى شيحة .

الاقتصاد النقدى والمصرفى - الدار الجامعية للطباعة والنشر - اسكندرية - ١٩٨٢ .

- د. محمد مبارك حجير .

السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية - الدار القومية للطباعة والنشر .

- د. منير صالح هندى

الادارة المالية مدخل تحليلى معاصر - المكتب العربى الحديث - اسكندرية - ١٩٨٥ .

- د. محمد صالح الحناوى .

الادارة المالية - دار الجامعات المصرية - الاسكندرية - ١٩٨٢ .

- د. جميل أحمد توفيق

الادارة المالية - الاسكندرية - ١٩٨٨ .

- د. محمد صالح الحناوى

دراسات جدوى المشروع وتقييم الاستثمار - المكتب العربى الحديث - الاسكندرية - ١٩٨٣ .

- د. أحمد نور .

المحاسبة المالية - مركز الكتاب بكلية التجارة - جامعة الاسكندرية - ١٩٨١ .

- د. محمد دويدار .

مبادىء الاقتصاد السياسى - منشأة المعارف بالاسكندرية - ١٩٨٣ .

- د. عوف محمود الكفراوى .

الرقابة المالية بين النظرية والتطبيق - مؤسسة شباب الجامعة - اسكندرية - ١٩٨٩ .

- ***د. وجدى محمود حسين ، د. عصام البدراوى البرعى .***

التخلف والانماء الاقتصادى ، الاركان - النظريات - السياسات - التخطيط .

- ***د. أحمد فريد مصطفى ، د. سهير محمد السيد حسن .***

الاقتصاد النقدى والمصرفى - مؤسسة الهدايا للطبع والنشر - اسكندرية - ١٩٨٥ .

- ***د. جميل أحمد توفيق ، د. صبحى تادرس فريضة***

اقتصاديات الاعمال - دار الجامعات المصرية - ١٩٧١ .

- ***د. حامد عبد المجيد دراز***

مبادىء الاقتصاد العام - مؤسسة شباب الجامعة - ١٩٨٤ .

- ***د. أحمد رجب عبد العال ، د. محمد الفيومى محمد***

المدخل المعاصر فى المحاسبة الادارية - الدار الجامعية للطباعة والنشر - اسكندرية - ١٩٨٥ .

- ***د. على السلمى .***

الاساليب الكمية فى الادارة - دار المعارف - القاهرة - ١٩٥٨ .

- ***د. فاروق عبد العظيم أحمد ، د. عبد المرضى حامد عزام ، د. يحى سعد زغلول .***

طرق البحث الاحصائى - دار المطبوعات الجامعية - اسكندرية - ١٩٨٢ .

- ***د. مصطفى كمال طه ، د. زينب سلامة***

اساسيات القانون التجارى والبحرى - الدار الجامعية للطباعة والنشر- اسكندرية - ١٩٨٤ .

- ***قانون البنوك والائتمان وتعديلاته .***

- النشرة الاقتصادية - البنك المركزى المصرى - اعداد متفرقة .

- المجلة الاقتصادية - البنك المركزى المصرى - اعداد متفرقة .

- التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى - سنوات متعددة .
- التطورات المصرفية والائتمانية - سنوات متعددة .
- النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى - اعداد متفرقة .
- محاضرات معهد الدراسات المصرفية بالبنك المركزى المصرى - سنوات متعددة .

ثانيا : المراجـــع الاجنبية :

- BATES JAMES, AND J.R. PARKINSON, BUSINESS ECONOMICS , BASIL BLACKWELL OXFORD, 1968 .
- LAUFER, ARTHUR G, OPERATIONS MANAGEMENT, SOUTH- WESTERN PUBLISHING CO . OHIO 1976 .
- LIVY, L MANAGEMENT AND PEOPLE IN BANKING, LONDON. THE INSTITUTE OF BANKERS, 1980 .
- WOOD, O.G. & PROTER, R.T ANALYSIS OF FINANCIAL STATEMENT, N.Y. VAN NOSTR AND REINHOLD CO. 1979 .
- BANGHN. WH & WALKERS, G E THE BANKING HAND BOOK, ILLINOIS, DON-JONES IRWIN INC. 1978 .
- RAMANCHANDRAN, H. FINANCIAL PLANNING AND CONTROL, S. CHAND & CO NEW DELHI 1963.
- ARGON, G.A. FINANCIAL MANAGEMENT, BOSTON, ALLYN AND BACON. 1989.
- SAMULES J.M. AND WILKES, F.M MANAGEMENT OF COMPANY FINANCE (3 rd. ed) BRISTOL. J.W. ARROSMITH LTD, 1985 .
- GITMAN, L. PRINCIPLES OF MANAGERIAL FINANCE, N.Y. HARPER AND ROW CO. 1985 .
- HANSON. A.H. PUBLIC ENTERPRISE & ECONOMIC DEVELOPMENT, ROUT LEDGE & KEGAN PAUL LTD, LONDON, 1965.
- SAVAGE. D.T. MONEY & BANKING, N.Y AWILEY HAMILTON PUBLICATIONS. 1972 .
- LUCKETT. D. G. MONEY BANKING (9 ed). N.Y. MCGRAW- HILL BOOK CO. 1984 ..
- GLOBAL CREDIT ANALYSIS, IFR LTD, LONDON 1991.
- WITHERS . WILLIAM, PUBLIC FINANCE, AMERICAN BOOK CO. N.Y. 1984.

- REED, E.W. & COLTER R.V COMMERCIAL BANKING N. JERSEY - PRENTICE. HALL INC. 1980.

- REES, BILL, FINANCIAL ANALYSIS N.Y PRENTICE. HALL. 1990.

- SUPERVISION OF FINANCIAL CONGLOMERATES. (REPORT OF THE TRIPARTITE GROUP OF BANK, SECURITIES & INSURANCE REGULATORS WITH A JOINT PREFACE BY IOSCO, THE BASLE COMMITTEE & THE IAIS) JULY 1995.

- BANK OF SCOTLAND.

(ANNUAL REPORTS).

- COMMERZ BANK

(ANNUAL REPORTS).

الفهـــــرس

الفصل السادس
تحديد المركز الائتماني

الفصل السابع
أركان الدراسة الائتمانية

الفصل الثامن
الائتمان المصرفي قصير الأجل

الفصل التاسع
الائتمان المصرفي المتوسط والطويل الأجل

الفصل العاشر
تمويل المشروعات الجديدة

الفصل الحادي عشر
المديونيات المتعثرة

الفصل الثاني عشر
قياس الاداء والنشاط الائتماني

رقم الايداع
٩٧ / ٨٤٢٥
الترقيم الدولى
I.S.B.N.
977 - 19 - 3764 - 2